



0V.9

٢١٧٤
د ٠ ع

الدر المختار في شرح تنوير الابصار، تأليف
علاء الدين الحصكفي، محمد بن علي - ١٠٨٨ هـ
كتب في القرن الثاني عشر الهجري تقديرًا.

ج ١ (٢٤٧ ق) ٢٥ س ٢٢ × ١٥ سم
نسخة جيدة، خطها تعليق حسن، طبع .
الظاهريّة (الفقه الحنفي) ١: ٣٢٤ الاعلام
٧: ١٨٨

٥٧٠٩

١ - المذهب الحنفي، فقه المذاهب الاسلامية
أ - المؤلف ب - تاريخ النسخ ج - شرح تنوير
الابصار .

مكتبة جامعة الملك سعود قسم المخطوطات

الرقم: ٥٧٠٩ - ١١٦٤
العنوان: المور المختار في شرح تنوير الابصار
المؤلف: علاء الدين كهلتن
الناشر: الناشر
اسم الناشر: الناشر
عدد الأوراق: ٢٠٠ (٢٤٧ ص)
ملاحظات: ملاحظات

كتاب الطهارة	أركان الوضوء	ومكروهه	فرض الغسل
٥	٦	٩	١٠
باب المياه	فصل ٢ البثر	باب التيمم	باب المسح
١٣	١٦	١٧	١٩
باب الحيض	باب ٢ الأجناس	فصل ٢ الاستنجاء	كتاب الصلاة
٢١	٢٣	٢٥	٢٦
باب الأذان	باب شروط الصلاة	باب صفات الصلاة	فصل ويجوز
٢٨	٢٩	٣٢	٤٠
باب الإمامة	باب الاختلاف	باب ما ينفسد الصلاة	باب التواتر
٤١	٤٥	٤٧	١٥
باب أدراك الفريضة	باب قضاء الفوائت	باب سجود السهو	باب صلاة المريض
٥٥	٥٦	٥٧	٥٩
باب سجود التلاوة	باب صلاة المسافر	باب الجمعة	باب العيدين
٦٠	٦١	٦٣	٦٦
باب الكسوف	باب الاستسقاء	باب صلاة الخوف	باب صلاة الجنائز
٦١	٦٨	٦٩	٦٩
باب الشرب	باب ٢ الصلاة الكعبة	كتاب الزكاة	باب زكاة السائمة
٧٣	٧٤	٧٤	٧٤

باب زكاة البقر	باب زكاة الغنم	باب انعاشر	باب الركايز
٧٧	٧٧	٧٩	٨٠
باب الفطر	باب المصرف	باب صدقة الفطر	كتاب الصوم
٨١	٨٢	٨٣	٨٤
باب ما يفند الصوم	فصل ٢ في العوارض	باب الاعتكاف	كتاب الحج
٨٧	٨٩	٩١	٩٣
فصل في الأحرام	باب القبران	باب التمتع	باب الجنائز
٩٥	١٠٠	١٠٠	١٠١
باب الأحضاد	باب الحج عن الغير	باب الهدى	كتاب النكاح
١٠٥	١٠٥	١٠٦	١٠٧
فصل ٢ المحرمات	باب الولي	باب الكفاءة	باب المهر
١٠٩	١١١	١١٤	١١٥
باب نكاح الرقيق	باب القسمة	باب الرضاع	كتاب الطلاق
١٢٠	١٢٤	١٢٤	١٢٦
باب الصريح	باب طلاق غير المدخول بها	باب الجنائز	باب نفقوس الطلاق
١٢٧	١٣١	١٣٦	١٣٣
باب الأمر باليدين	فصل في المشيئة	باب التعليق	باب طلاق المريض
١٣٥	١٣٥	١٣٦	١٤٠



بسم الله الرحمن الرحيم ^{تقته}
 حمد الله ما ينشرح صدورنا بأنواع الهداية سابقا. ونورت بصائرنا
 بتقوية الابصار لاحقا. وافضت علينا من اشعت شريعتك المظهرة بحرا
 رايقا. واخذت لدينا من بحار منجى الموفرة نهرافيا. وانمت بعتك
 علينا حيث يستر ابتداء تفيض هذا الشرح المختصر بحاجه وجه منبع
 الشريعة والذرة. ونجميعه الجليلين ابني بل وعمر. بعد الاذن منه صل
 الله عليه وعلى اله وصحبه الذين حازوا من مخ فتح كشف فيض فضلك
 الوافي صفيا ^{بعب} فيقول فقير ذي اللطف الحق محمد علاء الدين بن
 الشيخ علي. الامام جامع بني امية. ثم المفتي بدمشق الحميد الحنفي. لما
 بيضت الجزء الاول من قرائن الاسرار. وبدايع الافكار. في شرح تنوير
 الابصار. وجامع البحار. قدرته في عشر مجلدات كبار. فصرفت عنا
 العناية نحو الاختصار. وسميته بالدر المختار. في شرح تنوير الابصار
 الذي فاق كتب هذا الفن في الضبط والتصحيح والاختصار. ولعمري لقد
 اضحت روضة هذا العلم مفتحة الازهار. مسلسلة الانهار. من عجائب
 ثمرات التحقيق مختار. ومن غايبه ذخاير تدقيق تبحر الافكار. لشيخ شختنا
 شيخ الاسلام محمد بن عبد الله الترمذي النعماني عمدة المتأولين الاخبار.
 فاني اردت عن شيخنا الشيخ عبد النبي الحلي عن المصنف عن ابن نجيم المصنف

قوله المختار جمع اخذت بالكسر هي المحقق والغضب قاموس

سنة

زائنا

سنة الى صاحب الذهب ابني حنيفه بسنده الى النبي صلى الله تعالى عليه
 وسلم المصطفى المختار. عن جبريل عن الله الواحد القهار. كما هو مبسوط في اجاب
 بطرق عديدة عن الحاج المتبحرين الكبار. وما كان في الدرر والوزر.
 لم اغره الا ما نذر. وما زاد عن نقله غروره لقابله رد ما لا يقصار. وما لم يزل
 من النافذ في ان ينظر بعين الرضا والاستبصار. وان يتلوا في تلاوته
 بقدر الامكان او يصح ليصح عنه عالم الاسرار. والامتنان. ولعمري ان
 السلافة من هذا الخطر. لا مريع على البشر. ولا غرور فان النسيان
 من فصايل الناس فيه. والخطا والزلل شعا لا دمية. واستغفرا
 مستعذبا بن حيد سيد باب الانصاف. ويرد عن جميل الاوصاف
 الا وان الى حوسك. من تعلق به هلك. وكفى للماسد ذمما
 في سورة الضلوق. في اضطراره بالعلق. لله والحمد ما عدله. بداء
 بصاحبه فقته. وما انا من كيد الحسد وبامن ولا جاهل بيزري ولا يتدبر
 والله ذوالقائل ثم يحيدوني وشركائهم من عاش في الناس يؤا
 غبه محسود. اذ لا يسود سيندون وودود يحسود. وسود يفتح لان
 من زرع الاحسن حصه المحن. فالذي يفيض. والكلم يصح. لكن باثني
 بعد الوقوف على حقيقة الحال. والاطلاع على ما حره المتأولين كفا
 البحر والنهر والفيض المصير. وجدنا المرحوم. وعمرى زاوه واخي زاوه و
 وسعدى فذى. والربيع والاكمل. والكمال وابن الكمال. مع تحقيقا
 نسخها البال. وتلقيتها عن فحول الرجال. وباب الله العصرة للكتاب
 غير كتابه. والمنصف من اغتفر قليل خطا المرء في كثير صوابه. ومع
 هذا فمن اتقن كتابي هذا فهو الفقيه الماهر. ومن نظر بما فيه فيقول
 بطلا فيه كم ترك الاول للآفة. ومن حصه فقد حصل له الحظ الوافر.
 لانه البحر لمن بلا سامل. ووايل القطر غير انه متواصل. بحسب عبارات
 ورغز اشارات. وتنقيح معاني. وتحرير مباني. وليس الجبر كالبنيان
 يستقر بعد التامل العيان. فخذ ما نظرت من حسن روضة الاسماء

بسم الله

لما في في المختار
 الدر المختار شرح
 تنوير الابصار
 تأليف محمد عبد الله
 بن محمد بن علي الحنفي
 الامام جامع بني امية
 ثم المفتي

ودع ما سمعت عن الحسن وسلي. هذا ما نظرت ودع ما سمعت شيئا سمعت به
 في طاعت الشمس بغيرك من رطل. هذا وقد اوضحت اعراض المصنفين اعراض
 سهايم السنة الحساد. ونفائس لقبا نفهم معضة بايديهم تنسب فوائد لها
 ثم تزيها بالكاد. اذا العلم لا تعجز عن عيب مصنف. ولم يتيقن زلة مدبر
 فكم افسد الراوي كلما بعثه. وكم حرف الاقوال قوم وصحوا. وكم ناسخ الحق
 لمعنى مفيدا. وجائز شيء لم يرد له المصنف. وما كان قصدي من هذا ان
 يدرج ذكرى بين المحررين. من المصنفين والمؤلفين. بل القصد ليمن
 القويحة وحفظ الفروع الصحيحة. مع رجاء القوان ودع الاخوان وما
 على من اعراض الحاسدين عنه حال حياتي. فيستلحق ان شاء الله تعالى
 بعد وفاتي. كما قيل ترى الفقه ينكر فضل الفقه. لو ما وجبتا فاما ما وجب
 لبح به الحرص على نكته. يكثرها عنه بما الذهب. هناك مؤلفا منهذبا لها
 هذا الفن. منظر الدقائق استعملت الفكر فيها. اذا ما الليل جن محتيا
 ارجح الاقوال. وادوم العبارة. مستندا في دفع الايراد الطف لاشارة
 وربما خافت في حكم او دليل في حجة الاطلاع له ولا فهم عدو لمن السبيل وربما
 غرت به تبعا لما شرع عليه المصنف كلمة او فقا وما درى ان ذلك
 بكتلة تتدفق عن نظره وتحقق. وقد نشدني شيخ الجبراس في والبحر الطاني
 واحد زمانه وحسن اوانه. شيخ الاسلام الشيخ خير الدين الرملی اطار
 بقاء آيين. قل لمن لم ير المعاصرين شيئا. ويري للاوائل التقديما. ان
 ذاك القديم كان حديثا. وسبقتني هذه الحديث قدما. وعلى ان المقصود
 والمراد ما انشدهني شيخنا من المحققين والنقاد. محمد افندي المصنف
 وقد اجاد. لكني بنى الدنيا مراد ومقصود. وان مرادى صحة وفراغ لا يبلغ
 في علم الشريعة مبلغا. يكون به لي في الجنان بلاء. ففي مثل هذا فليكن
 اولوا النهي. وحسبي من الدنيا النور وبلاغ. فما الفوز الا بغير موت
 به العيش رغد والشراب سباع **مقدمة** حق على من حاول علما ما ان يتصوره
 بحدته او رسمه. ويعرف موضوعه وغايته واستمداده فالفقه لغة العلم بشي

بالقول

ابن الدانة

والاصح

ثم

ثم خص بعلم الشريعة وفقه بالكسر فقها علم وفقه بالضم فقاعة صافيتها
 واصطلاحا عند الاصوليين العلم بالاحكام الشرعية الشرعية من اولها
 التفصيلية. وعند الفقهاء حفظ الفروع. واقل ثلاث. وعند اهل
 الحقيقة للمع بين العلم والعمل لقول الحسن البصري انما الفقهية المعروض عن
 عن الدنيا الزاهد في الافة. البصير يعيوب نفسه. وموضوعه فعل الخلف
 بثوتا او سلبا. واستمداده من الكتاب والسنة. والاجماع والقياس
 وغاية الفوز بسعادة الدارين. واما فضله فكثير شهير. ومنه
 ما في الخلاصة وغيرها النظر في كتب اصحابنا من غير سماع الفضل من قيام
 الليل. وتعلم الفقه افضل من تعلم. يا في القرآن. وجميع الفقه لا بد منه
 وفي الملتقط وغيره عن محمد لا ينبغي للرجل ان يعرف باب شعر والنحو لان فوائده
 الى المسئلة وتعلم الصينية. ولا يالحى لان آفاه الى مسئلة الاصيل
 ولا بالتفسير لان آفاه الى التذكير والقصص بل يتوجه علمه في الحال والاولا
 وما لا بد من الاحكام. كما قيل اذا ما اعترض ذو علم بعلم. فعمل الفقه اولى با
 باعتزازه فكم طيب يعوج ولا مكسك. وكم طير يطير ولا كبا. وقد مر
 الله بتسميته خيرا بقوله ومن يؤت الحكمة فقد اوتي خيرا كثيرا. وقد مر
 الحكمة زمرة ارباب التفسير. بعلم الفروع الذي هو العلم الكبير. ومن هنا
 قيل وخير علوم علم فقه لانه. يكون الى كل المعاني نورا. فان فقهها
 واحد امتورا. على الف ذى زهد تفضل واعتدا. وهما ما خذوان.
 مما قيل للامام محمد. تفقه فان الفقه افضل فايده. الى البر والتقوى
 واعدل قاصدا. وكن مستفيدا كل يوم زيادة. من الفقه راجح في جود
 الفوائد. فان فقهها واحد امتورا. اشد على الشيطان من الفعايد
 ومن كلام علي رضي الله عنه. ما الفضل الا لاهل العلم انهم. على الهدى لمن
 استهدى دلا. ووزن كل امرئ بما كان يحسنه. والجاهلون لا يعلمون
 اعداء. اخفرا بعلم ولا تجمل به ايدا. الناس موتى واهل العلم احياء. و
 وقد قيل العلم وسيلة. الى كل فضيلة. العلم يرفع المملوك. الى نجاس

الجوزي مجلد بن كبيرين وسلكه الانتصار لامة الانصار وصنف غيره اكثر
 من ذلك والى اصل ان ابا حنيفة النعمان من عظم مجرات المصطفى
 بعد القرآن وحسبك من مناقبه شتهار مذهبه ما قال قول الا اخذ به امام
 من الائمة الا علم وقد جعل الله الحكم لاصحابه واتباعه من زمته الى هذه
 الايام الى ان يحكم بمذهبه عيسى بن ابي طالب وهو كما تصديق رضى الله عنه
 له اياه واجرم من دون الفقه والفرع احكامه على اصوله العظام الا
 يوم الحشر والقيام وهذا يدل على عظمه اختص به من بين سائر العلماء
 العظام كيف لا وقد اتبعه على مذهبه كثير من الاولياء الكرام ممن تصف
 بثبات المجاهدة وركض في ميدان المشاهدة كالحسين بن ادهم
 وشقيق النخعي ومرووف الكوفي وابي يزيد البسطامي وقصير بن عيسى
 وداود الطائي وابي حامد اللخاف وخلف بن ايوب وعبد الله بن المبارك
 وكيع بن الجراح وابي بكر بن الوراق وغيرهم ممن لا يحصى لعدة المستقيمين
 فلو وجدوا فيه شبهة ما اتبعوه ولا اقتدوا به ولا وافقوه وقد قال الاستاذ
 ابو القاسم القشيري في رسالته مع صلابته في مذهبه وتقده في هذه الطريقة
 سمعت الاستاذ ابا علي الدقاق يقول انا اخذت هذه الطريقة من ابي القاسم
 النصر ابادي وقال ابو القاسم انا اخذتها من شيبلي وهو اخذها من شري
 التقطى وهو من مرووف الكوفي وهو من داود الطائي وهو اخذ العلم
 والطريقة عن ابي حنيفة وكل منهم اتى عليه اقر بفضله فحبا لك يا اخي
 لم يكن لك اسوة حسنة في هؤلاء اداة الكبار لانوا منهم ما في
 هذا الاقرار والافتخار وهم ائمة هذه الطريقة وارباب الشريعة والطريقة
 والحقيقة ومن بعدهم في هذا الامر فلم يتبع وكل ما خالف ما اعتدوه
 حردود ومبتدع وبالحيلة فليس ابو حنيفة في زهده وورعه وعبادته وعلمه
 وفهمه بمشارك ومما قال فيه ابن المبارك لقد زان البلاد ومن عليها
 امام المسلمين ابو حنيفة باجلال واثار وفقه كليات الزبور على صحيفته
 فاني المشرفين له نظيره ولا في المغربين ولا بكوفة يبيت مشر سهر للبا

اوائل

وهما

وصام زهاده خيفة فمن كان حنيفة في علاه امام الخليفة والخليفة
 رابست العايمين لرساها خلاف الحق مع حجج ضعيفة وكيف يحل
 ان يوذى فقيه له في الارض نار شريفة وقد قال ابن ادرمقالا
 صحيح النقل في حكم لطيف بان الناس في فقه عيال على فقه الامام ابي
 حنيفة فلعنة ربنا العداور مل على من رد قول ابي حنيفة وقد
 ثبت ان ثابته والامام ادرك على بن ابي طالب صلى الله تعالى عنه
 فدعا له ولذريته بالبركة وصح ان ابا حنيفة سمع الحديث من سبعة من
 الصحابة كالحارث بن ابي اسامة ومنه المنة وادرك بالسنة نحو عشر من صحابيا
 كما بسط في اول احصيا وقد ذكر العلامة شمس الدين محمد ابو النصر بن
 شاه الانصار الحنفي في منظومته الالفية المتماة بحوام العفايد و
 ودرر القلايد ثمانية من الصحابة ممن روى عنهم الامام الا عظم بوجاهة
 رحمته عليه وعلمهم اجمعين حيث قال معتقدا مذهب عظيم ان ابي
 حنيفة الفقه النعمان التابعي باقى الائمة بالعلم والدين سراج الائمة
 جمعا من صحاب النبي ادركا اثرهم قد ائقني وسلكا طريقة واضحة
 المنهاج سالمة من الضلال الداجي وقد روى عن انس وجابر وابن
 ابي اوفى كذا عن عامر اعني ابا الطفيل ذابن وائنة وابن ابي الفتح و
 وائنة عن ابن جبره قد روى الامام وبيت بحر وهي التمام رضى الله عنهم
 دائما عنهم وعن كل الصواب العظام وتوفي ببغداد قيل في النجف ليل
 القضا وله سبعون سنة بتاريخ خمسين ومائة قيل ولوم توفي ولد الامام
 ان فني فعد من مناقبه وقد قيل الحكمة في فني لفته تلا ميته انه راى صبيا
 يلعب في الطين فحذره من السقوط فاجابه اخذ رانث السقوط فان في
 سقوط العالم سقوط العالم فحينئذ قال لاصحابه ان توبه لكم دليل فقولوا به
 فكان كل ما خذ به واية عنه وبرجها هذا من غاية احتياطه وورعه وعلمه بان
 الاختلاف من انار الرحمة فمما كان اكثر كانت الرحمة او فرما قالوا رسم
 المنة على ما اتفق عليه اصحابنا كما في الروايات الظاهرة بفتح به قطعا واختلف

عنه

واختلف فيها اختلاف في الاصل كافي الساجية وغيرها ان يفتي بقول
 الامام على الاطلاق ثم يقول الثاني ثم يقول الثالث ثم يقول ذوق الحسن
 بن زباد ووجه في الحادى القدسي قوة المدرك وفي وقف البحر وغيره من كان
 في المسئلة قولان صحيحان جازا القضاة والافتاء باصدهما في اول المقدرات
 اما العلامة للافتاء بقوله عليه الفتوى وبه يفتي وبه نأخذ وعليه الاعتماد وعليه
 عمل اليوم وعليه عمل الاقمة وهو الصحيح الاصلح او لا ظهر والاشبه او لا وجه
 او المختار ووجهها ما ذكر في حاشية البندوي انتهى قال شيخنا الرمي في فتاوى
 وبعض الالفاظ اكثر من بعض فلفظ الفتوى اكثر من لفظ الصحيح والاصح والاشبه
 وغيرها ولفظ يفتي اكثر من الفتوى عليه والاصح اكثر من الصحيح والاصح طاكه
 من الاختصاص انتهى قلت لكن في شرح المنيعة للحلي عند قوله لا يجوز من
 المصحف الا بغلظة اذا تعارض ما مان معتبران بخبرهما احدهما بالصحة والآخر
 بالاصح فالأخذ بالصحيح اولي لانها اتفقا على انه صحيح والاخذ بالمنقح اوفق
 فليحفظ ثم رأيت في رسالة ادب المفتين اذا ريكيت رواية في كتاب معتد
 بالاصح او الاولى او الادق وتحتها قد ان يفتي بها ونحوها ايضا آيات
 واذا زيلت بالصحة او الماخوذة به او به يفتي او عليه الفتوى لم يفت بحج لغة الا
 اذا كان في الهداية كمثل هو الصحيح في الكافي في بحج لغة هو الصحيح في غير
 الاقوى عنده والابقى والاصح انتهى فليحفظ وحاصل ما ذكره الشيخ
 قاسم في تصحيحه انه لا فرق بين المفتي والقاضي الا ان المفتي مخير عن الحكم والقاضي
 ملزم به وان الحكم والفتيا بالقول المرجوح جهل وخرق للاجماع وان الحكم للمفتي
 باطل بالاجماع وان الرجوع عن التقليد بعد العمل باطل اتفاقا وهو المختار
 في المذهب ان الخلاف خاص بالقاضي المجتهد واما المقلد فلا ينفذ قضاؤه
 بخلاف مذهب اصلا كما في القينة قلت ولا سيما في زماننا فان السلطان
 ينقض من مشوره على غير من القضا بالاقوال الضعيفة فكيف بخلاف مذهب
 فيكون مغرورا بالنسبة لغير المعتمد من مذهب فلا ينفذ قضاؤه فيه وينقض كما
 سبط في قضاء الفتي ونحوه والنهر وغيرها قال في البرهان وهذا من الحق الذي

يعض

يعض عليه بالتواضع لغيره الا في مصادف فعل مجتهد فيه فغذا م كما في
 سيرة الثقات رافيه وشرح السيرة الكبير فيحفظ وقد ذكر وان المجتهد المطلق
 قد فقد واما المقيد فعلى سبع مراتب مشهورة واما نحن فعليتنا اتباع ما
 رجوه وما صحه كما لو افتوا في حياتهم فان قلت قد يكون اوالا بلا ترجيح وقد
 يختلفون في التصحيح قلت يعمل مثل ما علموا من اعتبار رغبة العرف واحوال الناس
 وما هو الارفق وما ظهر عليه التعامل وما قوى وجهه ولا يخلو الوجود ومن يميز
 هذا حقيقة لا ظنا وعلى من لم يميز ان يرجع لمن يميز ليرة ذمته في الله
 التوفيق والقبول بجاه الرسول كيف لا وقد ثبت انه تعالى ابتداء بتبصنه
 في الروضة المحرسة والبقوة المانوسة بجاه وجه صاحب الرسالة و
 وحابة الحال والبالغة وصحيفة الجليلين الضغايين الكاملين رضي الله
 عنهما وعن سائر الصحابة اجمعين ووالدنيا وتقليد هم باج ان اليوم الذين
 ثم بجاه الكعبة الشريفة تحت المنبر في الحليم والمقام والله الميسر للمقام
كتاب الطهارة قد ثبتت العبادات على غيرها اهتماما ثبت انها والصلوة
 تالية للامان والطهارة مقتضاها بالنقص وشربها تخفف لازم لان كل
 الاركان وما قيل قد ثبت كونها شرط لا يفسد الصلاة لثبوتها في الطهورين
 بوقت الصلوة وما اورد من ان النية كذلك مردود وكل ذلك اما النية
 ففي القينة وغيرها من توالت عليه الامم تكفيه النية بلسانه واما الطهارة
 ففي الطهارة وغيرها من قطعت بداهة وجعلوا بوجوبه احد يصلي بلا وضوء
 ولا يتيم ولا يعيد في الاصل واما قاض الطهور في القين وغيره انه يشبه
 عندهما واليه مرجع الامام وعليه الفتوى قلت وبه نأخذ ان تعد الصلوة
 بلا طهر غير مكف كصلاته غير القبلة او مع ثوب نجس هو طاهر المذهب
 كما في الحاشية وفي سيرة الوهبانية وفي كوف من صلى بغير طهارة مع عدم خلاف
 في الروايات شرط هو كرك اضافي مبتدأ او خبرا ومفعول لفعل مجزوف
 فان اردنا التعادى على السكون وكسر تخلصا من ان كمين لوضا
 لامية لاغنية ومن يتوقف حده لقبلا على معرفة مفودية الراجح نعم فالتكليف

سيرة

اعلم ان مدار امور الدنيا على الاعتقادات
 والعبادات والمعاملات والمعاملات
 والاول والاخرى ما نحن في صده والعبادات
 حصة الصلاة والزكاة والصوم والحج والجهاد
 والمعاملات غير المعاولات والماله والمناجات
 والمخاضات والامانات والشركات والمراحم
 من قبل المال وهك السهم
 العرض وقطع البضعة وقد جرى سائر كت القعة
 العبادات في عالمنا على المعاملات والمراحم
 لما ذكره الله تعالى في
 في الزهر بعض المحققين لم يدرهم اعتدوا في التدين
 بحري مجرى الاصل غير العتاة اي الاهتمام في غير
 ان يذكروا ان كان تلك العتاة وما كان لهم
 فنقول انه فعلة الصالحين وهو مقول بالسلك

فته

مصدر بمعنى الجمع جعل شرعا عنوانا لمثل مستقلة المكتوب والطهارة
 مصدر طهر بالفتح وبضم بمعنى النظافة لفظا ولذا افردها بشرع النظافة
 عن حدث او خبث ومن جمع نظائر انواعها وهي كثيرة وكلها مشبهة وحكمها استنباط
 ما لا يحل بدونها **وسببها** اي سبب وجوبها **ما لا يحل** فحمله فرضا كان وغيره
 كالصلوة ومن المصحف **الآية** اي بطهارة صاحب الجرح قال بعد سر والاقوال
 ونقل كلام الكمال الطاهر ان السبب هو الارادة في الغرض والنقل كمن ترك
 ارادة النقل بسقط الوجوب ذكره الزيلعي في الطهارة وقال العلامة قاسم
 في نكتة الصواب سبب وجوب الطهارة وجوب الصلوة او ارادة ما لا يحل الا
 بها **وقيل الحديث** في الحكمة وهو وصف شرعي يحل في الاعضاء يزيل الطهارة
 وما قيل انه مانعة شرعية قائمة بالاعضاء **سببها** الى غاية استعمال المزيل
 فتعرف الحكم والجنس في الحقيقة وهو عين مستقذرة شرعا وقيل بسببها
 القيام الى الصلوة ونسبا الى اهل الظاهر وفادها ظاهرا واعلم ان اثر
 الحد في انما يظهر في نحو التعاليق بخوان وجب عليك طهارة فانت طاهر
 دون الاثم للاجماع على عدمه بالتاخير عن الحديث ذكره في التوشيح وبه اندفع
 ما في السراج من اثبات الثمرة من جهة الاثم بل وجوبها موضع بدخول الوقت
 كالصلوة فاذ اضاف الوقت صار الوجوب فيها مضيقا بشرائط ثلاثة
 عشر على ما في الاشياء شرطا وجوبها تسعة وشرائط صحتها اربعة ونظما
 شيخنا العلامة علي المقدسي شارح نظم الكثرة فقال شرط الوجوب
 العقل والاسلام وقدرة ما واجتلام وحدث ونفي حيض وعدم
 نفاسها وضيق وقت قبحه وشرط صحته عموم البشرية بمانه الطهور
 ثم في المره فقد نفاسها وجعلها وان يزول كل مانع عن البدن وجعلها
 بعضهم اربعة شرط وجوبها الحسنى وجود المزيل والمزال عنه والقدرة
 على الازالة وشرط وجوبها الشرعي كون المزيل مشروعا الاستعمال في مثل
 وشرط وجوبها التكليف والحدث وشرط صحتها صمد والمظهر من اهل
 في حجة مع فقد مانع ونظما فقال اعلم شرطا للوضوء اربعة مقتضى

واجاد

في الرابع وثان فشرط وجود الحس منها ثلاثة سلافة اعضاء وقدرة الحان
 لمستعمل الماء القراح وهو معا وشرط وجود الشرع خذنها بامعان
 فمطلق ما مع طهارته **رفع** طهوريته ايضا تفريسيان وشرط وجوب
 وهو اسلام بالغ مع الحدث التيمم بالعقل يا عان وشرط التقوي الوضوء
 زوال ما يبعد الاتصال بالماء من ادران كصمغ ونقص ثم لم يخلل وضوء
 منها في عظيم الثقل وزيد على هذين ايضا قاطر مع الفل ليس
 بهذا الثاني وصفها فرض للصلوة وواجب للطوف قيل ومن المصحف
 لقول ابن المطهر بن الملائكة وستة للنوم ومندوب في ثياب وثلاثين
 موضعاً ذكرتها في المزاين منها بعد كذب وغيبه وقهره وشر والكل جبرور
 وبعد كل خطيئة والمخرج من خلاف العلماء وكنها غسل مسح وزوال الحس
 وآلتها ماء وترايب وكونها دليلها آية اذا فتم الى الصلوة فاستطاع وجها
 وهي مدينة اجماعا واجمع اهل السير الوضوء والغسل فرضا بكنة مع فرض الصلوة
 بتعليم جبريل عليه السلام وانه عليه الصلوة والسلام لم يصل قط الا بوضوء
 بل هو شرعية من قبلنا بدليل هذا وضوءي وضوء الانبياء من قبلي وقد
 تقرر في الأصول ان شرع من قبلنا شرع لنا اذ افض الله ورسوله من
 غير الحار ولم يظهر نسخ ففائدة نزول الآية تغيير الحكم الثابت وياتي اضاف
 العلم الذي هو رجم كيف وقد شملت على نصف سبعين حكما مبسوطة
 في تسم الضياء عن فوائد الهداية وعد ثمانية امور كلها مشتملة طهارتين الوضوء
 والغسل ومظهرين الماء والتعقيد وكهين الغسل والمسح وموجبين
 الحدث والجنابة ومبيحين المرض والسفر ودليلين التفصيل
 في الوضوء والاجمال في الغسل وكتابتين الغايط والملابس و
 وكرايتين نظير الذنوب واتمام النعمة اي بمونة شهيد الحدث من ايام
 على الوضوء مات شهيدا ذكره في الجوهرة وانما قال منو بالغيث دون
 استتم ليعلم كل من آمن الى يوم القيمة قاله في الضياء وكانه مبني على ان
 في الآية التفاتا والتحقيق خلافا واتي في الوضوء باذا التحقيقية وفي

الوضوء

وفي الجناية بان التشكيكية للأثر الى ان الضلوة من الامور الآتية
والجناية من الامور العارضة وصرح بذكر الحدث في الفعل التيمم دون الوضوء
ليعلم ان الوضوء سنة وفرض الحدث شرط للثبوت لا للانقضاء فيكون الفصل
الفصل في التيمم على التيمم عيشا والوضوء على الوضوء نورا وكان الوضوء اربعة
عبرة بالاركان لانه اعيد مع سلامة عما يقال ان اريد الفرض القطعي بوجوبه
المستوجب بالربع وان اريد العمل به في المفسول ان اجب عليها لمقتضى في شدة
الملقح ثم الركن ما يكون وضوءا داخل الماهية واما الشرط فابكون خارجها
فالوضوء اعم منهما وهو ما قطع بلزومه حتى يكفر جاحده كاحل مسح الرأس قد
يطابق على العمل به ما تفوت الصحة بفواته كالمقدار الاجتهاد في الفرض
فلا يكفر جاحده غسل الوجه الى الساعدين مع التقاط ولو قطرة وفي الفرض
اقله قطران في الأصح مرة لان الاركان لا يقتضي التكرار وهو مشتق من المواجهة
واشتقاق النكاح في من الرزق اذا كان مشهرا الميعت شايح كاشتقاق
الزعم من الارتقاء والتم من التيمم من مسد اسطح جهته في المتوضي بقرينة
المقام الى اسفل ذقنه اي ثبت استنانه السقف لولا كان عليه شعر او لا
عن قولهم من قصاص شعره الجاري على الغالب المطرد ليعم الاغم والاصح
والانزع وما بين سحمتي الاذنين وضوءا حينئذ فيجب غسل السحمتين
يظهر من الشفة عند انقضاءها وما بين العذار والاذن لدخوله في الحدة
وبقيته لا غسل باطن العينين والاذن والتم واصول شعر الحائضين
والتيمة والشارب ونيم ذباب المخرج وغسل اليدين اسقط لفظ
فراي لعدم تقييد الفرض بالانفراد والرجلين الباديتين السليمين
فان المخرجين والمستورين بالحنك وتليفتها المسح مرة لما مر
مع المرفقين والكعبين على المذهب ما ذكره امن ان الثابت لعبادة
النفس غسل يدي ورجلي الا في بدلالة وفي البحث في الي وفي الترتيب
في ارجلكم قال في البحر لا طائل تحته بعد انقضاء الاجتماع على ذلك و
مسح رجب الرأس مرة فوق الاذنين ولو باصا به مطرا وبلل باق

بعد غسل على المشهور لا بعد مسح الا ان يتقاطر ولو ما اصبع او اصبعين
لم يحز الا ان يكون مع الكف او بالايهام والتبابة مع ما بينهما او بمياه ولو
ادخل راسه الماء او خضه وجبيرة وهو محدث اذ انه ولم يصبر الماء مستحلا
وان نوى اتفاقا على الصحيح كما في البحر عن البدائع وغسل جميع التيمم فرض
يعني عليه ايضا على المذهب الصحيح المفتي به المرجوع اليه وما عدا هذه الرواية
مرجوع عنه كما في البدائع ثم لا خلاف ان المستعمل لا يجب غسله ولا مسحه
بل يسن وان الخفيفة التي ترى بشرة تامله غسل ما تحتها كذا في النهر وفي
البرهان يجب بشرة لم يشترها الشرع كما جرت ارب وعنفقة في الخنج
ولا يعاد الوضوء بل لا بل المحل بحلق رأسه ونحوه كالماء والاعمال للمحل
ولا الوضوء بحلق ثوبه وحاجبه وقلم طرفة وكشط جلده وكذا لو كان
على العضاء وضوءه قرحة كالدمله وعليها جلدة رقيقة فوضوءه واما الماء
عليها ثم نزعها لا يلزمه عادة الغسل على ما تحتها وان تالم بالانزع على الاشبه
لعدم البدلية بخلاف نزع الحنف فصار كالوضوء فنه ثم حتمه او شتره
فروع في اعضائه شقاق فسد ان قدر والاسم والاتركه وكوبينه
ولا يقدر على الماء تيمم ولو قطع من المرفق غسل محل القطع ولو خلق له
يدان ورجلان قد يوطش بهما غسلها ولو باصا بهما فهي الاصيلت فيغسلها
وكذا الزائدة ان تبست في محل الفرض كاصبع وكف زائدين والا فمها
حاذي منها محل الوضوء غسله وما لا فلا لكن يندب مجتبي وسنة
انه لا واجب للوضوء ولا للفعل والاقدمه جميعها لان كل سنة مستقلة
بديل وحكم وحكمها ما يوجب على فعله ويلازم وكتبت ما يعرفون به لانه
محط مواقع انظارهم وعرفها الشيعي ما ثبت بقوله عليه السلام او
بفعله وليس بواجب ولا مستحب لكنه تعريف لفظها والشرط في الموكدة
مواظبته مع تركه ولو حكما لكن شأن الشرط ان لا تذكر في التعريف
واورد عليه في البحر المباح بناء على ما هو مستور من ان الاصل في الاشياء
التوقف الا ان الفقهاء كثيرا ما يلجئون بان الاصل الاثبات في التعريف

بناء عليه البداية بالنية اي فنية عبادة لا تصح الا بالطهارة كوضوء ورفع حدث
 او امتثال امر وصحة اياته بدونها ليس بعبادة وياتي بتكرارها وبيانها فرض الوضوء
 المأمور به في التوضي يسو رحا ونبذ غرا لئلا يمان وقها عند غسل
 الوجه وفي الاستسباب ينبغي ان تكون عند غسل اليدين ثم كسعين لئلا يمان
 ان من قتل من في القهستانى وحملها قبل بذر السنين كما في التحفة
 فلا تن عندنا قبيل غسل الوجه كما توفض عند ان في انتهى وفيها سبع سنين
 مشهورة فطرها الواقى فقال سبع سنين لئلا في الفهم انت تحلى لكل عالم
 في النية حقيقة حكم محل وزمن وشروطها المقصد والكيفية والبداءة
 بالنية قولنا وتحصل لكل ذكر لكن الوارد عنه عليه الصلوة والسلام
 بسم الله العظيم والحمد لله رب العالمين قبل الاستسباب وبعده الاء
 حال انك في وفي محل نجاسة فيستقبله ولو نسيها في في خلاصه
 لا تحصل السنة بل المندوب واما الاكل فتحصل السنة في باقية لا فيما
 وليقل بسم الله في قوله وآفوه والبذرة بغسل اليدين الطهارة
 ثلثا قبل الاستسباب وبعده وفيه الاستسقاط اتفاقى ولذا لم يقل
 قبل او خالها الا انما للسلامة اخذ من السنة بوقت الى جبه لان مفاهيم
 اكلت حبة بخلاف اكثر مفاهيم النصوص كذا في التمهيد في شرح المفهوم
 معتبر في الروايات اتفاق ومنه قول الصحابة قال ونبى في قيده بما يدرك
 بالراى لا عالم يدرك بانتهى في القهستانى من حدود النهاية المفهوم معتبر
 في نص العقوبة كما في قوله تعالى كذا انهم عن ربهم يومئذ يحسبون واما اعتباره في
 في الرواية فانك ترى لكل المداخلة بين الفضل الكف بين الكوع والكرسوع
 واما البوع ففي الرجل قال وعظم على ابهام كوع وياتي لمخضه الكرسوع والرسخ
 في الوسط وعظم على ابهام رجل لمقب بوع فخذ بالعلم واحذر من الخطأ ثم ان
 لم يكن رفع الاناء او دخل اصابع براه مصوفة وصبت على النية لاجل النية
 ولو ادخل الفضل ان اراد الفضل صار الماء مستعملا وان اراد الاثر في
 لا اولم يكن الاثر في شئ وبداه بخستان نعيم وصلى ولم بعد وهو سنة

اما غسل الخنثى فمفهوم
 قوله ولا اي يكون هذا الغسل اتفاقا وارجح ان يكون
 قولنا بسم الله في قوله وآفوه والبذرة بغسل اليدين الطهارة
 ثلثا قبل الاستسباب وبعده وفيه الاستسقاط اتفاقى ولذا لم يقل
 قبل او خالها الا انما للسلامة اخذ من السنة بوقت الى جبه لان مفاهيم
 اكلت حبة بخلاف اكثر مفاهيم النصوص كذا في التمهيد في شرح المفهوم

قوله ولا اي يكون هذا الغسل اتفاقا وارجح ان يكون
 قولنا بسم الله في قوله وآفوه والبذرة بغسل اليدين الطهارة
 ثلثا قبل الاستسباب وبعده وفيه الاستسقاط اتفاقى ولذا لم يقل
 قبل او خالها الا انما للسلامة اخذ من السنة بوقت الى جبه لان مفاهيم

قوله ولا اي يكون هذا الغسل اتفاقا وارجح ان يكون
 قولنا بسم الله في قوله وآفوه والبذرة بغسل اليدين الطهارة
 ثلثا قبل الاستسباب وبعده وفيه الاستسقاط اتفاقى ولذا لم يقل
 قبل او خالها الا انما للسلامة اخذ من السنة بوقت الى جبه لان مفاهيم

كان الفاتحة واجبة تنوب عن الفرض ويسن غسلها ايضا مع الذرايعين و
 والسواك سنة مؤكدة كما في الجوهرة عند المضمضة وقبل قبلها وهو للوضوء
 عندنا الا اذا نسيه فينبذ للصلوة كما ينذر لاصفر اسن وتغيير راحته وقراءة
 قران واقله ثلاث في الاثالي وثلاث في الاث فل بحياة ثلاثة وندركه
 بيناه وكونه لينا مستويا بل عقد في غلظ خضر وطول شبر ويستاك طولها
 عرضا لا طولاً ولا مضطجعا فانه يورث كبر الطحال ولا يقبض فانه يورث البور
 ولا يقبض فانه يورث النعم ثم يغسله والا فيستاك الشيطان به ولا يراو على الشبر
 والا في الشيطان يركب عليه لا يصنع بل ينصبه والا في خطر الجنون تستاني و
 ويكره يموزه ويحرم يدي ستم ومن منافعها شفا المادون الموت ومنكرتها
 عنده وعند فقده اذ فقد اسنانه تقوم الحرقه الخشنة والاصغر مقاديرها
 يقوم العلك مقادير المرأة مع القدرة عليه وغسل الفم اي استيعابه ولذا
 عبر بالقل او للاختصار بحياة ثلاثة والالف يبلغ الماء المارون بحياة
 وبها سنان مؤكدة ان شملان على سنان خمس الترتيب التثنية
 ويحذر الماء ونفعلها باليمين وبالمالفة فيها بالفرقة وبجوزة المارون
 لغبر الصائم لاحتفال الفادوسر تقديرها اعتبارا ووصاف الماء لان لونه
 يدرك بالبصر وطولها الفم وريحها الفم وتعوده فابكف للفعل مرة معها
 وثلاثا بدونها غسل مرة ولو اخذ ماء بمضغ ببعضه واستشق ببقية
 اجزاه وعك لا وهل يدخل اصبعه في في وانف الا في نصيبه في سنان
 وتحليل اللحية لغبر الحرم بعد التثنية ويجعل ظهر كفه الى شقه وتحليل الا
 الاصابع اليدين بالتشبيك والرجلين وتختصر السبيري بادر يا تحضر
 رجله اليمنى وهذا بعد دخول الماء خلاها فلو منضضة فرض وتثنية
 الغسل المستوعب ولا عبرة للفرقات ولو انك في بحيرة ان اعتاده ان
 والا لا ولو زاد لطهارة القلب ولقصد الوضوء على الوضوء لا بأس
 وحديث فقد تعدى محمول على الاعتقاد ولعل كراهتهم تكراره في
 في مجلس تنزهية بل في القهستانى من يا لوجوه الماء في في الماء

دوة

الجاري جائز لانه غير مضيق فقام مسح كل رأس مرة متوعدة فلو ترك
 وداوم عليه ثم واذنيه معا وجماهه لكن لو سعى عمامته فلا بد من ماء جديد
 والترتيب المذكور في النص عند ان في فرض وهو مطالب بالليل
 والاولا بكم الوضوء المتأخر او مسحه قبل جفاف الاول بلا عذر حتى لو فني
 ماؤه فمضى لطلبه لا بأس به ومثله الغسل والتميم وعند مالك فرض ومثل
 ذلك في الأسراف وترك لطم الوجه بالماء وغسل فرجها الخارج وسحبه
 ويسمى مندوبا وادبا وفضيلة وهو ما فعله عليه السلام مرة وتركه في و
 وما اجبه السلف التماس في اليدين والرجلين ولو مسح لالا يدين
 والحدتين فيلغو اي عضو من لا يستحب التماس فيهما ومسح الرقبة يظهر بديه
 لا الحلقوم لانه بدعة ومن ادب به بمن لان لادابا اياه او صلها في الفخ ل
 نيف عشرين واصلها في الحرايين الى نيف ستين استقبال القبلة
 وذلك اعضائه في المرة الاولى وادخل حضرة المبلولة سماخ اذنه عند سجدها
 وتقديمه على الوقت لغير المعذور وهذه احدى ابل الثلاث المستثناة
 من قاعدة الفرض افضل من النفل لان الوضوء قبل الوقت مندوب وبعده
 فرض الثانية ابر المفسر مندوب افضل من نظاره الواجب الثالثة الايتاء
 بالسلام سنة افضل من رده الواجب ونظم من قال الفرض افضل من طوع
 عابده ولو قد جاء منه باكثر الا انظر قبل وقت وابتداء السلام كذلك
 ابر مفسر وتحريك خاتمة الواسع ومثله القوط وكذا الضيق ان علم وصول الماء
 والافرض وعدم الاستعانة بغيره الا العذر وانما استعانة عليه الصلوة
 والسلام بالغيرة فلتعلم الجواز وعدم التكلم بكلام الفاسد لا الحافه تقوته
 والمبلوس مكان من رفع كثر اخذ الماء المستعمل وعبارة الكمال وحفظ ثيابه
 من التقاط وهي اشمل والجمع بين يديه الصلوة فعل الله هذه رتبة وطى
 بين من سنن التلطف بالنية ومن كرهه لعدم نقله عن السلف والتسمية
 كما مر عند غسل كل عضو وكذا الممسوح والعداء بالوارد عنده اي عند
 كل عضو وقد رواه ابن حبان وغيره عنه عليه الصلوة والسلام من طرق

ترك

قال محقق ان فعلة الرمي فيعمل به في فضائل الاعمال وان انكره النووي
 فايده شرط العمل بالحديث الضعيف عدم شدة ضعفه وان يدخل تحت
 اصل عام وان لا يعتد بسنة ذلك الحديث وانما الموضوع فلا يجوز العمل
 بحال ولا روايته الا اذا قرن ببيان منه والصلوة والسلام على النبي
 بعده اي بعد الوضوء لكن في التزليم اي بعد كل عضو وان يقول بعده اي
 الوضوء اللهم اجعلني من التوابين واجعلني من المتطهرين وان يشرب
 بعده من فضل وضوئه كما زعم مستقبل القبلة قائما او قاعدا وفيما عدا
 يكره قائما تنزهها وعن ابن عمر رضي الله عنهما كفا ناكل على عهد النبي صلى الله
 تعالى عليه ولم ونحن نمشي نشرب ونحن قيام ورفض للماء فرشبه
 ما شيا ومن الاداب تعاهد موقبه وكعبيه وعرقوبيه واخصيه والاطراف
 وتجيده وغسل جليته ياره وعلما عند ابتداء الوضوء في الشراء والتمسح
 بمندبل وعدم نفث يده وقراءة سورة القدر و صلاة ركعتين في غير وقت
 كراهته **ذكر** لطم الوجه او غيره بالماء تنزهها والتقية والاسراف ومنه
 الزيادة على الثلاث فيه تحريما لوجها التنهر والمملوك لاما الموقوف على
 من يظهره ومنه ماء المدارس فحرام وتشيت المسح بماء جديد اما بما
 واحد مندوب ومسنون ومن نهى عنه التوضي بفضل ماء المرأة او في
 موضع نجس لان ماء الوضوء حرمه او في السجدة الا في ثاء او موضع اغت
 لذلك والقاء النجاسة والاستحاطة في الماء وينقذه فوج كل خارج نجس
 بالفتح ويكره من اي من المتوضي الى معتادا او لا من سبيلين او لا
 ما يظهر بالبناء للمفعول اي يلحق حكم التطهر ثم المراد بالخروج من السبيلين
 جرد الظهور وفي غيرها عين السيلان ولو بالقوة لما قالوا الوضوء الدم
 كل ما خرج ولو تركه ل نفض والا لا كما لو ل في باطن عين او جرح
 او ذكره ولم يخرج وكذا مع وعق الاعوق من المخر فناقض على ما سنده
 المصنف ولنا فيه كلام وفوج غير نجس مثل ریح او دودة او حصاة
 من دبر لا فوج ذلك من جرح ولا فوج ریح من قبل غير مفضاة اما هي

هما

فيندب لها الوضوء وقيل يجب وقيل لو شئت وذكر لانه اختلاجه حتى لو
خرج ربح من الدبر وهو يعلم انه لم يكن من الاعلى فهو اختلاج فلا ينقض
وانما قيد بالرجح لان خروج الدودة والحصاة منهما انقضاجا كما في
الجوهرة ولا خروج دودة من جرح اذن او انفا او فم وكذا لم يسقط منه
لظهارتها وعدم سيلان فيما عليها وهو مناط النقص والخروج لبعضه والآخر
بنفسه بيان في حكم النقص على المختار كما في البرازية قال لان في الاول ج
خروجها فصار كالفصد وفي الفتح عن الكافي انه الصحيح واستمر في الثاني
وفي القنية وجامع الفتاوى انه الاشبه بمعناه انه الاشبه بالمضغوض ورواية
والراجح دراية فيكون الفتوى عليه وينقضه في ملاقاه بالاضبط بخلاف
من حرة بالكلى صفر او علق اي سوداء واما العلق النازل من الراس
فغير ناقض او طعام او ماء اذا وصل لمعدته وان لم يستقر وهو نجس مغلظ
ولو من سبي سانه رضاه هذا هو الصحيح لمخالفة النجاسة ذكره الجلي ولو هو في
المرى فلا ينقض اتفاقا كقوله حنة او دود كثير لظهارته في نفسه كما في التاميم
فانه في كل مطلقا وبغيره في خلاف ما في الميت فانه نجس كقوله حنة
بول وان لم ينقض لقلته ليجازى بالاصالة لا بالحيوة لا ينقضه في من بلغه
على المعتد اصل الا المختلط بطعام فيعتبر الغالب ولو استويا فكل واحد
ينقضه دم بالغ من جوف او دم غلب على ابقا صكها للغالب او سواه احتياط
لا ينقضه المغلوب بالبراق والفق كالدوم والاختلاف بالمخاط بالبراق وكذا
ينقضه علقه مصت عضوا ومثلاث من الدم ومثله القوا وان كان كثير لانه
حينئذ يخرج منه دم مسفوح تبيل والا لكان العلقه والقوا كذلك لا ينقض
كبعوض وذباب كما في الحائض لعدم الدم المسفوح وفي القنستان لا ينقض
ما لم يتجاوز الدم ولو شرب بالرباط ان نفذ البطل الى ربح نقص ويجزى مستوف
القي ويجعل كقي واحد لا يحد في التمسك وهو الغشيان عند محمد وهو الصحيح لان الا
اضافة الاحكام الى اسبابها الا لما في كالبط في الكافي وكل ما ليس بحديث
اصلا بقرينة زيادة الباء كقوله قيل دم لو ترك لم يسلب نجس عند الثاني

فمنه ينقض تيمم الله في عقد الصلاة
والوضوء وغيره كادل على عدمه
وعارضة ولو قاذفها الى الارض
نقض فلو كان كذا في الارض
او السجود ولو كان في الارض
في القنية كقوله كذا في الارض
انما في كل مطلقا في الارض
محمد ربي الكافي ك

سان
والفتح

لا حاشية في هذه المسألة لان المدار على غلبة
الدم بانه بعد الدم الذي في
يكون وضوءا ولو لم يفته
في الجرح

بلغ

وهو الصحيح رفقيا صاحب الفروع خلافا لمحمد وفي الجوهرة يفتي بقوله محمد لو
المصاب بالنا و ينقضه صك انوم بربل مسكة اي قوته الماسكة بحيث تزداد
مقعدته من الارض وهو النوم على جنبه او وركبه وقفاه او وجهه والآن بربل
مسكة لا ينقض وان تعدت في الصلوة او غيرها على المختار كالنوم قاعا ولو
مستند الى ما لو اربل سقط على المذهب ساجدا على الهيئة المستنونة
ولو في الصلوة على المعتد ذكره الجلي او مستوكا او محتبيا ورائ على كنيته
او شبه المنكب او في حمل او سرج او كاف ولو الدابة ويا نانا فان حال
الابوط ينقض والا لا ولو نام قاعا يتمايل فسقط ان انتبه حين سقط
فلا ينقض به يفتي كذا عن فهم اكثر ما قيل عنده والعتة لا ينقض كنوم الانبياء
عليهم الصلوة والسلام وهل ينقض اغماؤه وغشيهم ظاهر كلام المصنف
وينقضه اغماؤه ومنه الغشي وجنون وسكر يخل في مشيئة يتمايل ولو بالكل المشيئة
وقهقهة هي ما يسمع من الغي ولو اوعه سهوا يقظان فلا يبطل وضوءه
ونائم على صلاتها به يفتي يبطل ولو صكها كاليا بظاهرة صفري ولو تيمم استقله
فلا يبطل وضوءه في ضمن الغسل لكن ربح في الحائض والفتح والنهر النقص فتوى
له وعليه الجهور كما في الذخيرة الاشرفية صلاة كاملة ولو عند السلام
عدا فانها تبطل الوضوء لا الصلوة خلافا لفرقة حرره في الشبهة لانه ولو
قرهقهة ما رواه حدث عندكم تهمة الموت ولو سبق فلا ينقض بخلافها بعد
كلامه عدا في الاصح ومن سائل الامتحان ولو نسي الباني المسح فقهقهة قبل
قيامه للصلوة انتقض لا بعده لبطلانها بالقيام اليها ومباشرة في شئ
بتماس الوجهين ولو بين المراتين او الرجلين مع الانتشار للجانبين المبائر
والمبائر ولو بلا بلل على المعتد لا ينقضه مشرك لكن يغسل بده نداء
وامرأة واحدة ولكن يندب للخروج من الخلاف لا سيما لما لم يكن بشرة طعدم
لزوم ارتكاب مكره مذهب كمالا ينقض لو فرج من اذنه ونحوها كعينية
وشذبه فيج ونحوه كصديد وماءهرة وغياض لا يوجع وان فرج بربل بوضوح
لانه دليل الجرح قد منع من بعينه ومداومته ناقض فان استمر صار ذكرا

اصح

وماسرة

خشب ولعل القائلين بتأخير غسلها انما استحَبَّوه ليكون البدن والجنب عضو
الوضوء وقل لو الوضوء اول الالاء في به ثانيا لانه لا يستحب وضوء للفعل
اتفاقا اما لو توضحا بعد الفعل واختلف المجلد على مذهبي او فصل بينهما
بصلة كقول ان فعية فيستحب ثم يقض الماء على كل بدنه ثلاثا متواليا
من الماء المعهود في الشرع للوضوء والفعل وهو ثمانية ابطال وقيل المقصود
عدم الاسراف في الجواهر الاسم في الماء الى رى لانه غير مضيع وقد قد مناه
عن القهستاني با ويا بمصلحة الايمن ثم الالاء ثم برأسه ثم على بقية بدنه مع
ذلك ندبا وقيل شئ بالراس وقيل بدبا بالراس وهو الاصح وظاهر الرواية
والا فاديت قال في البحر وبه ليضعف تصحيح النذر وصح نقل بكة عضو الى عضو
اخر فيه شرط النقط لان في الوضوء لا من ان البدن كله كعضو واحد وفرض
الفعل عند فوج منه من العضو والا فلا يفرض اتفاقا لانه في حكم الباطن بقصر
من محرم وهو صلب الرجل وازايب المرأة ومنية البهمن ومنها الصف فلو غسلك
فخرج منها منية ان منها احدث الفعل لا الصلوة والالاء شهوة الى لذة ولو كان
محتمل ولم يذكر الدفق ليشمل منه المرأة فالدفق فيه غير ظاهر واما اسناد
اليه ايضا في قوله تعالى خلق من ماء دافق الآية فيحمل التعليل فليست
بها كالقهستاني تبع الالاء في حجة غير مصيبة بل ولانه ليس به عندهما خلافا
للساني ولذا قال وان لم يخرج من رأس الذكر بها وشروط ابو يوسف وبقوله
يفتحه فاف ريبه واستحي كافي المستصفى في القهستاني والسنن اذ خاتمة مؤيا
للتوازل وبقول ابى يوسف ناخذ لانه اسير على المسلمين قلت ولا سيما في السنا
والسفر وفي الحائنة خرج منه بعد البول وذكره مشعر لرفعة الفعل
قال في البحر وحمله ان وجد الشهوة وهو نقيض قولهم بعدم الفعل بخروجه بعد
البول وعند ايلاج حشفة واما فوق الحائنان آدمي احسنه اذن الحنفية يعني
اذا لم تنزل واذا لم يظهر لها في صورة الادنى كما في البحر او ايلاج قدرها حنة
مقطوعا ولو لم يبق منه قدرها قال في الاشباه لم يتعلق به حكم ولم اره
في احد سبيلي آدمي حي يجامع مثله سيجي وحمرة على اي الفاعل والمفعول

فیضی

لوكان

ایک عالمی کتاب

مجلسه اول

لو كانا مكلفين ولو احدهما فعليه فقط دون المراهق لكن يمنع من الصلوة
يفضل ويؤخر ابن عمر تاويلها وان وصلته لم ينزل منيا بالاجماع يعني لو في
غيره اما في دبر نفسه فرجح في النهر عدم الوجوب الا بالانزال ولا بد والخلف المشكل
فانه لا غسل عليه ابدا في قبل او دبر ولا على من جامعته الا بالانزال لان الكلام
في صفة وسبيلين محققين وعند رؤية مستيقظ فرج السكان
والمنع على منيا او مذبا وان لم يتذكر الا حلام الا اذا علم انه مذى او شك
انه مذى او ودى او كان ذكره منتشر قبل النوم فلا غسل عليه اتفاقا كالو
لكن في الجواهر الا اذا نام مضطجعا او يتفق انه ميتة او تذكر حلما فغسل
والناس عنه غافلون لا يفرض ان تذكر ولو مع النذة والانزال ولم ير على
راس الذكر بل اجماعا وكذا المرأة مثل الرجل على المذهب ولو وجد
بين الزوجين ماء ولا ميمز ولا تذكر ولا نام قبلها غيرهما اغتسل او لم يغتسل
او قدرها مغموفة بخرقه ان وجد المرأة لذة الجماع وجب الغسل الا لا على
الاصح والاحوط الوجوب وعند النقطاع حيض ونفاس هذا ما قبله من
اضافة الحكم الى الشرط اي يجب عنده لا بد بوجوب الصلوة او ارادة ما
لا يحل كما لا عند مذى وودى بل الوضوء ومن البول جميعا على الظاهر
ولا عند ادخال الصبي وخوجه كذا غير ادنى وذكر خشي وميت وصبي لا يشترى و
ما يصنع من نحو خشب في الدبر او القبل على المختار ولا عند وطئ بهيمة او ميتة
او صغيرة غير مشبهة بان تقير مفضاة بالوطئ وان غابت الخشفة ولا يتحقق
الوضوء فلا يلزم الا غسل الذكر فتأتي عن النظم ورجح ان الطوبة الوقف
طاهرة عنده فتنبه بل انزال القصور الشهوة اما به فيحال عليه كما لا غسل لو
عذرا ولم ينزل عذرتها بضم فكون البكارة فانها تمنع التقاء الختانين الا
اذا حبست لانزالها وتعيدها صلت قبل الغسل كذا قالوا وفيه نظر لان فرج
منها من فرجها الداخل شرط الوجوب الغسل على الفتنة به ولم يوجد قال الحلبي
ويجب اي يفرض على الاحياء المسلمين كفاية اجماعا ان يغسلوا بالتخفيف
الميت المسم الا الخشفة المشكل فبينما يجب على من اسلم جنبا او حائضا

[illegible]

الاصح والاصح لم يرد في نسخة

1

[illegible]

الودي تندر کو اولاد اتفاق و شریک
ان مندی او وودی و لم سندر کو اولاد

وعلمه
وفي الثاني

او نفى، ولو بعد الانقطاع على الاصح كما في الشريعة عن البرهان وابن
الكامل ببقاء الحديث الحكمي او يبلغ الاستصحاب بل بالبرهان او يفيض وولدت ولم ترد
او اصاب كل بدنة نجاسة او بعضه وحقى مكانها في الاصح راجع للجمع مغربا
للغائية والخيار وجوبه على مجنون افاق فان قلت وهو ينافي ما ياتي متنا
الا ان يحل ان يراى منيا وهل السكران والمغنى عليه كذلك يراجع والابان الم
ظاهر او يبلغ بالنسب مندوب وسنصلو جمعة وعلوة عبيد هو الصحيح
كما في غزال الاذكار وغيره وفي الثانية لو اغتسل بعد صلوة الجمعة لا يعتبر اجابا
ويكفي غسل واحد بعد جمعة اجتماع جنابة كما في الفرض جنابة وحيض لا يصل
احرام وفي جبل غرة بعد الرقوال ونزب للمجنون افاق وكذا المغنى عليه كما في
غزال الاذكار وهل السكران كذلك لم اراه وعند حجة وفي ليلة براءة وعرفة
وقد راها وادارها وعند الوقوف عرفة عدة يوم التحل للوقوف وعند دخول
منى يوم النحر كرمي الجمر وكذا البقية التي وعند دخول مكة لطواف الزيارة و
ولصلاة كسوف وخسوف واستسقاء وفرع وظلمة وريح شرب
وكذا الدخول المدينة والحضور جمع الناس لمن لبس ثوبا جديدا او غسل
او براد قلعه وتنايب من ذنب وقادم من سفر واستحاضة انقطع عنها
ثمن ماء اغتسلها ووضوؤها على الزوج ولو غنية كما في الفقه لانه لا بد لها
حصة فصار كالشرب فاقوة الحمام عليه ولو كان لا يغتسل الا عن جنابة و
حيض بل لارالة الشفت التفت قال شيخنا الطاهر انه لا يفرق ويحكم
بالحدث الا بركه ودخول مسجد لا يصلي عيدا وجنابة ورباط ومدرسة ذكره
المصنف وغيره في الحيض وقيل لو تركه في وقف القينة المدرسة اذا لم يمنع
اهلها الناس من الصلوة فيها فهي مسجد ولو للعبور فلا في ذلك فحق
الا لضرورة بحيث لا يمكن غيره ولو احتل فيه ان خرج من غائمه ندبا
وان مكث لطوف فوجوبا ولا يصلي ولا يقرأ ويحرم به تلاوة قرآن ولودون
آية على المختار بقصده فلو قصد الدعاء او التناجى او افتتاح امر او التعليم
ولكن كلمة كلمة صل في الاصح من لو قصد بالفتحة الشفاء في الجنابة لم يكره

وقد اورد في ذكره بعض اهل العلم ان افاق
ورأى من لا يغتسل عليه شافيا في
اولى اذ لم يرد ما المصنف عليه فذكره
المصنف بعد في المتن وراى في
الي عزراة ذلك

في نسخة المصنف

المعنى

سقط

الا اذا قصد التوضي قرا، فاصدا الشفاء فانها تجري لانها في محلها فلا تنقير طهرها
بقصده ومنه مستدرك بما بعده وهو ما قبله ساقط من نسخ الشرح وكانه لانه
ذكره في الحيض ويحرم بطواف كوجوب الطهارة فيه ويحرم به اي بالاكبر وبالاصغر
منه مصحف اي ما فيه كبره وجدار وهل من نحو التوراة كذلك ظاهر كلامهم
لا لا بغلاف محيق غير مشترا وبضرة يغتسل وحل قلبه يعودوا اختلافوا في
بغيره أعضاء الطهارة وبما غسل منها وفي القراءة بعد المصطفة والمنع اصح ولا يكره
النظر اليه في القرآن كجنت جافق ونف آه لان الجنابة لا تحل العين كما لا تكره
او عنه اي تحريم الا فاق لوضوء المطلق الذكر مندوب وتركه خلاف الا انه وهو
مراجع كراهية التنزيه ولا يكره مسح على المصحف ولو لم يمس يد فله وطلب منه
للضرورة اذا الحفظ في الصغر كالنقش في الحجر ولا تكره كتابة قرآن وصحيفة
او الفصح على الارض عند الثاني خلافا لمحمد وينبغي ان يقال ان وضع على الصحيفة
ما يحول بينها وبين يده يؤخذ بقول الثاني والافصول الثالث قاله الجليلي ويكره
له قراءة توراة وانجيل ونبور لان الكلام كلام الله وما يدل غير معين وجوز
العين في شرح الجمع بالضرورة وضربها في النهر بما لم يبدل لقراءة فتوت ولا كلمة
ولا شرب بعد غسل يدهم ولا معاودة اهله قبل اغتسله الا اذا احتلم لم يات
اهله قال الحلبي ظاهر الاحاديث انما تفيد التدب لانفي الجواز المفاد من كلامه
والنفسية كالمصنف لا الكتب الشرعية فانه رفض مشربها باليد لا التفت كما في
الذرع عن فتح القنادي وفي التراجيح المستح ان لا ياخذ كتب الشرعية بالكم
ايضا تعظيما لكن في الاشياء من قاعدة اذا اجتمع الخلال والحرام وقد جوز
اصحابنا مس كتب التفسير للمحدث ولم يفصلوا بين كون الاكثر تفسير الوقران
ولو قيل به اعتبارا للغالب كما في شفا قلت لكنه يخالف ما مر فتدبر **فروع**
المصنف اذا صار بحال البؤا فيه يدفن كالمسلم ويمنع الكافر من مسه وجوز محمدا
اذا اغتسل لا بالنسب تعليمه القرآن والفقه التي يهدي ويكره وضع المصنف راسه
الا الحفظ والمقمة على الكتاب الا بكتابة ويوضع النختم فوقه التفسير في الكلام
ثم الفقه ثم الاخبار والمواظم التفسير تتركه اذا بره درهم عليه اي الا اذا

المستحب ان لا ياخذ في كل سجدة التوسعة
كلما احدث
وهذا هو
الذي يعظم

كسره

هذا هو الوجه في قوله
فانما هو في قوله
فانما هو في قوله

هذا هو الوجه في قوله
فانما هو في قوله
فانما هو في قوله

بلا مد وجاز لانه جاز وكذا الوجه من حوض صغير او صيد فيقيد الماء
في طرف مزارع وتوضيحه ومن طرفه الماء فيجوز الماء جاز توضيحه به
ثانيا وثم وثم وثم في الجوان لم يرد في اي علم انما في قوله فيقيد اوبال
فيه رجل فتوضيحه ان من اسفله جاز ما لم يرد في الحية انما هو اما علم اولون
او ربح طاهره في الجيفة وغيره هو ما ربحه الكمال وقال لبيد في حقه انما في الجاز
وقوله في التره اقره المصنف في القهرتاني من المصنفات على النصاب
وعليه الفتوى قيل ان في اي عليها نصفه فانه لم يرد وهو حوط والحقوق بالي
حوض الحمام له الماء نازلا والفرق من دارك كحوض صغير في الماء من جانب
ويخرج من افرجه من حوض التوضي من كل جوفه مطلقا بغيره وكما في حوض حوض
ينبع الماء منه بغيره في ثبات في موبالستة وكذا يجوز ان يكون كثر كذلك
اي وقع في غير لم يرد انما في لوني موضع وقوع المربة بغيره في حوض المصنف في مقدار
الراكب اكبر راي المستل في فيه فان غلب على طه عدم حصول اي وصول النجاسة
الى الجانب الا جاز والالا هذا ظاهر الرواية من الامام واليه رجح حجة وهو
كما في الغاية وغيرها وحقق في الجواز المذهب وبه يعمل وان التقدير بعشر
في عشرة لا يرجع الى اصل يعتمد عليه وروا ما اجاب به صدر الشريعة في النهر
وانت خير ما في اعتبار العشر اضبط ولا يستلحق من راي من العلوم فكذا في
به المتأخر من الاعلام في المربع باربعين وفي المدة ورسته وثلاثين وفي
المثلث من كل جانب خمسة عشر وربعه وخمسة اذاع الكراس ولو لم يولد
لاوض لكنه يبلغ عشرة في عشرة جاز فيسيرة ولو اعلاه عشرة اسفله اقل جاز
حتى يبلغ الاقل ولو لم يكن فوقع في غير لم يرد حتى يبلغ عشرة ولو لم يولد
فتقيد ان الماء منفصلا عن الجذ لانه جاز لانه في المصنف وان متصل لا لانه
كالقصة حتى لو وقع فيه طلت تنجس لا لوقع فيه فوات تسفل ثم الحما
طهارة المتنجس يخرج بانه وكذا البئر وحوض الحمام هذا في القهرتاني و
والخيار ذراع الكراس هو سبع قبضات فقط فيكون ثمانية ثمان
بذراع جاز ثمانية ثمان قبضات وثلاث اصابع على القول المقتضى بعشر

هذا هو الوجه في قوله
فانما هو في قوله
فانما هو في قوله

هذا هو الوجه في قوله
فانما هو في قوله
فانما هو في قوله

هذا هو الوجه في قوله
فانما هو في قوله
فانما هو في قوله

هذا هو الوجه في قوله
فانما هو في قوله
فانما هو في قوله

هذا هو الوجه في قوله
فانما هو في قوله
فانما هو في قوله

هذا هو الوجه في قوله
فانما هو في قوله
فانما هو في قوله

هذا هو الوجه في قوله
فانما هو في قوله
فانما هو في قوله

اي ولو حكم بعم ماله طول بل اوضح في الاصح وكذا البئر عمقها عشرة في الاصح
فعلوا ما وها بقدر البئر لم يرد في المينة وحينئذ فمقيد في اصابع ثور
ثلاثة الاف وثلاثمائة واثنان من الماء الصافي وربعه في غير
فتسليح منه طول او عرضا وعرضا اربعان وثلاثة اذراع ونصف اصبع ثور
كل ذراع اربع وعشرون اصبع استلقت فيه كلام اذا المعتمد عدم اعتبار
العقود وحده فيبصر ولا يجوز بما لا يزال طبعه وهو استعلان والارواء
والانبات بسبب طبع كرف وما باقلا لا لاجل قصد به التظيف كالثان
وصابون فيجوز ان يقع رفته او بما استعمل لاجل فربة اي ثواب لومع رفع
حدثا ومن يميز او ما يفيض او نفاء لعمارة او غسل ميتا او يد لاجل
او منه بنية التنية او لاجل رفع حدث ولو مع قرية كونه متحدث
ولو للبيرة فلو توضا متوضي لبيرة او تعليم لوطين بيده لم يصير مستحلا اتفاقا
كزيادة على الثلاث بلانية فربة وكفيل بخوفه او ثوب طاهر او دابة توكيل
اولا لاجل اسقاط مرض هو الاصل في الاستعمال كحائض عليه الكمال ان يغسل
بعض اعضاءه او يرضل بده او رجله في حب غير غفران وكخوة فانه يغير مستحلا
لستحاط الفرض اتفاقا وان لم تحدث ثمنه او جناية مالم يتم لعدم نجاسته ولا
ويشوتا على المعتمد قلت وينبغي ان يراود سنة بيع المفضضة والاستشاق
فما لم يراود الفصل من عضو وان لم يستقر في شي على المذهب قيل او استقر
ورجح المرجح وروبان ما يصب متبدل المتوضي وثيا به عضو اتفاقا وان كثر
وهو طاهر وكومن جنب على الظاهر لكن بكرة مشرب به وارجح رتبه بالاستفاد
وعلى رواية جاسنة حيا وكذا ان ليس يظهر لحدث بل نجست على الراجح
فروع اختلف في محدث الغنم في بئر له او بئر مستنجى بالماء ولا نجس
عليه ولم ينبذ ولم يند لك الاصح ان طاهر والماء مستعمل لا تشترط الاغصا
للاستعمال والمراد ان ما انفصل من اعضائه وانفصل عنها مستعمل لكل
الماء على ما مر وكل باب ومثله الثانة والكشر قال القهرتاني قال لا تولى
وما يرد ولو شمس وهو تحتها طاهر فيصلي به ويتوضا منه وما لا يجزى عليه

هذا هو الوجه في قوله
فانما هو في قوله
فانما هو في قوله

فلا يطهر جلد حية صغيرة ذكره الزيلعي ما فيها فطام وفارة كما لا يطهر بلكة
 لتقيد بها بما يحتمل خلا جلد خنزير فطام وقدر لان المقام للانهاء وادى قلا
 يدبر كرامته ولو دبر طهر وان لم يستعمل حتى لو طحن عظمه في دقيق لم يوطأ في
 الاصح احتراما وافا وكلاهما طهارة جلد كلب وقيل هو المعتمد وما اى بهاب طهر
 بدباغ طهر بركمته بلكة على الذهب لا يطهر طهر على قول الاكثر ان كان غير مأكول
 هذا الصح ما يفتي به وان قال في الفيض الفتوى على طهارته وهل ينسب طهارة جلد
 كونه الذكاة شرعية بان يكون من الابل في الحل التسمية قبل نعم وقيل لا و
 والاول اطهر لان ذبح الجوسي وتارك التسمية عدل كل ذبح وان صح الثاني صح
 الراهدي في القينة والمجته واقرة في الجوزع ما يخرج من دار الحرب نجسا
 ان علم وبغيطه طهر فطهر هو ذبح نجس نجس ان شك فغسل افضل وشر
 الميتة غير النجسة بغير على الذهب وعظمها وعصاها على المشهور عافوها و
 وقرنها الحالية عن الذبوسه وكذا الحل لا تحل الحيوة حتى الانفخ والقيح على
 الراجح وشره ان ان غير المتوفى وعظمه سنة مطلقا على المذهب واختلف
 في اذنه ففي البدائع نجس وفي الحاشية لا وفي الاشياء المنفصل من الحي
 كهيئة الا في حق صاحبها فطهر وان كثروا فدا المأثور وقع قدر الظفر من طهر
 لا بالظفر ودم سمك طاهر واعلم انه ليس الحيت نجس العين عند الامام وعليه
 الفتوى وان رجع بعضهم النجاسة كما بسط ابن شحنة فيسابع ويوجب ويصن
 ويخذ جلد مصلح ولو اذوا افرج حيا ولم يصب فيه الماء لا يفسد ماء البئر
 ولا الشوب باستفاضه ولا يفسد المبريقه ولا صلوة حامله ولو كبر او شرب
 الحلو في شذفه ولا خلاف في نجاسة لحمه وطهارته شعره والمسك طاهر
 حلال فيوكل بكل حال وكذا نأجته طاهرة مطلقا على الاصح فتح وكذا الزباد
 اشباهه لا تنسب الى الطيبية وبول مأكول فكم نجس نجاسة محققة وطهر
 محذ ولا يشرب بول اصله لا للذباوى ولا لغيره عند ابن حنيفة فرع اختلف
 في التداوى بالجرم فطاهر المذهب المنع كما في رضاع البحر لكن نقل المصنف
 ثمة وصفا عن الحادى وقيل يرضى اذا علم فيه الشفاء ولم يعلم دواءه افرا كما

والميتة التي يذبحها في البحر
 لا يذبح في البحر الا بعد الذبابة
 والذبابة في البحر لا يذبحها ولا
 يذبح في البحر الا بعد الذبابة

والميتة التي يذبحها في البحر
 لا يذبح في البحر الا بعد الذبابة
 والذبابة في البحر لا يذبحها ولا
 يذبح في البحر الا بعد الذبابة

انفس

رخص الحمر للمعطنان وعليه الفتوى **فصل في البئر اذا وقعت نجاسة لبست**
 بجوان ولو خففة او قطرة بول ودم او ذنب فارة لم يستعمل فلو شمع فيه
 ما في الفارة في شردون القدر الكثير على ما في ولا عبرة للشمع على المعتمد او مات
 فيها او خارجها وان شربها ولو فارة باب على المعتمد لا الشرب المطلق او
 السلم المفسد ما الكافر فينجس ما مطلقا كسقط جوارح وموى غير ما في
 لما ذكرنا منقح او مغطى او مغطى ولو نفضج خارجها لم يقع فيها ذكره الوافي بتر
 كان بها الذي كان فيها وقت الوقوع ذكره ابن النحال تبعا ولو نزع بعضه ثم
 زاد في القدر نزع قدر الباقي في الصحيح خلاصة قية بالموت لانه لو اخرج جوار
 ليس نجس العين والاب حدث او ثبت لم ينزع شيء الا ان يدخل فيه الماء فيعتبر
 سورة فان نجس نزع الكل الا لا هو الصريح بنسب نزع عشرة في
 في ذلك كوك لا جعل الطهارة كما في الحاشية زاد في الثاني رخصة وعشرين في الفا
 واربعين في سنوره وجاجة تحفة كما في محدث ثم هذا اذا لم تكن الفارة
 هاربة من عقول الالههاريا من كل ثلاثه من سبع فان كان نزع كلمة مطلقا
 كما في الجوعة يمكن في المنع من المجته الفتوى على خلافه لان في بولها شكاوان
 نزع نزع كلها كونه بعين فبقدر ما فيها وقت ابتداء النزع قاله الحلبي بوخذ
 ذلك يقول جلين لها بصار بالابريفة وقيل يفتي بما تبين الى ثلثين
 وهذا الية وذلك احوط فاذا افرج الحيوان غير مستنقع ولا مستنقع ولا
 فان كان كادى وكذا سقط وسجد وجدي واور كبير نزع كلمة وان كان
 كما في حرة نزع اربعين من الدلا وجوبا الى ستين ندبا وان كعصفور
 وفارة فقتل من التي تلهين كما مر هذا الميعين وغيرها بخلاف نحو صهر نزع
 وجب حيث اقل الماء كله تخفيض الابار بالاناء ربح ونهر قال المصنف حواشيه
 مسكنة ونحوه في التفت من القينة ان حكم الركبة لا البئر وعن الفوائد ان الحب
 المظهور الكثرة في الارض كالبئر وعنده فالصهر نزع والزرير الكبير نزع منه كالبئر
 فاشتم هذا التحريم انتهى بدلو وسط وهو ولو تلك البئر فان لم يكن فاسع
 مساعا وغيره يحسب به ويكتفى بذلك البئر ولو نزع ما وجد وان قل وجوبان

بعد احواله اذا تعدد كمنه او فقه
 شجرة فتنحج الى الى حدانها
 نصف الدلو يطهر الكل ص ص

بعضه

هو كثر العدة مع ما يورثه مكره فابن شهاب
قوله ان الورثة في الفداء الفدية فيه والورثة في الفداء
المكره وفي الفداء مضع العدة والورثة في الفداء
صاحب من قال الفداء ابن الجوزي انه مكره

و از ستم بسیار

لفظ

مسند احمد بن حنبل

فقد تدهج
فأخبرني عندها حسنة وهو قد ردها فإني لم أزيد
الغريب والشيخ مع أنه لا ينبغي ذكره في كتابي هذا لأنه على
ما قدمه وقد أسقط كونه ثلاث أصابع مع عدة له أولا

وكان من ميثاقه ان لا يملك احد من بني اسرائيل
الارض التي اعطاه الله لبني اسرائيل
فقط بل كانت لهم ملكة في كل سنة
واحد من كل عشرة اشخاص من بني اسرائيل
يكون له ملكة في كل سنة

وإذا كان في الصلاة
أو في غيرها من الأعمال
أو في غيرها من الأعمال
أو في غيرها من الأعمال

الأصح طلبه فذكر بالالف بفتح ورفقة بالانفطار أن ظن قويا قرب
ووقيل ميل مارة أو أخبار عدل والآية على ظنه قرب لا يجب بل يندب
أن رجاء الآلا ولو صلى يتيم من قبله ثم أخرجه بالماء أعاد والآلا
وشرطه أي يتيم في حق جواز الصلوة بنية جادة ولو صلوة جنازة
أو سجدة تلاوة لا شك في الأصح مقصودة ومن صحف لا تخل إلى لا تخل إلى سجدة
القرآن للجنب بدون طهارة أو سجدة السلام وروى في سجدة كذا في الصلوة لا بد
ليس بأصل للنية في بفتح الف إلى الف منه وصحح تيمم بنية الوضوء بفتح
وتدرب لراجه رجاء قويا أو الوقت المستحب ولو لم يؤخر وتيمم وصل جاز
لو بنية وبين الآلا ميل والآلا أصل من ليس القرآن باليتيم والآلا في قوله
وهو مما ينبغي عادة لا عادة عليه لو ظن فناء الماء أعاد اتفاقا كما لو سجد
عقبة أو ظهره أو في مقدوره ركبا أو مؤففة ثوبا أو نسي ثوبا صلى أو ياتى
أو في ثوب نجس أو مع نجس أو مع ما يزيله أو توشأ بأه نجس أو صلى لمجد شاة
ثم ذكر أعاد أجماعا وبطلان وجوبه على الظاهر من رفقته من هو مذهب من منع
ولو دلالة بأن استهلكه تيمم لتحقيق عجزه وإن لم يعطه اليمين مثله أو بغير
بغير ذلك فاضلا عن حاجته لا يتيم ولو أعطاه بأكثر من يمينه بغير جش
وهو ضعف قيمة في ذلك المكان أو ليس له ثمن ذلك يتيم وأما للعلمين
فيجب على القادر شراؤه باضعاف قيمة أحياء النفس وإنما يعتبر المثل في قيمة
عشر موصفاً مذكورة في الاستباه وقبل طلبه الماء لا يتيم على الظاهر في ظاهر
ظاهر الرواية عن الصحاح لأنه مبذول عادة كما في الجوع من البسوط وعليه فيجب
طلب الماء ولو الرشد وكذا الانتظار لو قال لم يستحق أن فيج الوقت
ولو كان في الصلوة أن ظن الأعطاة قطع والآلا لكن في القهستاني عن
المحيط أن ظن أعطاه الماء والآلة وجب الطلب الآلا والمقصود فاقته
الماء والتدابير المهورين بأن جسد في مكان نجس لا يمكنه إذا ج مظهر
وكذا العاج عنها المرض يؤخرها عنه وقال لا يشبه بالمتقين وجوبها
فيركع ويسجدان وجد مكانا يابسا ولا يؤخر قائما ثم يعيد كالصوم

في حق صلاته بنية جادة
أو في غيرها من الأعمال
أو في غيرها من الأعمال
أو في غيرها من الأعمال

تيمم دخول
مسجد

وإذا كان في الصلاة
أو في غيرها من الأعمال
أو في غيرها من الأعمال
أو في غيرها من الأعمال

بفتح

بفتح واليه صح رجوعه أي الآلام كما في الفيض وفيه أيضا مقطوع اليدين و
والرجلين إذا كان بوجهه جادة يحصل طهارة ولا يتيم لا يعيد على الأصح وهذا
ظهر أن تعد الصلوة بلا طهر غير مكفر فيلحفظ وقدم وسجى في صلوة المبرقع فرفع
صلى المجهوس باليتيم أن في المصراع والآلا هل يتيم سجدة الصلوة أن في
الشونم والآلا الماء المسبل في الصلاة لا يمنع التيمم ما لم يكن كثيرا فيعلم أنه
للوضوء أيضا وليس بالوضوء الجنب إلى مباح من حايض أو محدث
وميت ولو كانا صديقا أو وليا ولو شتر كما ينبغي صفة الميت جاز تيمم جماعة
من محل واحد جيلة جاز تيمم من مع واحد من زمرة ولا يخاف العطش أن يخلط
بما يغلبه أو به على وجه يمنع الرجوع وناقضه ناقض الأصل لو غلب فلو
تيمم للجناية ثم حدث صار محدثا لاجنباء فيتوضأ وينزع فتيمة ثم يعيد
يمسح عليه بالماء ثم ياتى في عبارة السيرة بعد طهارة في أن مع العسر
يسر أفاضهم وقدره ما ولو باباحة في صلوة كفاف لظهره ولو مرة مرة فضل
عن حاجته عطش عجن وعسل نجس منع ولمنع جنابة لأن المشغول بالحاجة و
غير الكافي كالمعدوم للأردة وكذا ينقض كل ما يمنع وجوده التيمم إذا وجد بعد
لأن ما جاز بعد رطل بوزن وآله وإلى أصل أن كل مانع وجوده التيمم ينقض
وجوده التيمم في البداية فلا ينقض وجوده ذلك التيمم ولو قال وكذا زال
ما أباحه أي التيمم كان أظهر وأخضر وعليه فلو يتيمم بميل ففانقض
انتقض فيلحفظ وهو وإن استتم عن حدث أو مانع غير تمكن تيمم عن جنابة
على ما كافي كاستيقظ فينقض وإيقاظ تيمم وهو الرواية الصحيحة عنه
المختار للفتوى كما لو تيمم وقرب ما لا يعلم به كانه الجوع وغيره وأقرب نقص
تيمم لو كان الكثرة أي أكثر أعضاء الوضوء عدد ما في الفضل مباحة
مجرها أو به جدي اعتبار الكثرة بعكس بقول الصحيح ويمسح
الجرج وكذا أن استوى يغسل العتيق من أعضاء الوضوء ولا رواية
في الفضل مسح الباقي بها وهو الأصح لأنه لا حوطا فكان أولى
وصح في الفيض وغيره التيمم كما تيمم لو أخرج بيديه وإن وجد من يديه

ونفساء

أو لا يمنع وجوده التيمم
أو لا يمنع وجوده التيمم
أو لا يمنع وجوده التيمم

والبيا

خلا قالها ولا يجمع بينهما اي سيم ونسل كما لا يجمع بين يمين وجبل او سنجة
 او نفاس ولا بين نفاس واستخاضة او جبل ولا زكاة وعشر او فواج
 او فطرة ولا عشر مع فواج ولا فدية وصوم او قصاص ولا ضمان وقطع
 او اوب ولا جلد مع رجم او نفي ولا مهر ومثقة او حد او ضمان او فدية او
 موتها من جماعه ولا مهر مثل نسبه ولا وصية وميراث وغيرهما حتى
 في محال ان شاء الله تعالى من يزوج الراس لا يستطيع معه سحره
 ولا غدر جنبا ففي النقص عن غيب الزاوية سيم وافقة قاضي الهداية انه
 سقط عنه فرض سحره ولو عليه جيرة ففي سحره بالاولان وكذا سقط
 عنه سحره ولو على جيرة ان لم يضره ولا سقط اصلا وجعل عاد ماله
 العضو حكما كما في المعلوم حقيقة **باب السحر على الخفين** انه ليشوة
 بالثبته وهو لغة امر الابد على الشيء وشبهه عا اصابته البتة لحق
 في زمن مخصوص الحنفية عانت ترك الكعبين فاكثرت من جلد ونحوه
 سحر ثلاثة امور الاول كونه سائر محل فرض الفصل القديم مع الكعب
 او يكون نقصانه اقل من الموقى المانع فيجوز على الزبول لومش وروا
 الا ان يظهر قدر ثلاثة اصابع وجوز شايخ سمرقند ستة كعبين باللفافة
 والثاني كونه مشغولا بالرجل يمنع سريته الحد فلو سقا فسخ على
 الزايد ولم يقدم قدره اليه لم يجز ولا يضر زوية رجله من اعلاه والثالث
 كونه مما يمكن متابعه المشي المعتاد فيه وسخا فاكثرت فلم يجز على متخذ من
 زجاج او خشب او حديد وهو جائز في الغسل افضل الا ان يثبته فهو افضل
 بل ينبغي وجوبه على من ليس معه الا ما يكفي او خوف فوت وقت او خوف
 عرقه في القهستان ان رخصه سقطت الزعمية وهذا الوجه
 في خفة غيبته الغسل ينبغي ان يصير ثمانية مشهورة منكرة مستدع
 وعلى راي الثاني كافر في التحفة بثبوتها بالاجماع بل بالتواتر اكثر
 من ثمانين منهم العشرة قهستاني وقيل بالكتاب وروايتها غير متينة
 بالكعبين اجماعا فالجواز لحدوث ظاهره عدم جواز المحبة والوضوء

قوله
 او قصاصي
 من المؤلف او من الناسخ
 ولا كفارة وقصاصي كما في
 البحر والنهر وغيرهما

في قوله
 او خوف فوت وقت او خوف
 عرقه في القهستان ان رخصه
 سقطت الزعمية وهذا الوجه

الا ان يقال لما حصل له القوة بذلك صار كانه محدث للجانب والحق
 والمنق لا يلزم تصويره وفيه ان الفقه السري يفتقر لاثبات عقل ثم
 ظاهره جواز مسح مثل جمعة ونحوه وليس كذلك على ما في المسود
 ولا يبعد ان يجعل في حكمه فالا حسن لم يفتقر للمغسل السنة ان
 يخطه خطوطا باصابع يده من غير ثوبه فليدا يدا من قبل اصابع رجله متوجها
 الى اصل ان في وتخله على ظاهره خفيه من رؤس اصابعه الى مقلد ان
 وبسخت الجمع بين ظاهره وباطنه او بوقه ولو فوق خف او لفافة
 ولا اعتبار بما في ثوباوي الشاذي لانه رجل مجهول لا يخله فيها
 خالف المنقول او جوبه ولو من غزل او شعر التخنين بحيث يمشي
 فرسخا ويثبت على ان في نفسه ولا يرى تحت ولا يشف الا ان يتقدم
 لما الحنف قدر الفرض ولو نزع بوقه عاد مسح خفيه وتوزع احداهما
 مسح الحنف والموقى الباقي ولوا دخل به تحتها مسح خفيه بجزء المنعزل
 يكون النون ما جعل على اسفله جلدة والمجلدين مرة ولوام او خشف
 على سبيلين على ظهره فلو حدث مسح خفيه ولم يمسح بوقه لم يمسح
 عليه تمام فخرج الناقص حقيقة طمعه او معنى كتمه ومعدور فانه يمسح
 في الوقت فقط الا اذا توشا وبس على الانقطاع اه فكلما مسح عند الحدث
 فله تحفف المحدث ثم غاض الماء فاقبل قدماه ثم تم وضوءه ثم احدث جاز
 ان يمسح يوما وليدة لم يمسح طمعه ابدا وليا له بالماء او ابتداء المدة من
 وقت الحدث فمعدوم مسح الخفيه مستا وقد لا يتمكن الا من اربع كمن توشا و
 وتحفف قبل الفجر فلما طلع صلى فلما تشهد احدث لا يجوز على عامة قلة
 وبرقع وفاز من لعدم الحج وفرضه عملا قدر ثلاث اصابع اليد اصغرها
 طولا وعرضا من كل رجل لاسن الحنف فمضوا فيه مد الا اصبع فلو مسح بروس
 اصابعه وجاز في اصولها لم يجز الا ان يتقل من الحنف عند الوضع قدر الفرض
 قال المصنف ثم قال وفي الذخيرة ان الماء ينقاط جاز والا لا ولو قطع
 قدره ان بقي من ظهره قدر الفرض مسح والا غسل كمن قطع من كعبه ولو له

ظاهر

في قوله
 او خوف فوت وقت او خوف
 عرقه في القهستان ان رخصه
 سقطت الزعمية وهذا الوجه

في قوله
 او خوف فوت وقت او خوف
 عرقه في القهستان ان رخصه
 سقطت الزعمية وهذا الوجه

في الموضع المذكور في وقت الصلاة...
وان كان في وقت الصلاة...

الدم المذكور في وقت الصلاة...
ما تراه صفة وآية...
الحواشي الشجرة...
لو حله وعدم نقصه...
ترك الصلاة...
اقله ثلاثة ايام...
الفلكية...
عشر ليل...
او اكثر النفس...
على المعتد...
واقل الطهر...
اجماعا ولا حد...
لها اذا استمر...
والعتاة...
او كان...
بين حيض...
تفعل لكل صلاة...
تقف عشرين يوما...
اكثر من عشرين...
اشهر على المفتي...
بما من خالص...
الذين فيها حيض...
بقوله يمنع...
الحرج ولو شرب...
بحر في الفحص...

وهو...

في الموضع المذكور...
وان كان في وقت الصلاة...

في الموضع المذكور...
وان كان في وقت الصلاة...

وهو...

في الموضع المذكور...
وان كان في وقت الصلاة...

وبعد ذلك...
المسجد...
بلا شدة...
قرآن بقصده...
مروكة...
وسمها...
بعد مصفوفة...
الحلي...
وهو...
انقطع...
لم يحل...
الحال...
وليس...
ومترا...
وهل...
لاكثر...
التحريم...
تقوم...
المستلزم...
انه لا...
لوعامة...
ويندب...
في الضياء...
صوما...
والنفاس...

وهو...

في الموضع المذكور...
وان كان في وقت الصلاة...

في الموضع المذكور...
وان كان في وقت الصلاة...

بعد

تفتقر

من الاول الى الثاني والاول من غير انقطاع الرحم فكان
الحرق عقب انقضاء شهر الحمل ثم انقضاء ثمانية اشهر فارتد
غلبه الرحم ان كان في الاربعين من غير انقطاع الرحم فارتد
واستقر في الرحم فاما ما في فصله وقطعه كما وصفت ان في
وهو العظمي في الرحم

نیو سٹار لا قیود
انہی

وكنه امره فخره اي فانه يجوز ان تكون بعض التوسيعات الصلوة على الارض
وصورة ما يشاء في المسجد في الارض على طاهر او ولو وسط شيء الطاهر
على نحو سبيلها فانه جائز ان يقع قبل اتمام الصلوة او اثناءها
فقد اعراه بقوله فخره انتهى

نحو بن كزيت لانه غير قانع وما قيل ان اللبن وبول ما ياكل من كل مخلوق
 المختار ويظهر خفت ونحوه كغسل نجس بذي ٩ هو كل ما يرى بعد الجفاف
 ولومن غير ما ذكره وبول اصابع تراب به يفتي بذلك نزول به اثر والابوم حبل
 ويظهر صفيلا مسام له كرات وظفر وعظم وزجاج وانه مدسوتة او فاجط
 وصفايح فته غير منقوتة بسج نزول بل ترها مطلقا به يفتي وتظهر
 ارض بخلاف نجس طيبسها اي جفافها ولو برحج وذهاب اثرها
 كلون ورجح لا تجل صلوة عليها لا تتيمها لان المشروط لها الطهارة وله
 الطهارة وحكم ارج ونحوه كلبين مغروش وقص بالني تحية سطح وشجر
 وكلما قايمن في ارض كذا اي كارض فيظهر بخفاف وكذا كل ما كان
 ثابتا فيها لا حذره حكمها باقيا لها فالتفصيل ليس الاجزاء
 خشا كرضي فكارض ويظهر منه اي محله بايس بول ولا يضر بقا
 اثره ان طهر راس حشفة كان مستحيا بها وفي المحنة ارج
 فترع فانزل لم يظهر الا بغيره لثبوته بالنجس اي برطوبة الفرج
 فيكون متفرعا على قولها بخاستها اما عنده فهي طاهرة كبر وطول
 البدن جوعة والا يكن باب او لاراسها طاهر بغيره كالباب
 ولو ما عبطا على المشهور لا فرق بين منيته ولو دقيقا لرض به وبشرها
 ولا بين مني آدمي وغيره كما بحثه الباقي ولا بين نوب ولو جديا او
 مبطن في الاصح وبدن على الطاهر من المذهب ثم هل يعود نجس ببله بعد
 فركه المعتد لا وكذا كل ما حكم بطهارته بغير ما رج وقدا نهيت في الحائض
 المظهرات الى نيف وثلاثين وغيرت نظم بين وهيان وغسل مسح
 والجفاف مظهر ونحت وقلب العين والحفر يكره وبيع وتخليل
 ذلابة تخلل وفرك وذلك الذخول التقدير تفرقه في البعض ف
 ونزحها ونار وغلى غسل بعض تقود ويظهر زيت نجس بجله صابونا به يفتي
 للبلوي كسور ريش بما نجس لا يابس بالجزء فيه كطين نجس بجل منه كوزا
 بعد جعله النار يظهر ان لم يظهر فيه اثر النجس بعد الطبخ ذكره الجلبه وعنى

يسج وهو صفة على المعنى ولا فرق بين ان يمسح
 بتراب او حرق او صوف شاة او غيره ذلك كما في
 من الصغار والاعوان اذ ايسر الرطل لها شدة
 حرقا فظن ان لا يميز على الفعل وفتاياه
 طهارة ما حول العضة باليسج اذا انطلق ويضاف
 من مسامه ما حول سره الى النقب بجره على النجس

قوله عبطا بالمعنى المهملة
 في القاموس ومعنى عبطا او طرا
 ان يشد وتكون على الصور مشدودة
 لان قوامه عبارة ان يشد على هذه الصور وهو
 لم يكره في الاصل او عبطا بفتح العين
 والتعنية جاز او على المعنى

هذا هو الذي
 في كتابه
 من كتابه

لا غبار

فقلت

الشلا

اث راع عن قدر درهم وان كره تحريا فيجب غسله وما دونه من زهرها
 فيستن وفيه مسطل فيغرض العبرة لوقت الصلوة لا الاكثر على ما
 الاصابة على الاكثر نذر وهو متفصل وزنه عشرة ون قيراطا في نجس
 له يوم وعرض مغفر الكف وهو داخل مفاصل الاصابع في رقيق من
 مغلظة كعذرة آدمي وكذا كل ما فوج منه موجبا لوضوء او غسل مغلظة
 وبول غير ما كثر لومن صغير لم يطعم الا بول الخفاش وفيه فطام وكذا
 بول الفارة لغذاء الخزعنة وعلية الفتوى لحائ النارة خائنة وبجي
 اذ الكتاب ان في دها لا يفسد ما لم يظهر اثره وفي الاشياء بول
 السور في غير اواني الماء وعفو وعلية الفتوى وم مسفوح من سائر
 الحيوانات الا دم شبيه عليه وما بقى من لحم مزول وعروق وكبد وطحال
 وقلب وما لم يسل ودم سمك وقل وبرغوث وبق زاد في السراج وكذا
 وهو كما في القاموس كرماد ووسية حرث اذ في المستثنى اثني عشر
 وجر وفي باقي الاشياء روايات التعليل والتخفيف والطهارة
 ورجح في البحر الاول في النهر الاوسط وفيه كل طير لا يترك في الهوى
 كبط الهلي ودجاج اما ما يترك فيه فان ما كولا فطاهر وان لم يترك
 وروث وخشي افادها نجاسة وفيه كل حيوان غير الطيور وقالوا تخفف
 وفي الشربلية قولها اظهر وطهرها محمد اذ للبلوي وبه قال مالك
 ولو اصابه من نجاسة مغلظة ونجاسة مخففة جعلت المخففة نجاسة
 للمغلظة احتياطا كما في الظهيرة ثم من اطلق النجاسة فقط لم يغلظ
 وعنى دون رجب جميع بدن وتوب ولو كبير هو المختار ذكره الجلبه ورجحه
 في النهر على التقدير بربع المصا كيدوكم وان قال في الحفايق وعلية
 الفتوى في نجاسة مخففة كبول ما كول ومنه القوس وطهر محجود وفيه
 طير من السباع او غيرها غير ما كول وقيل طاهر وصح ثم الخفة انما تظهر
 في غير الماء فليحفظ وعنى عن دم سمك ولباع بجل وحماء والذخيرة طهارة
 وبول يتقح كروفس ابر وكذا اجابها الامم وان كثر باصابة الماء للضرورة لكن

هذا هو الذي
 في كتابه
 من كتابه

مادام

وقال فيمنه والوعى من كولا في وجوهه في الموت
 وفيه كولا في وجوهه في الموت
 وفيه كولا في وجوهه في الموت

وقال فيمنه والوعى من كولا في وجوهه في الموت

فتح القلعة (البحر)
فتح القلعة (البحر)
فتح القلعة (البحر)
الحسن

لا ينفق روي
بشاه

Handwritten text in Arabic script, likely a continuation of the manuscript's content, written in a cursive style.

[illegible]

وما يشرب الخبثه والافبلقها الحماة وهذا الكلد اذا غسل في اجانته اما لو
غسل في غديره وصبت عليه ما كثيرا وجرى عليه الماء طهر مطلقا بلا شرط وعصر
وتجفيف وتكرار غسل هو المختار بين غسل وحبس ودهن يغلى ثلثا والحم
طبخ بخر يغلى وتبريد ثلثا وكذا وجبة طقاة طه حالة على المنقب قبل شقها
فتح وفي التجفيف حنطة بطخت في خر لا تطهر اياها يغني ولو انتفتحت من بول
لنفتحت وبقيت ثلثا ولو عجن فخر بخر صبت فيه قل حة يذهب اثره ماء
فقطر **فصل الاستحباب** ازالة نجس على سبيل فلا يستمن ريج وحصا
ونوم وفصد وهو سنة مؤكدة مطلقا وما قبل من افتره لانه لنحو حيض وحجا
وجبا ووة فخرج فتاح واركانه اربعة شخوص شتى وشئ يستنجى بكاء
وجرد نجس خارج من احد السبلين وكذا الوضوء من خارج وان قاء
من موضعه على المعتد ومخرج دبره وقبل تجوهر مما هو عين طاهرة قاله
لا فية الا كذا منق لانه المقصود فيختار الا يطلع والاشم عن التوثيق ولا
بتنقيد باقبال او ابراشاء وصيفا ويسل الحمد وثلثا بكنون فيه بل
سحب والفصل بالماء الى ان يقع في قلبه انه طهر عالم يكن مؤشيو ساء
فينقد ربتلات كما فر بعدة الى الح بل كلف عودة عند احد اما معه فتركة
كما فر فلو كلف صار فاسقا لا لو كلف لا نكثال وتقوط كما بجنه ابن
الشحنه سنة مطلقا بفتح سراج وبحجب اي بغرض غسله ان جاوز
الخروج نجس مانع وبغيره القدر المانع لصلوة فيما وراء موضع الاستحباب
لان مانع الخروج ساقط شرعا وان كثر ولهذا الاكراه الصلوة معه وكراه
تحريرا بظلم وطعام وروث يابس كعذرة يابسة وجر استنجي بالارض
او او او وفوف وزجاج وشئ محترم كحرفة وبياج ويمين ولا عذريه
فلو شلولة ولم يجد ماء جاريا ولا صابا ترك الماء ولو شتت اسقط اصلا
كرايض ومريضة لم يجد من يحل حمامة وحجم وعلف حيوان وصبي غير وكل ما
ينتفع به فلو فعل بوجه مع انكر اهتة لخصو لا لافاء وفيه نظر لما فر انه سنة
لا غير فينبغي ان لا يكون مقبلا بالانهي عنه كما كره تحريما استقلال قلته

[illegible][illegible]

செய்து கொடுத்தான்
கொண்டிருக்கிறான்
கொண்டிருக்கிறான்
கொண்டிருக்கிறான்

[illegible]

على اسم الله العظيم
 الذي لا اله الا هو
 الذي لا اله الا هو
 الذي لا اله الا هو

وَقَدْ رَوَّاهَا
وَمَا ذَا ان
لِقَا قَوْلُو
بِئْسَ مَع
يُرْ مَعْنَد
يَوْمَ الْجُمُعَةِ
يَا عَلَى
يَوْمَ الْحَدِ
سَمِعَ قَوْلَهَا
بِحَدِّ تِلْكَ
مَلَائِكَةُ
سَلَامٍ
يَا نَقِصًا
الْبَغِيَّةِ
لَوَ ان
نَقِصًا
وَجُوبَهُ
فِي رَفَقَتِ
عَصْرَ لَوْ

فانما في طريق

الى ارتقا
فهي وما
وقته و

الأولى من الهجرة ويحل هو جبريل قبل وقيل بسبب بقاء دخول الوقت
 وهو سنة لرجل في مكان عال موكدة أي كالأصبع في الحق للأمر للوقت
 الخسب وقربها ولو قضاها لانه سنة للصلوة حتى يتردبه لا للوقت لا يسبب
 كعيد فيعاد اذان وقع بعينه قبله كالاقامة خلاف الثاني في الفجر يسبب
 في ابتداءه وعن الثاني ثنتين ولا ترجع فانه موكدة ملحق ولا يلحق فيه أي لا يفتي
 بغيره كانه فانه لا يحل فعله وسماه كالتفتة بالقرآن وبلا نفي حسن وقيل لا
 يسبب في الجعلتين وتيسر في سكتة بين كل كلمتين ويكره تركه وتندب
 اعادته ويلتفت فيه وكذا في مطلقا وقيل ان المحل متعاينين واد
 فقط للابتنيد البقلة للصلوة وفلاح ولو وحده ولو لولد لانه سنة
 الاذان مطلقا ويندب في المنارة لومسعة ويخرج رأسه منها ويؤمر
 ندبا بعد فلاح اذان حجر الصلوة خير من النوم مرتين لانه وقت نوم ويحل
 ندبا أصحبه في صياحه اذنية فاذا ندب ودنه حسن به اثنان الاقامة هو
 كالاذان فيما لم تكن على الاقامة وكذا الاقامة افضل منه فتح ولا يرفع
 المقيم أصحبه في اذنية لانها اخفض ويكره رفع اليد الى يسر عن خرافه
 ترسل بعد ما في الصبح ويريد قد قامت الصلوة بعد فلاح مرتين وعند
 التلاوة أي فرادى وبسبب قيل في الركب القبلة بهما ويكره تركه تنزيها ولو لم
 فيها مؤمرا عاودا قدم فقط ولا يتكلم فيها أصلا ولو رد سلام فان تكلم
 استأنف ويتوب بين الاذان والاقامة في الكل للكل بما تعادفه و
 ويجلس بينهما بقدر ما يحضر المازمون مراعي الوقت الذي في المغرب
 فيسكت قائما قدر ثلاث ايات قصار ويكره الوصل اجماعا فايته
 التسليم بعد الاذان حدث في سبع الأقسام سنة ٧٨١ في عث ليلة
 الاثنين ثم الجمعة بعد عشر سنين احدث في الكل الا المغرب ثم فيها
 مرتين وهو بدعة حسنة ويستحب ان يؤذن ويقيم لقائته رافعا صوته
 لوجعته او صحرا لا بيتة منفردا وكذا ايسنان لاولي قوايت الفاسدة
 ويحبه في الساعات لو في مجلس في فعله اولى ويقيم للكل ولا يسبب ذلك فيما قيل

وفتح يا اكبر والعداوم يصفونها وروضة
 لكن في الطلعة معنى قوله صلى الله
 عليه وسلم الاذان حرم على من قطع
 المذقة فلا يقول الله لانه استغناء
 وانه لحق شرعي او مقطوع
 حركه الارض للوقت فلا يفتي
 ما رفع فانه يحق لغوي
 فتاوى الصيغ
 من ابي النضر
 والتمت

ص

فها وهدية للدار عليان تركت الاقامة بكرة في
 حق السائر وفي الاذان وان الملة تقيم ولا تؤذن
 وان الاذان اكد في ثلثتها وارادها واحكام الاذان
 العشرة المذكورة في المتن وفي سنة الفجر وفي
 عاودان قدم على الوقت وانه يبدأ برفع يديه
 وعدم الترفع وعدم الحن والتمسك والابتعاد
 والا ستارة وزاوية الصلوة من النوم في اذان
 العشر وصلى أصحبه في اذنية ثم استغنى عن فلاح
 العشرة ثلثة احكام لا تكون في الاقامة فانه
 التمسك بالحذر والصلوة من النوم بعد
 قامت الصلوة وكره ان لا يرفع اليدين
 في اذنية فثبت الاحكام السبعة
 وتكره وترد على الاستدانة
 في الاقامة فانه لا يكون في
 الاقامة فكان عليه
 ان يرفع يديه

الزم

النساء اذاد وقضا ولو جماعة كجماعة صبيان وعبيد ولا يسان ايضا
 ظهر يوم الجمعة في مصر ولا يما يقضي من القوايت في سجد لان فيه تشبها
 وتغليظا بكرة قضاها فيه لان التفرقة معصية فلا يظهر معانها زينة ويجوز
 بلا كراهية اذان صبي وراهق وعبد ولا يحل الا باذن كالجهر خاص واعم ودوله
 زنا واعرابي وانما يسبح ثواب المؤمن اذا كان عالما بالسنة والا فلو
 ولو غير محتسب بذكره اذان جنب واقامة تحدث لاذانه على المذهب
 واذان امرأة وحشة وقاسق لو عالما لكنه اولى باقامة واذان من جاهل
 قتي وسكران ولو بعباح كمعتوه وصبي لا يعقل وقا عدا الاذان لنفسه
 وراكب الا المسافر ويعد اذان جنب ندبا وقيل وجوبا لا اقامته كمنه
 تكراره في الجمعة دون تكرارها وكذا اذان امرأة ومجنون ومعتوه
 وسكران وصبي لا يعقل لا اقامتهم لما قرأ ويحب استقبال الموت مؤذنا
 وغشيه وفوسه وحضره ولا ملقن ولو بها به للوضوء سبق حدث خلاصة
 لكن عبر في السراج بيندب وجوب المصنف بعد صوته اذان مجنون
 ومعتوه وصبي لا يعقل قلت كافر وقاسق اعدم قبيل قوله في الذبائات
 وكره تكرارها مع المسافر ولو منفردا وكذا تكرارها لا تتركه خصوصا في الركعة بخلاف
 مصل ولو جماعة في بيته كجهر وخرية لها مسجد فلا يكره تكرارها اذان
 المحي كقبلة ومصل في مسجد بعد صلاة جماعة فيه بل يكره فعلها وتكرار
 الجماعة الا في مسجد على طريق فلا يسبب ذلك جوهره اقام غير من اذان
 بغيبته أي المؤذن لا يكره مطلق وان بحضوره كره ان يخطه وحشة كراه
 كره مشيئة اقامته ويجيب وجوبا وقال الحلواني ندبا والواجب
 الاجابة بالقدم من سماع الاذان ولو جوبا لا اقامته ونفاد وسام خطبة
 وفي صلاة وجنادة وجماع وسنة ربح والحل وتعليم علم وتعلمه بخلاف قرآن
 بان يقول بلسانه كما قاله ان سمع المسنون منه وهو ما كان عربيا لا من
 فيه ولو تكرارها لاول الا في الجعلتين فيقول وفي الصلوة خير من النوم
 فيقول صدقت وبررت ويندب القيام عند سماع الاذان بترارته و

واقامة ص

ولم يذكر هل يستمر لا فراغه او مجلس ولولم يجبه حتى فرغ لم اره وينبغي تدرك ان
 قهر الفصل ويدعون في هذه الوسيلة رسول الله صلى الله عليه وسلم ولو كان
 في المسجد بين سمع ليس عليه الاجابة ولو كان خارجا اجاب بالثبوت اليه بالعلم
 ولو اجاب بالثبوت لانه لا يكون محيا وهذا بناء على ان الاجابة المطلوبة بقوله
 لا بلب ان كما هو قول الحنفية وعليه فيقطع فراهة القرآن لو كان بقراء بمنزلة
 ويجوز لو لم يجبه لانه اجاب بالحضور وهذا متفرع عن قول الحنفية في الظاهر
 وجوبها بلبانه لظاهر الامر في حديث اذا سمعتم المؤذن فقولوا مثل ما يقول
 كتاب ط في الجرد اقره المصنف فراهة في التهنئة قلنا عن المحيط وغيره بانها على
 الاول لا يرد السلام ولا يقرأ بل يقطعها ويجيب ولا يستعمل غير الاجابة
 قال وينبغي ان لا يجيب لانه اتفاقا في الاذان بين يدي الخطيب ان يجيب
 بقدره اتفاقا في الاذان الاول يوم الجمعة لوجوب السجدة بالنص وفي الثانية
 انما يجيب اذان سجدة وسئل عن ظهير الدين عن سمعته ان من جهات
 ما واجبه عليه قال اجابة اذان سجدة بفعل يجيب الاقاة ندبا اجماعا
 كما لا اذان ويقول عند قامت الصلوة اقامها الله وادبرها وقيل لا يجيبها
 وبه قول الشيخين **فروع** صلى الله عليه وسلم بعد الاقاة او حضر الامام بعدها
 لا يجيبها بزارية وينبغي ان طال الفصل او وجد ما يعذر طاعا كما قيل
 ان تعاد دخل المسجد والمؤذن يقيم قعدا في قيام الامام في صلاة شري
 المحلة لا ينتظر ما لم يكن شربا او الوقت شمس بكرة له ان يودع في مسجد
 ولاية الاذان والاقاة لبا في المسي طلقا وكذا الاقاة لو عدل الا فضل
 كون الامام هو المؤذن وفي الضميمة انه عليه السلام اذن في سفر بنفذه واقام
 وصلى الظهر وقد حققناه في طرائف **باب شرط الغلاة** هي ثلاثة انواع شرط
 انعقاد كنية وتحرية ووقت وخطبة وشرط وطول كطهارة واستمرارية
 واستقبال قبلية وشرط طبقا فلا يشترط فيه تقدم ولا مقارنة بابتداء
 الصلوة وهو لقوة فانه ركن في نفس شرط في غيره لوجوده في كل الاركان
 تقدير اوله المبحر استخلا الا في ثم الشطر لفة الصلاة اللازمة وشرعا

لو اذن مسجده
 كما ياتي
 ح

انما هو شرط واحد في ثلثة اشياء
 اولها ان يكون في صلاة
 ثانيا ان يكون في صلاة
 ثالثا ان يكون في صلاة
 ورطب في الصلاة في ثلثة اشياء
 اولها ان يكون في صلاة
 ثانيا ان يكون في صلاة
 ثالثا ان يكون في صلاة
 وفي الصلاة في ثلثة اشياء
 اولها ان يكون في صلاة
 ثانيا ان يكون في صلاة
 ثالثا ان يكون في صلاة

منه

منه حسب

ما يتوقف عليه الشئ لا يدخل فيه اي شئ طهارة بدنية اي جرد
 لدخول الاطراف في الجرد دون البدن فليحذف من حديث بنو قيس
 لانه اغلظ وجبت مانع كذلك وثوبه وكذا ما يتحرك بحركة او يغيره فاعلا
 له كصبي عليه ثياب ان لم يستسك بنفسه منع والا لا يجنب وطلب
 ان شذوذه الصحيح ومكانه اي موضع قدميه واحدهما ان رفع الاخر
 وموضع سجده اتفاقا في الصحيح لا موضع بدنه وركبته على الظاهر
 الا اذا سجد على كفه كما سيجي من الثاني اي الجنب لقوله تعالى وشاهدك
 فظهر فيه ومكانه بالاولى لانها الرزم والرابع ستر عورتها وجوبه عام
 ولو في الخلو على الصحيح لا يوجب صحيح واللبس ثوب نجس غير الصلوة
 وسي لرجل ما تحت ثوبه الى ما تحت ركبته وشرط احمد ستر احد منكبيه
 ايضا وعن مالك على القبيل والعزير فقط وما هو عورة منه عورة من اللانة
 ولو شئ او مدبرة او مكاتبه او ام ولد مع ظهرها وبطنها واما جنبها
 فتجب لها ولو اغتصبها مصلية ان استمرت كما قدرت صحت والا علمت
 بعقدها ولا على المذهب قال ان سليت صلاة صحيحة فانت حرة قبلها
 فصلت عما قنع ينبغي القاء القبلية ووقوع العتق كما رجحه في الظاهر
 الدوري وللحرة ولو شئ جميع بدنها حتى شربها النازل في الصحيح خل الوجب
 والكفين فظهر الكف عورة على المذهب القديم على المعتمد وصورتها
 على الراجح وذا يدبرها على المرحوح وتمتع من كشف الوجهين رجال الالة
 عورة بل خوف الفتنة كنه وان امن الشهوة لانه اغلظ ولذا ثبتت
 به وقته المصاهرة كحاياتي في الخطر ولا يجوز النظر اليه بشهوة كوجاهه
 فانه يحرم النظر الى وجهها ووجهاه اذا شك في الشهوة اما بدونها
 فيباح ولو جسد كما اعتده الحال قال فحل النظر منوط بعدم شهوة الشهوة
 مع عدم العورة وفي الشرائع المأثورة للضعف جدا ثم ما دام لم يشته فقبل
 وبه ثم تنقل الى عشر سنين ثم كماله في الاشياء يدخل على ان
 الى خمسة عشر ويمنع حتى انعقادها كشف ربيع عضو قد راد اركان صنف

انما هو شرط واحد في ثلثة اشياء
 اولها ان يكون في صلاة
 ثانيا ان يكون في صلاة
 ثالثا ان يكون في صلاة
 ورطب في الصلاة في ثلثة اشياء
 اولها ان يكون في صلاة
 ثانيا ان يكون في صلاة
 ثالثا ان يكون في صلاة
 وفي الصلاة في ثلثة اشياء
 اولها ان يكون في صلاة
 ثانيا ان يكون في صلاة
 ثالثا ان يكون في صلاة

المراه الشابة

انما هو شرط واحد في ثلثة اشياء
 اولها ان يكون في صلاة
 ثانيا ان يكون في صلاة
 ثالثا ان يكون في صلاة
 ورطب في الصلاة في ثلثة اشياء
 اولها ان يكون في صلاة
 ثانيا ان يكون في صلاة
 ثالثا ان يكون في صلاة
 وفي الصلاة في ثلثة اشياء
 اولها ان يكون في صلاة
 ثانيا ان يكون في صلاة
 ثالثا ان يكون في صلاة

وتنجز بالاصغر في عضو واحد كما اذا تكسفت من تحت موضع وشي ذلك الخ
من موضع اخر حتى تنضم الى النصف كما يكون ريعا ولو تكسفت من تحت وشي
لا يجمع من تحت شيئا اخر كما اذا تكسفت من تحت موضع اخر وشي من
الاذن يجمع لان موضع اخر من اذن التي هي في المنكسفين وهو الخ
حرفا كما في الجوز من تحت ربيع في ربيع الاغصان المتكسفة ط

من عودة غليظة او خفيفة على المعتد والغليظة قبل وديروا حولها و
والخفيفة ما عدا ذلك من الرجل المرأة وتجمع بالاذن لو في عضو واحد وان
فبالقدر فان بلغ ربيع اذناها كما في ربيع والشطط سترها عن غير ولو صلح
مكان مظلم لا سترها عن نفسه به يفي فلو رايها من ريق لم تقدر وان كره
وعاد سترها لا يصف ما عتته ولا يضر التصاقه وتشكله ولو روي اولها
يبقى الى تمام صلاته او ما كره الاضافيا ان وجد غيره وهل تكفيه الظلمة في
جمع الاثر بحثا لنفسه في الاضطراب الا اختيارا يصلح قاعدا كما في الصلاة
وقيل ما زاد عليه موميا بر كوع وسجود وهو افضل من صلاته قاعدا يركع و
ويسجد وقاما بما ياء او بر كوع وسجود لان السجود من اداء الاركان
ولو ايج له ثوب ولو باعادة ثبت قدرته هو الاصح وهو وعد به ينظر ما لم
يحذف فوت الوقت هو الاظهر كراحي ما وثوب وطهارة مكان وهل يلزم
الستر او يمتنع منه ينبغي ذلك ولو وجد ما ابي ستره اظهر بحسب ما يصلي بجلد
ميت لم يربح فانه لا يستبرئ فيها اتفاقا بل جازها ذكره الوافي واقل منه
ربح طاهر نديب صلاته فيه وجاز الايام كما ذكره رحمه محمد بن سحنه
في الاستبراء بوقت الشك ولو كان ربيع طاهر صلى فيه طاهر صا اذ الربيع
كالكل وهذا المجد ما نزل بالنجاسة او يقطرها فيحتم لبس اقل ثوبه
نجاسته والضابط ان من ابتلى بلبس بين فاق تبا وتاير او خلتا اختا
الاخف ولو وجدت الحرة البالغة سائر الاستبراء مع ربيع راسها يجب
سترها فلو تركت ستر راسها اعادت بخلاف المراهقة لانه لما سقط
بعذر الرق فبعذر الصبا اولى ولو كان ستر اقل من ربيع الرأس لم يجب بل
يندب لكن قوله ولو وجد المكلف ما يستره ببعض العورة وجاز استعانة ذكره
الحال زاد الجلي وان قل يقتضيه وجوبه مطلقا فقامل ستر الفضل والبر
اولا فان وجد ما يستره اجمالا قيل ستر الدبر في الخش في الركوع والسجود
وقيل القبل حكاهما في البحر بل ترجح وفي الطاهر ان الخذف في الادوية
والتحليل فبيانه لو صلح بالايام تعين ستر القبل ثم فخذ ثم بلح المرأة

وطهر

في النقص

اما ولا وجه لاعتقاده ان بعد التمسك من خض الختم لا معاينة في التمسك بل ذكره في شرح هذه المسئلة
وان لم يملك الذي في ج رجوع الخضر الى السائر وهذا صحيح ما في التمسك في يمينه ان يمينه عليه طهارة السائر
وان لم يملك السائر وهذا صحيح لان الطهارة لا تقدر بالسائر وليست في هذه المقابلة وفي
تخصيص التمسك بهذا الحكم فان لا وجه له ط

وطهرها ثم الركبة ثم الباقي على السواء واذ المجد المكلف المسافر ما نزل به
نجاست او يقطرها بعده ميلا او عطش صلى معها او عاريا ولا اعادة عليه
وينبغي لزومها لو انجز من قبل سائر بفعل العباد كما في التيمم ثم هذا
لكن اولان للمقيم يشترط السائر وان لم يملك تيمم في والى تسليمة
بالاجماع واما لارادة المرحلة لاجل المتساويين اى ارادة الصلاة بغير تعاضل
على الموضع لا مطلق العلم في الاصح الا ترى ان من علم الكفر لا يكره ولو نواه كفر
والمعبر بها عمل القلب لا انتم للسائر فلا بد من الذكر بالكتاب وان خالف
القلب لانه كلام لا يثبت الا اذا عجزت احضاره لاهوم اصابته فيكفيه ذلك ان
يجتنب وهو على عمل القلب يعلم عند الارادة بواحدة بل انما على صلاته ليعلم
فلو لم يعلم الا بتأمل لم يجز والتلفظ بها سحت هو المختار ويكون بلفظ الله
ولو فاستبان لانه الاغنية الاثبات وتصح الجاهل تستاني وقيل سكتة
يعني اجله وسنة علمنا اذا لم ينقل عن المصطفى صلى الله تعالى عليه وسلم
ولا الصبيابة والتابعين بل قيل بدعة وفي المحيط انه يقول اللهم اني اريد صلاة
كذا فسترها لي وتقبلها مني وسجدي في الحج وجاز تقديمها على التكبيرة ولو
قبل الوقت وفي البدائع فوج من منزله يريد الحجامة فلي انتم الى الامام
كبره ولم تحضر النية جاز ومفاده جواز تقديم الاقدار ايضا فليحفظ ما لم
يوجد بينهما فاطرها من عمل غير لا يبق لصلاة وهو كل ما يمنع البناء بشرط
ان لا يفي ربه قراتها فيندب عندنا ولا عبرة بنية متاخرة عنها على اليد
وجوزة الكرخى الى الركوع وتكفي تطلق نية الصلاة وان لم يقبل الله
وسنة راتبه وترادج على المعتد اذ يغيبها بوقوعها وقت الشروع و
التعيين احوط ولا بد من التعيين عند النية فلو جهل الغرض لم يجز
ولو علم ولم يميز الغرض عن غيره ان نوى الغرض في الكل جاز وكذا الواجب غيره
فيما لا يستقبل الغرض ان ظهر او عرف قرنه باليوم والوقت ولا بهما الاصح ولو
الغرض قصدا لكنه يعين ظهر يوم نداء على المعتد والاشمال نية اول ظهر عليه
اذا ظهر وفي التمسك في عن المنيعة لا يشترط ذلك في الاصح وسجدي آف

طهارة

هذا من قوله لا يملك الذي في ج رجوع الخضر الى السائر وهذا صحيح ما في التمسك في يمينه ان يمينه عليه طهارة السائر
وان لم يملك السائر وهذا صحيح لان الطهارة لا تقدر بالسائر وليست في هذه المقابلة وفي
تخصيص التمسك بهذا الحكم فان لا وجه له ط
هذا من قوله لا يملك الذي في ج رجوع الخضر الى السائر وهذا صحيح ما في التمسك في يمينه ان يمينه عليه طهارة السائر
وان لم يملك السائر وهذا صحيح لان الطهارة لا تقدر بالسائر وليست في هذه المقابلة وفي
تخصيص التمسك بهذا الحكم فان لا وجه له ط
هذا من قوله لا يملك الذي في ج رجوع الخضر الى السائر وهذا صحيح ما في التمسك في يمينه ان يمينه عليه طهارة السائر
وان لم يملك السائر وهذا صحيح لان الطهارة لا تقدر بالسائر وليست في هذه المقابلة وفي
تخصيص التمسك بهذا الحكم فان لا وجه له ط

الكتاب وواجب انه وتر او نذر او سجدة تلاوة وكذا شكر بخلاف سجدتين
نفيين عدد ركعاته لمصونها فلهذا في عددها وينوي المقنن
المتابعة لم يقل ايضا لو نوى الاقتداء بالامام او الشروع في صلوة الامام
ولم يعين الصلوة صح في الاصح وان لم يعلم لم يجعل نفسه تبعا لصلوة الامام بخلاف
ما لو نوى صلاة الامام وان انتظر تكبيرة في الاصح لعدم نية الاقتداء الا في جملة
وجيزة وعيد على المختار لاختصاصها بالجماعة ولو نوى فرض الوقت مع
بقائه جاز الا في الجملة لا تأييد لان يكون عنده في اعتقاده انها فرض الوقت
كما هو رأي البعض فتصح ولو نوى ظهر الوقت فلو مع بقاها اي الوقت جاز ولو
في الجملة ولو مع عدمه بان كان قد فوج وهو لا يعلم لا يصح في الاصح ومثله
فرض الوقت فالاولى نية ظهر اليوم لجواز مطلق الصلوة العتمة بنية الاداء
لحسب هو المختار ومصلحة الجيزة ينوي الصلوة بدعاء وينوي ايضا الدعاء
لميت لانه الواجب عليه فيقول صلى الله تعالى في اعياي للميت وان استب عليه
الميت ذكر ام اني يقول لميت صلى مع الامام على من يصلي عليه الامام و
واقفا في الاشياء بحيث انه لو نوى الميت الذكر فباز ان اني او عك لم يحجز
وانه لا يضر تعيين عدد المواقف اذا بان انهم اكثر لعدم نية الزيادة والامام
ينوي صلاته فقط ولا يشترط الصلوة الاقيدة انية اما في المقنن بل لم ينيل التوبة
عند اقتداء احد بل قبل كما جئت في الاشياء لو ام رجل فلا يثبت في لا يؤم
احدا ما لم ينوي الامامة وان ام نساء فاقترنت بالمرأة محاذية لرجل
في غير صلاة جنازة فلا بد لصحة صلاتها من نية امامتها فلا يلزم الفساد
بالمحاذاة بل التزام وان لم تنفذ محاذية اختلف فيه فقيل لنية طه قيل لا
كجنازة اجماعا وكعبه وعيد على الاصح خلاصة وشبهة وعليه ان لم تحاذوا
تمت صلاتها والاولى نية استقبال القبلة لميت بشرط مطلقا على الرجل
فما قيل لو نوى نية الكعبة والمقام او حجاب سجدة لم يحجز مفع على المرحوم
كنية نفيين الامام في صلوة الاقيدة فانها ليست بشرط فلو انتم ببنية زيد فاذا
هو صحت الا اذا عينت في حجاب غيره الا اذا عرفه بحال كالقائم في الحرب

22-151

١٠٠
 ١٠١
 ١٠٢
 ١٠٣
 ١٠٤
 ١٠٥
 ١٠٦
 ١٠٧
 ١٠٨
 ١٠٩
 ١١٠
 ١١١
 ١١٢
 ١١٣
 ١١٤
 ١١٥
 ١١٦
 ١١٧
 ١١٨
 ١١٩
 ١٢٠
 ١٢١
 ١٢٢
 ١٢٣
 ١٢٤
 ١٢٥
 ١٢٦
 ١٢٧
 ١٢٨
 ١٢٩
 ١٣٠
 ١٣١
 ١٣٢
 ١٣٣
 ١٣٤
 ١٣٥
 ١٣٦
 ١٣٧
 ١٣٨
 ١٣٩
 ١٤٠
 ١٤١
 ١٤٢
 ١٤٣
 ١٤٤
 ١٤٥
 ١٤٦
 ١٤٧
 ١٤٨
 ١٤٩
 ١٥٠
 ١٥١
 ١٥٢
 ١٥٣
 ١٥٤
 ١٥٥
 ١٥٦
 ١٥٧
 ١٥٨
 ١٥٩
 ١٦٠
 ١٦١
 ١٦٢
 ١٦٣
 ١٦٤
 ١٦٥
 ١٦٦
 ١٦٧
 ١٦٨
 ١٦٩
 ١٧٠
 ١٧١
 ١٧٢
 ١٧٣
 ١٧٤
 ١٧٥
 ١٧٦
 ١٧٧
 ١٧٨
 ١٧٩
 ١٨٠
 ١٨١
 ١٨٢
 ١٨٣
 ١٨٤
 ١٨٥
 ١٨٦
 ١٨٧
 ١٨٨
 ١٨٩
 ١٩٠
 ١٩١
 ١٩٢
 ١٩٣
 ١٩٤
 ١٩٥
 ١٩٦
 ١٩٧
 ١٩٨
 ١٩٩
 ٢٠٠
 ٢٠١
 ٢٠٢
 ٢٠٣
 ٢٠٤
 ٢٠٥
 ٢٠٦
 ٢٠٧
 ٢٠٨
 ٢٠٩
 ٢١٠
 ٢١١
 ٢١٢
 ٢١٣
 ٢١٤
 ٢١٥
 ٢١٦
 ٢١٧
 ٢١٨
 ٢١٩
 ٢٢٠
 ٢٢١
 ٢٢٢
 ٢٢٣
 ٢٢٤
 ٢٢٥
 ٢٢٦
 ٢٢٧
 ٢٢٨
 ٢٢٩
 ٢٣٠
 ٢٣١
 ٢٣٢
 ٢٣٣
 ٢٣٤
 ٢٣٥
 ٢٣٦
 ٢٣٧
 ٢٣٨
 ٢٣٩
 ٢٤٠
 ٢٤١
 ٢٤٢
 ٢٤٣
 ٢٤٤
 ٢٤٥
 ٢٤٦
 ٢٤٧
 ٢٤٨
 ٢٤٩
 ٢٥٠
 ٢٥١
 ٢٥٢
 ٢٥٣
 ٢٥٤
 ٢٥٥
 ٢٥٦
 ٢٥٧
 ٢٥٨
 ٢٥٩
 ٢٦٠
 ٢٦١
 ٢٦٢
 ٢٦٣
 ٢٦٤
 ٢٦٥
 ٢٦٦
 ٢٦٧
 ٢٦٨
 ٢٦٩
 ٢٧٠
 ٢٧١
 ٢٧٢
 ٢٧٣
 ٢٧٤
 ٢٧٥
 ٢٧٦
 ٢٧٧
 ٢٧٨
 ٢٧٩
 ٢٨٠
 ٢٨١
 ٢٨٢
 ٢٨٣
 ٢٨٤
 ٢٨٥
 ٢٨٦
 ٢٨٧
 ٢٨٨
 ٢٨٩
 ٢٩٠
 ٢٩١
 ٢٩٢
 ٢٩٣
 ٢٩٤
 ٢٩٥
 ٢٩٦
 ٢٩٧
 ٢٩٨
 ٢٩٩
 ٣٠٠
 ٣٠١
 ٣٠٢
 ٣٠٣
 ٣٠٤
 ٣٠٥
 ٣٠٦
 ٣٠٧
 ٣٠٨
 ٣٠٩
 ٣١٠
 ٣١١
 ٣١٢
 ٣١٣
 ٣١٤
 ٣١٥
 ٣١٦
 ٣١٧
 ٣١٨
 ٣١٩
 ٣٢٠
 ٣٢١
 ٣٢٢
 ٣٢٣
 ٣٢٤
 ٣٢٥
 ٣٢٦
 ٣٢٧
 ٣٢٨
 ٣٢٩
 ٣٣٠
 ٣٣١
 ٣٣٢
 ٣٣٣
 ٣٣٤
 ٣٣٥
 ٣٣٦
 ٣٣٧
 ٣٣٨
 ٣٣٩
 ٣٤٠
 ٣٤١
 ٣٤٢
 ٣٤٣
 ٣٤٤
 ٣٤٥
 ٣٤٦
 ٣٤٧
 ٣٤٨
 ٣٤٩
 ٣٥٠
 ٣٥١
 ٣٥٢
 ٣٥٣
 ٣٥٤
 ٣٥٥
 ٣٥٦
 ٣٥٧
 ٣٥٨
 ٣٥٩
 ٣٦٠
 ٣٦١
 ٣٦٢
 ٣٦٣
 ٣٦٤
 ٣٦٥
 ٣٦٦
 ٣٦٧
 ٣٦٨
 ٣٦٩
 ٣٧٠
 ٣٧١
 ٣٧٢
 ٣٧٣
 ٣٧٤
 ٣٧٥
 ٣٧٦
 ٣٧٧
 ٣٧٨
 ٣٧٩
 ٣٨٠
 ٣٨١
 ٣٨٢
 ٣٨٣
 ٣٨٤
 ٣٨٥
 ٣٨٦
 ٣٨٧
 ٣٨٨
 ٣٨٩
 ٣٩٠
 ٣٩١
 ٣٩٢
 ٣٩٣
 ٣٩٤
 ٣٩٥
 ٣٩٦
 ٣٩٧
 ٣٩٨
 ٣٩٩
 ٤٠٠
 ٤٠١
 ٤٠٢
 ٤٠٣
 ٤٠٤
 ٤٠٥
 ٤٠٦
 ٤٠٧
 ٤٠٨
 ٤٠٩
 ٤١٠
 ٤١١
 ٤١٢
 ٤١٣
 ٤١٤
 ٤١٥
 ٤١٦
 ٤١٧
 ٤١٨
 ٤١٩
 ٤٢٠
 ٤٢١
 ٤٢٢
 ٤٢٣
 ٤٢٤
 ٤٢٥
 ٤٢٦
 ٤٢٧
 ٤٢٨
 ٤٢٩
 ٤٣٠
 ٤٣١
 ٤٣٢
 ٤٣٣
 ٤٣٤
 ٤٣٥
 ٤٣٦
 ٤٣٧
 ٤٣٨
 ٤٣٩
 ٤٤٠
 ٤٤١
 ٤٤٢
 ٤٤٣
 ٤٤٤
 ٤٤٥
 ٤٤٦
 ٤٤٧
 ٤٤٨
 ٤٤٩
 ٤٥٠
 ٤٥١
 ٤٥٢
 ٤٥٣
 ٤٥٤
 ٤٥٥
 ٤٥٦
 ٤٥٧
 ٤٥٨
 ٤٥٩
 ٤٦٠
 ٤٦١
 ٤٦٢
 ٤٦٣
 ٤٦٤
 ٤٦٥
 ٤٦٦
 ٤٦٧
 ٤٦٨
 ٤٦٩
 ٤٧٠
 ٤٧١

سید

[illegible][illegible]

وتقدم الأمام على الخادم

ووقع له كذلك قلت ومثل التلاوة ذكر القلبية فلو فرضنا ذلك لم يكن
 لها زيادة أربع اركان ولو فرضنا تعدد التلاوة والقبلية لهما ايضا زيد
 سنة ايضا ولو فرضنا ادراكه للامام ساجدا ولم يسجد معها ففقدت
 القواعد ليقضها فلو اربع اركان قد تروى في كذا من غير علم ولا نظر
 السلام مرتين فالثاني واجب على الاصح برهان دون عليكم وتلقض كذوة
 بالاول قبل عليكم على المشهور عندنا خلافا للشك في وقت الترتيب وهو مطلق
 الدعاء وكذا الجهر في ركعة وكبيرة ركوع الثالثة رتبة في ركعات العبد بين كلهما او
 بعضها وكذا تكبيرة ركوع ركعة الثانية كلفظ التكبير في اقلها صكركن الاشبه
 وجوبه في كل صلاة بحر فيلحق بالركعة الاولى والركعة الثانية في الجهر فيه وسر
 وبقي من الواجبات في اثبات كل واجب او فرض في محله فلو اتى القراءة
 قلت متفكرا سهوا ثم ركع وتذكر السجدة رانها ففرضها قائما وسجد سهوا ثم
 سجد ركوع وتكملت سجدة تركت قعودا قبل ثمانية اربعة وكل زيادة تتخلل بين
 فرضين والصلوات المقدسة متتابعة للامام في حق المجتهد في كل المقطوع منه
 او بعد من سبقت كقنوت فجر وانما تقدم بها الفقة في المفروض لحاجتها في
 الخوازم قلت فبلغت اصلها ثانيا واربعين وبالبسط اكثر من مائة الف
 اذا حدها بنحو ٩٠ من ضرب خمسة فعدة المفروض بشروطها وترك نقصها
 وزيادة فيه ولا يفي في كل عام والتبع ينفي الحصر فيلزم اي واجب في
 ٩٠ واجبا **مسئله** ترك السنة لا يوجب فسادا ولا سهوا بل يوجب
 لو عايناه مستحى وقال لا سادة اذ من الفكر اهتد به على ما ذكره ثلاثة
 وعشرون وضع اليد من الغيرة في الحرام ان اعتاد تركه اثم ونشر الاصابع
 اي تركها بجلالها وان لا يطأ طأ رأسه عند التكبير فانه بدعة وجه الامام باليكبر
 بقدر حاجته للاعلام بالتحول والانتقال وكذا ابا التميمي في السلام واما الموضع
 والمنفرد فيسمع نفسه السجدة والتعقود والتسمية والتأبين وكذا من
 ستر او وضع يمينه على سبابة وكونه تحت الشرة لرجل القول على رجليه عند
 من السنة وضعها تحت الشرة ولحق اجتماع الدم في رؤس الاصابع وتكبير

تنقطع
 فلو انتم بغيره عليكم لم يخرجه من
 بالاول اسم بالثاني جزم في
 التحريم بالاول اسم بالثاني جزم في
 الجهر والسر والبرهان وغيرهما بالاول
 وصحح الاقنوني قبله والمحدث
 في الصلاة انه لو افاض في ركعة
 في السلام وقبل عليكم لم يضر
 انقذوه ذكر الركن الثاني
 في باب سجود السهو

في كل ركعة
 في كل ركعة

اعادة الركعة

فلو انتم بغيره
 في كل ركعة

الذي

الركوع وكذا الرفع منه بحيث يستوي قائما والتسبيح فيه ثلاثا والصاق
 كعبه واخذ ركبتيه بيديه في الركوع وتفرج اصابعه للرجل ولا يندب التقبيل
 الا يمسها والضم الا في السجود وتكبير السجود وكذا النفس الرفع منه بحيث يستوي
 جالسا وكذا التكبير والتسبيح فيه ثلاثا ووضع يديه وركبتيه في السجود فلا
 يرفع طهارة مكانهما عندنا في الا اذا سجد على كفه كما هو في بعض اهل السير
 في تشبه الرجل بالجلوس بين السجدين ووضع يديه على فخذه كالشاهد
 المتوارث وهذا مما اغفل اهل المتن والشرح لحاقا بسنن اهل الفتوح
 المشهورة في كلتيه وياتي مزايا للمنية فافهم والصلاة على النبي وسلم في
 القعدة الأخيرة وفرض الشفعي قول اللهم صل على محمد ونسبه الى الشذوذ
 ومخالفه الاجماع والدعاء بما يستحيل سؤا من العباد وبما يكره الانتفا
 حتى تكبيرة القنوت على قولنا لا تسبح للامام والتكبير لغيره وتحويل الوجه بمينة
 وبسرة **والا ادا** تركه للوجوب ساءة ولا اعتبارا بكثرته سنة الزيادة
 لكن فعلا افضل نظره للموضع بسجوده حال ثباته الى ظهر قدميه حال ركوعه
 والى ارضيته انفه حال سجوده والى جحره حال قعوده والى منكبيه الايمن واليسار
 عند التسليم الاة والثانية تحصيل الشروع وامساك فيه عند التساوب
 ولو باخذ شفته بسنة فان لم يقدر غطاء بظهره باليمين واليسار
 لوقا بما والا فيساره محبة او كذا لان التسبيح بالضرورة مكرهة والواجب
 كفيه من كفيه عند التكبير للرجل لا لضرورة كبره ودفع السعال بالاستطاع
 لانه لا عذر في تركه في الصلاة الا ان كان في موضع من غير الصلاة
 خلافا لفرقة عندنا عند في الصلاة ابن كمال ان كان الامام يقرب الجراب
 والافقوم كل صف ينتهي اليه الامام على الظاهر وان دخل من قدام قاموا من
 يقع بصرهم عليه الا اذا قام الامام بنفسه في مسجد فلا يقفوا حتى يتم اقامته
 ظهرية وسنة وع الامام في الصلاة من قبل قد قامت الصلاة وكذا في
 اتمها لا يأس بها جماعة وهو قول الثاني والثالثة وهو عدل المذهب كما في
 شرح المجمع المختلف في الفتاوى في مزايا الحلالة انه الاصح **فروع**

صلى الله عليه مع

بقية

الجهر

لو لم يعلم ما في الصلاة من فرائض وسنن إذا فتنه **فصل** وإذا أراد
الشروع فيها كبر لوقادراً لا فتاح أي قال وجوباً الله أكبر ولا يصير شريعاً
بالمبتدأ فقط كالمدة ولا يكبر فقط هو المختار فلو قال الله مع الأمام وأكبر
أو أدرك الأمام والعاقبة قال الله قائماً وأكبر الأمام يصح في الأصح كما لو فرغ من
الله قبل الأمام ولو ذكر الاسم بلا صفة صح عند الأمام خلافاً لما جحد في مذهب
الآخرين مفسد ومفقد كقولنا الباقي الأصح ويستلزم كونه قائماً فلو وجده الأمام
راكعاً فليكن تخيلاً أن إلى القيام أقرب صح ولغت نية تكبيرة الركوع **فروع** كبر
غير عالم بتكبيره ما عدل أكبر رايته كبر قبله لم يجز والأجاز محيط ولو أراد تكبيرة
التحويلاً متتابعة للمؤذن لم يصح شاعراً ويجزى الرأى لقوله صلى الله عليه وسلم
الأذان ثم في الإقامة ثم في التكبير ثم في التمجيد ثم في الصلاة ثم في التكبير ثم في الإقامة
التكبير لا به وحده ولا به وحده بل بهما ولا يفرق بينهما في النطق كما في قول
تحريرات لسانه وكذا في حق القراءة هو الصحيح لتعدد الواجب فلا يلزم فيه الإتيان
تكملة النية لكن ينبغي أن يشترط فيها القيام وعدم تقديمها لقيامها بمقام
التحريم ولم أره ثم في التشابه في قاعدة التتابع تابع والمفارقة بزيادته في تكبيرة
وتكبيراً لقراءة ورفع يديه قبل التكبير وقيل معه ما شابهها من سجدة أو غيره
بالحاجة لا إذا لم لا يتيقن إلا بذلك ويستقبل كيفية القبلة وقيل ضدته وقراءة
ولو أنه كما في الجهر يمكن في النهر عن السراج أنها من كالأصل في غيره كالطرفة
بحيث يكون رؤسها صابغها هذا من كبرها وقيل كما راجل وصح شريعاً الله
مع كراهة التبرع بتبديل وتجهيز وسائر كل التقليل إلى الله تعالى ولو
مشتد كركع وكبر في الأصح وخضعة الثاني بأكثر وكبيره منكم أو ما زاد في
الخلاصة وأكبراً مثقلاً وخففاً كما صح لوم شرع بغير عيبه أي بالان
وخضعة البردعي بالفارسية لم يثبتها حديث أهل سنان أهل الجبلية الوصية و
والفارسية الدرية بتشديد الرأى فتستأني وشروطاً جرة وعلى هذا الخلاف
الخطبة وجميع أركان الصلاة وأما ما ذكره بقوله ومن أوتي أسمى أو سمى
عند ذبح أو شرب عند حاكم أو دوسلاً ما ولم أره شتمت عاطساً أو قرأها

فجاءه إجماعاً عاقبت القراءة بالبحر لأن الأصح رجوعه إلى قولها وعليه الفتوى قلت
وجعل العنة الشروع كالقراءة لاسلف فيه ولا سند يقو به بل جعله في التنا
الناسخ خاتمة كالتبعية يجوز اتفاقاً فظاهره كالماتن رجوعها إليه لا هو إليها
فاحفظ فقد ارشده على كثير من المقاصرين حتى أكثر بدلاً في كل كسبة فتنبه
لا يصح أن أذن لها على الأصح وإن علم أنه أذن ذكره الحدادي واعتبر الزيلعي
المعارف **فروع** قرأ بالفارسية أو النوراة أو النجيل إن قصته نقد
وان ذكر الأمام الخ في الجهر استأذن في النهر الأوجه لا يفيد ولا يجزي
كالتنجيد يجوز كتابة آية أو آيتين بالفارسية لا أكثر ويكره كتب تفسيره تحت
بها ولو شرع بمشوب لم يجز كنعوذ وبسمله وحولته والهم غفر في أدولها
عند التبرج لم يجز خلاف اللهم فقط فانه يجوز فيه ما في الأصح كما الله ووضع
الرجل يمينه على ياره تحت شترته إذا رجعها بخضعة وبها هو المختار و
تقطع المرأة والحنث على الكف تحت ثيابه كما فرغ من التكبير بلا إرسال
في الأصح وهو سنة قيام ظاهره أن القاعدة لا يوضع ولم أره ثم رأيت في جمع
الأنام المراء من القيام ما هو الاسم لأن القاعدة يفعل كذلك له قرار فيه ذكر
مسنون فيضع حاله الشك في الفتوى بتكبيرات الجنازة لا يسكن في
قيام بين الركوع وسجود لعدم القراءات بتكبيرات العيد لعدم الذكر مالم يطر
القيام فيضع سراج وقراءتها أكبر سجدتك اللهم تاركاً وجل ثناؤك
الأمة الجنازة مستقيمة عليه فلا يفرج وجهته وجهته في النافذة ولا تفد بقوله
وأما أول المسلمين في الأصح إلا إذا شرع الأمام في القراءة سواء كان ساجداً
أو مدركاً وسواء كان أماً أو مجزراً بالتوازي أو لا فإنه لا ياتي به لما في النهر عن الصنف
أدرك الأمام في القيام شئ ما لم يبدأ بالقراءة وقيل في المخافة يثنى ولو أدركه
راكعاً أو ساجداً أن أكبر رايته أنه يدركه أي به وكما استفتح تقوياً بلفظ
اعوذ على المذهب سراً قبل الاستفتاح أيضاً فهو كالتنازع لقراءة فلم تذكره
بعد الفاتحة تركه ولو قبل كما لها تقوياً وينبغي أن يستأنفها ذكره الجليل ولا
يتقوياً التسمية إذا قرأ على استأذنه أي لا يسكن فليحفظ قياماً به

عاجزاً

لم اره فصل صلاة التي هو فيها جاز للضرورة وان لم يصلها بل صلى غيرها او
لم يصل صلاة كان فريضة لا يصح وشروط في الكفاية كون ركعتي اربع
على الارض وشروط في الجنب سجود المسح وعلية على الارض فاشترطت
لكن نقل القهستاني في الجواز ولو الثاني على ظهر الغائط وعلى غير ظهر الصلوة
بل على ظهر كل ما كمل بل على غير الظهر كالقنطرة للعدو ولو كان موضع سجوده
ارفع من موضع القدمين بمقدار البتة من جاز سجوده وان اكثر لا الزيادة
كلام والمراد لبنة بخاري وهي ربع ذراع وضمت اصابع فمقدار ارتفاعها
لصف ذراع فثنى عشر اصبعاً ذكره الحلي ويظهر عنصريه في غير رخصة ويؤكد
بطنه عن تحذيره ليظهر كل عضو بنفسه بخلاف الصفوف فان المقصود
اتحادهم كأنهم واحد ويستقبل باطراف اصابع رجله القبلة و
يكبره ان لم يفعل ذلك كما في ركعة لو وضع قدمه ارفع ارفع ولا عذر ولا يسجد
كما في الركعة يتخفف فلا يتبدى عضدها وتلتصق بطنها بفخذها لانه اسر
وصرفنا في الخزانة انها تخالف الرجل في ثمنه وعشرين ثم يرفع لاربع
مكبراً ويكفي مع الركعة اذ في ما يطلق عليه اسم الرفع كما صح في المحيط القلبي
الركنية بالادنى كسائر الاركان بل لو سجد على لوح فترفع فسيجد بل يرفع
اصلاً صح وصح في الهداية انه ان كان له القعود اقرب صح والا فلا وجب
في النه والشر بل في ثم السجدة الصلاة ثمة بالرفع عند محمد وعليه
الفتوى كالتلاوة اتفاقاً جمع وتبين جود بين السجدة بين مطمئناً
لما روي عن يديه على تحذيره كالتشهد منية المصلي ليس بينهما ذكر
مستوفى وكذا ليس بعد رفعه من الركوع دعاء وكذا لا ياتي في ركوعه
وسجوده بغير التسبيح على المذهب وما ورد في حمل على النقل ويكبر
وسجد ثانية مطمئناً ويكبر للموضع على صدور قدميه بلا اعتناء وقعود
استدراكه ولو فعل لا بأس ويكره تقديم احدى رجله عند النهوض وادبها
والركعة الثانية كالاولى فيما قرئ من الايات تتنوا وتعود اذ لم يشرع
الاخرة واحدة ولا يسجد ركعة يديه الا في سبع مواطن كما ورد بنا

منه ياتي مع

على ان الصفا

على ان الصفا والمروة واحد نظر النبي ثلاثه في الصلوة بكبرية اقتراح
وقنوت وعيد وختم في الحج استلام الحجر والصفا والمروة وعن
والحجرات ويجعلها على هذا الترتيب بالنسبة فقصص صحيح وبالنظم لابن
الفصيح قوله فتح قنوت عيدا استلم الصفا مع مروة وعفات الحجرات
والرفع تحذراً اذنية كالتحريم في الثلاثة الاول واما في استلام والرحي
عند الحرمين الاول والوسطى فانه يرفع خذاً منكبته يجعل باطنها نحو
الحج والكلية واما عند الصفا والمروة وعفات فيرفعها كالاولى و
والرفع فيه في الاستسقاء مستحب فيسبط يديه خذاً صدره نحو السماء
لانها قبله الا الدعاء ويكون بينهما فريضة والاشارة بحجته لعذر
كبره وكفى والمسح بعده على وجهه سنة في الاصح شرباً لانه في وتر الحج
الذي اربعة دعاء رغبة يفعل كما ورد دعاء رغبة يجعل كفيه على وجهه كما
كالمستغث من الشئ ودعاء تفرغ يعقد الخضر والينصر ويحلق ويغير
بمسحته ودعاء الحقيقة ما يفعل في نفسه وبعد فرائض من سجدة في الركعة
الثانية يغير من الرجل رجل اليسرى فيجعل يمين اليمين يحبس عليها ويصبر
رجل اليمن ويوجه اصابعه في المنصوبة نحو القبلة هو السنة في القرض و
والنقل ويقع يمينه على تحفة اليمن ويسره على اليسرى فيسبط اصابعه
مفرجة قليلاً جاعلاً اطرافها عند ركبته ولا ياخذ الركبة هو الاصح لتوجه
للقبلة ولا يشير بيمينه عند الشهادة وعليه الفتوى كما في الويلو الجية
والتمجيس عمدة المفتي وعادة الفتاوى كمن المعتقد بانه اشهر ولا سيما
المتأخرون كالكامل الحلي والهنسي والباقي وشيخ الاسلام الجدي
وغيرهم انه يشير لفعله عليه السلام ونسبه للحمد والنام بل في متن درر
البحار وشبهه خذاً لا فكار المفتي به عندنا انه يشير بسبأ اصابعه كلها
وفي الشريعة لانه عن البرهان الصريح انه يشير بيمينه ودها يرفعها عند
النفي ويضعها عند الاثبات واختارنا بالصحيح عما قيل لا يشير لانه خلاف
الدراية والرواية وبقولنا بالمسبحة عما قيل يعقد عند الاشارة انتهى

وفي العينة عن الشيخ الأصم أنها مستحبة وفي المحطة سنة وبقر تشهد ابن
 مسعود وجوبا كما بحث في البحر لكن كلام غيره يفيد ندبه وجرم شيخ الإسلام
 الجديان الخلاف في الفضيلة ونحوه في مجمع الأنهر ويقصد بالفاظ الشاهد
 معانيها مرادة له على وجه الاستحباب كانه يحسن الله ويسلم على نيته وعلى نفسه
 وأولها لا الأضمار عن ذلك ذكره في المحبة وظاهره ان ضيق علينا المحبة
 لاحكامه سلام الله وكان رسول الله عليه السلام يقول في حق رسول الله ولا
 يزيد في الفرض على الشاهد في القعدة الأولى اجماعا فان زاد عما ذكره فمختار
 الاعادة او ساهيا وجب عليه سجود الشهادتين اذا قال اللهم صل على محمد فقط على
 المذهب المقتضى به لا خصوص الصلاة بل التأخير القيام ولو فرغ الموم قبل ما وسكت
 اتفاقا واما السجود فيتم بغيره عند سلام الله وقبل سجود قبل كل صلاة
 الشهادة والكسفي المقتضى فيها بعد الاوليين بالافاضة فانها سنة على الظاهر
 ولو زاد لا بأس به وهو مخير بين قراءة الفاتحة وصح العينة وجوبها وتيسر لها
 وسكوت قدرها وفي النهاية قدر سجدة فلا يكون مسيئا باتسكت على الوجه
 لثبوت التحية عن علي وابن مسعود وهو المختار في الموطأ من الوجوب بفعل
 في القعود الثاني الاخر اشكاله الاول تشهد ايضا وصلى على النبي صلى الله عليه
 عليه وسلم وصح زيادة في العالمين وذكر انك حميد مجيد وعدم كراهية الزعم
 ولو ابتداء ونسب السيادة لان زيادة الاخبار بالواقع عين سلوك الادب
 فهو افضل من تركه ذكره الرطبي الشافعي وغيره وما نقل لا تسود وفيه الصلاة
 فلهذا وقولهم سيدوني بالياء الحق ايضا والصواب بالواو وفصل بينهما
 سلاما علينا اوله لانه سمانا المسلمين او لان المطلوب صلوة يتخير بها خليا
 وعلى الاخير فالتشبيه ظاهر وارجح لال تحذير المشبهة به قد يكون ادنى من مثل
 نوره كشكوة وهي فرض على المبالغة في شعبان ثاني الهجرة مرة واحدة
 اتفاقا في العمر فلو بلغ في صلواته ثابت عن الفضل بن بكير في المحبة لا يجب
 على النبي صلى الله عليه وسلم ان يصلي على نفسه واختلف الطحاوي والكرخي
 في وجوبها على الناس وانما ذكره كمالا ذكر صلى الله عليه وسلم والمختار

عند الطحاوي

عند الطحاوي ذكره أي الوجوب كمالا ذكره ولو اتخذ المجلس الاصمح لال ان لا
 يقتضيه التكرار بل لانه تعلق وجوبها بسبب متكرر وهو الذكر فمتكرر متكرر
 وتفسيره نيا بالترك فقتضيه لانها حق عباد كالشعبات بخلاف ذكره تعالى والمذا
 استحبابا بل أي التكرار وعليه الفتوى المعتمد من المذهب قول الطحاوي كذا
 ذكره الباقي بقا المصحح الجلي وغيره ووجهه في البحر با حاديت الوعيد
 كرسه وابعاد وشقا وبخل وجفائم قال فتكون فرضا في العمرة واجبا
 كمالا ذكره القصة وهو ما عند فتح التاوي متناه ونحوه سنة في الصلوة
 ومستحبة في كل اوقات الايمان ومكرهه في صلاة غير تشهد اخيرة فلهذا
 استثنى في النهر من قول الطحاوي ما في تشهد اوله من صلاة عليه يسلم
 يتسلسل بل يقتضي في رد البحر لا غير الذكر الحديث من ذكرت عنده فليحفظ
 وازعاج الافضاء برفع الصوت جهلا اتماعه وعادله والدعاء يكون بين الجهر
 والمخفية كذا اعتمد الناجي في كنزها العفاة وهو انما قدره بكل التوحيد
 مع انها اعظم منها وافضل الحديث لا يصحها في غيره عن انس قال قال
 رسول الله صلى الله عليه وسلم من صلى على حرة واحدة فقبلت منه حتى
 عنه ذنوب ثمانين سنة فقتيد المأمول بالقبول ودعا بالودية وحرم
 بغيره ان نفسه وابويه واستاذه المؤمنين وحرم سؤال العافية مدا
 الدعاء خير الدارين ووقع شتمها والمستحبة العادة كنهه المائدة
 قيل الشريعة والحق حرمه الدعاء بالمغفرة للكا والكل المؤمنين كل
 ذنوبهم بحرا لا ذنبه المذكورة في القرآن والسنن لا يما يشك كلام ان من صلاته
 فيه كلامهم ولا سيما المصنف والمختار كما قاله الجديان ما به في القرآن او
 الحديث لا يفد وما يستحق احدهما ان يستحق طلبه من الخلق لا يفد
 والافيد لو قبل قدر الشاهد والاشتم به مالم يترك سجدة فلو قد سبوا
 المغفرة مطلقا ولو لمع او لمع وكذا الرزق مالم يفتده بماله ونحوه لا يستماله
 في العباد محبا انهم يسلم عن عيبه ويساره حتى يرى بياض خده ولو عكس
 عن عيبه فقط معلقة او جهره يسلم عن عيبه او في لوني السياراني به مالم

ب

استدبر القبلة في الاضيق وتقطع الخيرية بسببته واحدة بهر جان وقد
وفي التناظر خاتمة ما شرع في الصلاة من قبله فلهذا حكم المشي فحصل بسبب
واحد كما يحصل بالمشي وتنفيد الركعة بسجدة واحدة كما تنفد بسجدين مع
الامام ان اتم التشهد لم يخرجه من المزمع بنحو سلام الامام بل يفرقه عنه وسلامه
وحدته عند الانتفاة من ركنها فلا يسلم ولو اتمه قبل اتمه فتكلم جاز ذكره فلهذا
مناف لتفدية صلاة الامام فقط كالخبرية مع الامام وقالوا لا افضل فيها بعد
قالوا السلام عليكم ورحمة الله هو السنة وشرح الحادي براهنه عليكم السلام
وانه لا يقول لعنا وهو لغة وبركانه وجعل النووي بدعة ورد في الحديث
انه حسن من جعل السنة اخفض من الاول حسنة في المنيته بالامام وانه لم يصف
وينوي الامام بخلافه السلام على من في مكنه ويساره فمن معه في صلته ولو جاز
او نساء واما سلام التشهد في عدم النكاح الحفظ فيهما بلانية عدد كالامان
بالانبياء عليهم السلام وقدم العزم لان المخرج وان خواص بني آدم ومع الانبياء
افضل من كل الملائكة وعوام بني آدم وهم الانبياء افضل من عوام الملائكة
والمراد بالانبياء من انفق اشرك فقط كالفتنة كما في الحجر عن الروضة
واقرة المصنف قلت في مجمع الانهر تبعاً للقرينة في خواص البشر او سلم
افضل من خواص الملائكة واولاه عند اكثر المشايخ وهل تنفي الحفظ في
ويقارقه كالتبسيات عند جماع وفلا صلاة والخاتمة ان كيفية الكتاب
والمكتوب فيه مما اثر الله تعالى بعباده نعم في حاشية الاشياء كتبت في رق
بلاوف كشيوتها في العقل وهو ما قيل في قوله تعالى وكتبنا بطور في رق
مفشور وفتح النيسابوري في تفسيره انها يكتبان لكل شئ حتى انية قلت
وفي تفسير الدنيا طي كيت المباح كالتبسيات في يوم القيمة وفي
تفسير الحازر وفي المردف بالاضحين الاصح ان الكافر ايضا يكتب اعماله
الا ان كاتبت البنية كالشاهد على كاتب اليسار وفي البرهان ان ملائكة الليل
غير ملائكة النهار وان ابليس مع ابن آدم بالنهار وولده بالليل وفي صحيح
مسلم ما منكم من احد الا وقد وكل الله به قرينه من الجن وقرينه من الملائكة

التحليل

قالوا واماك يا رسول الله قال واني لم يكن اعانته عليه فاسلم روى
يفتح اليهم وضمها وتوحي الموثم السلام على امة في السليمة الاولى ان كان
الامام فيها والاقية الثانية ونواه فيها لوحي ذيا وينوي المنفرد الحفظ
فقط لم يقل المكتبة بسبب المنيته او لاكتبة معه وتوحي افضصار هذا كما
لما شرع المنفرد لا يكاد ينوي احدينا الا الفقهاء وفيهم لفظوا
تأخير السنة لا بقدر التهم انت السلام ومنك السلام الخ وقالوا
لا بأس بالفصل بالادوارد واختاره الحال قال الحلبي ان اريد بالبراهنة
الشريعة ارتفع الخلاف قلت في حفظي حجة على التقليد يستحق
ان يقولوا بغيره بغيره فلا بد بقرابة الكرس والمقودات ويستحق
ويكبر تلامذتنا وعلماهم وبهلا تمام المانة ويدعون بغيره بغيره
الجوهرة يكره الامام التنقل في مكانه لا للزوم وقيل يستحق كسر الصفوف
وفي الحاشية يستحق الامام التحول بين القبلة يعني ليس بالمصلحة
لتنقل او رد وخيرة في المنيته بين تحويلة يمينا وشمالا واما ما خلفا
وفيهما ببيتته واستقباله ان سبوجه ولودون عشرة ما لم يكن بجذله
مصلحة ولو بعيد على المذهب **فصل في خبر الامام** وجوبه بحسب الجاهة فان
زاد عليه لسا او لو اتم به بعد الفاتحة او بعضها سائر الفاتحة بحسب ما في آفة
شرح المنيته اتم به بعد الفاتحة بحسب السورة ان قصد الامانة والا
فلا يلزم الجهر في الفجر والي القاسم اداء وقضا وجمعة وعيدين و
وترايح وتر بعد ما اتم في رمضان فقط للتوارث قلت في تقيده ببعدها
نظر لجهده في ان لم يصل التراويح على الصحيح كما في مجمع الانهر نعم في القرينة
تبعاً للقاعدة في سبب المخافة في غير الفواتح كعبه وترتيم الجهر افضل
في غيرهما وكان عليه السلام يجهر في الكل ثم تركه في الظهر والعصر لضع اذى
الكفار كما في التنقل بالنهار فانه يسهل ويخفف المنفرد في الجهر وهو افضل ويكفي
بادناه ان اذى وفي السرية يحافظ حتما على المذهب كتنقل بالليل منفردا
فلزم جهر لتبعية التنقل للمفرد فيلزم في جوف المنفرد حتما في وجوبه ان قصه



الجمهورية في وقت الحيافة كان سأل العشاء بعد طلوع الشمس كذا ذكره المص
بعد هذا الواجب قلت وهكذا ذكره ابن مالك في شرح المنار من
بحث العشاء على الأصح كما في الهداية لكن تعقبه غيره واحد ورجحوا تحجيره
كن سبع ركعة من الجمعة فقام يعقبها بخمسة وأدنى الجهر اسماء غيره وأدنى
الحيافة اسماء لنفسه من غيره فلو سمع رجل رجلا يقرأ في نفسه بغير الجهر والجهر
يسمع الجهر خلاصه ويجوز ذلك المذكور في كل ما يتعلق بنطق كسميته على
وجبه وجوب سجدة تلاوة وعناق وطلاق واستنساخ وغيره مما فاقطع
أو استنساخ ولم يسمع نفسه لم يصح في الأصح وقيل في نحو السبع عشرة طماع
المستدري ولو ترك سورة أي في العشاء مثلاً ولو قراها وجهاً وقيل ندباً
مع الفاحشة جهل الأخرين لأن الجمع بين جمع وخفافة في ركعة شريفة ولو
تذكر بانه ركعة قراها وأعاد الركوع ولو ترك الفاحشة في الأولى لم يفسد
في الأخرين للزوم تكرارها ولو تذكر قبل ركعة قراها وأعاد السورة وفطر
العادة أثير على المذهب أي لغة العلامة وعقاً طائفة من القوان مترجمة
أفها ستة أوق ولو تغدبر كل كلمة لا إذا كانت كلمة فالاصح عدم الصحة
وان كبر حرار الأذان حاكم فيجوز ذكر القهستاني ولو قراء آية طويلة
في الركعتين فالاصح الصحة اتفاقاً لأنه يزني على ثلاثة فصار قاله الجلي وحفظها
فرض عين مستعين على كل حلف وحفظ جميع القوان فرض لغاية وسنة
عين أفضل من النقل وتعلم الفقه أفضل منهما وحفظ فاحشة الكتاب
وسورة واجب على كل مسلم ويكره نقص شيء من الواجب ليس في النقل طلقاً
أي حاله قرار وفرا كذا أطلق في الجامع الصغير ورجحه في البحر ورواه الهداية
وغيرها من التفصيل ورواه في التمهيد ورواه في الهداية هو المحرر الفاحشة
وجوبها في سورة شأ وفي الضرورة بقدر الحال ويسبق في الحفظ للأدنى
ذكره الجلي والآن من غفلون طوال المفضل من الجرات إلى نحو البروج في
الفجر والنظر ومنها لا أفهم يكن وسط طه العصر والعشاء وباقي قصاره
في المغرب أي في كل ركعة سورة مما ذكره الجلي وأخبار في البدائع عدم

التقديم وإن يختلف الوقت والقوم والأما وفي الجلي بقراء في الفرض بالسر
حرقاً وخاف في التراويح بين بين وفي النقل ليلاً إن يسرع بعد ان بقراء
كما يفهم ويجوز بالزوايات السبع لكن الأولى أن يقرأ بالقرينة عند العوام
صيانة لدينهم وتطال إلى الجلي على ثنائيتها بقدر الثلث وقيل النصف
نه باقلو فحش لا بأس به فقط وقال محمد أول الكل حتى التراويح قبله عليه
الفتوى وأطال الثانية على الأولى يكره تنزيهاً إجماعاً إن بثلاث آيات إن
تقاربت طولاً وقصره إلا اعتبر الحروف والكلمات واعتبر الجلي في النقل
لا عدد الآيات واستثنى في البحر ما ورد به السنة واستظهر في النقل عدم
الكرهية مطلقاً وإن باقل لا يكره لأنه صلى الله عليه وسلم صلى بالمعروفين
ولا ينعين شيء من القوان أصلاً على طريقي الفرض برشدتين الفاحشة على وجه
الموجب ويكره النعنين كالسجدة وهن إلى الجلي على جملة بل يندب قرأتها
أحياناً والموتم لا يقرأ مطلقاً ولا الفاحشة في السرية اتفاقاً وما لم يثبت
متعيف الحاسب الكمال فإن قراءه يحكم ما وقع في الأصح وفي رد المحتار
عن بسوط خواص زاده أنها تغدو ويكون فاسقاً وهو مروي عن عدة من الصحاح
فالتنع الحوط بل يستحب إذا جهرو ونقصت إذا سرت لقول أبي هريرة رضي الله عنه
كنا نقراء خلف الأمام فتمتلل وإذا قرئ القوان فاستمعوا وأن وصلية قراء
الأمام أثير عقيب أو ترعيب كذا الأمام لا يشغل بقراءة القوان وما ورد حمل على
النقل منقوداً كما ذكره الخطبة فلا ياتي بما يفوت الاستماع ولو كتبه أو دق
سلام وإن صلى الخليل على النبي صلى الله عليه وسلم إذا قرأ آية صلوا
عليه فيصلي المسمع سراً في نفسه ويصلي بلسانه علماً بأمرى صلوا أو انصتوا
والبعيد عن الخطيب القريب سنيان في اقتراض الأوقات فروع يجب
الاستماع للقراءة مطلقاً لأن العبارة لعموم اللفظ لا بأس أن يقرأ سورة و
يغيب بها في الثانية وإن يقرأ في الأولى من محل وفي الثانية من آخر ولو سمع
أن بينهما آيات فأكبر ويكره الفصل بسورة قصيرة وأن يقرأ منكوت
الأدنى آخر فيقرأ من البقرة وفي الغيبة قراء في الأولى الكافرون وفي الثانية

الم تراوتبت ثم ذكرتم وتيل بطلع ويبدأ ولا يكره في النقل من ذلك
 وثلاث تبلغ قدر سورة الفصل من آية طلبة في سورة وبعض سورة
 العبرة لا كره بسطناه في طرائق **باب الامامة** هي صغرى وكبرى فالكبرى
 استحقاقا تفرقت عام على الامام وتحقيقه في علم الكلام ونصبه لهم الواجبات
 قلنا قدسوه على من صاحب المجازات ويشترط كونه مسلما قويا ذكرا عاقل
 بالغافا ورا قشيا لا يشتمها علوا معصوما وكبره تقليد الفاسق ونحو
 به الالفنة ويجيب ان يدعيه بالاصلاح وتصح سلطنة متغلب للضرورة
 وكذا جيبه وينبغي ان يعرض امور التقليد على التامع له والامام في
 في الرسم هو الولد وفي الحقيقة هو الولي لعدم صحة اذنه بقضاء وجمعة
 كالحاشية عن البرازية وفيها لو بلغ السلطان او الولي الى تحياج الى
 تقليد جديد والصغرى ربط صلاة الموتى بالامام بشهر وطعنة نية الموت
 الاقتداء واتحاد مكانها وصلاتها وصحة صلاة امامه وعدم محاذاة امره
 وعدم تقديسه عليه بعقبة وعلمه بانتقاله من حاله من اقامة وسفر ومشاركته
 في الاركان وكونه مثله ودونه فيها وفي الشرائط كما يسطر في البحر قير
 باركوا مع الراكعين ومن حكمها نظام الالفه وتعلم الجاهل من العالم
 افضل من الاوان عنه ما خلا فالشافعي قاله الجنب هو وقول غيري انه
 معناه لولا الخلافة لادنت ايح الامامة او الجميع افضل وقال بعضهم
 ان تركت الفاحشة ان يعاتبه الشافعي او قرأها يعاتبه ابو حنيفة فاضرت
 الامامة والجماعة سنة مؤكدة للرجال قال الرازي يروي رادوا بالتاكيد الرجوع
 الا في جمعة وعيد فشرط وفي التراويح سنة كفارة وفي تراويح رمضان
 على قول وفي تراويح على سبيل التداوي كروية وسحققة وكبره
 تكبير الجماعة باذان واقامة في مسجد محلة لاني مسجد طري او مسجد
 لا امام له ولا مؤذن واقلا انسان واحد مع الامام ولو جيزا او طحا او شيا
 في مسجد غيره وتصح اقامة الجنب استباه وقيل واجبة وعليه العادة
 اي عاقبة مشايخنا وبعدهم في التحفة وغيرها قال البحر وهو الراجح عند

عند اهل الكذب فستن او تجب ثمرته تظهر في الامم بتركها مرة على الرجال
 المعتكفين اليافين الاوارا القادرين على الصلوة بالجماعة من غير وج ولو
 فاستندب طلبها في مسجد او في المسجد الحرام ونحوه فلا تجب على من
 ومصدق وزمن ومقطوع يد ورجل من حلاق او رجل فقط ذكره الخادى و
 ومفلوج وشيخ كبير عاقل واعى ان وجد قايلا على من حال بينه وبينها مطر
 وطهرين وبرد شديد وظلمة كذلك ويرجى ليللا نهلا وخوف على ماله او من غريم
 او ظالم ومداخلة احد الاقربين وراوة سفوف قيا ومريض في حضور طعام
 تنوق نفسه ذكره الخادى وكذا استقاله باللقمة لا بغيره كذا فيهم بالبقا
 تبعا لبرهنه على الا اذ او اطلب لحاسلا فلا يعذر ويعزروا لو باخذ المال بغير
 بحسب عند مدة ولا تقبل شهادته الا بئنا وبيل بدعة الامام او عدم مراعاة
 والاحق بالامامة تقديما بل نصبا لجمع النهر الاعلى بحكام الصلاة فقط صحة
 وفاد اشترط اجتنابه للفقوش الظاهرة وحفظه قدر فرض قيل واجب
 وقيل سنة ثم الامس للامامة ويجوز باللقاة ثم الاورع اي الاكثر انقاء
 لتشبهات والتقوى انقاء المحرمات ثم الاسنى الا قدم سلما فيقدم
 شاب على شيخ اسلم وقالوا يقدم الاقدم ورعا في النهر عن الزاد وعليه
 يقاس بغير الخصال فيقال يقدم اقدم علم ونحوه فحينئذ فقها يجتنب
 للفرقة ثم الا حسن خلقا بالعلم الفقه بالناس ثم الا حسن وجهها النهر
 توجب رازا في الزاد ثم اصحهم الى اسر وجها ثم الكرم حسنا ثم الاشرف
 سبارا في البرهان ثم الا حسن صوتا وفي الاستباه قيل ثمن
 المشل ثم الا حسن زوجة ثم الاكثر مال ثم الاكثر جاه ثم الا نطف ثوبا
 ثم الاكبر راسا والا صغر عنوا ثم المقيم على المسافر ثم الحر الا صلي على المعتق
 ثم المستقيم عن حدث على شتم عن جنابة **فائدة** لا يقدر احد في التراج
 الا بمرح و منه السبق للدرس والافتاء والدعوى فان استولا
 في المجمع اوضح بينهم انتهى كلام الاشياء وفي الفصل الثاني والثلاثين
 من فطر التمار فانية وفي طلبة العلم يقدم السابق فان اختلفوا وثمة

بينة فيها والآخرة كجسيم مع كانه الحرف في الوقتي ذالم يعرف
 الاول ويجعلهم كانه ما توامعا وفي حاشي السنن القوالين وبيان
 وقيل ان لم يكن الشيخ معلوم جاز ان يقدم من شانه واكثر من
 على تقديم السابق واول من سئل عن كثير فان استوفى يعرف بين
 او الخيارات في العوم فلو اختلفوا اعتبر اكثرهم ولو قد نوا غير الا الى اسأوا
 بلا اثم واعلم ان صاحب السبب وشك في السبب الراتب الى الامامة
 من غير مطلقا الا ان يكون معه سلطان وقاض فيقدم عليه العوم ولا يتما
 وصرح الحدادي بتقديم الوالي على الراتب المستعير المتأخر حتى في
 من المال كذا ما قرأوا في قوما هم له كارهون ان الكراهية لف وفيه او
 لانهم احق بالامامة منه كره له ذلك عزما لحديث ابي داود لا يقبل الله
 صلاة من تقدم قوما هم له كارهون وان هو اصح لا والكراهية عليهم
 ويكره تنزيها امامة عبد ولو معتق قسما في عن الخلافة والعلة ما قد ناه
 من تقديم الحاصل الاصل في الكراهية تنزيهية كذا في وانه تركا في والكرامة
 وعالي وفاسق واعرج نحو الا على ان يكون في غير الفاسق
 اعلم القوم فهو اولى ويستند في صاحب بدعة وهي اعتقاد خلاف
 المعروف عن الرسول لا بمعاندة بل بنوع شبهة وكل من كان من قبلنا
 لا يكفر بها حتى الخوارج الذين يستحلون دماءنا واهلنا وصبياتنا رسول
 ويكرهون صفاته تعالى وجواز رؤيته كونه عن تاويل شبهة بدليل قبول
 شهادتهم الا الخطابية ومنا من كرهه وان انكر بعض ما علم من الدين
 ضرورة كقولها كقولها جسيم كالجواب او انكاره صحة الضد في فلا يصح ان
 به اصلا فيلحقها ولد الزنا هذا ان وجد غيرهم والافلا كراهية بحجتها
 وفي المنع من المحيط خلف طرف يسوق او يستدع نال فضل الجماعة
 وكذا كره خلف آخره وسقي مفلوج وارض شاعر برصه وشارب خمره
 وآكل ربا ونام ومارا ومنصنع وقائم باجرة تستانه زاد من ملك
 وخالف كشاف في كذا في وتر الجح ان يتفق المراءا لم يكره او عداهم لم يصح

كما في النسخة في حاشية
 في حاشية النسخة في حاشية

كما في النسخة في حاشية
 في حاشية النسخة في حاشية

وان شك كره ويكره عزما تطويل الصلوة على القيام زايده على قدر
 السنة في قراءة واذا كره رضى القوم او لا لا طلاق الامر بالتخفيف وفي
 السنة نبلا نية طاهر حديث معاذا انه لا يبريد على صلاة اضيقهم مطلقا
 ولذا قال النعمان الا لضرورة وصح انه عليه السلام فراه بالمعقودين في
 حين سمع الجاهلي يكره عزما جماعة النساء ولو في التزاوج في غير صلاة
 جنازة لانها لم تشرع مكره فلو نفوذت نفوذت بغير اذن اصداهن ولو
 امنت فيها رجال لا تعاد سقوط الفرض بصلاتها الا اذا استخلفها اماما
 وخلفه رجال وبنا فقده صلاة الكل فان فعلت نفق الامام و
 وسط من فلو تقدمت امنت الا الخسنة فيستقدم من كالعروة فيستقدم
 الامام ويكره جماعة من عزما فتح ويكره حضور من الجماعة ولو جمعة و
 وعيد ووعظ مطلقا ولو نحو زايده على المذهب المقتضى به لف والزام
 واستثنى الحال بحسب العجالة المتقاربة كذا كره امامة الرجل الحق في
 بيت ليس من رجل غيره ولا محرم منه كاخته وزوجته وامته اما اذا كانت
 معهن واحد من ذكر او امهات في المسجد لا يكره بحر ويقف الواحد ولو
 صليا اما الواحدة فتتأخر محاذيا او مساويا ليمين امامة على المذهب
 ولا عبرة بالرأس بل بالقدم فلو صغيرا لاصح ما لم يتقدم اكثر قدم المومنين
 فلو وقف عن يساره كره اتفاقا وكذا يكره خلفه على الاصح في لف السنة
 والزايه يقف خلف فلو توسط اصفهم الامام بان ياترعه بذلك قال الشيخ
 وينبغي ان يارهم بان يترأوا ويسدوا لخلل يسوا ومنابكهم ويقف وسطا
 وخير صفوف الرجال اولها في غير جنازة ثم عثم ولو صلى على رفوف المسجد
 ان وجد في صحنة مكانا كره قفيا في صف خلف صف فيه فرجة قلت
 وبالكراهية ايضا صرح ان افعية وقال السيوطي في بسط الكف في تمام
 الصف وهذا الفعل مفتوح لفضيلة الجماعة الذي هو التضعيف لا
 الاصل بركة الجماعة فتضعيفها غير كرها وكرها هي عود بركة الكامل منهم
 على ان قص انتهى ولو وجد فرجة في الاول الثاني له في حق الثاني لتقصيرهم

اي ولو كان اقل من قدر السنة ان علم ان ضرر ذلك
 او عليه لم يضر والمرو بالاضيق ما يعم في الحاشية

في حاشية النسخة في حاشية
 في حاشية النسخة في حاشية

في حاشية النسخة في حاشية
 في حاشية النسخة في حاشية

واذا جازت اذاعة ان المرأة المراجعة لنفسه صلاة ثم لا بد من واحد من بينا واخر من سائرهما
واحد منهن او فسد صلاة اكثر من ذلك لا بد من كل صلاة من كل جهة يكون
حاليا بينهما وبين الرجال والمراة فسد ان صلاة واحدة واخر من بينهما واخر من
سائرهما وصلاة اثنين خلتها محذرا لانه لا بد من كل صلاة واحدة فلا بد من
انصاف الى كل منهن وان كانا احدهما صلاة واحدة من بينهما واخر من سائرهما
ولكن لا بد من ان كل منهن صلاة واحدة من بينهما واخر من سائرهما
من كان بينهما وبين الرجال او من كان بينهما وبين الرجال فسد ان صلاة واحدة
فان من النساء عطف الامام ودرار منهن صنف من الرجال فسد ان صلاة واحدة منهن
ولو كان درار منهن صنف من الرجال فسد ان صلاة واحدة منهن ولو كان درار منهن

المعنى في قوله
فان من النساء عطف الامام

وفي الحديث من سدة رجة غفلة وصح ضياركم اليكم منكم في الصلاة و
وهذا يعلم من حيث يتك عند دخول اهل الجنب في الصف ويظن انه
ربا كما لم يلبط في الجرح فقل المصنف وغيره عن الفينة وغيرهما ما يخالفهم
نقل تصحيح عدم الفساد في سلة من جرب من الصف فتاوه قبل ثم
فرق فليجوز لرجال طاهر ميسر العبد ثم القيان طاهره تعددهم فلم واحد
دخل في الصف ثم الخنا ثم النساء قالوا المصنف المكنة اثنا عشر
لكن لا يلزم صحة كلها لمعامله الخنا بالاف واذ اذاعة ولو بغض واحد
وفضه الزيل في السابق والكعب المرأة ولو اذاعة شربها حال كبت شع
مطلقا وثمان وسبع لوضحة ماضيا كجوز لا حائل بينها افق قدر ربيع
في غلط اصبع او رجة شع رجلا في صلاة وان لم تتحد كينيتها ظهر بصلته
عصر على الصحيح سراج فانه يصح ففلا على المذهب بحر وسجى مطلقه فوج
الجنابة مشتركة في اذاعة المصلحة لمصلحة ليعن في صلواتها مكرهه المفسد
فتح تحريمه وان سبقت ببعضها واداول حكا خلاصتين بعد فرفع الامام
بخلاف السبوقين والمحاذاة في الطريق واتخذت الجبهة فلو اختلفت كما
في خوف الكعبة وليلتظظ ففلا فساد فسد صلواته لو مكلفا والا لا
ان نوى الامام وقت شروعه لا بعده اما مكرها وان لم يكن حافزة على الظاهر
ولو نوى امرأة معينة او النساء الالهة عملت نيته والابنوها قد
صلواتها كما لو اشار اليها بالثاخير فلم تناف لتركها فرض المقام فتح وشرط
كونها حافزة وكونها في مكان واحد في كل حال فالشر وطعنة وحذا
الاخر والقبيل المشتهى لا يفدها على المذهب الضعيف لما في جامع المحجوب ودر
البحر من الف والاذاعة المرأة غير محلول بالشبهة بل ترك فرض النقيض
كما حققه ابن الامام ولا يصح اقتدار رجل امرأة وخشنة ومبني مطلق ولو في
جنابة ونقل على الصحيح كذا لا يلزم الاقتداء بمجنون مطبق او منقطع في غير
اقافته او سكران او معتوه ذكره الخلد ولا يلزم بعدد هذا ان قارن الوضوء
الحديث او طرا عليه بعده وصح لونه ففلا ان نقطاع وصلى كذلك كذا ففلا

والمراد من قوله في الحديث من سدة رجة غفلة وصح ضياركم اليكم منكم في الصلاة
وهذا يعلم من حيث يتك عند دخول اهل الجنب في الصف ويظن انه ربا كما لم يلبط في الجرح
فقل المصنف وغيره عن الفينة وغيرهما ما يخالفهم نقل تصحيح عدم الفساد في سلة من جرب
من الصف فتاوه قبل ثم فرق فليجوز لرجال طاهر ميسر العبد ثم القيان طاهره تعددهم فلم واحد
دخل في الصف ثم الخنا ثم النساء قالوا المصنف المكنة اثنا عشر لكن لا يلزم صحة كلها
لمعامله الخنا بالاف واذ اذاعة ولو بغض واحد وفضه الزيل في السابق والكعب المرأة
ولو اذاعة شربها حال كبت شع مطلقا وثمان وسبع لوضحة ماضيا كجوز لا حائل بينها افق
قدر ربيع في غلط اصبع او رجة شع رجلا في صلاة وان لم تتحد كينيتها ظهر بصلته عصر
على الصحيح سراج فانه يصح ففلا على المذهب بحر وسجى مطلقه فوج الجنابة مشتركة
في اذاعة المصلحة لمصلحة ليعن في صلواتها مكرهه المفسد فتح تحريمه وان سبقت
ببعضها واداول حكا خلاصتين بعد فرفع الامام بخلاف السبوقين والمحاذاة في الطريق
واتخذت الجبهة فلو اختلفت كما في خوف الكعبة وليلتظظ ففلا فساد فسد صلواته
لو مكلفا والا لا ان نوى الامام وقت شروعه لا بعده اما مكرها وان لم يكن حافزة على الظاهر
ولو نوى امرأة معينة او النساء الالهة عملت نيته والابنوها قد صلواتها كما لو اشار
اليها بالثاخير فلم تناف لتركها فرض المقام فتح وشرط كونها حافزة وكونها في مكان
واحد في كل حال فالشر وطعنة وحذا الاخر والقبيل المشتهى لا يفدها على المذهب الضعيف
لما في جامع المحجوب ودر البحر من الف والاذاعة المرأة غير محلول بالشبهة بل ترك فرض
النقيض كما حققه ابن الامام ولا يصح اقتدار رجل امرأة وخشنة ومبني مطلق ولو في جنابة
ونقل على الصحيح كذا لا يلزم الاقتداء بمجنون مطبق او منقطع في غير اقفاته او سكران
او معتوه ذكره الخلد ولا يلزم بعدد هذا ان قارن الوضوء الحديث او طرا عليه بعده وصح لونه
ففلا ان نقطاع وصلى كذلك كذا ففلا

بعضه

الاثنا عشر
ص

بمقتضى ان فوج الدم لا يترك ولا قد اذاعة امرأة بمثلها وصح بمثلها ومعدود
بمثلها وفي مذكرين بذى مذكرا كذا في انقلاط بذى سلس لان مع الامام
حدث ونجاسة ومانع المجبة الاقتداء بالمثل صحيح الخشنة المشكل الضياء
والسخرافه الى اتصال الحيف فلو انتفى صح ولا حافزة من الوان بغيرها
لها وهو الاقوى ولا اقل باجوس لعدرة الاقوى على الخيرية فصيح على ولا ستور
عورة بغير فلو لم العارى ربا ولا لا سبيل في فصل الامام ومالكه جائزة اتفاقا
وكذا ذاب وجع بمثلها وبصريح الاقار على ركوع وسجود بغيرها عنها البناء القوي
على الضعيف ولا مفرق بمقتضى مقتضى فضاؤه لان اتحاد الصلواتين شرط
بعينه ناصح ان معاذ كان يصلي مع النبي صلى الله عليه وسلم ففلا ويعقوبه
فرضا ولا ما لا يمتنع ففلا لا يمتنع ولا بنا ذلان لخلها منها مفرق فضاؤه الا
اذ اندر احدهما عين مندور الاقوى للاتحاد ولا ما ذاب بالالف لان المندورة اقل
فصح على وبجالف بمقتضى مقتضى طواف كذا ذاب ولو اشتهر كانه
نافلة فافداها صح الاقتداء لان افداها مندوبين ولو صليا الظاهر نور
كل مادة الاقوى صح لان نوى الاقتداء والوفى لا يخفى ولا لا حجة ولا سبق
بمثلها لا تقربان الاقتداء في موضع الاقتداء مفسد كعك ولا لا وبمقتضى بعد
الوقت فيما يتغير بالشر كالظاهر سواء او المقيم بعد الوقت او فيه فخرج فافدا
المسافر بل ان او في الوقت فخرج صح وان تبع الامام اما بعد الوقت فلا
يتغير ففلا فيكون اقتداء بمقتضى حق فعدة او فزاعة باقتداء في شفع اول
او ثان ولا نازل برالكب ولا رالكب وابتدأ اضرى فلو معه صح ولا غير الشخ
بداي الشخ على الاصح كانه البحر عن المجبة وهو الخلد وابن الشحنة ابنه بعد بدل
جهده وانما حكا كالا في فلا يوم الاشد ولا تفصح صلواته اذا المكنة الاقتداء
بمن يحسنه او ترك جهده او وجد قدر الفرض مما لا يشغ فيه هذا هو الصحيح المختار
في حكم الاثني وكذا من لا يقدر على السلف لا يحق من الحروق ولا يقدر على افواج
الفا لا يتكرار واعلم انه اذا فدا الاقتداء باي وجه كان لا يصح شره في
صلاة نفسه لانه قصد المشاركة وهي غير صلاة الاقوى على الصحيح محيط وادى

قلت ووالاشياء
٥

[illegible]

فإنما مع عطف عاقله به وقوله ان كعبه فيه خزونه
يبدأ باللام في الذكر الدار واللام في الصلاه
وقوله عطف على قوله تابع ع ما لم يرد
وقوله انما يتصل بجملة ومعه المفعول ع

بمسافر

بمقتضى من يرى الورع واجبا لمن يراه سنة ومن اقتدى في العصر وهو عقيم
بعد الفريضة بمن حرم قبله للاتحاد واذا ظهر حدث امامه وكذا كل أحد
في رأي مقتضى بطلت فيلزم اعادتها لضمها صلاة الموعوم صحة وفساد الحكم
يلزم الامام اخباره بالعدم وهو محدث او جنب او فاق شرطه او ركن
وهل عليهم عادة فان عدلانهم والاندب وقيل لا يفقد باعادة ولو لم
انه كافر لم يقبل منه لان الصلاة دليل الاسلام واجبة عليه بالعدم الممكن
بلسانه بكتاب رسول الله صلى الله عليه وسلم لومعنين والالايه بجرع المواجه
وصحح في جمع الفتوى عدمه مطلقا لكونه عن خطأ معفو عنه لكن الشرع
صرح على الفتوى واذا اقتضى في وقارئ باقى بقدر صلاة الخلل للعدالة
على القراءة بالافتاء بالقارئ سواء علم به او لا قوله او لا على المذهب
او استخلف الامام امينا في الآخرين ولو في التشهد ما بعده فصح في وجوب
لصحة بقدر صلواتهم لان كل ركعة صلاة فلا تجوز عن القراءة ولو تقديرا
وصححت لو صلى كل من الاثني والقارئ وحده في الصبح بخلاف حضور الاثني
بعد اقتراح القارئ اذ لم يقدره وصلى منفردا فانها بقدره الاصح لانه
واعلم ان المدرك من صلواتها كاطلة مع الامام والاثنى من فاته الركعات
كلها او بعضها لكن بعد افتاءه بعذر كغفلة وزحمة وسبى حدث وصلاة
خوف ويقوم اليتم بما فرغ وكذا ابلغا عذر بان سبق امامه في ركوع وسجود
فانه يقضى ركعة واحدة فلا ياتي بقراءة ولا سبوا ولا يتغير فرضه بنية
اقامة ويبدأ بقضاء ما فاته عكس المسبوق ثم يتابع امامه ان امكنه
اذا رآه والا تابعه ثم صلى ما فاته بلقراءة ثم ما سبق به بها ان كان مسبوقا
ايضا ولو عكس صح وان لم يترك الترتيب والمسبوق من سبقه الامام بها
او ببعضها وهو مفقود حتى يتبين ويتعذر ويقرأ وان قراء مع الامام لعدم
الاعتداد بها لكرهها بفتح السجدة فيما يقضى في بعد متابعتها
لا امامه فلو قبلها لا يظهر الفاء ويقضى اول صلاة في حق قراءة وافاتها
في حق تشهده فمدرك ركعة من غير فخر ياتي بركنين بفاحشة وسورة و

انما يشترط في الصلاة ان يكون في حال طهارة
او طهارة من غير طهارة

وتشترط فيها اربعة اركان بقاها فقط ولا يقدر قبلها الا في اربع
فكذلك احدها لا يجوز الا في اربعة وان صح استحالة في جودانه لا حاله
القضاء فلا يشترط اصلا لما في رسم في الاشياء فمهم لو شئ احد
المسوقين ففرضه من خطا لا في بل اقتداء صح وثانها ياتي بتكبيرات
الشهر في اجماعا وثالثها لو كبر ينوي استئناف صلته وقطعها يصير
مستأنفا وقاطعا للاولى بخلاف المنفرد كما سيجي ورابعها لو قام الى
قضاء ما سيجي به وعلى الامام سجد ناسوا ولو قبل اقتدائه فعليه ان يعود
وينبغي ان يصير حتى يفهم انه لا سهو في الامة ولو قام قبل السلام هل يعيد
بادائه ان قبل فقول الامام قد الشهد الاول وان بعده فمهم وكوره
تحريرا الا بعد كوف حدث وفوج وقت فخر وجمعة وعيد ومعذرة
وتمام مدة مسح وحرور ما بين يديه فان فرغ قبل سلام امامه ثم تابعه
فيه صححت ولو لم يعد كان عليه ان يسجد للشهادة او صلته استحسانا
قيده بالشهد لان الامام لو ترك سجدة صليته او تلاوة قرصت
المتابعة وهذا الحق قبل تعيينه ما قام اليه بسجدة اما بعده فقف في
صليته مطلقا وكذا في تلاوته وسهوان تابع والالا ولو سلم ساهيا
ان بعد اما لرؤيته الشهد والالا ولو قام امامه خامسة فتابعه بعد
القفود فقد والالا حتى يقيد الخامسة بسجدة ولو طعن الامام الشهد
فسجد له فتابع فبان ان الاسهوا في الاشياء القضا لا اقتدائه في موضع
الانفراد **باب الاستحسان** علم ان يجوز البناء ثلاثة عشر في كون
الحدث ساهيا من بدن غير موجب لفعل لانا وجود وجود لم يتركنا
مع حدث او شئ ولم يفصل بينهما او فعله منه بدو لم يترك بلا فخر
كزحمة ولم يظهر حدثه السابق كفضة مدة مسح ولم يترك قايته
وهو ذو ترتيب ولم يتم الموضع في غير مكانه ولم يستخلف الامام غير صالح
را سبق الامام حدث ساهيا لا اختيار للعبد فيه ولا في سببه
كسر جلد من شجرة وكندنه من نحو عطاس على الفصحى غير مانع

لبنية

لبنية كما قد مرنا ولو بعد الشهد لياقي بالسلام استخلف اي جاز له
ذلك ولو في جنازة باشارة او جرحا لم يركع ولو لم يركع ولو لم يركع
لبقاء ركعة وباصبعين لركعتين ويضع يده على ركبتيه لترك ركوع
وعلى جهته لسجود وعلى فمه لقراءة وعلى جهته ولسانه لسجود وتلاوة او
صدره لسهوا مالم يجاوز الصفوف لو في الصلاة مالم يتقدم فخر البسة
او موضع السجود على المعتد بالمنفرد مالم يخرج من المسجد او الجبانة
او الدار لو كان يصلي في لانه على امامته مالم يجاوز هذا الحد ولم يتقدم
احد ولو ينقضي مقامه ناويا الامامة وان لم يجاوزه حتى لو تذكر قايته
او تكلم لم يفسد صلاة القوم لانه صار معتدبا ولو كان المأ في المسجد
لم يحجج للاستخفاف استينافه فضل تحررا عن الخلاف ويتعين الاستئناف
ان لم يكن تشهد الجنون او حدث عمدا او خروج من مسجد لظن حدث
او احتلام بنوم او تفكر او نظره في شهوة او غشا او قرينة لندر
وكذا يجوز له ان يستخلف اذا حضر من قراءة قدر المفروض الحديث في كل
الصلاة حتى رضي الله تعالى عنه فانه لما احسن اليه صلى الله تعالى عليه وسلم
حضر من القراءة فتأخر ففقدتم اليه صلى الله تعالى عليه وسلم واتم الصلاة
فلو لم يكن جاز لما فعله يدافع وقال لا تقدر ويعكس الخلاف لو حضر بول
او غائط ولو عجز عن ركوع وسجود هبل يستخلف للقراءة لم اره للحجج
اي لا جل تجل وخوف اعتراه لا يستخلف اجماعا لو شئ القراءة اصلا
لانه صار متبعا واصابه عطف على المنع بول كثير في محس مانع من
غير سبق حدثه فلو منه فقط يني او كشف غورته في الاستحسان او
المراة ذراعا للموضوء او لم يضطره فلو اضطر لم يفسد او قرأ في حالة
الذهاب او الرجوع لا دانه وكنامع حدث او شئ بخلاف سيج في
الاصح او طلب الماء بالاشارة او شراه بالمعاطاة للناس في او جاوز
ماله او الا قدر صفين او لثيان او زحمة او كونه بغير الان الا انما
يمنع البناء على المختار او طمس قور او اركان وافي لم ينو الا اذا بعد

والأفضى منه صورته عند عدم وجود الماء أو وجوده مع الخوف والغنى في الأول بطلان الصلاة واستيفاء الوظيف إلى التبع وفي الثاني انتفاء السمع بالخي وبطلان الصلاة وسبب انتفاء سماعه على خفا كسمعه الجيزة وهذا في حقيقة الخوف ط

الحدث الا بعد ركعوم و رعا ف و اذا سبغ له الياء توفى فوراً بالحدث
و يجب على ما مضى بلاكراهة و يتم صلاته ثم وهو اولي تعقيلاً للثبوت او يعود
الى مكانه ليتخذ مكانه كمسكنه و فانه مخير و هذا ان فرغ خليفته و الا
عاد الى مكانه لو بينهما ما يمنع الا فتداً لا لمقتضى اذا سبقه الحدث
و اعلم انه ان تعمد عمداً بنا فيها بعد جلوسه قد التمس به ولو بعد سبقه حدث
تمت كتمام فزايضها انفسه تقاد لترك واجب السلام ولو وجد المناسبات
بلا صفة قبل القعود بطلت اتفاقاً ولو بعده بطلت في المسائل الا
عشرية عنده و قال الصحت و در حجة الحال في الشر بنيلانية و الاظهر
قولها بالصحة في الاثني عشرية و هي اذ ذكره بقوله كما تبطل لو فرغ بالغا
كما في الدرر لكان اولى بقدرة المتيتم على الماء و اما مسئلة دوة الموضوعة
الموتم بتيتم الماء فيها صاف زفر فقط و تنقلب نفلاً و مضى مدهم
ان وجد ماء و لم يحف تلف و جلد من برد و الا فيض على الاصح كما في باب
و تعلم في آية اي تذكره و حفظه بلا صنع ولو كان الا في مقتد بابقاد
على ما علم الا لترك في الظهرة صح الصحة قال الفقيه بـ ناخذ و وجود
القارى سائر اصب الصلاة به و مثله لو صلى بنجاسة فوجد ما ينزلها
او عنقت الائمة و لم تنقح فوراً و نزع لما صح خفف الواحد بل يسير
فلو كبير تم اتفاقاً و قدره يوم على الاركان و تذكر فائتة عليه او على
اما هو صاحب ترتيب الوقت متبع و تقديم القارى امتيا مطلقاً
وقيل لا فساد لو كان استخلافه بعد التشهد بالاجماع و هو الاصح كما
في الكافي لانه عمل كثير و طلع الشمس في العجوز و الوالها في العيد و دخول
وقت من الثلاثة على مصلى القضاء و دخول وقت العصر بان بقي في
معدته لانه صار الظل مثلية في الجمعة بخلاف الظاهر فانها لا تبطل
و زوال العذر المعذور بان لم يعد في الوقت الثاني و كذا في وجوب وقته
و سقوط جيرة عن برئ اعلم انه لا تنقلب الصلوة في هذه المواضع
لعشر من نفلاً اذا بطلت الا في ثلاث فيما تذكر فائتة او طلعت

الشمس

[illegible]

حمله شاه فرقه صفیه را به یکه صیدان من و قال ابو حنیفه و صاحبها و محمل صیدان
 و یوم تسلیم بالا ام قادیسی شاه را باقیه از آن الزام بیدان یا هندیه را بقتل رسا
 بقتل یاران را بحدودت محمد بن و صفیه ایدان و صفیه و صفیه را بقتل رسا
 بقتل یاران را بحدودت محمد بن و صفیه ایدان و صفیه و صفیه را بقتل رسا

أو طلعت الشمس أو خرج وقت الظهر في الجمعة كما في الجوهرة
زاوية الحاشي والمسمى إذا قدر على الأركان ويزاد مسئلة المؤ
بعبارة كما قدمنا والظاهر أن زوالها في العبد ودخول الأوقات
المذكورة في القضاء كذلك ولم أره ولو اختلف الأمام مسبقا
أو لاحقا أو قريبا وهو مسافر فصح والمدرك أولى ولو جهل الكمية
قعد في كل ركعة اجنبيا ولو مسبقا بركعتين فرضنا التقدير
ولو أشار إليه لم يقرأ في الأولى عين فرضت القراءة في الأربع فلو
أنتم المسبوق صلاة الأمام قدم مدر كما استلزم ثم لو أتي بآياتها
كفعلت فبطلت صلاته وكون القوم المدركين التمام أركانها وكذا
فصل صلاة من حاله كحال المنافي ظلها وكذا تقصير صلاة الأمام
الأول أحدث أن لم يفرغ فان فرغ بانه توضع ولم يفته شيء لا تقصير
الاصح لما قرأه كنز ثم تقصير صلاة مسبق عند الأمام بعقوبة ما
وحدثة العبد في أي بعد فعوده قدر التمهيد إذا قيد ركعة بسجدة
لشكك انقراؤه ولو سلم أمانه أو فرج من سجدة لا تقصير اتفاقا
لأنها مشهورة لا مفردان ولذا يلزم المدركين السلام ويقومون
في القراءة للاستسلام بخلاف المدرك فإنه كالإمام اتفاقا ولو لاحقا
ففي فصل صلاة نصيحة صحيح في السراج الفساد وفي الظاهرية عدمه
وفي هو البرهان تأييد الأول ولو أحدث الإمام لأخصوصيته له في
هذا المقام في ركوعه وسجوده وتوضأه ونحوها أعادها في البناء على سبيل
الغرض ما لم يرفع رأسه منها فريد للأداء أما إذا رفع رأسه فريد للأداء
ركن فلا ينبغي بل تقصير ولو لم يرد الأداء فزوايتان وفي المحدثين وبقية
محدودا ولو لا يرفع مستويا فقد ولو تذكر المصلي في ركوعه أو سجدة
أنه ترك سجدة صليبة أو تلاوة فاتحته من ركوعه بلا رفع أو رفع
من سجوده فسجد بها عقب التذكرة أعادها أي الركوع والسجود
تدبال سقوطه بالبيان وسجدت هو ولو أقرها لأف صلاة قضاء

[illegible]

كبير بموضع سجوده في الاصح او وره بين يديه الى حائط القبلة
 في بيت وسجد صغير فانه كبقعة واحدة مطلقا ولو امرأة او كلبا
 او وره اسفل من ذلك كان امام المصلي لو كان يصلي عليها اي
 المكان بشرط تحاذية بعض اعضاء المار ببعض اعضاءه وكذا طرح
 وسرير وكل من يقع دون قامة المار وقيل دون السترة كانه عز
 الا فلو كان انتم المار لمحدث البزار لو يعلم المار ما اذا علم من الوزير
 لو وقف اربعين خريفا في ذلك المار ولو لم يخلو لو ستره ترفع اذا
 سجد وتعود اذا اقام ولو كان فرجة فلذلك اخل ان يمر على رقبته من لم
 سجد لانه اسقط حرمة نفسه قيته ويغزو ذبا بدليله وكذا المنفعة
 في الصلوة ويحرمها سترة بعد زرع طولها وغلظ اصبع لتبديلها
 بقرية دون ثمانية اذرع على حذاء احد جانبيه لا بين عينيه والايمن افضل
 ولا يكتفي الوضع ولا الحفظ وقيل يكفي فيحفظ طولها وقيل كالحجاب ويؤيده
 رخصة فتركه افضل بدائع قاله الباقي فلو ضربت فارت لانه عليه عند
 الشافعي رضي الله عنه خلافا لنا على ما يفهم من كتابنا بسجود وجهه لغيره
 او اشارة ولا يزا عليها عندنا تستاني لانهما فانه يكره والمرارة
 تصفق لاي بطن على بطن ولو صفق او سجد لم تقدر وقد تركا السنة
 تارة خائفة وكفت سترة الامام لكل ولو عدم المار ودان الطريق جاز
 تركها وفعلها اولى ذكره بهذه تحسم القنينة التي ترجعها خلافا لاول
 فالفا روق الدليل فان لها ظنة الثبوت ولا صار في تحريمه والا
 فتشترط لاية سدل تحريمها لثبوت اي راس البراءة لمعنا وكذا القبول
 الى وراه ذكره الجليل كشده منديل يرسله من كتفيه فلو من احداهما لم يكره
 كما له عذرو خارج صلاة في الاصح وفي الخلاصة اذا لم يدخل اليد في
 كم الفوطي المختار انه لا يكره وهل يرسل اليكم او يمسك خلافا للاحوط
 الثاني تستاني ذكره كذا في رفته ولو تبارك كشمركم او قيل عيش
 به اي يتوبه ويجبه للنهي الى الحاجة ولا يابس به خارج صلاة وصلاته في

بلغ

في ثياب

في ثياب بذلة بلبسها في بيته ومهنته اي ضيقة ان له غيره وان
 لا واخذ درهم ونحوه في قيمه لم يمنع من الوفاق فلو منع نفسه
 وصلاته حاسرا اي كاشف راسه لتخاسل ولا يابس به لثقل اتماتا
 للانهاء منها فكم فخلو سقطت فاعادتها افضل لا اذا احتاجت
 لتكوير او عمل كثير وصلاته مع مداقة الا جبين او احدى يديها او الرزح
 للنهي وعقوص شعوه للنهي من كفه ولو كجمه او اذخا لظرفه في اصوله قبل
 الصلاة اذ فيها تفرد وقيل المصلي للنهي لا يسجد به التمام في شخص
 مرة وتركها اولى وقرعة الاصابع وتبديلها ولو منتظر للصلوة او
 ما سبها اليها للنهي لا يكره خارجها الحاجة والتخضر وضع اليدين على
 الخي والنهي يكره خارجها تنزيها والالتفات بوجهه كله وبعضه للنهي
 ويصبره يكره تنزيها وبصدره نقد كافر وقيل قابله قاضين نقد
 بتحويله والمعتد لا واقعه كالحل للنهي واقترش الرجل ذراعيه للنهي
 وصلاته الى وجهه نسيان كراهية استقباله فلا استقبال لو لم يصلي
 فاكراهية عليه والافضل المستقبل ولو بعيدا ولا حائل ورد السلام
 بيده او براسه كاحر فرع لابس تكليم المصلي واجابته براسه كالمطلبة
 شئ او ارضاها وقيل جيبه فادى بجسمه اولا او قيل كم صبيته فاش
 بيده انهم صلوا ركعتين اما لو قيل له تقدم فقدم او دخل احد القف
 فو شئ له فورا فسدت ذكره الجليل وغيره خلافا لما روي عن الجوزي ذكره التبرج
 تنزيها لترك الجلوس المستوفى بغير عذر ولا يكره خارجها لانه عليه السلام
 كان جل جلوده مع اصحابه التبرج وكذا عمر رضي الله تعالى عنه والتساب
 ولو خارجها ذكره مكين لانه من الشيطان والانيبنا وعليهم السلام
 محفوظون منه وتغيب عينيه للنهي الى الحال خضوع وقيام الامام في الحوائج
 لا سجوده فيه وقدماء خارجة لانه العبرة للقدم مطلقا وان لم يشبهه
 حال الامام ان عدل بالثبوت وان بالاشتباه ولا اشتباه فلا اشتباه
 في نفع الكراهية وانفرد الامام على ذلك كان للنهي وقدر الارتفاع بوزاع

ولا يأنس بما دونه وقيل يقع به الاستيلاء وهو الوجه ذكره الكمال وغيره
 ذكره علك في الاصح وهذا كله عند عدم العذر كجمعة وعيد فلو قاموا على
 الرخوف والامام على الارض اذ الحرب اضيق المكان لم يكره كما لو كان
 مع بعض القوم في الاصح وبه جرت العادة في جوامع المسلمين ومن العذر
 ارادة التعليم او التبليغ كما بسط في البحر وقد نكرا به القيام صنف
 خلف صف فيه فريضة انتهى كذا القيام منفردا ان لم يجد فريضة بل يجذب
 اصدا من الصف ذكره ابن الكمال لكن قالوا في زماننا تركه اوله فلما قال
 في البحر يكره وحده الا اذا لم يجد فريضة وبسبب ثوب به مما قيل في روج و
 وان يكون فوق راسه وبين يديه ويجزئه ثيوبة او برة او محل سجود
 تمثال ولو في وسادة منصوبة لا مفروشة واختلف فيما اذا كان المختار
 خلفه والظاهر كراهته ولا يكره لو كانت تحت قدميه او محل جلوسه لارتيا
 مهانة او في يده عبارة الشيخ بدين لانها مستورة بلبا او على خاتمه
 ينقش غير متبين قال في البحر ومفاده كراهية المتبين لا المستتر
 بكيل او مرة او ثوبا في واورة المصنف او كانت صغيرة لا متبين تغاير
 اعضائها للناظر قائما ومع على الارض ذكره الخليل او مقطوعة الراس والوجه
 او محو عضو لا يقبل بدونه او غير ذي روح لا يكره لانها لا تعبد وتجرى على
 مخصوص غير المهانة كما بسط الكمال واختلف المتحدثون في امتناع ما يمكنه
 الرحمة بما على التقدير فسماه عياض اثبت النووي وكره سنن ابن عبد الله
 والصور والشيخ باليد في الصلوة مطلقا ولو نفل اما خارجها فلا يكره
 كعدة بقلية بغير انما عليه وعليه يحل ما جاء من صلاة التسبيح رفع لا يأنس با
 باتخاذ سجد لغيره بالجابسط في البحر لا يكره قتل حية او عقوب ان خاف الاذ
 اذ الامر للمباحة لانه منقعة لانا في الاولى ترك الحية البيضاء في الاصل مطلقا
 ولو جعل كثر على الاظهر لكن صح الخليل الفاء ولا يكره صلاة الاظهر فاعده
 او قائم ولو تحدث الا اذا خيف الغلط بحدوده والاصح في مصحف يوسف
 مطلقا او شمع او سراج ام نارا وقد لان الجوس ناعا بعد الجرا لانا الموقدة

في

قنية او على بساط فيه مما قيل ان لم يسجد عليها لما قرع يكره استعمال الفضا
 والاعباد والثلث والثلث وكل عمل قليل بلا عذر كتنوع القلة قبل الاذ
 ويرك كل سنة او سجد وحمل الطفل ما ورد في نسخ حديث ان في الصل
 لثقله ويباح قطعها القتل نحو حية وندابة وفوق قدرو ضياع ما قيمت
 له او غيره ويستحب لدافعة الا خشية والمخرج من الخلاف ان لم يخف
 فوت وقت او جماعة ويجب كفاية لهوف وغربن وصرق لالنداء احد ابوين
 بلا استغاثة الا في النفل فان علم انه يصلح لا يأنس ان لا يجيبه ان لم يعلم
 اجابه وكره تحريك استقبال القبلة بالفرج ولو في الخلاء بالذبيبة
 التفتوا وكذا استد بار في الاصح كما كره لبالغ امساك لبسول نحو القبلة
 وكما كره مذكر جلوسه نوم او غيره اليها اي عند الاذ اسارة اذ قال ملا باير
 او لا يصحف اثنى من الكتب الشرعية الا ان تكون على موضع رفيع عن
 المحاذاة فلا يكره قاله الكمال وكما كره غلق باب المسجد للوقوف على متاعه
 به يفتي وكره تحريك الوطى فوقه والبول والنقطة لانه مسجد الى عنان السماء
 واتخاذ طريفا بغير عذر وصرح في القنية بفسق باعتباره واد قال
 نجاسة فيه وعليه فلا يجوز الاستصحاب به من مجلس فيه ولا تطيئة نجس
 ولا البول والقصد فيه ولو ناء وبجر او خال جيبان ومجاين حيث
 غلب تنجيسهم والافكره وينبغي له داخله تعايد بعد وضوءه وصلاته فيها
 افضل لا يكره ما ذكر فوق بيت جميل فيه مسجد بل لا يكره لانه ليس مسجد
 شرا واما التحذ لصلاة جنازة او عيد فهو مسجد في حق جواز الاقتداء
 وان انفصل القفوف رفقا بالانس في حق غيره به يفتي نهاية محل وقوله
 لجنب حايض كفتا مسجد ورباط ومدرسة ومساجد حايض و
 واسواق لا قواعد ولا يأنس بقتله خلا حراب فانه يكره لانه يلحق المصلي
 ويكره الخلط بدقايق النقوش ونحوها خصوصا في جدار القبلة قاله
 الخليل وفي حظر المجتبه وقيل يكره في الحراب دون السقف الموقوف انتهى و
 وظاهره ان المراد بالحراب جدار القبلة فيلحظ كحجب ما ذهب اليه بانه

٧ صبي

الحلال المسمى بالوقوف فانه حرام وضمن متولي له فعل النفس او البياض
 الا اذا خيف طمع الخطي فلا بأس به كافي والا اذا كان لاحكام البناء او
 الوقوف فعل مثله لقولهم ان يجر الوقوف كما كان وتما في البحر فروع افضل
 المساجد كنه في المدينة ثم القدس ثم قبائم الاقدم ثم الاعظم ثم الاقرب
 وسعي استاذه لدربه والسماح الاخبار افضل اتفاقا وسجدة
 افضل من الجامع والصحاح ان ما الخبيبي المدينة طمحي في الفضيلة فيهم
 تحري الا اول اول وهو مائة في مائة ذراع ذكره على في شرح لباب المناسك
 ويحرم فيه التناول ويكره الاعطاء وقيل ان تحطاه وانشاء فضالة او شعر
 الا ما فيه ذكره وخرج صوت بذكر الا المستنقعة والوضوء فيها اعد له ذلك في
 الاشجار المستنقعة كمنقل تر وتكون للمسجد الكل في نوم الاستعكف وغريب
 ودخول اكل نحو نوم ويمنع منه وهكذا كل مؤذ ولو لبس منه وكل عقد الا
 المستعكف بشرطه والكلام المباح وفيه في الظاهر بان يحل للجلل لكن
 في الزهر الاطلاق اوجه وتخصيص كان لثقت ليس له ارجاع غيره ولو مدر
 واذا اضاف في ذلك صلى ارجاع القاعد ولو مشغلا بقراءة او درس بل لال
 الحلة يمنع من ليس منهم في الصلاة فيه ولهم نصب متولي جعل المشي
 واحدا وعك الصلاة للدرس او ذكر في المسح خطه وقران في سماع الغظة
 او في ولا ينبغي الكتابة على جدرانها ولا بأس برمي شئ ففشا وحام لتقنية
باب الوتر والنفل كل سنة نافلة ولا عكس هو فرض عمل واجب اتفاقا
 سنة ثبوتها هذا وفقوا بين الروايات وعليه فلا يكون بعض فكون اى لا
 ينسب الى الكفر جاحده وتذكره في الفجر مفد له كعك بشرط خلافها
 ولكنه يفتى ولا يصح قاعدا ولا اركبا اتفاقا وهو كركعات بسملة كالمؤبد
 حتى لو نسي الفعور لا يعود ولو عاد ينبغي الفساد كما سيجي ولكنه بقراءة
 كل ركعة منه فاتحة وسورة احتياطي والسنة الستة والثلاث وزيادة
 المعوذتين لم يخبر بها الجمهور وكبر قبل ركوع تالته راقعا يديه كما قرئ بعد
 وقبل كالداعي قنت فيه ويسن الدعاء المشهور ويصل على النبي صلى الله

عق عليه وسلم بيقينه وصح الجدة بالكره بحيث الحق وطمحي بغيره لاحق ونحقد بدال
 مهلة تسرع قال قرا بجمي فدت خاتمة كانه لانه كلمة مهلة في انما
 الاصح مطلقا ولو امانا ما حديث غير الدعاء الخفي وصح الاقتداء به في غيره او لا
 ان لم يتحقق منه ما يفيد بها في اعتقاده في الاصح كما بسط في الجواب في
 مثله لم يفصل سلا لان فصل على الاصح فيها لا ينادوان اختلف في الاعتقاد
 ولما ينوي الوتر لا الوتر الواجب كما في العبد من الاختلاف فيا في الصوم بقوت
 الوتر ولو لم يفتي بقنت بعد الركوع لانه يجزئ فيه لا في الاصح في غير
 ساكن على الاظهر مسلا بديه ولو نسب الى القنوت ثم تذكره في الركوع لا يفتي
 فيه لقنوت خلة ولا يعود الى القيام في الاصح لان رفض الفرض الواجب فان عاد
 اليه وقت ولم يعد الركوع لم يفسد صلاته لكون ركوعه بعد قراءة تامة وسجدة
 مستمرة وقت او لا نزواله عن تحلة ركع الامام قبل فترج المقتدي من القنوت
 قطعه وتا بطول لم يقرأ منه شيئا تركه ان خاف قنوت الركوع معونة بخلاف
 الشاهد لان الحالفه فيما هو من الاركان او الشرائط مفد لا في غيرها
 ودر قنت في اول الوتر او ثمانية سهوا لم يفتي في ثالثة اما لو شك ان في
 ثمانية او ثالثة كثره مع القعود في الاصح والفق ان الساعي قنت على
 انه موضع القنوت فلا يكره بخلاف الشك ورجح الحديث تكراره لها واما
 المسبوق فيقنت مع اماه فقط ويصير مدركا له باذراك ركوع النشئة
 ولا يقنت بغيره الا لانه فيقنت الامام في الجهرية وقيل في الحل فائدة
 خمسة يتبع فيها الامام قنوت وقعود اول وتكبير عبيد وسجدة تلاوة وسواها
 واربعة لا يتبع زيادة تكبيره وجنارة وركن وقيل لخاتمة وثمانية فقط
 مطلقا الرفع لجزئية والثناء وتكبير انتقال وتسميع وتسبيح وقراءة تشهد
 وسلام وتكبير شريبي وسن مؤكدا اربع قبل الظهور اربع قبل الجمعة
 واربع بعد بسملة فلو تسليمين لم تنب عن سنة ولذا لو نذر بها لا يخرج
 عنه تسليمين وبعك يخرج وركعتان قبل الصبح وبعد الظهر والمغرب
 والعشاء شرعت بسملة البعدية لغير النقصان والقبليته لقطع طمع

فبره

بسملة في صلاة الجهرية

الشیطان ویسجی أربع قبل العصر وقبل العشاء وبعد ما كان شاكراً وكثيراً
وكذا بعد الظهر حديثاً ثم من حافظ على أربع قبل الظهر وأربع بعد
حزبه على النار وست بعد المغرب يكتب من الأوابين بتسليمته أو شهادته
أو ثلاث والاول دوم وإشراق وهل بحسب المؤكدة من المسح ويجوز في الحل
بتسليمته واحدة اختار الحال نفسه وحزراياته ركعتين خفيفتين قبل
المغرب وأقره في البحر والمصنف أن من أكتها سنة البحر اتفاقاً ثم
الأربع قبل الظهر في الأصح حديث من تركها لم تنكس صفاتها ثم الحلال
وقيل يجوزها فلا يجوز صلاتها فاعدا ولا ركباً اتفاقاً بلا عذر على الأصح
ولا يجوز كعبها العالم صارم جداً في الفتاوى بخلاف باقي السنن فله تركها
لحاجة الناس إلى فتواه ويحتمل كعبها على منكرها ونقصه إذا فاتت معه
بخلاف باقي السنن ولو صلى ركعتين تطوعاً مع ظن أن البحر لم يطعم فاداه
طالع أو صلى أربعاً فوقع ركعتان بعد طلوعه لا تجزئ عن ركعتيها على الأصح
تجنب للسنن سنة ما اظن عليها الرسول تجزئة مستدرة وذكره الزيادة
على أربع في نفل النهار وعلى ثمان ليلة بتسليمته لأنه لم يرد إلا فضلها
الرباع بتسليمته وقال في النفل السنة أفضل قبل بدنية ولا يصلي على
التي صلى الله تعالى عليه وسلم في القعدة الأولى في الأربع قبل الظهر و
الجمعة وبعد ما ولو صلى ناسياً فعليه التسليم وقيل لا كذلك قال الشيخ
لا يستفتح أو أقام إلى ثلثة منها لأنها لتلك بها استشهدت الفريضة
وفي الباقى من ذوات الأربع يصلي على النبي ويستفتح ويتعوز ولو نذر لأن
كل شفيع صلاة وقيل لا يأتي في الحل وصحة في القنية وكثرة الركوع
والسجود واجب من طول القيام كافي في الحجة ورجحه في سجود في نظر قية النهر
من ثلثة أوجه ونقل عن المراجع أن هذا قول محمد وإن مذهب الإمام فضيلة
القيام وصحة في البدع قلت وبهذا رأيي بنسخي المحكي عن محمد بن محمد
فتسببه وهل طول القيام الأصح من فضل كالتفريق أم لا والله أعلم بحقيقة ربه
المسجد أي ركعتان وأداء الفرض وغيره كذا قوله بنيت فرضاً وأفتاد

ينوب عنها بلانية وتكفيه لكل يوم مرة ولا تسقط بالجلوس عند بحر قلت
وفي النبا من الغوت من لم يتمكن منها حدثاً أو غيره يقول ندباً للكتاب
التسبيح أربعاً ولو حكم بين السنة والفرض لا يسقطها ولكن ينقص بها
وقيل تسقط وكذا كل عمل يتباني التحريم على الأصح قنية وفي الحديث أن
اشتغل بسجود شرا أو الحل أعادها وبلغت أو شربة لا تبطل ولو جئ
بطعام أن خاف في باب صلاته أو بعضها شاة ولم تكن السنن إلا إذا خاف
فوت الوقت ولو أقرها لاقه الوقت لا تكون سنة وقيل تكون فروع السنن
سنة البحر أفضل وقيل لا نذر السنن وإني بالمدور فهو السنة وقيل
أراد النوافل ينذر بها ثم يصليها وقيل لا تترك السنن أن رها حقاً ثم و
والأكفر والأفضل في النفل غير النوافل المنزلة للمخوف شغل عنها والأصح
أفضلية ما كان أخص وأخلص وندب ركعتان بعد الوضوء يعني قبل
الجفاف كما في التبريد من المذهب وندب أربع فصاعداً في الصحيحين
بعد الطلوع إلى الزوال ووقتها المختار بعد أربع النهار وفي المنيعة أقلها
والكثيرا ثمانية عشر وأوسطها ثمان وهو أفضلها كما في ذخاير الأثر فيه ثبوت
بفعله وقوله عليه السلام وأما أكثرها فبقوله فقط وهذا الوصل الأكثر بسلام
واحد أو فصل فكل زاد أفضل كما أفاده ابن حجر في شرح البخاري
ومن المذهب ركعتا الشكر والقدوم منه وصلاة التليل وأقلها على ما في الجوهر
ثمان ولو جعل ثلثاً فالأوسط أفضل ولو أنصافاً فالأكثر وأحياناً ليلة
العشرين والنصف العشر الأخير من رمضان والاول من ذي الحجة ويكون
بكل عبادة نعم الليل أو أكثره ومنها ركعتا الاستخارة وأربع صلاة التسبيح
بثلثائة تسبيحة وفضلها عظيم وأربع صلاة الحاجبة وقيل ركعتان و
في الحادي منها تسبيح بسلام واحد وبسطناه في الحوائض وتغرض الوادة
علاء في ركعتي الوضوء طلقاً أما تعين الأولين فواجب على المشهور وكل النفل
للمنفرد لأن كل شفيع صلاة كذا لايم الرابعية المفكدة فتأمل وكل الوتر
احتياطاً ولزم نفل تسبيح فيه تسبيحة الأضرام أو بقيام ثلثة مشروعا

صحيحاً فصد الآذان شرعاً مستغلاً خلف مفترض ثم قطعوا اقتدى
 ناولاً ذلك الوقت بعد تذكره أو تلوها في صلاة طان أو في
 أو امرأة أو حدث يعني وافسده في الحال ما لو اختار المصلي ثم فسد
 زنه القضاء ولو عند غروب وطلوع واستواء على الظاهر فإن افسد
 حرم لقوله تعالى ولا يبطلوا أعمالكم إلا بعدد وجب قضاءه ولو فسد
 بغير فقد كثر رأي ما في مصليته أو صابغة حاصلة وأعلم أن ما يجب
 على العبد بالتزامه نوعان ما يجب بالقول وهو النذر وسجدي ما يجب
 بالفعل وهو شروع في النوافل ويجزئها قوله من النوافل سبع تكرر
 الأربع - أحد ذلك ما قاله الرابع - صوم صلاة طواف حجة
 رابع - عكوفه مرة واحدة الرابع - وقضى ركعتين لو نوى أربعاً
 غير مؤكدة على اختيار الحلية وغيره ويقضى من خلال الشفع الأول والثاني
 أي وتشرع الأول والأخير الكلي اتفاقاً والأصل أن كل شفع
 صلاة الأبعاض اقتداء أو نذر أو ترك فهو أول كما يقضى ركعتين
 لو تركت القراءة في شفعه أو تركها في الأول فقط أو الثاني أو إحدى
 ركعتي الثاني أو إحدى ركعتي الأول أو الأولى أو الأولى والثاني لأن
 الأول لما بطل لم يصح بناء الثاني عليه فهذه تسع صور لزوم ركعتين
 وقضى أربعاً في ست صور لو تركت القراءة في إحدى كل شفع أو في
 الثاني أو إحدى الأولى وبصورة القراءة في الكل تبلغ تسعة عشر
 لكن ما بقي إذا انعقد أو قعد ولم يقع لشأنه أو قام ولم يقيد بالسجدة
 أو قيداً فتنبه وفيه المتداخل وحكم مؤتمراً ولو في تشهد طاماً ولا
 قضاء لو نوى أربعاً وقعد فقد شهد ثم نقص لأنه لم يشع في الثاني
 أو شرع في فرض طاناً أنه عليه فذكر أنه انقلب فلا غير مضمون لأنه
 شرع مسقطاً لا مكرراً لو صلى أربعاً كثر ولم يقعد بينهما احتسناً
 لأنه بقيامه جعلها صلاة واحدة فتبقى واجبة والخاتمة هي الغرض
 وفي التشرع صلى ألف ركعة ولم يقعد إلا في آخرها صحيح خلافاً لحديث

من ترك ركعة من الصلاة
 أو ترك ركعة من الصلاة
 أو ترك ركعة من الصلاة

رحمة الله وسبجد لله ولا يشي ولا ينهوق فيلحفظ وينتقل مع قدرته
 على القيام فاعداً لا ينقطعاً إلا بعد رابته أو كذا بناءً بعد الشروع
 بلا كراهية في الأصح كعكس جرد فيه جبر غير النبي صلى الله تعالى عليه وسلم على
 النصف إلا بعد رولا يصلي بعد صلاة مفروضة مثلاً في القراءة أو الجملة
 أو لا بعد وعند نوتهم الفساد للنهي وانقل أن الإمام فقه صلاة عمره
 فإن صح نقول كان يصلي المغرب والوتر أربعاً بثلاث فترات ويقعد
 في كل فتره كما في التشهد على الجنازة وينتقل المقيم راكباً خارج المصلي
 القصر مومناً فلو سجد بغيرها لأنها إنما شرعت بالأيام إلى أي جهة توجهت
 توجهت وابتدأ ولو ابتدأ عندنا أو على سرجه نجس كثير عند الأكثر ولو
 سيرها جعل قليل لا بأس به وإذا افتتح النقل راكباً ثم نزل في ذي كفة
 لأن الأول أدى الجمل مما وجب والثاني جكته ولو استتمها خارج المصلي
 ثم دخل المصلي على الدابة بآية أو قبل لا ينزل وعليه الأكثر قاله الحلي
 وقيل يتم راكباً ما لم يبلغ نهستان في ويسنة قائماً إلى القبلة أو قاعداً ولو
 ركب بقصد لأنه على كثير بخلاف النزول ولو صلى على دابة في شق محل
 وهو يقدر على النزول بنفسه لا يجوز الصلاة عليها إذا كانت واقفة
 إلا أن تكون عيذان المحل على الأرض بأن ركبت تحت خشية وأما الصلاة
 على العجلة إن كان طرف العجلة على الدابة وهي تسير ولا تسير هي صلاة
 على الدابة فتجوز في حالة العذر المذكور في التيمم لا غيرها ومن العذر للمطر
 وطعن يغيب فيه الوجه وذو بال الرفق أو دابة لا تترك الأبقار أو الجمال
 ولو حرم ما لأن قدرته الغير لا تعتبر ولو كان مع اقتران في شق محل وإذا
 نزل لم تقدر تركت وحدها جازلة أيضاً كما أفاده في البحر فيلحفظ وإن لم
 يكن طرف العجلة على الدابة جازلاً واقفة لتعليقها بها كالتيمم بهذا
 كنه في الفرض والواجب بأنواعه وسنة الفجر شرطاً أبقاها للقبلة
 أن المكنة والآبقدر الأماكن للثلاث يختلف سببها المكان وأما من
 النقل فيجوز على المحل العجلة مطلقاً فرادى للجماعة الأعلى دابة واحدة

٦ من ذلك

ولو جمع بين يمينه وقص نفل ولو حجة رجع الفرض لعموم ما بطلها في جميع الحالات
 الثلاثة ولو نذر ركعتين بغير طهر لزمها به عند ما في أبي يوسف لما لو نذر بغير
 قراءة أو بياها أو ركعة وكذا النصف ركعة عند أبي يوسف وهو المختار
 وأهدره الثالث أي محمد أو نذر عبادة في مكان كذا فإذاها في أقل من عشرة
 جاز لأن المقصود القربة خلافًا لركن الشك ولو نذرت عبادة كصوم
 وصلاة في غدا فحلفت فيه يلزمها قضاءها لأنه يمنع الأداء لا الوجوب
 ولو نذرتها يوم حيضها لآلانه نذر بمعية التراويح سنة فلو كان عليه
 الخلفاء الراشدين لرجال والنساء إجماعاً وقرنها بعد صلاة العشاء
 إلا الفجر قبل الوتر وبعد في الأصح فلو فاته بعضها وقام الإمام إلى الوتر أو
 بعده ثم صلى ما فاته ويسحق تأخيرها إلى ثلث الليل أو نصفه ولا يكره بعده
 في الأصح ولا يقضى إذا فاتت أصلاً ولا واحدة في الأصح فإن قضاها كان
 نفلاً مستحباً وليس بتراويح كسنة مؤرخة عنها الجماعة فيها سنة على
 وكفاية في الأصح فلو تركها أهل مسجد أو لا لو ترك بعضهم وظلوا في جماعة
 فالسعي فيه أفضل قاله الحلي وهو عشرة ركعات فلو تركه مسألاً للمحل لكل
 بعشر تسليمات فلو فعلها بشيئة فإن قعد لكل شفع صححت بركائبه والآ
 ثابت عن شفع واحد به يفتي بجلسه بدين كل أربعة بعد ربها وكذا
 بين الحاشية والوتر ويجوزون بين تسبيح وقراءة وسكوت وصلاة قراءة
 بغير تكبيرة صلاة ركعتين بعد كل ركعتين والختم مرة سنة وترتين فضيلة
 وثلاثاً أفضل ولا يترك الختم لكل القوم لكن في الاختيار الأفضل زماناً
 قدر ما لا يشغل عليهم وقراءة المصنف بغيره وفي الحاشية عن الإمام لو قرا ثلاثاً
 قصراً أو أية طويلة في الفرض فقد حسن ولم يسن في ظنك بالتراويح وفي
 فضائل رمضان لما أهدى الفقه أبو الفضل الكرماني والوبري أنه إذا قرأ في التراويح
 الفاتحة وآية أو آيتين لا يكره ومن لم يكن عالماً بما يهل زمانه فهو جاهل بركائبه
 الإمام والقوم بالتسبيح في كل شفع ويريد الإمام على التسبيح أن يعمل القوم
 فبأن بالصلوات ويكتفي بالتم صل على محمد لأنه الفرض عند الشافعي وغيره

الدعوات ويجنب المنكرات هذرة الفواة وترك تسبحة ونقود وطهنية
 وتسبيح واستراحة وتكره قاعدة الزيادة تأكيداً بما تحق قبل التمسك مع القدرة
 على القيام لما كره تأخير القيام إلى ركوع الإمام للتسبحة بالناس فحين ولو تركوا
 الجماعة في الفرض لم يصلوا التراويح جماعة لأنها تنج فصلية ومدة يصلونها مع
 ولو لم يصلوها إلى التراويح بالإمام أو صلوا بها مع غيره لكان يصلي الوتر معه بقى لو
 تركها الكل هل يصلون الوتر بجماعة فليترجم ولا يصلي الوتر ولا السطوح بحاشية
 خارج رمضان أي يكره ذلك على سبيل التداي بآن يقتدى بأربعة بواحد كما
 في الدرر والاطراف في صحة الاقتداء أولاً مانع منه وفي الاستباه عن الطرقة
 يكره الاقتداء في صلاة ركعتين وبرأة وقد رآه إذا قال نذرت كذا ركعة بهذا
 الإمام بالجماعة انتهى فقلت وتضمنت عبارة البصرة أنه من الأمانة ولا ينبغي أن
 يتكلف خلق هذا التكليف لأن كرهه وفي الساتر خاتمة لو لم ينو الأمانة لا
 كراهة على الإمام فيحفظ وفيه أي رمضان يصلي الوتر وقبيلها وهل لا
 في الوتر الجماعة أم المنزل الصحيحان لكن نقلت روح الوهبانية ما يقتضيه
 أن المذهب الثاني واقرة المصنف وغيره **باب درك الفريضة** شرع
 فيها إذا فوج النافذة والمنذورة والعقضاء فأنه لا يقطعها منفرداً
 اجتمع أي شرع في الفريضة في صلاة لا إقارة المؤذن ولا الشرع
 في مكان وهو في غيره يعطونها بعد راحة الجماعة كما لو نذرت دابة أو قار
 قدرها أو خاف ضياع وجه من مال أو كان في النقل فحجى بجماعة
 وخاف فوتها قطعها لا مكان قضاءه ويجب القطع لئلا يجرى أو يجرى
 ولو دعاه أحد أو يجرى في الفرض لا يجيبه إلا أن يستغيث به وفي النقل أن
 علم أنه في الصلاة فدعاه لا يجيبه إلا إجابته قائلاً لأن القصد مشروط
 للتحلل من هذا قطع لا تحلل ويكتفي بتسليمه واحدة هو الأصح غاية ويعتذر
 بالإمام وهذا أن لم يقيد الركعة الأولى بسجدة أو قنيتها بها في غير
 رابعة أو غيرها ولكن ضم إليها ركعة أخرى وجوباً ثم يأنى الصلاة المنفصلة الجماعة
 وإن صلى ثلاثاً منها أي الرابعة أتم منفرداً ثم اقتدى بالإمام مستقلاً وبذلك

وهذا هو المذهب الثاني في الفريضة وهو الأصح وهو الذي عليه الجمهور
 وهو أن الفريضة لا يشرع فيها منفرداً بل يشرع فيها جماعة
 ولو نذر ركعة واحدة أو ركعتين أو ركعات أو صلاة أو صوم أو زكاة
 أو غيرها من العبادات فحلف أن يفعلها أو أن لا يفعلها أو أن يفعلها
 في وقت أو مكان أو بغير ذلك من الشروط فحلف أن يفعلها أو أن لا يفعلها
 أو أن يفعلها في وقت أو مكان أو بغير ذلك من الشروط فحلف أن يفعلها
 أو أن لا يفعلها أو أن يفعلها في وقت أو مكان أو بغير ذلك من الشروط

بذلك فضيلة الجماعة حاوي الا في العصر فلا يعتد بها في الصلاة النفل بعده
 واثباته في نفل لا يقطع مطلقا ويتم ركعتين وكذا سنة الظهر وسنة
 الجمعة اذا اقيمت او طلب الامام بتمها لا ينعى على القول بالراجح لانها صلاة واحدة
 وليس القطع بالكمال بل بالاطال خلافا لما رجحه المال وكرهه بخلافه من تركه
 من لم يصل في سجدة في جهر على الغالب والمراد دخول الوقت في فيه
 او لا الامن في ظلم بانه جاءه اوقى وكان الخرج لم يجزئ ولم يصل فيه
 او لا سناذ له لرسول السماع الوعظ والحاجة ومن عرفه ان يعود منه وان لم
 صلى الظهر والعشاء وحده مرة فلا يكفر وضوئه بل تركه للجماعة الا عند الشروع
 في الاقامة فيكون في الفضة للجماعة بلا عذر بل يعتد به في صلاة المأمور والامتناع
 في العصر والمغرب مرة فيخرج مطلقا وان اقيمت كراهية النفل بعد الاخير
 وفي المغرب احد المخطوبين البتة او مخالفة الامام بان اتهم وفي النهي ينبغي ان
 يجب فزوجه لان كراهية كل صلاة استدللت فاذا لم تقم تاني ان كراهية
 النفل بالثلاث تنجزية وفي المصنف لو اقتدى فيه لاسا وادضاف
 فوتر ركعتي الجهر لا شغاله بغيرها تركها لكون الجماعة المكل والابان رجاء
 او رأت ركعة في ظاهرها لمذهب قيل تشبه واعتده المصنف الشربلاني
 تبعه ليعلم كمن شققة في النهار لا يتركها بل يصليها عند باب المسجد ووجد
 مكانا والامر لها لان ترك المأذون مقدم على فعل السنة ثم ما قبل شيع فيها
 ثم كبر للركعة ثم يقطعها ويقضيها مردود بان در المفسدة لا تحجب
 المصلحة ولا يقضيها الا بطريق التبعية لقضاء فرضها قبل الزوال لا بعده
 في الاصح لو رد الخبر بقضائها في الوقت المأهل بخلاف القياس في غير ذلك
 بخلاف سنة الظهر وكذا الجمعة فان ان خاف فوت ركعة بتركها او بقتل
 ثم ياتي بها على انها سنة في وقتها في الظهر قبل شققة عند سجدة وبه يفتي جوده
 واما قبل العشاء فتدبر لا يقضي أصلا ولا يكون مصلحا بجماعة اتفاق من
 ادرك ركعة من فوات الاربع لانه منفرد ببعضها لكنه ادرك فضلها ولو ادرك
 الشاهد اتفاقا لكن ثوابه دون المدرك لفوات الكبيرة الاولى والاخرى

في ركعة واحدة ووجدناه في بعض النسخ ان من ترك ركعة من ركعات الصلاة في وقتها لم يفسد ما مضى من الصلاة ولا ما بقي من ركعاتها ولا يكره له ان يصليها في وقتها الا في صلاة النفل

في ركعة واحدة ووجدناه في بعض النسخ ان من ترك ركعة من ركعات الصلاة في وقتها لم يفسد ما مضى من الصلاة ولا ما بقي من ركعاتها ولا يكره له ان يصليها في وقتها الا في صلاة النفل

كالمدرك

في ركعة واحدة ووجدناه في بعض النسخ ان من ترك ركعة من ركعات الصلاة في وقتها لم يفسد ما مضى من الصلاة ولا ما بقي من ركعاتها ولا يكره له ان يصليها في وقتها الا في صلاة النفل

كالمدرك لكونه موقفا حكما وكذا في الثلاث لا يكون مصلحا بجماعة على الاظهر
 وقال الشافعي لا يكره حكم الكل وضيقه في البحر واداء من فوت الوقت فلو
 ماشا قبل فرض الا لا بل يحرم التطلع لتفويته الفرض وياتي بالسنة
 مطلقا ولو صلى منفردا على الاصح لكونها مكملات واما في حقه عليه الصلاة
 والسلام فلا يذات الدرجة ثم قول الدرر وان فائت الجماعة مشكلا بما مر
 فتدبر ولو اقتدى بامام ركعت فوقف حتى رفع الامام راسه لم يدرك الموتر
 الركعة لان المشاركة في جزء من الركن شرط ولم توجد فيكون مسبوقا
 فيأتي بها بعد فراغ الامام بخلاف ما لو ادركه في القيام ولم يركع معه فانه
 يصير مدركا لها فيكون لاحقا فيأتي بها قبل الفراغ ومنه لم يدرك الركوع
 بحسب المتابعة في السجدة بلين وان لم يحسب باله ولا تقدر بركتها فلو
 لم يدرك الركعة ولم يتابعه لكنه لما سمع الامام قام واتي بركعة فضلت
 بانه وقد ترك واجبا فهو عن التجنيس ولو ركع قبل الامام فلكونه ما فيه
 صحيح ركوعه وكرهه بخلاف ان قرأ الامام قدر الفرض والا لا تجزئ ولو سجد
 الموتر مرتين والامام في الاولى لم يجزه سجدتين الثانية وتما في الثالثة
باب قضاء القوت لم يقبل المتكلمات لظنا بالسلم خير اذا تأخر بلا فخر
 كبيرة تروى بالقضاء بل بالقوبة او الحرج ومن العذر العذر وخوف القابلة
 موت الولد لانه عليه السلام انه ما يوم الحندق ثم الا وادفع الواجب في
 وقتة وبالترجيح فقط بالوقت يكون اذا عندنا وبركعة عند الشافعي
 والاعادة فعل مثله في وقتة لخلل غير النفس القولهم كل صلاة اذيت مع
 كراهية التبريم تعادى وجوبها في الوقت واما بعده فتدبر بالقضاء فعل
 الواجب بعد وقتة واطلاقه على غير الواجب كالتيمم قبل الظهر مجازا
 الترتيب بين الفروض الجهرية والوتر اداء وقضاء لازم يفوت الجواز
 بفوت التيمم المشهور من نام عن صلاة وبركعت الفرض العلم قضاء
 الفرض الواجب والسنة فرض واجب سنة لفت شر مرتب
 وجميع اوقات الفروض للقضاء الا الشدة المناسية كما مر فلم يجز فروع

في ركعة واحدة ووجدناه في بعض النسخ ان من ترك ركعة من ركعات الصلاة في وقتها لم يفسد ما مضى من الصلاة ولا ما بقي من ركعاتها ولا يكره له ان يصليها في وقتها الا في صلاة النفل

في ركعة واحدة ووجدناه في بعض النسخ ان من ترك ركعة من ركعات الصلاة في وقتها لم يفسد ما مضى من الصلاة ولا ما بقي من ركعاتها ولا يكره له ان يصليها في وقتها الا في صلاة النفل

لانه المعهود به يحصل التحليل وهو الاصح بحسب المجتبه وعليه لو انما
تسببتين سقطت عن السجود ولو سجد قبل السلام جاز وكذا تنزيها
وعند مالك قبل في النقصان وبعده في الزيادة فيعتبر القاف بالقاف
والدال بالدال سجدة واحدة ويجب ايضا تشهد وسلام لان سجدة واحدة
يرفع التشهد دون الفقرة لقوتها بخلاف الصلابة فانها ترتفعها
وكذا السلاوية على المخارذ ياتي بالصلوة على النبي صلى الله تعالى عليه وسلم
والدعاء في القعود الاخر في المختار وقيل فيهما احتياطا اذا كان الوقت
صالحا فلو طلعت الشمس في الفجر او احرمت في القضاء او وجدته بايقظ
البناء بعد السلام سقطت عنه فتح وفي القينة لو نسي النفل في فرض سجد
لم يسجد بترك متعلق بحجب واجب مما في صفة الصلاة سواء قلنا
سجود في العهد قبل الا في اربع تركه الفقرة الاولى وصلاته فيه على النبي صلى
الله تعالى عليه وسلم وتفكره عما حتى شغل عن ركن وما خيرا حتى سجد في
الركعة الاولى الى اقل الصلاة نهر وان تكرر لان تكراره غير مشروع كركوع
متعلق بترك واجب قبل قراءة الواجب لوجوب تقديمها ثم انما يتحقق التكرار
بالسجود فلو تكرر ولو بعد الزرع من الركوع عاد ثم اعاد الركوع الما انه في تكرر
الفاتحة بعد سورة ايضا وتأخير قيام الى الثانية بزيادة على التشهد
بقدر ركن وقيل برك في اقل السجود وجوباً اللهم صل على محمد وال محمد
فيما خافت للامام وعلم لكل مصل في الاصح والاصح تقديره بقدرها
بجوزية الصلاة في الفصلين وقيل قائله قاضي ان يجب التسهوا بهما
اي بالجهر والمخفية مطلقا اي قبل او كثر وهو ظاهر الرواية واعتدله الخلو
على منفرد متعلق بحجب مقتدر به هو ما في سجدة واحدة لوجوب المتابعة
مع اماه مطلقا سواء كان التسهوا قبل الاقضاء او بعده ثم يقضى ما فاته
ولو سجد في سجدة ثانية وكذا الاصح لكنه يسجد في اقل صلاة ولو سجد في
اماها اعاده والمقيم خلف المسافر كما لم يسجد وقيل كالاصح سجد في
القعود الاول من الفرض ولو عليا اما النفل فيعده ما لم يقيد بالسجدة

والمسافر في الصلاة في وقتها في كل ركعة

٢ لا يسجد اصلا والموقوف
يسجد صح

ان شاء الله

ثم تذكره عاود اليه وتشهد ولا يسجد عليه في الاصح ما لم يستقم قايما
في ظاهر المذهب وهو الاصح فتح والا اي وان استقام قائما لم يسجد
لا شغاله بفرض القيام وسجدت هو بترك الواجب فلو عاد الى
القعود بعد ذلك نفذ صلاة فرض الفرض لما ليس بفرض صحي الزبط
وقيل انفسه لكنه يكون سينا وسجدة واحدة الواجب وهو الاصح كما
حققه الحال وهو الحق وهذا في غير الموقوف اما الموقوف فيعده حتما وان
خطأ في وقت الركعة لان القعود فرض عليه بحكم المتابعة سراج وظاهر
انه لو لم يعد بطلت بجزئية كلام وانما هو انها واجبة في الواجب فرض
في الفرض نهر وان فيها ركن حادثة فراجعها ولو سجد من القعود
الا جبر كذا وبعضه عاود ويكفي كون كلا الجلستين قد تشهدت ما لم
يقيد بالسجدة لان ما دون الركعة محل الركن وسجدت هو انما في
القعود وان قيد بالسجدة عاودا انما سجدت في فرضه فقلنا بركعة
الجلستين عند محمد وبنيته لان تمام الشيء باق فلو سبقه الحدث قبل دفعه
توقفا وبني خلا فالابي يوسف حقه قال زه صلة فحدثت اهلها
الحدث والعبرة للامام حقه لو عاد ولم يعلم به القوم حقه سجد ولم ينفذ
صلواتهم ما لم يتعدوا السجود وفيها يلغى اي مصل ترك القعود الا في وقت
الخامسة بسجدة ولم ينطل فرضه وضمم ستة ولو في العصر والفجر
لاختصاص الكراهية والائتمام بالقصد ولا يسجد سجد الاصح لان
بالفساد لا يخبر وان تعد في الرابعة مثلا فقد تشهد ثم عاد ولم
ولو سلم قائما صح ثم الاصح ان القوم ينتظرونه فان عاد يتبعوه وان سجد
لنفي مسه سلوا لانه ثم فرضه ان لم يسجد عليه السلام وضم اليها سبعة ولو
في العصر وخامسة لو في المغرب ورابعة لو في الفجر يفتي بصحة الركعتين
له فقلنا انهم هنا اكدوا لانه لا يقطع ولا يابس بانما في وقت كراهية
على المعتد وسجدت هو في صورتين لنقصان فرضه بناخير السلام
في الاول وتركه في الثانية والركعتان لا يني بان عن السنة الرابعة في

قلت ٢

والنقصان من الصلاة في وقتها في كل ركعة
والنقصان من الصلاة في وقتها في كل ركعة
والنقصان من الصلاة في وقتها في كل ركعة

الا ٢

في الاصح لان الواجب عليها انما كانت بحجبة مستداه ولو اقتضى فيها سجدة
 ابغضه ان افادتها به فيتحقق نقابة ولو تركت القعود الاول في النقل
 سجدة ولم يفسد استحيانا لانه لما شرع ركعتين شرع اربع ايضا
 وقد ثبت انه يعود ما لم يقيد الثانية بسجدة وقيل لا واذا صلى ركعتين
 فرضا او نفلا وسما فيهما سجدة بعد السلام ثم اراد بناء فسفع عليه لم يكن
 له ذلك ابدا فيكون سجدة لا يبطل سجدة بلا ضرورة بخلاف السافرا اذا
 نوى الاقامة لانه لو لم يكن بطلت ولو فعل ما ليس من البناء صح بنا ولو بقا
 التحريم ويعد هو والمسا في سجدة وسما على المختار لبطان بوقوعه خلا
 الصلاة سلام من عليه سجدة وسما بحجبة من الصلاة فخرج موافقا ان سجدة
 عاد اليها والا لا وعلى هذا فيصح الاقامة به ويبطل وضوءه بالتحريم
 يصير فرضا اربعاً بنيت الاقامة ان سجدة وسما في السائل الفلك والرجد
 لا تثبت الاصل المذكورة كذا في غاية البيان وهو غلط في الاخيرين و
 والاسباب لا يبطل وضوءه ولا يتغير فرضه سجدة ولا سقوط السجدة
 بالتحريم وكذا بالنية للالتفات في خلال الصلاة ونماه في البحر والنهر
 وسجد لسما هو وسما في رواية القطع لان نية تغيير المشروع لغوة
 ما لم يتحول من القبلة او يستكمل بطلان التحريم ولو شئتم به وسجدة سلبية
 او تلاوية يلزم ذلك مادام في المسجد لم يصح الظاهر متلا على رأس
 الركعتين توها انما هما اربعاً وسجد لسما هو لان سلام ساهيا
 لا يبطل لانه دعاء من وجه بخلاف ما لو سلم على طعن ان فرض الظاهر ركعتين
 بان ظن انه مسافرا وانها الجمعة او كان قريب عهد بسلام او كان في صلاة
 العشاء فظن انها التراويح فلم او سلم ذكر ان عليه ركعتين تبطل لانه
 سلام عهد وقيل لا تبطل حتى يقصد به خطاب آدمي او تسهوا في صلاة العبد
 والجمعة المكتوبة والنظير سواء والمختار عند المتأخرين عدو في الاخير
 لم ينع الفتنه كما في جمعة البحر واخرة المصنف به يوم في الدرر واذا شك
 في صلاته من لم يكن ذلك اي الشك عادة له وقيل من لم يشك في صلاة

٢ فظن انه فرض الظهر
 ركعتان

٧ على ٥٥

قط بعد بلوغه وعليه اكثر الشايع بحج عن خلاصة كم صلى استأنف بعمل مناف
 وبالسلم قاعدا اولى لانه المحلل وان كثر شكك بجلب ظنه ان كان له ظن بالرجوع
 والا اخذ بالاقول لتيقنه في كل موضع توجه موضع قعوده ولو واجبا
 لئلا يصير تارك فرض القعود واجبا واعلم انه اذا استغله ذلك الشك
 ففكر قد راى اركان ولم يتفكر حاله الشك بفراة ولا يسبح ذكره في
 الذخيرة وجب عليه سجدة وسما في جميع صور الشك سواء علم بالتحريم او بينه
 على الاقل فتح لتاخير الركن لكن في التراجع انه يسجد لسما في اخذ الاقل
 مطلقا وفي عليه ظن ان تفكر قد ركن **فروع** اخبره عدل بانه ما حصل
 الظاهر اربعاً وشك في صدقه وكذباً عاد احتياطي ولو اختلف الامام
 والقوم فلو الامام على يمين لم يعد والا عا وبقولهم شك انها ثمانية
 التوراه ثمانية فثبت وقعد ثم صلى اخرى وقت ايضا في الاصح شك في
 كبره لا فتاح اولاً او أحدث اولاً او أصابه نجاسة اولاً او سجد راسه ولا
 مستقبل ان كان اول مرة والا لا واختلف لو شك في اركان الحج وظل
 اترابه البناء على الاقل وعليه الاشياء في قاعدة اليقين لايزول
 بالشك **باب صلاة المريض** من اضافة الفعل لفاعله او محله ومسا
 كونه عارضا سماويا قاض سجدة والسلاوة ضرورة من عذر عليه القيام اي
 كل مرض حقيق وحده ان يحققه بالقيام ضرر به فيقبلها او غيرها الى قوله
 او حكمي بان خاف زيادته او بطلان برئته ببقائه ودوران راسه ووجد لقيامه
 الماشية او كان لوصلي قائما سلس لبول او قذر عليه الصوم كما في
 صلى قاعدا ولو سبغ الى وسادة او انسان فانه يلزم ذلك على المختار
 كيف شاء على المذهب لان المرض يستقطعه الارطمان فالياسات اولى
 وقال زفر كالتشهد قيل فيه بركوع وسجود وان قدر على بعض القيام
 ولو متكيا على عشا او حياط قام لزوما بقدر ما يقدر ولو قد رآه او كبره
 على المذهب لان البعض معتبر بالحلل وان تعذر ليس تعذر شرعا بل تعذر
 السجود **باب صلاة المريض** بالهزة قاعدا وهو افضل من الائمة قائما لو به

ان تجد في هذه الاصل الاولي حرف كاء في سلم الملتقى ثم ان هذه الاسماء تصادف في
ان ارض البستى او ريفه هكذا في ان تجد قوة الارض انما هي استثنائيا مسالة امري
تصلها ان ارض الموضع على ما هو عليه في الارض ص على ما هو عليه في الارض
كان ارتفاع الارض البستى في الارض الاولي والارض في الارض الاولي والارض في الارض الاولي
والارض في الارض الاولي والارض في الارض الاولي والارض في الارض الاولي والارض في الارض الاولي

للأرض ويجعل سجوده انخفض من ركوعه لزوما ولا يرفع الي وجهه شيئا يجده
عليه فانه يركع تحريفاً في فعل البناء للتحريك ذكر العين وهو ينخفض اسه سجوده
التر من ركوعه صحيح على اياتها السجود الان يجذ قوة الارض والانه ينخفض لان
لعدم الارتفاع وان تعذر القعود ولو حكاة مما يستلحقها على ظهره ورجلاه
نحو القبلة غير انه ينصف ويكتبه بركاهته تداءرجل للقبلة ويرفع رأسه يسيراً
ليصير وجهه اليها او على جنبه الايمن واليسر ووجهه اليها ولا افضل على المعتد
وان تعذر الا يات برأسه وكثر الفوائد بان زادت على يوم ويلة سقط
القضاء عنه وان كان يفهم في ظاهر الرواية وعليه الفتوى كما في الظهريّة
لان مجرد العقل لا يكفي لتوجه الخطاب افا سقط الأركان سقطت
الشرايط عند الحج بالاولى ولا يبعد في ظاهر الرواية بدائع ولو اشتبه
على مريض اعداد الركعات والتمسك للغاس فيتحقق لا يلزم الاداء ولو ادأها
بتلقين غيره ينبغي ان يجزيه كافي الغيبة ولم يوم بعينه وقبله واجابه خلافاً
لرقرر ولو عرض له مرض في صلاته يتم بما قدر على المعتد ولو سق في اعداد ركوعه وسجوده
بني ولو كان يصلي بالاياء فصيح لا يبي الا اذا صح قبل ان يوفي بالركوع والسجود
كما لو كان يوفي مضطجاً ثم قدر على القعود ولم يقدر على الركوع والسجود
فانه يستأنف على المختار لان حاله القعود قوي فلم يجز بنيادوه على الضعيف
ولم يتطوع الاتكال على شيء كعضا وجدار مع الارتفاع الى التعبد بركاهته وبدونه
بكره وله القعود بركاهته مطلقاً هو الأصح ذكره المال وغيره صني النوض
في فلك جبار قاعد ابداء ركعتيه الحج واسأدوق لا لا يصح الا بعدد وهو
ان ظهر برهان والرواية في الشط كالشط في الصبح والمروية ببلية البحر ان
كان الرجح يحلها شديد افعال المستبرة والافعال الواقعة ويلزم استقبال
القبلة عند الانتهاء كما ادارت ولو اتم قوما في فلكين مربوطين صح والالا
من جن او اغمى عليه ولو بفرغ من تسبيح وآدمي يوماً ويلة قضى الحس وان زاد
وقت صلاة سادسة لا يخرج ولو افاق في المدة فان قاته وقت معلوم قضى
والا لا زال عقده حتى اوخر ادوآ الزمة القضاء وان طال لانه يصنع العباد

10

كالنوم ولو قطعت يده ورجلاه من المرفق والكعب وبوجهه
 صلى بغير طهارة ولا يتيم ولا يعبد هو الاصح وقد قرئ التيم وقيل للاصلاة
 عليه وقيل بكثرة غسل موضع القطع **فروع** امكن الغرض في الصلاة الايام
 بلا غل كثير لانه الاواسم والاوامر الطيب بالاستسقاء لشرع الماء من
 عينيه صلى بالاباء لان حرمة الاعضاء كحرمة النفس من رضى تحت ثياب
 نجسة وكل من بط شئ نجس من ساعته صلى على حاله وكذا لو لم يجس
 الا انه يلحقه مشقة تحريكه **باب سجود المكاره من** اضافة الحكم لا بسببه
 يجب بسبب مكاره اية اى اكثرها مع حرف السجدة من اربع عشرة
 اية اربع في النصف الاول وعشر في الثاني منها اولى الخ اما ثابته
 فضلائية لافترانها بالركوع وهذا خلا فالتفعي ونفى مالك سجود
 الفصل بشرط سماعها فالسنة ابتداء وان لم يوجد السماع كالأداء
 الأصغر والسماع شرط في غير الثاني ولو بالقارسة اذا اخبر أو بشرط
 الايتام اى لا قد آوى بمن تلاها فانه سبب لوجوبها ايضا وان لم يسمعها
 ولم يحضرها لمناجاة ولو تلا المؤمن لم يسجد المصلى أصلا لاقى الصلاة ولا
 تحجبها بخلاف الخارج لان الخارج ثبت لمعينين فلا بعد وهم حتى لو دخل
 معهم سقطت ولا تحجب على من تلاه ركوعه وسجوده أو شهده على غيرها
 عن القراءة بشرط الصلاة المتقدمة قبل التسمية ونية التعيين وهو
 وبعد ما ينفذها وركنها السجود وبذلك ركوعه مصل واما ما رخص
 ولاك وهى سجدة بين تكبيرين متواترين جهر او بين قيامين
 متتابعين بلارفع يده وشهده وسلام وفيها تسبيح السجدة والاصح
 علام من كان متعلقا بسجدة اهل لوجوب الصلاة لانها من اجزائها اداء السجدة
 كالحال اذ اتى بها ولو قضاها كالجنت واسكان والتأنيم فلا تحجب على كافر
 وبسبب وجوبها وحالها انفسا قرأوا أو سمعوا لانهم ليسوا اهلها وتجب
 بتلاوتهم بغنى الذكر أو خلا المجنون المطبق فلا تجب بتلاوته لعدم اهليته
 ولو قصر جفونه فكان بوابا وليته أو أقل من ثلثه تلا أو سمع وان اكثر لافترانه

والمعنى وهو في قوله ما منعني من ذلك ولا شقاء ولا
سبي ع. فاشبه الامارة اي اشار به الى ان الامارة
سبب في التاخير اي في المصروف حيث لم يقع منه عمل التاخير
لولا ان الاما ومكان الغاء كان اولى لعدم ظهور السبب في

هذا الخبر ثم انه لما شهد ان فقال القسطنطين ولم يوجد له
ان كان هذا الخبر المستحق ان قد وجد الاختلاف فيكون
المستحق ان يكون مستحقا فيقال ومنه القسطنطين انه
الحجة عن ان كان في القسطنطين انما تعيينه لكونه الحجة
والا كما قد كان في الخبر المستحق ان يكون

بل نلزم على من جمعه على جوزه ولكن جزم الشرب لا يخلو الرواية ونقل
 الوجوب بالسمع من الجنون عن القنات والصفوى والمجهره قلت وبه جزم
 القسما على لا ينجس ماء من الصد أو الطير ومن كل نال حرقا ولا ينجس
 شيئا ولا من الموت لو كان السمع في صلاة أي صلاة الموت بخلاف الخارج
 كما هو على الشرب على المختار وبكره ما خبرنا شربا وكيفية ان يسجد بعد ما يعل
 بلا تعيين ويكون مؤذيا وتسقط بالخصم الردة ان لم تكن صلوة به ففعل
 الفور يصير ورثا جزا منها فيأثم بتأخيرها ويقضيها ما دام في حرفة الصلاة
 ولو بعد السلا فتعتمد هذه النسبة إلى الصلوة وقولهم صلواته خطأ
 قال المصنف لكن في العناية انه خطأ مستعمل هو عند الفقهاء خبره
 صواتا وروى سمعها من ماء ولو كانت له به فائتم به قبل ان يسجد الا انما لها
 سجد معه ولو اتم بعد لا يسجد أصلا كذا اطلق في الكثرة تبعا للأصل وان
 لم يقصد به أصلا سجد بها وكذا لو أخذ في ركعة أخرى على ما اختاره الجمهور
 وغيره وهو ظاهر الهداية ولو تلاها في الصلاة سجد بها لا خارجا لما مر
 في البدائع وان لم يسجد ثم فتر في الموت الا اذا فدت بغير الحيض فلو به
 تسقط عنها السجدة ذكره في الخلاصة فيسجد بها خارجا لانها لا تسقط
 لم يبق الا جرد تلاوة فلم تكن سلا فيكون لو بعد ما سجد بها لم يعد ما ذكره في القنية
 ويخالفه ما في الثانية تلاها في فضل فافده قضاء دون السجدة الا ان
 يحل على ما اذا كان بعد سجودها وتوذي بركوع وسجود غير ركوع الصلاة
 وسجودها في الصلاة وكذا في خارجها ينوب الركوع عنها في كل المروي بزارية
 لها أي التلاوة وتوذي بركوع وسجود صلاة اذا كان الركوع على الفور من قراءة آية
 او على الراجح وتسوذي سجودها كذلك أي على الفور وان لم يسهل بالاجماع
 ولو نويها في ركوعه ولم ينو بها الموت لم يجزه وسجودا سلم الامام وبعبارة
 ولو تركها فسدت صلاة كذا في القنية وينبغي حمله على الجهرية نعم لو ركع وسجد
 فورا بلا نيته ولو سجد لها ففعل القوم انه ركع فركع ركعة وسجد لها ومن ركع
 وسجد سجدة اجزائه عنها ومن ركع وسجد سجدة بين فسدت صلاة لا نفوذ

٢ أي سجد كذا اشلات
 على الظاهر كما في
 البحر ان نواه
 كونها أي ركوع
 تسجد
 الشدة
 على

بركوعه متأخرة ولو سمع المصلي السجدة من غيره لم يسجد فيها لانها غير صلواتية بل
 يسجد بعدها سماعا من غير تجدد ولو سجد فيها لم تجزه لانها نافية للمعنى
 فلا يتأدى بها الكمال واعادة أي السجدة والامارة اذا تلاها المصلي غير الموت
 ولو بعد سماعها سراج دونها أي الصلاة لانه زيادة ما دون الركعة لا يفسد
 الا اذا تابع المصلي ان لا يفسد لسببه غير اماه ولا تجزئه عما سمع تجنيس
 وغيره وان تلاها في غير الصلاة فسجد بها ثم دخل في الصلاة فلا فيها سجدة
 أخرى ولو لم يسجد ولا كفته واحدة لان الصلاة فيقضى فستتبع غيرها
 وان اختلف المجلد لم يسجد في صلاة سقطا في الاصح وانما طاهر ولو ركعها
 في مجلسين تكررت وفي مجلس واحد لا تكرر بكفته واحدة وفعلها بعد الا
 اولى قنية وفي البحر ان في ركعة واحدة الاصل ان ينسأها على السجدة اخل وقعا
 للروح بشرط الاحتيا والاية والمجلس وهو قد اخل في السبب بان يجعل الكل
 كسنة واحدة فتكون الواحدة سببا والباقي تبعها لها وهو اليق بالعبادة
 لان تكرارها مع وجود سببها شنيع لا تدخل في الحكم بان يجعل كل تلاوة سببا
 لسجدة فقد اخلت السجرات فاكف بواحدة لانه اليق بالعقوبة لانها تكرر
 وهو ينزله بواحدة فيحصل المقصود والكرام يعفو عن قيام سبب العقوبة
 وانما الفرق بقوله فتسبب الواحدة في تداخل السبب عما قبلها وعما بعدها
 ولا تسبب تداخلها قبلها حتى لو تداخلت في المجلس حتى تلتها سجدتها
 الشرب ذاهبا وايضا وانما من نفس شجرة الغصن في سجدة نهر وجوه
 تبدل بالمجلس الثانية فتسبب سجدة او سجدة أخرى بخلاف زوايا سجدة
 وسقينة سائرة وفعل قليل كالحل الغيبين وقيام ورد سلام وكذا اذ اية
 يصلي عليها لان الصلاة تجمع الاماكن ولو لم يصلي تكرر كما تكرر لو تبدل بالمجلس
 سامع دون نال حتى لو تكررها ركبا يصلي وعلا به يستجرك على السلام لا
 الركب لا تكرر في حكمه وهو تبدل بالمجلس الثاني السامع على المصنف به
 وهذا بعيد من وجه سببته الشك وانما الصلاة على الرسول عليه السلام
 فكذا لك عند المستفدين وقال المتأخرين تتكرر اذا تداخلت في حقوق العباد

الحكمي ١٢

واما اعطى من لا يخرج ان زاد على الثلاث اشيمه خلاصه وكره ترك اية
 سجدة وقرأه باقى السورة لان فيه قطع نظم القرآن وتغيير اللفظ والاتباع
 النظم والتأليف ما هو بديع ومفاده ان المراهبة بحرية لا يكره على
 ولكن نذب ضم اية او ايتين الى ما قبلها او بعد ما لا يقع وحسن التفضل اذ
 الكل من حيث انه كلام الله في رتبته وان كان بعضها زيادة فضيلة يتجمله
 على صفاته تعالى استحسان اخفاؤها عن سامع غير متقهي السجود واختلاف التفسير
 وجوبها على من لم يسجد بها والراجح الوجوب جبر الله عن شانه عن كلام
 الله تعالى فتركها مع الالام بوضيعة السجدة والوسيلة سجدة من قوم من
 كل واحد منهم حرف لم يسجد بها من قال غايته فقد افا وان اتجا
 التالى شرط منه لكل من تركه الكافي قبل من قراء اى السجدة كلها في مجلس
 وسجد لكل منها كفاه الله ما اتمه وظاهره ان بقاها ولا تترك سجدة ويحكم ان
 يسجد لكل بعد قراءتها وهو غير مكره كما قر وسجدة الشكر سنية بنية
 لكنها تترك بعد الصلاة لان الجملة يعتقدونها سنة او واجبة وكل ساجد
 يؤدى اليه فكره ويكره لانها ان بقاها في حافته ونحو جمعة وعيد الا ان
 بحيث تؤدى كبر كعب الصلاة او سجودها ولو تلا على المبر سجدة وسجدة مع
باب صلاة المسافر من اضافته الشئ الى شرطه او محله ولا يخفى ان الصلاة
 عارض هو عبادة والتسرع عارض حاج الاتعاض فلهذا اضره سجدته لانه
 عن اخلاق الرجال من خرج من عماره موضع اقامته من جانب في وجوه
 لم يجاوز من الجانب الا في وفي الحاشية ان كان بين الفناء والمصر اقل من غلوة
 وليس بينهما فرجة بشرط مجاوزته والافلا قاصدا ولو كان في اومن
 طاف الدنيا بلا قصد لم يقصر سيرة ثلاثة ايام وليدتها من قصر ايام السنة
 ولا يشترط سفر كل يوم بل الليل بل الزوال ولا يعتبر بالفرسخ على المذهب
 بالنسبة الوسط مع الاستسقاء المفاودة حتى لو اسرع فوصل في يومين قصر
 ولو لم يمتنع طريقان احدهما مدة السفر والاخر اقل قصره الا ان لا يشانه
 على الفرض الرباعي ركعتين وجوبا لقول ابن عباس رضي الله عنهما ان الله فرض

لان

على اسنان نبيلكم صلاة المقيم اربع ركعاتين ولذا عدل المصنف عن
 قولهم قصر لان الركعتين ليستا قسما حقيقة عند بل اتمام فرضه والاحكام
 ليس بفرض في حقه بل ساقاة قلت في سورة الحجارى ان الصلوات
 فرضت ليلة الاحد ركعتين ركعتين سفر او قصر الا المغرب فلهما با
 عليه الصلاة والسلام والحنان بالمدينة زيدت الا ان طول القراءة
 فيها والمغرب لانها وتر النهار فلهما استقر فرض اربعة خفف منها في السفر
 عند نزول قوله تعالى ليس عليكم جناح ان تقصروا من الصلاة وكان قصرها
 في السنة اربعة من الهجوة وهذا يجمع الادلة انتهى كلامهم فلم يحفظوا
 ولو كان عاميا بسنة لان القبح المجاور لا يعدل شرعية حتى يدخل
 موضع مقامه ان سارمة السفر والافسار بحجوة العود لعدم استحالة السفر
 اى يتوى ولو في الصلاة اذا لم يخرج وقتها ولم يك لاحقا اقامة نصف شهر
 حقيقة او حكما في الزاوية وغيره لو دخل الحاج الشام وعلم انه لا يخرج
 الا مع القافله نصف شوال ثم لانه كنا وى لاقاة بموضع واحد
 لها من صراوة في اوصافه وانما يخرج من اهل الاجسية فيقصر ان نور
 الاقامة في اقل منه من نصف شهر او نوى فيه لكن في غير صالح الحج او غيره
 او نوى فيه لكن بموضعين مستقلين ككلمة تمنى فلو دخل الحاج مكة اياها
 العشر لم تقص نية لانه يخرج المنة ووقت قصر كنية الاقامة في غير موضعها
 وبعد عوده من منى تقص كما لو نوى مبيتة في احدهما او كان احدهما متبع
 للاخر بحيث تجب الجمعة على ساكنه للاحتياط وحكما او لم يكن مستقلا برأيه
 كعبد واهوة او دخل بلدة ولم ينو اى مدة الاقامة بل تقرب السفر
 غذا او بعده ولو تقى على ذلك سنين الا ان يعلم تاخر القافله نصف شهر
 لما قر وكذا يصح ركعتين عسكروا في ارض حرب او حاصرها بها بجمل
 بين الفرار والفرار بخلاف اهل اضية كعرب تركان نوبها في المفارقة فانها
 تقصر في الاصح وبه يفتى اذا كان عندهم من الماء والكلام ما يكفيهم من الماء
 الاقامة اصل الا اذا قصدوا موقعا بينهما مدة السفر فيقصر وان نوى

من دخلها ما كان فانه من اوجاهه الى النجس
 في دارنا في يصرح بنية الاقامة فانه
 لا تقصر

ومن السنة جلوسه في محضره عن يمين المنبر وبالسنة وترك التسليم
من خروجه الى دخول في الصلاة وقال الشافعي اذا استوى على المنبر
سلم بحنيته وطهارة وستة ركعة قايما وهل يصح قايمة مقام ركعتين الاصح
لاذكرة الزليعي بل كسطر في الشواب ولو خطب جنباً ثم اغتسل وصلى جاز
ولو فصل بالجنبه فان طال بان رجح لبسته فتعدى وجامع وغتسل
استقبل خلاصة اي لزمه ما بطلان الخطبة سراج لكن سيجي انه لا يشرط
اتحاد الامام والخطيب السادسة من الجماعة واقلها ثلاثة رجال ولو غير ثلاثة
الذين حضروا الخطبة سنوي الامام بالنقل لانه لا بد من الذكر وهو الخطيب
وثلاثة سواه ينصرف سعة الى ذكر الله فان نفوا قبل سجوده وقال قبل الحركة
بطلت ان بقي ثلاثة رجال ولذا اتى بالتأخير وابعده سجوده وعادوا
واودكوه راكعا او نفوا بعد الخطبة وصلى بأقربين لا يبطل دائرها جمعة وكافي
والسابع الاذان العام من الامام وهو يحصل بفتح ابواب الجامع للوارد
فلا يضر باب القلعة لعدو او لعادة قديمة لان الاذان العام مقود بالعلم
وخلقه لمنع العدو لا المصلي نعم لو لم يخلق المكان حسن كان في جميع الامم سوا
وشرح عيون المذاهب قال وهذا اولى ثمانية البحر والمخ في حفظه فلو دخل
اخر حصن او قصر واغلق بابيه وصلى بمسجد لم تنقض ولو فتحه واذن للناس
بالدخول جاز ذكره فالامام في دينه ودينه الى العاعة محتاج سبحان
من تنزه عن الاحتياج وشبهه طلائعها تسعة شخص باقامة بعض
واما المنفصل منه فان كان يسمع النداء يجب عليه عند مجده وبفتح كذا في
الملتق وقد متاعن الولوالجية تقديره بفرسخ ورجح في البحر صحة اعتبار ثلثة
لبسته بلا كلفة وصحة والحق بالمرض المرضي الشيخ الفاضل وصحة قال الشيخ
وجوبها على المكاتب وبعض اجرو سقط من الاجر بحسب اوجبه او لا
ولو اذن له مولاه وجبت وقيل بغير جزمه ورجح في البحر التحية وذكره جفته
وبلغ وعقل وذكرها الزليعي وغيره وليس فاصمين ووجوده بغير تحجب على
الاغور وقد رت على المشي جزم في البحر بان سلافة اصدها كاف للوجوب لكن

قال الشافعي وبغيره لا تجب على منقطع الرجل لا مقطوعها وعدم جسدهم خوف
وعدم مطر شديده وصل ونحوها وفاقدها اي هذه الشروط وبعضها
ان اختار الغيبة وصلاتها وهو مختلف بالغ عاقل وقعت فرضا عن الوقت اليقظ
يعود على موضوعه بالنقص في البحر هي افضل الالراء ويصلح للامانة فيها
صلح الاما غير ما تجازت لساورة وعبد ومريض تنقض الجمعة بهم اي يفتون
بالطريق الاولى وحرم لمن لا عذر له صلاة الظهر قبلها اما بعد ما قلناه غاية
في يومها بحكمه كسبب التقويت الجمعة وهو ان فعلتم ندم وسعي بغيره
اتباعا فلو كان في المسجد لا يبطل الا بالشروع قيد بقوله اليها لانه لو خرج
لحاجة او مع فراغ الامام او لم يقربها اصلا لم يبطل في الاصح فالباطل به بقيد
بمكان ادراكها بان الفصل من باب داره والامام فيها ولو لم يدركها بعد
المسافة فالاصح ان لا يبطل سراج يبطل ظهره لا اصل الصلاة ولا ظهر من قبله
به ولم يسع ادراكها الا بالبلد فرق بين معذور وغيره على المذهب كونه محررا لمعذور
ومسجون ومسافرا او ظهر بجماعة في وقت قبل الجمعة وبعدها التخليد الجماعة و
وصورة المعارضة وافاد ان المساجد تغلق يوم الجمعة الا الى مع وكذا اهل
مصر فاشتمل الجمعة فانهم يصلون الظهر بغير اذان ولا اقامة ولا جماعة ويسجد
للمريض فاخبرها الى فراغ الامام وكذا ان لم يوفى هو الصحيح وادركها في شدة
او سجود سهو على القول به فيها بجمعة خلافا لما سجد كما سجد في العيد اتفاقا
لحافى عبد الفتح لكن في التراج انه عند تحميد يصعد كاله وينوي بجمعة
لاظهار اتفاق فلو نوى الظهر لم يصح فتدأوه ثم الظاهر انه لا فرق بين المسافر
وغيره نهر بحث واذا اخرج الامام من الحجرة ان كان والا فصيامة للصعود
الجمعة فكل صلاة ولا كلام الى تمامها وان كان فيها ذكر النظم في الاصح خلافا
قايمة لم يسقط الترتيب بينها وبين الوقتية فانها كره سراج وغيره
لضرورة صحة الجمعة والآلا ولو فوج وهو في السنة او بعد قيامه لثالثه
النفل ثم في الاصح ويخفف القراءة وكل ما هو في الصلاة حرم فيها اي في
الخطبة خلاصة وبغيرها فيجوز كل شرب وكلام ولو تسبعا او تسلام او

٢ الآية ٥٥

او امر معروف بل يجب عليه ان يستمع ويصمت بسلطه بلا فرق بين قريب بعيد
 في الاصح فحفظ ولا يرد تخدير من خيف هلاكه لانه يجب الحق اذ في هو محتاج اليه
 والا لكانت لحي الله تعالى ومناها على الساحة وكان ابو يوسف ينظر كتابه و
 ويصحه والاصح ان لا يابس بان يشير اليه ويده عند شكره والصواب انه يصلي على النبي
 صلى الله تعالى عليه وسلم عند سماع اسمه في نفسه ولا يجزئ شيمية ولا ردة سلام به
 بقية وكذا يجب الاستماع لسائر الخطب كخطبة الحاج وختم وعيد على المعتمد وقال
 لا يابس بالكلام قبل الخطبة وبعد ها واذا جلس عند الثاني والخطب في الكلام
 يتعلق بالآخرة الا غيره فيكون اجازة وعلى هذا فالترقية المتعارفة في زمانها تارة
 عنده لا عند هاهنا واما ما يفعله المؤذنون عند حال الخطبة من الترضي نحوه فلهو
 اتفاقا وتمازج البحر والجب ان المرقى نهى عن الامر بالمعروف بمقتضى حديثه
 ثم يقول انصتوا لحكم الله قلت ان يحمل على قولها فتنبه وجب سعي اليها وترك
 بيع ولوح السعي في المسحوظ وذا بالاذان الاول في الاصح وان لم يكن
 في زمن الرسول عليه السلام بل في زمن عثمان رضي الله عنه واذا في البحر
 صوته طلاق الحركة على المكرة وتحريمه يؤذن ثانيا بين يديه أي الخطيب افا
 بوحدة الفعل ان المؤذن ان كان اكثر من واحد او ثلثا او اربعة او خمسة
 ولا يجتمعون كالمجلد في الترتيب ذكره الترمذي في اذا جلس على المنبر
 فاذا اتموا اقيمت ويكره الفصل بامر الله بذكره العينة لا ينبغي ان يصلي
 غير الخطيب لانها كشي واحد فان فعل بان خطب مبني باذن السنن وصلى
 بالغ جاز هو المختار ولا يابس بالتفريغها اذا خرج من عمران المصر قبل خروج
 وقت الظهر كذا في الحاشية لكن عبارة الظهيرية وغيره باللفظ ودخل بدل الخروج
 وقال في شرح المنية والضميمة يكره السفر بعد الزوال قبل ان يصليها
 ولا يكره قبل الزوال وان نوى الخروج من ذلك اليوم قبل وقتها او بعده لا
 تكره لكن في الزمان نوى الخروج بعده لزمه والا لا وفي شرح المنية
 ان نوى المكث الى وقتها لزمه وقيل لا كالا بكونه لو قدم مسافرا لزمه على غير
 ان لا يخرج يومها ولم ينو الاقامة نصف شهر فخطب الامام بسيف في بلدة

القوي اذا دخل المصروها
 ان يتيقن المكث
 عند ذلك اليوم
 لزمه الجمعة
 صحيح

فلهذا

فتحت به كسكة والا كالمدينة وفي الحامى القدسي اذا فرغ المؤذن قلم الامام
 والسيف يساره وهو متكى عليه وفي الخلاصة ويكره ان يتكى على قوس
 او عصا **فروع** سماع النداء وهو يا كل تكرر ان خاف جمعة او مكتوبة لاجتماع
 رتبا في سعي يوم الجمعة وحوايج ان معظم مقصود الجمعة نال ثواب سعي اليها
 وبهذا يعلم ان من شرك في عبادة في الجمعة لا يغلب الا افضل طلق شعركم
 انظر بعد هاهنا لا يابس بالخطب ما لم يافض الامام في الخطبة ولو نوى ارضا
 الا ان لا يجد الاقربة اماه فيخطي اليها للضرورة ويكره الخطب لتسؤال بلخر
 حال سئل عليه السلام عن ساعة الاجابة فقال ما بين جلوس الامام الى
 ان يتم الصلوة وهو تقري قبل وقت العصر واليه ذهب المشايخ كما في التناظر
 وفيها سئل بعض المشايخ الكيلة الجمعة افضل ام يومها فقال يومها وذكرته
 احكامات الاشياء مما اقتضى بيومها فراه الكيف فيه ومن فهم عطفه على
 قوله ويكره افراجه بالصوم واذا وليته بالقيام ففقدوه وفيه تجتمع الارواح
 وتترار القبور ويامن الميت من عذاب القبر ومن مات فيه او في ليلة امن
 من عذاب القبر ولا شجر فيه جهنم وفيه يزور اهل الجنة ربهم سبحانه وتعالى
باب العيدين سمي به لان الله فيه عو ايد الايمان ولعوده بالسرور والبالا
 او تقولا ويستعمل في كل يوم فيه سيرة ولذا قيل عيد وعيد وعيد صرن
 مجتمعة وجم الجيب يوم العيد الجمعة فلو اجتمعوا لم يلزم الا صلاة احدى
 وقيل الاولى صلاة الجمعة وقيل صلاة العيد كذا في الترمذي في عن عمر
 الترمذي قلت قد راجعت الترمذي ورايته حكاه عن الفقيه بصيغة
 الترمذي فتيبه وسرع في الاولى في الهجرة بحسب صلواتها في الاصح على من يجب
 عليه الجمعة بشرطها المتقدمة سوى الخطبة فانها سنة بعد ها وفي القينة
 صلاة العيد في نوى كره تحريما اي لانه اشتغال بالايح لان المصطفى
 الصلوة وتقدم صلواتها على صلاة الجنازة اذا اجتمعوا لان واجب عينا
 والجنازة كفاية وتقدم صلاة الجنازة على الخطبة وعلى سنة المنوب
 وغيرها والعيد على الكسوف لكن في البحر قيل الاذان عن الجلي الفتور

على تأخير الجنازة عن سنة واحدة لمصنف كان لما قالها بالصلوة لكن
 في آخر أحكام دين الشبهة ينبغي صحتها بتقديم الجنازة والكسوف حتى على النوى
 ما لم يصف وقتها في كل يوم الفطر طهروا وترادوا ولو قروا قبل فريضة
 الى صلاتها واستياكها وانفسا الى طيبية بما له ربح لا لون ولبس حسن ثيابه
 ولو غير ابيض او اقطرته صحت عطفه على الكحل لان الكلام كله قبل الخروج ومن لم
 يخله ثم فادرجه ليفيد تراضيه عن جميع ما قرأ شيئا لا الجبانه وهي المصلح الى عام
 والواجب مطلق التوجه والخروج اليها اي الجبانه اصله العبد سنة وان
 وسهم المسح الجاهل هو القبح لا باس بالخروج اليها لكن في خلاصه لا باس
 ببنائه دون افرجه ولا باس بعوده ركبنا وندب كونه من طريق افرجه واطرافها
 البشاشة والكنار الصدفة والتختم والتهنية بتقبل الله منا ومنكم وانتم
 ولا يكبر في طريقها ولا يتنقل قبلها مطلقا يتعلق بالتكبير والتنقل كذا قوله
 المصنف تبعها للوكن تعقبته وارجح تعقبه بالجهز في البرق وقال الجهر
 الجهر سنة كالا مخرج وهو رواية ووجه ظاهر قوله تعالى وتلكم العدة
 وتكبروا الله ووجه الاول ان رفع الصوت بالذكيرة فيقف على مورد
 الشرح انتهى وكذا لا يتنقل بعدها في مصلحتها فانه لم يرد عند العادة و
 وان تنقل بعدها في البيت جاز بل ينبغي تنقل اربع وهذا هو الحق
 اما العموم فلا يمنع من تكبير ولا تنقل اصلا لقلة رغبته في الخيرات
 بحر وفيها مشقة بخطاثة وكذا صلاة رغب وبرة وقد ان عليا
 رضي الله عنه راي رجلا يصلي بعد العيد فقبل ما تمنعه يا اير المؤمنين فقال
 اخاف ان ادخل تحت الوعد قال تعالى رايت الذرئتي عبد اذا صلى
 ووقتها من الارتفاع قدر ربح فلا تنقل قبله بل يكون نفل كما قال الزهرا
 باسقاط الغاية فلورالت الشمس وهو في شأنها فدت كما في الجمعة
 كذا في الشرح وقد نشاء في الاثنى عشرية واصلت مهم الامام ركعتين منها
 قبل الزوايد وهي ثلاث تكبيرات في كل ركعة ولو زاد ما بعد الاثني عشر
 لانه ما ثور الا ان يسبح من المكثرين فياتي بالحل ويواليه با بين القوايل

٢ من غير

١٦ التور

القول

القول السليم وبقراء الجمعة ولو ادرك الموعود الامام في القيام بعد ما كبر في الحال
 برأى نفسه لا يسبوق ولو سبق برأى يقرأ ثم يكبر ثلاثا يقول التكبيرات فلو لم
 يكبر حتى ركع الامام قبل يكبر الموعود لا يكبر في القيام ولكن يكبر في الركوع
 على النسخة لان الركوع حكم القيام فالاتباع بالواجب اولى من المسنون كالركوع
 الامام قبل ان يكبر فان الامام يكبر في الركوع ولا يعود الى القيام ليكبر في
 ظاهر الرواية فلهذا ينبغي الفساد وورفع يديه في الزوايد وان لم يراما
 ذلك الا ان يكبر رافعا فخر فلا يرفع يديه على المختار لان ارضا الركبتين
 سنة في محله وليس بين تكبيراته ذكر سنون ولذا يرسل يديه وسبقت
 بين كل تكبيرتين مقدار ثلاث سبحة هذا يختلف بكثرة الزحام وقلة
 ويخطب بعدها فخطبتين وهما سنة فلو خطب قبلها صح واسا لترك
 السنة وما ليس في الجمعة ويكره يسر فيها ويكره والمخطب ثمان على عشرة
 سبحة او احدى ثلاث خطبة جمعة واستسقاء ونكاح وينبغي ان
 تكون خطبة الكسوف وضم القرآن كذلك ولم اره وبيده بالتكبير خمس
 خطبة العيدين وثلاث خطب الحج الا ان التمكن وعرفة يبداء فيها
 بالتكبير ثم بالتلبية ثم بالخطبة كذا في موازنة ابى الليث ويستحسن
 سبحة الا في سبع تكبيرات ثم اي متابعات والثانية بسبع
 هو السنة وان يكبر قبل نزوله على المنبر اربع عشرة واذا صعد عليه لا
 يجلس عند ما مخرج ويعلم الناس فيها احكام صدقة الفطر ليوذنها
 من لم يؤذنها وينبغي تعليمهم في الجمعة قبلها ليخرجوها في حالها ولم اره
 وهكذا كل من احتج اليه لان الخطبة شرعت للتعليم ولا يصليها وحده
 ان قامت مع الامام ولو بالافضا اتفاقا في الاصح كما كتبه البحر وفيها يلغز
 اي رجل افسد صلاة واجبة عليه لا قضاء عليه ولو امكنه الذهاب بالامام
 اذ فعل لانها تؤدى بمصر واحد يكون كثره اتفاقا فان خرج صلي اربعة
 كالصحي وتؤدى بعد ركعة الزوال من الغد فقط من الثانية كالاول و
 تكون قضاء لا اداء كما سيجي ٢ الاصححة وعلى القهستانه قولين

٢ من غير

١٦ التور

قول ينبغي الفساد
 الصحيح عدم الفساد

٢ قوله

واحكامها احكام الاصحى لكن ينالها ما فيها من النجاسة في كل يوم من النجاسة
 الكراهية وبه يقع اي العذر بدونها فالعذر هنا النجاسة في الفطر للصحة
 ويكرهها بالاتفاق في الطريق قيل في المصنف عليه عمل الناس اليوم في البيت
 ويندب تأخير الفطر عنها وان لم يصح ولو لم يكن بغيره انما هو ما يعلم الا حجة
 ويكره التشرية في الخطبة ووقوف الناس يومئذ في غير ما شئنا بالوافي
 ليس في التشرية في موضع النجاسة فتقسم انواع العبادات من فرض واجبة وسجدة
 فيضيد الأمانة وقيل سجدت ذلك كذا في مكين وقال الباقي لو اجتمعوا
 لشرف في ذلك اليوم وليس مع الوضوء وقوف لا كشف رأسه جاز بل كراهية
 اتفاقا ويجب تكبير التشرية في الاصح للأمر به مرة وان زاد عليه يكون فضلا
 قال العيني صفة الله اكبر الله اكبر لا اله الا الله والله اكبر الله اكبر لله
 الى ثور عن الخليل المختار ان النبي سمع في القاموس انه الاصح قال مضى
 مطيع الله عقب كل من مضى بغير فصل بين البناء ادى بجماعة او قف بها منها
 من عامه لقيام وقته كالانجيلية سجدت خرج جماعة النساء والرجال لا العبد في الحج
 جوهه اوله من معرفة واقفه الى عطر العبد با دخال الغاية فهي ثمان صلوات و
 وجوبه على امام يقيم عصره ومقتد مسافر او قروي او امرأة بالتبعية لكن المرأة
 تخافت ويجب على من يقرأ في المسافر وقال ابو جوبه في كل من يقرأ في المسافر ولو
 منفرد او مشافرا او امرأة لا تتبع المكتوبة الا عطر اليوم في المسافر ايام
 التشرية وعليه الاعتماد والعمل والفتوى في عادة الامصار وكافة الاصل
 ولا بأس بعقب العبد لان المسلمين توارثوه فوجب اتباعهم وعليه البليغون
 ولا يمنع العاقبة من التكبير في الاستسقاء في الايام العشر وبه نأخذ بحجة
 وغيره وياتي الموت به وجوبا وان تركه عامه لا والله بعد الصلاة قال ابو يوسف
 صليت بهم المغرب يومئذ فسرحت ان اكبر فليكن هم ابو حنيفة والمشافق
 يكبر وجوبا كاللاحق لكن عقب القضاء كما فاتته وكبر مع الامام لا تفد
 ولو بقي فسدت ويبدا الامام بسجود السجود وجوبه في كل يوم بغيره انما التكبير
 لوجوبه في صلاتهم بالتبعية لو حرموا لعدم اهلهما الاول والاحد لوجوبه

بالتبعية

بالتبعية سقط السجود والتكبير باب الكسوف مناسبة اما حيث انما
 او النصف او ثم الجوهرة بالكاف والياء الشمس والقمر يصلان بالناس من
 ملك اقامة الجمعة بيان للمسجد ما في السجود لانه من شرب ابط الجمعة
 الا الخطبة رده في البحر عند الكسوف كعتين بيان لافها وان شاء اربعاء
 او اكثر لكل ركعتين بتسليمه او لكل اربع ركعتين وصفها كالنقل اي ركوع
 واحد في غير وقت كرويه بلا اذان ولا اقامة ولا جهرا ولا خطبة وينادي
 الصلاة جامعة ليحتملوا ويطيل فيهما الركوع والسجود والقرأة والادعية
 والاذكار الذي يفتي فضيل النافلة ثم يدعو بعد ما جالس تقبل
 القبلة او قائما تقبل الناس القوم يؤمنون حتى تسجد الشمس
 كلها وان لم يحضر الامام للجمعة صلى الناس فادى في منازلهم ثم رزق الغنمة
 الخسوف للقرآن والهج الشد بذه والظلمة القوية نهارا والظلمة القوية
 ليلا والفرح الغالب ونحو ذلك من الايات المخوفة كالزلزال والصلو
 والنج والمطر الدارين وعموم الاوضاع ومنه الدعاء برفع الطاعون و
 وقول ابن جرير بدعي في سنة وكل طاعون وباء ولا تكس وتماه في
 في الاشياء وفي العينة صلاة الكسوف سنة واختار في الاسرار وجوبها
 وصلاة الخسوف سنة وكذا البقية وفي الفقه واختلف في استئذان
 صلاة الاستسقاء فلذا اخرج باب الاستسقاء هو دعاء وسقفا
 فانه السبب لارسال الامطار بل جماعة سنونة بل هي جائزة وبلا خطبة
 وقال يفعل كالعيد وهل يكبر للزوايد خلافا وبلا قلة ردا خلافا
 لمحمد وبلا حضور في وان كان الراجح ان دعاء الكافر قد يستجاب
 استدراجا واما قوله تعالى وما دعاء الكافرين الا في ضلال ففي الاذنة
 شرح مجمع وان صلوا فادى جاز في شروعه بالمنفرد وقول الخفة
 وغيره ظاهر الرواية لا صلاة اي جماعة ويخرجون ثلاثة ايام لانه لم
 ينقل اكثر منها متابعات وسجد للامام ان يامهم بعبادته ثلثة ايام
 قبل الخروج وبالموت ثم يخرجهم في الرابع مشاة في ثياب عسيلة ومرة

حق

متدئين متواضعين خاشعين لله ناكس رؤسهم ويقعدون الصدقة
 في كل يوم قبل خروجهم ويجددون التوبة ويستغفرون للمسلمين ويستغفرون
 بالضعفة والشيوخ والعجائز والعبان ويبعدون الاطفال عن افعالهم
 ويحترقون افواج الدواب الا الى فوج منهم وان خرجوا باذنهم وبغير اذنهم
 جاز ويجتمعون في المسجد بكنة وببيت المقدس ولم يذكر المدينة كانه
 لضيقه وان اقام المطر حتى اخر خلايس بالذخا بحسبه وخرجه حيث ينفعه
 وان سقوا قبل خروجهم ندبان يخرجوا شكر الله تعالى **باب صلوة الخوف**
 من اضافة اليه شرطه هي جائزة بعده عليه السلام عند الحاجة الى الضيق
 ومخافة خلافه في بشرط حضوره وتيقنا فلو صلوا على ظن فبان خلاص
 احوالهم واسبغ وجهه عظمته ونحوها وحان فوج الوقت كما في جمع الانهر
 ولم اره لغيره فيلحفظ بمجعل الامام طائفة باذا العذر واربها باله ويصلي
 باقوى ركعة في الثاني ومنه الجمعة والعيد وركعتين في غيره لو ما قلت
 ثم رايته في شرح البخاري للشيخ انه ليس بشرط الا عند البعض حال التمام
 الحروب وذهبت اليه وجاءت الاخرى فصلى بهم ما بقي من صلاته وذهبت
 اليه ندبا وجازت الطائفة الاولى وانما وصلوا بطلاوة لانهم لا يحقون
 وسلكوا جازت الطائفة الاولى وانما وصلوا بطلاوة لانهم لا يحقون
 وهذا ان تنازعوا في الصلاة خلف واحد والافلا فضل ان يصلي بكل طائفة
 امام وان استند خوفهم وخرجوا عن المنزل صلوا ركبا افرادى الا اذا كان رجلا
 للامام فيصح الاقفا بالامام المجهته قدرتهم للضرورة وقد ثبت في الخبر
 اصطفا وسبق حدث وركوب مطلقا وقال كثير لا بقيل كرسيت بهم
 والساج في البحر ان لمن ان يرسل اعضاءه ساعة صلى بالامام والا لا يصح
 الصلاة الماشي والسابق وهو يفر بباله **فروع** الركرك ان كان مطلوبها
 تصح صلواته وان طال بالاعداء خوفه شرعوا في ذهاب ابعده ولم يخرجوا عنهم
 وبطلت جاز لا تشترط صلاة الخوف للمعاصي في سفره كما في الظهيرة وعليه
 فلا تصح من البغاة صح انه عليه السلام صلواتها في اربع ذات الرقاع وبطلت بخلاف

قلت ثم رايته في شرح البخاري
 للصبي الذي ليس بزوج
 الا عند الضيق
 حال التمام
 الحرب
 ح

السنة

وعسكان ذوي قرون **باب صلاة الجنائز** من اضافة اليه سبب في الفسخ
 الميت وبالكسر التبرير وقيل لقمان والموت صفة وجودية خلقت صفة
 الحياة وقيل عدمية بوجبه المحض وعلامته استرخاء قدميه وانعوجاج مخدتيه وخشاع
 صدفيه للقبلة على يمينه هو السنة وجاز الاستلقاء على ظهره وقدماه اليها
 وهو المعتاد في زماننا ولكن يرفع راسه قليلا ليتوجه بقبلة وقيل يوضع كما
 تيسر على الارض صح في المنيعة وان شق عليه ترك على حاله والرجوم لا يوجبه على
 ويلقن ندبا وقيل وجوبه بانكر الشهادتين لان الاولى لا تقبل بدون الثانية
 عنده قبل الغزوة واختلف في قبول توبة الياس والمختار قبول توبته لا
 ايمانه والفرق في البرازية وغيرهما من غير ايمانه بالثبوت فيجوز اذا قالها وقفا
 ولا يكتفى عليه بالتمسك ليكون اخر كلامه ولا اله الا الله ويندب قراءة تيسر الرعد
 ولا يلقن بعد التحميد وان فعل لا ينهي عنه وفي الجوهرة انه شرع عند
 اهل السنة ويكفي قول ايلان بن فلان اذكر ما كنت عليه وقيل صحت بانه
 ربا وبالا سلام وينا ويحمد صلى الله عليه وسلم بنيا قيل يا رسول الله ان لم يعرف
 اسمه قال نيب الى حماد بن ابي اسحق ان لا يلقن والا يصح ان الانبياء
 عليهم السلام لا يسلمون ولا اطفال المؤمنين وتوقف الامام في اطفال
 الشركيين وقيل هم ضد اهل الجنة ويكره تمنى الموت وتماويه في النهرواني
 في الخطر وما ظهر منه من كلمات كفرة تقتضي في حقه ويعامل معاملة موتى
 المسلمين حملوا انه في حال ذوالثقة ولذا اختار بعضهم زوال عقله قبل
 موته ذكره الكمال شدة حياته وتخضع عيناه تحياله ويقول منقذه الله
 وعلى طلة رسول الله اللهم تسر عليه ورسائل عليه ما بعده واسعد به بقا
 واجعل ما فرج اليه خيرا فما خرج عنه ثم عدا اعضاءه ويوضع على بطنه سيف
 او صديق للشيخ ويحفر عنده الطبيب ويخرج من عنده الى ارض النفا
 والجنب يعلم به جيرانه واقرباؤه ويسرع في جهازه ويقرأ عنده القرآن
 ان يرفع اليه الفصل كما في القهرستاني من باب التفتت قلت والشيخ في
 الفصل بل الى ان يرفع فقط وفسره في البحر برفع الروح وعبارة الزبلي

اولاد اعات صح
 ترك

وفيه تارة القراءة عنده حتى يغسل غسل الشربة في امداد الفتح
 بقوله تنزهها للفق ان غيبت الميت لتنج بالموت قيل نجاسة خبث قبل
 حدث وعليه فينبغي جوازها كقراءة المحدث ويوضع كلمات كانت في الاصح
 على سر يجر وتر الى سبع فقط فتح كلفته وعند موته في ثلاث لا خلفه ولا في
 القروية قراءة قرآن عنده الامام عليه عبارة الزبلي حتى يغسل بعبارة النهر قبل
 غسلة وتستره ثوبا الغليظة فقط على الظاهر من الرواية وقيل مطلقا الغليظة
 والخفيفة صحيح صحيح الزبلي وفيه ويفعلها تحت خرقة استرة بعد لف خرقة
 مثلها على يد يديه كونه للمسلم كالنظر ويجوز من ثيابه كلمات وغسله عليه التسليم في ثوبه
 من خواصه ويوفى من يومه باضلاة بلا ضرورة واستنشق طويلا وقيل يفعلها
 بخرقة وعليه العمل اليوم ولو كان جنبا او نفثا فعلا اتفاقا شتيا للظاهرة
 كما في امداد الفتح ستمد من شرع المقدس بيدا بوجهه مسح راسه
 عليه ما يغلي سدر ورقا لتسوق او من ضم فكون الاشنان ان يستره وال
 قاء خالص مغلي يغسل راسه وحيت بالخطيئتين بالواق او وجد والار
 قبا لصا بون وكحه هذا الوجها شرعي لو كان او دا جرد ولا يفعل بضم
 على سبيله لبيد ايمينة فيفعل في اصل الماء الى على الخنث منه ثم على يمينه
 كذلك ثم يجلس سندا لابتداء المفعول اليه يسبح الله رقيقا و ما فوج
 يغسله ثم بعد اقعا ده يصحبه على شقه اليسر ويغسله وهذه غسلة ثالثة
 ليحصل السنون ويصبت عليه الماء عند كل اصحاب ثلاث مرات لما قرآن زاء
 عليها او نقص جاز اذا الواجب مرة ولا يعاد غسله ولا وضوئه بالخارج منه
 لان غسله ما وجب لرفع الحدث ببقائه بالموت بل لتنجي بالموت كسائر
 الحيوانات الذموية الا ان المسلم يظهر بالغسل كرامة له وقد حصل بخرق شرع
 مجمع وينشف في ثوب ويجعل الخطوط هو بفتح الحاء الخط الكلب من الاشياء
 الطيبة غير زعفران وورس لانهما لا حال جعلهما في الكفن جعل على راسه
 وحيت تدبوا الكافور على مساجده كرامة لها ولا يسرح شعوه اي كره ذلك
 تحريما ولا يقض ظفوه الا المكسور والشعره ولا يحن ولا يابس يجعل القطن

او حياضا

بلغ

على وجهه وفيه بخارقه كبر وقيل واذن وقسم وتوضع يديه في جانيه على
 صدره لانه من عمل الكفار ابن طلك لا يمنع زوجه من غسلها وسترها لا ينظر
 اليها على الاصح فيه وقالت الائمة الثلاثة يجوز لان عليا غسل فاطمة رضي الله
 عنها قلنا هذا الجمل على بقاء الزوجية لقوله عليه السلام كل ميت يغسل
 بالموت الا سبي حتى مع ان بعض الصحابة انهم عليه شرح مجمع لتعنيته
 وهي لا تمنع من ذلك ولو زمنية بقاء الزوجية بخلاف ام الولد والمذبرة
 والمكاتب فلا يغسلونه ولا يغسلون على المشهور في حق المعترضة الزوجية
 صلاحيتها لغسل حاله لغسل حاله الموت فتمنع من غسله لو بان قبل موته
 او ارتدت بعده ثم اسلمت او متت ابنة بشبهة لروايل النكاح وجاز لها
 غسله لو اسلم زوج الجوسية فمات فاسلمت بعده لحمل مسهاح اعتبارا
 بحالة الحياة وجدار اس ادى واحد شقيقه لا يغسل ولا يغسل عليه بل يدين
 الا ان يوجد اكثر من نصفه ولو بلا راس الا فضل ان يغسل الميت في ثوبا
 فان ابتغى الغسل الا باله جاز ان كان ثوبا غيره والا لا تغتسل عليه وينبغي
 ان يكون حكم الحال الغفار كذلك سراج ولو غسل الميت بغير ثوبه اى اى
 اطهارته لا لا اسقاط الفرض عن ذمته المكلفين ولذا قالوا لو وجدت
 في الماء كلابا بد من غسله ثلاثا لانا او ثوبا بالغسل في ثوبه الماء بنية الغسل
 ثلاثا فح وتغليده يغيد انهم لو صلوا عليه بلا اعادة غسله صحيح وان لم يسقط
 وجوبه عنهم فتدبره وفي الاختيار الاصل فيه تغسيل الملائكة لاوم عليه السلام
 وقالوا الولد هذه سنة موتاكم **فروع** لو لم يدرك مسلم ام كافرا ولا علة
 فان في دازنا غسل صلى عليه والا لا اخلط موتانا ولا علة غير الاثر
 فان استودعوا وصلا في الصلاة عليهم وحمل دفنهم كدفن ذمته
 جلي من سلم قالوا الا حوط دفنها على حدة ويجعل ظهرها للقبلة لان وجه
 الولد ظهرها مات بين رجال او هو بين نساء يسمونه الحرم فان لم يكن قالوا
 بخرقة ويتم الخنث المشكل لو لم يهتقوا الا فلفه فيفك ارجاله والنس
 يتم لفقدها وصلى عليه ثم وجدوه غسلوه وصلوا ثانيا وقيل لا ويست

ميتة

بشرط

يكتفاه صح



في الكفن لا يزاره فيصنع لفافته ويكره العاقبة تليق في الاصحح حجة يستحسنها
المستأثرون للعلماء والاشرف ولا بأس بالزيادة على الشدة ويحسن الكفن لحديث
حسن الكفن الموتى فانهم ينزلون ردت فيما بينهم ويتفاضرون بحسن الكفانهم
ظاهرة والادب في الكفن انوار وحرارة ولفافته وخرقة تربط بها ثيابها وبطنها و
وكفايته لئلا يزاره ولفافته في الاصحح ولها ثوبان وخمار ويكره اقل من ذلك والكفن
الضرورية لئلا يزاره ولفافته وافر من البدن وعند الشافعي بالستر العورة كالحديث
اللفافه او لا ثم سبط الاراء عليها ويصنع يوضع على الاراء ويلف ليساره ثم يحميه
ثم اللفافه كذلك يكون الايمن على الايسر وهي تلبس الذراع ويجعل ثوبها
صفيق على صدرها فوقه اي الذراع والحق فوقه اي الشوكة اللفافه ثم يبعد
كافه ويغلق الكفن ان حيف انتشاره وحسن شكله كادارة فيه اي الكفن
والحرم كالحلال والمراحم كالباطن ومن لم يراهم ان كفن ثوبا جازوا لقط
يلف ولا يكفن كالعضو الميت وادوي منوش طرفه يتفخخ يكفن
كالذي لم يدفن مرة بعد اوفى وان تفخخ كفن في ثوب واحد والى ههنا
صار الكفنون احدهم وان في شدة الشهادة ذكرها في الحجة ولا بأس في الكفن
بيرو وكتان وفي النساء بحريه وخرق ومعه جوازه لكن ما يجوز لبس حال
الحياة واجبة البياض وما كان يصلي فيه وكفن من لامل له على من يجب عليه
نفقته وان تغدوا فعلى قدر ميراثهم واختلف في الرفح والفتوى على وجوب
كفنها عليه عند الشافعي وان تركز بالافاقية ورجحة في الجواز ان الظاهر لانه كفن
وان لم يكن ثم من يجب عليه نفقته ففي بيت المال فان لم يكن بيت المال
معدرا او مستظلا فعلى المسلمين تكفينه فان لم يقدر واسا لو ان الناس له ثوبا
فان فضل شيء رده للنفقة في ان علم والا كفن فيه مشد والالتفات برحمة
وظاهره انه لا يجب عليها الا سؤل الكفن ضرورة لا الكفاية ولو كان في مكان
ليس فيه الا واحد او ذلك الواحد ليس الا ثوب لا يكره تكفينه به ولا يخرج الكفن
على ملكه المقتصر على الصلاة عليه صفتها وفرض كفاية بالاجماع فيكون منكرها
لانه انما الاجماع فينته كدفنه وغسله ويحجزه فانها فرض كفاية وشتر طهارة

السلام

اد كونه
ص

في الكفن لا يزاره فيصنع لفافته ويكره العاقبة تليق في الاصحح حجة يستحسنها

اد كونه

السلام الميت وظهره عالم اهل مكة التراب فيصلي عليه قبله بلا غسل وان صلى
عليه ولا استحسانا في القنينة الطهارة من النجاسة في ثوب وبدن ومكان
وشتر العورة شرط في حق الميت والا فجميعا فلو لم يلبس طهارة والوقوف
بها اعيدت وبك لا كالميت وادارة السقوط فرضها بواحد وشتر طهارة ايضا
حضره ووضع كونه امام المصلي فلا يصح على غايب يحمل على نحو دابة وموضو
خلفه لانه لا امام من وجهه دون وجهه لصحتها على القنينة وصلاته على النبي صلى
الله عليه وسلم على النجاسة حقن او خصوصية وصحت لو وضعها الراس
موضع الرجلين واسا وان تعذر وادوا خطأ القبلة صحت ان
تحرروا الا لمفتاح السعادة وكرهها شيان التكبيرات الاربع فالاول
ركن ايضا لا شرط فلنما لم يحرم بناء اوفى عليها والقباء فلم تجزى عبد الله بن
وسه ثلثة التكبيرات والثناء والدعاء فيها ذكره الرازي في غير ما
فهمه الحال من ان الدعاء ركن والتكبير الاول شرط رده في الجوز بقرينة
بخلافه وهي فرض على كل مسلم مات خلا اربع بقاة وقطاع طريق فلا يغسل
ولا يصلي عليهم او اقله في الحوائط ولو بعد غسله لانه قد اغتسل من
وكذا اهل عصبة وكما بر في طريقه لاسلح وصفاق حشوقه غير مرة فحكمهم
كالبقاة من قتل نفه ولو غدا يغسل ويصلي عليه بريقه وان كان غطلم
ورزامن قاتل غيره ورجح الحال قول الثاني بما في مسلم انه عليه السلام
الى برجل قتل نفه فلم يصلي عليه لا يصلي على قاتل ابويه هامة له والحقة
في النهي بالبقات وهي اربع تكبيرات كل كبيرة قاتلة مقام ركعة مرتبة
يديه في الاولى فقط وقال ثمة بلخ في كلها وثني بعدها وهو سجي نكاح اللهم
وبحدك ويصلي على النبي صلى الله عليه وسلم كافي الشهد بعد الثانية لان تعد
سنة الدعاء ويدعو بعد الثالثة باسمه الاولى والى التوداولي وقدم فيه
الاسلام من البيان لانه من بين الانبياء فكانه دعاء في حال الحياة
باليمان والانقياد واما في حال الفاقة فلا انقياد وهو العمل بهو غيره
موجود ويسلم بلا دعاء بعد الرابعة بتسليم بن ناولا الميت مع القوم وسه

٢ ولواحدة ص

٤ وبقية الشتر وطولها
٥ تماثل ص

٢ كونه للقبلة ص

بحم

١٦ احد ص

بها

هذا يجعله افضل مما يلي القبلة فتح ويقدّم في الصلاة عليه الشئ
 ان حضرة نبيه و هو ابو المصطفى الغاصي ثم صاحب الشريعة ثم
 خليفة الغاصي ثم امام الحق قياهم وذلك ان تقدم الدولة واجبة لتقديم
 امام الحق من دون بقية بشرط ان يكون افضل من الولى والا فالولى اول
 كانه الحق وشيخ الجمع لمصنفة وفي الترتيب امام المسجد الجامع او
 من امام الحق اي مسجد محله ثم الولى بترتيب خصوصية الانحاح الا ان
 فيقدم على الابن اتفاقا الا ان يكون عالما والاب جاهلا فالابن على
 فان لم يكن والى فالزوج ثم الجيران ومولى العبد والى من انتم الحرة ملك
 والفتوى على بطلان الوصية ثم بعد الصلاة والى المولى ومثله كل
 يقدم عليه من باب والى الاذن لغيره فيها لانه حقه فيملك ابطاله الا ان
 هناك من يساوي به اى ذلك المساوى ولو صغرنا المنع لكان
 في الحق اما البعيد فليس له المنع فان صلى غيره اى الولى من ليس له حق
 التقدم على الولى ولم يتابعه الولى اعادة الولى ولو على قبره ان شاء لاجل
 حقه لا اسقاط الفرض ولذا قلنا ليس من صحت عليها ان يعيد مع الولى لاق
 تكرارها في شئ والى وان صلى من له حق التقدم كقاضي او نبيه او امام
 حق ومن ليس له حق التقدم وتابعه الولى لا يعيد لانهم اولى بالصلاة منه
 وان صلى هو اى الولى يجوز بان لم يحضر عليه الصلاة لغيره بعد وان حضر من له
 التقدم لكونها بحق اما الولى اى بحضرة السلطان مثل اعادة السلطان
 كانه الحق وغيره وفيه حكم صلاة من لا ولاية له لعدم الصلاة اصل فصحة على
 قبره ما لم يتفرق وان وقع واهل عليه التراب بغير صلاة او بها بغير غسل
 او من لا ولاية له صلى على قبره استحسانا ما لم يغلب على الظن نقضه
 من غير تقدّم به الاصح وظاهره انه لو شك في نقضه صلى عليه لكن في
 الزهر عن محمد لا كانه تقدّم بالمانع ولم تجز الصلاة عليها ركبوا ولا قاعدا
 بغير عذر استحسانا وكرهت تحريكها وقيل نزل بها في مسجد جماعة هو
 اى الميت فيه واحدة مع القوم واختلف في الخارج عن المسجد

بالجمل لا التكبير بل في غيره مكن في البدائع العمل في زماننا على الجمل التكبير
 وفي جواب الفتاوى بوجوب واحدة ولا قراءة ولا نشهد فيها وعين الشافعي
 الفاضل في الاولى وعندنا بوجوب زينة الذكاء وبكره بينة القوان لعدم جوازها
 فيها عليه السلام وافضل صفوها انما اطهرها والاضحى ولو كبر اما
 تحت لم يتبع لانه نسخ في كل الموت من قبل الله او استبرأ في هذا اذا
 كما يجمع من الامام ولو من المبلغ تابعه وينبى الاقناع الحق كبره وكذا في العبد
 ولا يستغفر فيها الصبي ومجنون ومعتوه لعدم تكليفهم بل يقول بعد دعاء
 الباقين اللهم اجعله لنا وطا بفتحين اى بقاء الى الخوض بيهنى
 الماء وهو حاله ايضا بتقدمه في الجمل لا سيما وقد قالوا استغفر الله
 له لا ابو به بل اما قراب التعليم واجعله زخرا بضم الال المعجزة وخيرة
 وشافعا مشغفا مقبول الشفاعة لاجله والمسبق ببعض التكررات
 لا يكبر في الحال بل ينظر كبر الامام ليكرمه لاقتناعه لان كل تكبيرة ركعة
 والمسبوق لا يبدأ بما فاته وقال ابو يوسف لا ينظر الى امره حال التيمم بل
 يكبر اتفاقا للتحريم لانه كما ذكر ثم كبر ان ما فاتا بعد الفراغ من تسليما
 ان خشيا رفع الميت على الاعناق وما في الجمل من ان المذكر يكبر الكل بخار
 فتاوى فلو جاء المسبوق بعد تكبير الامام الاربعة فاته الصلاة لتقدر
 الدخول في تكبيرة الامام عند ابو يوسف يدخل بقاء التحريم فاذا تم الامام
 كبر ثلاثا كانه الحاضر عليه الفتوى ذكره الخلف وغيره واذا اجتمعت الجنائز
 فاقرأ الصلاة على كل واحدة او على جميعهم تقدم الا افضل افضل وان
 جمع جاز ثم ان شاء جعل الجنائز صفوا واحدا وقام عند افضلهم وان شاء
 جعلها صفوا حايلى القبلة واحدا خلفه او بحيث يكون صدر كل جنائز
 حايلى الامام ليقوم بخدا صدر الكل ان جعلها درجا فحسن لمقصود
 وراعى الترتيب المعهود خلفه حالة الجبوة فيقرب منه الا افضل فالافضل
 الرجل حايلى القبلة فالخلفه فالى لفة فالمرابطة والصبي ليقدم
 على العبد والعبد على الاخره واما ترتيبهم في قبر واحد فمروءة فيعكس

٧ ونقوم الامم بذا بعد
 انصهر مطلقا للرجل
 والمراة لانه على
 الامان
 والشفقة
 لا ينظر

هذا جعله افضل مما يلي القبلة فتح ويقدّم في الصلاة عليه الشئ
 ان حضرة نبيه و هو ابو المصطفى الغاصي ثم صاحب الشريعة ثم
 خليفة الغاصي ثم امام الحق قياهم وذلك ان تقدم الدولة واجبة لتقديم
 امام الحق من دون بقية بشرط ان يكون افضل من الولى والا فالولى اول
 كانه الحق وشيخ الجمع لمصنفة وفي الترتيب امام المسجد الجامع او
 من امام الحق اي مسجد محله ثم الولى بترتيب خصوصية الانحاح الا ان
 فيقدم على الابن اتفاقا الا ان يكون عالما والاب جاهلا فالابن على
 فان لم يكن والى فالزوج ثم الجيران ومولى العبد والى من انتم الحرة ملك
 والفتوى على بطلان الوصية ثم بعد الصلاة والى المولى ومثله كل
 يقدم عليه من باب والى الاذن لغيره فيها لانه حقه فيملك ابطاله الا ان
 هناك من يساوي به اى ذلك المساوى ولو صغرنا المنع لكان
 في الحق اما البعيد فليس له المنع فان صلى غيره اى الولى من ليس له حق
 التقدم على الولى ولم يتابعه الولى اعادة الولى ولو على قبره ان شاء لاجل
 حقه لا اسقاط الفرض ولذا قلنا ليس من صحت عليها ان يعيد مع الولى لاق
 تكرارها في شئ والى وان صلى من له حق التقدم كقاضي او نبيه او امام
 حق ومن ليس له حق التقدم وتابعه الولى لا يعيد لانهم اولى بالصلاة منه
 وان صلى هو اى الولى يجوز بان لم يحضر عليه الصلاة لغيره بعد وان حضر من له
 التقدم لكونها بحق اما الولى اى بحضرة السلطان مثل اعادة السلطان
 كانه الحق وغيره وفيه حكم صلاة من لا ولاية له لعدم الصلاة اصل فصحة على
 قبره ما لم يتفرق وان وقع واهل عليه التراب بغير صلاة او بها بغير غسل
 او من لا ولاية له صلى على قبره استحسانا ما لم يغلب على الظن نقضه
 من غير تقدّم به الاصح وظاهره انه لو شك في نقضه صلى عليه لكن في
 الزهر عن محمد لا كانه تقدّم بالمانع ولم تجز الصلاة عليها ركبوا ولا قاعدا
 بغير عذر استحسانا وكرهت تحريكها وقيل نزل بها في مسجد جماعة هو
 اى الميت فيه واحدة مع القوم واختلف في الخارج عن المسجد

هذا يجعله افضل مما يلي القبلة فتح ويقدّم في الصلاة عليه الشئ
 ان حضرة نبيه و هو ابو المصطفى الغاصي ثم صاحب الشريعة ثم
 خليفة الغاصي ثم امام الحق قياهم وذلك ان تقدم الدولة واجبة لتقديم
 امام الحق من دون بقية بشرط ان يكون افضل من الولى والا فالولى اول
 كانه الحق وشيخ الجمع لمصنفة وفي الترتيب امام المسجد الجامع او
 من امام الحق اي مسجد محله ثم الولى بترتيب خصوصية الانحاح الا ان
 فيقدم على الابن اتفاقا الا ان يكون عالما والاب جاهلا فالابن على
 فان لم يكن والى فالزوج ثم الجيران ومولى العبد والى من انتم الحرة ملك
 والفتوى على بطلان الوصية ثم بعد الصلاة والى المولى ومثله كل
 يقدم عليه من باب والى الاذن لغيره فيها لانه حقه فيملك ابطاله الا ان
 هناك من يساوي به اى ذلك المساوى ولو صغرنا المنع لكان
 في الحق اما البعيد فليس له المنع فان صلى غيره اى الولى من ليس له حق
 التقدم على الولى ولم يتابعه الولى اعادة الولى ولو على قبره ان شاء لاجل
 حقه لا اسقاط الفرض ولذا قلنا ليس من صحت عليها ان يعيد مع الولى لاق
 تكرارها في شئ والى وان صلى من له حق التقدم كقاضي او نبيه او امام
 حق ومن ليس له حق التقدم وتابعه الولى لا يعيد لانهم اولى بالصلاة منه
 وان صلى هو اى الولى يجوز بان لم يحضر عليه الصلاة لغيره بعد وان حضر من له
 التقدم لكونها بحق اما الولى اى بحضرة السلطان مثل اعادة السلطان
 كانه الحق وغيره وفيه حكم صلاة من لا ولاية له لعدم الصلاة اصل فصحة على
 قبره ما لم يتفرق وان وقع واهل عليه التراب بغير صلاة او بها بغير غسل
 او من لا ولاية له صلى على قبره استحسانا ما لم يغلب على الظن نقضه
 من غير تقدّم به الاصح وظاهره انه لو شك في نقضه صلى عليه لكن في
 الزهر عن محمد لا كانه تقدّم بالمانع ولم تجز الصلاة عليها ركبوا ولا قاعدا
 بغير عذر استحسانا وكرهت تحريكها وقيل نزل بها في مسجد جماعة هو
 اى الميت فيه واحدة مع القوم واختلف في الخارج عن المسجد

في هذا الفصل نظر وان اريد الملك للملكى فاشارة الى ان
 ان اريد ان يكون من غير ملك فاشارة الى ان
 فاشارة الى ان الملك للملكى فاشارة الى ان
 فاشارة الى ان الملك للملكى فاشارة الى ان

ركته

٧ من يقدم

وحده او مع بعض القوم والخيار الكراهية مطلقا خلاصة بناء على ان المسح
 انما بنى المكتوبة وتوابعها كنافته وذكره تدريس علم وهو الموافق لاطلاق حديث
 ابي ذر ومن صلى على ميت في المسجد فلا صلاة له ومن ولد مات يغسل
 ويصلى عليه ويرث ويورث ويسمى ان استعمل بالبناء للفاعل اي وجد منه
 ما يدل على حيوته بعد فوج الكثرة حتى لو فوج راسه فقط وهو يصح فيه
 رجل فخلد الغرة وان قطع اذنه فخرج جنا فيات فخلد الذية والا يستعمل
 غسل وسمي عند الثاني وهو الصحيح فيقضي به على ظاهر الرواية اكرامه يوم
 كانه ملتقى البحار في النهر عن الظهيرة واذا استبان بعض خلقه غسل حشر
 وهو المختار اذ اخرج في خرقه ودفن ولم يصل عليه وكذا لا يرث اذا انفصل
 بنفسه كصبي مع اصحابه لا يصلى عليه لانه تبع له في احكام الدنيا لا العقب
 لما امرهم خدم اهل الجنة ولو سبي بدونه فهو سبي بغيره لا لاولئك بي اوبة
 فاسلم هو او اسلم البصية وهو عاقل اي ابن سبع سنين صلى عليه الصبر
 مسلما قالوا ولا ينبغي ان يسل العاقل عن الاسلام بل يذكره عنده حقيقة
 وما يجب الايمان به ثم يقال له هل انت مصدق بهذا اذا قال نعم كتبه
 ولا يضر توقفه في جوابه ما لا يمان الاسلام فتح ويغسل المسلم ويكفن ويدفن
 قريبه كماله الكافر الاصل ما المرتد فيلق في حفرة كالكلب عند الاحتياج
 فلوله قزيب فالاولى تركه لهم فراحات السنة فيغسل غسل التوب النجس
 ويلق في خرقه ويلقيه في حفرة وليس للكاو غسل قريبه المسلم واذا حمل
 الجنائز وضع له بمقدورها بكمه الدال وتفتح وكذا الموقوفة على ميتة عشر
 خطوات لحديث من حمل جنازة اربعين خطوة كفرت اربعين كبيرة
 ثم وضع موقوفة على ميتة كذلك ثم مقدورها على سياره ثم موقوفة على ميتة
 فيقع الفراغ خلف الجنائز فيحشى خلفها وصح انه عليه السلام حمل جنازة
 سعد بن معاذ وكره عندنا حمل بين عمديات بريل يرفع لكل رجل فاية
 باليد لا على العنق كالاستنفة ولذا كره حمل على ظهره وادبه والصبي الرضيع
 والعظيم اذ حق ذلك قليلا يحمله واحد على يديه ولوراكبا وان كان كبير حمل الجنائز

ولا يصلى عليه ولا يرث ولا يورث ولا ينفصل بنفسه ولا يكره ان يسل العاقل عن الاسلام بل يذكره عنده حقيقة وما يجب الايمان به ثم يقال له هل انت مصدق بهذا اذا قال نعم كتبه ولا يضر توقفه في جوابه ما لا يمان الاسلام فتح ويغسل المسلم ويكفن ويدفن قريبه كماله الكافر الاصل ما المرتد فيلق في حفرة كالكلب عند الاحتياج فلوله قزيب فالاولى تركه لهم فراحات السنة فيغسل غسل التوب النجس ويلق في خرقه ويلقيه في حفرة وليس للكاو غسل قريبه المسلم واذا حمل الجنائز وضع له بمقدورها بكمه الدال وتفتح وكذا الموقوفة على ميتة عشر خطوات لحديث من حمل جنازة اربعين خطوة كفرت اربعين كبيرة ثم وضع موقوفة على ميتة كذلك ثم مقدورها على سياره ثم موقوفة على ميتة فيقع الفراغ خلف الجنائز فيحشى خلفها وصح انه عليه السلام حمل جنازة سعد بن معاذ وكره عندنا حمل بين عمديات بريل يرفع لكل رجل فاية باليد لا على العنق كالاستنفة ولذا كره حمل على ظهره وادبه والصبي الرضيع والعظيم اذ حق ذلك قليلا يحمله واحد على يديه ولوراكبا وان كان كبير حمل الجنائز

وسرع

وسرع بها بلا جنب اي عد وسرع ولو به كره وكراهية صلاة ودق لم يصلى
 عليه جمع عظيم بعد صلاة الجمعة الا اذا خيف فوتها بسبب فنية كما
 كره لمستمعها جلوس قبل وضعها وقيام بعده ولا يقوم من في المصلى لها اذا
 رايها قبل وضعها وندب المسمي خلفها لانها مستوية الا ان يكون خلفها
 فالمسمي ما بها حسن اختيار وكره خروج من تحتها وتزجير الناجية ولا يكره
 اتباعها لاجلها ولا يمشي عن يمينها ويسارها ولو مشى ما بها جاز وفيه
 فضيلة ايضا ولكن ان يتبعها او تقدم الكل او ركب ما بها كره كما كره
 فيها صوت بذكره وقراءة فتح وحفر قبره في غير دار مقدار نصف فاقه وان
 زاد فحسن ويحذر ولا يشق الا في ارض رخوة ولا يجوز ان يوضع فيه صخرة
 وما روى عن علي بن ابي حمزة هو لا يؤخذ به طهره ولا باس باجاء تابوت
 ولو من حجر او حديد له عند الحاجة كرخاوة الارض ويسن ان يفرش في التراب
 مات في سفينة غسل وكفن وصلى عليه والحق في الجوان لم يكون قريبا
 خرا البر فتح ولا ينبغي ان يدفن الميت في الدار ولو كان صغيرا لا يختصم
 بهذه السنة بالانبياء واقعات ويستحب ان يدخل من قبل القبلة بان
 يوضع من جهتها ثم يحل فيلجج وان يقول واضع بسم الله وبالله وعلى ملكه
 رسول الله ويوجه اليها وينبغي كونه على شقة اليمين ولا يمشي لوجهها
 ويحل العقد للاستغناء عنها ويسوي اللبن عليه القصب الا باليد المطبوخة
 والمختل لوجوه الميت ما فوقه فلا يكره ذكره ابن مالك وجاز ذلك حوله
 بارض رخوة كالتابوت وسجي الذي يغطي قبره والوضوء لا يكره الا بعد ركعة
 وبها التراب عليه وذكره الزيادة على ما فوج منه من التراب لانه بمنزلة البناء
 ويستحب حشيه من قبل الله ثلاثا وجلوس ساعة بعد دفنه بقدر ما يحيط به
 ويغرق فيه ولا باس برش الماء عليه حفظا لثوابه عن الانداس ولا يبرع للموت
 عنه ويسمى ندبا في الظهيرة وجوبا قدر سبعة ولا يحضض للمزني عنه ولا الحسين
 ولا يرفع عليه بناء وقيل لا باس به وهو المختار كما في كراهية التسمية وفي
 جنازتها لا باس بالكتابة ان احتجج اليها لا يذهب الاثر ولا يمس من الا

ولا يقرأ عليه
 هو المختار وقاود
 صفة مشوح
 زيلعي

فايدع عدد لسان النبي
 عليه السلام سبع مائة

الاعاء وقفا

ولا ينجس منه معاصاة
 الله اياها

لمح آتوني كلن تكون الارض مخصوبة او اخذت شفعة ويخرج اليك بين ارجلك
 ومساواته بالارض كما جاز ذريته والبناء عليه اذ ايلي وصارت اياها يذلي جامل
 ماتت وولدها في بطنها فيضرب شق بطنها من الاربعة ويخرج ولدها ولو بالعكس
 وخيف على الام قطع واخرج لوميتا والا لا كما في كراهية الاختيار ولو بلغ ال
 غيره ومات هل يشق قولان والا في نفسه فتح فروع الاتباع افضل من
 التوافق لقوله ابو جوار وصلاح مودف يندب دفنة في جهة مودة ومجيلة
 وستر موضع غلظ فلان في سنة من بعينه وان راى ما يكره لم يذكره
 لحديث اذكر والحجاسن هو تاكم وكفوا عن سائرهم لا يابسون قبل دفنه وبما علم
 بموته وبأبائه بشعره وغيره لكن يكره الا فرط في مدحه ولا سيما عند جنائزته
 من تغري بجزا الى هيلة وتبغرية اهل وترغيبهم في القبر وباتخاذ طعام لهم بها
 وباتخاذ سواها في غير مسجد ثلاثة ايام وادائها افضل وتكره بعدها الا غايب
 وتكره التوبة ثانيا وعند القبر وعند باب الدار ويقول اعظم لم يتباهوا
 واحسن ذكرك وغفلت عنك وزيارة القبور ولو لانت الحيات كنت
 نهيتكم عن زيارة القبور الا فروروا ويقول السلام عليكم دار قوم مؤمنين
 وانما انشأت الله لكم لاصقون ويقر ارس في الحديث من قراء الا خلاص
 احد عشرة مرة ثم يذهب ايقا بالاموات عظمى من الاوب بعد الاموات ويحفر
 قبر النفس وقيل يكره والذي ينبغي انه لا يكره تهيبته نحو النفن بخلاف القبر يكره
 المشي بطريقه انما حدثت صفة اوله يصل الى قبره الا بطريق قبر تركه لا يكره
 الدفن ليل ولا اجلاس المقابر من عند القبر هو المنحاز عظم الذي محرم
 انما يعذب الميت بكنائس الجاهل اذا وصي بذلك كتب على جهته الميت او عفا
 او كفنه عهدا مبرج ان يغفر الله تعالى للميت وصي بعضهم ~~بكنائس~~ في
 في جهته وصدره يسلم الله الرحمن الرحيم ففعل ثم روي في المنام
 ففعل فقال لما صنعت في القبر جابتي من كرامة القدر فلما راوا الكسوة
 مكتوب باعني جهتي بسم الله قالوا امست من عذاب الله **باب الشهاد**
 ففعل بمعنى مفعول لانه مشهود له بالجنة او فاعل لانه حي عند ربه **باب**

باب

فهرست

فهرست اهد هو كل مكلف مسلم طاهر فالى افضل ان رأت ثلاثة ايام غلت
 والا لا لعدم كونها حايضا ولم يعد عليه السلام غسل جنظله لخصوته بفعل
 الملكة بدليل قصة آدم قتل فلما بغير حي بحارحة اى بما يوجب
 انقصاص لم يجب غسل القتل مال بل قصاص حتى لو وجب المال بما
 كالصلح او قتل الاب ابنه لا تقط الشهاوة ولم يوت فلما رشت
 غسل كما يجب وكذا يكون شهيدا لو قتل باغ او حر في وقاطع طريق
 ولو تسميا او بالجارحة فان يقتلهم شهيد باقى لانه قتلوه لان
 الاصل فيه شهيد واحد لم يكن كلهم قتل سلاح او وجد جري ميتا
 في معركتهم المراد بالجارحة علاقة القتل بخروج الدم من عنقه او اذنه او حلقه
 صافيا لانه انفه او ذكراه او بصره او حلقه جامدا فيخرج عنه مالا يصلح
 ملكف ويتراد ان نقص عليه عن كفالة ثمة وينقص ان زاد اصل
 ان يتم كفنة السنون ويصلى عليه بل غسل ويدفن بدنه وشيابه حدث
 زكوة بكمومهم ويغسل من وجد قتيلا في ممر او قرية فيما في موضع
 تحت فيه الدية ولو في بيت المال كالمقتول في جامع وشارع ولم يعلم
 قاتله او علم ولم يجب القصاص فان وجب كان شهيدا كمن قتل الاوصيا
 ليل في المص فاندلا فاته ولاديه فيه يعلم بان قاتله النصوص غاية الامر
 ان عينه لم يعلم فليحفظ فان الناس عن غافلون او قتل بجدا او قصاص
 اى يغسل وكذا يتغير او اقترا سرج لوجوح وارتت وذلك بان الحبل
 او شرب او نام او تدوى ولو قليلا او اوى حية او مضى عليه وقت صلاة
 وهو يعقل ويقدر على ادائها او نقل من المعركة وهو يعقل سوا وصل
 حيا او مات على الايدي وكذا الوقام من مفا والى مكان اى يذليع لا خوف
 وطى الخيل او اوصى بامور الدنيا وان بامور الآخرة لا يصير متاعا عند محنة
 وهو الاصح جوهره لانه من احكام الاموات وبيع او اشتري وتعلم الكلام
 كثير والا فلا وهذا كله اذا كان بعد انقضاء الحرب ولو قبلها اى في الحرب
 لا يصير متاعا في محاذير وكل ذلك في الشهاد الكامل والا فالمرث

٢ بغير

VO

الف

دکفاره

[illegible]

ابن سبعة ومن الاموال اربع ولا ينبغي بالتقديس في خيل سائمة عندهما وعليه
 الفتوى خاتمة وغيرهما ثم عند الامام هبل لها نصاب مقدار الاصل لا لعدم النقل
 بالتقدير ولا في بقال وجير سائمة اجماعا ليست للتجارة فلو اياها فلا كلام لانها حرة
 العوض ولا في عوامل معلومة مالم تكن المعلومة للتجارة ولا في حمل مفتحين و
 ولد الشاة وفصيل ولد الشاة وبحول بوزن سفوف ولد البقرة وصورت
 ان يموت كل الكبار ويتم الحول على اولادها القصار الا يتبع الكبير ولو واحد
 ويجب ذلك الواحد ولو ناقصا فلو جئناهم الوسط وهلاكه يسقطها
 ولو تعدد الواجب وجب الكبير فقط ولا يكمل من القصار خلافا للثاني ولا
 في عقد وهو ما بين النصب في كل الاموال وقصاه بالتسليم ولا في
 هالك بعد وجوبها ومنع الساعي في الاصل لتعلقها بالعين لا بالثمة وان
 هلك سقطت وتعرف لها كذا الى العوض لانها نصاب يلية ثم وثم
 بخلاف المستهلك بعد الحول لوجوه التقديس ومنه ما لو جئناها على اعلف اول
 حصة يملك فيضن بدائع والتسوية بعد القرض والا عادة واستبدال مال
 التجارة بمال التجارة يملك ويغير مال التجارة والسائمة بالسائمة
 استهلاك وجاز دفع القيمة في زكاة وعشر وخراج وفطرة ونذر وكفا
 غير الا عاق وتغير القيمة يوم الوجوب وقالا يوم الاو في التسليم يوم
 الاو اجماعا هو الاصل ويقوم في البلد الذي المال فيه ولو في مفازة وفي
 اقرب الامصار اليه فتح والمصدق لا باذالا الوسط وهو على الاو في
 واو في الاغلا ولو كلف جئت الجيد الى الحامل فلا يؤخذ منها حال كذا انفع
 الشافعية وقولهم لا تاياه وليراجع وان لم يجد المصدق وكذا ان وجد
 فالقيد اتفاقا ما وجب من ذوات سن وضع لملك الله في مع الفضل
 جبر على الشاعى لانه وضع بالقيمة او دفع الا على ورد الفضل بل جبر لانه
 فيسترط الرضى هو الصريح سراج او دفع القيمة ولو دفع ثلاث شياة
 سمان عن اربع وسط جازوا المستفاد في ضبطه ولو بهية اولاد وسط
 الحول يقيم الى نصاب من جنسه فيزكته بحول الاصل ولو اذ في زكاة نقد ثم

في عقد وهو ما بين النصب في كل الاموال وقصاه بالتسليم ولا في هالك بعد وجوبها ومنع الساعي في الاصل لتعلقها بالعين لا بالثمة وان هلك سقطت وتعرف لها كذا الى العوض لانها نصاب يلية ثم وثم بخلاف المستهلك بعد الحول لوجوه التقديس ومنه ما لو جئناها على اعلف اول حصة يملك فيضن بدائع والتسوية بعد القرض والا عادة واستبدال مال التجارة بمال التجارة يملك ويغير مال التجارة والسائمة بالسائمة استهلاك وجاز دفع القيمة في زكاة وعشر وخراج وفطرة ونذر وكفا غير الا عاق وتغير القيمة يوم الوجوب وقالا يوم الاو في التسليم يوم الاو اجماعا هو الاصل ويقوم في البلد الذي المال فيه ولو في مفازة وفي اقرب الامصار اليه فتح والمصدق لا باذالا الوسط وهو على الاو في واو في الاغلا ولو كلف جئت الجيد الى الحامل فلا يؤخذ منها حال كذا انفع الشافعية وقولهم لا تاياه وليراجع وان لم يجد المصدق وكذا ان وجد فالقيد اتفاقا ما وجب من ذوات سن وضع لملك الله في مع الفضل جبر على الشاعى لانه وضع بالقيمة او دفع الا على ورد الفضل بل جبر لانه فيسترط الرضى هو الصريح سراج او دفع القيمة ولو دفع ثلاث شياة سمان عن اربع وسط جازوا المستفاد في ضبطه ولو بهية اولاد وسط الحول يقيم الى نصاب من جنسه فيزكته بحول الاصل ولو اذ في زكاة نقد ثم

في عقد وهو ما بين النصب في كل الاموال وقصاه بالتسليم ولا في هالك بعد وجوبها ومنع الساعي في الاصل لتعلقها بالعين لا بالثمة وان هلك سقطت وتعرف لها كذا الى العوض لانها نصاب يلية ثم وثم بخلاف المستهلك بعد الحول لوجوه التقديس ومنه ما لو جئناها على اعلف اول حصة يملك فيضن بدائع والتسوية بعد القرض والا عادة واستبدال مال التجارة بمال التجارة يملك ويغير مال التجارة والسائمة بالسائمة استهلاك وجاز دفع القيمة في زكاة وعشر وخراج وفطرة ونذر وكفا غير الا عاق وتغير القيمة يوم الوجوب وقالا يوم الاو في التسليم يوم الاو اجماعا هو الاصل ويقوم في البلد الذي المال فيه ولو في مفازة وفي اقرب الامصار اليه فتح والمصدق لا باذالا الوسط وهو على الاو في واو في الاغلا ولو كلف جئت الجيد الى الحامل فلا يؤخذ منها حال كذا انفع الشافعية وقولهم لا تاياه وليراجع وان لم يجد المصدق وكذا ان وجد فالقيد اتفاقا ما وجب من ذوات سن وضع لملك الله في مع الفضل جبر على الشاعى لانه وضع بالقيمة او دفع الا على ورد الفضل بل جبر لانه فيسترط الرضى هو الصريح سراج او دفع القيمة ولو دفع ثلاث شياة سمان عن اربع وسط جازوا المستفاد في ضبطه ولو بهية اولاد وسط الحول يقيم الى نصاب من جنسه فيزكته بحول الاصل ولو اذ في زكاة نقد ثم

المعنى

ثم اشترى به سائمة لا يقيم ولوله نصابان حال المبيع احدهما كمن سائمة والف
 ودرهم وورث الفاضل الى اقربهما حولا ورج كل يقيم الا اصله اخذ البقات
 والسلطان الجابر زكاة الاموال القاصدة للتسليم والعشر والخراج لا ياتي
 على اربابها ان عرف لما جوزه في حمله الا في ذكره ولا يعرف فيه فجلهم فيما بينهم
 وبين الله اعادة غير الخراج لانهم مصارفه واختلف في الاموال الباطنة و
 ونه الولولجية وشرح الوهبانية المفتحة به عدم الابواء في المبسوط الا في
 العقدة او النوى بالوضع الظلمة زمانا الصدقة عليهم لانهم باعيلهم من البقا
 فقرا حتى اقبى ميراثهم بالضيام لكفارة يمينه ولو اخذ بها الساعي جبر المفتح
 زكاة لكونها بلا اختيار ولكن يجزى بالجلس ليوذي بنفسه لان الاكراه لا ينافي
 الاختيار وفي التخييل المفتحة به سقوطها في الاموال الظاهرة لا الباطنة ولو
 خلط السلطان المال المقتسوب بماله ملكه فيجب الزكاة فيه ويورث عنه لان
 الخلط استهلاك اذا لم يكن تميزه عند ابي حنيفة وقوله اذ قلنا يخلو
 مال منه غضب وهذا اذا كان له مال فخره استهلاكه بالخلط منفصل عنه
 يوفي دينه والا فلا زكاة كالحولان الكل حيث كان في النهر عن الحوضي السبعة
 وفي شرح الوهبانية عن البراءة انما يكون اذا اصدق بالخراج القطعي اما
 اذا اخذ منها انسان مائة ومن اخر مائة وخططها ثم اصدق في لا يملك لانه ليس
 بخرام بعينه بالقطع لاستهلاكه بالخلط ولو عجل ذوق نصاب زكاة تسعين
 او لنصب صح لوجه السبب وكذا لو عجل عشر زرعة او غيره بعد الخراج
 قبل الادراك واختلف في قبل النبات وطلوع الثمرة والاظهر الخواز
 وكذا لو عجل راسه وتماحه في النهر وان وصيلة ايسر فقير قبل تمام الحول
 او مات او ارتد فذلك لان المعبر كونه مصرفا وقت صرف اليه لا بعده
 ولو غرس في ارض الخراج كما قال الميراث كان عليه وارج الزرع جميع الغن
 ولا شئ في مال بيتي تغلب بفتح الهم ونكس نسبة لينة تغلب بكسر باقون
 من نصابها العوب وعلى المرأة ما على الرجل منهم لان الصبي وضع عنهم كذلك
 ويؤخذ في زكاة السائمة الوسط لا الهرم ولا الكرم ولا تؤخذ من تركته

مخرج
 مخرج

بفروضة فقد شرطها وهو النية وان اوصى بها بغير من الثلث لان يحيز
 الورثة وحولها الى الزكاة فمضى القينة لا سمي وسمى الغرق في
 القينة شئت ان اوى الزكاة او لا يوزنها لان وقراها **الزكاة**
 اقية للمعهود في حديثها وانما يوزن عشر اموالكم فان المراد بغير ان يفتة لا
 زكاتها فقدره به نصاب الذهب عشر ومنه لا والفضة مائة درهم
 لكل عشرة درهم وزن سبعة مثاقيل والدينار عشر درهم فيرطاه الدرهم
 اربعة عشر فيرطاه والقرط اربع شجرات فيلزم الدرهم الشرعي سبعين
 شعيرة والمثقال مائة شعيرة فهو درهم وثلاثة اسباع درهم وقيل يفتة
 في كل بلد بوزنهم ويحققه في متوفات البيوع والمقيرة وزنها اداء وهو
 لا قيمتها واللام مبني في مذهب كل منها ومعهول ولو تبرأه حليا مطلقا
 مباح الاستعمال ولا لوللبيوع والنفقة لانها خلقا انما فيزكها كيف
 كان وفي عرض تجارة قيمة نصاب الجملة صفة عوض وهو هنا ليس بنقد وما
 عدم صحة النية في محال ارض الحاجة فليقيم المانع كما قد تناول لان
 الارض ليست من الوضو قينة من ذهب او ورق اى نفقة مفروضة فاذا
 ان التقويم انما يكون بالمسكوك عملا بالوفى مقوما باصد هما ان استويا
 فلو اصد هما اروج تعين التقويم به ولو بلغ باصد هما دون الاية
 تعين ما يبلغ ولو بلغ باصد هما نصابا وفرا وبالاخر اقل قدرها بالفتح
 للفقير سراج ربيع عشر جبر قوله لازم وفي كل خمس درهم الى اجسابة
 ففي كل اربعين درهما درهم وفي كل اربعة مثاقيل قبل الحان وما بين
 الخمس والخمس عشرون قال ما راجى به وهي مسألة الكسور وعقاب
 الفضة والذهب فضة وذهب وما غلبت منه انما يقوم كالودع و
 وتشرط فيه النية الا اذا كان يخلص منه ما يبلغ نصابا او اقله عنده
 ما يرم به او كانت اثمانا راجية وبلغت نصابا من ادى فقد تجب زكوة
 فحسبه والا فلا واختلف في النفس لساوى المحتار لزومها احتياطا
 خائفة ولا الاتباع الا وزنا واما الذهب المخطوط بالفضة فان غلب

نصابه

فان كان يفتة في كل بلد بوزنهم ويحققه في متوفات البيوع والمقيرة وزنها اداء وهو لا قيمتها واللام مبني في مذهب كل منها ومعهول ولو تبرأه حليا مطلقا مباح الاستعمال ولا لوللبيوع والنفقة لانها خلقا انما فيزكها كيف كان وفي عرض تجارة قيمة نصاب الجملة صفة عوض وهو هنا ليس بنقد وما عدم صحة النية في محال ارض الحاجة فليقيم المانع كما قد تناول لان الارض ليست من الوضو قينة من ذهب او ورق اى نفقة مفروضة فاذا ان التقويم انما يكون بالمسكوك عملا بالوفى مقوما باصد هما ان استويا فلو اصد هما اروج تعين التقويم به ولو بلغ باصد هما دون الاية تعين ما يبلغ ولو بلغ باصد هما نصابا وفرا وبالاخر اقل قدرها بالفتح للفقير سراج ربيع عشر جبر قوله لازم وفي كل خمس درهم الى اجسابة ففي كل اربعين درهما درهم وفي كل اربعة مثاقيل قبل الحان وما بين الخمس والخمس عشرون قال ما راجى به وهي مسألة الكسور وعقاب الفضة والذهب فضة وذهب وما غلبت منه انما يقوم كالودع و وتشرط فيه النية الا اذا كان يخلص منه ما يبلغ نصابا او اقله عنده ما يرم به او كانت اثمانا راجية وبلغت نصابا من ادى فقد تجب زكوة فحسبه والا فلا واختلف في النفس لساوى المحتار لزومها احتياطا خائفة ولا الاتباع الا وزنا واما الذهب المخطوط بالفضة فان غلب

الذهب

الذهب فذهب والثاني بلغ الذهب والفضة نصابا وجبت
 وتشرط كمال النصاب ولو ساعة في كل في الحول في الايتاء لا انفق
 وفي الانتهاء للوجوب فلا يفر نقصا بينهما فلو هلك كله بطل الحول
 واما الدين فلا يقطع الحول ولو مستوفى او قيمة الوضو للتجارة يعنى
 الترخيص لان الكل للتجارة وصنعها وجعلها ويقسم الذهب الى الفضة و
 وعكسها بجامع التمنية قيمة وقال بالابواب فلوله مائة درهم وعشرة
 وثمانية فيرمها مائة واربعون تجرسته عنده وفت عندها فتم والنجيب
 الزكاة عندنا في نصاب مشتر من سائمة ومال تجارة وان صحت
 الخطة فيه باجاء اسبابه لاسافة السعة التي يجبرها اوص من شفع
 وبنيانه في شرح الميراث تعدد النصاب تجب اجاعا ويتراجعا بالحصص
 وبنيانه في الميراث فان بلغ الفيب اصد هما نصابا زكاه دون الاية ولو
 بينه وبين ثمانية رجلا ثمانون شاة لا شاة عليه لانه حالي قسم خلاف
 للثاني سراج واعلم ان الديون عند الاما ثلاثة قوى ومتوسط وضعيف
 فتجب زكاتها اذا تم نصابا وحال الحول لكن لا فور ابل عند قبض اربعين
 درهما من القوى كقروض وبدل التجارة فكل قبض اربعين درهما
 يلزم درهم وعند قبض مائتين من غيرها اى من بدل التجارة وهو
 المتوسط كمن سائمة ومبيد ضففة ونحوها مما هو مشغول بجوارحه الاية
 كطعام وشرب واملاك ويعتبر ما مضى من الحول قبل القبض الاصح
 ومثله ما لو رث دينا على رجل وعند قبض مائتين مع حولان الحول بعده
 اى بعد القبض من دين ضعيف وهو بدل كغيره مال كره ودية وبدل كتابة
 وخلق الا اذا كان عنده ما يقفه الى الضعيف كما هو لو ابرو رب الدين
 المديون بعد الحول فلا زكاة سواء كان الدين قويا او خائفة وقيدته
 المحيط بالمعسر اما المدسر فهو استهلاك فليحفظ ويجوز ان في النهر
 وهذا ظاهره انه تقييد للاطلاق وهو غير صحيح في الضعيف كالخفي
 وجب عليها اى على المرأة زكاة نصف مهر من نقد مودد بعد مضي الحول

الدين

فان كان يفتة في كل بلد بوزنهم ويحققه في متوفات البيوع والمقيرة وزنها اداء وهو لا قيمتها واللام مبني في مذهب كل منها ومعهول ولو تبرأه حليا مطلقا مباح الاستعمال ولا لوللبيوع والنفقة لانها خلقا انما فيزكها كيف كان وفي عرض تجارة قيمة نصاب الجملة صفة عوض وهو هنا ليس بنقد وما عدم صحة النية في محال ارض الحاجة فليقيم المانع كما قد تناول لان الارض ليست من الوضو قينة من ذهب او ورق اى نفقة مفروضة فاذا ان التقويم انما يكون بالمسكوك عملا بالوفى مقوما باصد هما ان استويا فلو اصد هما اروج تعين التقويم به ولو بلغ باصد هما دون الاية تعين ما يبلغ ولو بلغ باصد هما نصابا وفرا وبالاخر اقل قدرها بالفتح للفقير سراج ربيع عشر جبر قوله لازم وفي كل خمس درهم الى اجسابة ففي كل اربعين درهما درهم وفي كل اربعة مثاقيل قبل الحان وما بين الخمس والخمس عشرون قال ما راجى به وهي مسألة الكسور وعقاب الفضة والذهب فضة وذهب وما غلبت منه انما يقوم كالودع و وتشرط فيه النية الا اذا كان يخلص منه ما يبلغ نصابا او اقله عنده ما يرم به او كانت اثمانا راجية وبلغت نصابا من ادى فقد تجب زكوة فحسبه والا فلا واختلف في النفس لساوى المحتار لزومها احتياطا خائفة ولا الاتباع الا وزنا واما الذهب المخطوط بالفضة فان غلب

من الف كانت قبضته مائة ردت النصف لطلاق قبل الدخول فتزكى الف
لما تقرر ان النقود لا تتعين في الفسخ والعقد ونسقط الزكاة عن
موجب له في نصاب مخرج فيه مطلقا سواء رجع بقضا او غيره بعد الحول
لورود الاستحقاق على عين الموهوب ولذا لا يرجع بعد ملكه فيه لانه لا
زكاة على الواهب انما في عدم الملك فاما من الجبل ومنها ان يهب لطفل
قبل تمام يوم **باب العاشر** قبل هذا التسمية الشئ باسم بعض اهل الولاية
اليه بل العشر علم لما يات به العاشر مطلقا ذكر سعدى علم جنسي هو حشر
مسلم بهذا العلم وانه تولية اليه ود على الاعمال فيرعى كما في من شجرة الزكاة
قادر على الحماية من التصرف والقطاع والى الجباية بالحماية نصيب الامام على
الطريق المسافر من خرج الساعي فانه الذي يسجد في القبيل لياخذ
صدقة المولى في اماكنها لياخذ الصدقات تغلبا للعبادة على غيرها
من التجار بوزن في ايام المارين باموالهم الظاهرة والباطنة عليه وما ورد
من ذم العشائر على الاخذ ظلما فمن انكر عام الحول وقال لم انزلني
او عيدين محبط او منقص للنصاب لان ما يات به زكاة مخرج وهو الحول
بحر ذلك اطلقه المصنف او قال اويت الى عاشره وكان عاشره آخر
حقق او قال اويت الى الفوات في المصير لا بعد المخرج لما ياتي وحلف صدق
في الحل بلا فواج براءة في الاصح لا شئ به الخطأ حتى لو اتي بها على خلاف
اسم ذلك العاشر وحلف صدق وعدت عزمه ولو ظهر كذبه بعد سنين
اخذت منه الالة السوء والاموال الباطنة بعد اخراجها من البلد لانها
بالافواج التحقت بالاموال الظاهرة فكان الاخذ فيها للامام فيكون
هو الزكيات والاول ينقلب نفلا وياخذها منه بقوله يقول عمر رضي الله
عنه لا ينشئ على الناس ثمنهم لكنه يحلفه اذا التهمه وكل ما صدق
فيه سمع مما صدق فيه وفي ان لهم ما في الالة قوله اويت انا لا فقصر
لعدم ولاية ذلك لا يصدق حرج في شئ الا في المولد وقوله الخلام يولد مثله
لمثله بهذا ولد ينفق المانية فان لم يولد على عشرة لانه اقرب للعقوبة فلا

باب العاشر في النكاح والطلاق والنفقة والاموال

فلا يصدق

فلا يصدق في حق غيره والا اويت الى عاشره وعنه عاشره او لئلا
يؤدى الى استنبال مال جرمه بينا حسره وذكره الزليعي بعبارة اخرى
بنقله في كذا فقل المصنف عن ابو بكر بن العنانية والقائه بعدم
تصديقه ورجحه في النهر واخذ من اربع عشرة من الذي سواه كان تغلبا
او لم يكن كما في ابن جندب عن الظاهرية ههنا ومن الحرج عشرين
او عشرين طكون المال الحل واحد نصا بالان ما دونه عفو وبشرط جعلها
قد رما اخذوا من افاق علم اخذ مثله في ازالة الا اذا اخذوا الكل فلا
تأخذ به بل تركه لانه ما يتعلقه بامنه ابقاء الامان ولاننا اخذ منهم شيئا
اذ لم يبلغ ما لهم نصا باوان اخذوا مناه في الاصح لا نعلم ولا متابفة
عليه ولم ياخذوا مناهيهم واولانا احق بالحارم ولا يؤخذ العشر من
مال صبي حرجه الا ان يكونوا ياخذون من اموال صبيان شيئا بوج
اخذ من الحرج مرة لا يؤخذ منه ثانيا في تلك في تلك السنة الا ان
عاد الى دار الحرب لعدم جواز الاخذ بلا تجدد حوال وعلمه ولو مر الحرج
بعاش ولم يعلم به العاشر حتى دخل دار الحرب ثم خرج ثانيا لم يشر
لما مضى لسقطه بانقطاع الولاية بخلاف المسلم الذي لم يمسقط
ذكره الزليعي ويؤخذ نصف عشر من قيمته حرمه وجلو مكنته كما في كذا اقره
المصنف مثله في شره لوللجارة وبلغ نصا باوان يؤخذ عشر القيمة من
حرجه بلانية تجارة ولا يؤخذ من المسلم شئ انفاقا لا يؤخذ من خيريه
مطلقا لانه قيمته فاخذ قيمته كقيمة بخلاف الشفعة لانه لو لم ياخذ
الشفعة بقيته الخسران ليطول حقه اصلا فيقتصر في مواضع الضرورة
مستثناة ذكره سعدى ولا يؤخذ ايضا من مال في بنية مطلقا ولا
من بضاعة الا ان تكون حرجية ولا من المضاربة الا ان يرجع المضارب
في عشر نصيبه ان بلغ نصا باوان كسب ذون مديون بدين محبط
بماله ورفقة او ما ذون غير مديون لكن ليس منه مولاة على الصحيح في الدلالة
لعدم ملكهم ولذا لا يؤخذ العشر من الوصية اذا قال هذا مال لبيتم ولا من

فان كان يطلع من تحت الارض فيكون من
طائر كوكبا يسمى الاربعاء

129

21

له وجده في هذا دار الحرب بل كله للواحد ولو استأخرا لانه كالمتصرف
ولو دخل جماعة ذو منفعة وطلبوا ايش من كنوزهم فعدتهم خمس لكونه
غنيمة وان وجده اى الركا زستان من ارض مملوكة لبعضهم رده لملكه
نحو زمين الغد رفان لم يردده واخرها عنها ملكه ملكا خينا فبسيلا تصدق
به فلو باو صح لقيام ملكه لكن لا يطيب لشترى ولو وجده اى الركا زفوه
اى غير مستأمن فيها اى ارض مملوكة لم حله فله رده ولا يحسن لآخره لا يوفى
بين شاع وغيره واما الفكاية من ان الركا ز اهل شاع ارض لا تملك على
يخسرو الا ان يحل على شاعهم الموجود في ارضه **رفع** للواحد ف
المخسنة اصله ورفعه واجبه بشرط فقهم **باب العشر** بج العشر
في عمل وان قل ارض غير الحاج ولو غر عشر به كجبل ومفاضة بخلاف
الخارجية لئلا يجتمع العشر والخارج وكذا يجب العشر في مرة جبل او
مفاضة ان حماه الا ان لانه مال مقصود وان لم يحل لانه كالصيد ويجب
في شقى بسماء اى طرا ورج كغيره بلا شرط نصا راجع للكل وبلا شرط لبقاء
وحولان حولان فيه معنى المونة ولذا كان للأمام اخذه جبر او يوضع في الزنة
ويجب مع الدين وفي ارض صغير ونجنون ومكاتب وما ذون ووقف و
وتسببه زكوة حجاز الا ان لا يقصد به استغلال الارض نحو خط وقصب
قارسه وحشيش مباح وسعف وحنظل وقطران وحنظل واشنان وجر
قطن وبادجان وفتاد وادوية كجلبه وشونيز حتى لو شغل ارضه بها
يجب العشر ويجب نصفه في شقى غرب اى ولو كبره ودالية اى وولات
لكثرة المونة وفي كتب الشافعية اوسقاه باء اشتره وقواعدها لا تأبى
ولو سقا سحبا وبالة اعز القالب ولو استويا فقصه وقيل لانه ارباع
بلا ربع مون اى كلف الزرع وبلا افران البذر لغيره كجهم بالعشرة كل
الخارج ويجب ضعفه في ارض عشرية التقليل طلاقا وان كان طفلا او ثمة
او اسلم او اتباعها من مسلم او ابتاعها من مسلم او ذى لان التضعيف بالخارج
فلا يتبدل واخذ الخارج من غير تقلب اشترى ارضا عشرة من مسلم وبقضاه

لا بد من المطالع
الحسن

233

[illegible]

واخذها من التناهي واخذ العشر من مسلم اخذها من التناهي الذي شققة
 لتحويل الصدقة اليه اوردت عليه بفساد البيع او بخياره او روية
 مطلقا او عيب بفساد ولو بغيره بقيت خراجه لانه اقاله لا يفسخ واخذ
 خراج من دار جعلت مسكنا او مزرعة ان كانت لذي مطلقا لم يسقط
 سقياها بانه ارضاه به واخذ عشر من سقياها المسلم بما لا يملكها لانه لا يملك
 به ولا شئ في دار ومقبرة ولو لذي ولا في عين غير ارضه ونقطه من
 يعملها مطلقا الى ارض عشر او فراج ولكن في حرمها لا يصلح
 لزراعة من ارض الخراج فراج لا فيها التعلق الخراج بالتمكين من الزراعة
 واما العشر في حرمها العشر ان زرع والالا لتعلقه بالحق ربح
 ويؤخذ العشر عند الاقام عند ظهور الزمرة وبدو صلاحها بهرمان ويط
 في التمر من فسادها ولا يحل لها حرم ارض خراجها كل علفها قبل داء
 وارجها ولا ياكل من طعام العشر حتى يؤدى العشر وان اكل ضمنه
 جمع الفتاوى ولانها من حرم الخراج ومن منع الخراج سنين لا يؤخذ
 لما مضى عند اية خيفة خائفة وفيها من على عشرة اواخر الخراج ما اخذ من ثمرته
 وفي رواية لا يبل يسقط بالموت والاول ظاهر الزواية **فروع** تمكن ولم
 يزرع وجب الخراج دون العشر ويسقطان بملك الخراج والخراج
 على الغائب ان زرعا وكان حاصدا ولا يثبت لهما الخراج في بيع الوفاي
 على البائع ان بقي يزرع ولو باع الخراج قبل اذ اكره فالعشر على المشتري
 ولو بعد ففي البائع والعشر على المور كواجب موقوف قاله المستأجر
 كسليم مسلم وفي الخراج بقولها ما اخذ في المزرعة ان البذر من ريت
 الارض فضيلة ولو من عامل فليها بالحق من كل خط في بيت المال فلف
 بما هو موجب له اخذه ديانة ولو مودع صرف وديعة مات بربها بلا وارث
 لنفسه او غيره من المصارف دفع النامية والظلم عن نفسه او الى الا اذا انحدر
 حصته باقيم ونصح الكفاية بها ويؤجر من قام بتوزيعها بالعدل وان
 كان عا الاخذ باطلا وهذا يعرف لا يعرف كفاية الظلم بجزء الخراج

ما لم

ما لم يزرع في حرمها العشر ان زرع والالا لتعلقه بالحق ربح
 ويؤخذ العشر عند الاقام عند ظهور الزمرة وبدو صلاحها بهرمان ويط

لما لم يزرع في حرمها العشر ان زرع والالا لتعلقه بالحق ربح
 ويؤخذ العشر عند الاقام عند ظهور الزمرة وبدو صلاحها بهرمان ويط
 في التمر من فسادها ولا يحل لها حرم ارض خراجها كل علفها قبل داء
 وارجها ولا ياكل من طعام العشر حتى يؤدى العشر وان اكل ضمنه
 جمع الفتاوى ولانها من حرم الخراج ومن منع الخراج سنين لا يؤخذ
 لما مضى عند اية خيفة خائفة وفيها من على عشرة اواخر الخراج ما اخذ من ثمرته
 وفي رواية لا يبل يسقط بالموت والاول ظاهر الزواية **فروع** تمكن ولم
 يزرع وجب الخراج دون العشر ويسقطان بملك الخراج والخراج
 على الغائب ان زرعا وكان حاصدا ولا يثبت لهما الخراج في بيع الوفاي
 على البائع ان بقي يزرع ولو باع الخراج قبل اذ اكره فالعشر على المشتري
 ولو بعد ففي البائع والعشر على المور كواجب موقوف قاله المستأجر
 كسليم مسلم وفي الخراج بقولها ما اخذ في المزرعة ان البذر من ريت
 الارض فضيلة ولو من عامل فليها بالحق من كل خط في بيت المال فلف
 بما هو موجب له اخذه ديانة ولو مودع صرف وديعة مات بربها بلا وارث
 لنفسه او غيره من المصارف دفع النامية والظلم عن نفسه او الى الا اذا انحدر
 حصته باقيم ونصح الكفاية بها ويؤجر من قام بتوزيعها بالعدل وان
 كان عا الاخذ باطلا وهذا يعرف لا يعرف كفاية الظلم بجزء الخراج

العشر في حرمها العشر ان زرع والالا لتعلقه بالحق ربح
 ويؤخذ العشر عند الاقام عند ظهور الزمرة وبدو صلاحها بهرمان ويط

كف ميت وقصا، وبنه ما دين الحجي الفقير فيجوز له ما يورثه ولو اذن فواته
 فاطلاق الكفا، فيعدم الجواز وهو الوجه نه ولا يثنى ما يثنى في حق عدم
 التملك وهو الركن وقد مضى ان الحيلة ان يتصدق على الفقير ثم يورثه
 بفعل هذه الاشياء، وهل لمن يخالف اوجه لم اره والظاهر نعم ولا لا
 من بينهما ولد ولو لم يولد لم يملك لم يملك او مديرا ولا العبد اعني المملوك
 بعضه سواء كان كماله له وبينه وبين ابنه فاعني الاب حظه مع المملوك
 يدفع اليه لانه مكاتب ومكاتب ابنه واما المستتر بينه وبين ابنته فحكمة
 علم فمقر لانه اما مكاتب نفسه او غيره وقال لا يجوز مطلقا لانه حر كله او حر
 مديون فافهم ولا لا عنه يملك قدر نصيب فانه عن حاجته الاصلية
 من ابي مال كان كمن له نصيب سائمة لانه اوى مائة ودرهم كما جزم به
 في البحر والنهر وقره المصنف قائلا انه يظهر ضعف ما في الوهبانية وقور
 وجزم بان ما في البحر وهم ولا لا يملكه لانه عن الغنى ولو مديرا او زمنا يشترط عيال
 مولاه او كان مولاه غايبا على المذهب لان المانع وضع الملك له لانه
 غير المكاتب والمديون يحيط فيجوز ولا لا طفله بخلاف ولده الكبير ابيه او امه
 الفقير او طفل الغنية فيجوز لان نفاء المانع ولا لا بنى تمام الا ان يطل
 النصف قرابة وهم بنو الهب فحل لمن رسم منهم كما تحل لابي المطلب ثم ظاهر
 المذهب اطلاق المانع وقول الغنى والمكاتب الا ان يطل ولا لا في نفسه
 صوابه لا يجوز زهر ولا لا مولاهم اي عتقائهم فارقادهم اولى بحديث مولى الغنى
 منهم وهل كانت تحل لسائر الانبياء خلاف ما عتد في النهر حال اقربائهم
 لا بهم وجازت التطوعات من الصدقات وعلة الاوقاف لهم اي انفسهم
 سواء سماهم الاوقاف ولا على ما هو الحق كما حققه في الفتح لكن في الشرح
 وغيره ان سماهم جاز والا لا قلت وجعله محشي الاشياء حمل القوي ثم نقل
 عن البحر عن المبسوط وهل تحل الصدقة لسائر الانبياء قيل نعم هذه
 خصوصية لبنينا صلى الله تعالى عليه وسلم وقيل لا بل تحل لغير ابائهم في خصوصية

لا يجوز له ان يتصدق على الفقير ثم يورثه ولو اذن فواته
 فاطلاق الكفا، فيعدم الجواز وهو الوجه نه ولا يثنى ما يثنى في حق عدم
 التملك وهو الركن وقد مضى ان الحيلة ان يتصدق على الفقير ثم يورثه
 بفعل هذه الاشياء، وهل لمن يخالف اوجه لم اره والظاهر نعم ولا لا
 من بينهما ولد ولو لم يولد لم يملك لم يملك او مديرا ولا العبد اعني المملوك
 بعضه سواء كان كماله له وبينه وبين ابنه فاعني الاب حظه مع المملوك
 يدفع اليه لانه مكاتب ومكاتب ابنه واما المستتر بينه وبين ابنته فحكمة
 علم فمقر لانه اما مكاتب نفسه او غيره وقال لا يجوز مطلقا لانه حر كله او حر
 مديون فافهم ولا لا عنه يملك قدر نصيب فانه عن حاجته الاصلية
 من ابي مال كان كمن له نصيب سائمة لانه اوى مائة ودرهم كما جزم به
 في البحر والنهر وقره المصنف قائلا انه يظهر ضعف ما في الوهبانية وقور
 وجزم بان ما في البحر وهم ولا لا يملكه لانه عن الغنى ولو مديرا او زمنا يشترط عيال
 مولاه او كان مولاه غايبا على المذهب لان المانع وضع الملك له لانه
 غير المكاتب والمديون يحيط فيجوز ولا لا طفله بخلاف ولده الكبير ابيه او امه
 الفقير او طفل الغنية فيجوز لان نفاء المانع ولا لا بنى تمام الا ان يطل
 النصف قرابة وهم بنو الهب فحل لمن رسم منهم كما تحل لابي المطلب ثم ظاهر
 المذهب اطلاق المانع وقول الغنى والمكاتب الا ان يطل ولا لا في نفسه
 صوابه لا يجوز زهر ولا لا مولاهم اي عتقائهم فارقادهم اولى بحديث مولى الغنى
 منهم وهل كانت تحل لسائر الانبياء خلاف ما عتد في النهر حال اقربائهم
 لا بهم وجازت التطوعات من الصدقات وعلة الاوقاف لهم اي انفسهم
 سواء سماهم الاوقاف ولا على ما هو الحق كما حققه في الفتح لكن في الشرح
 وغيره ان سماهم جاز والا لا قلت وجعله محشي الاشياء حمل القوي ثم نقل
 عن البحر عن المبسوط وهل تحل الصدقة لسائر الانبياء قيل نعم هذه
 خصوصية لبنينا صلى الله تعالى عليه وسلم وقيل لا بل تحل لغير ابائهم في خصوصية

لقد

لقرابة بنينا اكراما واطهارا لفضلته صلى الله عليه وسلم فليحفظ ولا يرفع
 الى فني كدبت معاذه جازد فح غير ما وبعثه المخرج اليه
 الذي ولو واجبا كذرو وكفارة وفطرة فطاني للشان وبسبب وبقله
 ينفق حادى القدسي واما الولد ولو استامنا جميع الصدقات لا يجوز له
 اتفاقا بجر من الغاية وغيره ما كان جزء الزيلعي بجواز النطوع له وضع بحر
 لمن نظنه مصرفا على حقان انه عبده او مكاتبه او حره ولو استامنا
 اعادها لهما مردان بان غناؤه او كونه ذقيا اوله ابوه او ابنة او امه او
 حاشي لا يعيد لانه انى بما في وسعه حتى لو دفع بلا تحريم بجران اخطا وكره
 اعطاء فقير نصيبا او اكثر الا اذا كان المدفع مديونا او كان صاحب عيال
 بحيث لو دفعه عليهم لم يخص لولا ولا يفضل بعد دية نصيب فلا يكره فنج
 وكره نقلها للقرابة بل في الظهيرة لا تقبل صدقة الرجل وقرابة
 محايير حتى يبداهم فيستعاضهم او اخرج او اصبح او ادع او اتفق على
 او من دار الحرب الى دار الاسلام او الى طالب العلم وفي الموانع للصدق
 على العالم الفقير افضل او الى الزهاد او كانت معجزة قبل تمام الحول فلا يكره
 خلاصة ولا يجوز دفعها لاهل البديع لان مفوت المعرفة من جهة الذات
 يلحق بمفوت المعرفة من جهة الصفات مجمع الفتاوى لا يجوز دفع زكاة
 الزاني لولده من اى الزنا وكذا الذي نفاه احتياط الا اذا كان الولد
 من ذات زوج موافق فصولين والكلف الاشياء ولا يحل ان يسل
 شيئا من القوت من له قوت يوفى بالفعل او بالقوة كالصبي المكاتب
 وبما ثم معطية ان علم بحاله لا عانت على الحرم ولو سأل الكسوة جاز كوجها
فروع يندب دفع ما يقنيه يوفى عن السؤل واعتبار حاله من حاجة
 وعياله والمعتزة في الزكاة فقرا مكان المال وفي الوصية مكان الموصى
 وفي الفطرة مكان المؤدى عند تحدد وهو الاصح لان رؤسهم تتبع لراثة
 دفع الزكاة الى حيي ان اقربائه برسم عبده او الى مبرأ او مبدى بالكون
 جاز الا اذا نص على التوفيق ولو دفعها لافقة ولها على زوجها مهر يبلغ

كما ذكره المصنف في كتابه في ذوات الله
 وكذا المستتر في الصفات المختارة
 او اشتغال به الكسب بالمجاهد
 او طلب العلم

ذكر خلاف وصح في البرهان فكان هو الذهب كتوفيق الزكوة والارز
 حديث اعنواهم للندب فيفيد الاولوية ولذا قال في الظهور لا يكره التخيير
 اي بما كان جاز في صدقة جماعة الى مسكين واحد بلا خلاف بعينه
 خلطت امرأة او يار زوجها باء فطرته خطبة بخنطها بغير اذن الزوج
 ودفت الى فقير جاز عنها لا عنه لما مر ان الخلط عند الامام استهلاك
 يقطع حتى صاحبه وعندهما لا يقطع فيجوز ان اجاز الزوج ظهريه ولو بالعكس
 قال في الزهر لم اره ومقتضى ما مر جوزه عنها بلا اجازتها ولا يبعث الامام على
 صدقة الفطر سعيلا لانه عليه السلام لم يفصل بدائع وصدقة الفطر كما
 الزكوة في المصارف في كل حال لاني جاز الدفع الى مني وعدم سقوطها
 هلاك المال وقد مر ولو وضع صدقة فطرة الى زوجة جاز وان كانت
 نفقةا عليه عمدة الفتاوى المشهورة واجبات الاسلام سبعة
 الفطرة ونفقة ذي راسم ووتر واصحية وعرة وصدقة ابوية والمرأة
 وزوجها صدق **كتاب الصوم** قيل لو قال الصيام كان اولى لما في الظاهر
 لو قال انه على صوم لزم يوم ولو قال صيام لزمته ثلاثة ايام كما في قوله تعالى
 فدية من صيام وتعقب بان الصوم له انواع على ان الينطل من الجمع
 والاصح انه لا يكره قول رمضان وفرض بعد صرف القبلة الى الكعبة لغير
 في شعبان بعد الهجرة بسنة ونصف هو لغة امسك مطلقا وشرا
 امسك من المفطرات لاني حقيقة ما حكاهن الحل ناسيا فانه
 مسك مكانة وقت مخصوص وهو اليوم من شخص مخصوص سلم كما مر
 في ادناو عالم بالوجوب طاهر عن جف من تقاسم مع النية المعهودة واما
 البلوغ والافاقة فليس من شرط الفضة لحد لصوم اليوم ومن جن او
 اعني عليه بعد النية وانما لم يصح صومها في اليوم الثاني لعدم النية وحكمه سئل
 الثواب ولو منهيها عنه كما في الصلاة في ارض مخصوبة بسبب صوم
 المنذور النذر ولذا الوعد من شهر او عام شر قبله عند الوعد
 السبب ويلحق التعيين والكفارة الحنث والقتل رمضان شهر

صوم رمضان شهر
 صوم رمضان شهر

صوم رمضان شهر

جزء من شهر من ليل او نهار على المختار كما في الجنازية واختار في الاسلام
 وغيره انه الجزء الذي ينشأ الصوم فيه من كل يوم حتى لو افاق الجنون في ليله
 او في ايامه او بعد ازال لا قضاء عليه وعليه الفتوى كما في المجتبى والتمه على الدرر
 وصح غير واحد وهو الحق كما في الفتاوى هو ان ثمانية فرض وهو نوعان
 معين كصوم رمضان او غير معين كصوم قضاء وصوم الكفارة لكنه
 فرض عملا لا اعتقادا ولذا لا يكره جاحده قاله بهنسي شيئا لابن الكمال
 وواجب وهو نوعان معين كالنذر المعين وغير معين كالنذر المطلق
 واما قوله تعالى وليصوموا ذورهم فخذ الحصوص كالنذر بعينه فلم يبق
 قطعيا وقيل بما لا يحل واعتمده الشرنبلاني لكن تعقبه استعدى بالزوق
 فان المنذورة لا تؤدى بعد صلاة العصر بخلاف الفتاوى هو فرض على الاظهر
 كالنذر ان يعنى عملا لان مطلق الاجماع لا يفيد الفرض القطعي كما ربط
 خبره ونقل غيرهما في سنة كصوم في شوال مع التامع والمنذوب
 كما يام البيض من كل شهر ويوم الجمعة ولو منقدا وعرفة ولو حاج لم يصفه
 والمكره تحريمها كالعديد وتنهيا كما شاوره وصدده وسبب وحدود
 ومهر جان ان تحمة وصوم صحت ووصال وهو وان افطر الايام الخمسة
 وهذه عند ابى يوسف كما في المحيط فهي ثمانية عشر وانواع ثلاثة عشر
 متباعدة رمضان وكفارة ظهار وقتل يمين وافطار رمضان ونذر
 معين واعتكاف واجبة ستة خيرة فافطر قضاء رمضان وصوم سنة
 وفدية حلف وجزاء صيد ونذر مطلق اذا تقرر هذا فيصح اذا رمضان
 والنذر المعين والنقل بنية من الليل فلا يقع قبل ولا عنده الى الفضة
 الكبرى لا بعدها ولا عند اعتبار الاكثر اليوم وبمطلق النية اي نية الصوم
 وبنية نقل عدم المزام وبخطا وصف كنية واجبا فاذ اذ رمضان
 فقط لتعينه بتعيين الشارع الا اذا وقعت النية من مرض او مسافر
 حيث يحتاج حينئذ الى التعيين لعدم تعيينه في جهة فلا يقع عن رمضان
 بل يقع عما نوى من نقل او واجب على ما عليه الاكثر جرح هو الاصح

ايامه

صوم

ص

صوم

وقيل بأنه ظاهر الرواية فلذا اختاره المصنف تبعاً للذين في أوائل الأشياء
 الصحيح وقوع الكل من رمضان سوى ما فوضوا واجباً آخر واختاره ابن
 الكمال وفي الشريعة بلانية عن البرهان أنه الأصح والنذر العبد للصحة بنية
 واجباً في بل يقع من واجباً مطلقاً فربما بين تعيين الشارع والعبد
 ولو صام مقيم عن غير رمضان ولو لم يملكه بل في رمضان فهو عنه ما نوى
 حديثاً إذا جاز رمضان فلا صوم إلا عن رمضان ويحتاج صوم كل يوم من
 رمضان إلى نية ولو صحى مقيماً يميز العبادة عن العادة وقال زفر ما كان
 تكفي نية واحدة كالصلاة قلنا فإما البعض لا يوجب فساد الكل بخلاف
 الصلاة والشرط للباقي من الصيام فإن النية للفرد ولو صحى وهو بتعيين
 النية للفرد وتعيينها لعدم تميز الوقت والشرط فيها أن يعلم بقلبه أي صوم
 يصومه قال الطحاوي في سنة أن يتلفظ بما لا يتطاول في السنة بل يرجع
 عنها بأن يومه ليلا على الفطرية الصائم الفطرية في الصوم في الصلاة صحيحة
 ولا تقيد بما لا يتلفظ ولو نوى القضاء نهاراً صار نقلاً فيقضيه لو أفده لأن
 الجهر في دارنا غير معتبر فلم يكن كالظنون بحج ولا يصام يوم الشك هو يوم
 الشك بين من سبعين وأن لم يكن على أي القول بعد اختلاف المطالع
 لجواز تحقق الرؤية في بلدة أقوى وأما على مقابلة فليس بشك ولا يصام
 شرح الجمع للعين عن الزاهد لا تفلا ويكره غيره ولو صام ولو واجب
 كره تنفريها ولو جزم يكون عن رمضان كره تحريماً ويقع عنه في الأصح أن لم
 تظهر رمضان في الأمان ظهرت فعنه لو مقيماً والتفعل فيه أحب أي أفضل
 اتفاقاً وإن وافق صوماً يعتاده أو صام من في شعبان ثلاثاً فأكثر لا أقل
 حديث لا تقدم مواضع رمضان بصوم يوم أو يومين أما حديث من صام يوم
 الشك فقد عصى أبا القاسم فلا أصل له ولا يصوم الخواص بقطر
 غير يوم الزوال به يفته نفياً لنية الزهري وكل من علم كيفية صوم يوم
 الشك فهو من الخواص والافق العوام والنية المعبرة بهذا بنوى
 التطوع على سبيل الجرم من لا يعتاد صوم ذلك اليوم أما المعتاد فحكمه من

نوى

في الظن

ولا يخطر بباله أن كان من رمضان فعنه ذكره أخى زاده وليس
 بصيام لور وفي النية بأن أن يصوم غداً أن كان من رمضان والأصل
 الصوم لعدم الجرم في العزم كما أنه ليس بصيام لو نوى أن لم يجد غداً فهو صائم
 والأصل فطر ويصير صائماً مع الكراهة لور وفي وصفاً بأن نوى أن كان
 من رمضان فعنه والأصل واجباً في كذا بكرة ولو قال أنا صائم أن
 كان من رمضان والأصل فطر لئلا يبين مكرهين أو مكرهين أو مكرهين
 مكره فإن ظهر رمضان فعنه والأصل فطر إلى الواجب في النقل غير مضمون
 بالقضاء لعدم التقيد بالكل المتكلم ناسياً قبل النية كالمكلف بعد ما
 هو الصحيح شرح وبه نية رأى مكلف حلال رمضان أو الفطر ورد قوله
 بدليل صحيح صام مطلقاً وجوباً وقيل بدليل فاني فطر فطر فقط بشرط
 الرد وأختلف المشايخ لعدم الرواية عن المتقدمين فيما إذا فطر قبل
 الرد لشهادته والراجح عدم الكفارة وصح غيره وأصل أن ما رواه يحمي أن
 يكون فيما لا يلهي ولا ما بعد بقوله فجب الكفارة ولو قاسقاً في الأصح
 وقبل بلا دعوى وبلا لفظ الشهادة وبلا حكم وجلس قضاء لأنه خبر لا شهادة
 للصوم مع علمه لغيره وغاية جرحه لا مستور على صاحبه البتة في خلاف
 ظاهر الرواية لا فاسق اتفاقاً وهل كان يشهد مع غيره فبقوله قال
 ابن زكريا نعم لأن القاضي ربما قبله ولو كان العدل قاتلاً أو شراً أو محدداً
 في حذف ما بين كيفية الرؤية أو لفظ المذهب وتقبل شهادته
 وأحد على أنه كعبه وأنه ولو على شهادتها ويجب على الجارية المخدرة أن
 تخرج في ليلاها بلا دن مولاي وتشهد كما في النية بشرط الفطر مع
 العلة والعدالة لقاب الشهادة ولفظ الشهادة وعدم الحد في حذف
 لتعلق نفع العبد لكن لا شتم طالع دعوى كما لا شتم في عتق الأمانة
 وطلاق الحرة ولو كانوا ببلدة لا حكم فيها صاموا بقوله نية وفطر واجباً
 عدلين مع العلة للفرد ولو رآه الحاكم وحده خير من الصوم بين نصيب
 شهود بين امرج بالصوم بخلاف العبد كما في الجوهرة ولا عبرة بقوله

الموقنين ولوعده ولا على المذهب قال في الوهبانية . وقول اولي التوقيت
ليس بموجب . وقيل نعم والبعض ان كان بكثرة وقيل لا بلغة جميع عظيم
يقع العلم الشرعي وهو غلبة الظن بخبرهم وهو مقوض لما راي الامام
من خبره في بعدد على المذهب وعن الامام انه يكتفي بثهدين واختاره
في البحر وصححه في الاقضية الاكتفاء بواحد جاء من خارج البلد او كان
على مكان مرتفع واختاره طهري الدين قالوا وطريق اثبات رمضان العبد
ان يدعي كماله معلقة بدخوله يقبض دين على الحاضر فيقر بالدين والو
والوكالة وينكر الدخول فيشهد به برؤية الهلال فيقضيه عليه . ثبت
دخول الشهر ضمننا لعدم دخوله تحت الحكم . ثبت انه شهد عند قائل
مركبات شهد ان برؤية الهلال في ليلة كذا وقضى القاضيه . ووجد
استجماع شرط الدعوى قضى اي جازله هذا القاضى ان يحكم بها
لان قضاء القاضيه قد شهدوا به لا لو شهدوا برؤية غيرهم لانه
حكاية لهم لو استفاض الخبر في البلدة الا في ارضهم على الصحيح من
المذهب بحجة وبخبره وبعد صوم ثلاثين بقول عدليه حل الفطر البيا
متعلقة بصوم وبعد متعلقة بحل لوجود الشهادة ولو صاموا بقوله
عدل حيث يجوز ونعم هلال الفطر لا يحل على المذهب خلافا لما ذكره
المصنف لكن نقل ابن الكمال عن النضر انه ان غم هلال الفطر حل
اتفاقا وفي الزيلعي الاشبه ان غم حل والا لا وهلال لا صحيحة ببقية
الاشهر التسعة كالفطر على المذهب ودويته الزهارة ليلته الاربع مطلقا
على المذهب حادي واختلاف المطالع ودويته نهما قبل الزوال بعده
غير معتبر على ظاهر المذهب وعلى اكثر الشايع وعليه الفتوى بحرج
المخالصة فيلزم اهل المشرق برؤية اهل المغرب فاشتت عندهم برؤية
اولئك بطريق موجب كما موقوف الزيلعي الاشبه ان يعتبر لكن قال الكمال
الاخذ بظاهر الرواية احوط **باب** اذا رآه الهلال بكرة ان يشهد اليه
لانه من عمل الجاهلية كما في الترجمة وكراهية البرازية **باب**

نصاب

ما بعد

ما بعد الصوم وما لا يفده الفساو والبطلان في العبادات
سبان اذا اكل الصائم او شرب او جامع حال كونه ناسيا
في الفرض والنفل قبل النية او بعدها على الصحيح بحرج عن الغيبة
الا ان يذكر فلا يتذكر ويذكره لو قويا والا لا وليس عذرا في حقوق
العباد او دخل حلقه غبار او ذباب او دخان ولو ذكر استمسك
لعدم مكان التخرعته ومفاده انه لو ادخل حلقه الدخان افطر
اي دخان كان ولو عودا او غيره الوذرا لا مكان التخرعته فليست له
لما بسطه الشربلاقي او ادهن او اجمعه او اكحل وان وجد طعمه
في حلقه او قبل ولم ينزل او احلم او انزل ينظر ولو الى فرجها مرارا او
بفكره وان طال جمع او بقي على في فمها لم يفسد ولا يلزم مع الرقي كقطع
ادوية ومص صديد على في خورسك او دخل الماء في اذنه وان كان
بفعله على المختار كما حكى اذنه بعد وثم افرجه وعليه دن ثم ادخله
ولو رآه او استلم ما بين استانه وهو دون الحقيقة لانه تبع لبقية ولو
قد رعا الفطر كما سيجي اذا خرج الدم من بين استانه ودخل حلقه يعني
ولم يصل الى جوفه اما اذا وصل فان غلبت آتوت او يفسد والا لا اذا
وجد طعمه بزازية واستحسنه المص وهو ما عليه اكثر وسيجي او طعن رجع
فوصل الى جوفه وان بقي في جوفه كما لو اتى في الجاهلية او فقد السهم
من الجانب الاخر ولو بقي النصل في جوفه فادخل عودا او نحو ذلك
مفقوده وطرفه خارج وان غلب فسد وكذا لو ابتلع خبثه او خطا او فيه
بقية مربوطه الا ان ينفصل عنها مشي مفاده ان استقراره داخل في الجوف
شرط للفساد بدائع او ادخل اصبعه اليه في اية دبره او فرجها او
ولو مبتلة فسد ولو ادخل قطنه ان غابت فسد وان بقي طرفها
في فرجها الخارج لا ولو بالغ في الاستنجاء حتى ملغ موضع الحقيقة فسد
بهذا فحتم يكون ولو كان ثورث او غطيا او نزع الى مع حال كونه
ناسيا في الحال عند ذكره وكذا عند طلوع الفجر وان استنشق بعد التبرع لانه

الا

كما لا خلاف ولو ملك حتى انتهى ولم يتحرك ففقه فقط وان كان ينف
 ففقه وكفر كما لو نزع ثم اوج او في اللقمة من فيه عند ذكره او طلق الفجر
 ولو ابتلعها ان قبل فاجها كفر وبعده لا او جامع فيما دون الفجر
 ولم ينزل في غير السبيلين كسرة ونحو ذلك الاستمناة بالكف وان كان
 تحريما لحديث ما في اليد ملعون ولو خاف الزنا يبرح ان لا وبال عليه او
 او دخل في بهيمة او ميتة من غير انزال او من فرج بهيمة او قبلها فانزل
 او اقطر في اصيله او دهنها وان وصل الى المثانة على المذهب واما ان
 قبلها ففقه اجماعا لانه كالحقنة او اصبغ جنبا وان بقي كل اليوم او انجاب
 من البنية او دخل الفرج فحاطة فاستسنة فدخل حلقه وان نزل الى السرة
 كما لو تربط شفتاه بالبراق عند الكلام ونحوه فابتلع او سال ريقه الى
 ذقنه كالخيط وان لم ينقطع فاستسنة ولو عدا خلا في البرق ففقه في
 القادر على الخياطة فيبقى الاحتياط او ذاق شيئا بغيره ان لم يقطر
 جواب الشرط وكذا لو بل الخيط بين اذنه وراو ان بقي فيه عقد البراق
 الا ان يكون مصبوغا وظهر لونه في ريقه وابتلع ذكرا ونظمه ابن شحنة
 فقال مكر بل الخيط بالريق قائلا باد خاله في فيه لا يتغيره وعن
 بعضهم ان يبلغ الريق بعد ذاك يفرص فيه لونه فيظهره وان اقطر خطا
 كان تمضمض فسبقه الماء او شرب نائما او سح او جامع فظن عدم الفجر
 او اجبر مكرها او نائما او ناسيا حدث ريقه فالمراد رفع الاثم وفي التوبة المواظقة
 في الخطي اجازة عندنا خلافا للمعتزلة او اكل او جامع ناسيا او اضلم
 او انزل ينظر او ذرعه القى فظن انه اقطر فاكل عمد الشبهة ولو علم
 عدم قطره لم يمتد الكفارة الا في مسند لانه فلا كفارة مطلقا على
 المذهب الشبهة خلافا لذلك خلافا لما كذا في الجمع وشروطه فقيه الفطن
 انما هو لبيان الاتفاق او احقق او استعطف في انفة شيئا او اقطر في اذنه
 دهنها او دواي جارية او امة فوصل الدواء حقيقة الى جوفه واما ان
 او ابتلع حصة ونحوها محال بالكله الانسان او يعاقبه او يستقذر

يعني

الخطا

دفع

ونظر ابن شحنة فقال ويستقذر مع غير ما كثر مثلنا ففقه كذا
 التكفير يعني ويجهز اوله بنو في رمضان كله صوما ولا فطر مع الاثم
 الشبهة خلاف زفر او اصبغ غيرنا والمصنوع فاكل عمد ولو بعد النية قبل
 الزوال الشبهة خلاف الشافعي ومفاده ان الصوم بمطلق النية كذا ذلك
 او دخل حلقه مطر او بلج بنفسه لا مكان الحجر عند بعضه بخلاف نحو الغيا
 والقطرين من دموعه او عرقه واما في الاكثر فاجد المصلحة في جميعه فوضعت
 شيئا كثيرا وابتلع فطره الا خلاصة او وطى ارادة ميتة او صغيرة لا تنهي
 نهرا او بهيمة او فخذ او بطن او قبل ولو قبله فاحش بان يدغخ او يمتد
 شفتها او لسن لو بجائل لا يمنع المارة او استسنة بكفه او بمباشرة فاشق
 ولو بين المراتين فانزل قيد لكل حتى لو لم ينزل لم يقطر كما هو اقد
 غير صوم رمضان او ادا لا خصصها به ينك رمضان او وطيت نائمة او نحو
 بان اصبحت صائمة فحقت او سح او بطن اليوم الى الوقت الكافي ليلته او الى
 ان الفجر طالع او السنس لم تغرب لكف ونشر ويكفي الشك في الاول دون
 الثاني علا بما لا يصل فيها ولو لم يتبين الحال لم يقض في ظاهر الرواية
 والمسئلة تنفرد الى ست وثلاثين محلا المطولات ففقه في الصور
 كلها فقط كما لو شهد على الغروب وآذ ان على عدمه فافطر وظهر عدمه
 ولو كان ذلك في طلوع الفجر ففقه وكفر لان شهادة النقي لا تعارض شهادته
 الاشياء واعلم ان كل ما استقى فيه الكفارة محله ما اذا لم يقع منه ذلك
 مرة اخرى لاجل قصد المعصية فان فعله وجبت زجر الله لك ففقه في النية
 الامصار وعليه الفتوى فنية وهذا من نهر والا فليان يسكن بغيره بولها
 وجوبه على الاصح لان الفطر قبض وترك البقي شرعا واجب كسافر اقام
 وحائض ونفسا طهرت ومجنون افاق ومريض صح ومفطر ولو لم يكن
 او خطا او صبي بلغ او كافرا مسلم وكلهم يعصون ما فانه لا يخرج من فطره
 لعدم اهليته هاهنا والجزء الاول من اليوم وهو سبب في الصوم لكن يؤيا
 قبل الزوال كان نظرا فيقتضي بالافساد كما في الشرع فلا يمتنع عن النية ولو

ولو نوى المسافر والمجنون والمرضى قبل الزوال صح على الفرض ولو نوى الحيض
والنفاس لم يصح أصلا لما في أول الوقت وهو لا يتجرى ويؤخر يصح بالصوم
إذا طاقه وبطرب عليه ابن عمر كالمسألة في الأصح وإن جامع الخلف أو ميا
مشتمها في رمضان أو أدام أو جمع وتوارت الحنفية في أحد السبلين
أنزل ولا أو الحلال وشرب عند أو بكسر الفين وبالنزاع المجتهد والمدة
ما يتقضى به أو ما يتدأ به أو ما يتصل به أو ما يتصل به أو ما يتصل به
ربح فيكفر لوجوده في صلاح البدن ودرية وغيرها وما نقله الشرنبلالي
عن الحدادي روه في النهج عند الرجوع للحل أو صحيح أي فعل ما لا يظن الفطر به
كقصد وكل لمس جماع بهمة بلا انزال أو إدخال الطبع في بريد ذلك
فطن فطر به فكل عند اقضيه في الصلوات كلها وكذا لا يظن في غير ذلك حتى لو
اقناه مفعلة بعد عليه أو سمع حديثا لم يعلم تأويله لم يفطر بكفر للشبهة
وإن أخطأ المفعلة ولم يثبت الأثر إلا في الأدهان وكذا النفية عند العانة
زيت في الملتقى كالحجامة ورجحه في البحر للشبهة ككفارة المطهر الثابتة
بالكتاب وأما هذه فتا السنة ومن ثم شبه بها ما أنا بكفران نوى بلدا
ولم يكن مكرها ولم يطر سطر كمرض حيض أصنف فيما لو مرض بحج
نفسه أو سافر فتركها والمصحة لزمها وفي المعاد وحكي وحض والميتقن
قال عدو لو افطر ولم يحصل العذر والمعتد سقوطها ولو تكرار فطره و
لم يكن للأول بكفيه واحدة ولو في رمضان عند محمد وعليه الاعتناء بترأته
وغيرها وأما بعضهم للفتوى أن الفطر بغير اللب تدان والآن ولو الحل عند
شبهة بلا عذر يقبل تمامه في شرح الوهبانية وإن زرع القمح وقمح
ولم يعد لا يفطر مطلقا ^{بلا عذر} فإن عذر بلا عذر ولو هو ملا الفهم مع ذكر الصوم
لا يفطر خلافا للثاني وإن أعاده ولو قدر حصته منه فلو كثر حدادى فطر
اجماعا ولا كفارة إن ملا الفهم والآن هو المختار وإن استغنى أي طلب
القي عامد أي متذكر الصوم وإن كان ملا الفهم في الإجماع مطلقا
وإن قلنا عند الثاني وهو الصحيح لكن ظاهر الرواية كقول محمد أنه يفسد

حبس به

لكن جعلها

لجوف

وبحسب

كما في الفتح عند الكافي فإن عاد بفسد لم يفطر وإن أعاده ففسده وإن
اصحها لا يفطر محيط وهذا كله في طعام أو ماء أو روة أو دم فإن كان
بلغا فغيره مطلقا خلافا للثاني واستحسنه الكمال وغيره ولو نظر
لحما بين أسنانه ابن مثل حصته فأكثر ففطر وفي أقل منها لا يفطر إلا
إذا أوجب من فيه فأكله ولا كفارة لأن النفس تعاقبه وكل مثل حسنة من
خارج يفطر ويكفر في الأصح إلا إذا مضى بحيث تداست في فيه إلا أن يجده
الطعم في حلقه فأمر واستحسنه الكمال قائلا وهو الأصل في كل قليل
مضغ وكوه له ذوق شيء وكذا مضغ بلا عذر قيد فيها قال العيني كلون
زورها أو سيد باسح الخلق فذاقت وفي كراهية الذوق عند آثر
قولان وروى به في النهج بأنه إن وجد بدو لم يحلف غبنا كره والآلا وهذا
في الفرض النفل كذا قالوا وفيه كلام طامة الفطر فيه بلا عذر على المذهب
فتبقى الكراهية وكذا مضغ عليك أبيض مصنوع ملتصق بالالفطر ويكره
للمفطرين إلا في الحلو بعد وقيل بإباحه ويستحب أن لا تسواك
فتح وكوه قبله ومن معانقه ومباشرة في شفة إن لم يمتد لمفسد
وإن أمن لا بأس لا يكره دهن شراب ولا كل أو لم يقصد الرنية أو تطير
العجينة إذا كانت بعد السنون وهو القبضه وصرح في النهاية بوجوب
قطع ما زاد على القبضه بالضم ومقتضاه الأثر بتركه إلا أن يحمل الوجوب
على الثبوت وأما الإضمانها وهي دون ذلك كما يفعل بعض الفقهاء و
ومحسنة الرجال فلم يجبه أحد واخذ كل ما فصل به أبو السنود ومجوس
الأعيانهم وحديث التوسعة على العيال يوم عاشوراء صحيح واحاديث
الاستحباب الضعيفة لا موضعها كإرخاء ابن عبد العزيز ولا سواك ولو عشا
أو طبا بالآء على المذهب وكراهة الشافعي بعد الزوال وكذا لا يكره حياض
وتلفف بثوب مبتل ومضغته واستنشاق واغتال بلبنة عند انشائها
وبه يفتر شرنبلالي عن البرهان يستحب السجود ما خيره وتجيل
الفطر حديث ثلاث من أخلاق المرسلين تجيل الفطر وتأخير

الشجر والشوك **فروع** لا يجوز ان يجعل علما يصل به الى الضعيف فيخبر
 نصف النهار ويستريح الباقي فان قال لا يكفني كذب بافصر ايام الشتاء
 فان اجهد الحنف بالعمل حتى فرض فاقطع في كفارة قولان فنية وفي
 البراءة لو صام عن العجز عن القيام صام وصلى قاعدا جاعلين العبادتين
فصل في العوازم المبيحة لعدم الصوم وقد ذكر المصنف منها خمس وبنى
 الاكراه وخوف الهلاك او نقصان عقل او بطلان او جوع شديد او سعت
 حية لمسا فرس فرسه عيا ولو بعينه او حائل او وضع اما كانت او ظهرا
 على الظاهر خافت بقلبه الظن على نفسه او ولدها وقيدة البرنسي
 لابن الكمال بما اذا تعينت للارضاع او نقص خاف الزيادة كمنه وصحيح
 خاف المرض وخادمة خافت الضعف بقلبه الظن بامارة او جربة او
 اخبار طبيب جازق مسلم مستورا فاد في النهر تبعا للبحر جواز التطيب بالخاف
 فيما ليس فيه ابطال عبادة قلت وفيه كلام لان عندهم لظنهم كقوله
 فاني يقطب بهم وفي الجوع عن الظهيرة للانه ان تمتنع من امتثال امر
 المولى اذا كان يعجز عن اقامة الفرائض لانها مبقاة على اصل الحريية في
 الفرائض الفطر يوم العذر الا استفرج كاسم وقصد لزوما ما قدروا
 بدافيه وبلا ولا لانه على التراضي ولذا جاز التطوي قبل مجاف قضاء
 الصلاة ولو جاز رمضان الثاني قدم الاء على القضاء ولا فدية لما
 صلا قال الشافعي ويندب لساق الصوم لآية وان تصوموا خير لكم والحيمة
 ابر لا فعل تفصيل ان لم يضره فان شق عليه او عار ففته فاقطع افضل
 لموقف الجماعة فان ما توافق في ذلك العذر فلا يجب عليهم الوصية
 بالفدية لعدم اداكم عدة من ايام اخر ولو ما توا بعد ذوال العذر وجبت
 الوصية بقدر اداكم عدة من ايام اخر وما من فطر عدا فوجوها عليه بالاد
 وفدى لزوما عنه اي عن الميت وليه الذي يتصرف في ماله كالقسط قدرا
 بعد قدرته عليه اي على قضاء الصوم وفوته اي فوت القضاء بالموت فلو
 فاته عشرة ايام فقد على فته فداها فقط بوصية من التثت متعلق

بغدي

بغدي وهذا الولد وارث والا فمن الكل ثم ساق وان لم يوص
 ويترع ولية به جاز ان شاء الله ويكون الثواب للمولى اختيارا
 وان صام او صلى عنه المولى للحديث لا يصوم احد عن احد ولا يصلي احد
 عن احد ولكن يطعم كذا يجوز لو تبرع عنه ولية بكفارة بياض او قتل
 باطعام او كسوة بغيره ان اعتقاد لما فيه من الزام المولا لميت بلاء
 رضاه وفدية كل صلاة ولو دونها كذا مرتبة قضاء الفلانية كصوم يوم
 على المذهب وكذا الفطرة والاعتكاف الواجب يطعم عنه الكل يوم كذا
 كالفطرة ولو لوليه والى صل ان ما كان عبادة بدنية فان الوصية
 يطعم عنه بعد موته وعن كل واجب كالفطرة والمالية كالزكاة يخرج
 عنه القدر الواجب والمركب كالحج حج عنه رجل من مال الميت بحره
 ويشيخ الفاني العاج عن الصوم الفطر وبغدي وجوبا لو في اول
 الشهر وبلا تعدد فقير كالفطرة لموسى او الا فيستفاد الله هذا اذا
 كان الصوم اصلا بنفسه وخوطب به انه حتى لو كره الصوم لكفارة بياض
 او قتل ثم عجز لم يخرج الفدية لان الصوم هنا بدل عن غيره ولو كان ساقا
 فاته قبل الا فاته لم يجب الا بقاء ومتى قدر قضا لان استمرار الجهر شرط
 الخليفة وهل تكفي الاباحة في الفدية قولان المشهور نعم واعتمده
 الكمال ولزم نفل شرع فيه قصد كذا حر في الصلاة فلو شرع طنا
 فاقطع اي فورا فلا قضاء اما لو مضى ساعة لزوم القضا لانه يضرها صا
 كانه نوى المضى عليه في هذه الساعة فحتم اداء وقضا اي يجب اتمامه
 فان فسد ولو بغيره وضحيض في الاصح وفي القضاء الا في العيدين و
 ايام التشرع فلا يلزم لصيرورته صائغا بنفسه شرع فيصير تركها
 بمنهي ما الصلاة فلا يكون مصليا ما لم يسجد بدليل سلة البين ولا
 يفطر الشارع نفل بلا عذر في رواية هي الصحيحة وفي رواية يكل بشرط
 ان يكون من نية القضاء واختارها الكمال وتاج الشريعة وصدرها
 في الوقاية وشرعها والضيافة عذر للضيف المضيف ان كان صاحبها

قوا

من لا يرضى بحجة حضوره ويتأذى بتركه الا فطره فيفطره والا لا هو
الصحيح من المذهب ظهر به ولو حلف رجل على الصائم بطلاق امراته ان
لم يفطر ففطر ولو كان صائما ففطره ولا يحسنه على المعتمد بزازية وفي النهي
عن الذبحة وغيرها هذا اذا كان قبل الزوال ما بعده فلا الا لا حد اليه
الى العصر لا بعده وفي الاشياء دعاه احد اخوانه لايكفه فطره لو صائما غير
قضاء رمضان ولا تصوم المرأة فضلا الا باذن الزوج الا عند عدم الضرر به
ولو فطرها وجب القضاء باذنه او بعد البتة ولو صام العبد ما في
حكمه بلا اذن المولى لم يجز وان فطره ففطره باذنه او بعد العتق ولو نوى فطر
الفطر او لم ينو فقام ونوى الصوم في وقتها قبل الزوال صح مطلقا و
يجب عليه الصوم لو كان في رمضان لزوال المرض كما يجب على صائم
ان تمام صوم يوم من ايام رمضان افرق في ذلك اليوم ولكن لا كفارة
لو افطر فيها لثبته في اذنه وآفوه الا اذا دخل مصره شيء في فطر
فانه يكفر ولو نوى الصائم الفطر لم يكن مفطرا كما لو نوى التكلم في
صلاته ولم يتكلم شرعا لو سبانه قال وفيه خلاف الشافعي وقضى ايام
اغنامه ولو كان الاغنام تنفق لشهر لندرة امتداده سوى يوم حد
الاغنام فيه او في ليلة فلا يقضيه الا اذا علم انه لم ينو وفي الجنون ان لم
يستوعب شهر ففطر ما مضى وان استوعب الجميع ما يمكن ان شاء الصوم فيه
على ما لا يقض مطلقا للرجوع ولو صوم الايام المنهية او صوم هذه السنة
صح مطلقا على المختار وفرقوا بين النذر والشروع فيها بان نفس الشروع
معصية ونفس النذر طاعة فصح ولكن افطر الايام المنهية وجوبا عما
على المعصية وقضاها استقامت الدوايب وان صامها فخرج عن الهدية
مع المروءة وهذا اذا نذر قبل الايام المنهية فلو بعد ما لم يقض شيئا وانما
يلزمه باقي السنة على ما هو الصواب وكذا الحكم لو نذر السنة وشطر الشايع
فيفطرها لكنه يقضيها بنهايتها ويعيد لو افطروا بخلاف المعصية
ولو لم ينشر ط الشايع يقضى فيه وثلاثين ولا يربط الصوم الخمسة في

نذره
ميا

نذره

في هذه الصورة واعلم ان صيغة النذر تحتل اليقين فكذا كانت ست
صور ذكرها بقوله فان لم ينو بندره الصوم شيئا او نوى النذر فقط
دون اليقين او نوى النذر ونوى ان لا يكون يمينا كان في هذه الثلاث صور
نذرا فقط اجماعا عملا بالصيغة وان نوى اليقين وان لا يكون نذرا كان في
هذه الصورة يمينا فقط اجماعا عملا بتعيينه وعليه كفارة يمين ان افطر
لحنثه وان نواهها او نوى اليقين بلا نفي النذر كان في الصورة يمين نذرا ويمينا
صح لو افطر بحجب القضاء للنذر والكفارة لليمين عملا بعدم المجازة في النذر
ونذره تغريب صوم ست من شتات ولا يكره التتابع على الخلق فضلا
لثاني حاوي والاتباع المذكور ان يصوم الفطر وقت بعده فلو افطره
والفطر لم يكره بل يجب وليس ابن الكمال ولو نذر صوم شهر معين
متتابعا فافطروا ولو من الايام المنهية استقبل لانه اطلاقا بوصف مع فلو
شهر عن ايام نهى بخلاف السنة لا يستقبل في نذر شهر معين بل لا يقع
كله في غير الوقت والنذر من التكليف اوج او صلاة او صيام او غيرها غير
المعلق ولو مقيت لا يحقق بزمان ومكان ودرهم وقدر فلو نذر التصديق
يوم الجمعة بمكة هذا الذي اقام على فلان فخالف جاز وكذا لو جعل قبله فلو عجز
شهر التكليف او الصوم ففطر عنه صح وكذا لو نذر ان يجي سنة كذا
فجئ سنة قبلها صح او صلاة في يوم كذا ففطرها قبله لانه تعجيل بعد وجوه
السبب وهو النذر ويلغو التعيين شهر نيابة فيلحق بخلاف النذر
المعلق فانه لا يجوز تعجيله قبل وجود الشرط كما سيجي في الايمان ولو قال
حريص الله تعالى على ان اصوم شهر اوقات قبل الحج لا شيء عليه ان يصوم ولو
يوما ولم يصم لزمه الوصية بجميعها على الصحيح كما يقتضيه اذا نذر ذلك ومات قبل
تمام الشهر لزمه الوصية بالجميع بالاجماع على ما بينا في خلاف القضاء فان سبب
ادراك العدة **فروع** قال والله اصوم لاصوم عليه بل ان صام حنث
كما سيجي في الايمان نذر صوم رجب فدخل وهو ايضا ففطر ففطر رمضان
او صوم الابد ففطره لا شفع له بالمعصية افطره كفر كما هو يوم يقدم فذلك

نذره

فقدوم بعد الاكل والزوال او حيضها ففي هذا في خلاف الثالث ولو قدم في
 رمضان فلا قضاء اتفاقا ولو عني به اليهين كغيره فقط الا اذا قدم قبل نية فلو
 عنه تركه بالنية ووقع عن رمضان ولو نذر شهر الرنة كاملا او شهر فقيته
 او جمعة قال السبع الا ان ينوي اليوم ولو نذر صوم يوم السبت ثمانية ايام صام
 سبتهن وقال سبعة فسبعة سببت الفوق ان السبت لا يكره في السبعة
 فحل على العدد بخلاف الاول اعلم ان النذر الذي يقع للاموات من اكثر العوام
 وما يؤخذ من النذرهم في شمع والزيت ونحوها المخرج الاول الكرام
 تقربا اليهم فهو بالاجماع باطل وحرام ما لم يقصد وادفعها الفقهاء الامام وقد
 ابتلى الناس بذلك ولا سيما هذه الاحصار وقد بطلت لانه قسم في شريح
 ودر البحار وقد قال الامام محمد لو كان العوام عبيدي لا يقتلهم وابتسقت
 ولا في ذلك لانهم لا يهدون فالكل بهم يتغيرون **باب الاعطاف**
 المناسبة له والناحية شرط الصوم في بعضه والطلب لا كونه العشر
 الاخير هو لغة اللبث وشرعا لبث بفتح اللام ونظم الملك ذكره ولو جئنا
 في مسجد جماعة هو مال امام ومؤذن لويت فيه الحنف الاولين الامام
 اشتراط اتي فيه وصححه بعضهم وقال لا يصح في كل مسجد وصححه السجدي و
 اما الجامع فيصح فيه مطلقا اتفاقا ولو لبث اذاعة في مسجد سبتهن وكذا في
 المسجد ولا يصح في غير موضع صلواتها من بيتها كما اذا لم يكن فيه مسجد ولا خرج
 من بيتها اذا اعتكفت فيه وهل يصح من الخنثى في بيته لم اره والفقهاء لا يفتوا
 ذكر رتبة بنيتة قال اللبث هو الركن والكون في المسجد والنية من علم عاقل
 طاهر من جنابة وحيض ونفاس شرطان وهو ثلاثة اقسام واجب بالنذر
 بلسانه وبالشرع وبالاعتقاد ذكره ابن الكمال سنة مؤكدة في العشر
 الاخير من رمضان اي سنة كفاية كما في البرهان وغيره لا يفتوا انها بعد الامكان
 على من لم يفعل من الصلابة وسخت في غيره من الازمان هو بمعنى الكوة
 وشرط الصوم الصلة الاول اتفاقا فقط على المذهب فلو نذر اعتكاف
 لم يصح وان نوى بها اليوم لعدم خلتها للصوم اما لو نوى بها اليوم صح والعرف

والاخرى في كل مسجد وصححه السجدي واما الجامع فيصح فيه مطلقا اتفاقا ولو لبث اذاعة في مسجد سبتهن وكذا في المسجد ولا يصح في غير موضع صلواتها من بيتها كما اذا لم يكن فيه مسجد ولا خرج من بيتها اذا اعتكفت فيه وهل يصح من الخنثى في بيته لم اره والفقهاء لا يفتوا ذكر رتبة بنيتة قال اللبث هو الركن والكون في المسجد والنية من علم عاقل طاهر من جنابة وحيض ونفاس شرطان وهو ثلاثة اقسام واجب بالنذر بلسانه وبالشرع وبالاعتقاد ذكره ابن الكمال سنة مؤكدة في العشر الاخير من رمضان اي سنة كفاية كما في البرهان وغيره لا يفتوا انها بعد الامكان على من لم يفعل من الصلابة وسخت في غيره من الازمان هو بمعنى الكوة وشرط الصوم الصلة الاول اتفاقا فقط على المذهب فلو نذر اعتكاف لم يصح وان نوى بها اليوم لعدم خلتها للصوم اما لو نوى بها اليوم صح والعرف

لا يفتي

لا يفتي بخلاف ما لو قال في نذر ليلا ونهارا فانه يصح وان لم يكن الليل جملا
 للصوم لانه يدخل تبعا واعلم ان الشرط في الصوم مراعاة وجوده لا ايد
 بل شرط قصد اخلو نذر اعتكاف شهر رمضان الرنة واجبة الصوم رمضان
 عن صوم الاعتكاف لكن قالوا الوصام تطوعا ثم نذر اعتكاف ذلك اليوم
 لم يصح لانها من اوله تطوعا فتعذر جعله واجبا وان لم يعتكف رمضان
 المعين قضى شهر غيره بصوم مقصودا بعد شرطه الى الكمال الاصل فلم يجز
 في رمضان في ولا في واجب سوى قضاء رمضان الاول لانه خلف عنه
 وتحقيقه في الاصول في بحث الامر واقدر نضلا ساعة من ليل ونهاره عند
 محبة وهو ظاهر الرواية عن الامام البناء النفل على المساجد وبه يفتي والحق
 في عرف الفقهاء اجزاء من الزمان لا جزء من اربعة وعشرين كما يقول المجنون
 كذا في غرار الاذكار وغيره فلو شرع في نفل ثم قطع يتركه قضاء لانه لا
 يشترط له الصوم على الظاهر من المذهب وما في بعض المعينات انه يلزمه
 بالشرع مخرج على الضعيف قاله المصنف وغيره وهو عليه على المصنف
 اعتكافا واجبا اما النفل فله الخروج لانه منه لا يبطل كما في الخروج الا
 لحاجة الا ان طبيعته كبول وغائط وغسل لاحتلام ولا يمكن الاغتسال
 في المسجد كذا في النهر او شرعية كعيد واذان لو مؤذنا وباب المنارة
 خارج المسجد والجمعة وقت الزوال ومن بعد منزلة في معتكف فخرج في
 وقت يدركها مع سبتهن كما في ذلك رايه وبيان بعد ما ارجعنا او شاء
 على الخلاف لو ملك اكثر لم يقدر لانه محل له ذكره تنصرا بالخلاف ما التزمه
 بلا ضرورة فان خرج ولو ناسيا ساعة زمانية لا رتبة كما مر بلا عذر قد
 فيقتضيه الا اذا فسد بالزوة واعتبر اكثر النها قالوا لو هو الا حسن
 وبحسن فيه الكمال وان خرج بعد يغلب وقوعه وهو ما لا يغير لا يقدر
 واما ما لا يغلب كما في غروب الزمان مسجدا فيسقط للثم لا يبطل والا
 لكان النسيان اولي بعدم الفساد كما حققه الكمال خلافا لما فصله الزيلعي
 وغيره جعل عدم الفساد ولا يندم وبطلان جماعة وافواه كرها استحسنناه

لكن في الزيادة

وفي خاتمة من الحج لوشط وقت النذر ان يخرج لعبادة مريض وصلاة صلاة
 وحضور مجلس علم جاز ذلك فيلحقه وحصل المعتكف بكل شرب نوم
 وعقد اصحاب اليه كف او عياله فلو تجارة كره بيع ونكاح ورجعة فلو خرج
 لاجلها فسد لعدم الضرورة وكراهية اي تحريم لانها محل طهارتهم بحضرة ربيع فيه
 كما كره فيه مباينة غير المعتكف مطلقا انتهى وكذا الكه ونوفه لا لغيره انشاء
 وقد تناه قبل الترتيب قال ابن الكمال لا يكره الاكل والشرب والنوم
 فيه مطلقا ونحوه في المجتبى وكراهية ما صحت ان اعتقه قربة والا للحديث
 من صحت نجا وجب اني الصمت كما في غزاة كراش شرب حديث رحم الله
 امره التكلم فغنم او سكت فسلم التكلم لا يجزى وهو لا اثم فيه ومنه المباح عند
 الحاجة اليه لا عند عدمها وهو محل ما في الفتح انه مكره في المسجد ياكل الشاة
 كما تاكل النار الحطب كذا حقه في الزهراء قرآن وحديث وعلم وتدريس
 في سيرة الرسول صلى الله عليه وسلم وقصص الانبياء عليهم الصلوة والسلام
 وحكايات الصالحين وكتابة امور الدين وبطل بوطي في فرج انزل ولا
 ولو كان وطينه خارج المسجد ليل او نهارا عامدا او ناسيا في الاصح لان حاله
 مذكرة وبطل انزال بقبلة او لمس وتخيذه ولم ينزل لم يبطل وان حرم المل
 لعدم الحج ولا بطل انزال بفكر او نظر ولا بكر ليل ولا بالكل ناسيا بقا
 الصوم بخلاف الكه عمدا او روته وكذا اغماؤه وجنونه ان واما ايا ما في
 دام جنونه سنة فضاه استحسانا ولفظ الدنيا ليذكره بل ان عكاف ايام
 ولا اي متابعة وان لم يشته ط الشاي كملك لان ذكر احد العددين
 بلفظ الجمع وكذا التثنية تناول الافر فلو نوى في نذر الايام النهار خاصة
 صحت نيته لنية الحقيقة وان نوى بها اي بالايام الدنيا لا ببل بكونه كذا
 كما لو نذر اعتكاف شهر ونوى النهار خاصة او نوى على اي الليل خاصة
 فانه لا تصح نيته لان الشهر اسم لعدد ايام والتباني فلا يكتفى بكونه
 الا ان استثنى الدنيا فيختص النهار ولو استثنى الايام صح ولا شيء عليه لا جبر
 واعلم ان الدنيا تابعة للايام الا ليلية عرفه ولباني النهر فتبع النهار ليلية

دفعان ناس كما في الصحية الواجبة هذا ليلة القدر ليلة في رمضان
 اتفاق الا انها تتقدم وتتاخر خلافا لها وتتم فيمن قال بعد ليلة منه انت
 حرا وانت طالق ليلة القدر فعنده لا يقع حتى يسلم رمضان الا في الجواز
 كونها في الاول في الاول في الاخرة في الاخرة وقال يقع اذا مضى مثل ملك
 الليلة في الاخرة ولا خلاف انه لو قال قبل دخول رمضان وقع بمضيه قال
 في المحيط والقنوي على قول الامام لكن قيته يكون الى الف بقربها يعرف
 الاختلاف والافى ليلة السابع والعشرين **كتاب الحج** هو يفتح
 الى وكسر ما لفة القصد الى عظم لا مطلق القصد كما طه بعضهم و
 وشعر عازبة اي طواف ودوقوف في مكان مخصوص في الكعبة وعرفة
 في زمن مخصوص في الطواف من طلوع فجر النحر الى آخره وفي الوقوف
 من زوال شمس في فجر النحر بفعل مخصوص بان يكون حرا مبنية
 الحج سابقا كما يجي لم يقل لا وادرك من اركان الدين يسلم حج النقل
 فرض سنة تسع وانما افه عليه الصلوة والسلام عشر بعد ربيع عليه
 ببقاء حياة ليكمل التسليخ مرة لان سببه البيت وهو واحد والزيادة
 تطوع وقد يجب كما اذا جاز الميعات بلا اوام فانه كما يجي يجب عليه
 احداث كمين فان اختار الى القصف بالوجوب وقد يتصف بالوجوب
 كالحج بالحر لم وبالكراهية كالحج بالاذن ممن يجب استئذنه وفي النوازل فلو
 كان الابن صبيا قللاب منع حتى يلحق على الفور في العام الاول عندنا
 واصلح الروايتين عن الامام ومالك واحمد فيسقي وترد شهادته بتأخره
 سنيثا لان تأخره صغيرة وباركاه مرة لا يسق الا بالارادة ووجهه
 ان الفورية طنية لان دليل الاحتياط طلعي ولذا اجمعوا انه لو تراه في
 كان اداء وان اتم بتمت قبله وقالوا لو لم يحج حتى اتلف ماله وسع ان يسق
 ويحج ولو غير قادر على وفائه ويرجى ان لا يوافقه بذلك اي لو ناولا ويا وياه
 اذا قدر كما قيده في الظهيرية على سلم لان الكافر غير مخاطب بفروع
 الايمان في حق الاداء وقد حققناه فيما علقنا على المناصر مختلف عالم

ض
 الله

بغير حصة أما بالكون بدارنا اذ باخبار عدل او سنو من صحيح البدن بصير
 غير مجوس وظايف من سلطان يمنع منه ذي راو يصح به بدنه فالعناد
 الخ ونحوه اذ قدر على غير وجهين لا بعد قاروا راحلة مختصة به وهو
 بالمشقة ان قدره الا شتر ط القدرة على الحارة للافاقى للملكى يستطيع
 المشقة بشبهة بالسعي للجمعة وافا واذ لو قدر على غير الراحلة من بغل
 او حمار لم يجب قال في الجرد لم اره صري وانما حروبا لم اره وفي السراجية
 الحج راكبا افضل منه ماشيا به يفتي والمقتب افضل من الحارة وفي جارة
 الخلاصة حمل الجبل ما يتيان واربعون منا والحار مائة وخمسون وظايره
 ان البغل كالحمار ولو سبب الابل لابنه ما لا يلج به لم يجب قبوله لان شرط
 الوجوب لا يجب تحصيلها وهذا من باب اتفاق الفقهاء خلافا للاصوليين
 فضلا عما لا بد منه كاحتراف الزكوة ومنه المسكن ومنه ولو كبر لم يكن الا
 ببعضه والحج بالفاضل فانه لا يلزم بيع الزوايد نعم هو الا فضل علم به
 عدم لزوم بيع الكل الاكتفاء بكنى الاجارة بالاولى وكذا لو كان شتره
 مالوا شترى به مسكنا وخافا ما لا يسقى بعده ما يكفي للحج لا يلزمه خلاصة
 وحرر في النهز انه شتره طبقا لرأس مال طرفه ان احتاجت لذلك والا
 وفي الاشياء مع الف العذوبة ان كان قبل خروج اهل بلده فله
 الترويح ولو وقت له الحج وفضل من نفقة عياله من ترفة نفقته لتقدم
 العبد الى حين عوده وقيل بعده يوم وقيل بشهر مع ان الطريق بغلبة
 السلامة ولو بالارشوة على ما حققه الكمال وسجي اخر الكتاب ان قتل بعض
 الحاج عذر وهل ما يؤخذ في الطريق من المكس والمفارقة عذر قولان والمحمد
 لا كما في القينة والمجته وعليه فيجب في الفاضل عما لا بد منه القدرة على
 المكس ونحوه كانه المناسك الطريقى ومع زوج او حرم ولو عجز او
 وشيا او برضاع بالغ قيد لهما كما في النهز بجنا عاقله الرابح كباغ جوهرة
 غير مجوس ولا فاسق عدم حفظهما مع وجوب النفقة لحرمها عليها لانه مجوس
 عليها لانه حرة ولو عجزوا في سفر وهل يلزمها التزوج قولان وليس عليها

وخاف

طواف

يحرم لها وليس لزومها منها من حجة الاسلام ولو حجت بلا حرم
 جاز مع الكراهة ومع عدم عدلها مطلقا اية عدة كانت ابن حنبل
 والعبارة لوجوبها الى العدة المانعة من سفرها وقت خروج اهل بلدها
 وكذا سائر اشترطوا حرم صبي عاقل او احرم عنه ابوه صار
 محرما وينبغي ان يحرمه قبله ويبيسه ازارا او ردا مبسوط وظايره ان
 احرامه عنه مع عقده صحيح مع عدمه لو لم يخلع او عبد فعنق قبل الوقوف
 قضى كل على احواله لم يسقط فرضها لا نفقاده لغيره فلو عده والصبي
 الا حرام قبله فوفه بعرفة ونوى حجة الاسلام اجازته ولو فعل العبد
 المعنى ذلك التحديد المذكور لم يحرمه لا نفقاده لانه لا يخلو بالصبي
 والكافر والمجنون واليه فوضه ثلاثة الا حرام وهو شرط ابتداء ولله
 حكم الركن انتهت وصلى لم يخرج الفات الحجة استه انه ليقضى به من قابل
 والوقوف بعرفة في اوانه سميت بها لان اوم وحوى تغارفا فيها وعظم
 طواف الزبارة وهما ركنان وواجبة شيف وعشرون وقوف جمع وهو
 المزدلفة سميت بذلك لان اوم اجتمع بحوى اذ ذلف اليها اى دنى
 والسعي وعند الائمة الثلاثة هو ركن بين الصفاة سمي به لانه جالس
 عليه آدم صفوة الله عليه الصلاة والسلام والمرأة لانه جلس عليها اواة
 وهي حوى ولذا المذنت ودنى الحمار لكل من حج وطواف الصدر اى
 الوداع للافاقى غير لما يقضى الخلق والنقصير وان شاء الاحرام من المذبح
 ومن الوقوف بعرفة الى الغروب ان وقف نهارا والبدء بالطواف
 من الحج الاسود على الاشبه لوانه عليه وقيل فرض وقيل سنة والتميز
 فيه في الطواف في الاصح والمشى فيه لمن ليس له عذر يمنعه منه ولو نذر
 طوافا وحفا لزمه ماشيا ولو شرع متقلدا وحفا مشية افضل والطها
 فيه من النيابة الحكمة على الذهيب قبل الحقيقة من نوب وبدون
 ومكان طواف والاكتر على انه سنة مؤكدة كما في شرح لباب المناسك
 وسنة العورة فيه وبكشف مع العضوف اكثر كما في الصلاة بحجب الدم

من

وبداية التسمية من الصف والمروة من الصف ولوبد بالمرودة لا يصح
 بالشروط الا في الاصح والمسمى فيه في سبيل من ليس له عذر كما في دفع
 الشاة لتقارن او المتعق وصلاة ركعتين لكل السبع من اتي طواف
 كان فلو تركها هل عليه دم قيل نعم فيجوز به والترتيب الثاني بين
 الرمي والخطي والذبح يوم النحر وفعل طواف الافاضة اى الزيادة في يوم من
 ايام النحر ومن الواجب كون الطواف وراء الخط وكون السعي بعد طواف
 معتد به وتوقيت الحلق بالمكان والزمان وترك الحلق للجماع بعد الوقوف
 وابعد المخطط وتغطية الرأس والوجه والضابط ان كلما جئت تركه دم
 فهو واجب صرح به في المتن في استيفاء الجنابة وغيرها من ادواب
 كان يتوسع في النفقة ويحفظ على الطهارة وعلى صون لسانه ويستأن
 ابوية واينه وكفيله ويؤم مسجد ركعتين ومعارفه ويستحل لهم ينص
 وعاهم وينصدق بشي عند فوزه ويخرج يوم الخميس فففيه خرج النبي صلى الله
 تعالى عليه وسلم في حجة الوداع او الاثنين او الجمعة بعد التوبة والاستخارة
 في الواجب والمكروه انه هل يشترى ولا يكتري وهل يابى فربا او يحرك وهل
 يرافق فلانا او لا لان الاستخارة في الواجب والمكروه لا محل لها وتما في
 في الزهر واستشه شوال ودوا القعدة بفتح القاف في عشرة في الحجة
 بكسر الهمزة وتفتح وعند الشافعي ليس منها يوم النحر وعند مالك ذو الحجة
 كله عملا بالاية قلنا اسم الجمع شئ في ما رواه الواحد وفائدة الثانية
 انه لو فعل شيئا من افعال الحج خارجا لا يجرية وان يكره الا ان لم يقبلها
 وان امن على نفسه من الخطور وشبهها بركن كما مر واطلاها بغيره
 والعروة في العروة سنة مؤكدة على المذهب وصح في الجوهرة وجوبها قبل
 المأمورية في الاية الاتمام وذلك بعد الشروع وبه نقول انتهى قوله وطواف
 وسعي وحلق او تقصير فلا حرام شرط وعظم الطواف ركن وغيرهما واجب
 هو المختار ويقتل فيها كفعل الحاج وجازت في كل السنة وندبت
 في رمضان وكرهت تحريم يوم عرفه واربعه اى كرهت ذهابها بالاقام
 بعد

و اما الترتيب بين الطواف وبين الرمي والحلق
 فمسئلة فلو طاف قبل الرمي والحلق
 عليه وبكر الباب وسبيل ان المفسر
 لا يفرج عليه وسنخفه

شأنه

حتى يرفقه دم وان رفضها لا اذها فيها باحرام سابق كقارناته الحج فامر
 فيها لم يكره سرى وعلمه فاستثنى الثانية القارن منقطع فلا يختص
 بيوم عرفه كما نوهه في البحر والمواقف اى الموضع التي لا يجاوزها مكة
 الا حرمات ذوات الحليقة بضم ففتح مكان على ستة اميال من المدينة
 وعشر مراحل من مكة شتمها السعوى ابار على يمينه ان قائل الجن في
 بعضها وهو كذب وذات عوق بكسر فكون على حلتين من مكة وجبهة
 على ثلاثة مراحل بقرب رابع وقرض على حلتين وفتح الزاوية خطا ونسبة
 اوسى الى خطا او فيعلم جبل على حلتين ايضا للمدنى والواقى وان
 والتجدي الى ثلث وشرحت بجوبها قوله عفا الواقى يعلم اليه
 وبني الحليفة بحرم المدني لثام تحفة ان حرت بها ولا هل يجرى
 فاستثنى وكذا اى لمن مر بها من غير اهلها كالثاني بتركيبات اهل المدينة
 فهو ميقانة قاله النووي اشافى وغيره وقالوا لم يبقاين فاحرام
 من الابعاد افضل فلو اضره الى الثاني لاشي عليه على المذهب عبارة
 اللباب سقط عنه الدم ولو لم يمر بها تحرى واحرم اذا اذاه احدها
 وابعدها افضل فان لم يكن بحيث يجازي فعلى حلتين وحرم ناظر
 الاحرام عنها كلها لكن لا في قصد دخول مكة يعني الحرم ولو لم يجرى
 اما لو قصد موضعاً من الحل فكيف وجده حل له فجازته بلا احرام فاذا
 حل به التحق باهل مكة ودخل مكة بلا احرام وهو المصلحة لم يرد ذلك الا بالمرور
 بالحج للمخالفة لا يحرم التقديم للاحرام عليها بل هو الافضل ان في الشرح
 وامر على نفسه وحل لاهل داخلها يعني لكل من وجد في داخل المواقف
 ودخل مكة بغير حرم لم يرد كما يخرج كما لو جازها خطا بركة هذا
 ميقانة الحل الذي بين المواقف والحرم والميقانات لمن مكة يعني من
 بداخل الحرم للحج والعمرة الحق ليعتق نوع سفر والتقديم افضل ونظم حدود
 الحرم ابن الملقن فقال ولحرم التمديد من ارض طيبة ثلاثة اميال اذا
 رمت التفتاة وسبعة اميال اذى وطائف وجدة عشرة ثم تسع جوار

ان المار بالمدينة والمدينة باليمن

فصل في الأوامر وصفة المفوض بالجمع ومن ثلث الأوامر وهو شرط صحة
 النكاح كالكسرة الافتتاح فالصلاة والجمع لها حكم وتخليص بخلاف
 الصوم والركعة ثم الحج أقوى من وجهين الأول أنه يقضي مطلقا ولو
 منقطع بخلاف الصلاة الثاني أنه إذا تم الأوامر الحج أو غيره لا يخرج عنه إلا العمل
 ما أحرم به وإن أفسد الأثر الفوت فيعمل العمرة والاقتصار فيخرج
 اليهودي يؤخذ عليه اجتهاد وهو للخطأ لا للظاهرة فيحتج بجاءه فلهذا في
 حق جافض ونفاس وصية واليتم له عند الحج عن الماء ليس بشرع
 لأنه ملوث بخلاف جمعة وعيد ذكره الرزيلي وغيره لكن في الثاني بينهما
 وبين الأوامر ودرجه في النهي وشرط لنيل السنة أن يحرم وهو على طهارته
 وكذا استحباب طهر الأوامر إذا لم يظفره وشاربه وحلقه رأسه اعتنا
 والأفيسر وجماع زوجته أو جارية لومعه والامتنع كيف يسر زار
 من الشرة للركبة ورواه على ظهره ويسن أن يدفنه تحت يمينه ويلبسه على
 كتفه لا يسرفان زره أو خذله أو عقده أساء ولادم عليه جديدين أو
 عسليين طاهرين ليصين كلفن الكفاية وهذا بيان السنة والأوامر
 العودة وطيب بدنه أن كان عنده لاثمة بما يتبعه من الأوامر وصلى بها بعد
 ذلك شغفها يعني ركعتين في غير وقت مكره فربما تكون المكتوبة وقال المفوض
 بالحج بلبس مطايقا لجنات الأوامر أي أريد الحج فيشره في المشقة وطول
 مدته وتقبله منى لقول إبراهيم وإسماعيل ربنا تقبل منا وكذا المقهور والقار
 بخلاف الصلاة لأن مدتها يسيرة كذا في الهداية وقيل يقول كذلك في
 الصلاة وعمته الزبني في كل عبادة وما في الهداية أولى ثم هي في غير صلاة
 نأويها بالتيبية لبيان الأوامر والأفيسر الحج بمطلق النية ولو قبله
 لكن بشرط مقارنتها بذكر يقصد به التعظيم كسبح وتحميل ولو بالقرنية
 وإن أحسن الوبيرة والتبسية على المذهب وهي أسبكت اللهم أسبكت لا
 ليتك أن الحمد والثناء لك والحمد لله الذي هدانا لهذا لم كنا لنهتدي لولا
 أن هدانا الله

كاف
 ٨

بكر الهداية

لشواهم

لقد لهم أنما حرة شرط الزيادة سنة ويكون مستبنا بتركها وبترك
 رفع الصوت بها وأدبها ما ويا نسكا أو ساقا الهدي أو قلداي ربطا قلادة
 على عنق بدنه أو بياض صيد قلده في اليوم أو في أحرار سابق ونحوه كخاتية
 ونذرة مستغرة وقران وتوجيه معها والى حال أنه بريد الحج وهل العمرة كذلك
 ينبغي نعم أو بمنها ثم توجه وحققها قبل الميقات فلو بعده لزم الأوامر البنية
 من الميقات وبعثها للمتعة وقران ولكن التقليد والتوجه في شهره والأوامر
 لم يصح حرمها حتى يلحقها وتوجه بنية الأوامر وإن لم يلحقها استحسانا ففقد
 أحرم لأن الأوامر كما يكون بكل ذكر تعظيمي يكون بكل فعل يخص بالأوامر
 ثم صحت الأوامر لا لتوقف على نية نكاح أو بواهم الأوامر هي طاف
 شوطا واحد صرف للعمرة ولو أطلق بنية الحج صرف للغرض ولو عين
 نفلا ففضل وإن لم يكن حج الغرض شر بنية عن الفتح ولو استمر بها حج
 سناها الأيسر وجعلها بوضع الجبل أو بمنها للمتعة وقران لم يلحقها
 كما هو أو قلده لا يكون حرم لعدم اختصاصه بالنكاح وبصرف
 وبعده أي الأوامر بلا ملة يتفق الرقت أي الجماع صيد البر لا البر والار
 إليه أو ذكره بحضرة الله والنفس في أي المرفوع عن طاعة الله والجلال
 فانه من الحرم شنع وقتل صيد البر لا البر والآثار البنية في الضرر والولاية
 عليه في الغيب وحمل تحريمها ما إذا لم يعلم الحرم أما إذا علم فلا في الأصح
 والتطيط وإن لم يقصده ويكره شتمه وقلم الظفر وستر الوجه لحاله وعينه
 كفه وذقنه نعم في الحائض لا بأس بوضع يديه على أنفه والراس بخلاف
 الميت وبقية البدن ولو حمل على رأسه ثيابا كان تغطية لا حمل عدل وطبق
 ما لم يمتد يوما وليله قبله صدقة وقاله الوالد دخل تحت ستر الكعبة
 فاصاب رأسه ووجهه كره والأفلا بأس به وغسل رأسه طيبا كحطمي
 لأنه طيبا ويقتل المحرم بخلاف صابون ودلو كره اشتنان اتفاقا
 زاده الجواهر وسدده هو مشكل وحققها أي طيبته وحلق رأسه إزالة
 شعر بدنه الأوامر الثابت في العيون فلا شيء فيه عندنا وبس فليس

وسر او بل اي كل معمول على قدر بدن او بعضه كزوديه وبرنس وبقبا
 ولولم يدخل بيده في كفيه جازعندنا الا ان يرززه او يخلله ويجوز ان
 يرتدي بقبض وجبة ويلتحف به في نوم وغيره اتفاقا وعامة وقلنوة
 وخفين الا ان يجد نعلين فيقطعهما اسفل من الكعبين عند معقد
 الشراك فيجوز لسن الرمزوه لا الجوربين و ثوبا يصنع بحاله طيب
 كورس وهو الكركم وعصفور وهو زهر القزطيم الابعد رواله بحيث لا
 ينفوخ في الاصح لا يتقي الاستحمام حديث البهاني انه عليه الصلاة والسلام
 دخل الحمام في الحنفية والاستظلال بيت وحمل لم يصيب راسه وجهه
 فلو اصاب احد هما كره كما وردت ههنا كره اليا في وسطه ومنطقة
 وسيف وسلاح وتحتم زيل على عدم التعطية والنفس الكحل غير طيب
 فلو الكحل بطيب ورة او مزبان فعليه صدقة ولو كثيرا فعليه دم سراجيه
 ولا يتقي خانا وضد او حجارة وقليع نرسه وجر كرس وحل راسه ودره
 لكن برفق ان خاف سقوط شدة او قلة فان في الواحدة بضد في شدة
 وفي الثلاث كف من طعام غراذ كرا كرا كرا الحرة النبوية نوبانية صلى ولو غفل
 او علا شرفا او هبط او ادى او لقي ركبا جميع ركبت او جمعا متناثرا وكذا
 لو لقي بعضهم بعضا او اسجد وقيل اسجد او التكبيرة في الانوام كالتكبيرة
 الصلاة رافعا استنانا صوتها باليد جهدا فيفعله العوام واذا دخل مكة
 يد او باليد سجدة الام بعد ما يامن على امتعة داخل من باب السلام تبارك وتعالى
 نداء متواضعا خاشعا ملا حظا جلالة البقعة ويسن الغسل لدخولها
 وهو للخطا فنه فحجب خايض نفاء وجبن شاهد البيت كبريلاني
 ومعناه الله اكبر من الكعبة وهلل ليل يقيم نوع شكر ثم ابته بالطواف
 لانه تحية البيت عالم خيف قوة المكتوبة او جاعتها او الوتر او سنة
 رابته فاستقبل الجرح كبراهم لا رافعا يديه كالصلاة واستلمه بكفيه
 وقبله بلا صوت وهلل يسجد عليه قبل نعم بلا ايدي لانه سنة وترك
 الاذان واجب فان لم يعذر بغيرها ثم يقبلها او احدهما ولا يمكنه

ذلك يستباح بالجر شيئا في يده ولو عصا ثم قبله اي الشئ وان عجزه
 عنها اي الاستسلام والامساك استقباله شيئا اليه باطن كفيه وكانه
 وضعها عليه وكبر وهلل حمد الله وصلى الله على النبي صلى الله عليه وسلم
 ثم يقبل كفيه وفي بقية ارفع في الحج يجعل كفيه للسماء لا عند الجرحين
 فلكعبة وطواف البيت طواف القدوم وسن هذا الطواف للاقا في
 لانه القادم واخذ الطائف عن كمينه مما على الباب فقبض الكعبة عن
 يساره لان الطائف كالموتوم بها والواحد يقف عن يمين الامام ولو
 عكس عاد ودام بمكة فلو رجع فعليه دم وكذا الواحدة من غير الحج كما
 قالوا ويخرج بيده على جميع الحج جاعلا قبل شدة رده تحت ابطه
 اليه من مقلية طرفه على كتفه اليمين استنانا وراة الخطيم وهو بالان منه
 ستة اذرع من البيت فلو طواف من الفرجة لم يجز كاستقباله احتيا
 وبه فيه سمعيل وهاجر سبعة استنوا فقط فلو طواف تامنا مع عليه به
 فالتحجج انه بانه تمام الاسبوع للشدة وع اي لانه شدة فيه ملته نابغا
 ما لو طعن انه سبع لشدة مسقطا لا ملته نابغا الحج واعلم ان مكان
 الطواف داخل المسجد ولو وراة زمزم لا خارج لصيرة ورثة طائفة
 بالمسجد لا بالبيت ولو خرج منه او من السعي الى جازة او مكتوبة او جدي
 وضوء ثم عاد سني وجاز فيها اكل وبيع واخذ وفراة لكن الذكر افضل
 منها وفي المسك النووي الذكر الا ثورا افضل اما في غير الا ثور فالفراة
 افضل فليخرج من كل اي شئ سبعة مع تقارب الخطا ومنه كقبض
 في التكبيرة الا قول استنانا فقط فلو تركه او نسيه ولو في التكبيرة لم
 يرمل في الباقي ولو رجمه الناس وقف حتى يجد فرجة فيه يرمل بخلاف الام
 لان له بدلا من الجرح في كل شوط وكلما جرح ففعل ما ذكره من الاستسلام
 واستلم الركن اليماني وهو مندوب لكن بلا تقبيل وقال محمد بن سنان
 ويقبله والدليل توبه ويكره استلام غيره به وضيم الطواف باستلام
 الحج استنانا ثم صلى شغفان في وقت مباح يجب بالحجيم على الضحج بعد

كل اسبوع عند المقام حجارة ظهر فيها انشقاق في الخليل وغيره من السجدة
 واهل بيتين المسجد قولان ثم التزم الملتزم وشرب من زمزم وعاد
 ان اراد السجدة استلم الحجر فكله وهتل وخرج من باب الصفا فابا
 فصعد الصفا بحيث يرى الكعبة من الباب واستقبل البيت فكبّر
 وهتل وصلى على النبي صلى الله عليه وسلم بصوت مرتفع غايته ورفع يديه
 نحو السماء ودعا لحنة العبادة بما شاء لان محمد المبعين شيئا لانه
 يذهب رقة القلب وان ترك الجأؤر فحسن ثم مشى نحو المروة ساعيا
 بين البطينين الاخيرين المخوين في جدار المسجد وصعد عليها وفعل
 ما فعله على الصفا وهكذا ابدا بالصفا وحكم الشوط السابع بالمروة
 فلو بدا بالمروة لم يعتد في الاول وهو الاصح وان ذهب ضمة بركعتين بين
 المسجدين كتم الطواف ثم سكن بركة حجر بالحج ولا يجوز فتح الحج بالعمرة عند
 وطاف بالبيت فقلنا ما شاء بلار مل سعي وهو افضل من الصلاة نافلة
 لا فاقى وقبلة للمكي وفي البحر ينبغي ان يقبده زمن الموسم والآفا لطواف
 افضل من الصلاة مطلقا وخطب الامام اولى خطب الحج الشد شائع
 في الحج بعد الزوال وبعد صلاة الظهر وذكره قبله وعلم فيها المناسك
 فاذا صلى بركة الحج يوم التروية ثامن الشهر خرج الى منى فبقي من الحج
 على فرسخ من مكة وكثف فيها الى جوفه بعد طلوع الشمس راح الى
 عرفات على طريق ضيق عرفات كلها موقف الا بطن عنقه بفتح الراء
 او ضمها واو من الحرم في مسجد عرفه فبعد الزوال قبل صلاة الظهر
 خطب الامام في المسجد خطبتين كالجمعة وعلم فيها المناسك وبعد
 الخطبة صلى بهم الظهر والعصر باذان واقامتين وقراءة سورة ولم يصل
 بينهما شيئا على المذبح والابعد اداء العصر في وقت الظهر بشرط الصحة
 هذا الجمع الامام الا عظم اوزايبه والا صلوا وحدها نادوا بالحرام بالحج فيها اي
 الصلواتين فلا يجوز العصر للمنفرد في صلواتها فله صلى الظهر وحده لم يصل
 العصر مع الامام ولا يجوز العصر لمن صلى الظهر بحجاءة قبل حرام الحج ثم اصر

يفعل هكذا سيما
 بالمشوط

الاذن وقتها وقال لا يشترط الصحة العصر الا احرام وبه قالت الثلاثة وهو
 الاظهر شرعا لانه عن البرهان ثم ذهب الى الموقف بعسل سن ووقف
 الامام على ناقته بقرب جبل الرحمة عند الضحاة الكبار استقبال القبلة و
 القيام والنيت فيه الى الوقوف ليشترط ولا واجب فلو كان جالس
 جازحه وذلك لان الشرط الكسوف فيه فصح وقوف محتاجا بهارب
 وطالب غريم ونايم ومجنون وسكران ودعا جهرا بحمده وعلم المناسك
 ووقف الناس خلفه مستقبلي القبلة سامعين لقوله فاستمعوا بالكلين
 وهو من مواضع الاجابة وهي بركة فتمت عشرة نظرها صاحب الزهر فقال
 دعاء البرا يا ستيا بكعبة • ولتتزم والموقفين كذا الحج طواف
 وسعي وركعتين وزمزم • مقام وميزاب حجارك الغيبة • زاد في اللباب
 وعند رؤيت الكعبة وعند السدرة والركن اليماني وفي الحج وفي منى
 في نصف ليلة البدر واذا غابت الشمس على طريق المائتين فزولفة
 وحدها من مازي عرفه الى مازي تحسروا ويحسبون ان ياتنها ما شيا وكبر
 ويهتل ويحذر ويحسب سعة فساعة وللزولفة كلها موقف الا وادي تحسروا
 وهو وادي بين منى ومزدلفة فلو وقف به او بطن عنقه لم يجز على المشهور
 وعند جبل قرح بضم ففتح لا ينصرف لعلية والعدل عن قارح بمعني
 مرتفع والاصح انه المشهور الامام وعليه سقفة قيل كانون آدم عليه الصلاة
 والسلام وصلى العشاء بين باذان واقامة لان العشاء في وقتها فلا
 تحتل الامام كمالا احتياجا هنا للامام ولو صلى المغرب والعشاء في الطريق
 او في عرفات اعاده للحديث الصلاة اما مكث فتوقفنا بالزمان والمكان
 والوقت فالزمان ليلة النحر والمكان مزدلفة والوقت وقت العشاء
 حتى لو وصل المزدلفة قبل العشاء لم يصل المغرب حتى يتدخل وقت
 العشاء فتصلح التواني رجوة لم يطلع البحر فيعود الى الجواز وهذا اذا لم يحفظ
 طلوع الفجر في الطريق فان خافه صلاها ولو صلى العشاء قبل المغرب فزولفة
 صلى المغرب ثم اعاد العشاء فان لم بعد ما حتى ظهر الفجر عاد العشاء الى الجواز

وذكر

نق

وينوي المغرب اداء ويترك ستمها ويحييها فانها اشرف من ليلة القدر
لما افته به صاحب الهند وغيره وجرم سراج البخاري سبعا فلكا
بان عشر ذي الحجة افضل من العشر الاخير من رمضان وصلى الفجر
بغسل ليل الوقوف ثم وقف بمكة ليلة ووقته من طلوع الفجر الى طلوع
الشمس ولو اراد الحامي عرفته لكن لو تركه بعد ركعة لا شيء عليه وكبر
وهل في صلي على المصطفى صلى الله تعالى عليه وسلم ودعا اذا اسفر
جدا الى منى من قبل مصليا فاذا بلغ بطن حرسه قد رمية حجر لانه
موقف النصارى ورمى جمرة العقبة من بطن الوادي وبكره تنزهها من
من فوق سبعة فاصبح من اي برؤس الاصابع ويكون بينهما خمسة
اذرع ولو وقعت على ظهر رجل او حمل ان وقعت بنفسها بقرب الجمرة جاز
والا لا وثلاثة اذرع بعيد وما دونه قريب جوهرة وكبر بكل اي مع كل
منها وقطع تلبسته يا لها فلو رمى بالكبر منها الى سبع جاز لا لورمى بالاسل
فالتيقيد بالسبع لمنع النقص الزيادة وجاز الرمي بكل ما كان من
جنس الارض كالخ والمدر والطين والموغة وكل ما يجوز التمسك به
ولو كان من تراب فيقوم مقام حصاة واحدة لا يجوز بحجر غير اولونه
كبار وجواهر لانه افاض لا اهان وقيل يجوز ذهب فضة لانه يسمى نقدا
لا رميا وبولانه ليس من جنس الارض وما في فروق الاشياء من
جوازها بالبر خلاف الذهب وبكره اخذها من عند الجمرة لانها مردودة
لحديث من قبلت حجة رقت جمرة وبكره ان يتلف الحج او احد فلكه
سبعين حج اصغرا وان برى بمسح بيمينين ووقته من الفجر الى
الفجر ومن من طلوع ذكاه الى اذانها وبياح لغزها وبكره للفجر ثم بعد
الرمي حج ان شاء لانه مفرد ثم تهربان ياخذ من كل شجرة قدر لانه
وجوبا ونقصير لكل مندوب والربع واجب يجب اجزاء المونس على الاقرع
ان امكن وحلقه لكل افضل ولو اراد الرجوع فجاز وحل له كل شيء
الا النساء قيل والطيب الصند ثم طاف للزيارة يوما من ايام النحر الثلاثة

جيلة

ومنى فذرا حدي
لعين الا حدي

بيان لوقته الواجب سبعة بيان لكل والآخر اركان اربعة بلار على لا
سنى ان كان سنى قبل هذه الطواف والا فاعلمها لان تكرارها لم يشرع
وطواف طواف الزيارة اول وقته بعد طلوع الفجر يوم النحر وهو فيه اي الطواف
في يوم النحر الاول افضل ويمتد وقته الى اخره وحل له النساء بالخلق
السابق حتى لو طاف قبل الخلق لم يحل له شيء فلو طاف طرفة مثلا كان
جنازة لانه لا يخرج من الاحرام الا بالخلق فان اخره عنها اي ايام النحر ولياها
منها كره بخبرها وجب ترك الواجب وهذا عند الامكان فلو ظهرت
الى ايض ان قدر اربعة اشواط ولم تفعل لفرها دم والا لاثم اى سنى
قيمت بها لرمى وبعد زوال ثانيا في الحجر رعى الجمار الشايت سيدا استنانا
بالي سبعة الخيف ثم باليلية الوسطى ثم بالعقبة سبعة وكبر سبعة
ووقف بعد رمي اجمده رضى فقط حامدا مهنلا بكبر مصليا قدر قراءة
البقرة بعد تمام كل رضى بعده رضى فقط فلا يقف بعد الثالث ولا بعد رضى
النحر لانه ليس بعده رضى ودعا لنفسه وغيره رافعا كفيه نحو السماء افضل
ثم رضى غدا كذلك بعده كذلك ان مكث وهو واجب ان قدم الرضى فيه
اي في اليوم الرابع على الزوال جاز فان وقت الرضى فيه من الفجر للوقوف
واما في الثاني والثالث فمن الزوال لطلوع ذكاه وله النحر من منى قبل
طلوع فجر الرابع لابعده لدخول وقت الرضى وجاز الرضى كله راكبا و
مكنه في الاول ليرى الاولى والوسطى الثانية افضل لانه يقف لانه
الاخرة اى العقبة لانه ينصرف والراكب اقدر عليه اطلق الفضل
الشيء في الظهر بوزن حجة الكمال وغيره ولو قدم ثقله بفتحين متاعه
وحذره الى مكة واقام بطنه لى اذ ذهب لوقته فكره ان لم يامن لان
امن وكذا بكرة للصلى جعل نحو غلته خلفه شغل قلبه اذ انصرف الخلق
الى مكة ينزل استنانا ولو ساءة المحصب يضم ففتحين الا بطح ليست
المعبرة منه ثم اذا اراد السفر طاف للزيارة رضى للودع سبعة
اشواط بلار على وسعى وهو واجب الا على اهل مكة ومن في حكمهم فلا يجب

ليها

المعبرة بيا

بل يندب كمن كثر بعدة ثم البينة في الطواف شرط فلو طاف زياريا
 او طافا لم يجز لكن يكفي اصلها فلو طاف بعد اداة السفر ونوى التطوع
 جاز اجزا من الصدر كما لو طاف بنية التطوع في ايام النحر وقع عن الفرض
 ثم بعد ركعتيه شرب من زمزم وقبل العتمة بغيرها للكبيرة ووضع صدره
 ووجهه على الملتزم وشبث بالاسنان كما يستشفع بها ولو لم يندبها يصنع
 يدبه على السن بسوطيين على الجدار قائمين والنقص بالجدار ودعى
 حجره يسكن او يتباكى ووجهه مرفوعا الى خلف حتى يخرج من المسجد
 وبصره ملاحظ للبيت وسقط طواف القدوم عن وعن وقف برفة
 ساعة غفيرة وهو البسر من الزمان وهو المحل عند الطلاق الفقهاء
 من زوال يومها اي وفية الى طلوع فجر يوم النحر او اجاز مسرعا او ناهيا
 او مضي عليه وكذا الواهل عنه رقيقة وكذا غير رقيقة فخرج به الى الحج مع اوله
 عن نفسه فاذا انتبه افاق فاقى بافعال الحج جاز ولو نسي الاغناء
 ان الاغناء بعد احواله طيف بالمناسك وان امره بغيره كفى بمباشرة
 ولم ارها لوضحة فاحرم مواعنه وطوافه للمناسك وكلام الشيخ يفيد الجواز
 او جهل انها عرفة صح حج لان الشطر الكيسنة لا البينة وان لم يقف فيها
 فأت حج كحديث الحج عرفة فطاف سعي وتحلل بفعل المرأة وقضه ولو
 حج نذرا او تطوعا من قابل ولا دم عليه والمرأة فيما ذكره لا رجل لعدم
 الخطاب لم يتم دليل الخصوص لكنها تكسفت وجهها لاراسها ولو سكت
 شبتا عليه وجافته عنه جاز بل يندب ولا يلبي جهرا بل تسبح نفسها
 ودعا للفتنة وما قبل ان عورة ضعيف ولا تزل ولا تقطيع
 ولا شئ بين المبلين ولا تحلق بل تقصر من ربح شعورها كحمار وتلبس
 الخيط والحفنين والحلي ولا تقرب لير في الزحام لمنعه من هامة الرجال
 والخنثى المشكل كالمراة فيما ذكر احنيها وحيضها لا يمنع نسائها
 الا الطواف ولا شئ عليها بتأخيرها اذ لم تظهر الا بعد ايام النحر فلو
 فلو طهرت فيها بعد اكثر الطواف لزم الدم بتأخيرها لباب وهو خصوص

ساعة قبل
 دخول مكة
 ولا شئ عليه
 بتركها
 واساؤا
 وقت بركة

بعد حج

ركنية

حصول ركنية يسقط طواف الصدر ومثل النفس والبدن جميع بدنه
 من ابل وبق والهدى منها ومن القم كما سيجي **باب القوان** هو افضل
 لحديث انا بنى آت من ربي وانا بالعقيق فقال يا محمد اهلوجبه وعمره
 معا ولات شق والقواب انه عليه الصلاة والسلام احرم بالحج
 ثم ادخل عليه العرة لبيان الجواز فصارقا زمانه تمتع ثم الافراد
 والقوان لغة الجمع بين الشئين وشرا ان يهرل اي يرفع صوته
 بالبيت بحجة وعمره معا حقيقة اذ حكم بان يحرم بالعمرة اولا ثم
 بالحج قبل ان يطوف لهما اربعة اشواط او يكس بان يدخل احرام
 العرة على الحج قبل ان يطوف للقدوم وان اساء او بعده وان لزمه
 دم من الميقات اذا لقارن لانه يكون الا افاقا او قبله في اشهر
 الحج او قبلها ويقول ما بالنسب والمراد به البينة او ستانف المراء
 به بيان السنة اذ البينة بقلبة تكفي كالصلاة مجتبي بعد الصلاة لانه
 اني اريد الحج والعمرة فيسرها لي وتقبلها مني ويستحب تقديم العرة
 في الذكر لتقدمها في الفعل طواف بعمرة اول او جوبا حتى لو نواه بالحج لا
 يقع الا لهما سبعة اشواط يرمل في الثلاثة الاول ويسعى بلا حلق فلو
 حلق لم يحل من عمرته ولزمه دم ان تم الحج كما في طواف القدوم وسعى
 بعده ان شاء فان اتى بطوافين متواليين ثم بسعين اما جاز
 واساؤا ولا دم عليه وذبح للقوان وهو دم شكر فبالحل منه بعد رمي
 يوم النحر لوجوب الترتيب فان عجز صام ثلاثة ايام ولو متفرقة اخرها
 يوم عرفة فبعبه لا تجزئه فقول الشيخ كالجواب لان افضل فيه كلامه
 وسبعة بعد تمام حجه فضا او واجبا وهو بمضي ايام التشريق اي
 لكن ايام التشريق لا تجزئه لقوله تعالى وسبعة اذ اجمعتم اي فرغتم
 من افعال الحج فممن وطنه متى اذ اتخذها موطن فان قات الثلاثة
 تعين الدم فلو لم يقدر تحلل عليه ومان ولو قدر عليه ايام النحر
 قبل الحلق بطل صومه فان وقف لقارن برفة قبل اكثر الطواف العرف

بطلت لصحة عمره فلو انى باربعة اشواط ولو بقصد القدوم والبطون
 لم يبطل وبتمها يوم النحر والاصل ان المأوى من جنس ما هو متبسط
 به في وقت يصلح له ينصرف للمتبسط به وقضى شرعية فيها وجب
 ولم يفتقر الى طواف وسقط دم القران لانه لم يوقعه للشك في باب
 التمتع بموافقة من المتاع او المتعة وشرفا ان يفعل العمرة او اكثر
 اشواطها في شهر الحج فلو طاف الاقل في رمضان مثلاً ثم طاف الباقي
 في شوال ثم حج من عام كان متمتعاً فتح قال المصنف فليغير النسخ
 الى هذا التعريف ويلو في سعي كالحمد ويحلق او يعصران ثوباً ويقطع
 التلبية في اول طواف للعمرة واقام بكة حلالاً ثم يحرم بالحج في سفر واحد
 حقيقة او حكماً بان يلبس به المأوى غير صحيح يوم التروية وقبله افضل و
 ويحج كالمعز ولكنه يرمي في طواف الزبارة ويسعى بعده ان لم يكن قد هما
 بعد الاحرام وفتح كالفارن ولم تنب الاضحية عنه فان عجز عن الذم
 صام كالفان وجاز صوم التذات بعد احرامها في العمرة لكن في شهر الحج
 لا قبل الا لا ايام وتأخير افضل وجود الهدى كالحمد وان اراد التمتع
 السوق للهدى وهو افضل احرم ثم ساق هدية معه وهو ادنى من قوده
 الا اذا كانت لا تنساق فيقودها وقد بدنته وهو ادنى من التحليل و
 وكرة الاشجار وهو شئ سنامها من الاسباب والابن لان كل احد كونه
 فاما من احسنه بان قطع الجلد فقط فلا بأس به واعمر ولا يتحلل منها
 حتى يخرج ثم احرم بالحج كما في سيق وحلق يوم النحر واذا حلق حل من احرامه
 على الظاهر والمكي ومن في حكمه يفر فقط ولو قرن او تمتع جاز واسباء
 وعليه دم جبر ولا يجزئ الصوم لو صام او من اعتمر بلا سوق هدى ثم بعد
 عمرته عاد الى بلده وحلق فقد الم الما صحيحة فيبطل تمتعه مع سوقه
 تمتع كالفان ورن طاف لها اقل من اربعة قبل شهر الحج وانما
 فيها وجع فقد تمتع ولو طاف اربعة قبلها لا اعتبار الا كمن كوفي في باقي
 حل من عمرته فيها اي الاشهر وسكن بكة اى داخل المواقيت وبصرة اى غير

بلدة

بلده وجع من عاقبة تمتع بقضاء سفره ولو افسدها ورجع من العمرة
 الى مكة وقضاها وجع لا يكون متمتعاً لانه لم يملك الا اقل الما يلبس ثم
 رجع والى بها لانه سفر اخر ولا يضر كون العمرة قضاء عما افسده واني
 التمكن افسده المتع وانه يلازم للمتمتع بل للفاء باب الجنائز
 الجنائز هنا ما يكون حرمة بسبب الاحرام وقد حجب بها ومان او دم
 او صوم او صدقة ففصلها بقوله الواجب دم على تحريم التمتع فلا يبي
 على البصق خلاف الشافعي ولو ناسباً او جاهلاً او مكرهاً فيجب على
 نائم غطى راسه اقل من عضو الحاملا ولو فقه باكل طيب كثر او ما يبلغ عضو
 لوجع والبدن كله كعضوه واحداً ان تحم المجلد من الا فكل طيب
 كفارة ولو فحج ولم يذلل لزمه دم اخر لانه واما التوب المطيب اكثره
 فبشرة طمؤد الدم ودام لبس يوحا او ضرب راسه بحجارة رقيق
 اما المتبذ فقها ومان او ادين برئت او حل بفتح المجهلة الشرح
 ولو كانا فالصين لانهما اصل الطيب بخلاف بقية الادوية فلو
 اكله او دوى به جراه او شقوق رجليه واقطر في اذنه لا يجب دم و
 ولا صدقة اتفاقاً بخلاف المسك والعنبر والفالية والكافور ونحوها
 مما هو طيب ينقب فانه يفرق بالاراء بالاستعمال ولو على وجه التداوي
 ولو جعله في طعام قد طبخ فلا شئ فيه وان لم يطبخ وكان مغلوباً
 كره الحلة كشم طيب وتفلح او لبس تحتها لبساً معاً وافلو انزلة
 او وضعه على كنفه لا شئ عليه او ستر راسه بمعاً واما الجمل اجانة او عدل
 فلا شئ عليه بوما كالملا او ليله كالملة وفي الاقل صدقة والرايد على
 اليوم كالسيوم وان نزع لبسها واعاده نهاراً ولو جميع ما لبس بالم يوم
 على الترك لبس عند النزاع فان غم عليه اي الترك ثم لبس بعد و
 الجنز او كثر لاقول اولاً وكذا يتعدو الجزاء لو لبس بوما فاراق وما لبس
 ثم دام على لبس بوما اخر فعليه الجنز ايضا لانه محظور فكان له دام
 حكيم الابتداء ودام اللبس بعد ما احرم وهو لا بأس كان ثوبه بعده

او الحرم

او استعطفه

ولو لم يكن بها او نائما ولو تعدد سبب النفس تعدد الجزاء ولو اضطر الى قبض
فليس يضييع او الى قنطرة فليس مع عمارة لزمه دم وائم ولو
تيقن زوال الضرورة فاستمر كذا في وقتية ربيع الراس او الوجه كما
كالكل ولا يابس بقطعة اذنية وقفاه ووضع يده على انفه بلا ثوب او خلق
اي ازال ربيع راسه او ربيع لحيته او خلق بطنه بجماعه او رقبته كلها او قطن
اطفا ريدية او رجليه او الحرة في مجلس واحد فلو تعدد المجلس تعدد لزم
الا اذا اتخذ المحل كالحق البلية في مجلسين او راسه اربعة او يدا او رجل او
الربيع كالكل او طاف للقدم لوجوبه بالشرع او للصد جنبيا او حياضا
او للفرق محذرا لو جنبيا فبدنه ان لم يعده والاصح وجوبها في الجنابة
ونديها في الحدث وان المعتبر الاول والثاني جابر له فلا تجب إعادة
السجدة وفي الفتح لو طاف للعمرة جنبيا او محذرا فعليه دم وكذا لو
ترك من طوافها شوطا لانه لا مدخل للصدقة في العمرة او افاض من
حرفة ولو بند بعينه قبل الايام والوقوف بسقط الدم بالعود ولو بعده
في الاضحية فاية او ترك اقل سبع الوضوء بعينه ولم يطف غيره صلى لو طاف
للصد ركعتين للوقوف ما يملكه ثم ان بقي اقل الصدقة فصدقة والا قدم
وبترك الركعة بقي محرما ابداني حتى التفت حتى يطوفه فكلما جامع لزم دم
اذا تعدد المجلس الا ان يقصد الرقص فتح او تركه طواف الصدر او
اربعة منه ولا يتحقق الترك الا بالرفق من مكة او ترك السجدة او الركعة
او ركب فيه بلا فذر او الوقوف بجمع يعني فزلة او الرمي كلمة او في يوم واحد
او الرمي الاول او الركعة اي الترتيب ربي يوم الحج اذ في حل في ايام النحر فلو
بعد ما فذر ان اذبحه لا خصا ص لخلق بالجم لا دم في معتر خرج ثم رجع
من حل الى الحرم ثم قصر وكذا الحاج اذا رجع في ايام النحر والا قدم للضحية
او قبل عطف على صلي او لم يسجد انزل ولا في الاضحية او سجدت بكفة
او جامع يمينه وانزل واخر الحاج الحلق او طواف الوقوف عن ايام عمره
لوقتها بها او قدم نسلا على اخر فوجب في يوم النحر اربعة اشياء الرمي ثم

فجاء بعد واجبة
والا فصدقة كالحج
البحر عن الفتح كالحج
مخ

خلق

ثم الذبح لغير المفرد ثم الحلق ثم الطواف لكن لا شيء على من طاف قبل
الرمي والحلق نعم لم يكره لباب وقد تقدم كالا شيء على المفرد الا اذا خلق
قبل الرمي لان ذبحه لا يجب ويجب ومان على فارق خلق قبل ذبحه دم
لما خرد دم لقمان على المذهب لما خرد المصنف قال به اندفع ما تقدم
بعضهم من جعل الرميين للجنابة وان طيب جوابه قوله لا في الصدقة
اقل من عضو او ستر راسه او لبس اقل من يوم في ليلة في الساعة
نصف صاع وقيام وديها قبضة وتطاوله ان التامة فلكية او خلق شارب
او اقل من ربيع راسه او لحيته او بعض قبضة او قطن اقل من ثمة الطائفة
او حبة الى ستة عشر متفرقة من كل عضو اربعة وقد استقران للكل
خلق صاع الا ان يبلغ وما ينقص شاة او طاف للقدم او للصد
محذرا او ترك طوافه من سبع الصدرة ويجب لكل شوط منه ومن السجدة
نصف صاع او احدى الجوار السلات ويجب لكل حصاة صدقة الا ان
يبلى وما فالحار واقاد الحد ادى ان ينقص نصف صاع او خلق راس محرم
او حلال غيره او رقبته او قدم طرفة بخلاف ما لو طيب عضو غيره او البس
مخيط فانه لا شيء عليه اجماعا ظهر به تصديق بنصف صاع من تركه الا فطره
وان طيب او خلق او لبس بعد خيوان شاة ذبح في الحرم او تصدق بشاة
اصوغ طعام على ستة مساكين اثنى عشر او صام ثلاثة ايام ولو تنقته
ووطئه في احدى السبلين من آدمي ولو ناسيا او لم يرها او نائمة او
صبي او مجنون ذكره الحد ادى لكن لا دم قبل وقوف فرض فبغير حجة
وكذا لو استخلف ذكر حمار او ذكر امقطوع عاف جها اجماعا ويمضي
وجوبا في فاسد كجائزه ويذبح ويقضي ولو تفل ولو اقف القضا هل
قضاؤه لم اره والذي يظهر ان المراءى بالقضا الاعادة ولم يتوقف وجوبا
بل ندبا ان خاف الوقاع ووطئه بعد وقوفه لم يفده ويجب بدنه وبعد
الحلق قبل الطواف شاة لحقة الجنابة ووطئه في عمره قبل طوافه اربعة
مقد لها قضى وخرج وقضى وجوبا ووطئه بعد اربعة فخرج ولم يفد خلا

عليه ولا تصان

ان نفعي فان قتل حرم صيدا اي حيوانا برياً متوحشاً باصل خلقه او
 ولا عليه فانه مصادق لغير عالم والفضل القتل بالبدلثة او بالثارة
 والبال والمشيير باق على امره واخذة قبل ان ينفلت عن مكانه
 بدا او عودا سوا او عدا مباحا او حملوا فقبله جزاؤه ولو سبعا غير صيد
 او سنانا او حمارا او مسرا ولا يفتح الواو ما في وجليه ريش كالشمال
 او هو مضطرا الى الكلة كما يراه القصاص لو قتل انما والكل لحمه ويقدم الميت
 على الصيد والصيد على بال الغير ولحم الان قتل المخرنر ولو الميت نبيا
 لم يجل جبال كالاياكل طعام مضطرا وفي البرازية الصيد المذبح او اي
 اتقا اشتباهه ويعزم ايضا الكلة لو بعد الجواز والجزا في سبع اي حيوان
 لا يؤكل ولو خنزيرا او قتيلا لا يرا على قيمته شاة وان كان السبع البركيا
 ان الف وفي غير المأكول ليس بالبارقة الدم فلا يجب فيه الاوم ولذا
 لو قتل معلما ضمنه لحمه انه غير معلوم ولا كلة معلما في لاي للفقهاء ان يشترى
 به هديا ويذبحه بكلة او طعاما ويتصدق اين شاة على كل مسكين ولو
 ذبحا نصف صاع من بر او صاعا من تمر او شعير لالفطرة لا يجره قتل
 او اكثر منه بل يكون تطوعا او صام عن كل طعام مسكين يوما وان فضل
 عن طعام مسكين او كان الواجب ابتداء اقل منه لصدق به او صام يوما
 بدله ولا يجوز ان يفرق نصف صاع على مسكين قال المصنف تبع البحر
 هكذا ذكره هنا وقدم في الفطرة الجواز فينبغي كذلك هنا وتكفي الاباحة
 هنا كدفع القيمة ولا ان يدفع لكل الطعام الى مسكين واحد هنا بخلاف
 الفطرة لان العدد مقصود عليه كما لا يجوز دفعه الى الجزاء الى من القبل
 شهاوته كاصلة وان علا وفرد وان سفل وزوجه وزوجها وهذا
 هو الحكم في كل صدقة واجبة كما في المصنف ووجب بجرمه ونفق شوه
 وقطع عضوه ما نقص اي لم يقصد الاصلاح فان قصده تخليص عاتقه من
 سواد وشبهة فلا شيء عليه وان مات ووجب بنفق ريش وقطع
 فوايه خرج عن جز الامتناع وكسرتينه غير المذروم خرج فرض ميت به

هو ما قومه على لاد قبل
 الواحد ولو القاتل ينفق
 في مقتله او في ارجاس مكان
 منه ان لم يكن له في مقتله
 قيمة قاد للزوج لا
 للتخيير والجزا

اي بالكم وذبح حلال صيد الحرم وجلبه لنبه وقطع شيشه وشجرة
 حال كونه غير مملوك يعني النابت بنفسه سواء كان مملوكا او لا
 قالوا لم يثبت في ملكه ام غيلان فقطعهما ان فعله قيمة لملكها واقر
 لحق الشرع بناء على قولها المفتح به من تلك ارض الحرم ولا يثبت اي
 ليس من جنس ما يثبت ان من فلو من جنسه فلا شيء عليه لمقتل وور
 لم يضر بالشجر ولذا اصل قطع الشجر المثلان انما اراه قيم مقام الانبات
 فيمنه في كل ما ذار الا جفت او لمسه لعدم النما او ذهب بجف كالنوت
 او ضرب قسطا والعبارة لاصل لا الغضه لانه تتبع وبغضه اي لاصل
 كهور جبال الحرم والعبارة لكان الطير فان كان على غصن بحيث لو وقع
 الصيد وقع في الحرم فهو صيد الحرم والا لا وله ان كان فوايه الصيد القاي
 في الحرم وراسه في الخلفا العبارة القوامية وبعضها ككتها لالراسه وهذا
 في القام فلو تار بما في العبارة لراسه سقوط اعتبار قواميه حينئذ فاصنع
 البيع والحرم والعبارة الحالة الرمي الا اذا رماه من الخلف من السهم في الحرم
 يجب الجزاء استسنا بديع ولو شوى بغيره او جردا او حلب لبن صيد
 فضنه لم يجرم الكلة وجاز بيعه وبكره ويجعل ثمنه في الفداء وان شاة قدم
 الكوة بخلاف فرج الحرم او صيد الحرم فانه ميتة ولا يجرى شيشه
 بدابة ولا يقطع بمثل الا لا وفردا ليس باخذة لحالة لانها كالحي ف
 ويقتل كلة من بدنة او القاتلها او الفاء ثوبه في الشمس ميتة لصدق
 بما شاء وكراة وجب الجزاء فيها اي القلة بالبدلثة كما في الصيد ويجب
 في الكبرة منه صاع نصف والكبر هو الرايد على ثلاثة والجزا كالقيد بجرعة
 ولا شيء بقتل غراب الا العصفى على الظاهر ظهريه وتقيم البحر ردة في
 النهر وجدة بكسر ففتحين وجوز البر جندى في فتح الماء وذيب عوب
 وجهه وفارة بالهزة وجوز البر جندى السهيل وطلب عقور اي
 وحشي ما غيره فليس بصيد اصلا وبغوض ونمل لمن لا يجل قتل بالابوة
 ولذا اقا لواقيل للطلب لا على ادا لم يؤذ والام بقتل الحلال بسوخ
 لا يجل

ح

٧
وفي كراهية مخارطة النواز سيب
وابنه فاخذها اخر واصلمها فلما
سبيل فلما لى علم ان قال عند سبيل
هى من اخذها وان قال لاحاجة
لي بقا فله اخذها والقول لم يمينه
انتهى صح

لا يملك الحرم بغير اختيار كاشتر أو هبة بل بسبب جرمي السب
الجري في أحد عشر مسئلة مبسطة في الاشياء فلهذا قال تبعاء
بغير عن المحظ كالارث وجعله في الاشياء لا اتفاق لمن في النظر
عن السبب ان لا يملك بالمرث وهو الظاهر فان فقد جرم آخر بالغ
مسلم ضناؤه اثنتين الاخذ بالاخذ والقاتل بالقتل ورجع اخذه على
قاتله لانه قد عليه كان بموضع السقوط وهذا ان لو قال وان يصوم
فلا على اخذاره الكمال لانه لم يغم شيا ولو كان العاقل اجبة لم يرجع
على ربه او لوصيا او لغيره فلا جرم عليه نعم ولكن رجع الاخذ عليه
بالقيمة لانه ينافه حقوق العباد دون حقوق الله تعالى وكل على
المفروبه دم بسبب جنائنه على امرائه يعني بفعل شئ من محظوراته
لا مطلقا اذ لو ترك واجبا من واجبات الحج او قطع نبات الحرم لم
يتعد الجرم ولا لانه ليس جنائنه على الاضرار فعلى القارن وشدة تمتع شاة
الهدى ومان وكذا الحرم في الصدقة فقتله ايضا جنائنه على امرائه الا
بمجازاة المبيقات غير محرم استثناء منقطع فعليه دم واحد لانه حرم
ليس بفان ولو قتل حرمان صيد اتعد والجرا اتعد الفعل ولو قتل
صيد الحرم بالاتحاد والمحل وبطل بيع محرم صيدا وكذا كل تصرف شاة
ان امر طاهره وهو محرم والا فابيع فاسد فلو قبض المشتري فطبخ
في يده فعليه وعلى البائع الجرا وفي الفاسد يضمن قيمته ايضا كما
ولدت فليته بعد ما اوجبت من الحرم وما نفعها وان اوى جرها
اي الام ثم ولدت لم يجز اى لو ولد لعدم سرية الام حينئذ وهل يجب
ردّها بعد الاداء الظاهر نعم اقامي سلم بالغ غير بد الحج ولو نقل او عقر
فله ليرد واحد منهما لما يجب عليه دم بمجازاة المبيقات وان وجب حج
او عمره ان اراد دخول مكة او الحرم على سائفة وجاوز وقتها فاني النظر عن
البدايع اعتبار الارادة عند الحج ووزة ثم امر ليرد دم كما اذا لم يحرم
فان عاد الى مبيقات ما تم اجره او عاد اليه حال كونه محرما لم يشترح

460

في تلك صفة محو كطواف لو شوطا وانما قال ولي لان الشرط
 عند الامام تجديد التلبية عند الميقات بعد العود اليه خلافا لهما
 سقط الدم والافضل عوده الا اذا خاف فوت الحج والاى وان لم يعد
 او عاد بعد شربه لا يسقط الدم كلى برب الحج ويستمتع فرغ من عمرته وصار
 ملكا وخرج من الحرم واصر ما بالحج من الشل فان عليها ما بالحج ووزة مبقا
 المكي على احرام وكذا لو اصر ما بعرة من الحرم وبالعود كما يسقط الدم
 دخل كوفي اي افا في البستان اي مكانا من الحل داخل الميقات لحاجة
 قصد بها ولو عند الحيا ووزة على ما مر في سنة هذه الاقامة ليست بشرط على
 المذهب له دخول مكة غير حرم ووقته البستان ولا شئ عليه لانه الحق باله
 كما مر وهذه صفة لا فاق في ريد دخول مكة بلا احرام ويجب على من دخل مكة
 بلا احرام كل مرة حجة او عمرة فلو عاد فاحرم من تلك اجزاء وعن اخر قوله
 وتما في الفسخ وصح منه اي وانه عا لزمه بالدخول لو اصر على احرام عليه من
 حجة اسلام او نذر او عمرة مندورة يكن في عامه ذلك لنداره لتركه
 في وقته لا بعده لصيرورته ربا يتحول السنة جاوز الميقات بلا احرام
 فاحرم بعمرة ثم افسدها بمضي وقته ولادم عليه لترك الوقت بحرمه بالاحرام
 منه في القضا ملكي من في طواف عمرته ولو شوطا فاحرم بالحج رفضه
 وجوبا بالخلق انتهى المكي عن الجمع بينهما وعليه دم لا بل الرضا وحج وعمرة
 لانه كفايت الحج حتى لو حج في سنة سقطت العمرة ولو رفضها فصلاها فقط
 فلو اصرها صح واسا وذبح وهو دم جبر وفي الافا في دم شكر ومن اصر حج
 وحج ثم اصر يوم النحر باق فان كان قد خلق للاول لزمه الا في العام القابل
 بلا دم لانها الاول والا بخلق للاول وقع دم فغيره ليع المرأة او لا الجنانية
 على احرار بالتقصير او التاخير ومن اتى بعمرة الا لخلق فاقوم باخرى فخرج
 الاصل ان الجمع بين احرام من عمرتين يكون بحرمه فليدوم الدم لا الحجين في
 ظاهر الرواية فلا يلزم افا في احرام حج ثم اصر بعمرة لزمه وصار قارنا شيئا
 كما مر وكذا بطلت عمرته بالوقوف قبل فعلها لانها لم تشع مرتبة

في احوال شوطا

على الحج لا بالتوجه الى عرفه فان طاف له طواف القدوم ثم اصر
 بها مضي عليه وذبح وهو دم جبر وذبح رفضها لانه بطوافه فان رفض
 قضى حصة الشروع فيها واراق وما رفضها حج فاهل عمرة يوم النحر او
 في ثلاثة ايام بعده لزمته بالشروع لكن مع كراهية التحريم ورفضت وجوب
 تخلفا من الاثم وقضيت مع دم الرضا وان مضي عليها صح وعليه دم
 لا ركلاب لكرهية فهو دم جبر فاقب الحج اذا اصرم به او بها وجب الرضا
 لان الجمع بين احرامين حجبتين او عمرتين غير مشروع والمافاة الحج بقي
 في اصرانه فيلزمه ان يتحلل من احرام الحج بافعال العمرة ثم بعده بقضى ما
 اصرم به لصحة الشروع ويذبح للتحلل قبل اذانه بالرفض **باب الاحصاء**
 هو لغة المنع وشتر عامع عن دين اذا اصر بعد او اصر من او موت محرم
 او هلك نفقة حل له التحلل حينئذ بعث المفرد وما او قيمته فان لم
 يجد بقي محرم حتى يجد او يتحلل بطواف وعن الثاني انه يقوم الدم بالطعام
 ويصدق به فان لم يجد صام عن كل نصف صاع يوما والقارن دين
 فلو بعث واحد لم يتحلل عنه وعين يوم الذبح ليعلم من يتحلل به
 في الحرم ولو قبل يوم النحر خلافا لهما ولو لم يفعل ورجع الى اهله بغير طواف
 وصبر محرما حتى زال الخوف جاز فان ادرك الحج فيها ونفت الا تحلل
 بالعمرة لان التحلل بالذبح انما هو للمفردة حتى لا يعتد احرار ونفق عليه
 زليعي ويذكره حين ولو بلا خلق وتقصير هذا فائدة النعيبين فلو ظن ذلك
 ففعل كما لحال فظهر انه لم يذبح او ذبح في حل لزمه جزاء ما صبح ويجب عليه
 ان حل من حجه ولو نقل حجه بالشروع وعمرة للتحلل ان لم يحج من عامه و
 وعلى المفردة وعلى القارن حجة وعمرتان احدهما للتحلل فان بعث
 ثم زال الاحصاء وقد ركب على ذلك الهدى والحج معا توجه وجوبا ولا يقدر
 عليه الا بلفظه التوجه وهي رباعية ولا احصاء بعد ما وقف بعرفة فليكن
 من الفوات والمنوع ولو بكلمة عن الركنين محصور على الاصح والقادر
 على احدهما لا انا على الوقوف فلتام حجه به واما على الطواف فليتحلل به

ومن اصاب في الايام

الحج باب الحج عن الغير الاصل ان كل من اتى بعبادة ماله جلد ثوبها غيره
وان ثوبها عند الفعل نفق نظائر الآية واما قوله تعالى وان ليس
للناس الا ما سعى الى الا اذا وهبه له لما حقه الكمال والتمام بمعنى على كماله
ولهم النعمة ولقد افصح الرازي عن اعتزاله هنا والله الموفق للعبادة
المالية كالكسوة وتقبل النيابة عن المكلف مطلقا عند القدرة والنجو
ولو التائب وتبعا لان العبرة لينة الموكل ولو عند دفع الوكيل والبدنية
كحصوله وصوم لا تقبلها مطلقا والمركبة منها كالحج الفرض تقبل النيابة عند
النجو فقط لكن بشرط دوام النجوة الى الموت لان فرض العمر حتى تلزم الاعادة
بزوال العذر وبشرط نية الحج عنه اي من الامر صحيح وتكفي نية القلب بهذا
اي استمراره الى الموت او كان النجوة لا يجزى كالجسوس المرض الذي يرجى
ذواله وان لم يكن كذلك كالعمر الزمانه يسقط الفرض حج الغير عنه
فلا اعادة مطلقا سواء استمر ذلك العذر به او لا ولو حج وهو صحيح ثم عجز
واستمر له عجزه لفقد شرطه وبشرط الامر به اي بالحج عنه فلا يجوز حج الفروع
بغير اذنه الا اذا حج او حج الوارث عن مورثه لوجود الوجود الدلالة وبقي
من الشرط النفقة من مال الامر كلها او اكثرها وحج المأمور بنفسه
وتعيينه ان عينه فلو قال حج عني فلان لا غيره لم يجز حج غيره ولو لم يقل
لا غيره جاز واوصلها في الباب الى عشر من شرطها عدم اشتراط
الاجرة فلو استأجر رجلا بان قال استأجرتك على ان حج عني بكذا لم يجز
حجته وانما يقول ان حج عني بكذا كرا جارة ولو انفق من ماله نفقة
او خلط النفقة بماله حج وانفق كله او اكثره جاز وبرئ من الضمان
وبشرط النجوة المذكرة في الفرض لا النقل لا تساع باب ويقتضي الحج الفرض
عن الامر على الظاهر من المذهب وقيل عن الامور نفلا ولا كراهة في النفقة
كالحج النقل لكنه بشرط الصحة النيابة اهلية المأمور لصحة الافعال ثم
منع عليه بقوله جاز حج الضرورة بمهمة من الحج والمرأة ولو اذنت العبد
وغيره كالمراهق وغيره اولى لعدم الخلاف ولو امر ذميا او مجنونا لا يصح

احد

دكتارة

اي يمكن

يقول اخبرني عن
فلان وليك عن فلان
ولو سئى فتوى
اسم

واذا فرض الامور بالحج في الطريق ليس له دفع المال الى غيره
ذلك الغير عن الميت الا اذن بذلك بان قيل له وقت الدفع
اصنع ما شئت فيجوز له ذلك مرضا ولا لانه صار وكيل مطلقا
المكلف الى الحج ومات في الطريق واوصى بالحج عنه انما تجب الوصية
به اذا اضره بعد وجوبه اما لو حج عن غيره فان كان له المال والمكان
فانما عليه اي على ما فسرته ولا فيجوز عنه من بلده فلو حج عنه الوصي في
غيره لم يصح ان وفي اي الحج من بلده بلده وان لم يف من حيث يبلغ
استحسانا ولو وصى الميت او ارثه ان يسترد المال من الامور لم
يجز ثم ان رده لحيثه منه ففقد الرجوع ماله والا فطلب
المالك اوصى بحج فنفق عنه رجل لم يجز وان امره الميت لانه لم يحصل
مقصوده وهو ثواب الافاق لكن لو حج عنه ابنه ليرجع في استركه
جاز ان لم يقل من مالي وكذا لو حج لا يرجع كالمدين اذا قضاه من مال
نفسه ومن حج عن كل من اقربيه وقع عنه ضمن ماله لانه قالها ولا
يقدر على عمله عن احدها لعدم الاولوية وينبغي صحة التعيين ولو
اطلق الاحرام ولو ابيه فان عين احدهما قبل الطواف والوقوف
جاز بخلاف ما لو اهل بالحج عن ابويه او غيرهما من الاجانب حال كونه
متبرعا فحين بعد ذلك جاز لانه متبرع بالشواب فله جعله لاصحابهما
اولهما ففي الحديث من حج عن ابويه فقد قضى عنه حجته ولان له فضل
عشر حج ومن بعث من الابرار ودم الا حصار على الاخرة ماله ولو
ميتا قيل من الثلث وقيل من الكل ثم ان فاته لتقصير ضمنه
وان بافه سماوية لا ودم القوان والتمتع والجنابات على الحاج
لما اذن له الامر بالقران والتمتع والا فيصير مخالفا فيضمنه ضمن
النفقة ان جامع قبل وقوفه فيعيد بماله نفسه وان بعده فلا
لحصول المقصود وان مات المأمور او سرق نفقته في الطريق
قبل وقوفه حج من منزل امره بثلث ما بقي من ماله فان لم يف من

قياسا لا استحسانا فليحفظ مع

مال

جملة

لا يجوز

حيث يبلغ فان مات او سرق ثانياً من ثلث الباقي بعدها هكذا
 بعد اوقى الى ان لا يبقى من ثلثه ما يبلغ للفقير فبطل الوصية قلت وظاهره
 انه لا رجوع في تركه المأمور فليخرج لانه حيث مات خلفا لهما وقولهما
 استحسانا **فروع** يصير مخالف بالقرآن او التمسك لما لا يضر عن السنة
 الاولى وان ثبت لانه لا يستحال بالتقيد وعليه رد ما فضل من النفقة
 وان شرط له فالشرط باطل لان يكون له النفقة الفضل من نفقه اولي
 الميت بملعين ولو اراد ان يسترد المال من المأمور ما لم يحرم وكذا
 ان اصرم وقد دفع اليه شيء من بلا وصية فاحرم ثم مات المأمور والوصي
 ان يحج بنفسه الا ان يامره بالتفويض او يكون وارثا ولم تجز بقية ولو
 قال منعت وكذبوه لم يصدق الا ان يكون ارضاها لغيره ولو قال حجت
 وكذبوه صدق بميمنة الا اذا كان مديون الميت وقدم بالاتفاق ولا
 تقبل ينسبهم ان كان يوم النحر بالبلد الا اذا برهنوا على اقراره انه لم يحج
 باب الهدايا هو في النفقة والشرع ما يهدي الى الحرم من النعم يستحب
 فيه ادناه شاة وهو ابل ابن خمس سنين وبقرة ابن سنتين وعظم ابن
 سنة ولا يجب تزييف بل يندب في دم الشكر ولا يجوز في الهدايا الا
 ما جاز في الضحايا كما سيجي فخر شتر السنه في بركة لقوله وان
 اختلف اجناسها وجوز الشاة في الحج في كل شيء الا في طواف الكعبه
 جنباً او حائضاً وحتى بعد الوقوف قبل الحلق كما تجوز الحلة بل يندب
 لحافي الاضحية من هدي التطوع اذا بلغ الحرم والمنفعة والقوان فقط ولو
 الحل من غير تامة من ضمن ما الكل ويتعين يوم النحر اي وقته وهو الايام
 الثلاثة لدخول المنفعة والقوان فقط فلم يجز قبله بل بعده وعليه ومميز
 الحرم لا معنى للحل لا فقيهة افضل ويتصدق بجلاله وخطاى زماه
 ولم يعط ابو الجزار اي الذبح منه فان اعطاه ضمن ما لو تصدق عليه حاز
 ولا يركبه مطلقا بلا ضرورة فان اضطر الى الركوب ضمن ما نقص ركوبه و
 وحل شاة وتصدق به على الفقراء شربا لانه فان اطعم منه غنيا ضمن

والا فضل من
 يعود اليه

قيمة مسبوطة ولا يحل له ينضح بخرقه بالاء البارد لو المذبح قريبا و
 والا حله وتصدق به ويقسم بدل هدي واجب عطف على واجب كما يمنع
 الاضحية ومنع بالمعيب ماشاء ولو كان المعيب تظنه فاحره وجبف قلنا
 بدوه وقرب محضه سننا وليعلم انه هدي الفقراء ولا يلو منه عناء العوم
 بلوغه محله ويقلد ندبا بدنة التطوع ومنه النذرة المنفعة والقوان فقط
 لان الاشتهار بالعبادة البق والستر بغيرها حق شهيد وابعاد الوقوف
 بوقوفهم بعد وقته لا تقبل شهادتهم ولا يقسم للحج صحيح استحسانا حتى الشهادة
 فخرج الشاهد وقبلة اي قبل وقته قبلت ان امكن التدارك والى خارج
 اكثرهم والا روي في اليوم ان في او ان ثلث او الرابع الوسطى ان ثلثه
 ولم يؤم الا في فخذ القضاء ان روى الكل بالترتيب حسن وان قضى
 الاول جاز لسنية الترتيب نذر المكلف حجا بشيئين من نذر له
 وجوبا في الاصح حتى يطوف الفرض لانتهاها الا ان كان ولو ركبت حله
 او اكثر لزمه دم وفي اقله بحايه ولو نذر المشي الى المسجد الحرام او
 مسجد المدينة او غيرهما لا شيء عليه شترى تحرقه ولو بالاذن له ان
 يحلها بأكراهة لعدم ظلف وعده بقض شترها او قدم ظلفها او ظلب
 ثم يجامع هو او الى من التحليل بجماع وكذا لو نكح صرة محرمة بنقل بخلاف
 الفرض ان لها محرم والا فهي محرمة فلا تحلل الا بالهدي فلو اذن لامرأة
 بنقل ليس له الرجوع فيه لكانها منافعها وكذا الكاينة بخلاف الآونة الا
 اذا اذن لامرأة فليس لزوجها منافعها **فروع** حج الفقه افضل من حج
 الفقهاء حج الفرض اولى من حجة الوديع بخلاف النفل بالمراتب
 افضل من حج النفل واختلفت في الصدقة ورجح في البرازية فضيلة
 الحج المشقة في المال والبدن جميعا قال وبه فقه البوصيفة رضي الله عنه
 حين حج وعرف المشقة لوقفه الجمعة فزيت سبعين حجة ويقفونها
 الحلال فربلا واسطة ضاق وقت العشاء والوقوف يدع الصلاة
 وينهب لوقوفه الحج بل الحج يكفر الكبائر قيل نعم حربي اسم وقيل

بمن حج

غير المتعلقة بالادنى السلم وقال جميع اهل السنة ان الكبار لا يكونوا
 الا التوبة ولا تقبل بسقوط الدين ولو حلفه تعالى كصلاته وذكوة نعم
 اثم المطلق واما خيرا الصلوة ويحجبها بسقوط هذا معنى التكفير على القول به
 وقد ثبت ان حاجته عليه الصلوة والسلام استوجب له حتى في الدنيا
 والمظالم ضعيف يندب دخول البيت اذا لم يستنج على اذنه انفسه او
 غيره وما يقول العوام من العورة الوثني والمسمار الذي في وسطه انه سمرة
 الدنيا لا اصل له ولا يجوز شره الكسوة من بني شيبه بل من الامام او نائبه
 وله بسرها ولو جنبها لو حلف لا يقتل في الحرم الا اذا قتل فيه ولو قتل في
 في البيت لا يقتل فيه بكرة الاستحباب بما ذكره من الاغتسال لاصح المدينة
 عندنا وملكه فضل منها على الرجاء الا ما ضمنه الضمان الشريف حتى لا يملكه
 فانه افضل مطلق حتى من الكعبة والوشى الكرشي وزيارة قبر الشريف
 منه وية بل قيل واجبة لمن لم يسهل وسيداء بالحق لو فرضنا ويحجب لو فذل ما لم يجر
 به عليه الصلوة والسلام فبدا ان زيارة مسجد الشريف فقد اضران
 الصلوة فيه خير من الف في غيره الا المسجد الحرام وكذا بقية الوب ولا
 تكره المجاورة بالمدينة وكذا يمكن لمن يشق بنفسه **كتاب النكاح** هو
 هو عند الفقهاء عقد يفيد ملك المتعة اى صل استمتاع الرجل من امرأة
 لم يمنع من نكاحها مانع شرعي يخرج الذكر والخنفه المشكل لجواز كونه
 والمحارم والجنينة وان المانع لا يضر في الجنب اجماع النكاح الجنينة
 بشهود قنية قصد اخرج ما يفيد الحل ضمن اكثر امة للتشري وعند
 اهل الاصول اللغة هو حقيقة في الوطى حجازة العقد فحيث جاء في
 في الكتاب والسنة مجردة عن الفرائض والوطى كافي ولا شك ان النكاح ابا
 فتحم من زينة الاب بخلاف حتى تنكح زوجا غيره لاستناده اليها والمتصور
 منها العقد لا الوطى الا مما ذكرنا ويكون واجبا عند النوقان فان تنقن
 الزنا لا يبر فرض نهايه وهذا اذا ملك المهر والنفقة والا فلا اثر له
 بداهة ويكون سنة مؤكدة في الاصح فيما تم بتركه وثابت ان نوى خفيانا

زيارة لا محالة وليسوى
 معده

ليس لنا عبادة شرعية من عهدنا
 عليه السلام الا الان يحسنه
 الجنة الا النكاح والامان هو

على الابن

ولم

مختصا وولد احوال الاعتدال الى القدرة على وطني ومهر ونفقة و
 ويرجع في النهر وجوبه على اخطئه عليه الانكار على من رغب عنه ومكرها
 لحوق الجور فان ينقذه حرم وتذب اعلا له وتقدم خطبته وكونه
 في مسجد يوم الجمعة باقدا وشبهه هو عدول والاستدانة له النظر
 اليها قبل وقوعها وكونها دون سنة وسببا وعزا لا فوقه او با وخلق
 وورعا وجمال اهل بكرة الزفاف المختار لا اذا لم يستعمل على مفدة
 دينية وينفقد ملتبا بايجاب من اصدىها وقبول من الاقرب وضع
 لبعضه لان الماضي اول على التحقيق كزوجة نفسي وبنتي او مولاتي منك
 ويقول الاخر تزوجت وينفقد ايضا بما اى لمفطين وضع احداهما
 للمضي والا فله الاستقبال والى ل فالاول الام كزوجتي او زوجتي نفسك
 او كوني احراقى فانه ليس بايجاب بل هو توكيل ضمنى فاذ قال في المجلس
 زوجت او قبلت او بالسمع والطاعة بزازية قام مقام الطرفين و
 قيل هو بايجاب ورجحه في البحر والثلث المضاع للمبد وبهجرة او نون
 او تاء كزوجتي نفسك اذا لم ينو الاستقبال وكذا انما تزوجت او
 وكنك فاطمة العدم بيان المساواة في النكاح او قبل اعطيتها ان
 المجلس للنكاح وان للوعد فوعد ولو قال لها يا عسى فقالت ليكن
 انعقد على المذهب فلا ينفقد بقبول الفعل كقبض مهر ولا بباطل
 ولا بكتابة حاضره بل غايه شرط اعلام الشهود بما في الكتاب لم يكن
 بلفظ الامر فتستوي الطرفين فتح ولا بالاقرار على المختار خاصة كقولهم
 امراني لان الاقرار اظهر الى هو ثابت وليس ثبات وقيل ان كان
 بحضور من الشهود صح كما يصح بلفظ الجعل وجعل الاقرار ان آه
 الاصح زفيرة ولا ينفقد بتزوجت نصفك في الاصح احبها فانية
 بل لا بد ان يضيفه الى كلها او ما يعبر به عن الكل منه الظاهر والبطن على
 الاشبه بغيره ورجحوا في الطلاق خلافة فيحتاج للفرق وهذا وصل
 الايجاب بالتسمية للمهر كان من تمامه الى الابن فلو قبل الاقرب بكمه

لم يصح لتوقف اول الكلام على اخره لوفيه ما يغير اوله ومن شرط الایجاب
والقبول تحاقق المجلس لو حاضرين وان لا ينافي الایجاب للقبول قبلت
النكاح لا المهر ثم يصح الخط كزيادة قبلتها في المحل وان لا يكون مضافا
ولا معلقا كما سيجي ولا المنكوسة جوهلة ولا يشترط العلم بمعية الایجاب
والقبول فيما يستوي فيه الجدة والازل فلم يجز لينة به بنية وانما يصح بلفظ
تزوج ونكاح لانها مخرج وما عداها كناية وهو كل لفظ وضع لتمليك عين
كاملة فلا يصح بالشركة في الحال صرح الرخصة بغير المقيدة بالحال كنية وتمليك
وصدقة وقرض وصلى وصرف عطية وسلم واستجارة وكل ما تمليك به
الرقاب بشرط نية او قرينة فهم الشهود المقصود لا يصح بلفظ اعادة
برأي او زاي واعادة وصية ورهن ودوية ودخولها لا يفيد الملك
لكن تثبت به الشبهة فلا تحذفها الاقل من السمي وهو المثل وكذا تثبت
بكل لفظ لا يتعقد به النكاح فيلحقظ والفاظا مصحفة كيجوز تصدق
لا عن قصد صحيح بل عن تحريف وتصحيف فلم يكن حقيقة ولا مجازا لعدم
العلاقة بل بلفظ فلا اعتبار به اصلا ثم لو اتفق قوم على النطق بهذه اللفظة
وصدقت ذلك عن قصد كان ذلك وصفا جديدا يصح كما فتح به
المرحوم ابو السعود واما الطلاق فيقع بها قضا كما في اوابل الاشياء
ولا يتعاطا احتواها للفروج بشرط سماع كل من العاقدین لفظا الا لا يتحقق
رضاها وبشرط حضور شاهدين حرين او جوفين كل اثنين سامعين
معا قولها على الاصح فاما ان نكاح على المذهب بحر سليمان لنكاح كتمه
ولو فاسقين او محددين في قوف او اعميين او ابني الزوجين او ابني
احدهما وان لم يثبت النكاح كتمه بالابنين او ادعى القرب كاصح نكاح لم
ذمية عند ذميين ولو حيا الفين لادبها الاصل عندنا ان كل من ملك قبور
النكاح بولاية قيد بولاية نفسه يخرج المكاتب نفسه انعقد بحضرة امه
وجلاها ان يزوج صغيرة فزوجها عند رجل او امرأتين والحال ان الأب
حاضر صح لانه يجعلها قدا حكا والالا ولو زوج بنته البالغة العاقلة

نفسه يتم انعقد بحضرة
على

وان لم يثبت
مها مع النكاح

بمحضر

بمحضر شاهد واحد جاز ان كانت ابنته حاضرة لانها تجعل عاقدة الاصل
ان الامر متى حضر جعل مبشرا ثم انما تقبل شهادة المأمور اذا لم يذكر
انه عقد ليل يشهد على فعل نفسه ولو زوج المولى عبده البالغ
بحضرة وواحد لم يجز على الظاهر ولو اذن له فعقد بحضرة المولى وجعل
صح والفرق لا يخفى ولو قال رجل لاخوته زوجتني ابنتك فقال الام
زوجت او قال نعم نجيبا لم يكن نكاحا ما لم يقل الموجب بعده قبلت
لان زوجتني استنجد وليس بعقد بخلاف زوجتني لانه توكليل غلط
وكيلها بالنكاح في اسم ابيرها بغير حضورها لم يصح للجهالة وكذا الغلط
في اسم بنته الا اذا كانت حاضرة وشار إليها فيصح ولو بشان اراد
تزوج الكبرى فغلط فستماها باسم الصغرى صح للصغرى فانية ولو
مريد النكاح اقواما بخطبة فزوجها الأب والولي بحضرة صح فيجعل الحكم
خالها والباقي شهودا به بنية ففتح **فروع** قال زوجتني ابنتك
على ان امرها بيدك لم يكن له الا ان لا تفوض قبل النكاح وكله بان يزوجه
فلانه بكذا افراد الوكيل في المهر لم ينفذ فلو لم يعلم صح وخل بقي الخيار
بين اجازته ونسخه ولها الاقل من السمي وهو المثل لان الموقوف
كالقاسد تزوج بشهادة او رسول لم يجز بل قبل بغير **فصل الخواتم**
اسباب النكاح انواع قرابة مصاهرة رضاع جميع ملك شرك او دار
امه على صفة فهي سبعة ذكرها المصنف بهذا الترتيب وبقي
التطبيق ثلاثا وتعلق بالغير بنكاح او عدة ذكرهما في الرجعة صرح
على المتزوج ذكرها كان او انتهى نكاح اصله وفرعه علا او نزل وبنت
اخيه واخوته وبنتها ولومن زنا وعمته وخالته فهذه السبعة مذكورة
في اية حرمت عليكم اقهاركم ويدخل عمه جدته وخالته ما لا
وغيرهم واما عمه أمه وخالته خالته ابية فخلال كبت عمه وعمته
وخاله وخالته لقوله تعالى واصل لكم ما وراه ذلك وصرم بالمصاهرة
بنت زوجته الموطوءة وام زوجته وجدته مطلقا بحجر والعقد

لانه اعتقد ان الرسول يعلم الغيب
وقيل لا يكون لان الاشياء تقرر
على روضة الشريعة

عمه

الصحيح وان لم يوطأ الزوجة لا تفران وطئ الامهات يحرم البنات
ونكاح كبنات يحرم الامهات ويوطأ بنات الربيبة والربيب في
الكشاف والمسلم ونحوه كالدخول عند ابني خيفة واقرة المصنف و
زوجته اصله وقرة ولو بعيدا دخل بها اولادها بنت زوجته ابنة
ادابته فخلال وصم الكل مما قرئ منه شيئا ومصاهرة رضاعا لا ما
استثنى في باب فروع يقع مغلطة فيقال طلق امرأته طلقين ولها
لبن فاعدت فكلت صغيرا فارضعت فحرمت عليه فكلت اخر فدخل بها
فما بانها فهل تعود للاول بواحدة ام بثلاث الجواب لا تعود اليه ابد
لصيرورتها حليلة ابنة رضاعا شريفة ابية لا تحل له ان علم انه وظفها
تزوج بكرا فوجد بها ثيبا وقالت ابوك فضني ان صدقها بانث بظاهر
والا لا شمني واصل فرثيته اراد بالزنا الوطئ الحرام حرم ايضا بالظاهر
واصل مسوسة بشهوة ولو لشعر على الراس بجابل لا يمنع الحارة و
واصل ما سته وناظرة الى ذكره والمنظور الى فرجها المذكور الداخل ولو
نظره من زجاج او ما لم يصبه وفروعه من مطلقا والبصرة للشهوة عند
المس والنظر لا بعد بها وحدها فحرمت الله او زبادة به بغيته وفي
احارة ونحو شيخ تحرك قلبه وزباده وفي الجوهرة لا يشترط في النظر
للفرج تحريك الله وبه يغني هذا اذا لم ينزل فلو انزل مع مس ونظر فلا
حرمة به بغيته وفي الخلاصة وطئ اخت امراته لا يحرم عليه امرأته لا تحرم المنظور
الى فرجها الداخل اذا رآه من مرات او ما لان المرأة مثاله بالانعكاس
لا هو بهذا اذا كانت حية مستهارة ولو ماضيا اما غير ما يعني الميتة
وصغيرة لم تستهها فلا ثبت الحرفة اصلا كوطئ دبر مطلقا والحالوه
افضا بالعدم يتيقن كونه في الفرج مالم تحل منه بلافق بين زنا ونكاح
فلو تزوج صغيرة لا تستهى فدخل بها فطلقها وانقضت عدتها وتزوجت
بافق جاز للاول التزوج ببنتها لعدم الاستهارة وكذا تستهها الشهوة
في الذكر فلو جامع غير مراهق زوجته ابنة لم يحرم فتح ولا فرق فيما ذكره بين

بين المس والنظر بشهوة بين وثمانين وخطا والكره فلو يقطع
زوجته او يقطع معي لجاءها فمست بده بنتها المستهارة او يد بها ابنة
حرمت لام ابد افتح قبل ام امرأته في اي موضع كان على الصحيح جوهرة
حرمت عليه امرأته مالم يظهر عدم الشهوة ولو على الفم كما فهمت في الرقرة
وفي المس لا يحرم مالم تعلم الشهوة لان الاصل في التقبيل الشهوة
بخلاف التمس العائقة كالنقبيل كذا القوم العوض بشهوة ولو لا حنية
وتكفي الشهوة من احدهما ومراهق ومجنون وسكران كباغ بزازية
وفي القينة قبل سكران بنته حرم وبجربة المصاهرة فلا يرتفع النكاح
حتى لا يحل لها التزوج بافق الا بعد المتاركة وانقضاء العدة والوطئ
بها لا يكون زنا وبنت سكران دون سبع ليست بمستهارة به بغيته وان
ادعت الشهوة في تقبيله او تقبيلها ابنة وانكرها الرجل فهو مصدق
لا بهي الا ان يقوم اليها مستهارة فبعضها تعينه كذبه او ياذن بها
او يركب معها او يستهها على الفرج او يقبلها على الفم قاله الحدادي و
في الفتح يترأى الحاف الخدين بالفم وفي الخلاصة قبل ما فعلت باثم
امرأتك فقال جامعها ثبت الحرفة ولا يصدق انه كذب ولو هازلا
وتقبيل الشهادة على الاقارب بالمس التقبيل عن شهوة وكذا التقبيل
عن نفس النفس والتقبيل والنظر الى ذكره او فرجها عن شهوة في الخمار
تجنيس لان الشهوة ما يوقف عليها في الجملة بانثا راوا ثار و قوم
الجمع بين المحارم كما حاي عقد صحيحا وعدة ولون طلاقا بين
وصرم الجمع وطنا بملك بين بين امرأتين ايتهما فرضت ذكر الم تحل للآخر
ابدا الحديث مسلم لا تنكح المرأة على عمتها وهو مشهور يصلح محضضا للكنة
فجاز الجمع بين امرأة وبنت زوجها او امرأة ابنتها وامه ثم سندها لانه
لو فرضت المرأة او امرأة الابن او السيدة ذكر الم يحرم بخلاف ذلك وان
تزوج بنكاح صحيح اخت امه قد وطئها صح النكاح لكن لا يطأ واحدة منها
حتى يحرم حل استمتاع احدهما عليه سبب لان للعقد حكم الوطئ حتى لو نكح مشرقة



مغربية يثبت نسب اولادها منه لثبوت الوطى وحكما ولو لم يكن وطى الالة
له وطى المنكوسة ودواعى الوطى كالوطى ابن كمال وان تزوجها معا
اي الاختين او من بمعناهما او بعقدين ونسب النكاح الاول فرق القصة
بينه وبينها ويكون طلاقا ولها نصف المهر يعني في مسئلة النسيان اذ
الحكم في تزويجها معا البطلان وعدم وجوب المهر الا بالوطى كاذفة عاقد المثلث
فثبتت وهذا اذا كان مهرها من بين قدرا وجبا وهو سمي في العقد
وكانت الفقرة قبل الدخول وادعى كل منهما انها الاولى ولا يثبت لهما فان
اختلف مهرهما فان علما فلكل ربع مهرها والا فتنصف اقل المستمين
لها وان لم يكن مستمى فالواجب منعة واحدة لهما بدل نصف المهر وان كانت
الفقرة بعد الدخول جب لكل واحدة مهر كامل لتقره بالدخول منه يعلم
حكم دخول واحدة وكذا الحكم فيما جمعها من المحارم في نكاح وحرم نكاح الكو
امته والعبد سببه لان المملوكية تنافي المالكية نعم لو فعل المولى احبا لكان
حسنا وفيه انه لا احتياط في عدم عدتها خاصة وكذا تامل وحرم نكاح
الوثنية بالاجماع وصح نكاح كتابية وان كره تنزيها مؤمنة بنى رسالة
بكتاب منزل وان اعتقد المسح لها وكذا اهل فيجهم على المذهب بحدود
وفي الزهر يجوز منكمحة المعتلة لانا لا نكفر احد من اهل القبلة وان وقع
الزنا في المباهلة لا يصح نكاح عابدة كوكب لا كتاب لهما ولا وطئها بملك
بين والمجوسية والوثنية هذا ساقط من نسخ الشرح ثابت في نسخ المتن
وهو عطف على عابدة كوكب وقوله والمجوسية كج او مرة ولو عطف على كتابية
فثبتت والا فلو كانت كتابية او مع طول الحرة الاصل عندنا ان كل وطى
يجل بملك بين جل نكاح ومالا فلا وان كره تحريم في المجوسية وتنزها في الالة
ووجه على انه لا يصح ملك ولو لم يدر في عدة حرة ولو من بابين وصح لزوجها
اي الالة على عدة لبقاء الملك ولو تزوج اربع من الالاء وحسن من الحارير
في عقد واحد صح نكاح الالاء لبطلان الجنس وصح نكاح اربع من الحارير
والالاء فقط لولا اكثر وله التشرى بمائتا من الالاء فلوله اربع والف

سرية واراد شراء اثنى فلامه رجل خيف عليه الكفر ولو اراد التشرى
فقات له اراثة اقتل نفسه لا يمتنع لانه مشرع لكن لو ترك لشايعها يوم
لحديث من رقى لامتة رقى الله له نرازية ونصفها للعبد ولو مدبر او يمتنع
عليه غير ذلك فلا يحل له التشرى اصلا لانه لا يملك الا التطلاق وصح
نكاح جيلي من زنا لاجلي من غيره اي الزنا لثبوت نسبه ولو من ج
او سيدها المقوية وان حرم وطئها ودواعيه حتى يقنع متصل بالمسئلة
الاولى للشايعي هادوه ذرع غيره اذا شربت منه لو فروع لونها
الزاني حل له وطئها اتفاقا والولد له ولزنا النفقة ولو زوج امته
او ام ولد الحامل بعد علمه قبل قراره به جاز وكان نفيا دلالة نهر و
صح نكاح الموطوءة بملك بين ولا يستبرأ زوجها بل سيدها وجوبا
على الصحة فحرة او الموطوءة بزنا اي جاز نكاح الزانية وان راها تزني
وله وطئها بلا استبراء واما قوله تعالى الزانية لا ينكحها الا اذن فمستوخ
بابه فانكحوا ما لم يكم وفي اخره فظهر المجتبه لا يجب على الزوج تطبيق الفقرة
ولا عليها سرج الفاجر الا اذا قافا الا بيقا صدد والله فلا بأس ان تغرق
فان في الوهبانية ضعيف كما ذكره المصنف وصح نكاح المضموعة الى الحرمة
والمسحى كله لها ولو دخل بالحرمة فلها مهر المثل بطل نكاح متعة وموت
وان جهلت المدة او طالت في الاصح وليس من مالونكها على ان يطلقها
بعد شهر او نوى مكثه معها مدة معينة ولا بأس بتزوج الزنا ربا عينة ويجل
له وطى اراثة ادعت عليه عند قاض انه تزوجها بنكاح صحيح اي بالجار
انها محل للاثاء اي لانشاء النكاح عليه فليته عن الموانع وقضى القاض
بنكاحها ببيتة اقامتها ولم يكن في نفس الامر تزويجها وكذا تحل له لو
ادعى نكاحها فلا فاما وفي الشريعة نيلانية عن المواب وبقولها فثبت
ولو قضى بطلانها بشهادة الزور مع علمها بذلك نفذ وطئها التزوج
بها بعد العدة وحل لثا بعد زواجها وحرمت على الاول وعند
الثاني لا تحل لهما وعند محمد تحل للاول مالم يدخل الثاني وهي من فروع

القضاء بشهادة الزور كما يسجد والنكاح لا يصح تعليقه بالشروط كزوجتك
 ان رضى ابي لم ينقض النكاح لتعليقه بالحظر عادية فاما في الدرر فية نظم
 ولا اضافة الى المستقبل كزوجتك هذا او بعد عدي لم يصح ولكن لا يبر
 النكاح بالشروط الفاسدة وانما يبطل الشرط ودونه يعني لو عقد مع شرط
 فاسد لم يبطل النكاح بل الشرط بخلاف ما لو علقه بالشروط الا ان تعلقه
 بشرط ماض كايين لا حيالة فيكون تحقيقا فينقض على حال كان خطب بنتا
 لابنه فقال ابوها زوجها قبلك من فلان فكذب فقال ان لم يكن زوجها
 لفلان فقد زوجها لابنك فقبل ثم علم كذبه انقضت لتعليقه بموجود وكذا
 اذا وجد المعلق عليه في المجلس ذكره جوي زاده وعمه المصنف بخلافه
 في الزهر قبيل كتاب الفرق في مسئلة التعليق برضا الاب والحق
 الاطلاق فليتا مل المفتي **باب الولي** هو لغة خلاف العدو وهو
 العارف بالله تعالى وشرفا البالغ العاقل الوارث ولو فاسقا
 على المذهب ما لم يكن منه تكا وخرج نحو صبي ووصي مطلقا على المذهب و
 والولاية تنفيذ القول على الغير تثبت بربع قرابة وملا وولاء وامانة
 شأ او ابي وبنو تو حان ولاية نذب على المكلفة ولو بكر او ولاية اجبا
 على الصغيرة ولو ثيبا ومعتوبة ومرفوقة كما افاده بقوله وهو الولي
 شرط صحة نكاح صغير ومجنون ورفيق لا مكلفة فنقض نكاح صرة مكلفة
 بلا رضا ولي والاصل ان كل من تعرف في ماله تعرف في نفسه وما لا فلا وله
 اي الولي اذا كان عصبة ولو غير محرم كما بين في الاصح خاتمة وخرج ذوي
 الارحام والام والقاضي الا غير ارض في غير المكفو فيصح القاضي ويحدد
 بفتح النكاح ما لم يكن حتى يملك منه لئلا يصنع الولد وينبغي الحاق ابل
 انظار به ويقع في غير المكفو بعد جواز اصلا وهو المختار للمفتي
 الزمان فلا تخل مطلقا لما نكحت غير كفوء بلا رضا ولي بعد معرفة اياه
 فليحفظ وبناء على الاول وهو ظاهر الرواية فرضي البعض من الاولياء
 قبل العقد او بعده كالكل لثبوت الكل كولاية امان وقود وسخفة

في النكاح بشرط
 لا يبرأ من النكاح
 في النكاح بشرط

في الوقف لو استؤوا في الذرية والا فلا قرب منهم الفسخ فان لم
 يكن لها ولي فهو العقد صحيح نافذ مطلقا اتفاقا وقبض ابي ولي له
 حق الاعتراض المهر ونحوه مما يدل على الرضا رضا دلالة ان كان عدم
 الكفاة ثابتا عند القضاء قبل خصمته والام يكن رضا كما لا يكون
 سكوته رضا ما لم تدوم ما تصديقه بانه كفوء فلا يسقط حق الباقيين
 مبسوط ولا تجبر البالغة البكر على النكاح لانقطاع الولاية بالبلوغ فان
 استاذنها هو ابي الولي وهو السنة او وكيله او رسوله او زوجها
 ولها واخبرها رسوله مطلقا او فضولي عدل فكتت عن رده مخارة
 او ضحكك غير مستهزئة او تسمت او بكت بلا صوت فلو بصوت لم يكن
 اذنا ولا ردا صحت لورثت بعده انعقد مخرج وغيره فاما في الوقاية المكنت
 فيه نظر فها اذن اي توكيل في الاول ان اتحد الولي فلو عقد والمزوج لم يكن
 سكوته اذنا واجازة في الثاني ان بقي النكاح لا لو يبطل عبوة ولو قالت
 بعد موته زوجتي ابي يامري واتممت الورثة فالقول لها فترث وتعتد
 ولو قالت بغير ابي لكنه بلغني فرضيت فالقول لهم وقولها غيره اولى منه رده
 قبل العقد لا بعده ولو زوجها لنفسه فسكوته رده بعد العقد لا قبله ولو
 استاذنها في معين فردت ثم زوجها منه فكتت صح في الاصح بخلاف
 ما لو بلغها فردت ثم قالت رضيت لم يجز لبطلانه بالرد ولذا استحس التجدي
 عند الزفاف لان الغالب اظهار النفقة عند فحاة السماع ولو استلونها
 فكتت فوكل من يزوجهما من سماء جاز ان عرف الزوج والمهر كما في
 في القينة واستشكل في الجواب انه ليس للوكيل ان يוכל بما اذن فمحققا
 عدم الجواز اذ انها مستثناة ان علمت بالزوج انه من هو لتظهر الرغبة
 فيه او عنه ولو في ضمن العام كجاري وبنو عمي لم يحصون والا لا ما لم تقوض
 الا ولا العلم بالمهر وقيل يشترط وهو قول المتأخرين بحرق الذخيرة وقوله
 المصنف وما صح في الدرر عن الكافي رده الكال وكذا اذا زوجها
 الولي عندها اي بحضرتها فكتت صح في الاصح فان استاذنها غير

الاقرب كالاخيه او ولي بعيد فلا عبرة بكونها بل لابد من القول كالنائب
 البالغة لا فرق بينهما الا في النكاح لان رضاها يكون بالدلالة كما ذكره
 بقوله او ما هو في معناه من فعل يدل على الرضا كطلب مهرها ونفقها
 وتمكينها من الوطى ودخولها بها برضاها ظهيرة وقبولها لنفسه والرضا
 سرور او نحو ذلك بخلاف خدمته او قبول هديته من ذالت بكارها
 بوثبة اي نطة او درد وحيض او حصول جراحة او عتس اي كبر بك حقيقة
 كنفريق بجبا وعنة او طلاق او موت بعد خلوة قبل طلق او زنا وهذه
 فقط بكونها ان لم يتكرد ولم تحديه والافتش كوطوءة بشبهة او
 نكاح فاسد قال الزوج للبكر البالغة بلغت النكاح فكت
 وقالت بل رددت النكاح ولا بينة لها على ذلك ولم يكن دخل بها طوعا
 في الاصح فالقول قولها يمينها على المعقبة وتقبل بينة على كونها لانه
 وجودي بضم الشقين ولو برضا فيستنها او الى الان ببرهن على رضاها
 او اجازتها كالمزوجة ابوها مثلاً زاعماً عدم بلوغها فقالت انا بالغة و
 والنكاح لم يصح وهي مراهقة وقال الاب والزوج بل اي صغيرة فان القول
 لها ان ثبت ان سنّها تسع وكذا الوادعي المراهق بلوغه ولو برهن بثنائفة
 البلوغ اولى على الاصح بخلاف قول الصغيرة رددت متى بلغت وكذبها
 الزوج فالقول له لانكاره زوال ملكه لو اختلفا بعد زمان البلوغ ولو
 حاله البلوغ فالقول لها شرع وبها بنية فيحقق وللولي الا في بيانه
 النكاح الصغير والصغيرة جبراً ولو نيباً لمعتوه ومجنون شهدوا بزم النكاح
 ولو يقين فاشتبك مهرها وزيادة مهره او زوجها بغير كفوءه كان
 الولي المزوج بنفسه يقين ابا او جداً وكذا المولى وابن الخنونة لم يعرف
 منها سوء الاختيار مجبانه وفقا وان عوفي لا يصح النكاح اتفاقاً وكذا
 لو كان سكران فزوجها من فاسق او شرير او فقير او دني وقه مظهر
 سوء اختياره فلا يعارضه شفقة المظنونة بجر وان كان المزوج غيرهما
 اي غير الاب وابيه ولو الام والقاص وكيل الاب لكن في النهر بحثا لو عثر

لو كيد

لو كيد القدر صرح لا يصح النكاح من غير كفوء او يقين فاشتبك صلا وما
 في سائر الشريعة صرح ولها فسخ وهم وان كان من كفوء وبهر المثل صرح
 ولكن لها اي لصغير وصغيرة وملك بها خيار الفسخ ولو بعد الدخول
 بالبلوغ او العلم بالنكاح بعده لفصول شفقة ويغني عنه خيار العتق
 ولو بلغت وهو صغير فرق بحفرة ابيه او ميسه بشرط القضاء بالفسخ فيكون
 فيستواران فيه ويلزم كل المهر ثم الوتة ان من قبلها فسخ لا ينقص عدد
 طلاق ولا يلحقها طلاق الا في الردة فان من قبله فطلاق الا بملك ردة
 او خيار عتق وليس لنا فرقة منه ولا مهر عليه الا اذا اختار نفسه بخيار عتق
 وشرط لكل القضاء اثمانية ونظرة في النهر فقال

- فرق النكاح اثنان جمعا نكاحا فسخ طلاق وهذا الذي يحكمها
- تبين الدار مع نقصان مهر كذا فادعقد وفقد الكفو، ينفيها
- تقبيل حي اسلام المحارب او ارضاع ضرته قد عدة واقربا
- خيار عتق بلوغ ردة وكذا ملك لبعض تلك فسخ بحجتها
- اما الطلاق فثبته عنة وكذا ايلاده ولعان فاك يتلوها
- قضاء قاض اتي شره جميع خلا عتق وملك اسلام اتي قهرها
- تقبيل حي مع الابلاء يا املي تبين مع فساد العقد بدورها

وبطل خيار البكرات كوت لو حنارة عاملة باحصل النكاح ولو سئلت عن
 قدر المهر قبل الخلوة او عن الزوج او سلمت على الشهود لم يبطل خيارها
 نهر بحثا ولا يمتد البلوغ الى امة المجلس لانه كاشفة ولو اجتمعت
 معه تقول اطلب المحققين ثم تبدا بخيار البلوغ لا تروين وتشهد
 قابلة بلغت الا ان ضرورة احباء الحق وان جهلت به لتقرنها
 معلوم بخلاف خيار العتقة فانه يمتد ثغرها بالمولى وخيار الصغير
 والنيب اذا بلغا لا يبطل بابت كوت بلا صرح رضا او دلالة عليه
 كقبلة وليس دفع مهر ولا يبطل بقبولها من المجلس لان وقتها
 العمر فيبقى حتى يوجد الرضا ولو ادعت التمكين كرها صدقت ومفاده

دبي

ان القول لم يدرى الا كراه لو في حبس الوالي فيلحقه الولي في النكاح
 لا المال العصبه بغيره وهو من يتصل بالميت حتى المعلقة بلا الوسيط
 انني بيان لما قبله على ترتيب الارث والمحجب فيقدم ابن المجنونة على
 ابيه لانه يحجب بغير نقصان بشرط حرية وتكليف اسلام في حق مسلمة
 من زوايا التزوج وولد مسلم لعدم الولاية وكذا الولاية في نكاح ولا مال لم
 على كراهة الاباء بسبب العام بان يكون مسلم سدا لامة كراهة او سلطانا
 او نائبا او شاعدا او لكا فولاية على كافر مثله اتفاق فان لم يكن نصبة
 فالولاية للام ثم لام الاب وفي العينة على ثم لبنت ثم لبنت الابن
 ثم لبنت البنت ثم لبنت ابن الابن ثم لبنت بنت البنت وهكذا ثم
 للجد الفاسد ثم للاخت لاجل ان ثم للاخت لاب ثم لولد الام الذكر و
 والانتى سواء ثم لاولادهم ثم لذوي الارحام العجات ثم الاخوال ثم الخالات
 ثم بنات الاعمام وبهذا الترتيب اولادهم حتى ثم مولى الموالاة ثم السلطان
 ثم لقاض لقن له عليه في مشورة ثم لنوابه ان فوض له ذلك والا لا ويس
 الموصى من حيث هو وصي ان يزوجه اليتيم مطلقا وان اوصى اليه الاب
 بذلك على المذهب ثم لو كان قريبا او حاكما يملكه بالولاية كما لا يخفى فزوج
 ليس للقاضي تزويج الصغيرة من نفسه ولا من لا يقبل شهادته له كما في
 معين الحكم وقره المصنف وبه علم ان فعله حكم وان عرى عن الدعوى صغيرة
 زوجت نفسها واولادها ولا حاكم ثم توقف ونفذ باجارتها بعد بلوغها
 لان له حيز او هو السلطان ولو زوجها وتيان مستويان قدم السابق
 فان لم يدر او وقع معا بطلا والولي الا بعد التزوج بعصبه الا قرب فلو
 زوج الا بعد حال قيام الا قرب توقف على اجازته ولو تحولت الولاية
 اليه لم يحز الا باجازه بعد التحول فتساقطت في ظهيرة سافة القصر و
 واختار في الملتقى لم ينتظر الكفو الخاطب جوابه واعتمده الباقي ونقل
 ابن الكمال ان عليه الفتوى وخرقة الخلاف فيمن اختفى في المدينة هل تكون
 غيبة منقطعة ولو زوجها الا قرب حيث هو جاز النكاح على الظاهر

ظاهرة

ظاهرة ويثبت للأبعد من اولياء النسب شرح وسبانية لكن في القسمة
 من الغيات لولم يزوجه الا قرب زوج القاض عند خوف الكفو التزوج
 بعمل الا قرب اي بائنا من التزوج اجماعا خلاصة ولا يبطل تزويجه
 السابق بعقد الا قرب لمصلحة بولاية تامة وولي المجنونة والمجنون و
 ولو عارضنا في النكاح اما التصرف في المال فلا باب اتفاق ابنها وان سفل
 دون ابنها كالحام والاولى ان يادر الاب ليصح اتفاقا ولو اقره لى صغير او
 اقره وكيل رجل او امرأة مثولى العبد بالنكاح لم ينفذ لانه اقرار على الغير
 بخلاف مولى لامة حيث ينفذ اجماعا لان منافع لصنها ملكه الا ان يشهد
 الشهود على النكاح بان ينصب القاض نصا عن الصغيرة فيلحقها
 البينة عليه او يدرك الصغير او الصغيرة فيصدق له اي الولي المقرا او يصدق
 الموكل او العبد عند اي صيغة وقالا يصدق في ذلك وهذه المسئلة
 مخفية من قولهم من ملك الانشاء ملك الاقرار به ولها نظائر فروع
 هل لولي مجنون ومعتوه تزويجه اكثر من واحدة لم اره ومنعه الشافعي و
 وجوزه في العينة للحاجة **باب الكفاة** من كافاه اذا ساواه والمراة
 ههنا مساواة مخصوصة او كون المرأة ادنى الكفاة معبرة في ابتداء
 النكاح لزوجه او صحة من جانبها اي الرجل لان الشريعة تاني ان تكون و
 فراشا للذني ولذا لا تعتبر من جانبها لان الزوج مستفرض فلا يغيظه
 دناءة الفراش وهذا عند الكل في الصحيح كما في الجنازة يمكن في الظهيرة
 وغيرها هذا عنده وعندهما تعتبر في جانبها ايضا والكفاة هي حق الولي لا
 حقها فلو نكحت رجلا ولم تعلم حاله فاذا هو عيب لا خيار لها بل للاولى و
 ولو زوجها برضاها ولم يعلمو ابعدهم الكفاة ثم علموا الا خيا ولا احد الا اذا
 شرطوا الكفاة او اخبرهم بها وقت العقد فزوجوها على ذلك ثم ظهر انه
 غير كفو كان لهم الخيار ولو لو انجبه فيلحقها وتعتبر الكفاة لزوم النكاح
 خلافا لما لك سببا فريش بعضهم الكفاة بعض وبقية العوب بعضهم
 الكفاة بعض واستثنى في الملتقى تبعا للهداية بنى اهلته لخدمهم والحق

صغيرة

مع

الاطلاق قاله المص كالبهر والنهر والفتح والشر بزيادة ويعضده اطلاق
 المصنف كالنهر والذرة هذا في الوهب واما في البيع فتعبر صرية واسلاماً
 فممن ينفى او معتق غير كفو لمن ابوها مسلم او كفو او معتق واما هاهنا
 ومن ابوها مسلم او غير كفو لذات ابوين وابوان فيهما كالايا تمام النسب
 بالجد وفي الفتح ولا يبعد مكافاة مسلم ينفى لمعتق ينفى واما معتق الوهب
 فلا يكافي معتق الشريف واما من تداسلم فلكفو لمن لم يرتد واما الكفاوة
 بين الذميين فلا تعبر الا لفتنة وتعبر في الوهب البيع وبانه اي تقوى
 فليس فاسق كفو الصالحة او فاسقة بنت صالح لم تكن كان اولاء
 على الظاهر نهر واما الابان بقدر على المعجل ونفقة شهر لو غير حترف الا فان
 يكسب كل يوم كفايتها لتطيق الجماع وصرقة مثل حاجتك غير كفو لمثل
 خياط ولا ضياط ليزان وتاجر ولاهما العالم وقاض واما اتباع الظلمة فليس
 من الكل واما الوطائف فمن الحرف فصاحبها كفو للتاجر لو غير دينية كسوبة
 وذو تدريس او نظير كفو لبنت الابن بمصر بحد الكفاة اعتبارها عند ابتداء
 العقد فلا يضر زوالها بعده فلو كان وقت كفو انما خرج لم يفسخ واما لو
 كان وباقا ثم صار تاجرا فان بقي عارها لم يكن كفو والالانهر بحسب الجمعي
 لا يكون كفو اللعوبية ولو كان الجمعي لما اوسطانا وهو الصحيح فتح عن الينايع
 وادعى في الجوانه نظام الرواية وقره المصنف لكن في النهران فسر الحسب
 بذى المنصب الجاه في كفو للعلوية ينابيع وان بالعالم فلكفو لان شرف
 اعلم فوق شرف النسب والمال كما في به البزازی وارتضاة وغيره والوجه
 فيه ظاهر ولذا قيل ان عابثه افضل من قاطنة رضي الله عنهما قريش
 والحنفي كفو لبنت الشافعي ومتى سئلنا عن من هم به اجبتا بمذاهبنا كما
 بسط المصنف والقوي كفو للمدني فلا عبرة بالبلد كالا عبرة بالمال فانية
 ولا بالعقل ولا بعبوس بفسخ بها البيع خلافا للشافعي لكن في النهران عن كفو
 المجنون ليس كفو للعاقلة وكذا البصيرة كفو بغناء ابية او اقاربه ووجه نهر
 بالنسبة الى المهر يعني المعجل كما لا بالنسبة الى النفقة لان العادة ان الابا

تخلون

يتخلون عن الابناء والمهر لا النفقة ذخيرة ولو نكحت باقل من مهرها
 فملو الى حصبة الاغراض حتى يتم مهر مثلها او يفوق القاضي بينهما واما
 للعار فلو طلقها الزوج قبل نفريق الولي قبل الدخول فلها نصف
 المستمي ولو فرق الولي بينهما قبل الدخول فلها مهرها وان بعده فلها
 المستمي وكذا الوفاة اخذتها قبل النفريق فليس للولي المطالبة بالان
 بالان تمام لانها النكاح بالموت جواهر الفتاوى امره بتزويج امرأة
 فزوجاته جاز وقال لا يصح وهو اسحق طمقي بتبع الهداية وفي شرح
 الطحاوي قولها حسن المغنوي واختاره ابو الليث وقره المصنف
 واجمعوا انه لو تزوج بنت الصغيرة او موليته لم يجز كما لو اوزه بمعينة او
 بحجة او اوزه في الف او امرته بتزويجها ولم يتعين فزوجها غير كفو
 لم يجز اتفاق ولو تزوجها المأمور بنكاح امرأة امرأتين في عقد واحد لا
 ينسقد للمني لفة وله ان يجيرها او اوجهها ولو في عقدين لزم الاول
 وتوقف الثاني ولو اوزه بامرأتين في عقد فزوجته واحدة او شتين
 في عقدتين جاز الا اذا قال لا تزوجني الا امرأتين في عقد او عقد
 لم تجز المخالفة ولا يتوقف الا بحجاب على قول غايب عن المجلس في
 سائر العقود ومن نكاح وبيع وغيرهما بل يبطل الا بحجاب ولا تلحق
 الاجازة اتفاقا ويتولى طريق النكاح واحد بالحجاب يقوم مقام
 القبول في خمس صور كان كان وليا او وكيل من الحائنين او اصيل
 من وكيل من المهر او وليا من اخر او وليا من جانب وكيل من افي
 كزوجت بنتي من موكل ليس ذلك الواحد بفضولي ولو من جانب
 وان تكلم بكلامين على الراجح اذ قبوله غير معتبر شرعا لما تقرر ان
 ان الاجاب لا يتوقف على قبول غايب ونكاح عبيد وانه بغير اذن
 السيد موقوف على الاجازة كنكاح الفضولي صحيح في البيوع
 توقف عقوده كلها ان لها مجزاة حالة العقد والانتبطل والابن
 العثم ان يزوجه بنت عمه الصغيرة فلو كبيرة فلا بد من الاستين

جانب

ن

صحة لو تزوجها بلا استئذان فسلكت او افحمت بالرضا لا يجوز عندها
 وقال ابو يوسف يجوز ذلك المولى المفق والمك والمك والملك من جهة
 بخلاف الصغيرة لما في خبر من نفسه فيكون اصيل من جانب ليلى من اخر كما
 لو قيل ان الذي وكلته ان يزوجه من نفسه فان لم ذلك فيكون اصيل من
 جانب كيد من اخر بخلاف ما لو وكلته بغير وجهها من رجل تزوجه من نفسها
 فبسته فزوجها لا من زوجها او وكلته ان يتصرف او غيرها او قال المولى في نفسه
 فمن شئت لم يصح تزوجه من نفسه كما في الخيانة والاصل ان الوكيل موقوف
 بالخطاب فلا بد من تحت النكحة ولو اجاز من له الاجازة لم يحل الفصول
 بعد موته صح لان الشرط قيام المعقود له واصل العاقدين فقط بخلاف
 اجازة بغيره فانه يشترط قيام اربعة اشياء كما بين في خروج الفصول
 قبل الاجازة لا يملك نقص النكاح بخلاف البيع يشترط لزوم عقد الوكيل
 موافقة في المهر المستحق وقلم رسول الوكيل **باب المهر** ومن اسماء المهر
 والصدقة والخلعة والعقود في استبدال الجوهرة العقد في المهر
 مهر المثل وفي الاما عشرة فدية ابل ونصف عشرة فدية الثيب عشرة
 دراهم ورواية الاقل تحمل على المعقل فدية سبعة مثاقيل كما في الزكوة
 مضروبة كانت اولاد ولدنا او مضروبة عشرة وقت العقد كما في
 ضمانها بطلاق قبل وطئ في يوم القرض وتجب عشرة ان سماها او دولا
 ويجب الاكثر منها ان سمي الاكثر وتيا كد عند وطئ او صلوة صحت من الزوجه
 او موت احد هما او تزوج ثانيا في العدة او ازاله تجارتهما بخروج بخلاف
 ازالتهما بدفعة فانه يجب النصف بطلاق قبل وطئ ولو دفع من اخصه فطر
 الاجنبي ايضا نصف مهر مثلها ان طلق قبل الدخول الا فكله مهر بخلاف
 ويجب نصفه بطلاق قبل وطئ او صلوة فلو كان نكحها على ما قيمته خمسة
 كان لها نصفه ودرهمان ونصف وعاد النصف الى ملك الزوج بحرق
 الطلاق اذا لم يكن سميها وان كان سميها لم يبطل ملكها منه بل
 توقف عوده الى ملكه على القضاء او الرضا فلهذا الانفاذ لعنقه اي

لحد بن البيراق وغيره
 لاسم اقل من عشرة
 دراهم

الزوجه

الزوج عبد المهر بعد طلاقها قبله اي قبل القضاء ونحوه لعدم ملكه قبله
 ونقد تصرف المرأة قبله في الكل بقاء ملكها وعليها نصف قيمة الاصل
 يوم القبض لان زيادة المهر المنفصلة تنقصف قبل القبض لا بعده
 ووجب مهر المثل في الشغار هو ان يزوجه بنته على ان يزوجه لاف بنته
 او اخته مثلاً معاوضة بالعقدين وهو منى عنه لخلوة عن المهر فاوجبنا
 فيه مهر المثل فلم يبق شفاً وفي خذقة زوج حرسه لانهما ليرة او انة
 لان فيه قلب الموضوع كذا قالوا ومعاوضة صحيحة تزوجه على ان يخدم سبعة
 او وليها كقصة شحيت مع موسى عليها الصلاة والسلام كصحة على خذقة
 عبده او امته او عبد الغير رضا مولاه وحر او برفاهه وفي تعليم القرآن لمن
 بالابتغاء بالمال وبأزواجه كمن بما معك من القرآن للبتية او لغيره
 لكن في المهر ينبغي ان يصح على قول المتأخرين ولها صدقة لو كان الزوج
 عبداً ما دون ذلك اما المراهقة فتمت لها ولم لما فيه من الاهانة والاذل
 وكذا استخذاد نهر وكذا يجب مهر المثل فيما اذا لم يسم مهر او نفي ان
 الزوج او مات احد هما اذا لم يتراضيا على شي يصح مهر او لا فذلك
 ان شي هو الواجب او سمي جزا او ختم او بهد الخ وهو حر او مملوك
 العبد وهو من نقد التسليم او دابة او ثوبا او دارا او لم يبين غيرها
 لغوش الجاهل به يجب مائة لمفوضة اي من زوجت بلا مهر طلقت
 قبل الوطئ وهو درع وخمار ومخففة لا تزيد على النصف اي نصف مهر
 المثل لو الزوج غنيا ولا تنقص عن خمسة دراهم لو فقير او فقيرة لم تنقص
 بحالها كما تنقص برفقة وتسحق المتقعة من سواها اي المفوضة الا
 من سمي لها مهر وطلقت قبل وطئ فلا تسحق لها بل لموطوءة سمي لها
 مهر او لا فالطلقات اربع وما فرض بتراضيهما او بفرض قاض مهر
 المثل بعد العقد الخالي من المهر او زيد على ما سمي فانها تزوجه بشرط
 قبولها في المجلس او قبول والى الصغيرة وموفاة قدرها وبقا الزوجية
 على النكاح ونهر وفي الكا في جدد النكاح بزيادة الف لزوج لا الف

على الظاهر وفي الحاشية لو وهبته مهرها ثم اتركه من المهر وقبلت صحح ويجعل
على الزيادة وفي البرازية الاشبه ان لا يصح بلا قصد الزيادة لا ينصف لان
التصنيف بالمفوض في العقد بالنقص بل بحسب المتعة في الاول نصف الاصل
في الثاني في صحيح حظها المهر او بعضه عنه قبل اول ويرتد بالردة يخرج من المهر
خبره قوله الا في كالموطي بلا مانع حتى كرم لا صدها يمنع الموطي او طبعي
كوجود ثالث عاقل ذكره ابن الكمال جعله في الاصل من طبعي وعليه
فليس بطبعي مثال مستقل شرعي كما هو في الفرض ونقل ومن طبعي
ارتق بفتحين التماس وقرن بالكون عظم وعقل ففتحين غدة وصغر
ولو بزواج لا يطعن معه الجاه وبلا وجود ثالث معها ولو نائما او اعلم الا ان يكون
الثالث صغيرا يعقل بان لا يعبر عما يكون بينهما او مجنونا او معي عليه لكن في
البرازية ان في التليل صحت في النكاح وكذا الا على في الاصل وجارية احدهما
فلا يمنع به بغير مبتغى والكلب يمنع ان كان عقورا مطلقا وفي الفسخ وعند
ان كلبه لا يمنع مطلقا لو كان للمؤنة والايكوة عقورا او كان له لا يمنع وفي
عدم صلاحية المكان كسجد وطريق وحمام وصحرا وسطح وبنت بغير فسخ
وما اذا لم يغير فيها وصوم التطوع والمنذور والكفارة والقضاء غير مانع
لصحتها في الاصل اذ لا كفارة بالافاء ومقاديرها لو اكل ناسيا في مسك
فخفي بها ان تصح وكذا الحل ما اسقط الكفارة نهرا بل المانع صوم رمضان
اداء وصلاة الفرض فقط كالموطي فيما يجزى ولو كان الزوج مجبوا او عينا
او حضيا او غنشي ان ظهر حاله والافشاء موقوف وما في البحر والاشباه
ليس على ظاهره ظاهر وفيه وثقوة العنة لمرض او ضعف خلقه او كبر سن
في ثبوت النسب ولو من الجيوب وفي تاكله المهر المستحق مهر المثل بلا تسمية
والنفقة والتكفي والعدة وحصة نكاح اضرتها واربع سواها في
عدتها وحصة نكاح الامة وحرفاة وقت الطلاق في حقها وكذا في دفع
طلاق باين او على المختار لا تكون كالموطي في حق بقية الاحكام كما
كانت في الاصلان وحصة البناء وحلها للاول والرجعة والميراث

وتزوجها

وتزوجها كالموطي على المختار وغير ذلك كما نقله صاحب التمهيد فقال
وفدوة الزوج مثل الموطي في صور وغيره وهذا العقد تحصيل
تكميل مهر واحد وكذا النسب انفاق سكنى ومنع الاث معتون
واربع وكذا قالوا الاما ولقد راعوا زمان فراق فيه ترصيل
واذ فتوا فيه تطبيقا اذ لم يبق وقيل لا والى الاول القيل
اذا المغايرة قالوا صان اياها ورجعة وكذا التورث معقول
سقوط وطى واطال لها وكذا تحريم بنت النكاح البكر مبدول
كذلك الغي والتكفير ما فسد عبادته وكذا بائنا بغير تكميل
فلما افتراقا قالت بعد الدخول وقال الزوج قبل الدخول قال لقولها لا
سقوط نصف المهر وان انك الموطي ولو لم تكن في الخلوة فان بركا صحت
والا لان البكر انما توطى كرها كما بحثه الطرسوسي او لم ينصف ولو قال
ان خلوت بك فانت طالين فخلها طلفت بائنا لوجود شرط ود
نصف المهر ولا عدة عليها بزازية وبحسب العدة في الكل اي كل انواع
الخلوة ولو فاسدة احتياطا اي احتسنا لتوهم الشغل قيل قايلا
القدوري واخاذا الترتيب شي وفاضي خان ان كان المانع شرعا
كصوم تحجب العدة وان كان حقيقيا كصوم مرض مدني لا تحجب العدة
الاول لانه نص محمد قاله المصنف في تحجيب الموت ايضا كالموطي في حق
العدة والمهر فقط حتى لو ماتت الام قبل دخولها حلت بنيتها قبضت الف
المهر فوصيته له وطلعت قبل طي رجع عليها بنصف لعدم تعيين النفقة
في العقد وان لم تقبض او قبضت نصفه فوصيت الكل في الصورة
الاولي وما يبي وهو النصف في الثاني نية او هبت عرض المهر ككتاب
معين او في الدقة قبل القبض او بعده لا رجوع لحصول المقصود وكما
بالف على ان لا يخرجها من البلد ولا يتزوج عليها او يكرها على الف
ان اقام بها وعلى الفين ان اقربها فان وفي بمانع طه في الصورة
الاولي واقام بها في الثانية فلها الالف لرضاها بها فها صورتان الا

ر

تسمية المهر مع ذكر شرط ينفعها والثاني تسمية مهر على تقدير وفرة على
تقدير والأيوف ولم يقع مهر المثل لفقد رضاها بغتة النفع لكن لا يترتب له
في الصورة الثانية ذات التقديرين على الفين ولا ينقص عن الاتفاق
على ذلك ولو طلقها قبل الدخول نصف المسمى في الصورةين لسقوط
الشرط وقال الشرحان صحيحان بخلاف ما اذا تزوجها على الفان كانت
قبيحة وعلى الفين ان كانت جميلة فانه يصح شرطان اتفاقا في الاصح
لقله الجاهلية بخلاف ما ورد في المهرين القلة والكثرة للشبهة بالجملة
فانها ان شيا لولا الاقل والاكثر المثل لا يرد على الاكثر ولا ينقص عن الاقل فتح
ولو شرط البكارة فوجد بها شيئا لزمه الكل ورد ورجعت في البرازية ولو
تزوجها على هذا العبد او على هذا الالف او الالفين او على هذا العبد او على
هذا العبد او على احد هذين واحدهما او كسركم التام مهر المثل فان شغل
الارض او فوقه فلها الارض او مثلها او كسركم او دونها او كسركم والا فمهر
المثل وفي الطلاق قبل الدخول حكم مهر المثل لانها الاصل حتى لو كان نصف
الاوكس قل من المنفعة وجبت المتعة فتح ولو تزوجها على فرس وجبت
او ثوب حروري او فراش بيت او عدد معلوم من نحو ايل فالواجب من كل
جنس له وسط الوسط او قيمته وكل ما لم يحجر السلم فيه فالخيار للزوج والا
فخياره وكذا الحكم وهو لزوم الوسط في كل حيوان ذكر جنسه هو عند الفقهاء
المقول على كثيرين مختلفين في الأحكام دون نوعه وهذا المقول على كثيرين
متفقين فيها بخلاف جهول الجنس كالثوب وداية لانه لا وسط له ووسط
العبيد في زماننا الجبشي ان امرها بالعبد والخال ان احدهما حر فمهر
العبد عند الامام ان سوي قل اي عشرة دراهم والا فمهر المثل لانها العشرة
لان وجوب المسمى وان قل ببيع مهر المثل وعند الثاني لها قيمة لثمة
لو عيدا ورجع الخال كالواضح احدهما ويجب مهر المثل في نكاح قاسد
وهو الذي فقد شرط طاهر شرط القصة كشهود بالوالمع في القبل
لا يغيره كالحلوة لثمة وطهرها ولم يرد مهر المثل على المسمى لرضاها بالخط

ولو كان دون المسمى لزم مهر المثل لفساد التسمية بنفسها للعقد
ولو لم يسم او جهل لزم بالغاما بلغ وببنت الكل واحد منهما نسوة
لو يغير فخص من صاحبه دخلها او لا في الاصح خروجها من المعصية فلا
ينافي وجوبه بل يجب على القاضي التوفيق بينهما ويجب العدة بعد الوطء
لا الحلوة للطلاق لا للموت من وقت التوفيق او مشاركة الزوج وان لم
تعد المرأة بالمشاركة في الاصح وببنت النسب احتياطا بلا دعوة وتعتبر
مدته وهي سنة اشهر من الوطء فان كانت منه الى الوضعية اقل مدة
الحمل بحد سنة اشهر فالكثرة ببنت النسب والابان ولولته لاقل من سنة
اشهر لا يثبت وهذا قول محمد وبه يفتي وقال آباء المدة وقت العقد
كالقبح ورجعة في النهر بانه احوط وذكر من التفقات الفاسدة احدى
وعشرين ونظم منها العشرة التي في الخلاصة فقال
• وفاسد من العقود عشر • اجارة وعلم هذا الاجرة •
• وجوب ادنى مثل او سمي • او كلمة مع فقد المسمى •
• والواجب الاكثر في الكتابة • من الذي ستماء ومن قيمة •
• وفي النكاح المثل ان يكن فطر • وخارج البذر لكان اجل •
• والعتق والرهن لكل نفعه • امانة او كالا لصحيح حكمه •
• ثم الهبة مضمونة يوم قبض • وصح بيعه لعبد اقرب من •
• مضاربة وحكمها الامانة • والمثل في البيع والا بصفة •
• ودعوة مهر مثلها الشرعي مهر مثلها التقوي اي مهر امة تماثلها من
قوم ايها الكافرا ان لم تكن من قوم كسنت عمه وفي الخلاصة ويعتبر
باخواتها وعمااتها فان لم يكن فبنت الحقيقة وبنت العم انتهى •
ومعاقده اعتبار الترتيب فليحفظ وتعتبر المماثلة في الاوصاف و
وقت العقد سنا وجمالا ومالا وبلا وعقلا ودنيا وبكارة
ونسوبة وعفة وعلم وادبا وكمال خلق وعدم ولد ويعتبر حال الزوج
ايضا فذكره الخال قال مهر الامة بقدر الرغبة فيها ويشترط فيه ان يبي

والأصح

في ثبوت مهر المثل بما ذكر اخبار رجلين اورجل واوراين ولفظ
الشهادة فان لم يوجد شهيد عدول فالقول للزوج بيمينه وما في
المحيط من ان للقاضي فرض المهر حله في النهر على اذ ارضيا بذلك
فان لم يوجد من قبيلة ابيها فمن الاجانب من قبيلة تمانل قبيلة ابيها
فان لم يوجد فالقول له اي الزوج في ذلك بيمينه كما مر وصح ضمان
الولي امرها ولو المرأة صغيرة ولو عاقد الا انه سفير لمن بشرط صحة فلم
في مرض موته وهو وارثه لم يرض من الثلث وقبول المرأة او غيرها في
مجلس الضمان وتطالب بايثبات من زوجها البالغ او الولي الضامن
وان ادعى رجع على الزوج ان او كما هو حكم الكفالة ولا يطالب الاب
بمهر ابنة الصغير الفقير اما الفسخ فيطالب ابوه بالرفع من مال ابنة لا من مال نفسه
اذا زوج امرأته الا اذا ضمنه على المعتد كما في النفقة فانه لا يوافقها
الا اذا ضمن ولا رجوع للاب الا اذا شهد على الرجوع عند الاداء لها
من الوطى ودوايمه شرح مجمع والشفرة ولو بعد وطى وخلوة رخصتها
لان كل وطى متعقد وعليها تسليم البعض لا يوجب تسليم الباقي لما في
ما بين تعجيله من المهر كمالا او بعضا او اخذ قدر ما يجعل المثل ما في يمينه
لان المعروف كالمشروط ان لم يوجد او يعجل كله فكما شرط لان الصريح
يفوق الدلالة الا اذا جهل الاجل جهالة فاحشة فيجب حالا غاية
الا انما جهل لطلاق او موت فيصح للعوف بزازية وعن انثى في لها منعه
اذا اجل كله وبقي استحسانا ولو الجنية وفي النهر لو تزوجها على ما
على حكم الحلول على ان يعجل اربعين لها منعه حتى تقبض لها النفقة بعد
المنع وكما اشفر والزوج من بيت زوجها الحاجة وكما زيارة اهلها
بلا اذن لم تقبض على المجل فلا يخرج الا الحق لها او غيرها او لزيارة ابويها
كل جمعة مرة والحارم لكل سنة او تكونها قابلة او غاسلة لا فيمعدا
ذلك وان اذن كانا عاصبين والمعتد جواز الحمام بلا تزويج اشباه
وسيجي في النفقة وبما فيها بعد اذ كله مؤجلا ومجلا اذ كان مائة

مهر

ما مونا عليها والآية وكله ولم يكن ما مونا في غيرها وبه يفتي كما في شرح
المجمع واختاره في ملحق الابحرج جمع الفتاوى والعمدة المصنف وبه ائمة
شيخنا الزملي لمن في النهر والذي عليه العمل في ديارنا ان لا ياب فيها
جبر اعليها وجزم به البزازي وغيره وفي المختار وعليه الفتوى في الفصول
يفتني بالجمع عنده من المصلحة وينقلها فيما دون مدة التي استقر من المهر
الى الزينة وبالعكس من قرية لقوة لانه ليس بقوة وقينه في التنازعة
بقوة يمكن الرجوع قبل الليل الى وطنه والطلق في الكافي قابلا وعليه الفتوى
واذا اختلفا في المهر ففي اصله حلف منكر التسمية فان نكل ثبت و
وان طلق بحكم مهر المثل في المهر يحلف اجابا وان اختلفا في قدره حال
قيام النكاح فالقول لمن شهد له مهر المثل بيمينه اني اقام بينة قبلت
سواء شهد له مهر المثل ولها او لا وان اقام البينة فينتزها مقدنة
ان شهد له مهر المثل بيمينته مقدنة ان شهد مهر المثل لها لان البينات
للاثبات خلاف الظاهر وان كان مهر المثل بينهما مخالفا فان طلقا او
برهننا قضيه وان برهن احدهما قبل برهانه لانه نور وعواه وفي الطلاق
قبل الوطى حكم متعة المثل لو المستمي وينا وان عينت كسلة العبد و
والجارية فلها المتعة بلا حكم الا ان يرضى الزوج بنصف الجارية وان اقام
بينة قبلت فان اقام فبينتها او لى ان شهدت له المتعة وبينة
ان شهدت لها وان كان المتعة بينهما مخالفا وان طلقا وجبته
المثل وموت احدهما كحيوتها في الحكم اصله وقدرا لعدم سقوط الموت
احدهما وبعد موتها ففي القول بوزنه وفي الاختلاف في اصل
القول منكر التسمية لم يقض بشي ما لم يبرهن على التسمية وقال
يقض بمهر المثل كمال حيوة وبه يفتي وهذا كله اذا لم تسلم نفسها
فان سلمت ودفع الاختلاف في الحالين الحيوة وبعد بها لا يحكم
بمهر المثل لانها لا تسلم نفسها الا بعد تعجيل شئ عاده بل يقال لها
لا بد ان تعزى بما تجلت والا قضينا عليك بالتعازي تعجيله ثم تعجيل في

في الباقي كما ذكرنا وهذا اذا ادعى الزوج اتصال شيء اليها بعد ولو بيعت
الى امرأته شيئا ولم يذبحه عند الوقع غير جهة المهر لقوله شمع لوصاء
ثم قال انه من المهر لم يقبل فنية لوقوعه هدية فلا ينقلب مهر اقلات
هو اي المبعوث هدية وقال ابو من المهر ومن الكسوة او عارية فالقول
له بيمينته البينة لها فان طلق المبعوث قائم فلها ان تردده وترجع بباقي
المهر فذكره ابن السكال لوقوعه ثم ادعاه عارية فلها ان تسترد العوض
من جنبه زيلعي في غير المهر لانه كل شيء يشاء فيه ومن غسل ما يفي
شهره افي زاده والقول لها بيمينتها في المهر لانه كخبره ولم يشؤ في لافي الظاهر
ليكتبه ولذا قال الفقيه المختار ان يصدق فيما لا يجب عليه كحف وطاة
لا فيما يجب كخارود وبيع يعني ما لم يدعي انه كسوة لان الظاهر معه خطبته
رجل بعث اليها اشياء ولم يزوجهها ابوها فباعته للمهر سيرة عيسه
قايما فقط وان تغير بالاستعمال او قيمته حال لانه معاوضة ولم تتم
فجاء الاسترداد وكذا استرد ما بعث هدية وهو قائم دون الهالك
والاسترداد لان فيه معنى الهبة ولو ادعت انه اي المبعوث من المهر وقال
هو ودية فان كان من جنب المهر فالقول لها وان كان من خلا فالقول
له بشهادته الظاهر انفق رجل على معنزة الفير بشرط ان يتردها بعد
عدتها ان تزوجه لارجوع مطلقا وان ابست فلا يرجع ان كان دفع لها
وان اكلت معه فلا مطلقا يرجع عن العارية وفيه عن المتبقي جهرا بنية جهازا
وسلمها ذلك ليس له الاسترداد منها ولا لو رثته بعده ان سلمها ذلك
في صحته بل يخص به وبه يعني وكذا لو اشتراه لانه صغر بها ولو ابلجته
والجيلة ان يشهد عند التسليم اليها انه انما سلمه عارية ولا حوطا اشتبه
منها ثم يتردها هذا اهل المرأة شيئا عند التسليم فلو فوج ان يسترده
لانه رشوة جهرا بنية ثم ادعى انما دفعه لعارية وقالت هو تملك او
قال الزوج ذلك بعد موتها ليرث منه وقال الاب او رثته بعد موته
عارية فالمعتمد ان القول للزوج ولها اذا كان العرف مستمر ان الاب

يدفع مثله جهرا لعارية وانما ان كان شرا كالمهر والتم قال القول
للأب كالمهر لان اكثر ما يخرجه مثلها والتم كالأب في تجهيزها وكذا
ولي الصغيرة شرح وبنانية وسحسن في النهر تبع القاضى فان
ان الاب ان من الاشرف لم يقبل قوله انه عارية ولو دفعته في تجهيزها
لا يستراها شيئا من امتعة الأب بحضرة وعلمه وكان ساكتا وزفت
الى الزوج فليس للأب ان يسترد ذلك من بنته لحيان العرف به كذا
لو انفقت الأم في جهانها ما هو معتاد والأب ساكت لا يقبل الأم
وهما من المسائل السبع والثلاثين بل الثمان واربعين على ما في زواجر
الجواهر التي استكون فيها كالنطق فرع لوزفت اليه بلها زيلعي به
فله مطالبة الأب بالنقد فنية زاده في البحر عن المتبقي الا اذا سلمت طوطا
فلا خصومة له لكن في النهر عن البرازية الصحيحة لا يرجع على الأب شيء لان
المان في النكاح غير مقصود كمن دفع في دستها من ذينة او صر في ذينة
ثم لم يمتد او بدلها من سكتا عنه او نفيها والحال ان ذاجنر عنه
فوطنت او طلق قبله ومات عنها فلا مهر لها ولو اسلمها او ترافعا اليها
لانا امرنا بتركم وما يدعون وتثبت بقية احكام النكاح كالمسلمين
من وجوب النفقة في النكاح ووقوع الطلاق ونحوها كعادة ونسب
وخيار بلوغ وتوارث بنكاح صحيح وحرمة مطلقة ثلاثا ونكاح محرم
وان نكحها بغير او خنزير عينا اي شرا اليه ثم اسلمها او سلم احداهما
قبل القبض فكلها ذلك فتخلل الحر وسبب الخنزير ولو طلقها قبل الزهر
فلاها تصفه ولها في غير عين قيمة الحر والمثل في الخنزير اذا اخذ قيمة
القيمة كاذن عينه فروع الوطى في دار السلام لا يخفى عن حد او مهر الا في
مسئلتين صبي نكح بلا اذن وطاعة ههنا بايع امة قبل تسليمه وبسط
من الثمن ما قبل البكارة والا فلا تدفع عارية مع افي فازالت
بكارتها الزهر والمثل لاب الصغيرة المطالبة بالمهر والمهر المطالبة
بتسليمها ان تحلت الرجل قال البرازي ولا يغتبر شئ فلو سلمها مهر

في حقهم

لم ينفذ طلبها خضع المرأة واخذها جسد المان ياتي بها او يعلم موتها المهر
 المهر مهر شرعي وقيل اطلاق المهر على المهر المهر المهر المهر المهر المهر المهر المهر المهر المهر المهر
 بمهر لبعضها ولو وهبت المهر على ان يزوجها فابي فالمهر باق فيجبها اولاد
 ولو وصفت لاحد ولو طهت بقبضه صحيح ولو احوالت بامساكها ثم وهبت
 للزوج لم يصح وهذه حيلة من يريد ان يبيع لا تصح **باب نكاح الرقيق**
 هو المملوك كذا وبعضه القن المملوك كذا لو وقف نكاحه لزوجته ومالك
 ومدين وام ولد على اجازة المولى فان جاز نفذ وان رد بطل فلا مهر الم
 يدخل فيطالب بمهر المثل بعد عتقه ثم المراء بالمولى من له ولاية تزويج الامة
 كالب وجد وقاض وصي ومكاتب ومفاد من مولى واما العبد فلا يملك
 تزويجه الا من يملك اعتاقه ورر فان لم يملك الاذن فالمرء والنفقة عليه
 على القن وغيره لوجود سبب الوجوب منه وليسقطان بموتهم لقوات محل
 الاستيفاء ويبع فن فيها لا يباع غيره كمن يملك يبيعه ولو مات مولاه لرفه
 جلت ان قدر نهر وقينة لكنه يباع في النفقة مرارا ان تجددت وفي المهر
 مرة ويطلب الباقي بعد عتقه الا اذا باع منها خائفة ولو زوج المولى مرة
 من عبده لا يجب المهر في الاصح والواجبة وقال ابن ابي بل سقط و
 وحمل الخلاف اذا لم تكن الامة مائة وثمة مدونة فان كانت يبيع ايضا لانه
 يثبت لها ثم ينتقل للمولى نهر فلو باع سيده بعد مائة وثمة امرأة فالمرء
 برقبته يدم ومعاين ما ذكره ابن ابي شيك لان لكن المرأة فصح البيع
 لو المهر عليه لانه دين فكانت كالمرأة ما منع وقوله لعبد طلقها رجعت
 اجازة للنكاح الموقوف لا طلقها او فارقتها لانه ينعكس كانه صحت
 لو اجازة بعد ذلك لا ينفذ بخلاف الفضولي واذا لعبد في النكاح
 ينتظم جازة وفاسده فيباع العبد للمهر من نكاحها فاسد بعد اذنه
 فوطئها خلا فالها ولو نوى المولى التمسك فقط بقبضه كالمولى نص عليه ولو
 نص على الفاسد صح وصح الصحيح نهر ولو نكحها ثانيا صحى او كبح
 احدى عبدا صحى وقف على الاجازة لانها الاذن مرة وان نوى

بغير حق

مرارا ولو مرتين صح لانها كل نكاح العبد وكذا التوكيل بالنكاح بخلاف
 التوكيل به فانه لا يثبت ولا الفاسد فلا يثبت به بيعي والتوكيل بنكاح
 فاسد لا يملك الصحيح بخلاف البيع ابن مالك في الاشياء في فائدة
 الاصل في الكلام الحقيقة الاذن في النكاح والبيع والتوكيل بالبيع
 يثبت ولا الفاسد بالنكاح واليمين على نكاح وصلة وصوم ورجوع
 ويبع ان كانت على الماهي تناوله وان على المستقبل لا ولو زوج
 عبده ما دون ما مدينوا صحيح وسأوت المرأة غزاه في مهر مثلها والقل
 والراية عليه تطالب به بعد استيفاء الغزاه وكذا يدين الهبة مع دين المهر
 الا اذا باع منها كافر ولو زوج بنته مكاتبه ثم مات لا ينفذ النكاح
 لانها لم تملك المكاتب بموت ابيها الا اذا عجز فرد في الرق فحينئذ
 ينفذ لثقتا في زوج امته وام ولده لا يجب عليه تزويجها وان شرطها
 في العقد اما لو شرط المهر خيرية اولادها فيه صح وعق كل من ولده
 في هذا النكاح لان قبول المولى الشرط والتزويج على اختياره هو معنى
 تعليق الخرية بالولادة فيصح فسخ ومفاده انه لو باعها او مات عنها قبل
 الوضغ فلا خرية ولو اذنى الزوج الشرط ولا يثبت له حلف المولى ان يترك
 لا نفقة ولا سكتى لها الا بها بان يدفعها اليه للاستخدام وتخدم المولى
 ويطلب الزوج ان يظفها فارغة عن خدمة المولى ويكفي في تسليمها قوله
 متى طوقت بها وطئها نهران بواها ثم رجع عنها صح رجوعه لبقاء عقد
 وسقطت النفقة ولو خدمته الى السيد بعد التوبة بلا استخدام او
 او استخدمها نهران او اعداها لبيت الزوج ليلالا سقط بقاء التوبة
 ولا للمولى استغيا اي بامته وان اباه زوجها طهرته وله اجبارقة
 وامته ولو ام ولد ولا ينفذ الاستبراء بل يذبح فلو ولدت لاقل من
 نصف حول فمن المولى النكاح فاسد بحر من الاستبراء وثبت
 النسب على النكاح وان لم ير ضيا لا مكاتبه ومكاتبته بل يوقف على
 اجازتها ولو صغير من الحاقا بالبالغ فلو اذنا فعقار موقوف على

عاد موقوف على جازة المولى على جازتها عدم اهليتها ان لم يكن محصية
 غيره ولو جاز ان توقف نكاح المكاتب على رضی المولى ثانيا لعمود من النكاح
 عليه وبطلان نكاح المكاتب لانه صلاطيات على موقوف قابله والذليل
 يعمل المجاب ويحتسب النكاح حرمنا غير صائب ولو قتل المولى امته قبل الوطى
 ولو خطا فتح قد مكلف فلو صحتها لم سقط على الرجوع ذكره المصنف
 سقط المهر ولو مقبوضا ردة لثبته المبدل كحرارة الرذات والصغيرة لا لو قتل
 ذلك القتل او اراه ولو اراه على الصحيح خائنه بنفسها او قتلها وارثا او اراه
 الاثمة او قتل ابن زوجها كالحارجه في النهر اذ لا تقبض من المولى وتعمل بعده
 الى الوطى لثبته به ولو فعله بعبد او مكاتبته او ما دونه المدبونه لم يسقط
 اتفاقا والاذن في العول وهو الانزال خارج النكاح لولى الاثمة لا لهما لان الولد
 حقه وهو يفيد التقيد بالبالغة وكذا الحرة نهر ويرى عن الحرة وكذا المكاتب
 نهر بحثنا باذنها لكن في الخائنة انه يباح في زماننا الفاده قال الكمال
 فليعتبر عذرا سقطا لاذنها وقلوا يباح اسقاط الولد قبل اربعة اشهر
 ولو بلا اذن زوج وعن امته بغير اذنها بلا كراهية فان ظهر بها جيل حل نفقه
 ان لم يعد قبل بول وفترت امته ولو ام ولد ومكاتبته ولو حاكم كعتقه بعض
 عتقت تحت هو او عبد ولو كان النكاح برضاها وفعل الزيادة الملك اعلاها
 بطلقة ثالثة فان اختارت نفسها فلا مهر لها او زوجها فالحمل ربيته
 ولو صغيرة تأخر ليلوغها وليس لها خيار بلوغ في الاصح او كانت الاثمة
 عند النكاح حرة ثم صارت امه بان ارتد او حقا بدار الحوب ثم سببا
 معا فاعتقت خیرت عند الثاني خلافا للثالث مبسوطا والجمل هذا
 الحما وحيا والعنق عذر فلو لم تعلم به حتى ارتد او حقا فعلت ففحنت
 صح الا اذا قضى بالحق وليس يند الحكم بل فتوى كافي ولا يتوقف على
 القضاء ولا يبطل بكموت ولا يثبت لغيره ويقتصر على مجلس اختيار حرة
 بخلاف خيار البلوغ في الكل خائنة لمع عبد بلا اذن فعنق او باء فاجاز
 المشتري نفذ لزوال المانع وكذا حكم الاثمة ولا خيار لها لكون النكاح

بعد العنق فلم تحقق زيادة الملك وكذا لو اقترنا بالان زوجها ففعلوا
 واعتقها ففعلوا واجازها المولى وكذا مدبرة عتقت بموته وكذا ام
 المولى وان دخل بها الزوج والا لم ينفذ لان عدتها من المولى تمنع نفقة
 النكاح فلو وطى الزوج الاثمة قبل اى العنق فالمرء المستمى الى المولى
 او بعده فلها مقابلته بمنفعة ملكها ومن وطى قننه ابنه فولدت فلو لم
 تلد لزم عقرها وارثها وركب محرما ولا يحد قاذفه فادعاه الى بهه حرسم
 عاقل ثبت نسب بشرط بقاء ملك ابنه من وقت الوطى الى الدعوة و
 بيعها لافيه مثلا لا يضر نهر بحثنا ام وصارت ام ولده لاستناد الملك
 لوقت العلق وعليه قيمتها ولو فقه القصور حاجة بقاء نفسه غرقا
 نفق ولذا يحل له عند الحاجة الطعام لا الوطى ويجوز على نفقة بيب
 لا على دفع جارية لثبته على ثمرها ولا قيمة وكذا ما لم تكن مشتركة فيجب
 حصته الشريك وهذا اذا ادعاه وحده فلو مع الابن فان شريكين
 قدم الاب والابن وان ادعى ولده ام ولد للمنفى او مدبرته او
 مكاتبته بشرط تصديق الابن وجده صحيح كالم بعد زوال ولايته بموت
 وكفر وجنون ورق فيه اى في الحكم المذكور لا يكون كالأب قبله اى قبل
 الزوال المدبور ويشترط ثبوت ولايته من حين الوطى الى الدعوة
 ولو تزوجها ولو فاسد ابوه ولو بالولاية فولدت لم تصرام ولا لتولده
 عن نكاح ويجب المهر لا القيمة وولدها حر ملك ابيه ومن خيل ان
 امته لطفه ثم تزوجها ولو وطى جارية امه او والده او جدته فولدت
 وادعاه لا يثبت النسب الا بتصديق المولى فلو كذب ثم ملك الجارية
 وقتا ما ثبت النسب سيجى في الاستيلاء حرة مرفوعة برقيقا
 لمولى زوجها الحر المكلف اعتقه عنى البقا وزاوت ودخل من حمرا اذا
 هنا كالتصحيح ففعل في النكاح لتقدم الملك اقضا لانه قال بعته
 منك واعتقه عنك لكن لو قال كذلك وقع المعتق عن المولى لعدم
 القبول كافي الحواشي السعدية ومفاده لو قال قبلت وقع عن الآخر

مملكه

وافته من شئ لم ينج بعد الفوق برة قهرها ونبير الاسمانت تقع في الكفر
ثم تنكر قال في النه والافتاء بهذا اولى من الافتاء بما في النوادر لكن قال
المصنف من تصفح احوال الناس زمانا وما يقع منهن من موجبات الردة مكررا
في كل يوم لم يتوقف في الافتاء برواية النوادر ان قد بسطت في الفتية والنجية
والفتح والبحر وحاصلها انها بالردة تسترق وتكون فينا للمسلمين شديدا
حينئذ رخص الله عليه شترها الزوج من الانام او يوفىها اليه ليوهم فاولئك
عليها الزوج بعد الردة ملكها وليس بها ما لم تكن ولدت منه فكون كام الولد
ونقل المصنف في كتاب الفصيح ان عمر رضي الله عنه هجم على ناختية ففرها بالردة
حتى سقط خمارها فقبل له بالامر المؤمنين قد سقط خمارها فقال لاهلها لا
ومن هنا قال الفقيه ابو بكر البلخي حين مرتبنا على شط نهر كاشفات الروي
والذراع فقبل له كيف نمر فقال لا والله انما الشك في ايمانهم كان من حريته
وبقي النكاح ان ارتد معا بان لم يعلم السابق فيجعل كالفوق ثم استأذنه
استحسانا وشدان اسم اصدما قبل لا في ولا مهر قبل الدخول والناس في
ولو هو فصفه ومثله والولد يبيع خير الابوين دنيا ان احدث الدار ولو كان
بان كان الصغير في دارنا والابنة في بلاد اخرى فبعض الجوسى مثل كوشى وسائر
اهل الشرك شتر من الكتابي والنصراني شتر من اليهودي في الدارين لانه لا ينجية
له بل تخيفه كجوسيه وفي الاخرة اشتد عذابا وفي جميع الفصولين لو قال النصراني
خير من اليهودية او من الجوسية كفر لا ثباته الجبر لما حج بالقطعي لكن ورد في السنة
ان الجوسى بعد حاله من المعتزلة لا ثبات الجوسى فالحق فقط وهو لا خالفا
لا عدله بزازية ونهر ولو تخلف الصغير نصرانية تحت مسلم بابت بلا مهر ولو
كانت قد ماتت الام نصرانية مثلا وكذا عكس لم يبن لنا على التبعية بموت
احدهما ذمتا او مسلما او مرتدا فلم تبطل كلف الا في وفي المحيط لو ارتد المهرتين
فالم ينجها ولو بلغت عاقلة مسلمة ثم جنت فارتد المهرتين مطلقا لم تخن
نصرانية فتجبت او نصرانية بابت ولا يصح ان ينكح مرتدا او مرتدة احد من الناس
مطلقا اسم الكافر وتحت خمس سنة فصاعدا او اختان او ام وبنتها

بطل

بطل النكاح من ان تزوجته بعقد واحد فان رتب فالأقرب باطل وغيره
محرمة والشافعي على حديث غيره فقلنا كان تحريمه في التزوج بعد الفوق
بلغت المسئلة المنكوحه ولم نصف الاسلام بابت ولا مهر قبل الدخول ينبغي
ان يذكر الله تعالى جميع صفاته عندها وتقر بذلك كما في الكافي باب
القسم بفتح القاف القسم وبالكسر النصب يجب وظاهر الآية انه فرض
نهران يعدل اي ان لا يجوز فيه اي في القسم النسوية في البيوت وفي الكسوة
والمالك والشافعية لاني الجامعة كالمجته بل يجب ولي سقط حقها بعمرة
ويجب وبانها احيانا ولا يبلغ مدة الابلاء الا برضائها ولو لم يتعبد بجمعها
احيانا وقدره الطحاوي بيوم والبيدة من كل اربع حرة وسبع لامة ولو تفرقت
من كثرة جماع لم تجز الزيادة على قدر طاعتها والراي فيه تعيين المقدار
للقاضي بها لظن طاعتها نهر بحثا بل فرق فيه بين نخل وخصي وعنين ومجبوب
ومريض صحيح وصية دخل بامر الله وبالغ لم يدخل بغيره وافر المصنف
ومرضية وصحيحة وحائض وفات نفاس وجنونة لا تحاف وقرنا وصغيرة
يكن وظنها وجحرة ونظام ومول منها ومقابلاتهن وكذا مطلقة وجعية
ان قصد جمعها والا لا يجوز ولو اقام عند واحدة شهر في غير شهر ثم خاصمت
الاخرى في ذلك يزعم بالعدل بينهما في المستقبل وهذا مذهبنا وان اتم
لان القسم يكون بعد الطلب وان عاد الى الجور بعد نهى القاضي اياه
عز بغير حسن جوهرة لنفوتية الحق وهذا اذ لم يقل انما فعلت ذلك لان
خيار الدور لي فحينئذ يقضي القاضي بقدره نهر بحثا وبكره الشيب
والجديدة والفدية والمسلمة والكسائية سواها لطلاق الآية وللاية و
المكائنة وام الولد والمذبة والمبعضة نصف فالمرأة اي من البيوت
والسكنى معها اما النفقة فيجوز لها ولا قسم في التفرقة والزوج فله
التفرقة من شاء منهن والفرقة رحت تطيبا لقلوبهن ولو تركت
قسمتها بالكرى فبشرها لضرتها صح ولها الرجوع في ذلك في المستقبل
لانه ما وجب فاسقط ولو جعلته لمعينته بل جعله لغيرها ذكر الشافعي لا

ورقعا

وفي البحر ينقسم ونارعه في النهر ويقسم عند كل واحدة منها ما يولد
 لكن انما تفرقة التسوية في الليل حتى لو جاء لاول بعد الغروب ولثانية بعد
 العشاء فقد ترك القسم ولا يجامعها في غير نوبتها وكذا لا يدخل عليها با
 بالليل لا ليعيادتها ولو اشتد نفث الجوهر لا بأس ان يقيم عند صاحبه تشفي
 او موت انتهى يعني اذا لم يكن عندها من يونسها ولو فرض في بيتة وهي حلال
 في نوبتها لانه لو كان صحيحا اراد ذلك ينبغي ان يقبل منه نهر وان ساء ثلثا
 اي ثلثه ايام وليا لهما ولا يقيم عند احدهما اكثر الا باذن الاخرى خلاصة زاد
 في الحاشية والراي في البداية في القسم اليه وكذا في مقدار الادة وبعدها
 وتبيين وقيد في الفسخ بجملة الابل او جمعة وعمره البحر ونظر فيه في النهر
 قال المصنف وظاهر بحرهما انها لم يطلع على ما في الخلاصة من التقيد بثلثه
 ايام كما عولنا عليه في المختصر والله اعلم لو كان عليه ليل كالرس ذكر ان اربعة
 انه يقسم نهارا وهو حسن وصحة عليها ان تطلع في كل صباح باصرها وله
 منعها من الغزل ومن الكل يتبادر من رايته بل ومن الحنا والنقش ان
 تاذي من رايته نهر وتما فيها علقته على المتن **باب الرضاع** هو الذي يفتح
 وكسر مص الشدي وشريعته من الرضيع من ثدي امنية ولو بكر او ميتة او ايت
 والحق بالمثل الوجور وسقوط في وقت مخصوص به حلال ونصف عند
 وحولان فقط عندهما وهو الاصح فتح وبه يفتح كذا في تصحيح القدوري عن العون
 لكن في الجوهر انه في المولين ونصف ولو بعد الفطام حرم وعليه الفتوى ولو
 لقول الامام بقول تعالى وحله ونصا لثلاثون شهرا اي مدة كل منهما ثلثون
 غير ان النقص في الاول قام بقول عايش رضي الله عنه انما يبقى الولد اكثر من سنتين
 وشك لا يعرف الاسماء الالة مؤولة لتوزيعهم الاصل على الاقل الاكثر فلم يكن
 ولا انها قطعية على ان الواجب على المقلد العمل بقول المجتهد وان لم يظهر دليله
 كما افاده في رسم الحنفية لكن في افو الحادوي فان خالف قبل الحنفية والاصح
 ان العبرة بقوة الدليل ثم الخلاف في التحريم اما لزوم او الرضاع لمطلقا
 فقد روي عن الحسن بن ابي جعفر في المدة فقط ولو بعد الفطام والا

بالطعام

سنة
مدته

بالطعام على ظاهر المذهب وعليه الفتوى فتح وغيره قال المصنف كما هو فافى
 الزيلعي خلاف المعتدل ان الفتوى حتى اختلفت رجع على الرواية ولم يجمع
 الارضاع بعد حصة الادة آدي والانتفاع به لغير ضرورة حرام على الصحيح
 وهبانية وفي البحر لا يجوز التواوي بالحرم في ظاهر المذهب اصله بول المالكول كما
 من وللا باجبا رامة على فطام ولدها منه قبل الحولين ان لم يفرق اى الولد
 الفطام كماله ايضا اجبا راما الى امته على الارضاع وليس ذلك اي عيها
 بنوعيه مع زوجة الحرة ولو قبلها لان حق التربيته لها جوهره وبنت به ولو
 بين المولين بزازية وان قل ان علم وصوله بحرفه من فيه وانفعا لغيره فلو التقه
 الحلية ولم يدر ادخل اللبن في حلقه ام لا لم يحرم لان في المانع شك ولو الحلية
 ولو ارضعها اكثر اهل قرية ثم لم يدر قاراد اصددهم تزوجها ان لم يظهر علامة ولم
 يشهد بذلك جاز خانية امومية المرضعة للرضيع وبنت ابنة زوجة وصفة
 اذا كان لبنها منه له والا لا كما يجي فيجوز منه اي سببه يحرم النسب واه
 الشجيرة وان شئ بعضهم احدى عشر صورة وجميعها في قوله
 • يغارق النسب الارضاع في صور • كام نافلة او جدة الولد •
 • وام اخت وام اخت ابن وام اخ • وام خال عمة ابن عمه •
 الا اتم اخيه واخيه استثناء منقطع لان من ذكر بالمصاهرة لا بالنسب
 فلم يكن الحديث متنا ولا الاستثناء الفقهاء فلا تحفص من العقل كما قيل فان
 حرمته اخيه واخيه سببا لكونها امة وموطئة ابيه وهذا المعنى مفقود في الر
 وقس عليه اخت ابنه وبنته وجدة ابنه وبنته وام عمة وام خاله
 وخالته وكذا عمة ولده وبنت عمة وبنت اخت ولده وام اولاد اولاد
 فهو لاس الرضاع حلال للرجل وكذا اخوان المرأة لها هذه عشرة صور
 نقل باعتبار الذكورة والانثوية الى عشرين وباعتبار ما قيل لولدها
 الى اربعين مثلا يجوز تزوجه بام اخيه وتزوجه بابن اخيه وكل منهما يجوز ان
 يتعلق الجار والجور رايته من الرضاع تعلقا معنويا بالمضاف كالا لانه
 تكون له اخت نسبية لاهم رضاعية او بالمضاف اليه كالا لانه كان يكون له

ضلع

غاية ومفاده ان لا يتم بغيره من لا ينفصل فيجب لو فاق لا يشك
 بالمعروف ويجزم لو بدعي ومن حاسنه التخليص من المكاره وبه يعلم
 ان طلاق الذور نحو ان طلقك فانك طالق ثلاثا واقبح احقا
 كما في هذه المصنف من الجواهر الفتاوى حتى لو حكم بصحة الذور حاكم
 لا ينفذ اصلا واقسامه ثلاثه حسن احسن وبدئي ياتم به والفاظه
 صريحة وكناية طلاقه فقط في طهر لا وطى فيه تركها حتى تنقض عدتها حسن
 بالنسبة الى البعض الا في طلاقه بغير موطنه ولو في حيض ولو طوة
 توين اثلاث في ثلاثه اطهار لا وطى فيها ولا في حيض قبلها ولا طلاق
 فيه فيمن يحض في ثلاثه شهر في حق غيرهما حسن ونحوه ان الاول
 سنة بالاولى وحل طلاقهن اى لا يسهل والنفقة والى مل عقب
 وطى لان المراهة فيمن يحض انهم الحبل وهو مفقود منها والبدعي ثلاث
 متفرقة او متتال بكرة او مرتين في طهر واحد لا رجعة فيه او واحدة في
 طهر وطلت فيه او واحدة في حيض موطنه لو قال البدعي ما خالفهما
 كان او جزا او دور وتجب رجعتا على الاصح فيه اى في الحيض فعلا للمعصية
 فاذا طهرت طلقها ان شاء او سكتها قيد بالطلاق لان التخيير اختيار
 والخلع في الحيض كراه محبة والنقاس كالحيف جوهرة قال لموطونه
 وهي حال كونها من حيض انت طالق ثلاثا او ستين سنة وقع
 عند كل طهر طلاقه وتقع اولها في طهر لا وطى فيه فلو غير موطنه او لا
 تحيض تقع واحدة للحال ثم طلقها غيرها او من شهر يقع وان تولى ان
 تقع الثلاث السائمة او ان تقع عند رأس كل شهر واحدة صحيحة
 لانه تحتل كلاده ويقع طلاق كل زوج بالغ عاقل لو تعدل لربايع
 ليدخل السكران ولو عبدا او مكرها فان طلاقه صحيح لا اقراره بالطلاق
 وقيد نظمه في النهر ما يصح مع الاكره فقال
 • طلاق وايلنا طهارا ورجعة • نكاح مع استيلاء وعقود العمد
 • رضاع وايمان وفي ونذره • قبول لا بدع كذا الفصل عن عمد

قبله
 ومحققه
 ومحمد المنكحة واهله
 زوج عاقل بالغ مستيقظ
 وركنه لفظ مخصوص حال
 عن استثناء صح

رجعته صح

طلاق

• طلاق على جعل بغيره انت • كذا العتق والاسلام بغير العبد
 • واجاب باصان وعتق فنده • تصح مع الاكره عشرين في العمد
 او هزالا لا يقصد حقيقة طلاقا وسفها خفيف العقل او سكران ولو
 بنسبة او حشيش او اخيون او بنج زواج به نيته تصح القدورى اختلف
 التصحيح فيمن سكر مكرها او مضطرا ثم لوزال عقله بالقدورى او بمساج
 لم يقع وفي القهر تما في مزايا لا يهدى له لم يميز ما يقوم به الخطاب لان
 تصرفه باطلا انتهى واستثنى في الاشياء من تصرفات السكران سبع
 مسائل منها ان يكل بالطلاق صاحبها لكن قيده ان يراى يكونه على مال
 والا وقع مطلقا ولم يقع الشافعي طلاق السكران واختاره الطحاوي
 والكرخي وفي التامار فانية عن النفوق والعتوى عليه واتمس ولو طاريا
 ان دام الموت به نيته وعليه فتصرفاته موقوفة واستحسن الكمال شتر اطا
 كتابة بشارته المعهودة فانها كعبارة الناطق استحسانا او تحفظا بان
 اراد التكلم فخرى على لسانه الطلاق او تلفظ به غير عالم بمعناه او غافلا
 او ساهيا او بالفاظا معصية يقع قضاء فقط بخلاف الهزال الذي عفا عنه
 يقع قضاء ودبانه لان الشارع جعل قوله به جذا فتح او مر ايضا او كذا
 لوجود التكليف واما طلاق الفضولي والاجارة قولنا وفعلنا فلما كان
 بزازية وبناء على اعتبار الزوج المذكور لا يقع طلاق المولى على امرأة عبده
 لحديث ابن ماجه الطلاق لمن اخذ بالساق الا اذا شرط في العقد فقال
 زوجتها منك على ان امرها ببدعي طلقها كلما شئت فقال العبد قبلت
 وكذا اذا قال العبد اذ اتت زوجتها فامرها ببيدك ابد الحان فذلك فانية
 والمجنون اذا علق عاقلا ثم جن فوجد شرطه او كان عتينا او مجنونا او
 اسلمت وهو كافر وادى ابواه الاسلام وقع الطلاق اشياء والفتنة
 ولو مرها سقا واجازته بعد البلوغ اما لو قال او قعته وقع لانه ابتداء
 ايقاع وجوزة الامام احمد والمعنة من العتة وهو خصال في العقل و
 والمبرس من البرسام بالكره على كالمجنون والمغنى عليه هو لغة الغنى

والكهوش فتح وفي القاموس هوش الرجل يحرق دهنه شيبا لمفعول
 فهو مدحوش وادوش الله والناس لا تتفاء الارادة ولذا لا يقصد
 بصدق ولا كذب ولا خبر ولا انشاء ولو قال اذنت او اذنت لا يقع لانه
 اعاد الضمير لغير معتبر جوهرة ولو قال ذلك المطلق او جعلته طلاقا وقع
 بجرادة اطلقت احداهما الا وحده او بعضه بطل النكاح ولو جرت حين ملكته
 فطلقتها في العدة او فوجت الحايضة اليها سلم ثم خرج زوجها كذا كذا سلم
 فطلقتها في العدة الفاء الثاني في المسئلةين وادوقه الثالث فيها
 واعتبار عدده بالنساء وعند الشافعي بالرجال فطلاق جرة ثلاث وطلاق
 انة ثنتان مطلقا ويقع الطلاق بلفظ العتق بنية او دلالة حال كذا
 لان ارادة الملك اقوى من ارادة القيد فزوج كتب الطلاق ان سبينا
 على نحو لوج وقع ان نوى وقيل مطلقا ولو على نحو الآ فلا مطلقا ولو كتب
 على وجه الرسالة والخطاب كان يكتب يا فلانة اذا اتاك كتابي هذا
 فانت طالق طلقت بوصول الكتاب جوهرة وفي البحر كتب امراته كل
 امرأة في غيرك وغير فلانة طالق ثم نحي اسم الاخرة وبعثه لم تطلق وهذه
 صيغة عجيبة يوجب بالواستة بالكتابة **باب القرض** صريحه لم يستعمل الا
 فيه ولو با نفارسية كطلقتك وانت طالق ومطلقة بالتشديد قيد
 بخطابها لانه لو قال ان فوجت يقع الطلاق او لا تخفي الا باذني فاني
 حلفت بالطلاق فخرت لم يقع لتركه الاضافة اليها ويقع بها بهذه الالفاظ
 وما يمتناها من القرض ويدخل نحو طلاع وتلاع وطلاك وتلك او طلاق
 او طلاق باش بل افرو بين عالم وجاهل وان قال تعدت نحو قيا لم يصح
 قضاء الا اذا شهد عليه قبله بغيره ولو قيل له طلقت امراتك فقال
 نعم او لا لبي طلقت واحدة رجعية وان نوى خلاها من البايين او
 اكثر خلاها لث فعي او لم ينو شيئا ولو نوى الطلاق من وثاق ودين
 ان لم يقرنه بعدد ولو لم يحا صدق قضاء ايضا كما لو خرج بالوثاق او
 القيد وكذا لو نوى طلاقها من زوجها الا على الصحيح خالية ولو نوى عن

عن العمل

عن العمل لم يصح في اصله ولو صرح به دين فقط وفي انت الطلاق او
 طلاق او انت طالق اطلاق او انت طالق طلاق يقع واحدة رجعية
 ان لم ينو شيئا او نوى بعينه بالمصدر لانه لو نوى طالق واحدة وبالطلا
 اخرى وقعتا رجعتين لو مودعها بكقوله انت طالق انت طالق زليخ
 واحدة او ثنتين لانه صرح بمصدر لا يحتمل العدولان نوى بالثان
 لانه فرد حكمي ولذا كان الثنتان في الامة وكذا في جرة تعدد واحدة
 جوهرة لكن جزم في الجوانه سواها بمنزلة التلا في الجرة ومن الالفاظ الطلاق
 يلزمت والحرام يلزمت وعلى الطلاق وعلى الحرام فيقع بلانية للعرف ولو لم
 يكون له امرأة يكون يمينا فيكفر بالحنث تصح العقدة ويكفر على الطلاق
 من ذراعي جرد ولو قال طلاقك على لم يقع ولو زاد واجبا او لازم او ثابت
 او فرض هل يقع قال البرازي المختار لا وقال القاضى المختار نعم ولو قال
 طلاقك الله هل يفتقر لنية قال الكمال المحقق نعم ولو قال لها كوني
 طالقا او اطلق او يا مطلقه بالتشديد وقع وكذا يا طالق الله ومنها
 لانه ترخيم او انت طالق بالكره والالتفات على النية كما لو تهيى به او
 بالعقود وفي النهر عن الصحيح الصحيح عدم الوقوع بوجهيك طلاقك ونحوه
 واذا اضاف الطلاق اليها كانت طالق الى ما يعبر عنها كالرقبة والضيق
 والروح والبدن والجسد الاطراف والاهلة في الجسد دون البدن و
 والبصر والوجه والراس وكذا الاشت بخلاف البضع والدم والدم على
 المختار خلاصة او اضافة الى جود شايحها كنصفها ونكحها وقع لعدم
 تجزئته ولو قال نصفك الاعلى طالق واحدة ونصفك الاسفل ثنتين
 وقعت بخاري فانت بعضهم بطلقة وبعضهم بثلاث عملا بالاضافتين
 خلاصة واذا قال الرقبة منك او الوجه او وضع يده على الراس والعنق
 او الوجه وقال هذا العنق طالق لم يقع في الاصح لانه لم يجعل عبارة عن
 الكل بل عن البعض حتى لو لم يضع يده بل قال هذا الراس طالق او
 لراسها وقع في الاصح ولو نوى تحصيل العنق بغيره ان يدينه فتح كما يقع

ق

له إضافة إلى اليد البنية الجاز والرجل واليد والشعر والأنف واللسان
 والفخذ والظهر والبطن واللسان والاذن والقدم والصدر والذوق
 والشم والريق والعرق وكذا الثدي والدم جوهره لأنه لا يعبر به
 عن الجملته فلو عبر قوم به عنها وقع وكذا كل كان من أسباب الحرة لا الحقة
 اتفاقا وجزا المطلقة ولو من الف جزء تطليقة لعدم التجزؤ ولو زادت
 الأجزاء وقع أقوى وكذا ما لم يقل نصف طلاقه ذلك طلاقه وسدس طلاقه
 فيقع الثقل ولو بلا واحد ولو قال طلاقه ونصفها فشتان على الخ
 جوهره وكذا لو كان مكان س ر بعا فشتان على المختار وقيل واحدة
 فشتان في سجي ان استثنى بعض التعلق بخلاف بقائه ويقع
 بقوله من واحدة إلى شنتين أو ما بين واحدة إلى شنتين واحدة ويقول
 من واحدة أو ما بين واحدة إلى ثلاث شتان الأصل فيها أصل الحظر
 دخول الغاية الأولى فقط عند الإتمام وفيما رجعة باءة كخمس ما في من
 مائة إلى ألف الغايتين اتفاقا ويقع بثلاثة أنصاف طلاقين ثلاثة
 وقيل شتان وبثلاثة أنصاف طلاقه أو نصف طلاقين طلاقان وقيل
 يقع ثلاث والأصح واحدة في شنتين واحدة ان لم ينو أو نوى الزوج
 لأنه بشر الأجزاء الأفراد وان نوى شنتين فثلاث لو مدخولها وفي غير
 الموطوءة واحدة لقولها واحدة وشنتين لأنه لم يبق للشنتين محل وان
 نوى مع الشنتين فثلاث مطلقا ويقع بستين في شنتين ولو بينت
 القرب فثلاث لما نوى من الواو مع فكما وبقوله من هنا إلى
 التام واحدة رجعية ما لم يصفها بطول وكبر فبينة وانت طالق بكية أو
 في كلمة أو في الداء أو الظل أو التمسك كذا تخرج يقع على القول
 انت طالق مرضية أو مصلية أو انت مرضية أو انت فصلين وبصدق
 في الكل وبينة لا قضاء لو قال عنت أو دخلت أو إذا لمست أو إذا
 مرضت وكذا ذلك فيعلق بكقوله إلى سنة أو إلى رسل شهر أو شتا
 أو إذا دخلت بكه تعليق وكذا في دخولك الدار وفي لبسك ثوب كذا

أو في سلاتك

أو في سلاتك ونحو ذلك لأن الظرف شبه الشرط ولو قال له خذ بك
 أو طيقتك تنجز ولو بالباء تعليق وفي حيفتك وهي حايض حتى
 تحيض أقوى وفي حيفتك حتى تحيض وتظهر وفي ثلاثة أيام تنجز وفي حجي
 ثلاثة أيام تعليق كحجي الثالث سوى يوم طلقه لأن شرطه تعذر المستقبل
 ويوم القيمة لغو فبكر تنجز وفي طالق تطليقة حسنة في دخولك
 الدار ان رفع حسنة وان نصها تعليق وسال الكسائي محمد بن عثمان قال
 لأثره فان ترفعى يابند قال رقي ايمن وان تخرجى يابند قال رقي اشم
 فان طلاق فالطلاق في رغبة ثلاث ومن يرقى الحق والظلم
 كيف يقع فقال ان رفع ثلاثا فواحدة وان نصها فثلاث وتما في المغة
 وفيما علقناه على الملتقى بقوله انت طالق غذا أو في صدق يقع عند طلوع
 الصبح وصح في الثاني نية العصر أي في الزمان فثلاثا وصدق فيهما د بانه
 وشك انت طالق شعبان وفي شعبان وفي انت طالق اليوم غذا أو
 غذا اليوم اعتبر اللفظ الأول ولو عطف بالواو يقع في الأول واحدة
 وفي الثاني شتان كقوله انت طالق بالليل والنهار وأول النهار وفوه
 وعك أو اليوم وراس شهر والأصل أنه متى أضاف لطلاق لوقيتين
 كأمين ومستقبل بحرف عطف فان بدا بالكاين أحدا أو بالمستقبل
 تعدد وفي انت طالق اليوم وإذا جاء غذا وانت طالق لابل غذا طلق
 واحدة للحال وأقوى في الغذاء طالق واحدة أو لا أو مع موفى أو مع
 موتك لغو أما الأول فلهو الشك أما أن في فدا ضاقته لحالة منية
 لا يقع أو للوقوع كذا انت طالق قبل ان تزوجك أو مس قد نكحها اليوم
 ولو نكحها قبل المسح فع الآن لأن الانشاء في الماضي انت في الحال
 ولو قال مس واليوم تعدد وبك أنت طالق أو أنت طالق
 قبل ان اضيق أو قبل ان تخلق أو طلقك أو أنا جنة أو أيام أو جنة
 وكان معهودا كان لغو بخلاف قولك انت طالق قبل ان تستر بك وانت
 طالق مس وقد شتره اليوم فانه يعتق كما يعتق لو أقر لعبد ثم استراه

تخيير
م

لأن العدة
ح

لا قراره بحرية انت طالق قبل موتي بشهرين او اكثر مات قبل مضي شهرين
لم تطلق لانقاذ الشرط وان مات بعده طلقت مستند الاصل المدة
لا عند الموت وقائمة انه لا ميراث لها الا قد تنقضي شهرين بثلثين
قال لها انت طالق كل يوم وكل جمعة او اثنى عشر كل شهر ولا ينعقد
واحدة فانه نواه كل يوم او قال في كل يوم او مع او عند او كل ما مضى يوم
يقع ثلاث في ايام ثلاث والاصل انه متى ترك كلمة الطرف اتحد والا تعدد
وفي الخلاصة انت طالق مع كل يوم تطليقة وقع ثلاث لم يال طلق كما ذكر
طالق الآن لا تطلق حتى يموت احدهما فتطلق الا في وجوده شبهة فينقض
انت طالق قبل قدم زيد بشهر فقدم بعد شهر وقع الطلاق معتبرا اعلم
ان طريق ثبوت الاحكام اربعة الانقلاب والاقصاء والاستناد و
التبيين فالانقلاب صيرورة ما ليس بعدة علة لا لتعلق والا فصار
ثبوت الحكم في الحال الاستناد ثبوت في الحال مستند الى ما قبله بشرط
بقاء المحل كل المدة كزوم الزكاة حين الموال مستند الوجود النصاب
والتبيين ان يظهر في الحال تقدم الحكم كقوله ان كان زيد في الدار فانت
طالق وتبين في الفد وجوده فيها تطلق من حين القول فتقدم انت
طالق ما لم اطلقك او منى لم اطلقك او منى ما لم اطلقك وسكت طلقت
في الحال بسكوته وفي ان لم اطلقك لا تطلق بالسكوت بل بعينه النكاح حتى
يموت احدهما قبل اي قبل تطليقه فتطلق قبيل الموت لتحقيق الشرط ويكون
فارا واذا ما اذا ابلانية مثل ان عنده ومثل من عندها وقدم حكمها
وان نوى الوقت والشرط اعترت نيته انفا قاما لم تقم قرينة الفور ففعل
الفور في قوله انت طالق ما لم اطلقك انت طالق مع الوصل بقوله
ما لم اطلقك طلقت بالخبرة الاخيرة فقط استحسننا فاع قال ان
لم اطلقك اليوم ثلاثا فانت طالق ثلاثا فيجوز ان يطلقها على الف
ولا تقبل المرأة فان مضى اليوم لا تطلق به بغيره فانه لان التطليق
يدخل تحت المطلق انت طالق يوم اتزوجك فكلها ليدل حنت بخلاف

الامر

الامر باليد اي امرك بيدك يوم يقدم زيد فقدم ليدل لم تنجز ولو
لها راي بقى للغروب والاصل ان اليوم متى قرن بفعل يوم يستوجب
المدة يراو به النهار كاللوا باليد فانه يصح جعله بيدها يوما وشهرا
ومتى قرن بفعل لا يستوجبها يراو به مطلق الوقت كايضا الطلاق
فانه لو قال طلقتك شهرا كان ذكر المدة لغضا وتطلق بحال انما لك
طالق او برى ليس بشي ولو نوى به الطلاق وتبين في البايين و
والحرام اي انما منك باين او انا عليك حرام ان نوى ان الابانة لا الزلة
الوصلة والتجريم لا الزلة لحل هما مشتركان فتصح الاضافة اليه
حتى لو لم يقل منك او عليك لم يقع بخلاف انت باين او حرام حيث يقع
او انوى وان لم يقل منى ثم لو جعل امرها بيدها بشرط قولها باين منى
ويقع بابرائك عن الزوجية بلاية انت طالق شتين مع عتي مولات
ايناك فاعتق سيدتها طلقت شتين ولزم لا الرجعة لوجود التطليق
بعد الاعتقاد لا بشرط ونقل ابن الكمال ان كلمة مع اذا لم يجرى خبر
مختلفين يحل محل الشرط ولو علق بالبناء والمجول عتقا وطلقتا بها لم يجرى
الفد في الفد لا رجعة له لتعلقها بشرط واحد وعدتها في المستلزمات
ثلاث بعض احتياطا ولو كان الزوج مريضا لا تترث منه لو قوعه هي امه
فلان تترث بسوط انت طالق هكذا مشير بالاصابع المنشورة وقع
بعده بخلاف مثل هذا فانه ان نوى ثلاثا وقعن والا فواحدة لان الكافة
تشبيه في الذات ومثل التشبيه في الصفات ولذا قال ابو حنيفة
ايمانى كايما جبريل امثال ايمان جبريل بحرق وتغير المنشورة لا المضرة
الا بانه كلف والمصدق في الاشارة بالكف بشرط الاضام ونقل
القاسمستانى انه يصدق قضاء نيته الاشارة بالكف هي واحدة
ولو لم يقل هكذا يقع واحدة لفقد التشبيه لو قال انت هكذا مشير
ولم يقل طالق لم اره ولو اشار بغيرها فالمضمومة للوف ولو كان
رؤسها نحو الخاطبة فان نشر عن ضم فالعبرة بالنشر وان ضمنا عن نشر

فانضم ابن كمال يقع بقوله انت طالق باين او البتة وقال ان يقع
رجعيا لموطوءة او فحش الطلاق او طلاق الشيطان او البتة او
الطلاق او كالجبل او كالف او طالق البتة او تطبيق شديدة او عريضة
او طويلة او اسوأة او اسدة او اجبة او اخنة او اكبره او اعرضه او طوله
او غلظه او عظمه واحدة بانية في الحال لانه وصف الطلاق بما يحتمل ان
لم ينو ثلاثا في الحرة وثنتين في الأمة فيصح لما حرهما لو نوى بطلاق واحدة
ويجوز باين افرى يقع ثنتان بايتان ولو عطف فقال وياين او ثم باين
ولم ينو شيئا فوجعت ولو بالغا فبانية ذخيرة كما يقع البانين لو قال
انت طالق طلقتك ملكي بها نفسك لانها لا تملك نفسها الا بالباين
ولو قال انت طالق على ان لا رجعة لي عليك لا رجعة وقيل لا رجعة
ورجعي في الجوان في وضعها من فتيه بالرجعي في التفاليق وقول المؤمنين
تكون طالق طلقتك ملكي بها نفسها الا انه لو كان في البتة رزية وغيره ما قال
لمدخولة ان طلقتك واحدة فهي بانية او ثلاث ثم طلقتها يقع رجعا لان
الوصف لا يسبق الموصوف كذا لو قال ان دخلت الدار فكذا ثم قبل
دخول الدار قال جعلته بانيا او ثلاثا لا يصح لعدم وقوع الطلاق عليها
انتهى ومقاوده وقوع الرجعي متى تزوجت عليك فانت طالق طلقتك
تملكي بها نفسك او غايته مساواة لانت باين والوصف لا يسبق الموصوف
كذا حرة المصنف هنا وفي الكفاية بخلاف انت طالق اكثر من طلاق
بالتاء المشبهة من فوق فانه يقع به الثلاث ولا بد من رادة الواحدة
كما لو قال اكثر الطلاق او انت طالق مرارا او قال الوفا او لا خيل ولا خير
فثلاث هو المختار كما في الجوهرة ولو قال قل الطلاق فواحدة ولو قال عانة
الطلاق او اجله او لو نيين منه او اكثر الثلاث او كبر الطلاق فثنتان وكذا
لاكثر ولا قليل على الاشياء مضرة وفي القنية طلقتك او الثلاث تطبيقا
فثلاث و طالق او ثلاث تطبيقا فواحدة والتوفيق ودين حسن فزوج
يقع بانت طالق كل التطبيقة واحدة وكل تطبيقة ثلاث وعدد التراب

واحدة وعدد الرطل ثلاث وعدد شعر البس او عدد شعر بطن كفي واحدة
وعدد شعر ظهر كفي او ساق او ساقك او فركك او عدد ما في هذا الجوف
من شمسك وقع بعده ان وجد والا لانت لك بزواج اولست لي
بامراة او قالت له لست لي بزواج فقال صدقت طلاق ان نواه خلافا
لها ولو اكده بالقسم او مثل لك امراة فقال لا انطلق انفاق وان
نوى لان البمين والسؤال قرينتا ارادة النفي فربما وفي الخلاصة قيل له
اطلقها تطلق ببلال انعم وفي النفي بيني عدم التوفيق للمنفق وفي البتة رزية
قالت له انا امرتك فقال لها انت طالق كان اقرا ابا النكاح وتطلق
لا قضاء والطلاق النكاح وصفا علم انه حلف لم يدرب طلاق او غيره
لغا كما لو شك اطلق ام لا ولو شك اطلق واحدة او اكثر بينه على الاقل
وفي الجوهرة طلق المنكوبة فاسد ثلاثا تزوجها ببلال محمل ولم يحكم خلافا
باب طلاق غير المدخول بها قال الزوجه غير المدخول بها انت طالق يا زانية
ثلاثا فكذا عدد ولا لعان لوقوع الثلاث عليها وهي زوجه ثم بانت بعده
وكذا انت طالق ثلاثا يا زانية ان شاء الله تعالى الاستتار بالوصف
بزازية وقعن لما توارنه من ذكر العدد وكان الوقوع به وما قيل انه لا يقع
لشروط الالية في الموطوءة باطل محض من شأنه الغفلة عما تقرر ان العبرة
لعدم اللفظ لا لخصوص السبب وحمله في غير الاذكار على كونها منفردة
فلا يقع الا الاولى فقط وان فرق بوصف او جزاء جملة بعطف او غيره
بالاولى لا الى عدة وكذا لم تقع الثانية بخلاف الموطوءة حيث يقع الكل
وعم التوفيق قوله وكذا انت طالق ثلاثا متفقات وثنيتين مع طلاق
اياك فطلقها واحدة وقع واحدة كما لو قال انصفا واحدة على الصحيح
جوهرة ولو قال واحدة ونصفا فثنتان اتفاقا لانه جملة واحدة ولو قال
واحدة وعشرين او وثلاثين فثلاث لما مر والطلاق يقع بعد وقرن به
لا به نفسه عند ذكر العدد وعند عدم الوقوع بالصيغة فلو ماتت بعيم
الموطوءة وغيرها بعد الايقاع قبل تمام العدد لفي لما تقرر فلو ماتت الزوج

نية

او اخذ احدته قبل ذكر العدد وقع واحدة عمدا بالتيقن لان الوقوع
 بل غفلة لا يقصده ولو قال لغير الموطوءة انت طالق واحدة وواحدة لا
 بالعطف او قبل واحدة او بعدها واحدة يقع واحدة بانية ولا تحقها
 الثانية لعدم العدة وفي انت طالق واحدة بعد واحدة بانية ولا تحقها
 او مع واحدة او معها واحدة منتان الاصل انه متى وقع بالاول لغير الثاني او
 بالثاني اقترنا لان الايقاع في الماضي يقع في الحال ويقع بانت طالق واحدة
 وواحدة ان دخلت الدار منتان لو دخلت لتعلقها بالمرء طرفة وتقع
 واحدة ان قدم الشرط لان المعلق كالمختار يقع في الموطوءة منتان في
 كلها لوجود العدة ومن سأل قبل وبعد ما قيل ما يقول الفقيه انه الله
 ولا زال عنده الا ان في فني علق الطلاق بشهر قبل ما بعد قبل رمضان
 وينتد على ثمانية او ج فيقع بحض قبل في الحجة وبحض بعد في جمادى الآخرة
 ويقبل الا الاوسطا او اخر في شوال ويبعد كذلك في شعبان لا في
 النصفين فيبقى قبله او بعده رمضان ولو قال اراق طالق ولا امان او
 ثلاث تطلق واحدة منهن ولا خيار التعيين انفا فاما تصحيح الزيلعي فانما
 هو في غير الصحيح كما راقى حرام كاقوده المصنف وسجي في الايلة قال النسائي
 الاربع بينكن تطلق طلفت كل واحدة تطلق وكذا الوفاق بينكن
 تطلقتان او ثلاث او اربع الا ان ينوي قسمه كل واحدة بينهما فطلق
 كل واحدة ثلاثا ولو قال بينكن تطلقا يقع على كل واحدة طلاقان
 هكذا الى ثمان تطلقا ولو كانت امرأة سبب الفقرة وهي اي والحال انها
 مرضية وماتت قبل انقضاء عدتها وزنا الزوج كما اذا وقعت الفقرة بينهما
 باختيارها لنفسها في خيار البلوغ والعنف او بتقيلها او مطاوعتها من
 زوجها وهي مرضية لانها من قبلها ولذا لم يكن طلاقا بخلاف وقوع الفقرة
 بينهما بالجلب والغنة واللعان فانه لا يرثها على ما في الحائنة والفتح عن الجمع
 وجزم به في النكاحي قال في البحر هو فكان هو لانه طلاق فكانت
 مضافا اليه وقبله الزيلعي هو كالأول في غيرهما ولو ارادت ثم ماتت

فان زاد
 او طلق

فان زاد عليها طلفت كل واحدة ثلاثا ومثله قوله شر كنكن في
 تطلقه خائبة وفيها قال لا فرق بين لم يدخل بواحدة منهما امرأتى طالق
 امرأتى طالق ثم قال ادوت واحدة منهما لا يصديق ولو مدخولتين
 فله ايقاع الطلاق على احدهما الصحة تفريق الطلاق على المدخولة لا على
 غيرها قال امرأتى طالق ولم يسم ولم اذ امرأة مودونة طلق امرأتى
 استحبنا فان قال في امرأة اقوى واباها غنت لا يقبل قول لا يبيته
 ولو كان له امرأتان طلقاها مودونة له صرفه الى ابنته خائبة ولم
 يحك خلافا فروع كلف الطلاق وقع الحلل فان نوى التاكيد
 كان اسمها طالق او جرة فنا دايها ان نوى الطلاق او العتاق وقعا
 والا لا قال لاخراته هذه الكلمة طالق طلفت او لعبد هذا الحارص
 عتق قال انت طالق او انت ضروري بدار خيار كذا وقع قضاء ان
 اذا شهد على ذلك وكذا المظلوم اذا شهد عند استحلاف الظالم بالطلاق
 الثلاث انه يحلف كاذبا صدق قضا وديانة شرح وبانية و
 انهر قال فلانة طالق واسمها كذلك وقال غيت غير حادين ولو غيره
 صدق قضا وعلى هذا الوصف لا يبرأ بطلاق امراته فلانة واسمها غيره تطلق
 وقد كثر في زماننا قول رجل انت طالق على الاربعية من اهل المص
 ويتبع الجزم بوقوع قضا وديانة ولو قال انت طالق في قول الفقهاء
 او فلان القاضى او الملقى دين قال نساء الدنيا ونساء العالم طو الي لم
 تطلق امراته بخلاف نساء المحلة والدار والبيت وفي نساء القوية و
 والبلدة خلاف الثاني وكذا العتق قالت لزوجها طلقه فقال فعلت
 طلفت فان قالت زدني فقال فعلت طلفت اقوى ولو قالت طلقه
 طلقه فقال طلفت فواحدة ان لم ينو الثلاث ولو عطف
 ما لو او فلان ولو قالت طلفت نفسي او نوى فاجاز طلق اعتبارا
 بالان كذا ابنت نفسي او نوى ولو تلا ثاب بخلاف الاول في اخرت
 لا يقع لانه لم يوضع الاجواب في البرازية قال بين اصحاب من كانت امراته

عليه ما فليفعل هذا لفعله واحده منهم فهو اقرار منه بجزئها وقيل لا
انتهى وسئل ابو الليث عن قال جماعة كل من له امرأة مطلقة فليصنف
بيده فصفه فقال طلق وقيل ليس هو باقرار جماعة يتخذون في
جلسة فقال جل منهم من تعلم بعد هذا فادارة طالق ثم تعلم الخالف طلق
امرأة لان طلق من التميم والخالف لا يخرج نفسه عن اليقين فبحثت
الكنايات كناية عند الفقهاء ما لم يوضع له الطلاق واحتمل غير قلنا
لا تطلق بها قضا لا بنية او دلالة الخ لانه هو حاله عند اذكاره الطلاق والغضب
فالخالف ثلاث رضا وخفت ومذكورة والكنايات ثلاث ما يحتمل الرد او
يصلح للسب او لا ولا فخر او في ذنوبي وتوفي يقتضي وتخري استتري
انطلق الخ في اغني من الغيبة او الوضعية يحتمل رد او نحو طلبة بربية حرام بلين
ومراد منها كناية بصلح سب او نحو اعتدي وسبيري رحلت انت واحدة
انت حرة اختاري امك بيدك سر حركت فارقك لا يحتمل الرد ولست
ففي حالة الرضا اي غير الغضب والمذكورة تنوقف الا في الثلاث تاتي
على نية لا اتصال القول له بيمينه في عدم النية ويلقى تخليصها الى منزله فان
ابي رفته الى كم فان نكل فرق بينهما حجة وفي الغضب تنوقف الاولان
ان نوى وقوع والا في مذكورة الطلاق يتوقف الاول فقط ويقع با
بالاخيرين وان لم ينو لان مع الدلالة لا يصدق قضا في نية لانها
اقوى لكونها ظاهرة والنية باطنة ولذا انقبل تنبيهها على الدلالة لا على النية
الا ان يقع على اقاربه بها عمدا في كل موضع تنفذ النية فلو لمسه
بهل يقع بغير ان نوبت ولو لم يقع بغير واحدة ولا يتصور ان شترط
النية بزازية فليحفظ وتقع رجعية بغير اعتدي وسبيري رحلت انت
واحدة وان نوى اكثر ولا برة باو اب واحدة في الاصح ويقع بغيرها
اي باقى الفاظ الكنايات المذكورة فلا يرد وقوع الرجعي ببعض الكنايات
ايضا نحو تاتي من طلاقك وخليت سبيل طلاقك انت مطلقة
بالتحقيق وانت اطلق من امرأة فلا بد ان هي مطلقة وانت طلاق وغير

ذلك

ذلك ما حواه خلا اختاري فان نية الثلاث لا تصح فيه ايضا
ولا يقع به ولا بامك بيدك ما لم تطلق المرأة نفسها كما ياتي بالبيان
ان نواها او شئتم كما تفران الطلاق مصدر لا يحتمل محض العدد ولا
ان نواه لكونه لجنسية ولذا صح في الاية نية الشئتين قال اعدت
ثلاثا ونوى بالاول طلاقا وبالباقي رجعا صدق قضا لنيته حقيقة طلاقا
وان لم ينو به اي بالباقي شيئا قلنا لدلالة الحال نية الاول حتى لو نوى
بالثاني فقط فثبت ان او بالثالث فواحدة ولو لم ينو بالكل لم يقع قضا
اربعة وعشرون ذكرها الحال ذرا ولو نوى بالكل واحدة فواحدة وباتية
وثلاث قضا ولو قال انت طالق اعتدي او عطفه بواو او في وفان
نوى واحدة فواحدة او شئتم وقضا وان لم ينو ففي الواو شئتم و
في الفاء قيل واحدة وقبل ثنتان طلقها واحدة بعد الدخول يجعلها ثلاثا
صح كما لو طلقها رجعا فجعل قبل الرجعة بانيا او ثلاثا ولذا قال في الفتا
الزنت امرأتي ثلاث تطبيقات بتلك التطبيقات او الزنتها بتطبيق
بتلك التطبيقات فهي كما قال ولو قال ان طلقتك فهي باني او ثلاث ثم
طلقها يقع رجعا لان الوصف لا يسبق الموصوف كما في قوله القرع
يلحق القرع ويلحق القرع الباني بشرط العدة والباين يلحق القرع
القرع بالاحتياج الى نية بانيا كان الواقع او رجعتا في ثمة الطلاق
الثلاث فيلحقها وكذا الطلاق على مال فيلحق الرجعي ويجب المال البين
ولا يلزم المال خلاصة فالمعتبر في اللفظ لا المعنى على المشهور لا يلحق
الباني الباني اذا لم يكن جعله اخبارا عن الاول كما في باني او انتك
بتطبيق فلا يقع لانه اخبار فلا ضرورة في جعله نية بخلاف انتك
باو او انت طالق باني او قال نويت البينة الكبرى لتعد رجلا
على الاخبار فيجعل نية ولذا وقع المعلق كما قال الا اذا كان الباني
معلقا بشرط او مضافا قبل الجاء المنجز الباني كقوله ان دخلت
الدار فانت باني نأويهم ابانها ثم دخلت باني باخرى لانه لا يصلح

٤

كلما هما عن ذكر النفس وروايتها وادراكها من الباقى لكن
 رده الكمال ونقله لا كل يقبل فالحق صنفه بحرفه قال اختارى
 اختياراً او طلقه او امك وقع لوقال اخترت فان ذكر الاختيار كذا
 النفس اذا التفت فيه للوصة وكذا ذكر الطليقة وتكرار لفظ اختارى
 وقولها اخترت ابى واهل والاولاد يقع مقام ذكر النفس وان
 ذكر ذلك في كلام واحد كما شئت فلم يخفى اختياره بكلام الزوج كما قلن
 ولو قال اخترت نفسي زوجي ونفسي لا بد زوجي وقع وما في الاختيار
 من عدم الوقوع سهو ثم لو علمت لم يقع اعتبار الاقدم وبطلت او صا
 كما لو عطف باء او استأصا لاختاره او قال الحقت نفسي باهلي وتكررها
 اى لفظ اختارى ثلاثا بعطف او غيره فقالت اخترت واخرت اختياراً
 او اخرت الاولى او الوسطى او الاخرى يقع بلانية من الزوج لدلالة
 التكرار ثلاثا وقال يقع في اخرت الاولى اية واحدة بانية واختاره
 الطحاوى بحرفه الشيخ على المقدسى وفي الحاوى القدسى به ناخذ
 انتهى فقلنا فان قولها هو المنع لان قولهم به ناخذ من اللفاظ
 المعلم بها على الافتاء كذا بخطه في النوى تحشى الاشياء ولو قال
 في جواب الخبير المذكور طلق نفسي او اخرت نفسي بتطليقة او اخرت
 الطليقة الاولى بانه واحدة في اللفظ لتفويضا ببيان فلا تلك
 غيره امرك بيدك في تطليقة او اختارى تطليقة فاختارت نفسها
 طلق رجعية لتفويضا لها بالفرج والمفيد للمبينة اذا فزع
 بالفرج صادر رجعي كعكس قيد بغير مثلها الباء بخلاف تطلق نفسي
 او حتى تطلق في بانية كما جعل امرها بيدها لو لم فصل نفقة اليك
 فطلق نفسي متى شئت فان فصل فطلقت كان بائنا لان لفظ
 الطلاق لم يكن في نفس الامر فوقع قال رجل خير امرأتى فخرجت ما لم يخرجها
 بخلاف اخبرها بالخيار لا قراره به قال لها انت طالق ان كنت اختار
 فقالت شئت واخرت وقع ثنتان قال اختارى اليوم وغدا

فاختارته

اختار

اختار ولو اختارى غدا فقد قال اختارى اليوم او امرك بيدك هذا
 امره خبرت في بغيرها وان قال يوما او شهرا فمضى ساعة تكلم
 الى مثلها من الغد الى تمام ثلاثين يوما ولو جعل لها راس الشهر خبرت
 في الليلة الاولى ويومها ولا يبطل الموطن بالاعراض بل بمضى الوقت
 علمت اول باب الامر باليد هو كالاختيار الا في نيته الثلاث لا غير اذا
 قال لها ولو صغيرة لانه كالنطق بزمانه امرك بيدك او بشمالك او
 فمك او لسانك بنوى ثلاثا اى تفويضها فقالت في مجلسها اخترت
 نفسي بواحدة او قبلت نفسي او اخرت امرى وانت على صرام او منى
 بابين او انما منك بابين او طالق وقص وكذا لو قال ابوها قبلتها خلت
 وينبغي ان يقيد بالصغيرة وانك طالق وكذا امرك بيد الله وبيدك
 وامرى بيدك على المختار خلاصة كما امرك بيدك وذكر اسمك للبيدك
 وان لم ينو ثلاثا فواحدة قد طلقت ثلاثا فقال نويت واحدة ولاد لانه
 حلف وتقبل بينهما على الدلالة كما هو في المجلس وعلمها وذكر النفس
 او ما يقوم مقامها شرط جعل امرها بيدها ولم تعلم بذلك وطلقت
 نفسها لم تطلق لعدم شرطه فانية وكل لفظ يصح للابتناع منه يصح للجواب
 منها ما لا يصح للابتناع منه فلا يصح للجواب منها فلو قالت انا طالق او
 طلقت نفسي وقع بخلاف نحو طلقتك لان المرأة توصف بالطلاق دون
 الرجل اختيارا لا لفظا الاختيار خاصة لانه ليس من الفاظ الطلاق
 ويصح جوابا عنها بدائع لكن يرد عليه صحة تقبولها وقبولها كما في خبره
 وفي قولها في جوابه طلقت نفسي واحدة او اخرت نفسي بواحدة
 بتطليقة بانه واحدة لما تقرر ان المعصية تفويض الزوج لا ابتناعا ولا
 يدخل التليل في قوله امرك بيدك اليوم وبعد غدا لانهما عليهما فان
 ردت الامر في يومها بطل الامر في ذلك اليوم وكان امرها بيدها بعد غدا
 ولو طلقت ليل لم يصح ولا تطلق الامرة ويدخل التليل في امرك بيدك
 اليوم وغدا وان ردت في يومها لم يقع في الغد لانه تفويض واحد ولو قال

امرت بديك اليوم وامرك بديك غدا فهما امران خائفة ولم يذكر خلافا ولا يظن
 التعليل كما لا يخفى تنبيه ظاهر ما قرأته برتبة ما كان في العادة انه يرتد قبل
 قوله لا بعده كالابرار وانه في الموضع لا يبقى في الغد لكن في الولوجية امرت بديك
 لا راسا لشهر فقالت اخرت زوجي بطل خيارها في اليوم ولها ان تخار
 نفسها في الغد عند الامام ووجهه في الدراية بانه متى ذكر الوقت اعتبر
 تعليقا ولا تعليل كما بقي لو قلنا بانها بطل امرها ان كان القول في خبر
 نفسه وان تعلقا كان دخلت لها الدار او موقفا لا عادية لكن في الجرح
 عن القينة ظاهر الرواية ان المعلق كالمخبر كالحكماء ان امرها بديك صحيح و
 ولو ادعت جعلها امرها بديك لم تسمع الا اذا اطلقت نفسها بحكم الامر ثم ادعت
 فسمع قالت طلفت في المجلس على بدل انكر فالقول لها جعل امرها
 بديك ان ضررها بغير ضايع فضررها ثم اختلفا فالقول له لانه منك وتقبل بنتها
 على الشرط المنع كما ينبغي طلب اولياؤها طلاقها فقال الزوج لا يبرها ما تريد
 منه افعلى ما تريد وخرج فطلقها ابوها لم تطلق ان لم ير الزوج التفويض
 والقول له فيه خلاصة لا بد من كالح الفصولي ما لم يقل ان دخلت امرأة
 في نكاحي جعل امرها بين رجلين فطلقها احداهما لم يقع **فصل في المنية**
 قال لها طلقني نفسك ولم ينو او نوى واحدة او اثنين في الحرة فطلقت
 وقعت رجعية وان طلقت ثلاثا ونواه وقعن قيد بطلانها لانه لو قال
 طلقني اي نكاحي شئت لم تدخل تحت عموم خطابه ويقول لها في جوابه انك
 طلقت رجعية ان اجازة لانه كناية لا باخرت نفسه وان اجازة لان الاختيار
 ليس بخرج ولا كناية ولا يملك الزوج الرجوع عنه اي عن التفويض بانواعه
 اشد منه لما فيه معنى التعليق وتقييد المجلس لانه تمليك الا اذا زاد معنى
 ونحوه مما يفيد عموم الوقت فطلق مطلقا ولو قال لرجل فلك او قال
 لها طلقني فلك لم يقييد بالمجلس لانه توكيل فله الرجوع الا اذا زاد وكلما وكلت
 فانت وكيل الا اذا زاد ان شئت فقييد به ولا يرجع لصيرورته تمليك كما
 وفي الخاتمة طلقها ان شئت لم يصير وكيل ما لم تثن فاذا ثارت في مجلس

خروج
 من

علمها

علمها طلقها في مجلس لا غير الوكلاء عنه فافدون قال لها طلقني نفسك
 او اثنين وطلقت واحدة وقعت لانه بعض ما فوضه وكذا الوكيل
 ما لم يقل باف لا يقع شئ في حكمه وقالوا واحدة طلقني نفسك فلما
 ان شئت فطلقت واحدة وكذا على لا يقع فيها الا شتم المرافعة
 لفظا كما في تعليل الخاتمة امرها بعشر فطلعت ثلاثا او بواحدة
 فطلعت نصف لم يقع امرها بباين او رجعي فعلمت في الجواب وضع ما
 امر الزوج به ويلغو وصمها والاصل ان الخاتمة في الوصف لا تبطل
 بخلاف الاصل وهذا اذا لم يكن معلقا بشئ فان علقه فعلمت
 لم يقع شئ لانها كانت بشئ ما فوض لها فانه يجرى قال لها انت طالق
 ان شئت فقالت شئت ان شئت انت فقال شئت بنوى طلاق
 او قالت شئت ان كذا المعدوم الى لم يوجد بعد كان شئ اي وان جأ
 التعليل وهي في النهار بطل الامر لفقد الشرط وان قالت شئت ان
 كان كذا الامر قد مضى راد بالماضي المحقق وجوده كان كان ابى في الدار
 وهو فيها وان كان هذا ليل وهي فيه مثلا طلقت لانه يجزى قال لها
 انت شئت او شئت ما شئت او اذا شئت او اذا ما شئت فرددت
 الامر لا يرتد ولا ينفذ بالمجلس لا تطلق نفسها الا واحدة لانها نعم
 الا زمان لا الافعال فتلك التعلق في كل الا زمان لا تطبيقا بعد
 تطبيق ولا تغريق الثلاث في كل ما شئت ولا يجمع ولا يشترط لانها عموم
 الافراد ولو طلقت بعد زوج او لا يقع ان كانت طلقت نفسها ثلاثا
 متوفاة والا فله تغريقها بعد زوج او هي سائلة بعدم الالية انت
 طالق حيث شئت واين شئت لا تطلق الا اذا ثارت في المجلس
 وان قامت من مجلسها قبل شتمها لا شتمها لانها لو كان
 ولا تعلق للطلاق به فجعل محاذ عن ان لانها ام الباب وفي كيف شئت
 يقع في الحال رجعية فان شئت باينة او ثلاثا وقع ما شئت مع نية
 والا رجعية لومطوعة والا بابت وبطل الامر وقول الزليعي والعين قبل

طلق
 من

كلوا كانت طالق لو دخلت الدار تعلق بدخولها ومن نحو من دخل
 منكن الدار فهي طالق فلو دخلت واحدة مرارا طلقت بكل مرة لان
 الدخول اصيل الى جماعة فاراد وعموما كذا في الغاية وهي غريبة وجعله
 في البحر احد القولين وفيها كلها تخرج في بطلان البين بطلان التعليق
 اذا وجد الشرط مرة اخرى طالق كما في النخل بعد الثلاث لا يقتضيان عموم
 الافعال كاقضاء حكم كل لاسما فلا يقع ان يحكمها بعد فوج او
 الا اذا دخلت طالق على الزوج نحو كلما تزوجت طالق فانت كذا دخولها
 على سبب الملك وهو غير متناه ومن لطيف مسائلها لو قال لموطنة
 كلما طلقتك فانت طالق فطلقتها واحدة تقع ثنتان وفي طالق وقع
 عليك طالق يقع ثلاث لثلاث الوقوع لكنه لا يزوي على الثلاث وروا
 الملك من كالح او يمين لا يبطل البين فلو ابانها او باعها ثم طلقها
 فوجدت طالقت وعق بقاء التعليق بقاء محلة وتخل البين
 بعد وجود الشرط مطلقا لكن ان وجد في الملك طلقت وعققت ولا
 لا فحيلة من علق الثلاث بدخول الدار ان يطلقها واحدة ثم بعد العدة
 تدخلها فتخل البين فيسكنها فان اختلف في وجود الشرط كنعيم
 العدي فالقول له مع البين لانك اراه الطلاق ومفاده انه لو علق
 طلاقها بعدم وصول نفقتها اياها فادعى الوصول فأنكرته ان القول له
 وبه جزم في القينة لكن صح في الخلاصة والبرازية ان القول لها
 واقره في البحر والنهر وهو يقتضي تخصيص المستون لكن قال المصنف
 وجزم شيخنا في فتواه بما يفيد المستون لشرحه لانها الموضوع لنظر
 المذهب كما لا يخفى الا اذا برهنه فان البيضة تقبل على الشرط وان كان
 نفيا كان لم يجز صهر في الذيلة فامرائي كذا في شرحه ان لم يجز
 قبلت وطلقت منح وفي التبيين ان لم اجامعك في حيفتك فانت
 طالق لسنة ثم قال جامعك ان حايضا فالقول له لانه عليك ثلاث
 والا لا انتهى قلت فالسئلة السابقة والالية ليست على اطلاقها

اي شئ
 من

وما لا يعلم وجوده الا انها صدقت في حق نفسها خافته استحسانا بل
 يمين هو كجنا ومراعاة كبا لغيره واحتلام كحيف في الاصح كقول ان حفت
 فانت طالق وقلنا ان كان كنت تحبين عذاب الله فانت كذا او عبده
 حر فلو قالت حفت الحيف فم فان انقطع لم يقبل قولها زلمي وحدود
 او احب طلقت هي لفظ ان كذبها الزوج فان صدقها او علم بها وجو
 الحيف فلو غير مدخول فترجعت باق في ثلاثة ايام صح ولو مات فيها فارزها
 للزوج الاول دون الثاني ونصدق في حقها دون حرزتها منها الملقنا جميعا
 حادي وفي ان حفت لا يمنع برؤية الدم كالحال الاستحاضة فان احترت
 ثلاثا وقع من حين رأت وكان بدعي فلو غير مدخول فترجعت باق
 في ثلاثة ايام صح ولو مات فيها فارزها للزوج الاول دون الثاني ونصدق
 في حقها دون حرزتها وفي ان حفت حيفه او نصفها او ثلثها او سدسها
 لعدم تجزئها لا يقع حفي طهرتها لان الحيفه اسم للحامل ثم انما يقبل قولها
 ما لم تر حيفه اخرى جوهرة وفي ان صحت يوم فانت طالق لطلاق حين نوبت
 الشمس من يوم صحتها بخلاف ان صحت فانه يصح في ساعة قال
 لها ان ولدت غلاما فانت طالق واحدة وان ولدت جارية فانت
 طالق ثنتين فولدتا ولم يدر الاول تلزمه طلقة واحدة قضاء وثنتان
 تنزها ايا حيا طالما احتمال تقدم الجارية ومضت العدة بالثاني فلذا
 لم يقع به شئ لان الطلاق المقارن لا تقضاء العدة لا يقع فان علم
 الاول فلا كلام وان اختلفا فالقول للزوج لانه منكر فان تحقق ولائها
 معا وقع الثلاث وتعتد بالاقرار وان ولدت غلاما وجارية
 ولا يدرى الاول يقع ثنتان قضاء وثلاث تنزها وان ولدت
 غلاما وجارية فواحدة قضاء وثلاث تنزها وهذا بخلاف لو قال
 ان كان حملك غلاما فانت طالق واحدة وان كان جارية فثنتين
 فولدت غلاما وجارية لم تطلق لان الحمل اسم للحمل فما لم يكن الحمل
 غلاما او جارية لم تطلق وكذا لو قال ان كان ما في بطنك غلاما لسنة

بما لها عموم ما بخلاف ان كان في طينك والمصلحة بحالها فانه يقع التلاوة
 لعدم اللفظ العام فروع علق طلاقها بجعلها لم تطلق حتى تملك اكثر من سنتين
 من وقت البين قال ان ولدت ولدا فانت طالق او حرة فولدت
 ولدا ميتا طلقت وعققت قال لا لم ولده ان ولدت فانت حرة تنقضي
 به العدة جوهرة علق العتاق او الطلاق ولو التلاوة بشيئين حقيقة
 بتكرار شرط او لا كان جازيما وبكر فانت كذا يقع المعق ان وجد شرط
 الثاني في الملك والا لا يشترط الملك حالة الحث المسئلة رابعة
 علق التلاوة والعقود لامة بالوطى حث بالتقاء الختانين ولم يجب عليه العفر
 في المسئلة بالثبوت بعد الابلاج لان التث ليس بوطى ولذا لم يصير
 مراجع في الطلاق الرجعي الا اذا اخرج ثم اوطى ثانيا حقيقة او حكما بان
 نقه فبصرف مراجع بالركعة الثانية ويجب العفر لا الحد لا تحاد المحلل لا تطلق
 الجديدة في قوله للقدمة ان يحثها اي فلانة عليك فهي طالق اذا اخرج فلانة
 عليها عدة البين لان شرط مشاركتها في القسم ولم يوجد ولو خرج عدة
 الرجعي او لم يقل عليك طلقت الجديدة ذكره مسكين وقته في النهر
 بخلافها اذا اراد رجعتها والا فلا قسم لها كما قرأ لها انت طالق ان شاء
 متصلا لا تنفس او معال وجب او عطا من ثقل لسان او اساك فم
 او فاصل مفيد لا كيد او تكيل او حدة او طلاق او ندا كانت طالق يا زانية
 او يا طلاق ان شاء الله صح الاستثناء بزازية وخانية بخلاف الفصل للنفق
 كانت طالق رجعا ان شاء الله وقع وبانيا لا يقع ولو قال رجعا او بانيا
 يقع بنية البين لا الرجعي فنية وقواه في النهر سمع عا بحيث لو قرب
 شخص اذنه الى فمه سمع فصيح استثناء الا صم خانية لا يقع لك
 وان مات قبل قوله ان شاء الله وان مات يقع والاستثناء في القصد
 ولا التلفظ بها فلو تلفظ بالطلاق وكتب الاستثناء موصولا او عكسا
 ازال الاستثناء بعد الكتابة لم يقع عمادية ولا العلم بمعناه حتى لو اتي في
 بالمشية من غير قصد جازيما لم يقع خلافا لثاني وافق الشيخ الرطبي ان

فمن حلف على شيء بالطلاق وان شئتم الغير طائفة بغيره بعدد الوقوع انتهى
 قلت ولم اره لاحد من علماءنا والله اعلم ولو شربها وهو لا يدركها ان كان
 بحال لا يدري بجري علق ان لغضب جازيلا لا اعتقاد عليها بحره ويعقل قوله
 ان ادعاه واكثرته في ظاهر المروي عن صاحب المذهب وقيل لا يقبل الاستثناء
 وعليه لا اعتداد والغوى احتياطا لخلية الفساد خانية وقيل ان عرف بالصحة
 فالقول له وحكم من لم يوقف على مشيئة فيما ذكر كالاش والجن والملائكة
 والجدار والجار كذلك وكذا الوشرك كان شأ الله وشأ زيد لم يقع أصلا
 ومثل ان الاوان لم واذا وعالم ومن الاستثناء انت طالق لا برك او
 لو حنك ولو لاني جيك فلا يقع خانية ومنه سبحانه الله ذكره ابن الحارث
 في فتواه قال انت طالق ثلاثا وتلا ان شاء الله او انت حرة وقران
 شأ الله طلقت ثلاثا وعق العبد عند الاقام لان اللفظ الثاني في الغو والرب
 لكونه توكيدا للفصل بالواد بخلاف قوله حرة وعققت لانه توكيد تفسير
 فيصح الاستثناء وكذا يقع الطلاق بقوله ان شاء الله انت طالق
 فانه تعليل عند ابن يوسف لا اتصال المبطل باليجاب فلا يقع كالمالو
 او وقيل الخلاف بعكس وعلى كل فالمنع به عدم الوقوع اذا قدم المشيئة
 ولم يأت بالغافان اتي باللم يقع اتفاقا كما في البحر والشرع بل بنية و
 والقهر مستاني وغيرها فليحفظ ومثله فيمن حلف لا يخلف بالطلاق و
 قاله حث على التعليق لا الابطال وبانت طالق بمشيئة الله او بارادة
 او بمشيئة او برضا لا تطلق لان الباء للوصاق فالحال في الصاق الجراء يا
 بالشرط وان اضافة الى المذكور من المشيئة وغيرها لا العبد كان ذلك
 تعليلا فيقتصر على المجلس كما مر فان قال بانه او بحكمه او بقضائه او باذنه
 او بعلمه او بقدرته يقع في الحال اذ صنف اليه كذا او لا العبد اذ
 يراد بمشئة الشيخ عرفا كقوله انت طالق بحكم القاضي وان قال ذلك باللام
 يقع في الوجه فالحال في التعليق في معنى الشرع لانه للتعليل ان كان ذلك
 بحرف في ان اضافة الى الله تعالى لا يقع في الوجه كالمالان في معنى الشرط الا

وعطف
 عندها تعليل صح

عند
 حث

في العلم فانه يقع في الحال وكذا القدرة ان نوي بها ضد العجز والوجود وقدره
 الله تعالى قطعا كالعلم فان اضاف الى العبد كان كماله في الاربع الاول ما
 بمعناها كمالها والروية تعليقا في غير ما هي ستة ثم العشرة امانه تصانف
 او للعبد والعشرون امانا تكون بيا او لام او في في ستمون وفي البرازية
 كتب الطلاق ويستثنى بالكتابة صح وعلى مرقن العادة فهي مائة وثمانون
 وفي كيف شاء الله تطلق رجعية انت طالق ثلاثا الا واحدة يقع ثنتان وفي
 الاثنتين يقع واحدة وفي الاثلاث يقع ثلاث لان استثناء الكل باطل
 كان بلفظ الصدرا وسويه وان يغيرها كسائي طالق الايهولا والارانب
 وعمره وهند وعبيد او اهل الايهولا او الالب كاد غانما وراشدا وهم الكل
 كما سيجي في الاقرار ويعتبر في المستثنى كونه كالا او بعضا من جملة الكلام لان
 جملة العظام الذي يحكم بصحته وهو الثلاث فانت طالق عشرة لا تسع يقع
 واحدة والاثمانية يقع ثنتان والاسبعة يقع ثلاث ومنه بعد الاستثناء
 بلا وان كان لكل اسقاطا ما يليه فيقع ثنتان بابت طالق عشرة الاستثناء
 الاثمانية الاسبعة وبلفظ خمسة بل عشرة الثالثة الاثمانية الاسبعة
 الاربعة الاربعة الاثلاث الاثنتين الواحدة وتقريران
 تاخذ العدد الاول بمينيك والثاني بيسارك والثالث بمينيك والرابع
 بيسارك وبكذا ثم تسقط ما بيسارك مما بمينيك فما بقي فهو الواقع
 اخراج بعض التطبيق لغو بخلاف ايقاعه فلو قال انت طالق ثلاثا لا يصح
 تطبيقه وقع الثلاث في المختار وعن الثاني ثنتان فتح وفي المرأة طلاقا
 وفي الترجية انت طالق الواحدة يقع ثنتان انتهى فكانه استثناء
 من ثلاث مقدور سالت المرأة الطلاق فقال انت طالق من طلاق
 فقالت المرأة ثلاث تكفيني فقال ثلاث لك والبقية لصواحبك والطلاق
 نسوة غير ما تطلق المني طبة ثلاثا لا غيرها اصلا هو المختار لصيرة المرأة
 لغوا فلم يقع بصرفه لصواحبها فزوج في ايمان الفتح ما لفظه وقد عرفت الطلاق
 ان لو قال ان دخلت الدار فانت طالق ان دخلت الدار فانت طالق ان

ان دخلت

ان دخلت الدار فانت طالق وقع الثلاث واقره المصنف غنة
 ان سكنت هذه البلدة فامارة طالق وخرج فورا فخلع امراته ثم سكتها
 قبل الغدة لم تطلق بخلاف فانت طالق فليحفظ ان تزوجتك وان
 تزوجتك فانت كذا لم يقع صحته وزوجها مرتين بخلاف ما لو فوجزا
 ان نيت عنك اربعة اشهر فامرك بدينك ثم طلقها فانت
 فتردجت ثم عادت للاول ثم غاب اربعة اشهر فلها ان تطلق
 نفسها ولو احتلكت لالانه بخير الاول فليحفظ دعائها للوقوع فابت
 فقال متى يكون فقالت عدا فقال ان لم تفعل هذا المراد عنداء
 فانت كذا ثم سياه حتى مضى الغد لا يقع حلف لاياتها فاستلحق وجا
 فاجعت ان سيقظا حنت ان لم استبعك من الجماع فعلى انزلها
 ان لم اجامعها الف مرة فكذا فعلى البالغة لا العدد وان وطئت فخط
 جماع الفرج وان نوي لذوس بالقدم حنت به ايضا كراهة حنت
 وحايض ونفسا فقال خبتك طالق طلقت النفس وفي
 الخسك على الحايض قال الى اليك حابة فقال امراته طالق ان
 لم اقضها فقال لى ان تطلق امراتك فذا ان لا يصدقه قال لا يصح
 ان لم اذهب بكم القيلة لا منزل فامارة كذا فذهب بهم لبعض الطريق
 فاخذهم العسس فحبسهم لا بحث ان فوجت من الدار الاباوة
 فخرجت لم يبقها لا بحث حلف لا يرجع ثم رجع لشيء لى لا بحث
 حلف لا يخرج من سكن داره اليوم والسكن ظالم ان لم يمكنه اخرجه
 فاليامين على التلفظ بان ان لم يحج بفلان او ان لم تزدى نوي
 الساعة فانت طالق فجا فلان من جانب فوبقه واخذ اليه
 قبل دفعها لا بحث كذا ان لم اوقع الذنار الذي على الى راس
 الشهر فكذا فامارة قبل الشهر بطل اليمين بقي ما يكتب في التقا
 مة نقلا او تزوج غيرها او ابرأه كذا الصحيح باق صدقها فلو دفع لها
 الكل هل بطل الظاهر لا تصحهم بصحة براءة الاسقاط والرجوع

لبق
 ارمي شئ عجز عن الفعل
 الخلف عليه واليمين موفية
 بطل عند ان حنفته وتجد صح

بما دفعه حلف بانه انه لا يخل هذه الدار اليوم ثم قال عبده وانه لم
 يكن دخل الكفارة ولا يفتق عبده اما لصدقه او لانها غموس ولا يدخل القضا
 في البهمن بانه حتى لو كانت بينه الاولى بعق او طلاق حث في البهمن
 لدخولها في القضاء اخذت من ماله ودرهما فاشترت به حمارا وطلعت الى مديرا
 وقال زوجها ان لم ترويه اليوم فانت كذا فحلفت ان تاخذ كيسا الى مديرا
 وتسلمه للزوج ولو ضاع من النعام فالم يعلم انه اذيت او سقط في البحر لا يث
 حلف ان لم يكن اليوم في العالم اوفى هذه الدنيا فكذا نجس ولو في بيت
 حتى يمضيه اليوم ولو حلف ان لم يخرج بيت فلان غذا فقيده ومنع حتى يمضيه
 الف حث كذا ان لم اخرج من هذا المنزل فكذا اقيده وان لم اذهب من
 الى منزلي فاخذها ففريت منه وان لم تحضر في الليلة منزلي فكذا اقيدها الى
 حث في المختار بخلاف لا سكن فافلق الباب وقيد لا يث في المختار
 قلت قال ابن شحنة والاصل انه متى عجز عن شرط الحث في العدي
 لا الوجوه في قوله الزهر ومفاده طشت فحين حلف ليودين الى اليوم دينه
 فحجر لفته وفقد من يقضه خلا لما حث في البحر فسد بربا طلاق المريض
 عنون به لاصالته ويقال له الفار لفاره من ارثها فير عليه قصده الى علم
 عذتها وقد يكون الفار منها كما سيجي من غالب حاله المالك بمرض وغيره
 بان اضناه مرض عجز به عن اقامة مصالحه خارج البيت هو الاصح عجز
 الفقيه عن الاثيان الى المسجد عجز الشوق عن الاثيان الى كانه حثها
 ان تعجز عن مصالحها داخل كافي البرازية ومفاده انها لو قدرت على عجز
 الطبع دون صعوده استطاع لم تكن مرضية قال في الزهر وهو الظاهر فلت
 وفي الزهر وصايا المحبة المرض كعقبة المصنعة المبيع لصلاته قاعدا والمقعد
 والمفلوج والمسلول اذا تطاول لم يقعه في القواش كالصبي ثم روي
 حد التطاول سنة انتهى في الفينة المفلوج والمسلول والمقعد ما دام
 يزاد كالمريض او بارز رجلا اقوى منه او قدم ليقتل من قصاص او رجم او بقي
 على لوح من السفينة او افسد سبع وبقي فيه فارب اطلاق خبر من

حث
 صح



ولا يكون يصح تبرعه الا من التث فلو ابانها وهي من اهل الميراث علم بطلانها
 ام لا كان اسلمت وعققت ولم يعلم طابعها بلارضها فلو اراد او رضيت لم
 ترث ولو ارحت على رضاها او جامعها ابنه مكرهه ورثت وهو كذا
 بذلك الحال ومات فيه فلو صح ثم مات في عذتها لم ترث بذلك التثيب
 او غيره كان يقتل المريض ويموت بحية اقوى في العدة للمدخلة ورثت
 بهي منه لا هو منها الرضا باسقاطه وعن محمد ترث ولو بعد العدة ما لم تنزل
 باق وكذا ترث طالبة رجعية او طلاق فقط طلقت بائنا او ثلثا لان
 الرجعي لا يترى النكاح حتى صل وطهرها ويتوارثان في العدة مطلقا وتكفي
 اهليتها للارث وقت الموت بخلاف البائين وكذا ترث مبانة قبلت
 او طاعت ابن زوجها المحج الطومة بينونة ومن لاعنها في مرضه او الى منها
 مرضا كذا ان ترث لما مر وان الى في صحته وبانت به بالايلاء في مرضه
 او ابانها في مرضه فصح فمات او ابانها فارتدت فاسلمت فمات لا ترث
 لانه لا بد ان يكون المرض الذي طلقها فيه مرض الموت فاذا صح تبين انه لم
 يكن مرض الموت فلا بد في البائين ان تستر اهليتها للارث من وقت الطلاق
 الى وقت الموت حتى لو كانت كتابية او مملوكة وقت الطلاق ثم اسلمت
 او عقت لم ترث كما لا ترث لو طلقها رجعية او لم يطلقها قطا وعقت و
 قبلت ابنة المحي الوفقة منها او ابانها بامرها قيد به لانها لو ابانت نفسها
 فاجاز طهر ورثت عملا باجازته قنية او اخلعت منه او اختارت
 نفسها ولو ببلوغ وعق وعت وعنت لم ترث لرضاها ولو كان الزو
 محصورا بجبس او في صف القفال ومثله حال فشوا الطاعون اشأ
 او قاي بمصالحه خارج البيت شكيا من الم او محبوا او محبوسا
 بقصاص او رجم لا ترث لعلية السلامة والحامل لا تكون قارة الا
 بتكيسها بالمخاض وهو الطلق لانها ضئذ كالمريضة وعند مالك اذا
 تم لها سنة اشهر اذا علق المريض طلاقها البائين بفصل اجنبية اي
 غير الزوجين ولو ولد لها منه او بجي الوقت والحال ان التعلق والشرط

ج

في مرضه او علق طلاقها بفعل نفق وبها في المرض والشرط فقط
 فيه او علق بفعلها ولا بد لها منه طبعاً او شرعاً كالكل وكلام ابوين وهما
 في المرض والشرط فقط ورثته لغايره ومنه ما في البديع ان لم يطلق
 او ان لم تزوج عليك فانت طالق ثلاثا ولم يفعل حتى مات ورثته ولو
 ماتت يتي لم يرثها وفي غيرهما لا ترث وبها اذا كان في الصحة او التعليق
 فقط او بفعلها منه بد وحاصلها ستة عشر لان التعليق باجمعي وقت
 او بفعل اجنبى او بفعله او بفعلها وكل وجه على اربعة لان التعليق والشرط
 اما في الصحة او المرض واحد هما وقد علم حكمها قال لها في صحة ان شئت
 وطلاق فانت طالق ثلاثا ثم مرضت والزواج والاحسن الطلاق معاً
 او شر الزوج ثم الاجنبى ثم مات الزوج لا ترث وان شئت الاجنبى ثم شر
 الزوج ورثت كذا في الثانية والفرق لا يخفى في شبهة الاجنبى والاصار
 الطلاق معلقاً على فعله فقط نصاً قال في المرض مرض الموت والروضة
 على ثلاث في الصحة وعلى مئة العدة ثم اقرها بدين او عين او وصى لها
 بشئ فلها الاقل منه اي مما اقر او وصى من الميراث للثامنة وتعد من وقت
 اقراره وبه ينفى ولو مات بعد مضيها فلها جميع ما اقر او وصى عمداً ولو لم
 يكن بمرض موته صح اقراره ووصيته ولو كذبته لم يصح اقراره شرح مجمع
 وفي الفصول ادعت عليه مرضاً انه ابانها في حلقه القحط خلف ثم صدق
 ومات ترثه لو صدقته قبل موته لا لو بعده لكن طلق ثلاثا باجرها في مرضه
 ثم اوصى لها او اقر فان لها الاقل قال صحيح لانه انما احد الحكمين ثم بين
 الطلاق في مرضه الذي مات فيه في احديهما صار فارابا لبيان فترث منه
 كما في ومفاده انه لو خلف صحيحاً ومريضاً وبينه في احديهما صار فارا
 ولم اره نهراً ولم يستطع علمه اي الزوج بائنها اي المرأة للميراث فلو طلقها
 بائنها في مرضه وقد كان سديها اعتقها قبله وكانت كتابية فاست
 ولم يعلم به كان فاراً فترثته بغيره بخلاف ما لو قال لامرأة انت حرة عدا
 وقال تزوج انت طالق ثلاثا بعد غداً ان علم بسلام المولى كان فاراً والا

وتعد ما اذا كانا في الصحة اي مطلقاً او علق
 بفعل اجنبى او علق الوقت او بفعله او بفعلها
 او التعليق فقط يعني فيها اذا علقه بفعل
 الاجنبى او علق الوقت وليس في تركتها يدرك
 او بفعلها ولا منها بد في مطلقاً

والا يعلم لا ترث ولو علقه بفعلها او بمرضه او وكل به وهو صحيح فاوقف
 حال مرضه قادر على عمله كان فاراً ولو بائنها لم ترث المرأة سبب الوقت وهو
 وهي والحال انها مرضية وماتت قبل انقضائها عدتها ورثتها الزوج طاقاً
 ومقت الوقت بينهما باختيار نفسها في خيار البلوغ في العتق او بتبقيها
 او مطاوعتها ابن زوجها وهي مرضية لانها من قبلها ولم يكن طلاقاً بخلاف
 وقوع الوقت بينهما بالحب والعنة والعتق فانه لا يرثها على ما في الثانية و
 الفسخ عن الجاهل وجوبه في الثاني وقال في البحر فلو كان هو المذهب لكان
 طلاقاً فقلت مضافاً اليه وقيل قائله الزيلعي هو كالأول في غيرها ولو ارثت
 ثم ماتت المقت بدار الحرب فان كانت الردة في المرض ورثتها زوجها
 استحساناً والابان ارثت في الصحة لا يرثها بخلاف ردة فانها في معنى
 مرض موته فترثه مطلقاً ولو ارثت معها فان سلمت يتي ورثته والا
 فانيته قال في احوال احوالها طلاقاً فليكن امرأة ثم اقرى ثم مات الزوج
 طلقته الاقرى عند التزوج ولا يصير فاراً طلاقاً لان الموت معروف و
 اتصافه بالآفة من وقت الشرط فيثبت مستنداً او رر فروعاً بآنها
 في مرضه ثم قال لها اذا تزوجت كنت طالق ثلاثا فترثها في العدة
 ومات في مرضه لم ترث لانها في عدة تنقضي وقد حصل التزوج بفعلها
 فلم يكن فراراً خلافاً لما في خانية كذبها الوترية بعد موته في الطلاق في مرضه
 قال قول لها اقولي طلقني وهونايهم وقالوا في القطة ولو اجمعت طلقها في
 في المرض ومات بعد العدة فالمرث كل من متاع البيت لو ارث
 الزوج لصيرورتها اجنبية بخلافه في العدة جامع الفصولين باب العدة
 بالفتح وتكره بقدي ولا يتصدى بها استدانة الملك القائم بلا
 عوض ما دامت في العدة اي عدة الدخول حقيقة او الاربعة في عدة
 الحلو ابن كمال وفي النزائية ادعى الوطى بعد الدخول فانكرت فله الرجعة
 لان في ملكه وتصح مع الكراهة وهزل ولعب خطا بجوارحتك متعلق
 باستدانة راجعتك وروثك وسكنتك بلانية لانه صريح وبأ

وبالفعل مع الكراهية بكل ما يوجب حرمة المصاهرة كسومها أو اقربا
 أو نكاحا أو غيرها أو مجنونها أو معتوها ان صدقها هو او ورثته بعد موته
 جوهره ورجعة المجنون بالفعل بزارية وتصح تزويجها في العدة به يفتي
 جوهره ووطئها في الدبر على المعتد لانه لا يخلو عن شئ شهوة ان لم يطلق
 باثباته فان ابانها فلا وان ابنت او قالت ابطلت رجعة اولاد رجعة الى فله
 الرجعة بلا عوض ولو سمي بل يجعل زيادة في مهر قولان ويجعل المهر
 بالرجوع ولا يتاخر رجعتها خلاصة وفي الصفة لا يكون حاله تنقيص العدة
 ونسب علما بها لثلاثه غير بعد العدة فان تحت فرق بينهما وان دخل
 سمي ونسب الاشهاد بعد ليل ولو بعد الرجعة بالفعل ونسب عدم
 دخولها فلا اثر عليها الثابت وان قصد رجعتها كراهتها بالفعل كما حرره
 او عاها بعد العدة فيها بان قال كنت راجعتك في عدتك قصدته صحح
 بالمصادقة والا لا يصح وان اقام بينة بعد العدة انه قال في عدتها فقد رجعتها
 او انه قال قد جامعها وتقدم قبولها على نفس التمس التقبيل فيحفظ كان رجعة
 لان الثابت بالبينة كالثابت بالمعينة وهذا من نكاح المسائل حيث لا
 يثبت اقراره باقراره بل بالبينة كالمو قال في راجعتك اس
 فانها تصح وان كذبت للملكة الا ان في الحالف قوله ايا راجعتك يريد
 الاثبات فقالت تجيبه له صحت عدتي فانها لا تصح عند الامام لمقارنتها
 لانقضاء العدة من لو كنت ثم اجابت صحت اتفاقا كما لو نكحت عن
 اليقين عن مضمرة العدة قال زوج الامه بعد ما ايا العدة راجعتها فيها قصدته
 السيد وكذبت الامه ولا بينة او قالت صحت عدتي وانكر الزوج ولو لم
 قال قولها عند الامام لانها ايمنة فلو كذب المولى وصدقته الامه فالقول
 له ايا المولى على الصحيح لظهور ملكه في البضع فلا يمكنها الباطل قالت انقضت
 عدتي ثم قالت لم تنقض كان له الرجعة لا خيارها بكذبها في تخليها شتم ثم انما
 تعتبر المدة لو بالحيض لا بالشفط ولو تخليها انه سبب بين الخلق ولو
 بالولادة لم تقبل الابيئنة ولو قوة فتح وتنقطع الرجعة اذا ظهرت

حتى صح

من الحيض الاخير عيتم لثلاثة عشرة ايام مطلقا حتى تغتسل وان لم
 تغتسل او غشي وقت صلاة ولا قبل لا تنقطع حتى تغتسل ولو بسوء
 حاد مع وجود المطلق لكن لا يغتسل ولا تزوج احتياطا او يغتسل جميع وقت
 وقت صلاة فتصير دينا في ذمتها ولو عاودها لم يجاوز العشرة فله
 الرجعة او حتى تتم عند عدم الماء والغسل ولو نفل صلاة ثمانية في الاصح
 وفي الكتابية بخلافه الا انقطاع ملتقى لعدم خطاها قلت ومفاده ان المجنونة
 والمعتوه كذلك ولو اغتسلت نسيت اقل من عضو تنقطع استراخ
 الجفاف ولو نيفت عدم الوصول او تركته عند الانقطاع ولو نسيت عضوا
 لا تنقطع وكل واحدة من المضمضة والاستنشاق كالاقل لانها عضو واحد
 على الصحيح من طلق عاها منكر او طهرها فراجعها قبل الوضع في آت بولد
 لاقل من ستة اشهر فصاعدا من وقت النكاح صحت رجعة السابقة
 وتوقف ظهور صحتها على الوضع لانها في صحتها قبل فلا صحة في كلام
 الوقاية كما صحت لو طلق من ولدت قبل الطلاق فلو ولدت بعده
 فلا رجعة لمضي العدة منكر او طهرها لان شرع كذبه يجعل الولد للفراش
 فيطهر زعمه حيث لم يتعلق باقراره حرم الغير ولو خلاها ثم انكره الى الوطئ
 ثم طلقها لا يملك الرجعة لان شرع لم يكذب ولو اقر به وانكرته فله الرجعة
 ولو لم يجمل بها فلا رجعة لان الظاهر استبعادها ولو لم يجملها فان طلقها
 فراجعها او المسئلة بجائها في آت بولد لاقل من حولين من حين الطلاق
 صحت رجعة السابقة لصيرورته مكذبا كما حرر ولو قال في آت بولد فان طلق
 فولدت فطلقت فاعدت ثم ولدت له ببطنين يعني بعد ستة اشهر
 ولو اكثر من شرسين مالم يقر بانقضاء العدة لان امتداد الطهر لانها
 له الا لا باس فهو في الولد الثاني رجعة اذ يجعل العلوق بوطئ حادث في
 العدة بخلاف ما لو كانا ببطنين واحد وفي كل ولدت فانت طالق قوله
 ثلاث بطون تقع الثلاث والولد الثاني رجعة في الطلاق الاول كما مر
 وتطلق به ثانيا كالمولود الثالث فانه رجعة في الثاني وتطلق به ثانيا علما

من وقت الطلاق وستة اشهر حتى

بلحاظ مقتضى الطلاق الثالث بالحيض لانهما من ذوات الاقراء ما لم
 تدخل في سن النكاح قبل الشهرة ولو كانا بطن يقع ثنتان بالاول
 لا بالثالث لا نقضاء العدة به فتح والمطلقة الرجعية تترتب ويخرج
 ذلك في البايين والوفاء لزوجها الحاضر الغائب بقصد العدة اذا كان
 الرجعية مرجوة والا فلا تغفل ذكره مسكين ولا يخرجها من بيتها ولو
 لما دون سفر لغير المطلق ما لم يشهد على جمعها فتبطل العدة وهذا
 اذا صرح بعدم رجوعها فلو لم يصرح كان استفرجة وبلالة فتح بخلاف
 واقره المصنف والطلاق الرجعي لا يحرم الوطى خلافا لثاني فلو وطى
 لاعتق عليه لانه مباح لكن تكره الحلو بها تنزيها ان لم يكن من قصده الرجعة
 والا لا يكره ويثبت القسم لها ان كان من قصده الرجعة والالتزام
 لها بحر عن البدائع قال وضربوا ان لم يضر امراته على ترك الزينة وهو
 المطلقة رجعية او طلق مبانة بما دون الثلاث في العدة وبعد ما بالاجماع
 ومنع غيره فيها لا يشبه النسب لانك مطلقه من نكاح صحيح نافذ كما
 سنخقه بالثلاث لوقوعه وتنتهي له اوة ولو قبل الدخول وما في شك
 باطل ومؤول كما هو حتى يطاؤها غيره ولو اغير فربما يجامع مثله وقدره
 شمس الاسلام ثنتين او خفيا او جنتا او ذميا لذمية بنكاح
 نافذ خرج الغاسد والموقوف فلو طهرها بعد بلالته سببه ووطئها
 قبل الاجازة لا يحلها حتى يطاها بعد ما ومن لطيف الحيل ان تزوج لملوك
 مرايق ثنتين فادوا وبع ملكها فبطل النكاح ثم تبعته لبلالته
 فلا يظهر امرها لكن على رواية الحسن المفتحة بها انه لا يحلها لعدم الكفاية
 ان لها ولي والا فيحلها اتفاقا كما هو مقتضى عمدة اي الثاني لا يملك
 لا شرط الزوج بالنسب فلا يحلها وطى المولى فلا ملك امة بعد طلقين
 او حرة بعد ثلاث وروية وسيظهر من فرق بينهما بظواهرها وان كان
 ارتدت وسببت ثم طهرها لم تحل له ابداء شرط المتيقن بوقوع الوطى
 في الحمل المتيقن به فلو كانت صغيرة لا توطأ مثلها لم تحل للماول الا اعلنت

قوله لا ملك امة هذه المسئلة ليست مانعة
 فيه فكان عليه ان يقول فيما تقدم لا يملك
 مملوكة بها الحرة وتنتهي توافقه ولا يطاها
 بملك يمينه

وان اقضاها بزازية فلو وطى مفضاة لا تحل الا اذا جملت
 يعلم ان الوطى في قبلها كما لو تزوجت بمحبوب فانها لا تحل حتى
 تحل لوجود الدخول كما في يثبت النسب فتح فالانقضاء
 على الوطى تصور الا ان يعبر بالحقيقي والحكمي لا بلحاظ تحل الباطن
 بجملتها والموت عنها لا كما في الفينة واستشكل المصنف في
 النهر وكانه ضعيف لما في التبيين بشرط ان يكون الايداع حيا
 للفعل وهو النقاء المختارين بلا حائل يمنع الحارة وكونه عن قوة
 نفس فلا يحلها من لا يقدر عليه الا بمعدة اليد الا اذا انقش
 وعمل ولو في حيض ونفاس واحرام وان كان حرما وان لم ينزل
 لانه شرط الذوق لا الشبع قلت وفي الحية الصواب حلها بدخول
 المشقة مطلقا لكن في شرح الشارح لا بد من ملك لو وطئها وهي نائمة
 لا يحلها الاول لعدم ذوق العسل وينبغي ان يكون الوطى في حالة الانما
 كذلك وذكره التفرج الثاني تحريم الحديث لعن الحمل والمحلل له بشرط
 التحليل كزوجتك على ان احملك وان حلت للاول لصحة النكاح
 كما حققه المال خلافا لما روي عن البراري ومن لطيف الحيل قوله ان تزوجتك
 او جامعتك واسكنك فوق ثلاث مثاقانت باين ولو خافت
 ان لا يطلقها تقول زوجتك نفسي على ان اوى يدي زليقي وتامه
 في العمادية اما ان اضم ذلك ليلكه وكان الرجل باجورا لقصده الاصلاح
 وتامه بل اتفق اذا شرط الا بالذكر في البرازية ثم هذا كله فرع صحة النكاح
 الاول حتى لو كان بلا ولي بين الزوجين فمقتضى به وبطلان النكاح في
 في القاييم والالتزام المنقضى بزازية وفيها قال الزوج ان في كان النكاح
 قاسدا ولم ادخل بها وكذا في القول لها ولو قال الزوج الاول
 ذلك فالقول له والزوج ان في يهدم بالدخول فلو لم يدخل لم يهدم
 اتفاقا فينة ما دون الثلاث ايضا كما يهدم الثلاث اجماعا لانه اذا
 يهدم الثلاث فماده اول خلافا لحد فمقتضى طلق ووزنها وعودت

وبطلان الشرط فلا يجبر
 على الطلاق صح

بعبارة المرأة او لفظ هبة او حقة
 فاستبين ثم طلقها ثلاثا وادخلها بالو
 زوج يرفع صح

اليه بعد اذ عادت بثلاث لوجه ونسبتين لوانه وعند محمد وباقى الائمة
 بما بقي وهو الحق فتح واقرة لمصنف كغيره ولو اجرت مطلقه الثلاث لم يكن
 عدته وعدة الزوج الثاني بعد دخوله والمدة محتملة لادى الاول ان يصدرها
 ان غلب على طه سدقها واقل عدة عنده بحض شهران ولائمة اربعون
 يوما ما لم تنزع النقط كما هو ولو تزوجت بعد مدة محتملة ثم قالت لم تنقض
 عدتي او ما تزوجت باق لم تصدق لان اقدارها على التزوج وليس الحلق
 وعن منه ليس لها ذلك امرت عليها الكذب نفسها سمعت من زوجها
 انه طلقها ولا تقدر على منع من نفسها الا بقوله بقاء فله بدو وخوف الفضيحة
 ولا تقتل نفسها وقال لا تزوجني ترفع للقباضي فان حلف لا يبيته فالام
 عليه وان قتله فلا شيء عليه البين كالثلاث بزازية وفيها شهيد انه
 طلقها ثلاثا لها التزوج باق للتحليل لو غابا انتهى قلت يعني ديانة والصحيح
 عدم الجواز قينة وفيها لو لم يقدر هو ان يتخلص عنها ولو غاب سحرته وورثته لها
 لا يحل له قتلها ويبعد عنها جده وقيل لا تقتل قابله الا سحبا وبه يفتي كما
 في التاتار قانية وشرح الوهبانية عن الملقط اي والائم عليه كما قال
 بعده اي بعد طلاقه ثلاثا كان قبلها طلقه واحدة وانقضت عدتها وصدقته
 المرأة في ذلك لا يصح فان على المذهب المقتضى به كما لو لم تصدق هي قيل
 يصح فان ولو طلقها شنتين قبل الدخول ثم قال كنت طلقها قبلها واحدة
 اخذ بالثلاث قينة **باب الايلاء** مناسبة البيونة مالا هو كفته
 اليهين وشتر عا الحلف على ترك قبايتها مدته ولو ذميا والمولى هو الذي
 لا يمكنه قربان امراته الاشياء التي يرفقها المانع كغيره لكنه الحلف وشتر
 محمية المرأة يكونها من كونه وقت الايلاء ومنه ان تزوجتك فوالله لا اقربك
 ولو زاد وانت طالق ثم تزوجها لزمه كفارة بالعقوبان ووقع بابين بتركه
 واهلية الزوج للطلاق وعندهما الكفارة فصيح ايلاء الذي يغير ما هو قربة
 وقائمه وقوع الطلاق ومن شرطه عدم النقص من المدة وحكمه وقوع
 طلقه بآيئة ان يتر ولم يطل ولا زوم الكفارة والجلاء لمعلق ان حنث

المحكي لاجل تزوجها حتى يستبرأها وفي
 البرائة طلقها ثلاثا ثم ارادت تزوجها
 نفسها

بالقربان

بالقربان والمدة اقلها لوجه اربعة اشهر والمدة شهران ولا حد لكثرها
 فلا ايلاء بحلفه على اقل من الاقلين وسبب الحلف في الرضى والفاظه
 صريح وكناية فمن الترخيع لوقال والله وكل ما ينعقد به اليهين لا اقربك
 لغيره حايض ذكره سعدى لعدم اضافة المنع حنثا الى اليهين او والله لا
 اقربك لا اجامعك لا اطاولك ولا اغتسل منك من جنابة اربعة اشهر
 ولو لم يرض لتعيين المدة وان قربتك فعلي حج او حجه مما يشق بخلاف
 فعلي صلاة ركعتين فليس بمول لعدم مشقتها بخلاف فعلي مائة ركعة وقية
 ان يكون موليا بما عتته ختمه او اتباع جنارة ولم اره او فانت طالق او عبدة
 ق ومن الكناية لا امسك لا انيك لا اخشاك لا اقرب فراشك لا ادخل
 عليك ومن الموبد نحو حتى يخرج الدابة او الدجال او تطلع الشمس من وراءها
 فان قربا في المدة ولو جئنا بآيئة حنث في الحلف بآيئة وجبت الكفا
 وفي غيره وجب الجلاء وسقط الايلاء لانها اليهين والاياء بان
 بواحدة بمضها ولو ادعاه بعد مضها لم يقبل قوله لا يبيته وسقط
 الحلف لو كان موقفا ولو بعدتين اذ يعرض الثانية فيسقط الايلاء لا لو كان
 موقفا وكانت طاهرة كما هو مرفوع عليه فلو كانا ثانيا وثالثا ومضت المدة
 بلا في اي قربان بان بآيئة بين والمدة من وقت التزوج فان كرها بعد
 زوج اذ لم تطلق لانها بهذا الملك بخلاف ما لو بان بالايلاء بما دون
 ثلاث او اباها بآيئة الطلاق ثم عادت بثلاث يقع بالايلاء خلا فالحمد
 كما هو في مسئلة اهدم فان وطئها بعد زوج اذ كفر بقبا اليهين لم يحنث
 والله لا اقربك شهرين بعد هذين الشهرين ايلاء لتحقيق المدة ولو
 ملكث يوما اراد به مطلق الزمان اذ ان الله كذا لك يحرم ثم قال الله لا
 اقربك شهرين لم يكن موليا قال بعد الشهرين الاولين او لا ينقص
 المدة لكن ان قاله ان حنث الكفارة والاعتدوت او قال والله لا اقربك
 سنة الا يوم لم يكن موليا للحال بل ان قربها وبقي من السنة اربعة
 اشهر فالكفر صار موليا والا لا ولو حنث سنة لم يكن موليا حتى يقربها

تبيين بالثانية

وشهرين

فصير موليا ولو زاد الايام ما اقبلت فيه لم يكن موليا ابدا لانه استثنى كل يوم
يقربها فيه فلم يتصور منه ابدا او قال وهو بالبره والله لا ادخل مكة وهي
بها لا يكون موليا لانه يمكن ان يخرجها منها فبطلانها الى من المطلقة رجعت
صح بقاء الزوجية وبطلت بمضي العدة ولو الى من مبانة او اجنية نكحها بعد
اي بعد الايام ولم ينفذ لذلك كما لا يقع كفوات تحله ولو ظهرها كفر بقاء
اليامين ولو الى قابانها ان مضت مدة وهي في العدة بانت باقوى والآلا
خاتمة بغير عجزا حقيقيا لا حكميا كما حرم لكونه باختاره عن وطئها لمرض بحداتها
او صوبها او رتبها او جبهه او عنة او بقاء لا يقدر على قطعها في مدة الايام
او لحب اذ لم يقدر على وطئها في السجج كما في الجوع الغاية وقوله لا يجزى
لم اره لغيره فليخرج وكذا جسدنا ونشوزها ففقهه نحو قوله بلسانه فشت
اليها او راجعتك او بطلت الايام او رجعت بما قلت ومحله لانه اذا با
بالمنع فزهرها بالبعد فان قدر على الجماع في المدة ففقهه الوطئ في الفرج لانه
الاصل فلو وطئ غيره كدبره لا يكون فينا ومفاده استطراد واما الجور فقت
الايام الى معنى مدته وبه صرح الملتقي في الحاوي الى وهو صحيح ثم مرض لم يكن
فيه الا الجماع وبقي شرط ثالث ذكره في البدائع وهو قيام التكاليف وقت
الغنى بانك ان فلو ابانها ثم فاء بلسانه بقا الايام قال المرافعة انت على
حرام ونحو ذلك كانت معنى في الحرام اياما ان نوى التزويج او لم ينو شيئا
وطئها ان نواه وهدران نوى الكذب وذا ديانته واما قضاء فالايام
فهي تثنائي وتطبيقه بانية ان نوى الطلاق وثلاث ان نواها وبقيت بانه
طلاق باين وان لم ينو ثقبه العوف ولذا لا يخلف به الا الرجال ولو لم يكن له
امراة او حلفت به المرأة كان يمينا كما لو ماتت او بانت لا الى عدة ثم وجد
انك لم تطلق امراته المذمومة به يفته بصيرورتها يمينا فلا تنقلب طلاقا
ومثله انت معي الحرام والمراة يلزمي وهو منك على وانت حرة او فام على
او لم يقل على وانا عليك حرام او حرم او هو مت نفسي عليك وانت على الحرام
او الحرة به بزازية ولو كان له اربع نسوة والمسئلة بجالها وضع على كل

واحدة منهن طلقة بانية وقيل تطلق واحدة منهن واليه البيان كما مر في الفرج
وهو الاظهر والاشبه ذكره الزيلعي والبرزاني وغيرهما وقال الحال الاشبه
عندى الاول وبه قول صاحب الجوز في فتاواه وصححه جواهر الفتاوى واقره
المصنف في شرحه يمكن في النهي ان يكون معنى قول الزيلعي والمسئلة بجالها
يعني التزويج لا بقيد انت على واما نكح طبا لو اعدة كما في المتن بل يجب فيه ان يقع
الا على الخلية انتى قلت يعني بخلاف طلال الله او حلال المسلمين فانه نعم
وبه يحصل التوفيق فيلحقها **فروع** انت على واما الف مرة يقع واحدة طلقتها
واحدة ثم قال لها انت على واما ويا شنتين وقع واحدة كرهه مرتين
ونوى بالاول طلاقا وبالثاني يمينا صح قال ثلاث مرات حلال الله عليه واما
ان فعل كذا او وجد شرط وقع الثلاث قال لهما انتا على فوام ونوى في
احدهما ثلثا وفي الاخرى واحدة فكلما نوى برفقة ونماه في البرازية قال انتا
على واما حنت بوطئ كل ولو قال والله لا اقربكما لم يحث الا بوطئها والوفى
لا يخفى وفي الجوهر كره والله لا اقربك ثلثا في فجلس ان نوى التكرار احدى
والا فالايام واحدة واليمين ثلاث وان تعدد المجلس تعدد الايام واليمين
باب الخلع هو لغة الازالة واستعمل في ازالة الزوجية بالغير وفي
غيره بالفتح وشعره عاكفي البحر ازالة ملك التلاح خرج به الخلع في النكاح
الفاسد وبعد البينة والردة فانه لغو كما في الفصول المتوقفة على
قبولها فخرج ما لو قال خلعتك نوايا الطلاق فانه يقع بانها غير مسقط
لحقوق لعدم توقفه عليه بخلاف خالعتك بلفظ المفاعلة او اختلعتي بالار
ولم يستمر شيئا فقبلت فانه خلع مسقط حتى لو كانت قبضت البدل
ردته فانية بلفظ الخلع فخرج الطلاق على مال فانه غير مسقط فخرج وزاد قوله
او ما في معناه ليدخل لفظ المبالاة فانه مسقط كما يجزى ولفظ البيع والشر
فانه كذلك كما صح في الصوري خلافا لثانية وافاد التوفيق صحة خلع
المطلقة رجعتا ولا بأس به عند الحاجة لث فاق بعدم الوفاق بما يصلح
للمهر بغير عكس كلى لصحة الخلع بدون العشرة وبما في يدها وبطلان غيرها

ح

وجوز العينة انعم اسرها بشرط الطلاق وصفتها ما ذكره بقوله هو عين في
 جانبها لانه تعليق الطلاق بقبول المال فلا يصح رجوع عنه قبل قبولها ولا يصح شرط
 الخيار له ولا يقتصر على المجلس اي مجلس ويقتصر قبولها على مجلس علمها وفي جانبها
 معاوضة بمال فصح رجوعها قبل قبوله وصح شرط الخيار لها ولو اكر من ثلثة
 ايام بحر ويقتصر على المجلس كما سبق فائدة بشرط في قبولها علمها بمعناه لانه
 معاوضة بخلاف طلاق وعناق وتدينه لانه إسقاط والإسقاط يصح مع
 الجهل وطرف العبد في العناق على مال كطرفها في الطلاق والخلع يكون بلفظ
 البسع والشهر والطلاق والمباراة كعت نفسك او طلاقك او طلقك
 على كذا او باركك اي فارقتك قبلت المرأة وصحة ان الواقع به ولو بلا مال
 بالطلاق الصريح على مال طلاق باين وعثره فيها لو بطل البذل كما سيجي والخلع
 هو من الكنيات فيعتبر فيه ما يعتبر فيها من قرين الطلاق لكن لو قضى بكونه فسخا
 نفذ لانه محتمل فيه وقيل فسخها ثم قال ان نوبة الطلاق فان ذكر بدل لم يصدق
 قضا في الصور الاربع والاصدق فيما اذا وقع بلفظ الخلع والمباراة لانها
 كنيان ولا قرينة بخلاف لفظ البسع وطلاق وفيه إشارة الى استطراد النية
 وهو ظاهر الرواية الا ان الشايع قالوا لا يشترط النية هنا لانه يحكم عليه
 الاستعمال صار كما صرح كما في الفهستان من موقوفات طلاق المحيط
 وكره له تحريما اخذ شئ ويلحق به الا بدعاها عليه ان شتر وان شترت لاه
 ولو منه نشوز ايضا ولو باكثر مما اعطاها على الاذخير وصحة الشتر في كل
 الزيادة وتغيير الملقى بلا باس فيبذلها شتره به وبه يحصل التوفيق اكرهها
 الزوج عليه تطلق بلا مال ان الرضا بشرط لزوم المال سقوطه ولو بملك
 بدله في يدها قبل الدفع او سجن فعلها قيمته لو البذل قيميا ومثله لو متديا
 لان الخلع لا يقبل الفسخ فلعنهما او طلقها بخر او فسخه بزمينة وكونها فاما
 ليس بالافق طلاق باين في الخلع رجعي في غيره وفروا في جانبها بطلان
 البذل وهو التمة كما مر ولو سميت حلا لا كذا الخلفا فهو مخرج بالهران
 لم يعلم والاشي تحلف على ما في بدي الحسية ولا شئ في يدها لعدم

اي المسلم
 فعتان

التسمية

لعدم التسمية وكذا عكس لكن لو كان في يده جوهره فقبلت فهي له عمت
 او لا لضرارها نفسها بقبولها وان زادت من مال او درهم ردت عليه في الاول
 مهرها ان قبضته والاشي عليها جوهره وثلاثة دراهم في الثانية وعنى
 يدها اقل حلتها ولو سميت دراهم فبان وثلاثة دراهم والبيت والفسد وق
 ويطعن الحارثية اذا لم تملك لاقبل المدة ويطعن الغنم ونز الشجر كاليه قد مر
 اليد مثال كما في البحر قال وقيد في الحارثية وغيرها بعدم العلم فقال لو علم
 انه لا متاع في البيت او انه لا مهر لها عليه في خلعها مهرها لا يدرها شئ
 لانها لم تملكه فلم يصح رجوعها ولو ظن ان عليه المهر ثم تذكر عدمه ردت المهر
 خالعت على عيب ابق لها على بركتها من ضمان لم يبرأ وعليها تسليم ان قدر
 والافقيته لانه لا يبطل الشرط الفاسد كالتكاح قالت طلقه بلانا
 بالالف وعلى الف فطلقها واحدة وقع في الاولى باينة بتلكه هي ثلث
 الالف ان طلقها في مجلسه والا فجانا فصح وفي الثانية لو كان طلقها شترين
 فله كل الالف وفي الثانية رجعية مجانا لان على الشرط وقال كالبا
 قال لها طلقني نفسك ثلثانا بالالف وعلى الف فطلقت نفسها واحدة
 لم يقع شئ لانه لم يرض بالبنوة الا بكل الالف بخلاف ما قررنا بها بالالف
 فبعضها اولى وقوله انت طالق بالالف وعلى الف فقبلت في مجلسها
 لزمن ان لم تكن مكرهة كما مر ولا سفيهة ولا مريضة كما سيجي الالف لانه
 تقويض وتعليق وفي البحر عن الثنا رخانه قال لا امرأته احد كما طالق
 بالالف درهم والافى بمائة دينار فقبلت طلقا بغير شئ انت طالق
 عليك الف وانت صر عليك الف فطلقت وعنى مجانا وان لم
 يقبل لان قوله عليك الف حمله تامة وقال ان قبل صرح ولزم المال
 على بان الواو المحال وفي المحامى وبقوله ايا يقته قال طلقك على الف
 فلم يقبل وقالت قبلت فالقول لا يمين بخلاف قوله عليك طلاقك اس
 على الف فلم يقبل وقالت قبلت فالقول ايا وكذا لو قال بعدد كذا
 كقوله بغيره بعث منك هذا العبد بالالف اس فلم يقبل وقال المشتري

اس

قبلت فان القول بالمشترى والفق ان الطلاق بما لم يبين من جانبه هي
تدعى حشنة وهو نكاح البيع فاقوا به بقرار بالقبول فالحاكم رجوع فلا يصح
ولو برهننا اخذ بنيتها ثانياً وخاتمة ولو ادعى الخلع على مال وهي تنكر بيع الطلاق
باقراعه والدعوى في المال فيكون القول لها لانها تنكر وعكس لا يقع كيف
ما كان برزانية فزوج انكر الخلع او ادعى شرطاً او استثناء او ان قبضه
من دينه او اخلفا في الطوع والكراهة فاقول له ولو قالت كان غير بدل
فالقول لها دعوت المهر ونفقة العدة وانه طلقها وادعى الخلع ولا بينة
فالقول لها في المهر وله في النفقة خلع امرأته على عبد فسمت قيمته على
سميتها خلعتك على عبيدي وقف على قبولها ولم يحجب شي بجزء فقط
الخلع في النكاح صحيح ولو بلفظ بيع وشراء كما اعتد العادى وغيره والمباراة
اي الابراء من الجانبين كل حين ثابت وقهرها لكل منهما على الاخر مما يتعلق به
بذلك النكاح حتى لو اباها ثم تخلى عنها فاختلعت منه على مهرها برفق
عن الثاني لا الاول ومثله المستصفى برزانية وفيها اختلعت على ان لا يعود
لكن على صاحبته ثم ادعى انه كذا من الفطن صح لا اختصاص البراة بحقوق
النكاح الا نفقة العدة وسكنها فلا يسقطان الا اذا نص عليها
فقط النفقة لا تنكحني لانها حق الشرع الا اذا ابرأت عن مؤنة
التكفي فيصح فتح وهو مستغن عنه بما ذكرنا اذا النفقة لا تنكحني لم
يجبها وفيها بل بعدهما وقبل الطلاق على مال سقط المهر كالخلع المعتد
ذكره البرازي والبراء بابراك الله ذكره الهسيني شرط البراءة من نفقة
الولد ان وقتا وقتا كسنة صح ولزم والا لا يجوز وفيه من المنسقي وغيره
لو كان الولد رضيعاً صح وان لم يوقتاً وترفع حولين بخلاف العظم ولو
تزوجها او هربت او ماتت او مات الولد رجعت ببقية نفقة الولد والعدة الا
اذا اشترطت برأتها والها طرططاً لم تنكح بكسوة الصبي الا اذا اختلعت عليها
ايضا ولو فطماً فيصح كالنظر ولو خالعت على نفقة ولده شهر مثلاً
وهي مسرة فطالبت بالنفقة بحجبتها عليها وعليه الاعطاء فصح وفيه لو اختلعت

عنان

على ان تنسكه الى البلوغ صح في الانثى لا الفلام ولو تزوجت فخلع فزوج
اخذ الولد وان اتفقا على تركه لانه حق الولد وينظر الى امسكه لتلك
المدة فيرجع به عليها خلع الاب صغيرة بما لها او مهرها طلقت في الاصح
لما لو قبلت هي وهي صغيرة ولم يلزم المال لانه يتزوج وكذا البكيرة الا اذا
قبلت فيزنها المال ولا يصح من الام ما لم يلزم التولد البديل ولا على صغير
اصلاً لما لو خالعت المرأة بذلك اي بما لها او مهرها وهي غير رشيدة
فانها تطلق ولا يلزم منه لو كان بلفظ الطلاق يقع رجعياً فيها شرع
وهي بائنة فان خالعاها الأب على مال فضا مثاله اي عشرة ما لا كفيل لعدم
وجوب المال عليها صح والمال عليه كالخلع مع الاجنبي فالأب اولى بدراستهم
مهر لانه لم يدخل تحت ولاية الأب ومن جيل سقط ان يجعله بدل الخلع
على اجنبي بقدر المهر فيجوز به الزوج على من له ولاية قبض ذلك منه برزانية
وان شرط اي الزوج الضمان عليها اي الصغيرة فان قبلت وهي من
من اهله بان تعقل ان النكاح جالب للخلع سالب طلقت بلا شيء
لعدم اهلية الغرامة وان لم تعقل ولم تعقل لم تطلق وان قبل الأب
في الاصح زيلقي فتح قال الزوج خالعتك فقبلت المرأة ولم يذكر مالاً
طلقت لوجود الاجاب والقبول برفق عن المهر المؤجل لو كان عليه والا
لم يكن عليه من المؤجل شيء ردت عليه ساقا لها من المهر المعجل كما قرأته
معاوضة فتعبر بقدر الامكان خلع المرضية بعبر من الثلث لانه يتزوج
فله الاقل من ارته وبذل الخلع ان خرج من الثلث والا فاقبل من ارته
والثلث ان ماتت في العدة ولو بعد ما او قبل الدخول فله البديل
ان خرج من الثلث وتما في الفصولين اختلعت الحائنة لزوجها
المال بعد العتق ولو باذن المولى لم يجز ما عمن التبرع والامة وام الولد ان
باذن المولى لزوجها المال بمحال فتباع الامة وتسعى ام الولد والمؤبرة
ولو بلا اذن فبعد العتق خلع الامة مولاهما على رقبتهما ان زوجها واضح
الخلع فحانها وان زوجها كاتباً او عبداً او مدبراً صح وصارت قد تسيد

ولو قبلت فاجازت جاز صح

فلا يبطل النكاح انا لو فلو ملكها بطل النكاح فبطل الخلع فكان
 في صحيح ابي ابي اختار **فروع** قال خلعتك على الف قاله ثانيا
 فقبلت طلقت بثلاثة الا ان لتعليقه بعقد لها في المستحق انت طالق
 اربعاً بالف فقبلت طلقت ثلثاً وان قبلت الثلث لم تطلق لتعليقه
 بقبولها بازاء الرابع انت طالق على ذلك الدار توقف على القول
 وعلى ان تدخل الدار توقف على الدخول قلت فبطل الفوق فان في
 والفعل بمعنى المصدر فقلت قال خلعتك واحدة بالف وقالت انها
 سالتك الثلث فقلت ثلثها فاقول لها خلعتك على ان صدقها ولو لم يها
 او لا يصح او على ترك الولد عنده صح الخلع وبطل الشرط قالت خلعت
 منك فقال لها طلقك بابت وقيل جعي ولا روية لوقالت بركت
 عن المهر بشرط الطلاق الرجعي فطلقها رجعياً لكن في الزيادة انت طالق
 اليوم رجعياً وغدا افرى رجعياً بالف فالبديل لهما وبما بينهما كالموقع
 غدا بغير شيء ان لم يعد ملكه وفي الظهيرة قال لصغيرة ان غبت عنك اربعة اشهر
 فامرك بترك علي ان تبرئني عن المهر فوجد الشرط قابلية وطلعت نفسها
 لا يسقط المهر ويقع الرجعي وفي البئر زينة اختلعت بهما على ان يعطياها
 عشرة دين درهما او كذا من الارزح ولا يشترط بيان مكان الايقاع
 لان الخلع اوسع من البيع قلت ومفاده صحته بحاجب بدل الخلع عليه فليحفظ
 ويشترط كنية الضحك ورد الائمة في المجلد **النظام** هو اوجه
 ظاهري من اوانه اذا قال لها انت على كذا افرى في شرعاً تشبيه المهر فظاهراً
 لذي عندنا وجه ولو كانت بنية او صغيرة او مجنونة او تشبه ما يعبر عنها من
 اعضائها او تشبيه جزئها من ماله محرم عليه لا يبدل بوصف لا يمكن زوال الخلع
 تشبيهاً بغيره او انه او بطلته ثلثاً وكذا المجوسية لجواز سلامها وقوله
 محرم صفقة لشخص المتناول المذكور والاشي فلو شربها بغير اية او قربة كان
 ظاهراً قال المصنف تبعاً للجمهور ورواه في المهر ما في البدل من شرط الظاهر
 كون المظاهر من جنس النساء حتى لو شربها بغير اية وابنه لم يصح لانهما

وهذا القينة اختلفت بشرط الصك
 او بشرط الادب اليها اتمتها فقبل
 لم يحرم

عوف بشرع وان شرع ورد في التا ونعم به ما في الحانية انت على
 كالقدم والخنزير والحمل والغيبه والعيه والزنا والزنا والرثوة وقتل
 المسلم ان نوى طلاق او طهارا فخلعاً على الصحيح كانت على كافي فان التشبيه
 بالام تشبيه بظواهرها ورواية ذكره القهستاني معنياً للحيض وصح اضافته
 الى ملكه اسببه كان خلعتك فكذا هو قال ان تزوجتك فانت على
 كذا افرى ثمة فاعليه لكل مرة كفارة ثمانية دنانير فانت على كفارة ثمانية
 ولا كفارة به بغيره ورجح ابن الشحنة بحاجب كفارة يمين وهو الظاهر
 كانت على كذا افرى او اتمك وكذا الوصف على ما في المهر او راسك كذا افرى
 ونحوه كالرقبة فما يعبر به عن الحل او نصفك ونحوه كالرقبة من الجوارح
 كذا افرى او كبطنها او كغدها او كفروجها او كظفر افرى او عمتى او فرج افرى او
 فرج سبي كذا في نسخ الشرع ولا يخفى ما فيه من التكرار الذي في نسخ المتن
 او فرج ابي بالباء او قربي وقد علمت رده بصير به نظاماً لبيان لانه صريح
 في حرم طهارتها عليه ودواعيه لمنع عن التماسك على الحل وكذا يحرم عليها تملكه
 ولا يحرم النظر عن محله لو قدم من سفره له ثقلها لالتفتة حتى يكفر
 وان عادت اليه بملك يمين او بعد زواج افرى بقا حكم الظاهر وكذا اللعان
 فان وطئ قبله نكاحاً استغفر وكفر للظاهر فقط وقيل عليه افرى للوطئ و
 ولا يعود لوطئها ثانياً قبلها قبل الكفارة وعوده لمذكورة الآية غرضها
 مؤكداً فلو عزم ثم بدله لا كفارة عليه على استباحة وطئها اي بوجوه عا
 قالوا فيريدون الوطئ قال الفراء يعود الرجوع التام بمعنى عن المرأة مطلقاً
 بالوطئ لتعلق حقها به وعليها ان تمنعه من الاستمتاع حتى يكفر وعلى القاض
 الزاوية بالتكفير فعلا للفرعها بحبس او ضرب الى ان يكفر او يطلق فان
 قال كوفت صدق ما لم يعرف بالكذب ولو قيد بوقت سقطت عنه
 وتعليقه كمنه ثمة تبطله بخلاف تشبيهه فلان وان نوى بابت على مثل
 افرى او كافي وكذا الوصف على براء او طهارا او طلاقاً صححت نيته ووقع
 ما نواه لان كنيته والاشي شئاً او وصف الكافي لغاؤه تعيين الاثر في

اي البرية الكرامة ويكره قوله انت ابي وابنتي وياضتي ونحوه وبانت على
 حرام كما في صحيح ما نواه من طهاره وطلاق وتنتج ارادة الكرامة لزيادة لفظ
 التحريم وان لم ينو ثبت الا في وجه الطهاره في الاصح وبانت على طهر الطهر
 ثبت الطهاره لا في وجه صريح ولا طهاره صحيح من ائمة ولا من غيرها بل طهاره عام ظاهر
 منها ثم اجازت لعدم الزوجية انتم على طهر في طهاره من اجماع وكفر
 الكل وقال مالك واحد كيفية كفارة واحدة كالايام طاهر من ارادة
 مرارا في مجلس او مجلس فكلية لكل طهاره كفارة فان عني التكرار والتاكيد
 فان يجلس صدق والا لا على المعتمد وكذا لو علقه بنكاحها كما في النكاح
 خاتمة **فروع** انت على طهر في كل يوم تجد ولو اني نجي تجد ولو قرأتها ليل
 وتوقال طهر في اليوم وكلما جاء يوم صار طهاره طهارا اذ مع بقا الاله
 ومتى علق بشر طهر تكرر وتوقال طهر في رمضان كله ورجب طهر
 استحسانا ويصح تكفيره في رجب لاني شعبان كنت طاهره شتى يوم الجمعة
 مثلا ان كونه يوم الاستئناس لم يجز والاجازة تارة خاتمة **بجواب الكفارة**
 اختلف في سببها والجهل بوزن الطهاره والعود وهي لغة من كثر الله عنه الذنب
 محاه وشبه عاخر برتبة قبل الوطى اي اعتنا قربا بنية الكفارة فلو ورت
 اياه ناول الكفارة لم يجز ولو صغيرا صغيرا او كافرا او مبلع الدم او موبنا
 او مديننا او ابقا علة حياته او مودة وفي المرتة والحل في سبيل خلاف
 او اصرم ان صح بيسمى والا لا او خضيا او جوبيا او رقا او قرا او مقطوع
 الا ذنبن او ذاهبا لاجبين او شعوليتة او راسل او مقطوع انف او شفتين
 ان قد على الاكل والا لا او الحور او العشى او مقطوع احدى يديه او رجليه
 من خلاف او مكاتب لم يؤد شيئا واعتقه مولاه لا الوارث وكذا يقع عنها
 شرا في بنية الكفارة لانه يصنع بخلاف الارث واعتاق نصف عبده
 ثم باقية منها استحسانا بخلاف المشرك كما في لا يجزى فابت حبس النصف
 لانه مالك حكما لا على مجنون لا يعقل فمن يفتق يجوز في حاله افاقته وزيده
 لا يجزى بردة وسقط الاثنان وللقصوع بده او اياه ماه او ثلاث

اصابع من كل يد او رجلاه او يد ورجل من جانب ومعتوه ومنكوت
 كافي ولا يجزى مدبر دام ولو مكاتب ادى بعض بدله ولم يجز نصف
 فان عجز عنه جاز وهي حيلة الجواز بعد ادائه شيئا واعتاق نصف
 عبد مشترك ثم باقية بعد ضمانه لتكمين النقصان ونصف عبده
 عن تكفيره ثم باقية بعد وطى من طاهر منها لا مربة قبل التماس فان
 لم يجد المظاهر ما يعتق وان احتاجه خدمته او لقضاء دينه لانه واحد
 حقيقة بدائع فان في الجوهر له عبد للمخدة لم يجز الصوم الا ان يكون
 زمنا انتهى يعني العبد ليتوافق كلامهم ويحتمل رجوعه للمولى كمنه يحتاج
 الى نقل ولا يعتبر سكة ولو له مال غايب نظره ولو عليه كفارة تان و
 وفي ملكه رتبة فصام عن احدى اهما ثم اعتق عن الاخرى لم يجز وبك جاز
 صام شهرين ولو ثمانية وثمانين يوما بالليل والافشرين يوما
 ولو قدر على التحريم في الاخير لزمه العتق واتم بوجه ندبا ولا قضاء
 لو افطر وان صار فقلا متتابعين قبل الميسر ليس فيها رمضان
 وايام منى عن صومها وكذا كل صوم شر طافية التتابع فان افطر بعد
 كسر ونفاس بخلاف صيف الا اذا آلت او بغيره او وطهرها اي
 المظاهر منها اما لو وطى غيرها وطا غير مفطر لم يفرض اتفاقا كما لو وطى
 في كفارة القتل فيهما اي شهرين مطلقا ليل او نهارا عامدا او ناسيا
 كما في المختار وغيره وتقييد ابن ملك القليل بالبعد غلط كمن في
 في القهر في ما يخالفه فتبته استأنف الصوم لا الاطعام ان
 وطهرها في خلا له لا طلاق النص في الاطعام وتقييده في تحريمه
 والعبد ولو مكاتب او مستسقى وكذا الحر المحجور عليه بغيره على المعتمد
 لا يجزى الا الصوم المذكور ولم يصف لما فيها من معنى العبادة وليس
 لتسبب منعه منه ولو وصليته اعتق سيده عنه او اطعم ولو باوه لعدم
 اهليته التملك الا في الاخصار فيطعم عنه المولى قيل ندبا وقيل وجوبا
 فان عجز عن الصوم لم يرى بردة الا كبر اطعم ابن ملك ستين سينا

ولو لم سال وعليه دين مثله ان ادى
 الدين لجهده الصوم والا فقلان

ولو حكموا ولا يجوز غير المراهق بدائع كما لفطرة قدر او مفرقا او قيمة ذلك
من غير المنصوص اذا عطف للمفارقة وان اراد الاباوة فغداهم وثمان
او غداهم واعطاهم قيمة العتق او عتق او اطعمهم غداين او عتق اثنين
او عتق او سحر او اشبعهم جاربشرة او اقام في خبز شعير ووزرة لابز
كما جاز لو اطعم واحد استين يوما لتجد الحاجة ولو اباه كل الطعام
في يوم واحد وحقه اجزا عن يومه ذلك فقط اتفاق وكذا اذا ملكه طعام
بدرجات في يوم واحد على الاصح ذكره الزيلعي لفقد التعدد حقيقة
وحكماء اخر غير ان يطعم عنه من طهارة ففعل الفير ذلك صحح واهل يرجع ان
قال على ان يرجع وان سكت في الدين يرجع اتفاقا وفي الكفاية
والزكاة لا يرجع على المذهب كما صحح الاباوة بشرط الشيع في طعام
والكفار اسوى القتل في الفدية لهوم وجناية حج وجاز الجمع بين اباوة
وتملك دون الصدقات والعشر والضابط ان ما شرع بلفظ الطعام
وطعام جاز فيه الاباوة وما شرع بلفظ اتيان واذا شرط طيفه التملك
عبد من عن طهارين من امرأة او ارايين ولم يعين واحدا لو اصرح عنهما ملكة
في الصحة الضياء اربعة اشهر والاطعام مائة وعشرين فقية لا تحس
بخلاف اختلافه الا ان ينوي بكل ما يفيض وان حور عنهما رغبة واحدة او صام
عنهما شهرين صح عن واحد بتعيينه وصح وطلى ان كفو عنهما دون الاخرى وعن
ظهار وقيل لا يصح الا ان لم يجز لكافة فتصريح عن الظهار استحسانا لعدم ربح
صدقا جبرها للقتل طعم ستين كينا كذا صاعا بدفعة واحدة عن ظهار
كما صح كذا في نسخ الشرح والمن لم يصح اي عنهما خلا في الجحد ورجحة الحار
وعن اظهار وطهار صح عنهما اتفاقا والاصل ان نية التعيين في الجنس المتحدية
لفوه المختلف سببه مفيدة **فروع** المعية في اليسار والاعار وف التلغف
اطعم مائة وعشرين لم يجز الا ان نصف الاطعام فيعيد على ستين منهم غدا
وعن اذ عتق او طلق في يوم او لزم العدد مع المقدار ولم يجز اطعامهم
ولا شيعا **باب اللعان** هو صدق لاعتن كفا من اللعن وهو الطرد

والاباوة

والاباوة شتم لا بالفضب للعتق نفق السبق من اسباب التزويج وشرا
شهادتها اربعة كشهود الزنا وكذا بالاثمان مقونة شهادته باللعن
وشهادتها بالفضب لانهن يكفون فكان الفضب اوسع لها فانه شهادتها
مقام حد القذف في حقها وشهادتها مقام حد الزنا في حقها اي ذاتها
سقط عنه حد القذف وعنها حد الزنا لان الاستشهاد بملكته كالحديث
وشروط قيام الزوجية وكون النكاح صحيحا لا فاسدا وسقط
الرجل زوجته فذا يوجب الحد في الاجنبية خضعت بذلك لانها انما هي للحد
فتيم لها شرطا الاحصان وركنه شهادتها وكذا باليمين واللعن
وحكمه وقته الوطى والاستمتاع بعد التلاعن والوقيل التفريق بينهما
لحديث المتلاعنان لا يجتمعان بدا واهله من هو اهل لشهادته على علم
فمن قذف بصريح الزنا في دار الاسلام زوجته الحية بنكاح صحيح ولو في
عدة الرجعي العقيمة عن فعل الزنا وتهمة بان لم توطأ حراما وان لم توطأ
ولو مرة بشبهة ولا بنكاح فاسد لا يولد بلا رب وصلى لاداء الشهادته
على المسلم فخرج مخوف وصغير وخل لا يملك لانهما من اهل الاداء ومن ينفى
نسب الولد منه او من غيره وطالبته وطالبه الولد المنقبي به اي بوجوب القذف
وهو الحد عند القاضي ولو بعد العفو والتفاد فان تقادم الزمان لا يبطل
الحق في قذف وقصاص من حقوق عباد جوهرة ولا افضل لها الستم والظلم
ان ياتر بابا به لاعتن خبر فمن اي ان اقرب قذف او تبست قذفه بالبيينة فلو لم
ولا بيينة لها لم يستخلف ويستقط اللعان فان ابى حبس حتى يلاعن
او يكذب نفسه فيحد للقذف فان لاعتن لاعتنه بعده لانه لم ينعى فلو بداء
بلاعنها اعادت فلو فرق قبل الاعادة صح حصول المقصود والاحبت
حتى تلاعن او تصدقه فيندفع به اللعان ولا تحذف ان صدقته اربعا لانه
ليس باقرار قصدا ولا ينفي النسب لانه حق الولد فلا يصدق ان في ابطاله
ولو امتنع جاب وحمله البحر على ما اذا لم تقف المرأة واستشغل في انهر
جسمها بعد متاعه لعدم وجوبه عليها وان لم يصح الزوج شهادتها

وقد

لم

رتبة او كونه وكان اهلا للقذف اي بالغاي فلما طفا هذا الأصل من اللعان
 او اسقط المص من جهته فلو القذف صحيحا حذوا فلا حجة ولا لعان وان
 صلح شهادته الى ان ينهاى لم يصلح ومن لا يحق قذفها فلا حجة عليه كالمو
 قذفها اجنبيا ولا لعان لانه خلفه لكنه يعز صما لهذا الباب وهذا التبرج بما لهم
 ويعبر الاخصان عند القذف فلو قذفها دهي او كافرة ثم اسلمت او
 اعتقت فلا حجة ولا لعان زيلعي يسقط اللعان بعد وجوبه بالطلاق البين
 ثم لا يعود بتزوجها بعده لان التعلق بعد ذلك يسقط بزناها ووطئها و
 بشبهة وبرقتها ولا يعود لو اسلمت بعده ولا يسقط بموت شاهد القذف
 وعينه لا يسقط لو علمت ان شهادته او ادركت ولو قال الزوجة زنيته
 وانت صبيته او مجنونته وهو يلبس من مهوره فلا حجة ولا لعان لغير حجة
 بخلاف زنيته وانت ذميمة او امه او منذر اربعين سنة وعمرها اقل من
 سبعة اعنان لا تقصاره فتح وصفته بالنقص الشريعي من كتاب سنة
 فان التعلق ولو اكثره بابت بتوفيق الحاكم فهو ارثان قبل توقيفه الذي وقع
 اللعان بعده ويوق وان لم ير ضيا بالفرقة شتمه وكوارث اهلية اللعان
 فان بما يبري زواله كالمجنون والاولاد ولو تعلقا فجاب احدهما وكل بالتوفيق
 فترق آثار خاتمة ومفاده انه اذا لم يؤكل تنيطر فلو لم يوق الحاكم حتى غل و
 استقبل الحاكم الثاني خلا فالحجة اختياره ولو اخطا الحاكم ففوق بينهما بعد
 وجود الاكثر من كل منهما ولو بعد الاقل اي مرة او بعد مرتين لا ولو فرق بعد
 لعانه قبل لعانها فقد لانه تجتهد فيه بآثار خاتمة وقيد في الجوز غير القاضى الخفيف
 اما هو لا ينفذ وجوب وطئها بعد اللعان قبل التوفيق لانه لوها نفقة العدة
 وان قذف الزوج بولد في نفى الحاكم نسبة عن ابية والحقة بانه بشر صحته
 النكاح وكون العلوق في حال تجري فيه اللعان حتى لو علق وهي امه او كذا
 فعنت او اسلمت لا ينتفي لعدم النكاح وانما شرطه النفقة في
 مذكرة في البديع وتاني وان الذنب نفسه ولو دلت بان مات الولد لم ينفذ
 عن مال فادعي نسبة للقذف وله بعد كذب نفسه ان يسلح احد اولادها

وكذا ان قذف غير ما تحذ او صدقته او زنت وان لم تحذ لزال العفة و
 الى اصل ان له تزوجها اذا جازا او احدهما عن اهلية اللعان ولا لعان
 لو كانا احرسين او احدهما وكذا لو طرا ذلك للموتس بعده اي اللعان قبل
 التوفيق فلا توفيق لاصلا لثبته بشبه مع فقد الركن وهو لفظ اشهد
 ولذا لا تلعن بالكتابة كمال لعان بنفي الحمل لعدم تيقنه عند القذف ولو
 يتقناه بولادتها لا تلعن لانه لا يبر كانه قال ان كنت حاملا فكذا او القذف
 لا يصح تعليقه بالشرط وتلعنا بقوله زنيته وهذا الحمل منه للقذف القبرج
 ولم ينف الحكم للحمل لعدم الحكم عليه قبل ولادته ونفيه عليه الصلاة والسلام
 ولدهلال العلم بالوحي اني الولد لي عند التهنئة وقتها سبعة ايام
 عادة وعند ابتلاع الة الولادة صح وبعده لا لا قراره به دلالة ولو نجا بيا
 فحاله علمه كحالة ولادتها ولا عن غيرها فيما اذا صح اول الوجود والقذف فقد
 تحقق اللعان بنفي الولد ولم ينتفي النسب فقول فيما ترون في نسب
 على اطلاقه نفى اول التوأمين واقربا لثاني حضان لم يرجع لتكذيب نفسه
 وان عكس لان ان لم يرجع لقذفها بنفيه النسب ثابت فيهما لانها من ماء واحد
 ولو جأت بثلاثة في بطن واحد ففي الثاني واقربا لاول والثالث لثاني
 وهم بنوه ولو نفى الاول والثالث واقربا لثاني حجة وهم بنوه كموث اجمع
 شتم مات ولد اللعان وله ولد فادعيه للملح ان ولد اللعان وتزوجت
 نسبة اجماعا وان كان نفى لا يستغناء بنسب ابيه خلا فالها ابن ملك
 فروع الاقرار بالولد الذي ليس منه ضرر كالتكوت لا تحقيقا نسب
 من ليس منه بحد وفيه تنسيق اللعان بوجبه ما وثبت النسب بالاقرار وبطريق
 الحكم لم ينتف نسبة لولد فلو تقاه ولم يلعن حتى قذفها اجنبيا بولد فخذ فقد
 ثبت نسب الولد ولا ينتفي بعد ذلك نفى نسب التوأمين ثم مات احدهما
 عن توأمينه واقربا لثاني فادعيه لثالثا فادعيه لثالثا فادعيه لثالثا فادعيه
 لثالثا والباقي يبر عليهم وبعلم ان نفيه بخرجه عن كونه عصبه قال ومصر حوا
 ببقاء نسبه بعد القطع في كل الاحكام لقيام فراشها الا في الحكمين الاثر

والنفقة فقط حتى لا تنفقه دعوة الثاني وان صدق الولد انتهى فقلت قال الحسن
 الا ان يكون من يولد مثله مثله وادعاه بعد موت المعلن فيلحق **باب**
العشرون وغيره هو لغة من لا يقدر على الجماع فعيل بمعنى مفعول جمعه عن
 وشعر عاهون لا يقدر على جماع فرج زوجته يعني لما منع منه كبر سن او سحر
 او اثر نقاء لا خيار لها للمانع فانيه اذا وجدت زوجها مجبوا او مقطوع
 الذكر فقط او صغيرا كالزور ولو فصيل لا يمكنه او خاله داخل الفرج فليس
 الفوق بحرقه نظره فيه المجبوب كالعين الا في مسكتين التاجيل
 وجي الولد فرق الحاكم بطلبها لوجوه بالغة غير رتقاء وقرنا وغير عالمة
 بحاله قبل النكاح وغير راضية به بعد بينهما في الحال ولو المجبوب صغير العدم
 فائدة التاخير فلو جيت بعد وصول اليها مرة او صار عينا بعده اي
 الوصول لا يفوق لحصول حقها بالوطي مرة جازت امرأة المجبوب بولده ولم
 تعلم بحبه فادعاه ثبت نسبه ثم علمت فلها الفوق تاما راضية ولو ولدت
 بعد التفريق الى سنتين ثبت نسبه لانزاله بالشيخ والتفريق باقيا
 لبقائه جبه ولو كان عينا بطل التفريق لزوال عنه بشيوع عدليه كما
 يبطل التفريق بالينة على اقرارها بالوصول قبل التفريق لابعده لانه
 فقط نظر الزيلعي ولو وجدته عينا من هو من الوصول النساء لم يضر او
 او سحر ويسمى المعقود وهما ياتيه او تصيبا لا ينشتر ذكره فان نشتر
 لم يتخير جبه وعليه عطف الخاص على العام ففائه وان كان باء ولا ان يقعها
 يتأخرون في ذلك نهر اجل سنة لانها على الفصول الاربعة والاربعة
 بتاجيل غير قاضي البلدية فمرة بالاهل على المذهب هي ثلثه واربع وخمسة
 يوما وبعض يوم وقيل شمسية بالايام وهي ازيد يا جدي عشر يوما قبل ربيعه
 ولو اجل في اثنائها الشهر فالايام اجماعا ورمضان حيصها منها وكذا حجة
 وعينه لامة جها وغيبها ورضه ورضها مطلقا بربعه ولو الجبة ويؤجل
 من وقت الحضوة مالم يكن صبيا او راضيا او محرما فبعد بلوغه وصحته
 واواه ولو مظاهر لا يقدر على العتق اجل سنة وشهرين فان وطئ

منها
صح

فان التسمية من وصول الشئ الى قايته
 من فلك البروج وذلك في ثمانية ايام
 واول يوم والى ثمانية ايام
 ومعدتها ثمانية ايام وثلثه
 وثلاث عشرة يوما انتهى منها الفاء

مرة فيها والابانت بالتفريق من القاضيه ان ابى طلاقها بطلبها ببقائه
 بالجمع فيتم اداة المجبوب طام ولو جئونه بطلت ليها او من نفسه
 القاضيه ولو اتمه فالخيار لمولها لان الولد له وهو اي هذا الخيار
 على التراضي لا الفور فلو وجدته عينا او مجبوا ولم تخاضم زمانا لم
 يبطل حقها وكذا الوفا صحت ثم تركت مدة فلها المطالبة ولو ضاعته
 تلك الايام خانية كما لو رخصته الى قاض فاجله سنة ونصف سنة
 ولم تخاضم زمانا زيلعي ولو ادعى الوطي والكره فان قالت امرأة نفقة
 والثان احوط اي بكران بتول على جدار او يدخل في فرجها ثم ينفقه
 خبرت في مجلسها وان قالت هي ثيب او كانت ثيبا صدقا بخلفه
 فان نكل في الابتداء اجل في الاثنتها خبرت كما يصدق لو وجدت
 ثيبا وزعت زوال عذرتها بسبب افقير وطنه كما يصح مثلا لانه ظاهرا
 والاصل عدم اسباب في مزاج وان اختارته ولو دلالة بطل حقها
 كما لو وجدتها دليل عراض بان قامت من مجلسها او اقامها اهل
 القاضيه او قام القاضيه قبل ان تختار ثيبا بربعه واقعات لا يمكن
 مع القيام فان اختارت طلق او فرق القاضيه تزوج الاولى او
 امرأة اخرى عالمة بحاله لا خيار لها على المذهب المتفق به بحرم المحيط
 خلافا لتصحيح الحانية ولا يتخير احد الزوجين بغير الاخر ولو قاض
 كجئونه وجداهم ويرى ورتق وقرن وخالف الامة الثلاثة في المنه
 لو بالزوج ولو قضى بالزوج ولو تراضيا لهما الفين وزوجه على النكاح
 ثانيا بعد التفريق صح وله شق رتق امته وكذا زوجته وهل تجب الطلاق
 نعم لان التسليم الواجب عليها لا يمكن بدونه نهر فقلت واخا البرهنة
 انها لو تزوجه على انه او سبني او قادر على المهر والنفقة فبان بخلافه
 او على فلان ابن فلان فاذا هو لقيط وابن زنا كان لها الخيار **باب**
العدة هي لغة بالمرأة او الرجل عند وجود سببه وموضع تربيته عشرة
 شهرين ان المرأة او الرجل عند وجود سببه وموضع تربيته عشرة

وحاصلها ان كان ثيبا فالتفريق حق في الوطي
 وانما يحل فيمنه فان نكل في السنة او طلق سنة وان نكل في
 الايام او في المهر فانه كان ثيبا كبر سن في عدم الوطو
 انما يصدق لانه عدة النفقة فيزول في السنة او بعد
 في الايام او طرقي صدقة انما بكران بتول على جدار
 وحاصلها فيكون والا فلا ويترك في فرجها ثم ينفقه فان
 دخل فليس في الايام او سبني في فرجها حصة بغير الطاعة
 فان دخلت من غير طاعة فليس في فرجها حصة بغير الطاعة

وخالف محمد في الثلاثة الاول صح

مذكورة في الحاشية حاصله يرجع الى انهم استنسخ نكاحها عليه لما نسخ
 الرزم زواله كنكاح اختها واربع سواها واصطلاحا ترخص بلزم المرأة او
 الصغيرة عند زوال النكاح فلا عدة لزنا او شبهة كنكاح فاسد
 ومن فوقه لغير زوجها وينبغي زيادة او شبهة ليشمل عدة ام الولد وسبب
 وجوبها عقد النكاح المتأكد بالتسليم وواجب حجة من موت او غلوة
 اي صحيحة فلا عدة بخلو الرقعة وشبهها الفرقه وركنها واثباته
 بها حجة تخرج وفروج وصحة الطلاق فيها اي في عدة وحكمها حرة
 نكاح اختها وانما لها حيض شهر ووضع حمل كما افاده بقوله وهي في حق
 حرة ولو كانت تحت مسلم تحيض طلاق ولو رجعا او نسخ جميع سبابه
 ومنه الفوق بتقيل من الزوج نه بعد الدخول حقيقة او حكما سقطه
 في الشرح وجوز بان قوله لاني ان وطئت راجع لجميع ثلاث حيض كمال
 لعدم تجزئ الحيضة فلا ولي اعرف براءة الرحم والثانية لموت النكاح
 والثالثة لفضيحة المرأة كذا عدة ام ولد مات مولاهما او اعتقها لان
 لها فراسا كالمرة ما لم تكن حاملة او آيسة او حرة عليه ولو مات مولاهما
 وزوجها ولم يدر الا ان تعتد باربعة اشهر وعشرة ايام بعد الاجلين بحر
 ولا تترث من زوجها لعدم تحقق حيها يوم موته ولا عدة على امه وندرة
 كان يطهرها لعدم الفواش حرمه وكذا اموطوة بشبهة كمن فوقه لغيره
 بعلمها او نكاح فاسد لموت في الموت والفوق يتعلق بالهوية والبيان
 معا والعدة في حق من لم تحض حرة او ام ولد لصوبان لم تبلغ تسعا او
 كبر بان بلغت من الايام وبلغت بالسن وفروج بقوله لم تحض ان
 الممتدة الظاهر بان حاضت ثم امتد طهرها فتعتد بالحيض الى ان تبلغ حصة
 حد الايام من جوهره وما في شرح الوهبانية من نقصانها بستة اشهر
 غريب في ان جميع الروايات فلا يفتي بكيف وفي نكاح الحائض لو قيل
 طهفي ما ذهب الشافعي في كذا وجب ان يقول قال ابو حنيفة كذا نعم
 لو طهفي ما لم يكن بذلك نفذ بحر ونهر وقد نظره شيخنا الحنفية الرطبي

من النفقة

من النفقة فقال الممتدة طهر بستة اشهر وقاعدة الطه ما لم يكن يقر ومن بعده
 لا وجه للنقض بهذا يقال بل نفقة عليه ينظر واما ممتدة الحيض فالنفقة
 به كما في حيض الفتح تقدير طهرها بشهرين ستة اشهر لانها رتلت
 حيض شهر احتياطا لثلاثة اشهر بالاهلة لو في الغدة والافيا لا يام بحر
 وغيره ان وطئت في الكل ولو حكما كالغلو ولو فاسدة كما في ولو وضعا
 تحت عدة لا المهر فنية والعدة للموت اربعة اشهر بالاهلة لو في نفقة كما
 وعشر من الايام بشرط بقاء النكاح صحيحا الى الموت مطلقا وطئت
 او لا ولو صغيرة او كتابية تحت مسلم ولو عجز اقل يخرج عنها الا الى طئت
 وعم كلاله ممتدة الطهر كالمرضع وهو واقعة الفتوى فلتراجع وفي حق امه
 تحيض الطلاق او نسخ حيضتان لعدم التحريم وفي امه لم تحض طلاق او
 نسخ او مات عنها زوجها نصف الحرة لقول الشافعي وفي حق امه لم
 مطلقا ولو امه او كتابية او من زنا بان تزوج حبلى من زنا فخل بها ثم مات
 او طلقها تعتد بالوضع حواجر الفتوى وضع جميع حملها لان الحمل اسم لجميع ما
 في البطن وفي الجوهرة اكثر الولد الكائن في كل الاحكام الا في صلها للزوج
 احتياطا ولا برة بخروج الراس ولو مع الاقل فلا قصاص يقطع ولا يثبت
 نسب من المبانة لولا قل من سنتين ثم باقية لاكثر ولو كان زوجها الميت
 صغيرا غير مراهق ولدت لاقل من نصف حول من موته في الاصح لعموم آية
 واولاد الاحمال فيمن حبلت بعد موت البنت بان ولدت لنصف حول
 فاكتر عدة الموت اجماعا لعدم الحمل حين الموت ولا تفي حاله اذ لا
 للفتنة نفس ينبغي ثبوته من المراهق احتياطا ولو مات في بطنها ينبغي بقاء
 عدتها الى ان ينزل او تبلغ حد الايام من نهر وفي حق امه الفارق من الطلاق
 البائن ان مات وهي في العدة با بعد الاجلين من عدة الوفاة وعدة
 الطلاق احتياطا بان تترخص اربعة اشهر وعشر من وقت الموت منها
 ثلاث حيض من وقت الطلاق شمن وفيه مقتولان لو لم تر فيها حيضا
 تعتد بعد بثلاث حيض حتى لو امتد طهرها ينبغي عدتها حتى تبلغ الايام

فتح وقيد بالبين لان المطلقة الرجعي للموت اجماعا والعدة فيمن عرفت
 في عدة رجعي لا عدة البين ولا الموت ان تتم عدة رجعي ولو اعتقت في حدتها
 اي البين او الموت فعدة اية بقاء النكاح في الرجعي دون الاخيرين وقد
 تنقل عدة ستا لحالة صغيرة منكونة طلقت رجعيها فتقتد بشهر ونصف
 في اتمت نصير حبس بن فاعتقت نصير ثلثا فاعتدت طهرها بالباس نصير بالار
 فعاد ورجعها نصير بالحبس فمات زوجها نصير اربعة اشهر وعش اشهر اعتدت
 بالاشهر ثم عاد ورجعها نصير بالحبس على جاري عادتها او جيلت من زوج افطنت
 عدتها وقد نكحها واستأنفت بالحبس لان شرط الخلفه تحقيق البين
 عن الاصل وذلك بالرجع الدائم الى الموت وهو ظاهر الزاوية كما في الغاية و
 واضاره في الهداية فتبين لمخير اليه قال في الجواب حكايه ستة اقوال خمسة
 واقرة المصنف لكن اختاره الهستي باختاره لشهدتها ان زلته قبل ما
 الاشهر استأنفت لبعدها قلت وهو ما اختاره صدر الشريعة ومثله
 خسر والباقي واقرة المصنف في باب الحبس عليه فالنكاح جائز وتعد
 في المستقبل بالحبس كما صح في الخلاء وغيره في الجوهرة والمختار ان النكاح
 وعليه القضاء وفي الصحيح القدوري وهذا الصحيح والى من نصير الهداية وفي الزهر
 انه اعدل الروايات ومما فيها علقته على الملتصق والصغيرة كونه حاضرا
 بعد تمام الاشهر استأنفت الا اذا حاضرت اثنا عشر شهرا فاستأنفت بالحبس
 كما استأنفت عدة بالاشهر من حاضرت خمسة وثلاثين ثم آتت
 تحراضن الجمع بين الاصل والبدل والاياس سنة للروية وغيرهما خمس
 وخمسون سنة عند الجمهور وعليه الفتوى وقيل الفتوى على عشرين شهرا
 وفي البحر من الجامع صغيرة بلغت ثلاثين سنة ولم تحض حكم باياسها و
 وعدة النكوة نكاحا فاسدا فعدة في باطل وكذا قبل الاجادة اختيا
 لكن بثبوت عدة والنسب بكونه طوطوة بشبهة ومنه تزويج امرأة الغير
 غير عالم بحالها كما يجزى ولو طوطوة بشبهة ان تقيم مع زوجها الاول وتخرج
 باذنه في عدة لقيام النكاح بينهما انما حرر الوطى حتى تتركه نفقها وكذا

موقوف
 صحيح
 الصواب
 صحيح

بحريه اذ المكن عامة راضية كما يجزى وادام الولد فعدة على مدبرة و
 ومعتقة في الاربعة والحامل فان عدتها بالاشهر والوضع الحيف للموت
 اي موت الوطى او غيره كغرفة او متاركة لان عدة هؤلاء لتعرف براءة
 الرحم وهو بالحبس ولم يكتف بحقيقة احباطها ولا اعتداد بحيف طلقت
 فيه اجماعا واذا وطئت المعتدة بشبهة ولو من المطلق وجب عدة اربع
 لتجد السبب وتداخلت والمرئى من الحيف منهما وعليها ان تتم عدة القاذبة
 ان تمت الاولى وكذا بالاشهر وبها لو معتدة وفاة فلو صدق قوله و
 والمرئى منها العمها ودم الحائل او جيلت فعدتها الوضع الا معتدة الوفا
 فلا تغير باطل كما وصح في البدائع ومبدأ العدة بعد الطلاق وبعد الموت
 على الفور وتنقضي العدة ولو جيلت المرأة اي بالطلاق والموت لانها
 اجل فلا يشترط العلم بمضيها او عرف بالطلاق او انكر فلو طلق او اتته ثم
 انكره واقامت عليه بينة وقضى القاضي بالفرقة كان اوعته عليه في شوال
 وقضى به في المحرم فالعدة من وقت الطلاق لان القضاء ببراءة وفي الطلاق
 اليهم من وقت البيان وكوشهدا بطلانها ثم بعد ايام عدلا فحقيق بالفرقة
 فالعدة من وقت الشهاداة لا القضاء بخلاف ما لو اقر بطلانها منذ
 زمان ماض فان الفتوى انها من وقت الاقرار بطلانها انما التهمة لمواصفة
 لكن ان الكذب في الاستناد او قالت لا ادري وجبت العدة من وقت
 الاقرار ولها النفقة ولو سكنت ان صدقة فكذا ذلك غير انه ان وطئها الزهر
 مهر ثمان اختيار ولا نفقة ولا كسوة ولا سكنى لها القبول قولها على نفسها
 خائفة وفيها ابانها ثم اقام معها زمانا ان مورا بطلانها تنقضي عدتها الا ان
 منكر او في قول طلاق جواهر الفتاوى ابانها واقام معها فان اشهر بطلانها
 فيما بين الناس تنقضي والا فلا ولو خالوها فان بين الناس واشهر
 على ذلك تنقضي والا لا هو الصحيح وكذا لو كتمت طلاقها لم تنقضي زوجه ان شئني
 وقيل في قبة هان من وقت البسوت ونظروا ومبدأها في النكاح القاذبة
 بعد التوفيق من القاضي بينهما ثم لو وطئها حذو جوهرة وغيرها وقيدته في البر

بحسب مكنه بعد العدة لعدم الحد بوطي المعتدة او الماركة اي اهلها العزم من
الزوج على تركها بان يقول بلسانه تركت ونحوه ومنه الطلاق والتمار
النكاح لو جفرتا والالا مجرد العزم لم يدخل في الا فيكفي تفوق الابدان و
والخوة في النكاح الفساد لا توجب العدة والطلاق فيه لا ينقض عدة الطلاق
لانه فسخ جوهرة ولا يعتد في بيت الزوجية قالته معتت عدى المدة
تحتله وكذا في الزوج قبل قولها مع حلفها والا تحمله المدة للاق الا بان انما
يصدق فيما لا يخالف الظاهر ثم يثبت هور في المدة كور ولو بالحيض فاقها
لحرة ستون يوما ولا في اربعون ما لم تدع السقط الحائض في الرجعة وما لم يكن
طلاقا معلقا بولادتها فيضتم لذلك خمسة وعشرون للنفس كما قر في الحيض
نكاحا صحيحا معتتة ولو من فاسد وطلقها قبل الوطى ولو حكم وجب
عليه حرمانا وعملها عدة مستدرة لانها مقبوضة في يده بالوطى الاول لبقاء
اثره وهو العدة وهذه احدى المائتين العشرة المبينة على ان الدخول في
النكاح الاول دخول في الثاني وقول في العدة عليها فخل للزوج ابطاله
المصنف بما يطول وجزم بان القاضى المقتل اذا خالف مشهور مذهبه لينفذ
حكمه في الاصح كما لو ارشى الا ان ينص لسلطان على العمل بغير المشهور
فيستوعب فيه صيرت فرياد هذا المقيع بل الواقع خلافه فيحفظ ذميمة غير
حامل طلقها في اومات عنها لم تعتد عنها ابجينة اذا اعتقدوا ذلك
لانا انما نبتكرهم وما يعتقون ولو كانت الذميمة حاملة لتدبر بوضع اتفاقا
وقيد الوالوي بما اذا اعتقدوا والذميمة لو طلقها المسلم اومات عنها
تعتد اتفاقا مطلقا لان المسلم يعتقد ذلك ولا تعتد كسبية افسرت
بتباين الدارين لان العدة حيث وجبت وحيث وجبت حقا للعباء وطرق
ملحق بالجداد الا الى مل فلا يصح تزوجها لانها معتدة بل لان في بطنها ولد
ثبت النسب كرتية في بيت النكاح او ذميمة او مستانمة ثم اسلمت
او وصارت ذميمة لما قرى بلى بالجداد الا الى مل وكذا العدة لزوج امرأة الغير
ووطئها على ما بدلت وفي نسخ المتن ووطئها ولا يؤمنه وبريعة والى هذا

مع العلم بالحرة لانه زنا والمرق بها لا يحرم على زوجها وفي شرح
الوسيلة لو زنت المرأة لا يقرها زوجها حتى تحيض لاحتمال علوتها
من الزنا فلا يستحق ماؤه ذرع غيره فيلحفظ لقابله بخلاف ما اذا
لم يعلم حيث يحرم على الاول ان تنقض العدة ولا نفقة لعدتها
على الاول لانها صارت ناشرة خانية قلت معنى لو عالمة راضية
لحمار فندبر **فروع** او خلت منية فزجها هل تعتد في البحر جنتا نعم
لا احتياجا التعرف براءة الرحم وفي التهرج ان ظهر حملها نعم والا لا
وفي القينة ولدت ثم طلقها ويخفى سبعة اشهر فكلت او لم يصح اذا
لم تحيض فيها ثلاث حيض وان لم تكن حاضت قبل الولادة لان من
لا تحيض لا يجبل فيها طلقها ثلثا ويقول كنت طلقها واحدة ومضت
عدتها فلو مضى معلوما عند الناس لم تقع الثلاث والا تقع ولو حكم
عليه بوقوع الثلاث بالبينه بعد انكاره فلو يبرهن انه طلقها قبل ذلك
بعده طلقه لم يقبل برفيقه عن الجواهر اخرها نفقة ان زوجها الغائب
مات او طلقها ثلثا او اتاها منه كتاب على نفقة بالطلاق ان اكبر رايها انه
حيث طلقها بان تعتد وتزوج وكذا الوفا لث او اة لرجل طلقه زوجي
وانقضت عدتي لا باس ان ينكحها وفيه عن كافي الى كم لو شككت في
وقت موته تعتد من وقت تتيقن به حيا طاه وفيه عن المحيط كذا
في مدة تحمله لم تسقط نفقتها وله نكاح اخرها مثلا بخبرهما بقدر
الامكان ولو ولدت لاكثر من نصف حول ثبت نسبه ولم ينفذ
اخرها في الاصح فتره لو مات دون المعتدة **فصل في الحد** او جاز
من باب احد ومدة وفرو روى بالجيم في القاموس ترك الزينة
للعدة وشتر عاترك الزينة ونحوها المعتدة باين اومات تحيض الى
وكسرها كحكمة مسلمة ولو امة منكوبة بنكاح صحيح ودخلها
بدليل قوله اذا كانت معتدة ست اومات وان امرها المطلق او
الميت بتركه لانه حق الشرع طهارا لالتسلف على فوات نفقة النكاح

بستر الزينة بجلى بجلى او يراو امثا يطبق الاشنان والطيب
وان لم يكن لها سب فيه والدهن ولولا طيب كزيت خالص والحل
والحناء وليس المعصر والمرغفر ومصبوغ بمغرة او ورس لا بعد راجع
بل اذا الضرر استيج المحضور ولا يابس بسود وازرق ومعصر خلق لا
رايحة له لا حداد على سبعة كاخرة وصفرة ومجنونة ومعتدة عتق
كموتة عن ام ولده ومعتدة نكاح فاسد او وطنى بشبهة او طلاق
رجعى ويبيح الحد او على قرابة ثلاثة ايام فقط وللزوج منها الا ان الزينة
حقه فتح ويبنى حل الزيادة على الثلاث اذا رضى الزوج او لم يرضه وجب
منه وفي التامر خائفة ولا تغذر في لبس له وهى آئمة الا الزوجة
في حق زوجها فتقدر الى ثلاثة ايام قال في البحر وظاهر منعها من السواد
تاستغنى على جميعت زوجها فوق الثلاث وفي النهر لو بلغت في العدة
لزوجها الحد او فيما بقى والمعتدة اى معتدة كانت عيني فتم معتدة عتق
ونكاح فاسد وما في الخائفة فخطب اذا لم يحط بها غيره وترى به فلو
سكت فقولان تحرم خطبتها بأكس وتضم وصح التعريض كاريه
الزوج لو معتدة الوفاة لا المطلقة اجماعا لا فسادا الى عداوة المطلق
ومفاد جواز المعتدة عتق ونكاح فاسد ووطنى بشبهة نهر لكن في
في التعريض ان المضرات ان بناء التعريض على الخروج ولا يخرج معتدة
رجعى وبارين باقى فرقة كانت على ما في الظاهرية ولو مختلفة على نفقة عدتها
في الاصح اختيارا وعلى ان كفى فيلزمها ان تكسرى ببيت الزوج لووة اووة
مبنوة ولو من فاسد مكلفه من بيتها اصلا لا ليل ولا نهارا ولا الاصح
وارفها منازل غيره ولو باذنه لانه حتى انه يخلد في نحوافة لتقدم حتى العبد
لو معتدة موت تخرج في الجديدين وبيت اكثر القليل منزلا لان نفقتها
عليها فاحتاج للخروج حتى لو كان عند ما كفايتها صارت كال المطلقة فلا
يجل لها الخروج فتح وجوز في القينة فوجها لا اصلاح ما لا بد لها منه ولو
ولا وكيل لها طقت اومات وهي زائرة في غير سكنها عادت اليه فوراً

لوجه عليها ومعتدة اى معتدة طلاق او موت في بيت وجبت فيه ولا يخرج
منه الا ان يخرج او يهدم المنزل او يحرق او يهلك مالها او لا يجد لرا
البيت ونحو ذلك من الضرورات فتخرج لا تقرب موضع اليه وفي الطلاق الى
حيث نشأ الزوج ولو لم يكفها نصيبها من الدار استمرت من الاقامة حتى
وظاهره وجوب السرا لو قاهرة او البحر واقرها فوهة ولم يصف قلت
لكن الذي رايته بنسخة المحببة استمرت من الاستمرار فيلزم ولا بد من سفرة
بينهما في البابين للامتنان بالاجنية ومفاد ان الجائز يمنع الحدة المحرمة في
فان ضايق المنزل عليها او كان الزوج فاسقا فوجهه الى لان مكنتها او
لا مكنته ومفاد وجوب الحكم به ذكره الحان مسان يجعل لقائيه بينهما
احدة نفقة تزق من بيت المال بحرم المحيط تلخيص الجامع قاهرة على الجيلة
بينهما في المحببة الا فضل الجيلة بستر ولو فاسقا فبارة قال والامان
ان سكنا بعد الثلاث في بيت واحد اذ لم يلتقيا التقاء الزوج ولم يكن
فيه خوف فنته انتهى سئل شيخ الاسلام عن زوجين افترقا وكل منهما
ستون سنة وبينهما اولاد فتعذر عليهما مفارقتهم فيسكنان في بيتهما
ولا يجتمعان في فراش لا يلتقيا التقاء الزوج هل له ذلك قال نعم
وافره المصنف اياها اومات عنها في سفر ولو في مصر وليس بينهما وبين غيرها
مدة سفر جمعت ولو بين مصرها مائة وبين مقصدها اقل من ذلك وان
كانت تلك اى مدة السفر من كل جانب منها ولا يعتبر ما في يمينه وميسرة
فان كانت في فارة خضرت بين رجوع ومضى معها الى ولا في الصورتين
والعود احد لتعقد في منزل الزوج ولكن ان مررت بما يصلح للاتفاقه كان
الاتفاقه البحر وغيره وزاد في النهر وبين مقصدها سفر او كانت في
مصر او قرية تشيع للاتفاقه لتعقد ان لم يجد ما اتفقا وكذا ان وجد
عند الامام ثم خرج حجرا ان كان وتنقل المعتدة المطلقة بالسادية مع
اهل الكلاء في حفرة او خيمة مع زوجها ان نصرت بالملك في المكان
الذي طلقها به فله ان يتحول بها والا فلا وليس للزوج المسافرة بالمعتدة

ولو عن رجب و مطلقه الرجب كالباين فيما غيرها من مفاصلة
 زوجها في مفاصلة سفر القيام الزوجية بخلاف المباني كما **فروع** طلب
 من القاضي ان يسكنها بجواره لا يجزيه وانما يقتضي سكن المفاصلة نظرية
 قبلت ابن زوجها فلها السكن لا النفقة تارة فانية لا تمنع معتدة حكم
 فاسد من المخرج محبة قلت مر عن البرازية خلافا لكن في البدايع لم ينه
 لتخصيصها بالكنانية ونجونه وام ولدها عنها فيلحق **فصل في ثبوت النسب**
 اكثر مدة الحمل سنتان بخبر عايشة رضي الله عنها كما في الرضاع وعند الأئمة
 الثلاثة اربع سنين واقلها ستة اشهر جاعا فيثبت نسب لولد معتدة
 الرجب ولو بالاشهر لا يسهل بدائع وفاسد النكاح كصحيحة خندان وان
 ولدت اكثر من سنتين ولو لعش من سنة فاكتر احتمال امتداد طهرها
 وعلوقها في المدة ما لم تقمض العدة ولمدة تحمله وكانت الولادة ربعة
 لوفى الاكثر منها او لتمام العلوق في العدة لا في الاقل لذلك وان ثبت
 نسبه كما ثبتت بلاد عوة احتياطا في كافي مبسوطة جاءت به لاقل منها
 من وقت الطلاق يجوز وجوده وقت ولم تقمض طهرها كما في وان لتمامها ثبت
 النسب وقيل ثبت لقصور العلوق في حال الطلاق وعزم في الجملة
 انه القلوب لا بد عوة لانه التزم بهي شبهة عقد ايضا ولا اذا ولدت
 ثوبين احدهما لاقل من سنتين والا فاكتر والا اذا ملكها فيثبت
 ان ولدت لاقل من ستة اشهر من يوم اشهر ولو اكثر من سنتين من
 وقت الطلاق وكالطلاق سائر اسباب الفوق بدائع لكن القنينة
 عن شرح الطحاوي ان الدعوة شر وطنة في الولادة لاكثر منها وان
 لم تصدق المرأة في رواية وهي الا وجه فتح ويثبت نسب ولو المطلقة
 ولو رجعا المرافقة المدخولة بها وكذا غير المدخولة ان ولدت لاقل من
 الاقل غير المقرقة بانقضاء عدتها وكذا المقرقة ان ولدت لذلك من وقت
 الاقرار اذا لم تنوع حبلا فلو ادعت فكبا لغة لاقل من ستة اشهر منذ
 خلقها لكون العلوق في العدة والا لا تكونه بعدها لانها اصغر ما يجعل

في ذلك

سكونها

سكونها كالأقرار بغير عدتها فلو ادعت حبلا فهي الكبيرة في بعض الاحكام
 لا اعتبارها بالبلوغ ويثبت نسب ولد معتدة الموت لاقل مهرها من
 وقت لا يثبت بدائع ولو لها فحلا لاكثر برحمتنا وكذا المقرقة بمضيه لولاقل
 من اقل مدته من وقت الاقرار ولاقل من اكثرها من وقت البت لليقين
 يكذبها والا لا يثبت لاحتمال عدم وثبة الاقرار والكفايا بالقابلة قبل
 ويرجل وجبل ظاهر وهل تكفي الشهادة بكونه كان ظاهرا في الجرحا ثم
 او اقرار الزوج به بلجلد لو انكر تبينه تكفي شهادة القابلة اجماعا كما
 تكفي في معتدة رجب ولدت لاكثر من سنين لا اقل او تصديق بعض
 الورثة وهم من اهل التصديق في حق حق الموقين وانما يثبت في حق غيرهم
 من الناس كانه ان تم نصاب الشهادة بهم بان شهد مع المقرجل في
 وكذا الوصية المقر عليه الورثة وهم من اهل التصديق فيثبت النسب لا ينفع
 الرجوع والا يتم نصابها لا يشرك المكنين وهل يشترط لفظ الشهادة
 وتجلس الحكم الاصح لا نظر الشبهة الاقرار وشروط العود ونظر الشبهة
 الشهادة ونقل المصنف عن الربيعي ما يفيد اشتراط العدالة ثم قال
 فقول شيخنا وينبغي ان لا يشترط العدالة مما لا ينبغي قلت وفيه انه كيف
 تشترط العدالة في المقر اللهم الا ان يقال لاجل الشهادة فتأمل وليرجع
 ولو ولدت فاختلفا في المدة فقالت المرأة تلحق منذ نصف حول
 وادعى الاقل فالقول لها بلايين وقال من تخلف به يفني كما يجزي في
 الدعوى وهو ان الولد ابنه شهادة الظاهر لها بالولادة من نكاح حلال
 لها على الصلاح قال ان تلحقها فهي طالق فكمها فولدت نصف حول منذ
 نكحها الزمة نسبة احتياطا لقصور الوطى حاله العقد ولو ولدت لاقل من
 لم يثبت وكذا الاكثر ولو يوم لكن بحث فيه في الفتح وآخرة في الجرح
 وكيفية مهرها بلجلد والظاهر حكمها ولا يكون بمحض نكاحها على طلاقها
 بولادتها لم تطلق بشهادة المرأة بل بحجة تامة خلافا لما حكاه ولو
 اقر المعلق مع ذلك بلجلد وكان ظاهر اطلقت بالولادة بلا شهادة

الحاكم اذا كانت كبيرة ولو غير مدخولة بها
 اما المعتدة فان ولدت لاقل من خمسة اشهر وعشرة
 اشهر يثبت نسبها بعد اربعة اشهر وعشرة فلو ولدت
 ستة اشهر يثبت نسبها بعد اربعة اشهر وعشرة فلو ولدت
 اكثر من ذلك يثبت نسبها بعد اربعة اشهر وعشرة فلو ولدت

ويثبت نسب ولد المعتدة بموت
 او طلاق ان مجتهد ولا دتر
 بحجة تامة صح

نقلت يد من شهادته
انما كان في حال
الطلاق كان في ملكه

لا قراره بذلك واما النسب والولاية كما مومية الولد ان كان بها جليل فهو
شهرت امارة طاهرة يعسم غير القابلة بالولادة فهي ام ولد اجماعا ان
جاءت به لاقول من نصف حول من وقت مقالة وان لاكثر منه للاضطرار لكونه
بعد مقالة قيد بالتعليق لانه لو قال هذه حامل متى ثبت لشبهة سنين
صح بيقينة غايه قال الغلام هو بنى ومات المقر فقلت انه المعروفه بحرية اهل
والاسلام وبات بها ام الغلام انا امراته وهو بنى برئانه استحسانا فان حرمت
حرمتها او امومتها لم تترث وقوله فقال وارثه انت ام ولد ابني قيد اتفاقا
اذ لم يكن كذلك لو لم يقل شيئا او كان صغيرا كما في البحر او كانت نصرانية وقت
موته ولم يعلم اسلامها ومقتا او قال وارثه كانت زوجته له وهي ام ولد
في الصور المذكورة وهل لها مهر المثل قيل نعم زوج امته من عبده في آت
بولد فادعاه المولى لم يثبت نسب له فوه فسخ النكاح وهو لا يقبل
الفسخ وعنفق الولد ونسبه لامة ام ولده لا قراره ببنته وامومتها
ولدت امته الموطوءة ولد اتوقف بثبوت نسب على دعوى نصف فارتبها
كأنه مشترك بين اثنين استولد بها واحد عبارة الذر استولد بها
ثم جاءت بولد لا يثبت النسب بدورها لكونه وطها كانه ولد كاترها مولاها
وسيجي في الاستيلاء ان الفاش على اربع مرات وقد اكتفوا بقيام النكاح
بلا دخول كتر فوج المولى في بشارته بينهما سنة فولدت سنة ثم تلت
تزوجها لتصوره كرامة واستحدا ما فتح فكن في النهر الاقضاء على الثاني
اولى لان طي الفتى ليس من المرافقة عندنا لكن في عقايد التفات في يوم
بالاول تبع الحق الثقلين نسفي بل سئل عما حكى ان الكعبة كانت
تزوجوا واحد من الاولياء هل يجوز القول به فقال نعم في العادة على سبيل
الكرامة لاهل الولاية جائز عند اهل السنة والابن بالبرحة لانها
اشترطت الرثالة وبات بها كلفه فورا فلا كرامة وتوافق في شرح
الموهبانية من الشيعه عند قوله ومن لوى قال طي ساقه يجوز جهول
ثم بعض يكفر وانما تنافي كل ما كان قارفا عن النسب في الخبر ويظهر

اي ينظر

اي ينظر هذا القول بنسب محمد بن النعمان لكرامة الاولياء غاب عن امراته
فزوجت بانه وولدت اولاد ثم جاء الزوج الاول قال اولاد لثاني
على المذهب الذي رجع اليه الامام وعليه الفتوى كما في الثانية والوجه
والكافي وغيرهما وفي شرح المسار لابن المنذر وعليه الفتوى ان اصله
الحال بين في امة دعوى الجمع على اربعة اقوال ثم افصح بما اعتمد المصنف
وعلمه ابن ملك بانه المستفرض الحقيقي وان كان فاسدا او تاما فيه
فراجع **فروع** كماله فطلقها فشرها فولدت لاقول من نصف حول من شرها
لزمه والا لا المطلقة قبل الدخول والمبانة سنتين فذ طلقها لكونه في
الثانية يثبت سنتين فاقول في الزوجي لاكثر مطلق بعد ان يكون لاقول
من نصف حول من شرها في المسلمين وكذا لو اعقها قبل شرها
ولو باعها فولدت لاكثر من لاقول من ذباها فادعاه هل يقتصر بقصد بيع
المشترى قولان مات عن ام ولده او اعقها فولدت له دون سنتين
لزمه ولاكثر الا ان يدعيه لكونه زوجت في العدة فولدت سنتين من
عنفق او موته ونصف حول فاكتر من زوجت وادعياه معا كان يكون
اتفاقا ولو تزوجت مععدة باين فولدت لاقول من سنتين مذبان
ولاقل من الاقل من تزوجت فالولد الاول الف والكلح الاخر ولو
لاكثر منهما مذبان ونصف حول من تزوجت فالولد الثاني ولو لاقول
من نصف لم يلزم الاول ولا الثاني والنكاح صحيح ولو لاقول منهما ونصف
في عدة البحر بحثنا انه لا اول لانه نقل عنها عن البداية انه لا في مطلقا
بان اقدامها على التفرج دليل انقضاء عدتها حتى لو علم بالعدة في النكاح
فاسد وولدها الاول ان امكن اثباته منه بان تعد لاقول من سنتين
مطلقا او مات ولو كملح اواة فباعت بقطعت بين الخلق
فان لاربعة اشهر فبسته لثاني وان لاربعة الايام فبسته الاول
ونسد النكاح الكل من البحر قلت وفي جمع الفتاوى كماله كرامة
فولدت منه لا يثبت النسب منه ولا يجب العدة لانه نكاح باطل والله اعلم

حقيقة فالولد الفاش صح

بعد

لكنها معتدة بخلاف ما لو تزوجت
ام الولد ببله اذنه فانه للزوج اتفاقا
ح

باب الحضانة بفتح الحاء وكسر الهاء تربية الولد تثبت للأم النسبية ولو كانت ابنة او جارية او بعد الفقرة الا ان تكون مدبرة فحتى تسلم لانها تجلس وفاجرة تجوز ايضا للولد كزنا وغنا وسرقة ونسابة كافي الجور والنهر جثا قال المصنف والذي يظهر العمل باطلا لهم كما هو مذاهب الشافعي ان الفاسقة بترك الفتاة لا حضانة لها وفي الفتاة الام احق بالولد ولو سبقت لغيره معروفة بالغور مالم يفعل ذلك او غير مأمونة ذكره في المحيطة بان يخرج كل وقت وتترك الولد ضايعا او تكون امه اوم ولد او مدبرة او مكاتبته ذلك ولد ذلك الولد قبل الكتابة لا يستغفران بخدمة المولى لكن ان كان الولد رقيقا كن به لانه للمولى حتى او متزوجة بغير حرم الصغير او ابنت ان تربيته فجاءنا والحال ان الام ميسرة والعمه يعقل ذلك اي تربيته فجاءنا ولا تمنعه عن اللأم قيل للام اما ان تحسبها اوتدفعه للعمه على المذهب وهل يرجع العلم للعمه على الاب اذا قيل نعم محبة والعمه ليست بقيد فيما يظهر وفي المنية تزوجت ام صغير توفي ابوه وادارت تربيته بلا نفقة متقدرة واراد وصية تربيته بها دفع اليها الا اليه ابقاء المال وفي الحادى تزوجت باجني وطلبت تربيته بنفقة والتمس ابن عمه مجانا ولا حضانة له فله ذلك ولا تجوز لها الحضانة عليها الا اذا تعينت لها بان لم يأخذ ثدي غيرها او لم يكن للاب وللصغير مال يفي به فانية ويسمى في النفقة واذا اسقطت الام حضانة كيتته او تزوجة فنقل الحدة بحر ولا تقدر الحاضنة على ابطال حق الصغير فيها حتى لو اخلت على ان تترك ولدها عند الزوج صح الخلع وبطلت بشرط لانه حق الولد فليس لها ان تبطل بشرط ولو لم يوجد غيرها اجبرت بلا حلف منع وهذا يعلم ما لو وجد ومنع من القبول بخروج فلا اجرة لها جوهرة واستحق الحاضنة اجرة الحضانة اذا لم تكن منكوحة ولا معتدة لانيه هو غير اجرة ارضاعه ونفقة كافي الجور عن شرعية خلا لما نقله المصنف عن جواهر الفتاوى وفي شرح النقاية للباقي عن الجور المحيط سئل ابو

عن لها

عن لها امسك الولد فليس لها مكن مع الولد على الاب سكنها جميعا وقال نعم الامم المختار ان عليه كني الحضانة وكذا ان احتاج الصغير الى خادم يلزم بالاب وفي كتب الشافعية مؤنة الحاضنة في مال المحضون لولد مال والا فليس من المزمع نفقة قال شيخنا وقواعدا تقتضيه فيفتي به ثم حرمان الحضانة كاترضاع والله اعلم ثم اي بعد الام بانه ماتت او لم تقبل واسقطت حقها وتزوجت باجني امه الام وان عند عدم اهلية الفتاة ثم ام الاب وان علت بالشرط المذكور وامام ام الام فتوزع الام الاب بل عن الخالة ايضا بحر ثم الاخت لاب وام ثم لام لان هذا الحق لقربة الام ثم الاخت لاب ثم بنت الاخت لابوين ثم لام ثم لاب ثم الخالة كذلك اي لابوين ثم لام ثم بنت الاخت لاب ثم بنات الاخ ثم العمات كذلك ثم خالة الام كذلك ثم خالة الاب كذلك ثم عمات الاهبات والاباء بهذا الترتيب ثم تعصبا بترتيب الارث فيقدم الاب ثم الجد ثم الاخ الشقيق ثم لاب ثم بنوه كذلك ثم العم ثم بنوه وان اصبوا فالاورع ثم الاسن اجتار سوى فاسق ومعنى وابن عم مشتما وهو غير مأمون ثم اذا لم يكن عصبة فلزوى الارحام فتدفع للاخ ثم للعم ثم لخال لابوين ثم لام برها وعينه وبجر فان تساوا فاصطبر ثم اوردتهم ثم اكبرهم ولا حق لولد عمه وخاله وخالة لعدم المحرمية والحاضنة الذمية ولو جوسية كسلمة مالم يعقل دينها وينفي تعديدهم بسبع سنين لصحة الاسلام حنرا والى ان يخاف ان يالف الكفر فيخرج وان لم يعقل دينها بحر والحضانة تسقط حقها بنكاح غير محرمة او الصغيرة وكذا بسكنهاها عند البعض له لما في القينة لتزوجت الام باخر فامسكت ام الام في بيت الرب طلاب خلع وفي البحر قد ترددت فيما لو امسكت الخالة ونحوها في بيت اجني عازبة والظاهر السقوط قياسا على ما ذكر في النهر والظاهر عدم الفرق بين بين زوج الام والاجني قال والرحم فقط كاي العم كالاجني وتعود الحضانة بالفرقة البائنة لزوال المانع والقول لها في نفي الزواج وكذا في تطليقة المنة لان عينته والحضانة او غيرها احق به بالاعلام حتى يستغنى عن النساء وقد روي سبع وبقي لانه الغالب ولو اختلفا في سنة فاء اكل وشرب ولبس استجنى وحل دفع اليه ولو جردوا الا لا والام والحق لام اولاب احق بها بالصغيرة حتى

لا ي

لام ثم لاب

اما

فيمنع أي مبلغ في ظاهر الرواية ولو اختلفا في جيبها فالقول للام بحرجها وأقول
 ينبغي أن يحكم بسنها ويجعل بالغالب وعند مالك حتى تحيل الغلام وتزوج الصغيرة
 ويدخل بها الزوج عينا وغيرها حتى تنسحب وقد يتبع وبقيت
 احدى عشر مائة اتفاقا زبني واذا دانه لا تسقط الحضنة بتزوجها مادام
 لا تصلح للرجال الا في رواية عن النافذ اذا كان يتأنس بها كما في القينة وفي
 الظهيرية امرأة قالت هي ابتك من بنتي وقد ماتت امه فاعطى فقال صدقت
 لكن امه لم تمت وهي في منزلي واراد اخذ البصير يمنع حتى يعلم القاضيه امه ونحوه
 فتأخذه لانه اقربا بها جدته وحاضنته ثم ادعى حقيقتها غيرها واذ احتمل فانه
 احضر الاب امرأة فقال هن ابنتك وهذا ابني منها وقال الجدة لا ما هن ابنتي
 وقد ماتت ابنتي ام هذه البصيرة فالقول للرجل والمرأة التي معه ويدفع البصير
 اليها لانه الفاشل لها فيكون الولد لها كزوجين بينهما ولد فادعى الزوج انه
 ابنه لانه ابل من غيرها وعكس فقالت هو ابني لانه حكم بكونه ابن لها لما
 قلنا وكذا لو قال الجدة هذا ابنتك من بنتي الميتة فقال من غيرها فالقول له
 وياخذ البصير منها وكذا لو حضر امرأة وقال ابني من هذه لاسن بنتك وكذا
 الجدة وصدقتها المرأة فالاب اولى به لانه لما قال هذا ابني من هذه المرأة
 فقد انكر كونها جدته فيكون منكر الحق حاضنتها وهي اقرب له بالحق انتهى فخصنا
 لا خيار للولد عندنا مطلقا ذكر او انثى خلافا للشافعي قلت وهذا قبل
 البلوغ اما بعد فيخير بين ابويه وان اراد الانفراد فله ذلك مؤيد زاده
 للميتة واذا بقوله بلغت الحداثة مبلغ النساء ان بكر اضممها الاب الى
 نفسه الا اذا دخلت في السن واجتمع لها راي فتسكن حيث اجدت
 لا خوف عليها وان تنبأ الا اذا لم تكن بمأونة على نفسها فلا بل والجدة
 ولاية الضم لا غيرها كما في الابتداء بحرجة الطهيرة والغلام اذا عقل واستطاع
 برأيه ليس للاب ضم اليه نفسه الا اذا لم يكن مأونا على نفسه فله ضم له دفع قنينة
 او عار وتاديبه اذا وقع منه شيء ولا نفقة عليه الا ان يتزوج بحرجة الجدة
 بمنزلة الاب فيه فيما ذكر وان لم يكن لها اب ولا جد ولكن لها اخ او عم

وعن محمد بن الحكم في الام والحجة
 كذا في كنفه النساء



فله ضمها ان لم يكن مفسدا وان كان مفسدا لا يمكن من ذلك وكذا الحكم في كل
 عصبة ذي رحم محرم منها فان لم يكن لها اب ولا جد ولكن لها اخ وعم
 فله ضمها ان لم يكن مفسدا وان كان مفسدا لا يمكن من ذلك وكذا الحكم
 في كل عصبة ذي رحم محرم منها فان لم يكن لها اب ولا جد ولا غيرها
 من العصبات وكان لها عصبة مفسدة فالنظر فيها الى الحاكم فان كان
 مأمونا تظاهرا منفردة بالتكليف والواضعها عند امرأة امينة قادرة
 على الحفظ بلا فرق في ذلك بين بكر وثيب لانه جعل ناظر المسلمين في كونه
 العينة وغيره واذا بلغ الذكور حد الكسب يدفعهم الاب الى العمل
 ليكتسبوا وليؤجرهم وينفق عليهم من اجرتهم بخلاف الامانات ولوالاب
 مبدرا يدفع كسب الابن الى امه ان كان في سائر الاملاك مؤيد زاده فغير
 للمطالبة ليس المطلقة بايضا بعد عدتها بالخروج بالولد من بلدته الى
 اخرى بينهما تفاوت فلو بينهما بحيث ان يبصر ولده ثم يرجع في نهاره لم
 يمنع مطلقا لانه كالاستقال من محلة الى اخرى ثم لا اذا انتقلت من المحلة
 الى المحرور في عكس لا للضرر بتخلفه باخلاق اهل السواد الا اذا كان
 ما انتقلت اليه وطها وقد نكحها ثم اي عقد عليها وطها ولو قرية
 في الاصح الادار الحرب الما ان يكون متا مئين وهذا الحكم في الام
 المطلقة فقط اما في غيرها كجدة وام ولد اعتقت فلما قدر على نقله
 لعدم العقد بينهما الابا ذنه كما يمنع الاب من اخراجه من بلدته
 بدارضاها ما بقيت حضانتها فلو اخذ المطلق ولده منها لتزوجها
 جاز له ان يسافر الى ان يعود حتى امه كما في السراجية وقيد المهر
 في شرحه بما اذا لم يكن له من ينقل الحق اليه بعدها وهو ظاهر وفي الحاشية
 له اخراجه الى مكان يمكنها ان تبصر ولدها كل يوم كما في جانبها
 فليحفظ قلت وفي السراجية اذا سقطت حضنة الام واخذ
 الاب لا يجبر على ان يرسله لها بل هي اذا ارادت ان تراه لا تمنع من
 ذلك وافتي شيخنا الرسل بان يسافر به بعد تمام حضنتها وان عجز

الاب من العصباء كالب وعزاه للخلاصة والثانية **فروع** خرج بالولد
 ثم طلقها فطابت بريدته انه اخرجها باذنها لا يلزم رده وانما يفرادها الزمة
 كما لو خرج به مع امه ثم ردها ثم طلقها فعليه رده **بحر باب النفقة** هي نفقة
 ما ينفق الانسان على عياله وشرعا هي الطعام والكسوة والسكنى وعرفا هي
 الطعام ونفقة الغير **على الغير** بسبب ثلاثة زوجية وقرابة وملك بناء
 بالاول لمناسبتها ولانها اصل الولد فحب الزوجية نكاح صحيح فلو بائنه
 فساد او بطلان رجوع بما اخذته من النفقة بحر على زوجها لانها حرة الاجتناب
 فكل حبوس للنفقة غرة تلمزمه نفقة كفت وقاض لحب للنفقة ولو صغيرا
 جناه ماله لا على ابيه الا اذا كان ضمنها كما في المهر لا ينفق ربه على الوطى لانه
 المنافع من قبل او فقيرا ولو كانت مسئلة او كافرة او كبيرة او صغيرة تطبق على
 او تشتهى للوطى فيما دون الفرج حتى لو لم يكن كذلك كان المنافع منها فلا نفقة
 كما لو كان باصغير فبقرة او غنمة موطوءة او لا كان كان الزوج صغيرا او
 كانت رتقا او قرنا او معتوهة او كبيرة لا توطأ وكذا صغيرة تصلح للزينة او
 الاستيناس انما يصحها في بيتها عند الثاني واختاره في التهمة بمنعت
 نفسها للمهر دخل بها او لا ولو كل مؤبدا عند الثاني وعليه النفقة كما في البحر
 والنهر وارتضاة محشي الاشياء لانه منع حتى فيستحق النفقة بقدر حالها به
 يفتح ويحاط بقدر وسعه والباقي دين لميسرة ولو موسرا وهي فية لا يلزمه
 بطعمها ما ياكل بل يندب ولو هي في بيت ابيها اذا لم يطالبها الزوج
 بالنفقة بديفئة وكذا اذا اطلبها ولم تمتنع او امتنعت للمهر او مرضت في بيت
 الزوج فان لها النفقة كالحسنات القيام الاجتناس وكذا لو مرضت ثم اليه
 نقلت او في منزلها بقيت ونفسها ما منعت وعليه الفتوى كما هو
 في الفتح وفي الثانية مرضت عند الزوج فانقلت لدار ابيها ان لم يكن
 نقلها بحسنة ونحوها فلها النفقة ولا لا كما لا يلزم مداؤها لان النفقة
 لاحد عشر مرتبة وقبله ابنة ومعتدة موت ومكسوة فاسدا او
 واد لم يتو وصغيرة لا توطأ والخارجة من بيته بغير حق وهي الناشدة في

ووصي زيني وعامل ومقاتلة قاموا
 بدفع المهر للعدو ومضارب سافروا
 بمال مضاربة ولا يرد الوفق

الوطى

بقود ولو بعد سفره خلافا للشافعي والقول لها في عدم النشوز يتمها وتسقط
 بر المرفوضة لا المستدانة في الاصح كالموت قيد بالخروج لانها ما نفقة من الوطى لم
 تكن ناشرة وشمل الخروج للحكمي كما كان المنزل لها فتمنعته الدخول عليها في الخارجة
 ما لم تكن سالمة النقلة ولو كان فيه شبهة كبيت السلطان فامتنعت منه في ناشرة
 لعدم الشهادة في زمانها بخلاف ما لو خرجت من بيت الغصية او ابنت الذهاب اليه او
 التسرفعة ومع اجتناب نفقة لبقائها فلها النفقة وكذا لو اجرت نفسها لارضاع
 وزوجها شريف ولم يخرج وقيل كونه ناشرة ولو سلمت نفسها بالليل دون النهار
 عكس فلا نفقة لنقص التسليم قال في المجتبى وبه عرف جواب واقعة في زمانها بالولد
 تزوج من المحترفات التي تكون بالنهار في مصالحها وبالليل عنده فلا نفقة لها
 انتهى قال في المهر وفيه نظر ومجوبة ولو طلق الا اذا جسد هو يدين له فلها النفقة
 في الاصح جوده وكذا لو قدر علم الوصول اليها في الجسد صير فيه كسرة مطلقا لكن
 في تصحيح الفتور من لو جسد في سجن السلطان فالصحح سقوطها في البحر غاما
 الفتاوى لو خيف عليها الفتاى تجسس معه عند التأخرين ومنعه لم تزف الى مكانها
 الانتقال معها اصلا فلا نفقة لها وان لم تمنع نفسها لعدم التسليم قيد براج
 ومقصود كرها وحاجة ولو نفقا لا معه ولو جرم لغوات الاجتناس ولو معه
 فعليه نفقة الحرف لا نفقة السفر ولا الكرا امتنعت المرأة من الطحن والخز ان كانت
 ممن لا تخدم او كانت بها علة فاعليه ما يتبعها بطعام ومعيها والابانة كانت
 تخدم نفسها وتقدر على ذلك لا يجب عليه ولا يجوز لها اخذ الاجرة على ذلك لو جرح
 عليها ديانة ولو شرفه لانه على الصلاة والسلام الاعمال بين على وفاطمة فجعل
 اعمال الخارج على علم رضى الله والداخل على فاطمة رضى الله عنها مع انها سيدة نسائه
 بحر وحب عليه الله الطحن واينة شراب وطبخ ككوز وجرة وقدر ومغرفة وكذا سائر
 ادوات البيت كحصر ولبد وطنفسة وما تنظف به وتزيل الوسخ كسوط واشفا
 وما يمنع النساء ومدا سرجها وقامه في الجوهره والجر وفيه جرة القابلة علمه
 استأجرها من زوجة او زوج ولو جأت بلا استيجار قيل عليه وقيل عليها وتعرض
 لها الكسوة في كل نصف حول مرة ليجده الحاجة حوا ويرد الزوج الانفاق

اجتناب

عليها بنفسه ولو فرض القاض خلاصة الا انه يظهر للقاضي عدم انفاذ قهر من
 اي قدر رطبا بطلبها مع حفرته وبامره يعطيها ان شكت مطلقا ولم يكن صاحب
 ما دفع لان لها ان تاكل من طعامه وتتخذ ثوبا من كبرياسه بلا اذنه فان لم يعط
 حبه ولا تسقط عنه النفقة خلاصة وغيرها وقوله في كل شهر او كل مرة تساق
 كيوم للمختر وسنة للدهقان ولله دفع كل يوم كما لها الطلب كل يوم عند المسا
 لبوم الثاني ولها اخذ كفن نفقة شهر فالتخوف فام غيبته عند الثاني وبقيته
 فتح وقيل ان الاول لا يلزم عليه وبقيته بعضهم جواهر الفتاوى من كفاية الاول
 ولو كفل لها شهر كفا ابد ارفع على الابد وكذا لو لم يقبل ابد عند الثاني وبقيته
 بحر وفيه عليها دين لزوجهما لم يلتقيا فقاما الا برضاها ولتسقط بالموت بخلاف
 سائر الديون وفيه اجرة دارهما من زوجهما وهي سكنة فيه لا اجرة عليه ولو دخل
 بها في منزل كانت فيه باجر فطوبت به بعد سنة فقالت له اجرتك باجر المنزل
 بالكل عليك الاجر فهو عليها لانها العاقرة بزازية ومنه قوله انها لو كنت غير
 اجارة توقفت اول يتيتم معدلا شتقا فالاجرة عليه فيحفظ ويقدرها بقدر
 الفلا والرخص ولا يقدر ببداهم ودنايتهم كما في الاختيار وغرام المصلح المجمع
 لكن في البحر المحيط ان شاد القاضي فرضها اصنافا او قومها بالدرهم وقيل
 لو قوت على نفسها فلا نفقة يدفعها للقاضي لتاكل بما فرض لها خوفا عليها من
 الخزل فان بصره كماله ان يرفعها للقاضي للسر الثوب لانه الزينة حق وتزاد
 في الشجاعة وسروا لا وما يدفع به اذ هي حرة وبرد والحافا وقراشا وهدايا
 لانها بما تغفل عنه ايام حيضها ووضعا ان طلبته ويختلف ذلك اسارا
 واعسارا وحالا ولا بد من اختيار وليس عليه حفظها بل خف امتناعا في دفع
 قد استفيد من هذا انه لو كان لها متعة من فرش ومحمول لا يسقط عن الزوج ذلك
 بل يجب عليه وقد راي من يامر بها بفرش امتنعها ولا يصاف جبر عليها وذلك
 حرام كمنع كسوتها انتهى لكن قد مضى في المهر عنه عن المستحق لو زفت اليه بلا حجاب
 يليق به فلا مطالبة الاب بالنفقة الا اذا سكنت انتهى وعليه لو زفت به الله
 عليه لا تنفع به وفيه عذر يلزمون كثر المهر بكثرة وقلة ولا شك ان المهر

ثم يقدرها
 بالدرهم
 صح

كالمشروط

كالمشروط فيبقي العمل بامر كذا في النهر وفيه عذر قضى البحر هذا تقرير القاضي للنفقة
 حكم منه قلت نعم لانه طلب التقرير بشرط دعوى فلا تسقط بمضي المدة ولو فرض لها
 كل يوم او كل شهر هل يكون قضا ما دام النكاح قلت نعم الا مانع ولذا قالوا لا بأس
 قبل الفرض باطل وبعده يصح مما مضى وهو شهر مستقبل مع لو شرط في العقد
 ان النفقة تكون من غير تقدير والكسوة كسوة الشتاء والقيصر يلزمه فلها
 بعد ذلك طلب التقرير فينفق ولو حكم بموجب العقد ما لم يكن يرى ذلك فليخفى بقهرضا
 دراهم هل الشافعي ان يحكم بالتقنين قال الشافعي قاسم في موجبات الاحكام وعليه
 حكم الشافعي بالتقنين ليس في الحكم بخلافه فليخفى نعم لو انفقا بعد الفرض ان
 تاكل معدن مؤنسا بطل فرض السابق لرضاها بذلك في السراجية قدر كسوتها
 دراهم ورضيت وقضى به هل لها ان ترجع وتطلب كسوة قماش اجاب نعم وقالوا
 ما بقي من النفقة لها فيقضى باخرى بخلاف اسراق وسرقة وهلاك ونفقة محرم
 وكسوة الا اذا اخرجت بالاستعمال المعتاد واستعملت معها اخرى فيفرض
 اخرى ويحجبها المملوك لها على الظاهر ملكا تاما ولا يشغل له غير خد متصا
 بالفعل فلو لم يكن في ملكها اولى بخدمها النفقة لانه نفقة الخادم بازال الخدم
 ولو جاهد الخادم لم يقبل منه الا برضاها فلا يملك اخراج خادمها بل ما رآه عليه
 بحر بحال حرة لانه جوهرة لعدم ملكها موصرا لا معسرا في الاصح والقول له
 في الاعسار ولو يبرهنها فيبذلها اولى خانية ولوله اولا لا يكفيه خادم
 واحد فرض عليه خادمتين او اكثر اتفقا فافتح وعن الثايف غيبة زفت اليه بخدم
 كثر استحققت نفقة الجميع ذكره المصنف ثم قال وفي البحر عن الغاية وبه ناخذ
 قال وفي السراجية ويفرض عليه نفقة خادمها وان كانت من الاشراف فرض نفقة
 خادمين وعليه الفتوى ولا يفرق بينهما بغيره عنها بانواعها الثلاثة ولا
 يورم اتعانه لو غابا حقيقا ولو يورس او جوز الشافعي حكمه باعسار الزوج وبه
 يفتي ولو قضا به خفي لم ينفذ ثم لو امرشافيا ففرض به نفقة اذ لم يرش الامر
 والمأمور به وبعد الفرض يأمرها القاضي بالاستدانة لتحيل عليه وان ابر
 الزوج اصابه وادب الامر فرجع عليها وهي عليها ان صرح بها فاعليه او نوت

نفقة ما بعد المهر والحيثية
 لو حكم الخنف

ولو انكر نيتها قال قول له محتمل ويجب الادانة على من تجب عليه نفقةها ونفقة
 الصغار ولو لا الزوج كاخ وعمر ويجب الاخ ونحوه اذا امتنع لان هذا من المعروف
 زيلعي واختار ويستفح قضي بنفقة الاعسار ثم ايسر شخصته ثم نفقة
 يسار في المستقبل او بالعكس وجب الوسط كما صاحت زوجها
 على نفقة كل شهر على دراهم ثم قالت الزوج لا اطيق ذلك فهو لازم فلا
 التفات لمقاتلة بكل حال الا اذا تغيرت سعة الطعام وعلم القاضي ان ما دون ذلك
 المصالح عليه يكفيها في يفض كفايتها فقل المص عن الخائنة وفي البر عن
 الذخيرة الا ان يتعرف القاضي عن حاله بالسؤال من الناس فيجب طاقته
 وفي الظهيرية صالحة عن نفقة كل شهر على مائة درهم والزوج محتاج لم
 يلزمه الا نفقة مثلها والنفقة لا يصير ديناً الا بالقضاء او الرضا اي
 اصطلاحها على قدر معين اصنافاً او دراهم فقبل ذلك لا يلزمه شيء ولو
 ترجع بما انفقت ولو من مال نفسها بلا امر قاض ولو اختلفت في المدة
 فالقول له والبينة لها ولو انكرت انفاقه فالقول لها بيمينها زجره
 بموت احدهما او طلاقها ولو رجعا طهيرة وخائنة واعتمد في البر بخانه عدم
 سقوطها بالطلاق لكن اعتمد المص في الجواهر الفتاوى والفتوى عدم
 بالرجعي كليا يتخذ الناس ذلك حيلة ويختصه بحشة الاشياء وبالاول اتمه يتخا
 لكن صحيح الشرط في شريحه للوهيانية ما عتبه في البر من عدم السقوط ولو باينا
 قال وهو الاصح ورد ما ذكره ابن الشحنة فتأمل عند الفتوى يسقط المفروض
 لانه صلة الا اذا استدانته بامر قاض فلا يموت او طلاق في الصحيح لما وانها
 كاستدانته بنفسه وبعبارة ابن الكمال الا اذا استدانته بعد فرض قاض ولو بوله
 امر فليحرم ولا ترد النفقة والكسوة المحجلة بموت او طلاق تجلها الزوج او ابوه
 ولو قائمة به فقي يباع الثمن ويسير عذرو مكاتب لم يجر المأذون بالكسوة
 ويروى في طاب بوزعته في نفقة زوجته المفروضة اذا اجتمع عليه الجوع
 ادائه ولم يفده ولو بنت المولى لانه لا نفقة ولده ولو زوجته فخره
 بل نفقة على امه ولو مكاتبه لتعينه للام ولو مكاتبين على امه ونفقة

وتكفي زينة ولو قارح

على ابيد جوهره مرة اخرى اي لو اجتمع عليه نفقة اخرى بعد ما اشترى من
 علم به او لم يعلم ثم علم فرضي بيع ثانياً وكذا المشتري الثالث وهلم جرا لانه
 دين حادث فالدالك مال وابن الكمال فاما في الدرد تبعا للقدر سهو وتسقط
 بموته وقلة في الاصح ويباع في دين غير هامة لعدم التجرد ويحج في المأذون
 ان للفرار استسعاة ومفاده ان لها استسعاة ولو نفقة كل يوم بحرقان هل
 يباع في كنفها ينبغي على قول الثاني المفتي به نعم كما يباع في كسوقها ونفقة الا
 المنكوبة ولو مديرة او ام ولد اما المكاتبه فكما ليرة انما تجب على الزوج ولو عبدا
 بالبتوة بائنه يدفعها اليه ولا يستحق منها المولى او اهل بيته او ابوها بعد
 الطلاق وسقطت بخلاف حرة نشرت فطلقت فمادت وفي البر حبش
 فرضها قبل البتوة باطل ونفقة الزوجات المختلفة مختلفة بحالهما
 وكذا تجب السكنى في بيت خال عن اهل سوى طفله الذي لا يفرق الجمع
 وامته وام ولده واهله او ولدها من غير بقدر حالها كطعام وكسوة
 وبيت منفرد من دار له غلق زاد في الاختيار والعينه ومرفق ومفاده
 لزوم كنف وطبخ وينبغي الاقبا به بحر كفاها الحصول المقصود ههنا
 وفي البر عن الخائنة يشتر ان لا يكون في الدار احدهما اما الزوج يؤذيها او قتل
 المص عن الملتقط كفايته مع الاحمال مع الضرر فكل من زوجه طالبته
 ببيت من دار على حدة ولا يلزم اتيانها لو نسته ويأمره باسكانها بين حان
 ليس مكانا شرعيا بحر وفي النهر وظاهره وجوبها لو البيت خالي يباع للغير ان
 لا سيما اذا خشت على عقلها من سعة قلت لكن نظرية الشرع بل الى بما
 حان ما لا يجازان لغير مسكن شرعي فتنبه ولا يمنعها من الخروج الى الوالدية
 في كل جمعة ان لم يقدر على اتيانها على ما اختار في الاختيار ولو ابوها
 زنا مثلاً واحتاجها ففعلها تعاهد ولو كافرا وان ابى الزوج فتح ولا يمنعها
 من الدخول عليها في كل جمعة وفي غيرها من المحارم في كل سنة لها الخروج ولهم
 الدخول زيلعي ومنعهم من الكينونة وفي نسخة من البيتونة لكن عبارة
 صلا مسكين من القرار عند هابة بعت خائنة ومنعها من زيارة الاجانب

لاجل انقضاء العدة لا قبله اي ولم
 يكن بواحد من الطلاق صح

صاحب بحث لا يشترط في
 ومفاده ان البيت بلا جيران

وعبادتهم والولاية وان اذن كانا عاصيين كما في باب المهر وفي البحر له
منعها من الغزل وكل عمل ولو تبرع لا يجزي ولو قايلا او مفلسا لتقدم حقه على
فرض الكفاية ومن مجلس العلم النازلة امتنع زوجها من الحام والمام الا
النفسا وانما جازيلا تزين وكشف غيرة احد قال الباقي وعليه فلا خلاف
في منعها للعلم بكشف بعض من وكذا في الشرب لا ينعى بالكمال وتفرض
النفقة بانواعها لزوجة الغائب مدة سفر صير فيه واستحس في البحر ولو
منفوق او طفلا ومثله كبر زمن وانتي مطلقا وابوية فقط فلا تفرض
للملك ولا ينفق عنه دينه لانه قضاء على الغائب في مال له من جنس
حقه كبر وطعام اما خلافة فيقتصر للبيع ولا يباع مال الغائب اتفاقا
عند مودع او على من يقرب عنه للامانة وعلم للدين ويبدأ بالاول
ولو انفق بلا فرض ضمنا بل رجوع ويقبل قول المودع في الدفع للنفقة لا
المديون بالبينة او اقرارها بحجج وبالزوجة وبقرينة الولاء وكذا الحكم
الثابت اذا علم قاض بذلك اي بمال وزوجة ونسب ولو علم باحدها
اجتنب للاقرار بالآخر ولا يمين ولا بينة هنا لعدم اللضم وكفيلها اي اخذ
كفيلها بما اخذته وجوبها في الاصح ويكفيها مع عدم الكفيل احتياطا وكذا
كل نفقة فلو ذكر الضمير كاي الكمال لكان اولى ان الغائب لم يعطها
النفقة ولا كانت ناشئة ولا مطلقة مضت عدتها فانما حفر الزوج وهرن
انه اوفىها النفقة طولت هي او كفيلها بردها اخذت وكذا الولي برهن
ونكحت ولو طلفت طولت فقط لا تفرض على غائب باقية الزوجة
بينه على الشكاح او النسب ولا تفرض ايضا وان لم يختلف ما لا فاقامت
بينه ليفرض عليه ويامرها بالاستدانة لا يقضي بها لانه قضاء على الغائب
وقال زفر ينفق بها اي بالنفقة لانه اي بالشكاح وعمل القضاة اليوم
على هذا الحاجة فينفق به وهذا من الست التي ينفق بها بقول زفر
وعليه فلو غاب وله زوجة وصفا رقبيل بينتها على الشكاح ان لم يكن عالما
به ثم يفرض له ويامرها بالانفاق والاستدانة لترجع بحجج المطلقة

الرجوع

الرجوع والباين والفرقة بلو معصية كجنا رعتق وبلوغ وتفرق بعد
كفاة النفقة والتسكن وكسوة ان طالت المدة ولا تسقط النفقة
المفروضة بمحض العدة على المختار بزيادة ولو اذعت امتداد الطهر فليها
النفقة ما لم يحكم بانقصائها ما لم تدعى الجبل فليها النفقة الى سنتين منذ
فلو مضت ثم بين ان لا جبر فلا رجوع عليها وان شرط لانه شرط باطل بحر
ولو صالحا غير نفقة العدة ان بالشهر صح وانما بالحض لا بالجملة لا تجب النفقة
بانواعها لمعتدة موت مطلقا ولو حاملا الا اذا كانت ام ولد وهي حامل من
فليها النفقة من كل المال جوهره وبحسب السكنى فقط لمعتدة فرقة معصيتها الا
اذا خرجت من بيته فلا سكنى لها في هذه الفرقة فقتلته ونكاحه كزوج وتقبيل
ابنه لا يغيرها من طعام وكسوة والفرق اية التسكنى حتى الدخول فلا تسقط
بحال والنفقة حقها فتسقط بالفرقة بمعصيتها وتسقط النفقة بردها
بعد البت اي ان خرجت من بيته والا فواجبة فقتلته لا يملك ابنته لعدم
حسرها بخلاف المدة حتى لو لم تجلس فليها النفقة الا اذا الحقت بداد الحرب
عادت وثابت لسقوط العدة بالحقاق لانه كالموت بحر وهو يشتر ان قد
حكم بلحاظها والا فتقود نفقتها بعودها فليحفظ وبحسب النفقة بانواعها على
للوطلة نعم الانثى والمجع الفقير لانه نفقة المملوك على مالكه وانفق في ماله
الحاضر فلو غابا فليأخذ الاب ثم يرجع ان شهد ان نوى الاديانة ولو كانا
فقيرين فالاب يكتب او يتكفف وينفق عليهم ولو لم يتيسر نفق عليهم الاقرب
ورجع على الاب انما اذا اليسر زجره ولو خاصته الام في نفقتها وضها الفاق
برفعها للام ما لم يثبت جنانها في دفع لها صبا حوا ومسار او يامر من
ينفق عليهم وصح عليها نفقتهم ولو بزيادة يسيرة تدخل تحت التقدير
وان لم تدخل تحت ولو على مالا يكفيهم زيرت بحر ولو ضاعت رجعت
نفقتهم دون حصتها وفي المنيابة معسروا موسرة تؤمر بالانفاق ويكون
دنيا على الاب وهي اولى من الجدا موسر وفيها لا نفقة على الاولاده من المنة
ولا على العبد الاولاده ولو من حرة وعلى الكافر نفقة ولده المسلم كما يجزى

الحج

وكذا يجب لولده الكبير العاجز عن الكسب كاتى مطلقا ومن ومن لم يتعد
 العار بالكسب وطالب عالم لا يتفرغ لذلك كذا في الزيلعي والعيني
 وافني ابو حامد بعدم طلبه زمانا كما بسط في القينة ولذا قدره
 في الخلاصة بذكره في ثمة لا يشترك في الاب ولو فخر احد في ذلك كسفة
 ابو يونس وعمره بدينه عالم يكن معسرا فيلحق باليت فوجب عليه غيره بل يرجع
 عليه في التصحيح المذهب الا الامم موصي قال وعليه فلا بد من اصلاح
 المتوء جوهره **فروع** لو لم يقدر الا على نفقة احد ابويه فالام احق
 ولولده اب وطفل احق وقيل بغيرها ما وعليه نفقة زوجة ابيه وام ولده
 بل وتزويجه وتسيره ولولده زوجة فعليه نفقة واحدة يدفعها للاب
 ليوزعها عليهن وفي المختار والمقتضى ونفقة زوجة الابن على ابائه كما
 صيغ في زمتنا وفي واقعات المفتين لغة رافندي ويجوز الاب على نفقة
 امرأت ابنة الغائب وولدها وكذا الام على نفقة الولد ليرجع بها على
 الاب وكذا الابن على نفقة الام ليرجع على زوج امه وكذا الاخ على
 نفقة اولاد اخيه ليرجع بها على الاب وكذا الابعد اذا غاب الاقرب
 انتهى وفي الفصولين من الرابع والثلاثين اجنبى انفق على بعض الورث
 فقال انفق بامر الوصي واقرب الوصي ولا يعلم ذلك لا بقول الوصي بعد
 ما انفق يقبل قول الوصي المنفق عليه صغير انتهى وفيه قال انفق على عيال
 او على اولادى ففعل قبل يرجع بلا شرط وقيل لا ولو قضى دينه بامه
 رجع بلا شرط وكذا اكل ما كان مطالبه من جهة العباد كجناية وموت
 ماله ثم ذكر ان الاسير ومن اخذ السلطان ليصادن لوقال
 خلصني فرفع المامور ما لا فخلصه قبل يرجع وقيل لا في الصحيح **بني**
 وليس على امه رضاعة قضاه بل ديانة الا اذا تعينت فحجر كما في الفضا
 وكذا النظر بحجر على ابقاء الاجارة بزازية ويستأجر الاب من ترصده
 عندها لان الحضنة لها والنفقة عليه ولا يلزم النظر المثلث عليه
 الام ما لم يشترط في العقد لا يستأجر الاب له لو متكوجة ولو من مال

المعسر

المعسر خلافا للذخيرة والمجتهى او معتدة برحى وجاز في البايين في الاصح هو
 كاستجار مكوخذ لولده من غير ما وهي احق بارضاع ولدها بعد العدة اذ لم
 تطلب زيادة على ما تأخذة لاجنية ولو دون اجر المثل بل لاجنية المترقة
 احق منها زيلعي في الارضاع اما جرة الحضنة فلام كما هو للرضيع النفقة
 والكسوة وللام اجر الارضاع بلا عقد اجارة وحكم الصلح كالاستجار
 وفي موضع جاز الاستجار ووجب النفقة لا تسقط بموت الزوج بل تكون
 اسوة للفرأ لانها اجرة لانفقة ويجب على موسر ولو صغيرا سارا الفطرة
 على المارحج ورحم الزيلعي والكمال اتفاق فاضل كسب وفي الخلاصة المختار
 ان الكسوة يدخل ابوية وفيه المستغنى للفقير ان يسرق من ابنة الموسر ما يكفيه
 ان ابى ولا قاض ثمة ولا انتم النفقة لاصوله ولو ابى له ذخيرة الفقرا
 ولو قاديرين على الكسب والقول لمكر اليسار واليمنة لمدينة السوية
 بين الابن والبنات وقيل كالارث وبه قال الشافعي والمقبر في العرب
 والبرزخية فلوله بنت وابن ابنت بنت واخ النفقة على البنت ولو بنتها
 لانه لا يعبر الارث الا اذا استويا اجن كجد وابن ابن فكارتها الا لم يرجع
 وولد فعليه ولده ليرجع بانه وما لك لابيك وفي الحانية له ام واباب
 فكارتها وفي القينة له ام واب ام فعليه الام فلوله عم واب ام فعليه اب
 الام والمستشكل في البحر بقوله له ام وعم فكارتها قال ولوله ام وعم
 واب ام هل يلزم الام فقط ام كالارث احتمال ويجب ايضا لكل ذي رحم
 محرم صغير او انثى مطلقا ولو كانت الانثى بالغة صحيحة او كان الذكر بالغاً
 لكن عاجز اعلم الكسب بنحو زمانه كعمى وعته وفلج زاد في المقتضى والمختار اولا
 حين الكسب لحرفة او لكونه من ذوى البيوت او طالب علم فقار حاله المجموع
 بحيث يحل له الصدقة ولوله منزل وخادم على الصواب بدائع عالم بعد
 الارث لقوله تعالى وعلى الوارث مثل ذلك ولذا يجبر عليه ثم فرع على اعتبار
 الارث بقوله فنفقة من اى فقير له اخوات متفرقات فامسرت عليهن
 انما سا ولو اخوة متفرقين فسدسها على الاخ لام والباقي على الشقيق كارت

نفقة

وكذا لو كان معهن او معهن بن معسر لان يجعل كالميت ليصرفوا ثروته ولو
كان مكانه بنت فنفقة الاب على الاشقاء فقط لا ثمن معها وعند
يعتبر المعسر وان احيا فبالثمن الموصوفين ثم يلزمهم الكل كذا ما واخوات
متفرقات والام والسقينة موسرة فان نفقة عليهم ارباعا والمعتبر
فيه اي الرحم المحرم اهلية الارث لاحيقتة اذ لا تحقق الا بعد الموت فنفقة
من له حال وابن عم على الحال لانه محرم ولو استويا في المحرمية كمن وخارج
الوارث للحال لم يكن معسر فيجب كالميت وفي القينة يجب البعد اذا غاب
الاقرن وفي السراج معسر له زوجة ولزوجه اخ موسر اجبر اخوها على
كامل ولذا قال النفقة قولهم وابن العم فيه نظر لانه ليس محرم والكلام في
ذو الرحم فانهم ولا نفقة بواجبة مع الاختلاف دينا للزوجة والامسوة
والفروع عوا وسفلوا الذين بين والحر بين ولو شامنين لانقطاع
الارث يبيع الاب لان ولاية التصرف لا الام ولا نفقة اقاربه ولا القاضى
اجماعا عرض ابنة الكبر الغائب لا الحاضر اجماعا لا عقاره فيبيع عقار
صغير ومجنون اتفاقا للنفقة له ولزوجته واطفاله كما في النهر مجنونا بقدر
حاجته لا فوقها ولا في دين له سواها لما في النفقة لسائر الديون
ضمن قضا لا ديانة مودع الابن كديونه لو اتفق الوديعة على ابويه
وزوجه واطفاله بغير امره لكان وقاض ان كان والا فلا ضمان استحسانا
كما لا رجوع ولو اخبر ارم في الموضع اليد لانه وصل اليه عين حقه و
لو انقضا ما عندها الغائب من ماله على انفسها وهو من جنس اى جنس
النفقة لا يضمنان لوجوب نفقة الاولاد والزوجة قبل القضا حتى
لو طفر بجنس حقه فله اخذه ولذا فرقت في مال الغائب بخلاف بقية الاقارب
ولو قال الابن ان نفقة وانت موسر وكذب الاب حكم الحال يوم الخصومة
ولو برهنا فينبه الابن خلاصه قضى بنفقة غير الزوجة زاد الزيلعي وغير
ومضت مرة اى شهر فكثر سقطت لحصول الاستغناء فيما مضى واما ما دون
الشهر ونفقة الزوجة والصغير فيصير دينا بالقضا الا ان يستدين غير

نفقة الزوج
بم على الزوج
اذا ايسر
وفيه النفقة
على من له

الزوج

الزوجة بامراض فلو لم يستدن بالفعل فلا رجوع بل في الذخيرة لو كان لطفاله
من مسئلة الناس فلا رجوع لاهمهم ولو اعطوا شيئا واستدان شيئا من مالها
رجعت بما زادت خاينة وينفق منها غراه في البحر للمبسوط لكن نظر في بانه لا اثر
لانفاق ما استدانته حتى لو استدان وانفق فبغزة ووفى بها استدان لم تسقط ايضا
انتهى فلو مات الاب او في عليه النفقة بعد هاتى الاستدانة المذكورة فهي اى النفقة
دين ثابت في تركته في الصحيح بحرم نقل عن البرازية تصحح ما يخالفه ونقل المصنف عن
الخلاصة قائلا ولو لم ترجع حقه مات لم تأخذها من تركته هو الصحيح انتهى
فأشمل وفي البدايع الممتنع من نفقة القرب المحرم يضرب ولا يجب لغيره
بمضى الزمن فيستدرك بالضرب وقيد في النهي بجنايا فوق الشهر لعدم
ما دون كرامة لا يصح الامر بالاستدانة ليرجع عليه بعد بلوغه وجب النفقة
باوعا على المملوكه منفعة وان لم يملكه رقبته كوصيه بخيرته وفي القينة نفقة
المبيع على البائع ما دام في يده هو الصحيح واستشكل في الجواب لانه لا ملكة رقبته
ولا منفعة فينبغي ان يلزم المثل ترى فان امتنع فهي كسبدن قدر بانه كانه
ولو جرح عار فبصناعة فيخرج نفسه كعين النابحر والا ككونه زنا
او جارية لا يوجب مثله امره القاضى يبيعه وقال البيهقي القاضى وبه نفقة ان حلا
له والا كدبر وام ولد الزم بالانفاق لا غير عبد لا ينفق عليه مولاه اكل واخذ
من مال مولاه قدر كفايته بلا رضاه عاجزا عن الكسب او لم ياذن فيه والا لا ياكل
كما لو قتر عليه مولاه لا ياكل منه بل يكسب ان قدر مجتهد وفيه تنازع في عبد او
دابة في ايدها جبران على نفقة نفقة العبد المخصوص على الغائب الى ان
يرده الى ملكه فانه طلب من القاضى الامر بالنفقة او البيع لا يجيبه لانه مضمون
عليه ولكن ان خاف على العبد الضياع باعد القاضى لا الغائب وامسك القاضى
تمنه لملكه طلب المودع او اخذ الباقي او اخذ شرطي عبد غاب احدهما من
القاضى الامر بالنفقة على عبد المودعة ونحوها لا يجيبه لانه لا يملك النفقة
بل يوجبه وينفق منه او يبيعه ويحفظ ثمه لمولاه دفعا للضرورة و
على الاجر والراهن والمستعير واما كسوته فعلى المعسر وتسقط بقتله

او نفقت

ض

ولو زنا وتزوجت بيت المال خلاصة دابة مشتركة بين اثنين اتبع احدهما من
 الاتفاق اجبره القاضي لثلاثين شهرا بغير ربح جهره وضحا وتوهمها بالبيع واسا
 بالاتفاق على بها تداية لا قضاء على ظاهر المذهب انتهى عن تعذيب الحيوان
 واضاعة المال وعمل الثاني بحجج الطحاوي والكمال وبه قالت الثلاثة ولا
 يخرج غير الحيوان وان كره تضييع ما لم يكن له شرك كما مر قلت وفي الجوهره
 فانه كان العبد مشتركا فامتنع احدهما انفق وزوج عليه ونقل المص تبعا
 للبحر عن خلاصة انفق الشريك على العبد في غيبه شريكه بلا اذن الشريك والفا
 فهو متطوع وكذا النخل والزرع والوردية واللقطه والدار المشتركة اذا
 استمرت **كتاب العتق** ميرت الاسقاطات باسمها احتضا فاسقاط الحق
 عن القصاص عفو وعمل في الذمة ابر او عي البضع طلاق وعمل الرق عتق
 وعون به لا بالاعتناق ليقم نحو استلاد وملك قريب هو لغة الخروج عن
 المملوكية في باب ضرب ومصدره عتق وعتاقا وشرا عابارة عن اسقاط
 المولى حق عن مملوكه بوجه مخصوص يصير مملوكه به اي بالاسقاط المذكور
 من الاحرار وكنه اللفظ الدال عليه او ما يقوم مقامه كما حكى في باب ودخول
 حرة الشري مسلمة في دار الحرب وصفته واجب لكفارة وبماح بلائيه
 لانه ليس بمباردة حتى يصح من الكافر ومنه روي لوجه الله تعالى حديث عتق الاعضا
 وهل يحصل ذلك بتبديل وشرا قريب الظاهر نعم ومكره لغلان وحرام بل كفر
 للشيطان ويصح من حر مكلف ولو سكران او مكرها او مخطئا او مريضا
 او لا يعلم بانه مملوك كقول القاضي الفاضل للمالك والبايع للمشتري اعتق عتق
 هذا واشاد بالبيع عتق لافضلي ومعتوق ومدهوش ومبرسم ومنع عليه
 ومجنون وبما يحكم الا يصح طلاقهم ولو اسند له حاله مما ذكر او قال والناحر في
 في دار الحرب وقد علم بذلك القول له في ملكه ولو رقبته ككاتب وخروج
 عتق العمل اذا ولدت لسته اشهر فاكثر ولو اقل صح ولو باضافة اليه كان
 ملكه والى سببه كان اشتراكه فانت حر بخلاف ان مات مورثي فانت
 حر لا يصح لان الموت ليس سببا للملك ومن لطايف التعليق قوله لانه ان

مات

مات الى فانت حرة فباعها لابيها ثم نكحها فقال ان مات ابي فانت طالق
 ثنتين فانت الابط لم تطلق ولم تعتق ظهيرية وكأنه لان الملك ثبت مقارنا
 لها بالموت فامل بصري بلائيه سوا وصفه به كانت حر او عتق او عتق
 او معتق او محرر ولو ذكر لغيره فقط كان كناية او جرح حررتك او اعتقتك
 الله في الاصح ظهيرية لو هذا مولاي او ندي نحو يا مولاي او يا مولاتي بخلاف
 ان اعتقد في الاصح او يا حر او يا عتيق ولو قال اردت الكذب او الحرية
 من العمل بن الا اذا سماه به واشهد وقت تسميته خائفة فلا يعتق بالم مريد
 الانشاء وكذا في الطلاق ثم بعد تسميته بالحرا اذا اداها بغيره بالبيع كذا زاد
 او عكس بان سماه يا زادا او ناده بالعربية يا حر عتق لعدم العمية كذا
 راسك حر ووجه حر وغوها على العربية عن البدن كما في الطلاق ولو اضاف
 لجزء شايع كثلثة عتق ذلك المدة بغيره عند الامام كما سيجي ومن الصريح قوله
 لعبدك انت حرة ولائته انت حر خائفة وهذا وهبتك او عتقتك نفسك فيعتق
 بلائيه ولو زاد واجب لم يعتق لحوار وجوب لكفارة ظهيرية وفي البدن قبله
 اعتقت عبدك فاومر اسه ان نعم لم يعتق ولو زاد من هذا العمل عتق
 قضاء ولو قال يا سالم فاجابه غانم فقال انت حر ولائته له عتق الجيب
 ولو قال غنيت سالما عتقا قضا وفي الجوهره قال ابن الجوزي العربية قل
 لعبدك انت حر فقال لم عتق قضا ولو قال راسك حر بلاضافة لا يعتق
 وبالشوي عتق لانه وصف لا تشييد بكنية ان نوى الاحتمال كلا
 ملكه عليك او لا يسيل او لارق او خرجت من ملكي وخليت بسلك وكقول
 لامة قد اطلقتك وانت اعتق او تزوجته اطلق في فلا تروى بطلقة
 تعتق وتطلق ان نوى كتحبها وفي الخلاصة قال لعبدك انت غير مملوك
 لا يعتق بل ثبت له احكام الاحرار حتى يبرأ منه مملوكه ويصير في ملكه وكذا
 ليس هذا بعبدى لا يعتق وقاس عليه في الجمل لا ملكه عليك كذا نازعه
 في النهر ويصح ايضا بهذا النبي هذه للاصغر سن من المالك والا كبر وكذا هذا
 ابي اوجدي او هذه ابي وان لم يصلي الذكك اولم ينوي العتق لا يضا

او اعتقتك

بكذا توقف على القبول
 فتح ومنه المصدر نحو
 العتاق عليك وتعلقك
 على فيعتق بلائيه
 ولو زاد صح

او يعتقك

صريح كناية ولذا جاء بالباء وانما تفصيلها فان صلح او جعل نسبه في
 مولدهم وليس للقبائل اب معروف ثبت النسب ايضا عالم ابني من الزنا يفتق
 فقط وهل يشترط تصديق فيما سوى دعوة السنوة فولا له ولم تصراه ام
 ولد ولو قال لعبد هذه بنتي من النسب لا يعتق بيا بني وبيا اخي وبيا اخي
 وبياي ولا سلطان لي عليك ولا بالفاظ الطلاق صريحة وكناية بخلاف
 عليك كما مر وان نوى قبل للوخرة لتوقفه في النكاح النية كما نقل ابن
 الكمال وكذا نفى السلطان كما دمج الكمال واقعه في البحر وكذا انت مثل الحر
 يعتق بالنية ذكره ابن الكمال وغيره الا في قول اطلقتك ولو لعبده فتح
 امر كبريدك او اختاري فانه يعتق مع النية فهو كنبات العتق ايضا
 ولا بدع بدائع ويتوقف علم العتق في المجلس وكذا اخر العتق او امر عتقك سيدك
 وان لم يجز للنية لانه عليك كالطلاق ولا يعتق بخوات على حرام وان نوى
 لك يكره بوطئها ويصح ايضا بقوله عبدى او حارى او جاردى حر كما لو جمع
 بين امرأة وبهيمة او محرور قال احد الحكماء ان طلفت امرأة لا للجمع بين
 امرأة وامته الحية او الميتة جوهره وزينى ويصح ايضا بملك ذى رحم حرام
 اى قريب حرم نكاحه ابداء ولو شقعا فعتق بقدره او حلا كشر ذوجه
 اية الحامل منه ولو للمالك صبيا او مجنونا او كافرا في دارنا حتى لو اعتق المسلم
 او الحرى عبده في دار الحرب لا يعتق بعتقه بل بالتحلية فلا والله خلافا
 للشافى ولو عبده مسلما او ذميا بالاتفاق لعدم تحليته للاسترقاق يلغى
 ويصح ايضا بخرير لوجه الله تعالى والشيطان والصنم وان اثم وكفر به اى
 بالاعتناق للصنم المسلم عند قصد التعظيم لان تعظيم الصنم كفر وعبادة
 للوجهة لو قال للشيطان او للصنم كفر ويصح ايضا بكفر اى بكراهه ولو غير
 ملهى سكر بسبب حظوري حتى ان كل سكر حرام فلا يخرج الا شرب
 المضطر فانه كإغما ويصح ايضا مع حرل هو عدم قصد حقيقة ولا جارا
 وان على العتق بشرط كدخول دار صريح وعتق اذ دخل والتعليق بامر
 كاش تبخير افلو قال لعبد وهو في ملكه ان ملكتك فانت حر عتق للحر

٢
 اوله مئة هذا ابني
 انتقل للنية وفي هذا
 حال او عتق واخي
 كما لم ينفى

عتق
 صح

بخلاف

بخلاف قوله كما تبين ان عبدى فانت حر لا يعتق لقصور الاضافة لظهيرية
 وفيها تصحيح حر لتعلق وتقوم حر التحير قال ان سقيت حمارى فذهب به للماء
 ولم يشر عتق لان المراد عرض عليه قال عبدى الذى هو قديم الصحة حر عتق من
 صحبه سنة هو المختار ولو قال انت عتق ونوى في الملك بن ولو زاد في السن
 لا يعتق وعتق بماتت الاخر كانت الامثلة الحر وان نوى وبكل عبد في الارض
 او كل عبد الدنيا او اهل بلخ حر عند الشافى وبه يفتى بخلاف هذه السكتة والدار
 بحر حر حاكم عتقا اصالة وقصد اذ اولدته بعد عتقها لاقبل من نصف حر
 ولو لا كثر عتق تبعا وثمرته احرار ولا يرد ولو حرره ولو بلفظ علفة ومضغعة
 او اء حلت بولد فهو حر عتق فقط ولم يجز بيع الام وجاز هبتها في الاصح لانه
 ككساع وبطل شرط المال عليه وكذا علم الله لكن بشرط قبولها للعتق وفي
 الظهيرية قال ما في بطنك متى ادى الى الفان تعلق وفيها اوصى بموات
 فاعتق الورثة جاز وضمنوه يولد للولادة ولو قال اكبر ولد في بطنك حر
 فولدت ولدين فاولدهما حر وجا اكبر والولد مادام جنيبا يفتق الامر ولو هبته
 فيكون لصاحب الانثى ويوكل ويضحي به لو امة كذلك في الملك بسائر اسباب
 والرق الاول والمغفور وصورة الرق بلاملك كالكفارة في دار الحرب فان
 كلهم ارقا غير ملوكين لاحد فاول ما اخذ الاسير يوصف بالرق لا المحلوكية
 حتى يخرج يدا رفاقا واخذت ومعهما ولد يتبعها في الرق فعتقا وللحرية
 العتق وفروعه ككتابة وتدير مطلق واستيلاد اذ لم يشترط الزوج حرية
 الولد كما مر وفي رهن ودين وحق اضحية واسترداد بيع وسريان
 ملك في اثني عشر ولا يتبعها في كفالة واجارة وجناية وحدوقه
 وزكاة سائمة وجموع هبته وايضا بخدمتها ولا تبذل بركاة امة فهو
 تسع كما بسط في بيع الاشياء وزاد في البحر ولا في نسب حتى لو نكح
 هاشمي اية فولدها هاشمي كايه رقيق كانه ولا يتبعها بعد الولادة الا في
 مسلمانية اذ استحققت الام ببينة واذا بيعت اليه بينة ومعهما ولدها
 وولد لامة من زوجها ملك لسيدها تبعا لها وولد لها من غيرها احر

٢
 وتقتد حرا

ولا بكل عالي حر

١١
 ولود بره لم يحر
 عتقها

وقد يكون من دقيقين بلا تحريك كان كبح عبد الله ابيه قوله حر لانه ولد
ولد المولى طهيرة وعليه قوله هان من يدها او من ابيه **فروع** حملت
امه كافرة كافر من كافرة فاسلم هل يوم ملكها الكافر ببيعها لاسلامه
قال في الاشباه لم انه قلت انه لا يجزئ قبل الوضع موهوم ولا يسقط
حق المالك والله اعلم **باب عتق البعض** اعتق بعض عبده ولو بهما
صح ولزمه بيانه وسعى فيما بقي واه **فروع** وهو معتق البعض محكيات حتى
يؤدي الاثلاث ثلاث بلارد الى المدي ولو عجز وجمع بينه وبين قن في البيع
بطل فيما ولو قتل ولم يترك وفاد فلا تود بخلاف المكاتب وقالا من اعتق
بعضه عتق كله والصحيح قول الامام قسما في عن المضمرات بخلاف من عتق
ان الاعناق يوجب زوال الملك عنده وهو يخرج عندها زوال الرق وهو
غير متجزع وعليه هذا الخلاف في التدبير والاستيلاء ولا خلاف في عدم تجزئ العتق
والرق ومن الغريب ما في البدائع من تجزئها عند الامام لان الامام لو ظهر
على جماعة من الكفرة وضرب الرق على انصافهم ومن على الانصاف ان يكون
حكمهم بقاء البعض ولو اعتق نصيبه شريكه ست خيرات بل سبع امان بحره
نصيبه بخلاف او مضافا لمدته الاستسعا فصح او يصلح او يكاتب لا على اكثر
من قيمة لومين النقيدين ولو عجز استسعا فان امتنع اجره جبر او يدر
وتنزل السعاية للحال فلو مات المولى فلا سعاية ان خرج من الثلث او يستسعى
العبد كما مر والولا لها لانها المعتقان ولو يضمن المعتق لو موثر او عتق
بلا اذنه فلو به استسعا على المذهب ويرجع بما ضمن على العبد والولا
كله له لصدر العتق كله بجهته حيث ملكه بالنضار وهل يجوز الجمع بين السعاية
والنضار ان تعدد الشراك نعم والا لا ومتى اختار امر اتقيا الاستسعاية
فله الاعناق ولو باعه او وهبه نصيبه لم يجز لانه محكيات وبساره يكون
ما كذا قدر قيمة نصيبه الاخر يوم الاعناق سوى ملبوسه وتثنيه في الاصح
مجته ولو اختلفا في قيمة ان قائما قوم للحال والا فالقول للمعتق لا بكاره
الزيادة وكذا لو اختلفا في بساره واعساره فلو شهد اي خبر لعنه

وان

وان تعدد والجهر بمغنا بدائع كل من الشريكين بعق الاخر خطه فان كل ربي
لها مال يحلفها الفاضح في يسترق او يبيع في خطها ولو نكل احدهما صار
معتقا فلا سعاية ولو مات قيل ان يتفقا فليست المال بحره مطلقا ولو موثقا
او مختلعا والولا لها وقال يسعي للمعبرين لا للموسرين ولو تخالفوا سارا
سعي للموسر لا للضد وهو المعسر والولا موثوق في الكل حتى يتصادق كذا في البحر
والمثني وعامة الكتب قلت في المتن خلل لا يخفى فتبين ثم رأت شيخنا الرمي
بند على ذلك كذا فله الحمد **فروع** قال احد الشريكين للاخر عتبت منك
وان لم اكن بعته منك فهو حر وقال الاخر ما اشتريته وان كنت اشتريته منك
فهو حر فالقول للمكر الشراء بيمينه فان حلف ولا بينة للبائع عتق ولا سعاية
لمدعي البيع بل للاخر في خطه بكل حال وكذا عندها الوال بايع معسرا ولو موثقا
لم يسعي لاحد في الصحيح ولو عتق احدها عتقه بفعل غدا شاك كان دخل
فلان لا دار غدا فانت حر وعكس الشريكين الاخر فقال ان لم يدخل في غدا
وجعل بشرطه ادخل ام لا عتق نصفه لحنث احدهما بيمين وسعى في نصفه
مطلقا والولا لها ولا عتق والمسالة بحالها ولو حلفا على عديدين كل واحد
منها لاحدهما التفاحش لجهالة حتى لو اتحد المالك كان اشتراها من علم بحلفها
عتق عليه احدها وامر بالبيان فصح والخالف بان قال عبده حر ان لم يكن فلان
دخل هذه الدار ثم قال امراته طالق ان كان دخل اليوم عتق وطلقت لانه
بكل عيني زعم الحنث في الاخرى بخلاف ما لو كانت الاولى بالذات الغموس
لا يدخل تحت الحكم ليكنه في الاخرى ومن ملك قريبه بسبب ما مع رجل اخر
عتق خطه بلا ضمان علم الشريك بقربته او لاعلم الظاهر لان الحكم يدار على
السبب والشريك ان يعتق او يستسعى مالو ملكه مستولته بالنكاح
مع اخر فيضمن خطه شريكه لكونه لا ضمان تملك وان اشترى نصفه اجنبي
ثم القرب باقية فله ان يضمن المشتري موثقا او يستسعى العبد هذه
ساقطة من نسخ الشرح وان اشترى نصف قريبه عن ملكه لا يضمن
لبايعه مطلقا لمشاركته في العلة وقيد بملكه لانه لو اشترى من واحد

للجبال فتح **باب الحلف** بالعتق قال ان دخلت الدار فكل مملوك في
 بخلات قوله لعبد غيري ان دخلت الدار فانت حر فاشتره فدخل لا يعتق لانه
 لم يصف العقد الى ملكه لاصحح ولا معنى بوقت حرق من له حين دخوله
 ولو ليد اسوا ملكه بعد حلقه او قبله لانه المعنى يوم ان دخلت فاعتبر ملكه وقت
 دخوله ولذا لو لم يقبل يومئذ عتق من له وقت حلفه فقط كقوله كل عبد
 او املكه حر بعد عتق او بعد شهر اعتبر وقت حلفه لان له او املكه للحال فلا
 يتناول الاستقبال حتى لو لم يملك شيئا يوم حلفه لم يمتنع ودرج كل عبد
 او املكه حر بعد موافق من كان له مملوك يوم قال هذا القول لا يكون مدبرا
 مطلقا بل مقيدا من ملكه بعده ولكن ان مات عتقا من الثلث ليعتقه
 بالموت فيصير وصية المملوك لا يتناول الحلف لانه تبع امه فلا يعتق حمل
 جارية من قال كل مملوك في ذكره حر ولو لم يقبل ذكره دخل الحامل
 فيعتق الحلف تبعا وكذا لفظ المملوك والعبد لا يتناول المكاتب
 والمشترك ويتناول المدبر والمرهون والمأذون على الصواب ولو نوى
 الذكور او لم ينو المدبر دين وفي ما يليك كلهم احرار لم يدين لرفع احتمال
 التخصيص بالتاكيد **فروع** حلف لا يعتق عبده فكما به واشترى
 قريبا او اشترى العبد نفسه حث ان يعتك فانت حر فباعه فاسدا
 عتق وصحح لا ان دخلت دار فلان فانت حر فشهد فلان واخره
 دخل عتق وفي ان كلمته لا لانها على فعل نفسه ولو شهد ابننا فلان انه
 كلم اباه اجازت ان تجرد وكذا ان ادعاه عندنا وبطلان الثاني **باب**
العتق على جعل بالنظم والفتح المال اعتق عبده علم مال صحيح معلوم
 الجنس والقدرة قبل العبد كل المال في المجلس نعم بحسب علمه ولو غابا
 عتق وان لم يؤد لانه معلق على القبول لا الاداء حتى لو رد او اعرض بطل
 واما لو علقه بادائه كان ادب فانت حر صار ذونا له دالة وهل يصح
 حجره تردد فيه في البحر لا مكاتب لانه صحيح في تعليق العتق بالاداء و
 هو بخلاف المكاتب في غير موضع مسألة ذكرتها تسعة فقال لا يعتق

عتق

عتقه على قبوله ولا يبطل برده وللمولى بعه قبل وجود شرطه وهو الاول
 باعه ثم اشتراه هل يجب قبول ما ياتي به خلاف وعتق بالخطبة بحيث لو مد يد
 للمال اخذه ولو ادعاه غيره متى جاء امره بالاداء فادى لا يعتق لان الشرط
 ادائه ولم يوجد كما لا يعتق لو قيد بدارهم فادى ما يراو يكسب بعض
 في كسب سود وجد الشراء فرفع في غيره او حط عنه البعض بطلبه وادى الباقي
 وكذا لو ابراه او مات المولى واداه الى الورثة لعدم الشرط بل العبد يكتسب
 للورثة كما لو مات العبد قبل الاداء فتركت لمولاه بل لا اخذ ما ظفر به او ما
 فضل عنده من كسبه ولو ادى من كسبه قبل التعليق عتق ورجع السيد بطلبه
 عليه وتبين اداه بالمجلس ان علق وادى الا يتبعه اولاده بخلاف المكاتب
 في الكل وهو اى المال دين صحيح يصح التكيف به بخلاف بدل الكتابة فانه
 لا تصح الكفالة به وهذه الوثنية عشرون ويزاد ما في الرخصة لو علقه بالف
 فاستقرضا ودفعه لمولاه عتق ورجع القريم علم المولى لان عزمه المادون
 احق به حتى يتم ديونه ولو استقرض الفين فرفع احداهما واكل الاخر
 فلتفريم مطالبة المولى بهما المنع بعقده من بعه بدينه ولو قال انت حر بعد
 موته بالث ان قبل عبده اى موته واعتقه مع وارث او وصى او وصوا
 قاض عند امتناع الوارث هو الاصح لان الميت ليس باهل للاعتاق
 عتق بالالث والولا للميت والا يوجد كلا الامرين لا يعتق بذلك ولو حرره
 على خدمته حولا شكا عتقتك على ان تخدمنه مثلا سنة فقبل عتق في الح
 وفي ان خدمني سنة فانت حر لا يعتق لان ان التعليق وعلى المعاضضة وخدم
 الخدمة المعروفة بدين مدته ايا كانت فان جهلت او مات هو ولو حكما كمي
 او مولا قبلها ولو خدم بعضها فبعضا به تجب قيمة فمؤخره منه للورثة
 او من تركته للمولى وعند محمد تجب قيمة خدمته وبه نأخذ ما في هل نفقة
 عياله لو فقرا علم مولاه في المدة كالموصى بالخدمة او يكتب للاثفاق
 حتى يستغنى ثم يخدم المولى كالمعسر بحث في البحر الثاني والمصل الاول كسبع
 عبده من بدين كعتك نفسك بهذا الفين فهلك او استخف تجب قيمة

الا بالشرط من شرطه او شرطه
 على ان كان من شرطه او لا
 فان شرطه لا يعتق على

فيصير مطلقا او انت حر بعد موت فلان كما في الدرر ولكن وورده
 في البحر بما في المبسوط وغيره من انه ليس بتدبير بل تعليقا حتى لو مات
 والموت حتى عتق من كل المال ولومات المولى ولا بطل التعليق ويقتضى المقتد
 ان وجد الشرط بان مات من غيره او مرضه ذلك كعتق المديون من الثلث لو جرد
 الاضافة للموت قال ان مات من مرضه هذا هو مقتضى لا يقتضي بخلاف ما لو كان
 قال في مرضه ففرق بين من وفي ولوله حتى فحول صداعا او بعت قال محمد
 هو مرض واحد يجتمع وقمة المديون المطلق ثلثا قيمته فصار يفتي والمدير
 المقيد يقوم فنادد عن الخاتمة وفيها عنها صحيح قال بعده انت
 حر قبل موتك بشهر فمات بعد شهر عتق كل ماله زاد في المجتبه ولولا بيعه
 في الاصح **فروع** قال من يرض اعتقوا غلاما بعد موته ان شاء الله صح
 الا بصاوة حر بعد موته ان شاء الله لم يصح لان الاول امر والاستثناء
 فيه باطل والثاني ايجاب فصيح الاستثناء **باب الاستثناء** هو
 لغة طلب الولد من زوجة او امته وخصه الفقهاء بالثاني اذا ولدت ولو
 الامته ولو مديونة من سيدها ولو باستدخال امينة فرجها باقراره وينبغي
 ان يشهد ثلثا بوقوف ولده بعد موته ولو حاكما كقولهم اقر في بطنها
 متى كمار في ثبوت النسب وهذا اخضا اما ديانة فيثبت بلا دعوى كما استدل
 معتوه ومجنون وهما يمين او ولدت من زوج ولو فاسد كوطي بشبهة
 فولدت فاشترها الزوج اي ملكها كالا او بعضا فهي ام ولد من حين الملك
 فلو ملك ولدها من غير قلبه بيعه وكذا لو استولها بملك ثم استحققت او
 لحقت ثم ملكها فان عتق ام الولد يتكرر بتكرار الملك كالحجارة بخلاف المديونة
 والمستولون كالمديونة وقدر الا في ثلاثة عشر مذكورة في فروع الاشياء البيع
 الفاسد من الجرم منها انما يقتضى بموته من كل ماله والمديونة من ثلثه من غير رعاية
 والمديونة تسعي ولو قضى بجواز بيعها لم ينفذ بل يتوقف على قضاء قاضي اخر
 امضا وابطالا بخلافه وينفذ في المديونة كمار وان ولدت بعده ولدا
 ثبت نسبته لولدها اذ الم تحرم عليه بخون نكاح او كتابة او وطى ابنة او المولى

امها فح لو ولدت لكثر من ستة اشهر لا يثبت الا بدعوة الا في الزوجة
 فلا يثبت بل يعتق عليه بموته ولو اقل من ستة اشهر ثبت بلا دعوى وفسد
 النكاح لنسب استبرأها قبله بحر وقضاءه في نكاح الرقيق وثبوت النسب
 لكن يفتي بنفيه من غير توقف على لعان لان الفرائض اربعة ضعيف
 للامة ومتوسطة لام الولد وعلم حكمها وقوى كمنوحة فلا يقتضى الابا للام
 واقوى للمعتدة فلا يفتي اصلا لعدم اللعان الا اذا قضى به قاض غير
 حتى يرى ذلك فيلزمه بالقاضي او نطاول الزمان وهو ساكت كما في الاما
 لانه دليل الرضا بحر فلا يفتي بنفيه في هاتين الصورتين اذا سلمت ام
 ولد الذي يفتي الكافر او مديونة مكين عرض عليه الاسلام فان سلم
 فهي له ولا استعت نظر للجانبين لانه خصوصية الذي والدانية يوم القيمة اشهد
 من خصوصية المسلم في ثلث قيمتها قنة وعتقت بعد ادائها اي القيمة التي
 قدرها القاضي وهي مكاتبة في حال سعادتها الا في صورتين بلو رد الرق
 لو عجزت اذ لو ردت لا عادت ولومات قبل سعادتها ولها ولد ولدت
 في سعادتها سعي فيما عليها ولا اعتقت مجانا لانها ام ولد وكذا حكم المدير
 فيسعي في ثلثي قيمته ولو اسلم من الذي عرض الاسلام عليه فان اسلم فيها
 والا امر ببيعة تخلصا من يد الكافر ذكره مكين فان ادعى ولدا
 مشركا ولو مع ابيه ثبت نسبته منه ولو كافر او مديونا او مكاتب
 لكنه ان عجز قلبه بيعها وهي ام ولده وضمن يوم العلوق نصف قيمتها
 ونصف عقرها ولو لم يعسل لا قيمة ولدها لانه علق حر الاصل فان ادعيها
 معا او جعل السابق وقد استويا وقت الدعوى لا العلوق في الاوصاف
 فهو بينهما فلولم يستويا قدم من العلوق في ذلك ولو نكحها ووجس لم
 حر ودفى وكسبى علم ابن وذى وعبد ومرد وجوسي ثم لا يثبت ولد
 ثان بلا دعوى لحرمة الوطى كمار وهي ام ولدها ان جعلت في ملكها لا لو
 اشترىها جلي لانها دعوى عتق فولاه لها وادعاء احدتها يضمن
 قيمة الولد لا العقر وعلم كل نصف عقرها ونقاصا الا اذا كان نصيب

أحدھا أكثر فیاخذ منه الزیادة لأن المهر بقدر الملك بخلاف النبوۃ ولا یرث
والولاء فان ذلك لهما سوية وان كان أحدھا أكثر فیسبب من الآخر لعدم تجزئ
النسب فیکون سوية الأولویة ویستبعد الارث والولاء وورث الابن من کل
ارث ابنت کامل وورثا من ارث اب واحد وکذا الحكم عند الامام لو کثروا
ولولیس او تمامه فی البحر وفیه لومات أحدھا او اعتقها اعتقت بلا شیئ قلت
فالتعق انما تجزئ فی القسۃ لا فی ام الولد بل یعتق بعضها بعتق کلھا اتفاقا
یحیی فلیحفظ جاریته بین رجلین ولدت فادعاه أحدھا واعتقه الآخر
وخرج الکلامان منهما معا فالدعوة اولی لاستنادھا للعقود خایفة دعی
ولواة مکاتبه وصدره مکاتب لزم النسب بتصادقهما کدعوه وولد
جاریته الاجنبی اما لو مکاتبته فلا یشرط تصدیقها کما سبقت ولزم المدعی
العقر وقيمة الولد یوم ولد وسقط الحد عنه للبهۃ ولم تصرام ولده
لعدم ملکه فان کذبہ المکاتب لم ینتسب النسب لجزوه علی نفسه بالعقد
ولدت منه جاریته غیره قال اطفاله مولاهما والولد ولدی فصدقه المولود
فی الاحطال وکذبہ فی الولد لم ینتسب نسب فان صدقہ جمیعاً ینتسب والا لا
وقول الزلیعی ولو صدقه فی الولد ینتسب ای مع تصدیقه فی الاحطال فلا
خالفه کما لا یخفی ولو ملکه با او ملکه بعد کذبہ ای المولود ولو مکاتبته
یوما من الدهر ثبت النسب وتصرام ولده اذا ملکه ببقا اقراره ولو
استولد جاریته احدا بویه اوجده او امراته وقال طننت حلما فلا
حد للبهۃ ولا نسب الا ان یصدق فیها وان ملکه یوما اعتق علی
وان ملکه امه لا تصرام ولده لعدم ثبوت نسب کذا ذکره المصنف
للزلیعی لکنه نقل هنا وفي نکاح الرقیق عن الدرر والحاینة انه لو ملکه
بعد کذبہ یوما ثبت النسب لبقاء الاقرار فیدبر نعم فی الحاینة زیاناً
فولدت فملکه لم تصرام ولده وان ملکه الولد عتق وفي الاشباه لو ملکه اختا
لامه من الزنا عتقت ولو اخته لابیہ **افروع** اراد وطی امه ولا
تصرام ولده یملکهما الطفله ثم یتزوجها اخری باموتها فی مرضه ان هنا

ولد

او جمل یعتق من کل والاف من الثلث وما فی یدها للمولی الا اذا اوصی لها به
نعم فی المجتبى استحسن محمد ان یترک لها الخفۃ وقعیصا ومقنعة ولا شیء
للدبر **کتاب الامان** مناسبتة عدم تأثیر الحزل والاکراه وقدم
الاتفاق لمشاركة للطلاق فی الاسقاط والتسریة الیمن لفة القوق وشرعا
عبارة عن عقد فوی به عزیم الخالف علی الفعل والترك فدخل التعلیق
فان یمین شرعا الا فی محسنة کورة فی الاشیا فلو حلف لا یحلف حث بطلاق
وعتاق وشرطها الاسلام والتکلیف وامکان البر وحکمها البر او الکفارة
ورکنها اللفظ المستعمل فیها وهل یکره الحلف بقرائه قبل نعم للنهی وعامته
لا وبرافقوا لاسیما فی زماننا وحملوا النهی علی الحلف بقرائه ثم لا علی وجه
الوثیقة کقولهم بابیکه ولکره ونحو ذلك عینه وهو ای الیمن بالله ثم لود
بقور الغموس والنفوس فی غیره فیکفیهما المطلق ونحوه عینه فلیحفظ
ولا یرد نحو هو یهودی لانه کنایة عن الیمن بالله ثم لود وان لم یقبل وجه
الکتاب بدایع غموس تحفه فی الاثم ثم النار وهي کسرة مطلقا لکن اسم
الکبار متفاوت لفران حلف علی کاذب عمدا ولو غیر فعل او ترک کوا به
اذ حجج الان فی ماضی الله ما فعلت کذا عالما بقوله او حال کوا الله ماله
علی الف عالما بخلافه فوالله انه بکر عالما بانه غیره وتعییدهم بالغسل
وماضی اتفاق اکثری ویاثم بها فلیزید التوبة وثانیها الغولاموا اخره فیها
الا فی ثلاث طلاق وعتاق ونذر اشباه فیقع الطلاق علی غالب الظن اذا
تبین خلافه وقد اشتهر عن الشافعیة خلافه ان حلف کاذبا بظنه صادقا
فی ماضی او حال فالغارق بین الغموس والنفوس بعد الکذب واما فی المستقبل
فالمنعقدة وخفۃ الشافعی بما یجری علی اللسان بلا قصد مثله لا والله
وبلی والله ولولات فلا قال ویرجى عفو او تواضعا او تادبا وكالنفوس
حلفه علی ماضی صادقا کوالله انی لقاتم الان فی حال قیامه وثالثها منعقدة
وهی حلفه علی مستقبل ان یمکنه فنجو والله لا اموت ولا یطلع الشمس من
الغموس وهذا القسم فی الکفارة لایة واحفظوا بما کنتم ولا یتصور

حفظ الآخ مستقبلا فقط وعند الشافعي بكفر بالغفوس ايضا ان حنث
 وهي اى الكفارة ترفع الاثم وان لم توجد هذه التوبة عنها معها اى مع الكفارة
 سراجية ولو الحالف مكرها او خيطا او ذاهلا او ساهيا او ناسيا بان حلف
 ان لا يخلف ثم نسي فحلف فيكفر مرتين مرة لحنثه واخرى اذا فعل المحلوف
 عليه لحديث ثلاث من جرم من المؤمنين او في الحنث فيحنث بفعل المحلوف
 عليه مكرها خلافا للشافعي وكذا يحنث لو فعله وهو مخفى عليه او يحنث فيكفر
 بالحنث كيف كان والقسم بالله تعالى ولو رفع الماه او نسيها او خدعها كما
 يستعمله الاثراك وكذا واسم الله كحلف النصراني وكذا بالسنة عند محمد ورجح
 في البر خلاف بالله بكسر اللام الا اذا كسر الماه وقصد اليقين او باسم آخر من اسماء
 ولو شتر كما تقول في الحلف به او لا على المذهب كالرحمن الرحيم والحليم العليم
 وما لك يوم الدين والمطالب الغالب والحق معرقا لا صكرا كما ينبغي وفي
 الحنث لو نوى غير الله تعالى غير اليقين دين او بصفة يحلف بها غير صفاته
 نقية صفة ذات لا يوصف بصفة كقوله الله تعالى وجلاله وكبريائه وملكه
 وجبروته وعظمته وقدرته او صفة فعل يوصف بها وبصفة كالفقير
 والرضا فان الإيمان مبينة على العرف فما تقول في الحلف به فيمين وما لا فلا
 لا يقسم بغير الله تعالى كالنبي والقرآن والكعبة قال النكاح ولا يخفى ان الحلف
 بالقرآن المان متعارف فيكون يمينا واما الحلف بكلام الله تعالى فندوم العرف
 وقال العين وعندى ان المصحف يمينا لا سيما في زماننا وعند الثلاثة المصحفين
 والقرآن وكلام الله تعالى يمينا زاد احمد والبيهقي ايضا ولو تبرأ من احداهما فيمين
 الا من المصحف الا ان يتبرأ مما فيه بل ولو تبرأ من دفتره البسيلة كان يمينا
 ولو تبرأ من كل اية فيه ومن الكتب الاربعة فيمين واحدة ولو كرم البراءة
 فإيمان بعد ما وبرئ من الله وبر من رسول يميناء ولو زاد الله ورسوله
 بريتان منه فاربعة وبرئ من الله والقرآن واحدة وبرئ من الاسلام او صوم
 رمضان او الصلاة او من المؤمنين او عبد الصليبي لانه كفر والعقيلون بالشرط
 للكفر يمين وسجي انه اعتقد الكفر بكفره والا لا يكفر وفي البحر عن الخلاصة

والله

اليمين

والله

والتحرير بقعد الكفارة لتعدد اليمين والمجلس والمجالس
 سواء ولو قال عيئت بالثاني الاول ففي حلفه بالله لا يقبل
 وبحجة او عمن يقبل فيه معزيا بالاصل هو يهودى هو نصراني
 يمينان وكذا والله والله والرحمن في الاصح وانفقوا ان
 والله والرحيم يمينان وبلو عطف واحدة وفيه معزيا باللفظ
 قال الرازي اخاف على من قال بحياي وحيايك وحياة راسك
 انه يكفر وان اعتقد وجوب الترفيع يكفر ولو لان العامة يقولون
 ولا يعلمونه اقلت انه شرك وعن ابن مسعود رضي الله عنه
 عنه لان احلف بالله كاذبا احب الى من احلف بغيره صادقا
 ولا يقسم بصفة يتعارف الحلف بها من صفاته تعالى
 كرحمته وعلمه ورضائه وغضبه وسخطه وغدا به ولعننه
 وشرعيته ودينه وحدوده وصفته وسجانه ونحوه
 ذلك لعدم العرف والقسم ايضا بقوله لعمر الله اى بقاؤه
 واليمين الله اى يمين الله وعنه راسك تعالى ووجه الله سلطان
 الله ان نوى قدرته وميثاقه وذمته والقسم ايضا
 بقوله اقسم او احلف واعزم او اشهد بلفظ المضارع
 وكذا الماضي بالاولى كاقسمت وحلفت وعزمت واليت
 وشهدت وان لم يقبل بالله اذا علقه بشرط وعلمه نذر فان
 نوى بلفظ النذر قربة لزمته والالزمت الكفارة
 وسيستفح وعلى يمين او عهد وان يضاف الى الله تعالى
 اذا علقه بشرط محبتي والقسم ايضا بقوله ان فعل كذا
 فهو يهودى او نصراني او فاشهد واعلى بالنصرانية او شريك
 الكفار او كافر فيكفر بحنثه لو في المستقبل اما الماضي
 عالما بخلافه فهو شرك واختلف في كفره والاصح ان
 الحالف لم يكفر سواء علقه بماض او ات ان كان عنده

في اعتقاده انهم يمين وان كان جاهلا وعنده انهم يكفرون
 الخلف بالمفوس وبمباشرة الشرط في المستقبل يكفر فيهما
 لرضاه بالكفر بخلاف الكفر فلا يصير ملما بالتقليق لانه
 ترك كتابه المص في فتاويه وهل يكفر بقوله الله يعلم
 او يعلم الله انه فعل كذا او لم يفعل كذا كذا قال الزاهد
 الاكثر نعم وقال الشمني الاصح لانه قصد ترويج الكذب
 دون الكفر وكذا الوطى المصحف قائله ذلك لانه لترويج
 كذبه لا اهانة المصحف محتج به فيه شاهد الله لا افضل
 يستغفر الله ولا كفارة وكذا الشهدك واشهد ملوكك
 لعدم العرف وفي الذخيرة ان فعلت كذا فلو اله في السماء
 يكون بمناء ولا يكفروني فانا برئ من الشفاعة ليس
 يمين لان فكر الشفاعة مبتدع لا كافر وكذا اخصاوه
 خصيا في هذا الكافر واما فضوى لليهود فيمين ان اراد
 به القربة لانه اراد الثواب وقوله مبتدع خبره الا انه
 لا وحقا الا اذا اراد به سلام الله تعالى وحق الله تعالى
 واختار في الاختيار ان يمين للعرف ولو بالباء فيمين
 انفاقا بحرمة شهر الله تعالى وبحرمة لا اله الا الله وبحق
 الله والرسول والاعيان والعتاة وعذابه وتوابعه ورضاه
 ولفظه الله واما الله لكي في الخاتمة امانة الله يمين وفي النهران
 نوى العبادات فليس يمين وان فعله فعليه غضبه او سخطه
 او لعنة الله او هو زان او سارق او شارب خمر او اكل ربا لا يكون
 قسما لعدم التعارف فلو تعورف هل يكون يمينيا ظاهر كلامهم نعم
 وظاهر كلام النكاح لا وتمامه في النهر وفي البحر ما يباح للضرورة

لا يكفر

لا يكفر مستحله كدم وخنزير الا اذا اراد الخالف بقوله حق اسم الله
 تعالى فيمين على المذهب كما صححه في الخاتمة ومن حروفه الواو والياء
 والتا واللام القسم وحرف التنية وهرة الاستفهام وقطع الف
 والوصل واليم المكسورة والمضمومة كقوله الله وهما الله وصبر الله
 وقد قصر حروف القسم ايجازا فيختص اسم الله تعالى بالحركات
 الثلاث وغيره بغير الجر والتزم رفع ايمين ولعمري الله تعالى كقوله الله
 بنصبه بنزع الخافض وجره الكوفون مكين لا فعلن افا دان
 اضمار حرف التاكيد في القسم عليه لا يجوز ثم صرح به بقوله اللطف
 بالعربية في الاثبات لا يكون الا بحرف التاكيد وهو قوله والله لا فعلن
 كذا او والله لقد فعلت كذا مقرونا بكلمة التوكيد وفي النفي اللام
 والنون بحرف النفي حتى لو قال والله افضل كذا اليوم كان يمينه
 على النفي وتكون لامضمرة كانه قال لا افضل كذا لا امتناع حذف
 حرف التاكيد في الاثبات لاضمار العرب في الكلام لا بعض الكلمة
 من البحر عن المحيط وكفارة هذه اضافة الشرط لان السبب
 عندنا الحث تحرير رتبة او الطعام عشرة مساكين كما مر في
 الطهارة او كسوتهم بما يصلح للاوساط وينتفع به فوق ثلاثة اشهر
 وليستر عامة البدن فلم يجر السراويل الابا اعتبارا بقيمة الطعام ولو
 ادى الكل جملة او مرتبا ولم ينوي الا بعد تمامها للزوم القيمة لصحة
 التكفير ووقع واحد هو اعلاها قيمة ولو ترك الكل عوقب بواحدة
 اذ اناها قيمة لسقوط الغرض بالادنى وان عجز عنها كلها وقت الاداء
 عندنا حتى لو وهب ماله وسلمه ثم صام ثم رجع بعبثه اجراه الصور
 بحجة قلت وهذا يستثنى من قوله الرجوع في الحجة فخرج من الاصل
 صام ثلاثة ايام ولا يهطل بالحیض بخلاف كفارة الفطر وجوز

اللام والنون

الشافعي التفریق واعتبر العجز عند الخث مسكين
 والشرط استمرار العجز الى الفراغ من الصوم فلو صام المعسر
 يومين ثم قبل فراغه ولو بساعة ايسر ولو بموت مورثه موسرا
 لا يجوز له الصوم ويستأنف بالمال خائنه ولو صام ناسيا للمال لم يخرج
 على الصحيح مجتبه ولو نسي كيف حلف بالله او بطلاق او بصحة لا شيء على الا
 ان يتذكر خائنه ولم يخرج الكفيرة ولو بالمال خلافا للشافعي قبل حنث ولا يشترط
 الفقرة لو وقع صدقة ومصر فها مصرف الزكاة فالأصل الا الذي خلافا للشافعي
 ويقول يفتي كافر في بائنها ولا كفارة بين كافر وان حنث مسلما بآية اثم
 لا ايمان له وما وان نكثوا ايمانهم فيفني الصوري كتحليف الحاكم وهو
 الكفر بطلما اذا عرض بعدها فلو حلف مسلما ثم ارتد والعياذ بالله تعالى
 ثم اسلم ثم حنث فلا كفارة اصلا لما تقررت ان الاوصاف الراجعة للحلل يستوي
 فيها الاستعداد والبقاء كالجمعة في النكاح وكذا لو نذر الكافر عابها فرتة لا يترتب
 شيء ومن على معصيته كعدم الكلام مع ابويه او قتل فلان وانما قال اليوم
 لان وجوب الخث لا يتأخر الا في اليقين الموقته لما المطلقة فحنث في اخر
 حياته فبقي بالكفارة بموت الخائف ويكفر عن يمينه فهاك المخلوف عليه غايته وجب
 الخث والكفيرة لانه اهوى الامر بوجوب حاصله ان المخلوف عليه اما فعل او
 ترك وكل منهما اما معصية وهي مسئلة الحق او واجب كحلفه ليصلي الظهر
 اليوم وبره فرض او هو اولى من غيره او غير اولى منه كحلفه على ترك زوجته
 شهرا او نحو وحنثه اولى ومستويان كحلفه لا يأكل هذا الخبز مثلا وبره
 اولى واية واحفظوا ايمانكم بغيره وجوب فتح فهي عشرة ومن حرم اي على
 نفسه لانه لو قال ان اكلت هذا الطعام فهو على حرام فأكلة الكفارة خلاصه
 واستشكل المصل شيئا ولو حرمها او ملكه عزم كقوله الخبز او مال فلان على
 حرام فيمهر ما لم يرد الاخبار خائنه ثم فعله باكل او نفقة ولو تصدق

اوهر

او وهب لم يحنث بحكم العرف بل يحنث كغيره ليمينه لما تقررت ان تحريم الحلال
 يمين ومنه قولها لزوجها انت على حرام او حرمتك على نفسي فلو طأ وعده
 في الجماع او اكرهها كغرت مجتبه وفيه قال لقوم كلامكم على حرام او كلام
 الفقهاء اهل بخداد او اكل هذه الرعييف على حرام حنث بالبعض وفي
 والله لا كلمكم او لا اكلم لم يحنث الا بالكل زاد في الاشباه اذا لم يكن
 اكله في مجلس واحد حنث لا يكلم فلانا وقلانا ونوى احدهما ولا يكلم
 اخوة فلان وله اخ واحد وتماه فيها قلت وبه عرف جواب حادث
 حلف بالطلاق ان اولاد زوجته لا يطلعون بيته فطلع واحد
 لم يحنث كل حل او حلال الله او حلال المسلمين على حرام زاد الكمال
 او الحرام يلزم مني ونحوه فهو على الطعام والشراب ولكن الفتوى
 في زماننا على انه تبين امراته بتطليقة ولو له اكثر من جميعا
 بلائنه وان نوى ثلاثا فثلاث وان قال لم انوه طلاقا لم يصدق
 قضاء لغلبة الاستعمال ولذا لا يحلف به الا الرجال ظمير به وان لم
 يكن له امرأة وقت اليمين سوانكح بعدام لا يمين فيكفر باكله او شره
 لو يمينه على ان ولو بائنه ثلث على ما مضى فموسر ونحوه ولو طأ امرأة وقتها
 فبانت بلا عدة فلا كفارة لانصرافها للطلاق وقدره في الايلا ومن نذر
 نذرا مطلقا او مطلقا بشرط وكان من جنسه واجب اي فرض كما سيصرح
 به تبعا للبحر والدرر وهو عبادة مقصودة خرج الوصف وتكفي في الميت
 ووجد الشرط المعلق به لزوم الناذر لحديث من نذر وسعى ففعله الوفاء بما
 سعى كصوم ومسلاة وصدقة ووقف واعتكاف واعتناق رقبة ورجح
 ولو ما شيئا فافعا عبادات مقصودة ومن جنسها واجب لوجوب العتق
 في الكفارة والمشيح للبحر على القادر من اهل بكة والمعدة الاخرة في الضلأ
 وهي لبث كالا عتكاف ووقف مسجد للمسلمين على الامام من بيت المال

والأصل المستلزم فتح ولم يلزم التاخر ما ليس من جنس فرض كعبادة
 مريض وتيسير جنازة ودخول مسجد ولو مسجد الرسول أو الأقصى لأنه
 ليس من جنسها فرض مقصود وهذا هو الضابط كما في الدرر وفي البحر
 شرائط خمس فإدراك لا يكون معصية لذاته فصح نذرهم صوم يوم النحر
 لأنه لا يغيره وإن لا يكون واجبا عليه قبل النذر ولو نذر حجة الاسلام لم يلزمه
 شيء غيرها وإن لا يكون ما التزمه أكثر مما يملكه أو ملكا الغير فلو نذر
 التصديق بالثمن ولا يملك إلا الثمن فقط خلاصة أنت هي قلت
 وزاد في زواجر الجواهر وإن لا يكون مستحيل الكون فلو نذر صوم
 أو اعتكاف لم يصح نذره وفي القضية التصديق على الأغنياء يصح عالم
 بنو بناء السبيل ولو نذر النسيجات دبر الصلاة لم يلزمه ولو نذر أن
 يصل على النبي عليه الصلاة والسلام كل يوم كذا لزمه وقيل لا ثم إن المعلق
 فيه تفصيل فإن علقه بشرط يريده كان قد غابى أو شفى مرضى يوفى
 وجوباً إن وجد الشرط وعلقه بما لم يردده كان زينة بفلاحة مثلاً خنت
 و 2 نذر أو كفر بيمينه على المذهب لأنه نذر بظاهر يمين بمعناه فخير
 ضرورة نذر مكلف بقية رقبته في ملكه وفيه والأبواب ثم بالترك ولا يلزم
 تحت الحكم فلا يجبره القاضي نذر إن يذبح ولده فعليه شاة لقصة الخليل
 عليه الصلاة والسلام والغاه الثاني والثالث في كذره بقتله ولو كان يذبح
 نفسه أو عبده وأوجب محمد المشاة ولو نذر أبداً وجده أو أمه بغير إجماع
 لأنهم ليسوا أكسب ولو قال إن برئت من مرضي هذا ذبح شاة أو على شاة
 أو ذبحها فبرئت لا يلزمه شيء لأن الذبح ليس من جنس فرض بل واجب
 كما لا يخفى فلا يصح إلا إذا التصديق بلحماً فليزله لأن الصدقة من
 جنسها فرض وهي الزكاة ففي متى الدرر تنافض ولو قال مد على
 أن أذبح جزواً والتصديق بحج فذبح مكان سبع شياه جاز كذا

في مجموع النوازل ووجهه لا يخفى وفي القضية أن ذهبت هذه العلة
 فعلى كذا ذهبت ثم عادت لا يلزمه شيء نذر لفقاه مكة جاز الصبر إلى
 فقهاء غيرها لما تقرر في كتاب الصوم أن النذر غير المعلق لا يختص بشيء
 نذر أن يتصدق بعشرة دراهم من الخبز فتصدق بغيره جاز أن
 يساوي العشرة كتصدق به بمئة نذر صوم شهر معين لزمه متتابعاً
 لكن إن أفطر فيه يوماً فضاء وحده وإن قال متتابعاً بالزوم استقبال
 لأرمعين ولو نذر صوم الأبد فأكمل لعذر فدى نذر بان يتصدق
 بالعين من ماله وهو يملك دونها لزمه ما يملك منها فقط هو المختار
 لأنه فيما لم يملك لم يوجد النذر في الملك ولا مضافاً إلى سبب فلم يصح كما
 لو قال مالي في المساكين صدقة ولا مال لم يصح اتفاقاً نذر التصديق
 بهذه المائة يوم كذا على زيد فتصدق بمائة أخرى قبل أي قبل ذلك اليوم
 على فقير آخر جاز لما تقرر فيما مر قال على نذر ولم يزد عليه ولا ينه له فعليه
 كفارة يمين ولو نوى مسامحة بلا عدد لزمه ثلثة أيام ولو صدقة فاطماً
 عشرة مساكين كالقطرة ولو نذر ثلثين حجة لزمه بقدر عمر وصل بحلفه
 أن شاء الله بطل يمينه وكذا يبطل به أي بالاستثناء المتصل كلما تعلق
 بالقول عبادة أو معاملة أو بصيغة الأخبار ولو بالامر والنهي كاعتقوا
 عبدي بعد موتي أن شاء الله تعالى ومع عبدي هذا أن شاء الله تعالى لم يصح
 الاستثناء بخلاف المتعلق بالقلب كاليمين كما مر في الصور **باب**
 اليمين في الدخول والدخول والخروج والسكنى والائتاء والركوب وغير ذلك
 الأصل أن الأيمان مبنية عند الشافعي على الحقيقة اللغوية وعند مالك على الاستعمال
 القرآني وعند أحمد على اليمين وعندنا على العرف ما لم ينو ما يحتمل اللفظ
 فلا حث في لا يهدم بيتاً بيتاً المنكوت إلا باليمين فتح الأيمان مبنية
 على اللفظ لا على الأغراض فلو اغتاض على غيره وحلف أن لا يشتري له

شيئا بغير فاشترى له بدرهم او اكثر لم يحث لم يحث لم يخرج من الباب
 او يضره اسواط او يغيره اليوم بالف فخرج من السطح وضرب
 بعضها وعذب برغيف اشواه بالف اشباه لم يحث لان المعبرة لهم
 اللفظ الا في مثل حلف لا يشترى بعشر حث باحد عشر بخلاف البيع اشباه
 لا يحث بدخول الكعبة والمسجد والبيعة للنصارى والكعبة
 لليهود والذهاب والظلة التي على الباب اذا لم يصلح البيتوتة يخرج
 حلفه لا يدخل بيتا لا فاه لم تعد للبيتوتة ولذا يحث في الصفة والايوا
 على المذهب لا يربحان في صفا وان لم يكن مقفا فتح وفي لا يدخل دارا
 لم يحث بدخولها خربة لا يربحان فيها اصلا وفي هذه الدار يحث وان صار
 صرا او بنيت دارا اخرى بعد الاقدام لان الدار اسم للقرعة والبنا
 وصف والصفة انما يقترن في المنكر للمعين الا اذا كانت شرطا او اعيان
 كحلفه على هذا الرطب فيقيد بالوصف وان جعلت بعد الاقدام بيتا
 او مسجدا او حماما او بيتا او غلب عليها فصارت لغا لا يحث وان بنيت
 دارا بعد ذلك كذا البيت وكذا بيتا بالاولى فخدم او بنى بيتا اخر
 ولو بنى قبل الاول لزوال الاسم البيت ولو هدم السقف دون السطح
 فدخل حث في المعين لانه المنكر لان الصفة تعتبر فيه كما وعراه في
 البحر للبدائع كمن نظره في النهر بان لا فرق حيث صلح للبيتوتة قد هذه
 الدار لانه لو اشار ولم يسم بان قال هذه حث بدخولها على اي صفة كانت
 كهذا المسجد فخر ببقائه مسجد اليوم القيمة بدفتي ولو زيد فيه حصه
 فدخلها لم يحث مالم يقل مسجد بنى فلان فيحث وكذلك الدار لانه
 عقد يمينه على الاضافة وذلك موجود في الزيادة بدائع وبحر وحلف
 لا يحث على هذه الاسطوانة او الى هذا الحائط فهدمها ثم بنى ولو
 بنى فيها او لا يركب هذه السفينة فنقضت ثم اعيدت بحثها لم يحث
 كما وحلف لا يكتب لهذا العلم فكسره ثم ابراه فكتب به لان غير المعبر
 لا يسمي فلما بل بنى فاذا كسره فقد زال الاسم ومثقال بطلت اليمين والواقع

قال مسكين وعليه الفتوى وفيه
 واذا دنا من ثوبه نجس او غطاه حث

على السطح داخل منه المتعدية بين خلاف المتأولين ووقف الكمال
 الحث على سطح له استر وعده على مقابله وقال ابن الكمال ان الخالف
 من بلاد النجف الحث على ثوبه تأولين لا والظاهر قول المتأولين
 في الكل لانه لا يستحي داخله في الكمال فوسفه واما الوقاية لا يستفيع بها اهل
 الدار وقال اعم الطلاق المسجد فلو قومه سكن قد علم لم يحث لانه ليس
 بمسجد بدائع ولو قيد الدخول بالباب حث بالمحاذات ولو نقبا الا اذا
 عينه بالاشارة بدائع والواقف بقدره في طاق الباب اي عينه التي يحث
 لو غلق الباب كان خارجا لا يحث وان كان بعكس بحيث لو غلق كان
 داخل حث في حلفه لا يدخل لو كان المحلوف عليه الخروج انعكس الحكم لكن في
 المحيط حلف لا يخرج في شجرة تحت صاير جبال وسقط سقط في الطريق لم يحث
 لان الشجرة كبناء الدار وهذا الحكم المذكور اذا كان الخالف واقفا بقدره
 في طاق الباب فلو وقف بايدي رجله على العتبة وادخل الا في فراق
 استوى الجانبين لو كان الجانب الخارج اسفل لم يحث وان كان الجانب
 الداخل اسفل حث رباعي وقيل لا يحث مطلقا هو الصحيح طهره لان الانفصال
 التام لا يكون الا بالقدمين ورواها الركوب والبس السكينة كانت في حث
 بمكة ساعة لا ورواها الدخول والخروج والتمرج والظهور والضابطان
 ما يمتد فله وانه حكم الاستدواء والافلا وهذا الوجهين حال الدوام اما قبله
 فلا فلو قال كلما ركبت فانت طالق او ففعل في درهم ثم ركب ورواها لزمه
 طلق ودرهم ولو كان ركبا لزمه في كل ساعة يمكن النزول والعلقة ورواها
 قلت في وقت لا يحث الا بالبداء الفعل في الفصول كلها وان لم ينو اليه
 مال استاء نأجته حلف لا يمكن هذه الدار والبيت والمحل في
 الحارة فخرج وبلغ مناعة واهله حتى لوقي وقد حث واعتبر محمد بن فضل
 بالسكنى وهو ارفق وعليه الفتوى قاله المعنى والولي سكة او مسجد
 على الاوجه قاله الكمال واقره في النهر وهذا الوجهين في العربية ولو بالفارسية
 برخر وجه بفسه في الوايت المرأة النقلة وغلبت ولم يمكنه الخروج ولو بغير

كما لو كان سكا في قبا

ليل وخلق باب او شغل طلب دارا قوي وادارة وان بقي بايا او كان له
 استغنى كثيرة فاستغل بنقلها بنف وانه امكنه ان يستكرى اياه لم يثبت
 ولو نوى التحول بدينه ودين محمد ان يفي بفرجه بينة الانتقال بخلاف
 المصر والقرية والبلد فانه يبرئ نفسه فقط **رفع** حلف لا يكره فلا يفسد
 في عهده وازد هذا في حجة حنث الا ان تكون دارا كبيرة ولو تقاسمها
 بجايطينها ان يمين الدار في يمينه حنث وان نكرها لا ولو دخلها فلان
 عتبا ان اقام معه حنث علم اولاد وان انتقل فورا كما لو نزل ضيفا وكذا لو
 الحائف وسكن فلان مع اهله يبرئ لانه لم يركب حنثا ولو قيد
 بشهر حنث بعث العدم متداوها بخلاف الاقامة بحرة في خزانة القنطرة
 حلف لا يضربها فخرها من غير قصد لا يثبت وحنث في الخارج من المسجد
 محل وخرج نحو رابره وبدونه بان حمل كرها لا يثبت ولو اضرب بالبركة
 في الارض ومثله لا يدخل اما واحكاما واذا لم يثبت بدونه بل اوره
 او نزل او عثر او سبب ربح او حج وانه على الضحية طهره لا يثبت بيمينه لعدم
 فعله على المذهب الصحيح فخره وفي البحر عن الظاهرية بيمينه لكنه خالف
 في فتاواه فخره بان يخطاها اخذ بقول ابي شجاع لان ارفق لكناك على
 المعتمد ولا يثبت في قوله لا يخرج الا الى جنازة ان خرج اليها فاحصد عند
 انفصاله من باب داره مشى بها الى المذبح البديع ان خرجت الا الى المسجد
 فانت طالق فخرجت من المسجد بدمها فذهبت لغير المسجد المطلق
 ثم اتى او اذ لان شرط في الخروج والذباب والروح والعبادة والزيارة
 النية عند الانفصال الوصول الا في الاثنيان فلو حلف لا يخرج ولا يذهب
 او لا يروح بيمينه الى مكة فخرج بيمينه ثم رجع عنها قصد غير ما لم لا يثبت اذا
 جاور عن مصره على قصد ما ان يمينه ويمنها فدية سفر والا حنث بيمينه
 الانفصال فخرج بيمينه لو حلف ليخرج من فلان العام الى مكة فخرج منه
 حتى جاور اليوبت بيمينه لا يخرج من بغداد فخرج مع جنازة والفقار فخرج
 بعدا وحنث وفي لا ياتيها لا يثبت الا بالوصول كما هو الفوق لا يثبت كما لا

هذا في حجة



لوطف

لوطف ان لا تأتي اوراته عرس فلان فذهبت قبل العرس وكانت ثمة
 حتى مضى العرس لها ما انت العرس انماها ذيرة حلف ليا يمينه
 فهو ان ياتي منكره او حانوته لقيه ولا فلو لم يات حتى مات احد هما حنث
 في اية حيوته وكل يمين مطلقه اما الموقته فيعتبر اوفاه فان مات قبل يمينه
 فلا حنث وقوله حنث يفيد انه لو ارتد ولم يلق لا يثبت لبطان يمينه
 بالله بحرة الردة كما قرئت بر حلف ليا يمينه عدا ان استطاع فاستطاع
 الصفة لانه المتعارف ففقد على رفع الموانع كمرض وسلطان وكذا
 جنون او شيا يجرى بها وان نوى بها القدرة الحقيقة المتعارفة للفعل
 صدق ويا يمينه لا قضاء على الاوجه فتح لانه خلاف الظاهر وقد اظهر الزاهد
 اعترافه بها في الحنث كما اظهره في القسنة في موضعين من الفاظ التكفير
 لا يخرج بغير اذني اذ لا ياذني او باقرى او بعلم او برضا في شرط البر
 لكل زوج اذن الا لغيره او حق او فرقة ولو نوى الاذن مرة ودين
 وتخل يمينه بخروجها مرة بل اذن ولو قال كلما فخرت فقد اذنت لك
 سقط اذنه ولو نهاها بعد ذلك عند صحته عند محمد وعليه الفتوى ولو بيمينه
 وفي التصريف حلف بالطلاق لا ينقل اهله ليله كذا ارفع الامر على كماله فبعث
 رجلا باذنه اهله لا يثبت بخلاف قوله لا ان اوفى اذنه لك للقاية ولو
 نوى القعد وصدق حلف لا يدخل ارفلان بيمينه نسبة السكينة اليه
 عرفا ولو تبعها او باعارة باعتبار عموم الحجاز ومعناه لو نحل الحقيقة فزاد
 من افرادها او حلف لا يضع قدمه في دار فلان حنث بدخولها مطلقا
 ولو حلفا او ركبا لما تقرر ان الحقيقة منه كانت متعذرة او هجورة صير
 الى الحجاز حتى لو ضا جمع ووضع قدمه لم يثبت بشرط الحنث في قوله ان
 خرجت مثلا فانت طالق وان ضربت عذرك فبعدي وقرير خروج
 والضرب فعله ثورا الا ان قصده المنع عن ذلك الفعل عرفا ودار
 الايمان عليه وهذه يسمى يمين الفور تقربا او حنيفة باظهارها ولم يثبت
 احد وكذا في حلفه ان تقويت فكذا بعد قول الطالب نال بعد معنى شرط

نقل

لمحت تغذيه به ذلك الطعام المدعوا اليه وان ضم الى ان تغذيت اليوم
 او معلق فعبدي وحيث يطلق التقدي بالزيادة على الجواب فيحصل استديا
 وفي إطلاق الاشياء ان للتراخي لا يقربه الفور ومنه طلب جماعها قاسم
 فقال ان لم تظلي معي البيت قد خلت بعد سكون شهوة حيث وفي البحر
 عن محيط طول التناهي لا يقطع الفور وكذا الوقايف فوت الصلاة
 فضلت او استقلت بالوصف للصلاة المكتوبة او استقلت بالصلاة
 المكتوبة لانه عذر شرعي عا وكذا في ركوب العبد المأذون والمكاتب لولاه
 في حق النعمان التام طين اذ لم يكن وبه مستغفرا وقد نواه فيخذ
 بحيث حلف لا يركب فالنعمان على ما يركب الناس في من فرس حمار فركب
 ظهر ان اوبى غيره او بقية او قيل لا يثبت استحسانا الا بالنية ظهريه
 قلت وينبغي حمله بالغير في المهر والشام وبالفيل في الهند للتعارف قال
 المصنف ولو حمل على الدابة مكرها فلا حث كحلف لا يركب فرسا فركب
 برذونا او بعكس لان الفرس اسم للفرس البرذون يقع في الحيل باسم
 لوعينه بالعربية ولو بالفارسية حث بكل حال ولو حلف لا يركب ولا يركب
 مركبا حث بكل مركب سفينة او حمار او دابة يسوي الا في سجنه ولو حلف
 لا يركب حيوانا او دابة باليهيمن في الاكل **الشرب والعبس والاطام**
 ثم الاكل اصيل لا يحتمل المصنع بغيره الى الجوف كجزوف كما تصنع اولاد
 ابتلعه بل يصنع والشرب اصيل لا يحتمل الاكل من الما يتعال الى الجوف
 كما وعمل في حلف لا ياكل بضيعة حث ببلعها وفي لا ياكل عنبا مثلا لا يثبت
 لان المصنوع ثالث ولو اكل شربه حث بواجب لكن في تذبذب القلائد
 حلف لا ياكل سكر الا بحيث يضره في عرفنا بحيث واما الذوق فعل
 الغم لجزء معرفة الطعام وصل الى الجوف ام لا وكل اكل وشرب ذوق ولا
 عكس ولو تمضمض للصلاة لا يثبت ولو غنى بالذوق الا اكل لم يصدق الا اكل
 حلف لا ياكل من هذه الخلقة او الكرمه فقيده حث من باكله من غيرها
 بالمثلثة اي ما يخرج منها بل تغير بصفة جديدة في حث بالعصير لا باللبس المطبوخ

المصنف

عصره و...

ولو وصل

ولو وصل غصن منها بشجرة اخرى وان لم يكن للشجرة ثمرة تنفرد بين
 الى ثمرها بحيث اذا اشترى به ما كولا واكله ولو اكل من الثمرة لا يثبت
 وان نواها لان الحقيقة لهجرة ولو الحية وفي محيط لوني اكل منها لم يثبت
 باكل ما يخرج منها لانه نوى حقيقة كلامه قال المصنف تبعا لشيخه وينبغي
 ان لا يصح في هذا التعيين لحي ازارا في النهر فان قلت وركب الكرم ما
 ياكل عرفا فينبغي صرف اليهم ليعينه قلت بطل لوني انما ياكلونه مطبوخا و
 وفي الشاة يثبت بالعلم خاصة لا باللبس لانها ما كولة فتصدق اليهم عليها
 ولا يثبت اليهم في حلفه لا ياكل من هذا البسر او الرطب واللبس باكل
 وطيبه وثمره وسيرازه لان صفة صفات واعية لا يمين فتصدق به بخلاف
 لا يكلم هذا الصبي او هذا النسي فكله بعد ما شاع او لا ياكل من هذا الحمل فحينئذ
 الشاة فكله بعد ما صار كبت فانه يثبت لانها واعية والاصل ان يحلف
 عليه اذا كان بصفة واعية الى يمين تقيده في المعروف المنكر فاذا زالت
 زال اليمين وما لا يصلح واعية اعترفت المنكر دون الموقف وفي تجبته لا يكلم
 هذا الجنون فبما او هذا الكافر فاسلم لا يثبت لانها صفة واعية وفي لا يكلم
 رجلا فكل صبيانا حث وقيل لا ياكل بكم صبيانا فكله بالغ لانه بعد البلوغ يدعى
 شاة فكل الى ثلثين فكل الى ثمانين فكل الى ثمانين فكل الى ثمانين فكل الى ثمانين
 فصار زنبيا هذا ما بعده معطوف على قوله من هذا البسر مما لا يثبت به
 او لا ياكل هذا اللب من فصار جينا او لا ياكل من هذه البضيعة فكل فزارها
 كذا في نسخ الشرح وفي نسخ الملقن فزارها او لا يدوق من هذا الخرفاض
 خلا من زهر هذه الشجرة فاكل بعد ما صار بوزا او شمشا لم يثبت بخلاف
 حلفه لا ياكل ثرا فاكل خيا فانه يثبت ثم مضت وان ضم اليه شي من الثمن
 او غيره بجزء فيه الاصل فيما اذا حلف لا ياكل معينا فاكل بعضه ان كل شيء
 ياكله الرجل في مجلس الشرب في شربه فالحلف على كل والا فلي بعينه
 وكذا لا يثبت لو حلف لا ياكل بسرا فاكل رطبا او لا ياكل عنبا فاكل
 زنبيا بخلاف نحو جوز لوز فان الاسم يتناول الرطب ايضا ولو حلف لا ياكل

لانه م...

رطباً او بر او حلف لا ياكل رطباً او بر او حلف لا ياكل المذنب كالبثور
 لا ياكل الحبوب عليه وزيادة ولا حنث بشئ وكما سبب الكافي اي عرجون
 ويقال عنقود برهما رطب في حلفه لا يشترى رطباً الا ان يشترى
 على البلية ولا يفلو ببيع بخلاف حلفه على الاكل لوقوعه شيئاً فشيئاً ولا حنث
 في حلفه لا ياكل حلفاً حلفاً او سبب الا اذا اوفى بها ولا في المذنب وادته
 فركب كافر او لا ياكل حلفاً ولا ياكل حلفاً على حبل مع تسميته في القواني حلفاً
 وادته وادته اللوف واما في التبيين من حنث في المذنب حيواناً كركوب الا
 رده في النهي ان العرف العرفي يخص عنه ناك الحرف القولي علم الانسان
 والكبد والكروش والريه والقلب الطحال الحنث يبرحم هذا في عرف اهل الكوفة
 اما في عرفنا فلا كما في البصر من الحنث وغيره ما وثقه علم ان البصر معتبر في قطع
 وفي الحنثية الرأس الا كالعرف في بين الشر او في لا ياكل من هذا الطاهر
 يقع على كراهية ومن هذا الحلف لا يقع على صيده ولا يقع على سم البقرة
 الى اوس ولا يحنث بالكل البنية هو الاصح ولا يحنث بشئ الطاهر وهو الحنث
 الشمين في حلفه لا ياكل شحماً خلافاً لاهل بل بسم الطاهر والاصح
 اتفاقاً لا بما في العظم اتفاقاً فتح واليهين على الشر والحنث يبرحم على الله
 حكماً خلافاً لزيد في لا يحنث بالية في حلفه لا ياكل ولا يشترى شحماً او لحماً
 لانها نوع ثالث ولا يحنث بخبز او دقيق او سويق في حلفه لا ياكل هذا البتر
 الا بالقسمة من غير الموقلية كالبلية في عرفنا اما لو قصر بانية فلا حنث
 الا بالنية فتح في النهي عن الكشف المسئلة على ثلثة اوجه احدها ان يقول هذه
 الحنطة ويشترى بصيرة وهي مسئلة الحنث الثانية ان يقول هذه بلا ذكر حنطة
 فيحنث بالكلها كيف كان ولونية او خبز الثالثة ان يقول حنطة فيحنث
 بالكلها لونية لا يشترى الحنث ولو زرع لم يحنث بالخارج وفي هذا الذي حنث
 بما يتخذ منه كالحنث ونحوه كقصيدة وحلوا لا يفسد في الاصح كما في الكراعين
 النخلة والخبز ما اعتاده اهل بلد الحالف فاش في البتر والحنث بالذرة و
 والطبري بخبز الارز وبعض اهل القوي بالشعر فله دخل بلد البرد استمر لا ياكل

في بين الاكل لا

الا اشعر لم يحنث الا بالشعر لانه العرف الخاص معتبر فتح حلف
 لا ياكل من خبز فدان انصرف الى الحنثية التي تفرغ في السور لالمن
 عجنته وبنية بالقرب ظهيرة ومنه الرقاق لا الفطير والشراب او
 بعد ما دقه او فته لانه لا يسمى خبز وحنث في لا ياكل طعماً ما من طعام
 فدان باكل خله او زيتاً او ملحاً ولو بطعام نفسه لا لو اخذ من ثيبذه
 او ما به فاكل به خبز او في لا ياكل سمناً في كل سويقاً ولا نية لان حنث
 لو عسر ال السمن حنث والا لاجوبه في البدائع لا ياكل طعماً ما في
 فاضطر الميتة فاكل لم يحنث والشواء والطبخ يقعان على اللحم
 المسوي والمطبوخ بالماء يند في فهم اما في عرفنا فاسم الطبخ يقع
 على كل مطبوخ بالماء ولو بودن او زيت او سمن كما نقله المصنف
 عن الحنثية في النهر ليعلم ان كل ما يؤكل على وجه النظم كمين وفاكهة لكن
 في عرفنا لا والرأس ما يباع في مصره اي مصر الحالف اعتباراً بالعرف والاصح
 والقالة النضام والبطيخ والمشمش نحوها لا العنب الرمان
 والرطب خلافاً لاهل خلاف مصر والعبرة للعرف فيحنث بكل ما يبعد
 فاكهة عرفاً ذكره الشمين وافر المصنف الحلو ليس من حنث
 حامض فيحنث بكل حبيص وعسل سكر يكون المرجع فيه عادات
 الناس ففي بلادنا لا حنث في فانيه وعسل سكر كما نقله المصنف
 عن الظهيرة والادام ما يطبخ به الحنث اذا اخلط طبره عسل وزيت
 ويطبخ له زوب في البقر والحم والبيض والحين وقال محمد بن محمد بن محمد بن محمد
 فاكهة بنية كما في البحر عن التهذيب وفيه ما يؤكل وحده غالباً
 وزيت وجوز وعنب ويطبخ ويقلد سائر الفواكه ليس اذما
 الا في موضع يؤكل تبعاً للحنث لبا اعتباراً للعرف في البدائع الجوز
 رطباً فاكهة وباب ادوم فرع حلف لا ياكل لحماً الا في لا ياكل
 بصلاً والا في فلفلاً فلفلاً خضوفه كل ذلك فاكلوا لم يحنثوا الا
 صاحب الفلفل لانه لا يؤكل الا بسلطه وهذا ان وجد طعمه ويزاد في

في ان عرفان روية عينه وفي لا بالكلية فبطحة بازوا لا ينظر الى فدا
 فظ الى يده او جلد او اعلا رأسه لم يحث والراسه وظهره واطنه
 حث وفي المسح حث بمس اليد والرجل عرض عليه اليدين فقال نعم
 كان حاله في الضيق كذا في الضيق فيه وغيره قال المصنف بهذا هو
 المشهور لكن في فوائد حثنا عن التاخر حاية ان ينعفم لا يصير
 حاله هو الصحيح ثم فرغ انما يكون من التعلق في الحياكم ان الشاهد
 يقول للزوج تعليقا فيقول نعم لا يصح على الصحيح التعلق الاكل المتروك
 الذي يقصد به الشبع وكذا العشى ولا بد ان يأكل اكثر من نصف
 الشبع في غدا وعشا وسحور في وقت خاص وهو ما بعد طلوع الفجر
 وفي البحر من الحكمة طلوع الشمس قال ينبغي ان يتأخر عنه للمعرف زاد
 في النهو اهل مصر يمتنعون من اكل ارتفاع الضيق الاكبر فيدخل وقت الغدا
 فيعمل برفهم قلت وكذلك اهل الشام ثم لا بد ان يكون مما يتقيد
 اهل بلده عادة وعادة كل بلدة ما تعارف اهلها حتى لو شبع بشر الليل
 بحيث البدوي المصري ينعى التقي في الزوال في البحر عن الاكل
 وفي غدا وقت العشاء بعد صلاة العصر قلت هو عرف مصر
 المصنف الليل سحر وهو الاكل بعد نصف الليل الى طلوع الفجر
 قال ان اكلت او قال ان شربت او لبست اكلت ونحو ذلك فيقدر
 وتو نوى معينا اي جزا اولينا او قلنا مثله لم يصدر في الصلاة فيحث في
 شئ اكل وشرب وقيل يدين كما توفى كل الاطعمة او كل مياه العالم
 حتى لا يحث الصلاة محتمل كلامه ولو فهم لان اكلت طعاما او شربت
 شرابا او لبست ثوبا ودين اذا قال عنت شيئا ودين شئ لانه ذكره
 اللفظ العام القابل للتخصيص لانه ذكره في سابق الشرح طفق كالنكاح
 في النفي والاصل ان النية انما تصح في المصنوع الا في ثبات فيديل في
 فعل الخروج وبما كنهه وتخصيصه ليس كنهه او عوبية لا انصفه كطوبى
 او بصيرة فتح نية تخصيص العام تصح وبما كنهه اجماعا فلو قال كل امرأة انزوا

الى الزوال

في

في طالق ثم قال نويت من بلد كذا لا يصديق قضاء وكذا من غيب
 دراهم انسان فلما حلفه الحنفي نوى فاقصا به يعني خلاف الحنفي
 وفي الولو الجدية مع حلفه ظالم واخذ بقول الحنفي فلان ليس به وقالوا
 النية على الف ولو بطلاق او عناق وكذا ابا نذر لو مطلقا ما وادع ظالم
 فكل حلف ولا تعلق للقضاء في اليدين بانه حلف لا يشترط ان
 يكن فيه الكرم نحو وجلة قيمته على الكرم منه حتى لو شرب من نهر خذ منه لم
 يحث وفي البحر من الظاهر ان الكرم لا يكون الا بعد الخوض في الماء لكن
 في القرب تاني عن الكشف انه ليس بشرط الجلاء في ماء وجلة في حث
 بغير الكرم وفيما لا ينافي فيه الكرم كالبئر والحيت بالشرب بالاناء
 مطلقا سواء قال من البئر او من ماء البئر النقيين مما زاد ولو تخلف
 الكرم فيما لا ينافي فيه ذلك اي الكرم لا يحث في الاصح لعدم العرف كما
 البئر في المستقبل شرط انعقاد اليدين ولو بطلاق وبما كنهه اذ لا بد
 من تصور الاصل تنقضي في حث الحلف وهو كفارة ثم فرغ عليه ففي حلف
 لا يشترط ما وهذا الكوز اليوم ولا ماء فيه او كان فيه ماء وصية ولو جعله
 او بفسقه في يومه قبل الليل او اطلق يمينه عن الوقت ولا ماء فيه ركن
 سواء علم وقت الحلفان فيه ماء او لا في الاصح لعدم مكان البئر وان اطلق
 وكان فيه ماء فحث حث لوجوب البئر في المطلقة كما فرغ وقد فاقص
 اما الموقنة ففي اية الوقت وهذا الاصل فروعه كثيرة منها ان لم تصل
 الصبح غدا فانت كذا لا يحث بحضرتها بكرة في الاصح ومنها ان تتردى
 الدنار التي اخذت من كبرها فانت طالق فاذا الدنار في كبره
 لم تطلق لعدم تصور البئر ومنها ان لم تبيع صدقك اليوم فانت طالق
 وقال ابو يان وجهته فانك طالق فالحيلة ان تشتري بهرها
 ثوبا مغفوق وتقبضه فاذا مضى اليوم لم يحث ابوها لعدم اليمة و
 ولا الزوج لغيرها عن اليمة عند الغروب لسقوط المهر بالبيع ثم اذا
 اولدت الرجوع ردة بخيار الرؤية في حلفه والله ليصدقن السماء او

او ليقلبت هذا الجوز هياحت للحال لا مكان البر حقيقة ثم بحث
 عادة ولو وقت اليقين لم يثبت ما لم يحضر ذلك الوقت وفي جرة الفقه
 قال لا رتبة ان لم اوجع الى السماء هذه القيلة فانت كذا انصب لما تم
 يجرى الى سماء البيت لقلة ما في سماء البيت سبب في السماء اي سماء البيت
 قال الكفاية والظاهر ضرورة ما في قاعه بين الامان وكذا الحكم لو حلف على
 فلاننا عالم بموته اذ يكون قبله بعد حياته الله فيجوز وان لم يكن كما لا يمتنع
 فلا يثبت لانه عقد بمنتهى الحياة كانت فيه ولا يتصور كسلة الكوز
 وكقولك ان تركت مثل سماء فعبدي قولك ان الترتيب لا يتصور في غير القدر
 حلف لا يكلمه فناداه وهو بايم فليقله لم يثبت هو الحنأ ولو سيقظا
 حنت لو يثبت يسمع بشره انفسه عن اليقين فلو قال هو صولان كملت
 فانت طالق فاذا سبى واذا هي لا تطلق ما لم يرد الاستئناف ولو قال
 اذ هي طلقت لانه متأنف ولو قال با حاط اسمع او اضع كذا وكذا
 وقصد اسماع المحلوف عليه لم يثبت زبلي في التسمية كمال محمد حال
 صوره ابا حنيفة فيمن قال لا والله لا اكلمك ثلاث مرات فقال اوجع
 ثم ماذا فبنتهم محمد وقال انظر حسنا يا شيخ قلن ابو حنيفة ثم قال
 حنت مرتين فقال محمد حنت فقال ابو حنيفة لا ادرى اي الكلمتين
 اوجع لي قوله حسنا او حنت او حلف لا يكلم الا باذن فاذن له ولم
 يعلم بالاذن فكل حنت لا تستحق الاذن من الاذن فيستدرك العلم
 بخلاف لا يكلم الا برفضا فرفعه ولم يعلم لان الرضى من اعمال القلب فيتم
 الكلام والتحدث لا يكون الا بالذات فلا يثبت بشارته وكنايه كافي
 النصف وفي الثانية لا اقول كذا فكنت اليه حنت ففرق بين القول
 والكلام لكن نقل المصنف بعد مسألة شمر الرخبان عن الجامع انه كما
 كالعلم خلاف لابن سماعه والاخبار والافراد البشارة يكون با
 بالكتابة لا بالاشارة والاباء والاطهار والاشارة والاعلام يكون
 بالكتابة وبالشارة ايضا لو قال لم انو الاشارة دين وفي لا بد عوده

فاولم يوقفه

اوله

او لا يشتره بحت بالكتابة ان اخبرني او علمت ان فلانا قد دونه بحت
 بالصدق والكذب ولو قال بقدره دونه ففعل الصدق خاصة لافاء
 الخبر القيا في نفس القدوم كما حققناه في بحث ابي من الاصول كذا
 ان كبت بقدره فلان كما سيجي في الباب الا في وسئل الرشيد محمد
 عن من حلف لا يكلم فلان فافى بالكتابة هل يثبت فقال قسم
 يا ابي المؤمنين ان كان كذلك لا يكلم فلان حلفه ولو عرفه فعله بغيره
 بخلاف لا تكلم فلان او اوصون شهرافان النقيب اليه والفرق ان
 ذكر الوقت فيما يتناول لا بد لافانج ما ورفيما لا يتناول له لانه لا يمتنع
 حلف لا يكلم فلان او سيجي في الصلاة لا يثبت اتفاقا وان خسر
 ذلك فاجرها حنت على النظام كما رجح في البحر ورجح في الفقه عدمه طلاق
 للوف وعليه التردد والمشتق بل في البحر عن التهديب انه لا يثبت بقاء
 انكبت في عفا انتهى قراه في الشرع لانه لا عليه من
 اكثرية التصحيح مع مخالفة الوفاء ويقاس عليه القاء ورسن كمن
 ينكر عليه في الفسخ واما ان شرفي حنت به لانه كلام منقول انتهى فغير المنقول
 اولى فتأمل حلف لا يقرأ القرآن اليوم يثبت بالقرآن في الصلاة او ح
 خارجها ولو قرأ بسجلة فان نوى ما في النمل حنت والا لا لانهم
 لا يربون به القرآن ولو حلف لا يقرأ سورة كذا او كتاب فلان لا يثبت
 بالنظر فيه وفهمه بغيره واقعات حلف لا يكلم فلانا اليوم ففعل الجدي
 لقرانه اليوم بفعل لا يثبت فم فان نوى انها صدق لانه الحقيقة و
 ولو قال ليلة الحكم فلانا ففعلها فهو على القيل خاصة لعدم استعماله معروا
 في مطلق الوقت قال ان كلمته اي عمره الى ان يقدم زيدا وصح اوله
 ان ياذن او حتى ياذن فلنا فكل قبل قدومه او قبل اذنه حنت و
 ولو بعد بها لا يثبت لجعله القدوم والاذن غاية لعدم الكلام وان
 مات زيدا قبلها سقط الحلف فيد بتاخير الجراء لانه لو قدومه ففار
 امره طالق الا ان يقدم زيد لم تكن للفاية بل للشرط لان الطلاق

شهر

حال لا يجتعل التوقيت فلا تطلع بعده بل بكونه كما لو قال غيره والله
 لا اهلك حتى ياذن لي او قال غيره والله لا افارقك حتى تقضي حقي
 او حلف لي بوفية اليوم فأت فلان قبل الاذن او بغيره من الزمان و
 فاليومين ساقطة والاصل ان الحالف اذا جعل يمينه غاية وفات
 الغاية بطلت اليمين خلافا للشا في كلمة ما دام وما كان غاية
 فينتهي اليمين بها فلو حلف لا يفعل كذا ما دام بخاري فخرج منها ثم رجع
 ففعل لا يحنث لانها اليمين وكذا الاكل اكل طعام ما دام في ملك فلان
 فباع فلان بعضه لا يحنث بالكل باقية لانها اليمين ببيع البعض وكذا
 لا افارقك حتى تقضي حقي اليوم او حتى اقدم في سلطان اليوم لا يحنث
 بمضي اليوم بل بمفارقة بعده ولو قدم اليوم لا يحنث وان فارقه بعده
 وكذا لو حلف ان يجره الى باب القنطرة فيحلفه فاعتقه في الحسم وظهر شهود
 سقطت اليمين لتفدية من جهة المانع بحال النكاح كما سيجي في باب
 اليمين في الغرب وفي حلفه لا يحنث عبده اي عبده فلان او عبده وصدقه
 او لا يدخل داره او لا يلبس ثوبا ولا ياكل طعاما ولا يركب ابنة ان ارت
 اضافة ببيع او طلاق او عداوة وكل لم يحنث في العبد ونحوه مما يملك
 كالدراست اذ يبيع هذا او لا على المذهب لان العبد ساقط الاعتناء
 عند الامم اركان كالشوب والدار وفي غيره اي في حكم غير العبد من
 من العوس والصديق لا الدار لانها لا تحكم فتكون الدار مسكونة فانها
 تعلم بانها كالعبد بطريق الاو فتبين ان است ربهذا او عين حنت
 لان الحريم هو لذاته والا يشتر ولم يبين لا يحنث وحنت بالتحديد
 بان اشترى عبدا او تزوج بعد اليمين لا يحنث صاحب هذا الظاهر
 مثلا فكل بعد ما بانه حنت لان الاضافة للتعريف ولذا لو حكم بشر
 لم يحنث الزمان واليمين ومنكرهما ستة اشهر من حين حلفه لانه لو
 وبها اي بالينة مانوي فيها على الصحيح بدائع وخرقة الشهر وراش شهر
 اول ليلة منه ويومها واوله ما دون النصف وانه اذا مضى ثلثه

يوما فلو حلف ان يصوم اول يوم من اقل شهر وافر يوم من اول شهر
 صام في شهرين واثنا عشر شهر والقيف من حين القى الحنث
 لب عند الشك بدائع وفي حلفه لا يحنث الا اذا هو الا انه هو العزم اي مدة
 حيوة الحالف عند عدم البينة ودهر منكر لم يدروا لا هو طالحين و
 وغيره خاف انه اذا لم يدروا عن الامام شئ في مسئلة وجب الاقناع بقولها
 نه وفي التراج لو وقف الامام في اربعة عشر مسئلة ونقل لا يرى في
 الائمة الا اربعة بل عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم وعن جبرائيل البص
 الايام والايام كثيرة والشهور تسعون والجمع والاثنته والاصلين
 واليهو عشرة من كل نصف لانه الشرايد لم يلفظ الجمع في حكمه الا بنية
 خمس سنين ومنكرها ثلثة لانه اقل الجمع مالم توصف بالثبوت كما حلف
 لا يحنث عبيد او عبيد فلان ولا يركب دوابه ولا يلبس ثيابا بغيره ففعل ثلثة
 منها حنت وان كان لا يرى لفلان اكثر من ثلثة من كل نصف والايان
 كلم اقل من ثلثة لا يحنث فيه الكل ولو كانت يمينه على زوجاته او احداه
 او اخوته لا يحنث مالم يحكم الكل مما سمي لان المانع لغيره في هؤلاء ففعلت
 اليمين باعياهم ولو لم يكن الا الاخ واحد فان كان يعلم به حنت والا
 لا كما في الواقعات والمحق في التهر الا قصد قاء والزوجات قلت وهي في
 المسائل الاربع التي يكون فيها الجمع لو احد كما في الاشياء واما الاطعمة
 والاشباب والنساء فيقع على الواحد اجماعا لانظر في المعرف للعهد
 ان المكن والافلحين ولو نوى الكل صحح **باب يمين في الطلاق** الاصل فيه
 ان الولد الميث والذني حق غيره لا في حق نفسه وان الاول اسم لفرد وبشاء
 والاخر لفرد لاجن والوسط لفرد بين العديتين وبيان وان لم تصف
 باحدهما لا يتصف بالاخرى المتناهي ولا كذلك الفعل لعدم لان الفصل
 الثاني غير الاول فلو قال ان تزوج فالتى تزوجها طالق طلقت
 المتزوجة مرتين لانه جعل لانه وصفا للفعل وهو العقد وعقدها
 هو الاخر اول عبيد اشترى فاشترى عبيد اعتق لانه الاول اسم

والعاق

لغز سابق وقد وجدوا شري عبيد من معانهم اذ فلا علق اصلا لعدم
 الفورية فاما وكل واحد من هذه او بالذات علق الثالث عمدا بالوصف
 ولو قال اول عبده اشترى واصفا شري عبده بن ثم اشترى واحد العلق
 الثالث و اشار الى الفوق بقوله لا احتمال الى ان قوله واحد يحتمل ان يكون
 حال من العبد والمولى فلا يعنى بانك وجوز في الوجوده صفة للعبده
 فهو كونه وفي النهز الرفع غير لبيته او حذف فهو كونه ولو قال اول عبده
 املكه فهو فملك عبدا ونصف عبدا ونصف عبدا علق الكامل كذا الثابت
 بخلاف المكمل والموزونات ثم اجمعه في معنى قال اذ عبده املكه فهو فملك
 عبدا فاما الحالف لم يعنى اذ لا بد للاف من الاول بخلاف العكس كالبعد
 لا بد له من قبل بخلاف القبل فلم اشترى الحالف المذكور عبدا ثم عبدا ثم مات
 الى الف علق الثاني مستندا الى وقت الشراء فيعتبر من كل المال لو ان
 في الصحة والا فغن الثالث عليه فلا يصير فالو علق البين بالا فخلوفا
 لها داما الوسط ففي البداية ان لا يكون الا في وتر فثاني الثلثة وسط ولذا
 ثبات الحف في هكذا ان ولدت فانت كذا حفت باليت ولو سبقا تبينا
 الخلق والالا بخلاف فهو قولت ميتا ثم اذ حفت علق الحى وهذه كطلان
 الرق بالموت بخلاف الولد والولادة البشارة عفا رسم لخير سار في
 الضار فليس بشارة عفا بل لغة ومنه فبشرهم بعد ابليم صدق في
 الكذب فلا يعتبر ليس بغيرهم فيكون من الاول دون الباقيين
 فلو قال كل عبده بشر في يكد فهو فبشره ثلثة متفقون علق الاول
 فقط لما قلنا وتكون بكتابة ورسالة ما لم ينو الشفاعة فيكون كالحديث
 ولو ارسل بعض عبده اعبد اذ ان ذكر الرق علق المرسل الا ان
 وان بشره معا علقوا التحق بها من الكل بدليل بشره بسلام عليهم
 والبشارة لا فرق فيها بين ذكر الباء وعدمها بخلاف الحف فانه انما يخص
 بالصدق مع الباء كما في الباب قبله والكتابة كالحف فيما ذكره والاعلام
 لا بد فيه من الصدق ولو بلا بيا كالبشارة لان الاعلام اثبات العلم والكتابة

لا يفيد

لا يفيد قاعدة النية اذ اقرنت علق الاختيارية كانت
 مثلا بخلاف لارث لانه جبري والحال ان رقب المعلق كامل صحيح
 التكفير والابان لم تقارن العلة او قارنتها الرق غير كامل كالم
 الولد لا يفتح التكفير ثم قرع عليها بقوله فصح شر ابيه لكفارة بكفارة
 لا شر ومن حلف بعقبة لعدوها وشر استولده بطلح علق علقها
 عن كفارة بشرها لنقصان رقبها بخلاف اذ قال لفته ان شر
 فانت دة عن كفارة يمين فاشترى بها حيث تجزى عنها المقارنة
 كاتاب ووصية ما وباع عند القبول بخلاف ارث لما زبني و
 وعنى بقوله ان شريته امة فهي دة من شرها وهي ملكي اي يمين
 حلفه لمصادقتها الملك لا يعنى من شرها فشرها ونسبت
 الشري بالمتحصين والوطى وشرها الثاني عدم العزل فتح ولو
 قال ان شريته امة فانت طالق او عبدي ففترى يمين في
 ملكه ومن اشترى بها بعد التعليق طلقت وعنى و اذ الفوق بقوله
 لوجود الشر طابا مانع الصحة بتعليق طلاق التكرار باري شرط كان
 فليحفظ كل مملوك في علق عبده ومدبره ويدين في نية الذكور
 لا الاناث وانها لا اولاد للمملوك رقبته ويذالام كاتبة الابا لنية وعنى
 البعض كالمكاتب لعدم الملك يدا في الفتح يمين في كل حقوق في
 ان يعنى المكاتب لا ام الولد الابا لنية هذه طالق او هذه وهذه
 طلقت الزخيرة وخيرة الاولين وكذا العلق والاورا لان او
 لاصد المذكورين وقد اذخلها بين الاوليين وعطف الثالث على الواقع
 منها فكان كاصد يكي طالق وهذه لا يصح عطف هذه على هذه الثانية
 لزوم الاختيار عن المشي بالغير وهذا اذا لم يذكر للثاني والثالث
 خير فان ذكر بان قال هذه طالق او هذه طالق او قال هذا او هذا
 فانه لا يعنى احد ولا يعلق بل يخبر ان اختار الايجاب الاول
 علق الاول هذه وطلقت الاولى وحدها وان اختار الايجاب الثاني

يتك

عقود الاخيرين وطلعت الاخيرتان حلف لايب كن فلانا فسر
الحالف فكن فلان مع اهل الحالف حيث عنده لا عند ان
لا ويربته قال لعبد ان لم تات لي ليلة حتى اضربك فاني لم يفر
حيث عند الثاني وربه بغيره اختلف في الحالف الشرط باليمين المقتضى
بعد استلمت صحة الثاني واطل الثالث وربه بغيره فلا حيث في ان
كان كذا فكذا او سكت ثم قال ولا كذا ثم ظهر انه كان كذا اخا بغيره
اليمن في البيع والشراء والعتق والصلاة وغيرها الاصل
فيه ان كل فعل يتعلق بحقوقه بالباشرة كبيع واجارة لا حيث بفعل
ماثوره وكل ما يتعلق بحقوقه بالامر كخلع وصدقة وما لا حقوق له
كاجارة وابراء حيث بفعل وكيله لانه سفير ومجرب حيث بالباشرة بنفسه
لا بالامر اذا كان ممن يباشرة بغيره في البيع ومنه الهبة يعوض فله
والاشارة ومنه السلم والامانة والنفا على شرح وهبانية والاشارة
والاستيجار فلو حلف لا يوجر ولا يستقل او بها او لغيره واعطى الله
لم حيث كثر كما في ايدى التكنين وكما في ايدى شهر قد سكتوا فيه
بجلاف شهر لم يكن فيه ذرية والصلح عن مال قبيح بقوله لا افتر
لانه مع الانكار سفير القصة والخصومة وضرب الولد اي الكبير لان
الصغير ملك من يملكه التفويض في حيث بوكيله كالقاضي وان كان
الحالف واسطفا كفاض وشريف لا يباشرة بالاشياء بغيره
حيث بالباشرة وبالامر ايضا لتقييد اليمن بالعرف بمقتضى الحالف
وان كان يباشرة ويعوض او في غير الاعلى قيل تعتبر اللمعة فلو
حالف بغيره بغيره لشرها لا حيث بوكيله والاحث وحيث
بفعله اي البيع وفعل ماثوره لم يقبل وكيله لان من هذا النوع الاستعانة
والتوكيل بغير صحيح في النكاح لا الانكاح والطلاق والعتاق الو
الواقعين بكلام وجد بعد اليمن لا قبله كتعليق بدخول وارزاع الخلع
والكتابة والصلح عن دم عمد او انكاح الجارية والهبة ولو في عدة او عتق

لا عند الثالث

ايضا

والصدقة

والصدقة والقرض والاستقراض ان لم يقبل وضرب العبد قبل
والزوجه والبناء والخطابة وان لم يحسن ذلك فانيته والبيع والا
والايداع والاستبداع وكذا الاجارة والاستقارة ان افوج الوكيل
الكلام يخرج الرتبة والا فلا حيث تات رخانه وقضا الدين و
وقبضه والمكسوة وليس منها التكفين الا اذا اراد ان يستردون
التملك سر اجرة والملك وذكر منها في الجرفا واربعين وفي النهر عن
شارح الوهبانية نظم والذي لا حيث فيه بفعل الوكيل لانه الاكل
مشير الى منتهى ما بقي فقال بفعل وكيله ليس حيث حالف
بيعه شره واصلح مال خصوصه واجارة استيجار الضرب لانه كذا
فسمه واللمت في غير ما استيجار لم دخل مبتدأ خبره فقتضى الا في على
فعل اراد بدخولها عليه فترها منه اين كمال يجري فيه النيابة للغير كبيع
وشراء واجارة وخطابة وصباغة وبناء واقضي اللام امره اي بوكيله
بخصوصه جازا لمخلوف عليه اذا اللام للاختصاص لا يتحقق الا بامره
المقتضى للتوكيل فلم حيث في ان بعث ملكا ثوبا ان باعه بلا امر الاستقارة
التوكيل سواء ملكه اي تخلف ذلك الثوب ولا بخلاف ما لو قال ثوبا
لك فان يقتضيه كونه ملكا له كما سيجي فان دخل الملك على عين اي ذات
او على فعل لا يقع ذلك الفصل عن غيره اي لا يقبل النيابة كاطلح شرب
ودخول وضرب الولد بخلاف العبد فانه يقبل النيابة اقتضى دخول اللام
ملكه اي ملك الخاطب للمخلوف عليه لانه كمال الاختصاص حيث في ان
بعث ثوبا ملك ان باع ثوبه بلا امره بهذا نظير الدخول على العين وهو
الثوب لان تقديره ان بعث ثوبا هو جملو كلك واما نظير دخوله على فخذ
لا يقع من غيره فذكره بقوله وكذا اي مثل ما مر من اشتراط كون المخلوف
عليه ملك الخاطب قوله ان اكلت لك طعاما او شرابا اقتضى ان
يقول الطعم او الشراب ملك الخاطب كما في ان اكلت طعامك لان
اللام هنا اقرب الى الاسم من الفعل والقرب من اسباب الترتيب واما

شرب لك

ضرب الولد فلا يتصور فيه حقيقة الملك بل يراد الاقتصار وان تولى غيره
 اى ما مر صدق فيما فيه تشديد عليه قضاء وديانة ودين فيما لم يفرق
 بين الديانة والقضاء لا يتأتى في اليقين بالدين لان الكفارة لا مطالب
 لها كما قال ان بعته او ابتعته فهو ففقد عليه بيعا بالخير لنفسه حيث
 لو جرد الشرط ولو بالخير لغيره لا وان اغير بعد ذلك في الاصح كما لو قال
 ان ملكته فهو لعدم ملكه عند الانعام وقيد بالخير لانه لو قال ان بعته
 فهو فباعه بيعا صحيحا بلا اختيار لا يفتقر لزوال الملك وتخلل اليقين
 لتحقيق الشرط بل يفتقر الى الف في المثلين بالبيع والشراء
 الفاسد والموقوف لا البطل لعدم الملك وان قبضه ولو اشتريه بغير
 او مكاتب لم يثبت الا باجازه قاض مكاتب **فدع** قال لامة ان بعته
 منك شيئا فانت في فباع نصفها من زوج ولدت منه او من غيرها لم يقع
 عتق المولى ولو من اجنبى وقع والفوق في الظاهرية وانما قيد بالبيع لانه في
 حلفه لا يتزوج او امة او هذه المرأة فهو على الصحيح دون الفاسد في
 الصحيح وكذا لو حلف لا يصلى ولا يصوم او لا يحج لان المقصود منه الملك
 وانه يثبت بالفاسد والامة والاجارة كبيع ولو كان ذلك كله في المكاتب
 كان تزوجت او صمت فهو عليها اى الصحيح والفاسد لا اخبارا
 فان عتق به الصحيح صدق لانه النكاح المعنوي يدعى ان لم ينع هذا الرضا
 فكذا افاعنق المولى وودبر رفيقه تدبر اطلاقا فلا يثبت بالبيع ففتح
 او استولى اى امة حيث لم يحقق الشرط بفوات محله ببيع حتى لو قال
 ان لم ابعلك فانت في قد بر او استولى عتق ولا يعتبر تكرار الرق برة
 لانه فهو يوم قالت له امرأته تزوجت على فقال لكل امرأة الى طالق طلقت
 بمختلفة بكرة اللام وعن الثاني لا وصحح في جامع قاض خان به
 اخذت اخنا وفي الذخيرة ان في حال عتق طلقت والا لا ولو قيل له
 الملك او امة غير هذه المرأة فقال لكل امرأة في فداي كذا لا تطلق هذه لان
 قوله غير هذه المرأة لا يحتمل هذه المرأة فلم تدخل تحت كل بخلاف الاول **فدع**

الشك
 منها ومن النكاح المطلق لا يثبت
 بالفاسد ولا تحل به الايمان خطا
 لان المقصود صح

يتفرع على الحث لفوات الحث نحو ان لم يصح هذا في هذا الصحن فانت
 كذا انك تراه وان لم تنهيه في هذا الحام فانت كذا افطار الحام طلقت
 قال الحرة ان تزوجت فعتدي في فقتدوها حيث لان يمينه تنصرف الى
 ما يتصور حلف لا يتزوج بالكونة عقد خارجها لان المعية مكان العقد
 ان تزوجت شيئا فهي كذا اطلق او انة ثم تزوجها ثانيا لا تطلق اعتبارا
 للموضع وقيل تطلق حلف لا يتزوج من بنات فلان وليس لفلان يمين
 لا يثبت بمن ولدت له بجر النكحة تدخل تحت النكحة والمعوفة لا تدخل تحت
 النكحة فلو قال ان دخل هذه الدار احد فكذا والدار لا وغيرة فدخلها
 الحالف حث تنكحه ولو قال ادى او ادرك لانت بالملك لتغير
 وكذا لو قال ان من هذا الرأس احد و اشار الى رأسه لا يثبت بحالف
 بمت لانه متصل به حلقه فكان عتق اقوى من الاضافة بجزء كره
 المصنف قبل باب اليمان في الطلاق معزيا للاشياء الابائية وفي
 العلم في موضع النكحة فلم يخرج الحالف من عموم النكحة قلت وفي الآيات
 المعوفة لا تدخل تحت النكحة الا المعوفة في الجراء اى فتدخل في النكحة التي
 هي في موضع الشرط كان دخل وادى هذا احد فانت طالق
 فدخلت هي طلقت ولو دخلها هو لم يثبت لان المعوفة لا تدخل تحت
 النكحة وتماه في القسم الثالث من ايمان الظهيرة ويجب حج او مرة
 ما شيا من بلدته في قوله على المشي الى بيت الله تعالى والكعبة وراق
 واما ان ركب الاذخالة النقص لو اراد بيت الله لم يبر فيه
 ولا شى على الخروج او الى باب الى بيت الله والمشى الى الحرم ولو لا
 مسجد الحرام او باب الكعبة او ميلاها او الصفا والمروة او حرفة
 او عتق لعدم العرف لا يفتقر عتق قبل ان لم الحج العتق فانت في قوله
 حجت فانك العتق وانه يشهد بين فشره ابخرة لا يمينه بكونه لم يقبل
 لقيامها على نفى الحج اذا التفتيح لا تدخل تحت القضاء وقال محمد يعقوب
 ورجح المال حلف لا يصوم حث بصوم عتق بنية وان افطر لوجود

كان كلامه غلام محمد بن احمد احد فكذا
 دخل الحالف لو هو كذا كذا الجوار استقال
 العلم

شرطه ولو قال لا اصوم صوما او يوما حنت يومه لانه مطلق فيصرف
 على كل حلف ليس بموت هذا اليوم وكان بعد الحلة او بعد الزوال صحت
 اليمين وحنت لخال لان اليمين لا يعتد بالصحة بل التصور كصورته في النكاح
 وهو كالحال لانه ان لم يقبل اليوم فانت كذا في حنت من ساعته او
 بعد ما صلت ركعة فان اليمين تقهر وتطلق في الحال لان دور الزمان لا يمنع
 كذا في الماشي فانه بخلاف سلكه لكونه لان محل الفعل هو الماشي غير قائم
 اصلا فلا يتصور لوجه وحنت في لا يصلي ركعة بنفس السجود بخلاف ان
 صليت ركعة فانت في لا يصلي الركعة الاولى شفع لتحقيق الركعة وفي لا يصلي
 صلاة بشفع وان لم يقعد بخلاف لا يصلي الظهر مثلا فانه يشترط التمام
 وحنت في لا يوم اهدا باقتدا قوم به بعد شروعه وان وصليت قصد
 ان لا يوم اهدا لانه اتم وصدق وبانه فقط ان نواه اي ان لا يوم و
 وان شرب قبل شروعه ان لا يوم اهدا لا يحنت مطلقا لادبانه وانها
 وصحة الاقتداء ولو في الجمعة استحسانا كالحال حنت لو اتم في صلاة الجمعة
 او سجدة التلاوة لعدم كمالها بخلاف النافلة فانه يحنت وان كانت
 الامانة في النوافل منها عنها **فروع** ان صليت فانت و فقال صليت
 في المولى لم يعنى لا مكان الوقوف عليها بل اوجج قال تركت الصلوة
 فقلت فقلت فقلت فقلت على الظاهر ظاهريه حلف في صلاة عن و
 وقتها وقد نام بقضاها استظهر الباقى في عدم حنت حديث فان ذلك
 وقتها اجتمع حدان في الطهارة منها حلف ليصلين هذا اليوم خمس صلوات
 بالجماعة وبجامع اوانه ولا يفصل بين الفجر والظهر والعصر بجماعة ثم يجازيها
 ثم يفصل كما عرفت ويصل المغرب والعشاء بجماعة فلا يحنت حلف لا يجزى
 فحلف الصحيح منه فلا يحنت بالفاسد ولا يحنت حتى يقض بعرفة عن
 الثالث اي حجة او حجة يطوف اكثر الطواف المفروض عن الثاني وفيه يوم
 في المنهاج للعلامة عمر بن محمد العقيلي الانصاري كان من كبار فقهاء بخاري
 و ما بها سنة سبعين وخمسمائة ولا يحنت في العرة حتى يطوف اكثر طواف

ليست

ان ليست ثوبان من ثوبك فهو يهدي صدقة الصدق به بركة فذلك
 الرجوع قطعا بعد الحلف فقلته فنجح فليس فهو يهدي صدقة الامام وله
 الصدقة بقيمة بركة لا غير وشروط ملكه يوم حلفه ويفقه بقولها ما
 ويارنا لانه انما تغزل من كتان نفسها او قطنها وبقوله في الديار
 الرومية لغزها من كتان الزوج نهر حلف لا يلبس من غيرها فليس
 ملكه منها لا يحنت عند الثاني وبه يفقه لانه لا يسمى لباسا فالحال ليس
 ثوبان من ثوب فلان فليس من ثوب علامه لا يحنت اذا كان ثوبا من ثوبه
 والآ حنت لتعين الحجاز كالحث بلبس حاتم ذهب ولورجل بل يرضى
 وعقد لؤلؤ وزهر جد زهره او لغيره وضع عند يمينه في حلفه لا
 يلبس طليا للعرف لا يحنت بخاتم فضة بدليل حله للرجال الا اذا كان
 حصونا على هيئة خاتم النساء بان كان له فضة فحنت هو الصحيح
 زيلعي ولو كان مموها بذهب حنت به نهر على ان سوار حلف لا يلبس
 الارض فليس على حائل منفصل كحشب او جلد او بابا او حصى او حلف
 لا ينام على هذا الفاش فجعل فوقه اخر قدام عليه ولا يلبس على هذا الشرع
 فجعل فوقه او لا يحنت في الصور الثلاثة كما لو اوجج الحشون الفوش
 للعرف ولو نكر الاخيرين حنت مطلقا للعموم وما في القدوري من تكبير
 السيرة حمله في الجوهرة على الموف بخلاف ما لو حلف لا ينام على الواح
 هذا السيرة او الواح هذه السيرة فغرضه على ذلك فاشتمل
 يحنت لانه لم ينام على الواح بركة في شئ مخرج لكن ينبغي التمييز
 باداة التشبيه بجر كالموا الى الخاف الكلام او تاخير عن مقال القوام
 ليصح المرام كما لا يخفى على ذوي الافهام وكما هو الموجود في كلامه
 بديارنا وشمس الشام فتنبه ولو جعل على الفاش قدام بركته الملاء
 او جعل على السيرة بابا او حصى حنت لانه لا يعتد بناجا وجال
 عليها بخلاف ما حلف لا يمشي على الارض فمشي عليها ينقض او خفف
 او مشي على حجر حنت **باب اليمين في الغيب والقيل وغير ذلك**

فلان في

ينبغي

مصانيس ان تبرم بمسائل شتى من الفعل والكسوة الاصل هنا
 ان ما كان الميت فيه الحي يقع اليه من الميراث الميراث والميراث
 وما انقص من الميراث هو كل فعل يولد ويولد ويولد ويولد
 وتقبل تقيد بها ثم فرع عليه فلو قال ان ضربتك او قتلتك تقيد كل
 منها بالميراث حتى لو علم بها فلو قال او عتقك لم يثبت بغيرها في ميت بخلاف
 الفصل في الحلف المسبب بالنوب كحلفه لا يفعل ولا يحل ولا يتقيد بالميراث
 بحيث في حلفه ولو بالفارسية لا يضرب زوجته قد شرعها او خضعها او
 عرضها او قرصها ولو كان حلفا في الحلاوة والقصد ليس بشرط فيه
 اي في الضرب وقيل شرط على الظاهر والاشبه به يوم في النية والنية
 واما الايام فشرط به في كل يوم بشرط اصابته كل سوط واما قوله
 نقض وخذ بيدك صفتا اي حلفت رجلا فخصومة لرجل او حلفت رجلا
 فتح حلف لغيره او ليقول فلانا الف مرة فهو على الكثرة والمبالغة كحلفه
 لغيره حتى يموت او حتى يقتله او حتى يتركه لاجل ولا يتنازل وتوكل في حلفه
 عليه وحلفه يستفاد ويكفي فعلى الحقيقة ان لم اقل نيدا فلان او هو ان يرد
 ميت ان علم الحالف بموته حنث والا لا وقد قدمها عند ليصعد الشما
 حلف لا يقتل فلان بالكونة ففرض بالسوء ومات بها حنث كحلفه لا يقتل
 يوم الجمعة فخرجه يوم الخميس وملت يوم الجمعة حنث وبعل اي ضرب بكوفة
 وموته بالسوء لا يحنث لان المعتد زمان الموت ومكانه بشرط ان يضرب
 ويخرج بعد اليقين بظهوره وفيها ان لم يأت حتى حنث ضربك فهو على الاثنان ضربا ولا
 ان رايته لآخرته فعلى التراخي لم ينفذ الفوران وانك فلم اضربك فراه الحلف
 وهو من ليقدر على الضرب حنث ان لقيتكم فلم اضربك فراه من قدر
 ميل لم يحنث بجرته وما فوقه ولو الى الموت بعيد وما دونه قريب فحلف
 ذلك في يقضين وبنه ولا يكلمه بعيد او الى قريب لفظ العجل والسير
 كالقريب والاعجل كالبعيد وهذا بلائيه ولو نوى قريب او بعيد مدة معينة
 فيها فعلى ما نوى ويدين فيما فيه تخفيف عليه بجر لا يكلمه ليا او طويلا ان نوى

او كسوتك او كاتمتك
 او دخلت عليك
 ص

شيئا

شيئا فذلك والا فعلى شهر ويوم كذا في البحر عن الظاهرية وفي
 الشهر عن السراج على شهر وكذا كذا يوما احد عشر وبالنوا واحد
 وعشرون وبصنفه عشر ثلثة عشر سيرة في حلفه ليقضين وبنه
 لو قضاه بنهر حبة ما يرد ان تجار او زبوا ما يرد بيت المال او حقة
 للغير ويعتق المكاتب بغيرها لا يبر لو قضاه لخاصا او سقوة و
 وسطها شراها ليسا من جنس الدراهم ولذا لو تجوزها في وفي
 وسلم لم يجز ونقل ان النهر حبة اذا غلب شراها لم تؤخذ واما السقوة
 فاخذها حرام لانها غاصلة تاتي هذه احد ثلث ابل الحرف
 حصل الزنوف فيها كالجيا وبيد المديون في حلفه لرب الدين لا يقضين
 مالك اليوم فداء به فلم يجده ودفع للقاضي ولو في موضع لا قاضي له
 حنث به بغيره منية المنة وكذا ايسر لو وجده فاعطاه فلم يقبل فوضعه
 بحيث تناله يده لو اراد قبضه والا يكن كذلك لا يبر ظاهريه وفيها
 حلف ليوحدن في قضاء ما عليه فلان ما للقا حنث ببيع لرفع الامر اليه كذا
 يبر بالبيع ونحوه مما تحصل المقامه فيه برأي بالدين لان الدين حنث
 باثنا لها وهبة الدين الدين منه اي من المديون ليس بمقتضا لان
 اسقاطا للمقامه وح فلا حنث لو كانت اليدين موقفة لعدم مكان لير
 مع هبة الدين وامكان لير بشرط البقاء كما هو شرط الابدان كما
 في مسألة الكوز وعليه لو حلف ليقضين دينه عند افقضا اليوم
 او حلف ليقضين فلانا غدا فمات اليوم او حلف ليا كلن هذا الرقيق
 غدا فاكله اليوم لم يحنث زلمي حلف ليقضين دين فلان فام غيره
 بالاداء او حاله فيقتض برهان حنث عنه متبرع لا يبر ظاهريه وفيها حلف
 لا يفارق غريمه حتى يستوفي ففقد بحيث يراه ويحفظه فليس بغير
 وتوأم او غفل او شغل انسان بالكلام او منعه عن الملازمة حتى يهرب
 غريمه لم يحنث ولو حلف بطلانها ان يعطيها كل يوم درهمين فما يرفع اليها
 عند الغروب او عند الفات قال ولم يخل يوما وليله عن دفع درهم

سكين

لم يثبت حلف لا يقض دينه من غيره درهمان دون درهم
فقبض بعضه لا يثبت حتى يقض كله قبضا متوقفا لوجود شرط
وهو قبض الكل بصفة التفرق لا يثبت اذا قبضه بتفرق ضروري كان
بصفة كونه بوزن لانه لا يعد تفرقا مادام في عمل الوزن لا يأخذ
ماله على قلمان الاجل او الاجمعا فممنه درهمان ثم اخذ جميعا فممنه
ممنه درهمان ثم اخذ الباقي كيف شاء لا يثبت ظهره وهو الحيلة في عدم
حشده في المسئلة الاولى لما لا يثبت من قال ان كان لي الامانة او غيره
او سوى مائة فكلها بملكها اي المائة او بعضها لان غرضه نفى الزيادة على
المائة وحش بالزيادة لوقتها فيه الزكوة والا لا يصح لوقال امرته كذا ان
له مال له عوص من ضياع وورثه التجارة لم يثبت في انة الحلف
لا يقض كذا تركه على الاثر لان الفعل يقتضيه مصدر او النكرة في نفى القسم
فلو فعل الحلف مرة حش وتخلت يمينه وما في شريح كجيم من عدمه
سهر لو فعله مرة اخرى لا يثبت الا في الحلف ولو قيد بها بوقت كوانه لا
افعل اليوم فمضى اليوم كله وكذا ان يملك الحالف الحلف عليه لم يثبت
العدم ولو جبن الحالف في يوم حش عند اخلاق احمد فتح ولو حلف
ليفعله بترجمة لان النكرة في الاثبات تخص الواحد هو المتحقق ولو
قيد بها بوقت فمضى قبل الفعل حش ان بقي الامكان والاباقي مع الياس
بموت او بغيره الحلف بطلت يمينه كما في مسئلة الكوزر يلبي حلفه وال
ليعلمه بكل او بيمينتين اي مفد دخل البلدة تعيد حلفه بقاء ولاية
بيان لكون اليمين المطلقة تعيد بغيره بدلالة الياس تعيد يمينه
بغيره علمه واذا شققت لا يعود ولو تفرق بلا غير الحلف فاليمين
باقية لزيادة تمكنه فتح ومن هذا الجنس ما ذكره بقوله كماله
حلف رب الدين غريمه المكفيل به المكفول عنه ان لا يخرج من البلد الا
باذنه تعيد بالخروج حال قيام الدين والكفالة لان الاذن انما يصح ممن
له ولاية يمنع وولاية تمنع حال قيامه ومنها لو حلف لا يخرج امراته الا باذنه

قبل الفعل بوجوه ترك الفعل
في اليوم كله

تعيد بحال قيام الزوجية بخلاف لا يخرج امراته من الدار لعدم دلالة
التعيد زلمي حلف ليهين فلانا فوبه له فلم يقبل بركذا كل شريح
كعارية ووصية واقرار بخلاف البيع ونحوه حيث لا يبر بلا قبول وكذا
في طرف النفي الاصل ان عقود النكاح والايجاب فقط والمعا
بازاء الايجاب والقبول معا حضرت الموهوب ليهين طاعة الحش فلو
وهب الحالف لغايب لم يثبت اتفاقا ابن ملك فليحفظ لا يثبت
في حلفه ليهين رجائا شريح وردوا يمين والمفعول عليه الوفاء فتح
ويمين الشريح تقع على الشريح المقصود فلا يثبت لو حلف ليهين
طيبا فوجده رجح وان دخلت الراجحة الى دماغه ويثبت في حلفه ليهين
بنفسه او وردا بشريح او رهما لا يمينها للعرف حلف لا يبرج
فزوجته فمضوا فاجازنا بقول حش وبالفعل ومنه الكتابة خلافا
لابن سماعه لا يثبت بريقه خانية ولو زوجته فمضوا ثم حلف لا يبرج
لا يثبت بالقول ايضا اتفاقا لاستنادها لوقت العقد كل امرأة
تدخل في النكاحي وتضرب طلالى فكذا فاجاز نكاح فمضوا بالفعل لا يثبت
بخلاف كل عبد يدخل في ملكي فهو فاجازته بالفعل حش اتفاقا
لكثرة اسباب الملك عمادية وغيرها حلف لا يطلق فاجاز طلاق
فمضوا قولوا او فعلا فهو كالكاح غير ان سوق المهر ليس باجازة
لوجه به قبل الطلاق قال المرأة الغير ان دخلت دار فلان فانت
طالق فاجاز الزوج فدخلت طلقت ومثله في عدم حش باجازته
فعلا ما يكتسبه الموتون في التعاليق من حش قوله ان تزوجت امرأته
بوكيل او بغيره او دخلت في نكاحي بوجه ما يكتسب زوجته طالق لان
قوله او بغيره فمضوا الى اذنه عطف على قوله بنفسه وعمله تزوجت وهو
خائن بالقول انما يثبت باب الفصولي لوزاد او اذنت نكاح فمضوا
ولو بالفعل فلا يخلص له الا اذا كان معلق طلاق امرته فمضوا
الى شافى ليعضخ اليمين المضافة وقد من في التعليق ان الامانة

عقد
وصف

كأن في ذلك جرح لا يدخل دار فلان تنظم مملوكه والمستأجرة
 والمستعارة لأن المراد به المسكن عرفا ولا بد أن يكون سكنه
 لا يطرق التبعية فلو حلف لا يدخل دار فلان قد دخل دارها وزوجها
 سكن بها لم يحنث لأن الدار إنما تنسب إلى الساكن وهو الزوج
 نهر عن واقعات لا يحنث في حلفه أنه لا مال له ولزوجين على مفلس
 بتشد يد الكلام أي مملوكه بافلاس له وعلم على غنى لأن الزوجين ليس مال
 بل وصف في الذمة لا يتصور قبضه حقيقة فخرج قال غيره والله
 لتفعلن كذا فهو حالف فان لم يفعل إلى طيب حنث مالم ينو الأخت
 قال غيره فسمت عليك بآية ولم يقل عليك لتفعلن كذا فالحالف هو
 المبتدئ مالم ينو الاستفهام ولو قال عليك عهدا أنت ان فعلت كذا
 فقال نعم فالحالف يجب لا يدخل فلان دارة فيمينه على التام أو الم
 يملك منعه أو الأفعلى انتهى والمنع جميعا أو دارة ثم حلف أنه لا يتركه فيها بتر
 بقوله خرج لا يدخل ماله اليوم على غيبة فقد حلف على حلفه بتر قبل أن يحنث
 فعلت كذا فامرأتك طالق فقال نعم وقد كان فصل طلقت وفي الآ
 الحادية عشر السؤال معاد في الجواب قال امرأة زيد طالق أو عبده حر
 أو عليه المشي ليت الله فصل كذا وقال زيد نعم كان حالفها حتى أدى عليه
 فحلف بالطلاق ما عليه شيء فبرهن بالمال حنث بريقه حلف أن فلانا
 تقبل وهو عندك شق تقبل عنده تقبل لم يحنث لأن ينو ما عندك
 لا يعمل معه في القسارة مثلا فعل مع شركه حنث ومع عبده المأذون لا
 لا يترفع ارض فلان فزرع ارضا بين وبين غيره حنث لأن نصف الارض
 حتى ارضا بخلاف لا يدخل دار فلان قد دخل المشتركة اذ لم يكن
 كتاب الحد وادخله المنع وشرا عاقوبة مقدرة وجبت حقا
 لله تعالى فلا يجوز الشفاعة فيه بعد الوصول للحاكم وليس منظره عندنا
 بل المظهر للتوبة وانجموا بالانقطاع الحذف في الدنيا فلا تعزير حد عدم تقديره
 ولا قصاص حد لأنه حق الولي والزنا موجب للموت وهو داخل في حنث

من ذكر

من ذكر حلف فخرج البينة والمعنونة ناطق فخرج وطى الأوتس فلا حد عليه
 مطلقا لشبهة وأما الأتقي فحنث الزنا بالقرار لا بالبرهان شرع وجها
 طابع في قبل مشتهرة حاله أو ما ضيا فخرج المكره والذنب ونحو الصغرة
 خال عن ملكه أي ملك الوطى وشبهة أي في الحنث لا في الفعل ذكره
 ابن الحنبل وزاد الحنث في دار الإسلام لأنه لا حد بالزنا بدار الحرب أو يملكه
 من ذلك بأن استلقى ففقدت عذره فأنها حنثان لوجود التمكن
 أو تمكنها فان فعلها ليس طابل تملين فتم التعريف وزاد في الخط
 العلم بالجرم فلو لم يعلم لم يحنث لشبهة وردة في الفتح بحرمته في كل ملكة
 وبثبت بشهادة أربعة رجال في مجلس واحد فلو متفقين حد وبلفظ
 الزنا لا مجرد لفظ الوطى أو الجماع وظاهر الدارات ما يفيد معنى الزنا يقوم
 مقامه ولو كان الزوج أحدهم أو الم يكن الزوج قد فها ولو كثر شهدتا
 بولده للمتهمة لأنه يدفع اللعان عن نفسه في الأول يسقط نصف المهر
 لو قبل الدخول ونفقة العدة لو بعده في الثانية ظهيرة في الثالث المأثم
 عنه ما هو أي عن ذاته وهو الأطلاق عينة وكيف هو ودين هو ونسب زنا
 وبين زنا جواز كونه مكرها أو بدرا حنث أو في صباه أو بآية ابنه فسقط
 القاصح احتيالا للذرة وعدلوا سرا وعلمنا أذا لم يعلم بحال حكم به وجوبا
 وتركه لشبهة به أولى لم تهتك فاشهادة أولى نهر وبثبت
 أيضا بقراره صريحا صاعيا ولم يكذب الأذى ولا يظهر كذبه بحجة وورقها
 ولا اقترن بزمانه بخبر أهله أو نس برجوازا ابداء ما يسقط الحد ولو اقترن
 أو برة أو زنا في حال سكره لا حد ولو سرقا وزنا حد لأن الزنا
 لا يحنث التكديب والقرار يحنث نهر اربع في مجال أي المقر لا يحنث
 حكما اقترنه بحيث لا يبره وسأله كما فرجه عن المرفع بالجواز بيان بآية
 ابنه نهر فان بينه كما يحق حد فلا يثبت بعلم القاضى ولا بالبينة على الزنا
 ولو قضي بالبينة فاقترنه لم يحد عند الشافعي وهو الأصح ولو اقرارا
 بطلت الشهادة إجماعا سرج ويحلى سبيله ان رجوع عن اقراره

فان تبينه وقالوا زنايه وطنا في زوجها
 كالميل في الحنث بزيادة بيان احتيالا
 قدر

قبل الحذف في وسطه ولو رجوعه بالفعل فهو به بخلاف تشهاده وإليك
 الاقرار برجوعه كما ان الظاهر الردة توبة كما سيجي وكذا يصح الرجوع عن الارار
 بالاحصان لانه لما صار شرطاً لصار حقا لله تعالى فصح الرجوع عنه
 لعدم المكذب بكونه من سائر الحدود والماله الله تحت شرب وسرفة
 وان ضمن المال ندب تلقينه الرجوع بعقلك قبلت او لمست وطئت
 بشبهة حدث ما غراي في الزاني انها ذمته سقطت عنه وان كانت
 زوجة للغير بلا بينة ولو تزوجها بعده اي بعد زناها او اشتراها ليقط
 في الاصح لعدم الشبهة وقت الفطر بوجوبه وجسمه حصن في قضاء
 يموت ويصفون كصفوف الصلوة لرجله كالجسم قوم سخوا وجسم
 آتوا وفلوقه شخص او قفا عينه بعد القضاء به فهدر وينبغي ان
 يعذر لاقتيانه على الامام نه ولو قبله اي قبل القضاء بحج القصاص
 في العمد والدية في الخط لان الشهادة قبل الحكم لها الاثر في
 بدالة الشهادة ولو بوجبة ولو بوجبة صغيرة لا تغدركمض فرجهم القضي
 بحضرتهم فان ابوا او ماتوا او غابوا او قطعوا بعد الشهادة او بعضهم
 سقطت ارجلهم لقوات الشرط ولا يجدون في الاصح كالجرح بعضهم عن
 الاهلية للشهادة بفسق او عي او فس او قذف ولو بعد القضاء ولا
 الاقتصاء من القضاء في الحدود وهذا الوجه حصن اما غيره فيجوز في الموت
 والغيبة كما في الحاكم ثم الامام هذا ليس حتما كيف قصوره ليس بلان قاله
 ابن الكمال ما نقله المصنف عن الكمال تعقبه في النهي ثم انكس فادى في النهي
 ان قصوره ليس بشرط فريهم كذلك فلو امتنعوا لم يسقط ويعد الامام
 لو قرأ مقتضاه انه لو امتنع لم يحل للقوم رجوعه وان اوجه لقوات شرطه فصح
 ولكن سيجي انه لو قال قاض عدل قضيت على هذا بالرجم وكسك وجهه وان
 لم تعين الحجة ويكره للجمم الرجوع وان فعل لا يجزم الميراث وغسل وكفن وطي
 عليه وصح انه عليه الصلاة والسلام صلى على الفارسية وغيره لم يحسن عليه
 مائة ان جاز او تصفها للعبد بل لانه النص والمراد بالمحسنة في الآية

الحاوية

الحاوية ذكره البيضاوي وغيره وذكر ان يلقى انه غلب الاناث على الذكور
 لكنه عكس القاعدة والعبد لا يحكم سيدة بغير اذن الامام ولو فعله سهل
 يلقى الظاهر لا القول بركنة الامام نه بسوط لا عقدة فيه في الصبي
 ثمرة السباط عقدا طرافه متوسط بين الجرح وغير المولم ونزع ثيابه طلاء
 اراد استنوره وقرق جلده على بدنه خلا راسه وجهه وفرجه قيل صدق
 ويطنه ولو جلده في يوم خميس متواليه ومثلها في اليوم الثاني اجازته
 على الاصح جوهرة وقال على رضي الله عنه يضرب الرجل ثوبا والمرأة قامة
 في الحدود والغايز غير محدود على الارض كما يفعل في زماننا فانه لا
 نه وكذا لا يحد السوط لان الشك في النفي يحتمل ابن كمال لا تنزع
 ثيابها الا الفود والحشو وتضرب جالسة لما روينا ويحفر لها الى صدرها
 في الجسم وجاز تركه لست عاينها ولا يجوز الخوف ذكره الشنقي
 ولا يربط ولا يمسك ولو ضرب فان قرأ لا يتبع والا يتبع حتى يموت كما
 ولا يجمع بين جلد وجسمه في المحصن ولا بين جلد ونفي اي تعزيبه البلاء
 وفتره في النهاية بالجسم هو حسن اسكن للفتنة من التعزيب
 لانه يعود على موهوبة بالنقض الاسياسية وتعزير فيفوض للامام وكذا
 في جنابة نه ورجم ورض زنا ولا يحل له حتى يبرأ الا ان يقع من يبرأ
 عليه بجر ويقام على الحال بعد وضعها لا قبله اصلا على تجسس لوزنها بينية
 فان كان حديثا الرجم رجعت جميع وضعت الا اذا لم يكن للمولود من يبرأ
 فحتى يتفنى لو ادعت الجليل بربها النسب فان قلن نعم جبرها
 سنتين ثم لجرها اختيار وان كان للجلد فبعد النفاس لانه مرض
 وشرط احصان الرجيم سبعة الحرية والتكليف عقل وبلوغ
 والاسلام والوطى وكونه بتلحاح صحيح حال الدخول وكونها بصفة
 الاحصان المذكورة وقت الوطى فان احصان كل منهما شرط لصيرورة الآخر
 محصنا فلو نكح امه او حوثة عينا احصا الا ان يطأها بعد العتق
 فيحصل الاحصان به لا بما قبله حتى لو زنا في بسملة ثم اسلم لا يرجم

بل يحلله ويبقى شرطاً في ذكره ابن الكمال هو ان لا يطل احصاها
 بالارتداد فلو ارتد ثم استلم بعد الان بالذخول بعده ولو بطل كمن
 ادعى عادياً لا فاقه وقيل لو طلى بعده واعلم انه لا يجب بقاها
 لبقاء اي الاخصان فلو تلخ في عمره مرة ثم طلى وبقى فجاء وزني
 رجم ونظم بعضهم شروط فحل شروط الاخصان انت ستة
 فخذها عن النص ستها بلوغ وعقل ونية وابعائها كونه مسلماً
 وعقد صحيح ووطى ما متى اقبل شرط فلما رجمها والله اعلم
 بالوطى الذي يوجب الحد والذي لا يوجب لقيام الشبهة لمحدث
 ادروا الحد وبالشبهات ما استطعتم الشبهة ما شبهت في
 الثابت وليس ثابت في نفس الامر وهي ثلاثة انواع شبهة حكمية
 المحل شبهة اشتباه في الفعل وشبهة العقد والتحقيق وفرد
 هذه في الاولين وتحققه فان ادعاها اي الشبهة وبرهن قبل برهان
 وسقط الحد وكذا يسقط ايضا مجرد دعواها الا في دعوى الازالة خاصة فلا
 من البرهان لانه دعوى بفعل الغير فيلزم بثبوت مجرد بلازم شبهة فحل
 اي الملك ويسمى شبهة حكمية اي الثابت حكم الشرع بحله وان طلق منه
 كوطى امته ولده وولده وولده وان سفل ولولده حيتا فتح لمحدث انت
 وملك لا بيك ومعتدة الكنايا ولو ضلعا خلا عن مال وان نوى بها ثلثا
 نزل لقول عمر رضي الله عنه الكنايا راجع ووطى البائع الامه المبيعة
 والزوج الامه الممهوره قبل تسليمها لمشر وزوجه وكذا بعده في القبا
 ووطى الشريك اي احد الشريكين الجارية المشتركة ووطى جارية ملكه
 وعبد المأذون له وعليه بين تحيط بماله ورقبته زليعي ووطى جارية الغنم
 بعد الاواز بدارنا او قبله ووطى جارية قبل الاستبراء والت في اختياره
 للمشي والت في اخته رضاعاً وزوجه موت بردها او مطاوعتها لا
 او جماعة لا تها او بنتها لان من الامه من لم يحرم به وغير ذلك كما لا يخفى على
 المستبح فدعوى المحصر ستة مواضع ممنوع ولا حد ايضا بشبهة الفعل في

شبهة

شبهة اشتباه اي في شبهة في حق من حصل له اشتباه ان طلق حله
 العبرة له دعوى الفسخ وان لم يحصل له الفسخ ولو ادعاه احدهما فقط لم
 يحد حتى يقرأ جميعاً بعلمها بالحرمة نهر كوطى امته ابويه وان طلق
 ومعتدة الثلاث ولو حمله وانه امته وانه سنده ووطى امته
 الامه المهره في رواية كتاب الحدود وهي المختار في يلبي في الحديث
 المستعير لمن كالمهرين وسجى حكم المستأجرة والمقصود به ينبغي
 ان الموقوفه عليه كالمهره نهر ومعتدة الطلاق على مال وكذا المخلقة
 على الصحيح بدائع ومعتدة الاعناق والحال انها اي ام ولده والوطى
 ان ادعى النسب ثبت في الاول شبهة المحل في الثانية اي شبهة
 الفعل المحصر ثلثا الا في المطلقة ثلاثا بشرط ان تملك لافل من اثنين
 لا اكثر لا بدعوى كما في بابه والثاني ووطى امه زفت اليه وقالت النساء
 اي زوجتك ولم تكن كذلك معتدة اخبر عن فيثبت نسبة بالبعوة بحر
 ولا حد ايضا بشبهة العقد اي عقد النكاح عنده اي الامام كوطى
 محرم كمرها وقال ان علم بالحرمة حد وعليه الفتوى خلاصة لكن المرجح في
 في جميع الشرع قول الامام فكان الفتي على اولي قاله في قسم في
 نصيحة يكن في القهر متاني من المهره على قوتها المتون وقدر في الفسخ
 انهما من شبهة المحل وفيها يثبت النسب طامر او ووطى في نكاح بغير
 شهود ولا حد شبهة العقد وفي المحترق نكاح كجور او منكوسة الغير
 او معتدة ووطى طامرا المحل لا يحد ويفرز وان طامرا الحرمة فكذلك
 اي سنده خلافا لما فظن ان تقسيمها ثلثه اقسام قول الامام وحد ووطى
 امه اخيه وعمه وسائر محاربه سوى الولاد لعدم البسطة ووطى
 امه وجدته على فراشه فظن ان زوجته ولو هو على تخيمة بالثبوت
 الا اذا دعاها فاجابته قائلة انا زوجتك وانا فطامنة باسم زوجته
 فواقرها لان الاخبار دليل شرعي حجة لواجابته بالفعل وينقسم
 حد وذميه عطف على ضمير حد وجاز للفصل في بابها وفي ستامن

وكذا المخلقة والمطابقة ببعض
 بالاولى نهاية ص

وحده وفي زني بجريته مستأنسة لا يجد الحربي في الأولى والحبية في الثانية
 والاصل عند الامام ان الحدود لا تقام على مستأنس لاخذ القذف والحد
 القذف ولا يجد بوطي بهيمة بل يعزروا وتخرج ثم يحرق ويلزم الانتفاع بها
 حية وميتة تجتبه وفي النهر الظاهر يطالب ند بالقولهم تضمن القيمة
 ولا يجد بوطي اجنبية رقت اليه وقيل خبر الواحد كاف في كل ما يعقل بقول
 النساء هي عسك وعليه مهرها بذلك فقتل عمر بالعدة او بوطي وبروقا
 ان فصل فني الا جانب حد وان في عبده او امته وزوجه فلا حد اجماعا
 بل يعزروا قال في الذر بنحو الا اقبالتا ردهم الجدار والتكليس من
 محل مرتفع بانواع الحجارة وفي الحادي والجلد الصريح وفي الفتح يعزروا
 حتى يموت او يتوب ولو اعتاد اللواط قتلته الامام سياسة قلت في
 النهر مغربا للتحقيق بالامام يفهم ان القاضي ليس الحكم بالسياسة
 فرع في الجوهرة المستحقة ولم وفيه التعزير ولو لم يكن اراثة او امته من العيب
 يذكره فانزل كره ولا شيء عليه ولا تكون اللواط في الجنة على الصحيح لانه تعالى
 استقرها وسمها بجنينة والجنة منزلة عنها فتح وفي الاشياء ومنها
 عقلية فلا وجود لها في الجنة وقيل سمعية فتوجد وقيل خلق الله تعالى
 طائفة تصفهم الا على كالتكوير والاسفل كالاناث والصح الاول و
 وفي البحر ومنها الشدة من الزنا لم يتفقوا عقلا وشرا وطبعها والزنا كسبي
 بحرام طبعها وتزول منه تبرؤ وشرها بخلافها وعدم الحد عنده لا يفتها
 بل للتقليد لانه مطهر على قول وفي الجنة يكفر مستحقها عند جهنم وروى
 في دار الحرب والبيع الا اذا زني في عسكر لا يبره ولا ية الاقامة هداية
 ولا حد بزني غير مكلف بمكلفه مطلقا لا عليه ولا عليها وفي عكسه حد
 فقط ولا حد بالزنا بالمستأنسة لانه لا يفتها والمحق وجوب الحد كالسنة
 للحد ففتح ولا بالزنا بمرأه ولا بالقرار ان انكره الا في الشهادة ولو قال
 اشترتها ولو قة مجتبه وفي قتل امته بزناها الحد بالزنا والقيمة بالقتل
 ولو ادب عنها الزمة قيمتها ويسقط الحد لملك الجنة العيا فادرات

شبهة

شبهة هداية وتفصيل لوافضاها في شرح ولو غصها ثم زني
 بها ثم ضمن قيمتها فلا حد عليه اتفاقا بخلاف لو زني بها ثم غصها ثم
 ضمن قيمتها كما لو زني بجرة ثم تلحقها لا يسقط الحد اتفاقا ففتح والى
 والحليقة الذي لا ولي فوقه يؤخذ بالقصاص من الاموال لانها من
 حقوق العباد فيستوفيه وفي الحق اما بتكليفه او بمنفعة المسلمين
 وبه علم ان القضا ليس بشرط الاستيفاء بل للمكسب ففتح ولا يجد ولو
 لقذف لعلية حتى الله وافي منه اليه ولا ولاية لاحد عليه بخلاف امر البلدة
 فانه يجد باقرار الامام **باب شهادة الزنا والرجوع عنها** بشهد واجحد
 متفاد من بلده كرض او بعد مسافة او خوف طريق لم يقبل لشبهة الآية
 حد القذف اذ فيه حق العبد ويضمن المال المسروق لانه حق العبد
 فلا يسقط بالتفاد ولو اقرب الى الجدة مع التفاد من حد لانها الزمة
 الا في الشرب كما سيجي وتقاد منه بزوال الرجوع ليفره بخفض شهره بالاصح
 ولو شهدوا بنزنا متفاد من حد شهاده عند البعض وقيل لا كذا في الحاشية
 شهاده على زناه بغاية حد ولو على سرقه من غيب لا شرطية الدعوى
 في السرقه دون الزنا اقربا لزي بجهد له حد وان شهدوا عليه بذلك
 لا اضمال انها اراثة او امته كما ختلافهم في طلوعها وفي البلدة ولو على كل زنا
 اربعة الاحتمال كذب احد الفريقين يعني ان ذكروا وقت واحد او تباعدا
 المكان والاقبلت ففتح ولو اختلفوا في زاوية بيت واحد صغير حد
 ابي الزطح المرأة استحسانا لا مكانا التوفيق ولو شهدوا على زناها و
 ولكن هي بكر او رتقا او قرنا او هم فقة او شهدوا على شهادة اربعة
 وان اصلية شهد الاصول بعد ذلك لم يحذ احد وكذا لو شهدوا
 على زناه فوجد مجبوا ولو شهدوا بالزنا ولكن هم عيان او حد وروى
 في قذف او طقة او احد هم محد وواحد او وجد احد هم كذلك بعد
 افاة الحد وحد القذف ان طلبه لمقدوف وارسل جلده وان
 مات منه بعد خلافا لهما ودية ترجمه في بيت المال اتفاقا ويجحد من

كانه ص

من رجوع من الاربعه بعد الجسم فقط لا نظار شهادته بالرجوع قدفا
وغرم ربع الذية وان رجع قبله الى الجسم حذو القذف ولا رجوع
الامضاء من بالقضاء في باب الحدود ولا شيء على خمس رجوع بعد الرجوع
فان رجع الى حد او غرم ربع الذية ولو رجع الثالث ضمن الربع ولو رجع
الخمسة ضمنها اخصا حادى ضمن المزمى وية المرحوم ان ظهر وانما يهل
بشهادته عبيد او كفار او هذا اذا اخبر المزمى بحرفية الشهود ورجوع
ثم رجع قائما تخذت الكذب والافالذية في بيت المال اتفاقا ولا
للقذف لانه لا يورث بجر كالحق من اربع حجة بعد التزكية فظهر
كذلك غير يهل فان القاتل ضمن الذية استحسانا لصحة شبهة القضاء
فقد قبل قبل الامر او بعده بعد التزكية اقتضت من كمال يقتضى قبل المقتضى
بقوله قصاصا ظهر الشهود وحيد او لا لان الاستيفاء للولى زبني حذو
الروية وان رجس ولم تترك الشهود وفوجدوا عبيد اذية في بيت المال
لا يثبت الامام الاقام فتنقل فعله اليه وان قال شهودا وانما تخذنا النظر
في قبيلته لا باحثة لتحمل الشهادة الا اذا قالوا تخذناه للتكليف فلا يقبل
لغيرهم فتح وان اكد الا حصان شهادته عليه رجل او اثنان او ولدت
زوجته منه قبل الزمان رجس ولو خلاها ثم طلقها وقال طلقها وانكرت
فهي محصنة باقراره ووزنها لا تعزبان الا قرا حجة قاهرة كالحالات بعد
الطلاق كانت نصرانية وقال كانت مسلمة فزج المحصن ويكفي غيره تزوج
بلاولى قد خل بها لا يكون محصنا عند الثاني شبهة الخلاف **باب حد**
الحرم يحد فلواته فكم في كل لاية لانه لا يقيم على الكفار ظهوره بل
في منية السكر الذي من حرام حذو الطمخ حرة المسكر في كل مئة ناطق فلا
يحد او من شبهة مكلف طالع غير مضطر شرب الخمر ولو قطرة بلا قيد
سكر او سكر من نبيذ على ما به يقية طوعا على ما بالضرورة حقيقة او محكا
بكونه في دارنا لا قالوا لو دخل حذو دارنا فاسم فشرط جازلا با
بالحرة لا يحد بخلاف الزنا المحرم في كل مئة قتلت به وعليه حرة السكر البنية

وبه التفت عما وجد في بعض نسخ
المحقق من قوله اذا كان احد
الزانيين محصنا يحد كل منهما
فما لم يحد

في كل مئة قتلت بعد الاقامة فلو حذو قبلها فظاهره ان يعادى
اذا اخذ ان شرب ورجع ما شرب من خمر او بئس فتح من قصر الراجحة
على امر فقد قصر موجوده فخر الرجوع وهو مؤث سماعي غاية الان لا يقطع
الراجحة بل بعد كسافة فوج فلانة ان يشهد بالاشرب طابعا ويقولا
اخذناه ورجعها موجودة ولا يثبت الشرب بها بالراجحة ولا يثبتها
بل بشهادة رجلين يستلها الا انما عن ما يثبت وكيف شرب لا يثبت
الا كراه ومنه شرب لاحتمال التقادم وايضا شرب لاحتمال شربه في
دار حوب فاذا بينوا ذلك حجة حتى يسأل عن عدد التهم والقيمة
بظلمها في حذو خاتمة ولو اختلفا في الزمان او شهدا احدهما كره
من خمر والا فمى سكر لم يحد ظهوره او يثبت باقراره صاحبها
سوطا متعلق بحد لمر ونصفها للبعد و فرق على بدنه حذو الزنا كما في فلو
اقر سكران او شهدوا بعد زوال جرحها لا بعده بمائة او اقر
كذلك ورجع عن اقراره لا يحد لانه خالص حتى انه فيعمل الرجوع فيه
ثم يثبته باجماع الصحابة ولا اجماع الا برأى عمر وابن سعد ورواهما شطا
قيام الشريعة والشكران من لا يفرق الرجل والمرأة والسماء والارض
وقال من يخطط كلامه غالبا فلو نصفه تنقيها فليس كمن يجر ويختار
للفقوى لضعفه ليل لانام فتح ولو ارتد سكران لم يصح فلا يحرم عرسه
وبه احدى المسائل السبع المستثناة من انه كالصالحى كالمكيط
المصغر بالاشباه وغيرها ونقل في الاشربة عن الجوهرة حرة الكل
بنج وشيشن فيون لكن دون حرة خمر ولو سكر بالكلها لا يحد بل يوز
انتهى وفي النظر التحقيق في الغاية ان البنج مباح لانه شيشن ما انكر
منه محرام اقيم عليه بعض الحد شرب ثم اخذ بعد التقادم لم يحد لما ان
الامضاء من القضاء في باب الحدود ولو شرب او زنى ثانيا
الحد داخل بحد فرج سكران او صاحب حجج به فحرة فاصطدم
فان ان قادرا على منع ضمن والا لامص عما دية **باب حد القذف**

مرة

مرة

هو لغة الرعي وشعر الرعي بالزنا وهو من الكبار بلا حجام فتح
 لكن في الزنا قذف غير المحصن كصغيرة وحملوكه ووجهه متراكمة
 من الضغائر به كذا الشرب كية وثبتا فثبت برجلين
 يسلمها انما من ما بهته وكيفيته الا اذا شهدا بقوله باذا في
 ثم يجب ليشمل الزنا كما يجب شهود يمكن احضارهم في ثلثة ايام والا فلا
 ظهري ولا يكفل خلافا لثاني نهر ويجوز ان العبد ولو ذميا او
 امرأة قاذف المسلم الحر الثابتة دية والا ففيه التعزير البالغ
 العاقل العفيف عن فعل الزنا فينقص عن احصان الجسم
 بشيين التكلح والدخول وبقي من الشر وطان لا يكون
 ولده او ولد لولاه او نس مجبوا او خفيا او وطى بملك او ملك
 فاسد او بهي تقا او قرنا وان يكون الاحصان وقت الحد
 لو ارتد سقط حد القذف ولو اسلم بعد ذلك فتح بصرح الزنا ومنه
 انت اذني من فلان او مني على ما في الظهيرة ومثله اليك كما نقله
 المصنف عن شرح المنار ولو قال باذا في بالامر لم يحكم تكلمه او بقوله
 زنا في الجبل فانه شتمك بين الفاشة والصقوة وحالة
 الغضب تعين الفاشة اولت لا ييك ولو زاده ولست لا ملك
 او لست لا بويك فلا حد اولت بابت فلان لايه كعوف به والحال في
 ان امة محصنة لانها المقدوفة في الصورتين اذ المعتر احصان المقدوف
 لا انطال بشيء في غضبه يتعلق بالصورتين الثلاث يطلب المقدوف
 المحصن لانه حقه غايبا عن مجلس القاذف حال القذف وان لم
 يسمعه احد بل ان اذمه المقدوف بذلك شرح تكملة وينزع
 القذف والحق فقط اظها بالتحقيق باجمال صدقه بخلاف حد شر
 وزنا لا يحد بلبس بابت فلان حده كصدقه ونسبة اليه او الى حاله
 او عه او رايه بلبس بابت فلان حده كصدقه ونسبة اليه او الى حاله
 مجازا ولا يقوله بابت فلان السماء فيه نظر ذكره ابن الحارث ولا يقوله با

ولو المقدوف

ينطلي

الزنا يا بعض الزنا يا كل

يا بنطلي لعربي في النهر متى نسب لغير قبيلة او نقاه عنها غرو فيه يا فرخ
 الزنا يا سحلي الزنا قذف بخلاف يكش الزنا او يا واهم زاده فنيه
 وفيها لو مجدا بوه نسبة فلا حد ولا حد بقوله لامة زنيه بغير
 او بتورا وبجرا او بوس لانه ليس بناتشر عا بخلاف زنيه بغيره او
 ثاة او بناقة او بجاره او بتوب او بدراهم فانه يحد لانها لا
 فصلح الا بطلع فيله زنيه واخذت البذل ولو قيل بهذا الرجل فلا
 حد لعدم العرف باخذه المال وانما يطلب بحدف الميت من نفع
 القذف بتسبب فقه في الميت وهم الاصول والفروع وان علوا
 او سفلا ولو كان الطالب محجوبا بالحر وماعن الميراث او رقي او كفو
 او ولد بنت ولو مع وجود الاقرب او عفو او نقد بقة المحو فم العا
 بسبب بلونية قيد بالميت لعدم مطالبته في الغايب لجواز نقد بقة
 اذا حضر قال بابت الزنايين وقد مات ابوه فعليه حد واحد للحد
 الا في ثم موت ابوه ليس يقيد بل فانه في المطالبة ذكر في الميسوط
 ان معنونه قالت لرجل بابت الزنايين فجاوبها الى ابن ابني بطلا فخرقت
 فحدتها حدين في المسجد فبلغ ابا حنيفة فقال خطا في سبع مواضع
 الحكم على اقرار المعنونة والزنا المحذو حدتها حدين واقامها معا في المسجد
 وقائمة وبلا فقرة ولها وقال في الذر ولم يتوف ان ابويه حيان فيكون
 الخصومة لهما او ميتان للابن اجتمعت عليه جناح من خطفة بان قذف
 وشرب وسرق وزني غير محصن يقام عليه الكل بخلاف المتحد ولا يوا الى
 بينها خيفة الهلاك بل يجبس حتى يبرأ فيبدأ بحد القذف حتى العبد ثم هو
 الى الامام فخير ان شاء بحد الزنا وان شاء بالقطع لثبوتها بالكتاب
 ويؤخر حد الشرب لثبوتها باجرتها والفتا بة ولو فقا ايضا ببدء بالفتا ثم
 بالقذف ثم بر جسم لو محصنا ولقي غير يار وفي الحادي ولو قيل ضرب
 للقذف وصفين للسرقة ثم قل وترك ما بقي ويؤخذ ما سرقه من تركته لعدم
 قطع نهر ولا يطالب له لداي فرع وان سفل وعبد اياه اي اصله وان علوا

يقبل

فيكون

وسيدة لف ونشر شرب بقذف انة الحر المسلم المحض فلو كان لها ابن
من غيره او اب او اخوه ملك الطلب في النهر واذا سقط عنه الحد عزيل شتم
ولده يعزول لا ارث فيه خلافا لثا في ولا رجوع بعد اقرار ولا اعتياض
اي اخذ عوض ولا صلح ولا عفو فيه وعنه ثم لو غفل المقدوف فخللا لثا
العفو بل لترك الطلب حتى لو عاد وطلب حذو شتم وكذا لا يتم الحد الا بحضرة
قال لا يبارق فقال لا يبرق من حد الغلبة حق الله فيه بخلاف لو قال
له مثلا يا جيت فقال بل انت لم يعز الاله حقها وقذا ويا وتكاف بخلاف
ما سيجي لو شتمنا بين يدي القاضي وتضارب لم يتكافا لثا شتم تحيل الشرح
ولتفاوت الضرب ولو قال له لوسه ويومن اهل الشهادة فردت برحد
ولا لعان الاصل ان المحدين اذا اجتمعوا في تقديم احدهما اسقاطا لا
وجب تقديم احدهما للآخر والتلعان في مع الحدة ولذا قال لو قال لهما
يا زانية بنت الزانية بدأ بالحد لينتفي التلعان ولو قالت في جوابه زانيت
بك او معك هدر اى الحد والتلعان لثا كقيد بالخطاب لانها لو اتت
بانث ازني من حد وحده خانية ولو كان ذلك مع اجنبية حذرت دونه
لتصد ليقها لقر بولده ثم نفاه بلا عن وان عكس حد للقذف والولد لهما
لا قراره ولو قال ليس بابني ولا بابنك هدر لانه انكر الولادة قال لا اراه
يا زاني حد اتفاقا لان الهاء تحذف اتفاقا للتخفيف والرجل با زانية لا وقتا
محمد بخلاف الهاء تدخل للمباينة كحلالة قلنا الاصل في الكلام التذكير
ولاحد بقذف من لها ولد لا اب له هو وفي جلد القذف ومن اذنت
بوله لانه اماره الزنا او بقذف رجل وطئ من غير ملكه بكل وجه كانه ابنه
او بوجه كانه شتم كانه او في ملكه المحرم ابد كانه اى حنة رضا فان اذنت
لفوات العفة او بقذف من ذنت في كفها لسقوط الاخصا او بقذف
مكاتب مات عن وفاء لا خلع في الصيانة في قوته فاو رث شتمه
وحذف ذف واطلى عوسه حايضا او اذنت بجوسية او مكاتبه وسك
نحو حذو في كفها لثبوت ملكه فبين وفي الاخرة خلافا لها وقد استدل

فاز

قذف مسلم لانه الرزم انفاة حقيقة العباد بخلاف حد الزنا ولسرقة
لانها من حدود الله تعالى المحضة كحد الزنا الذي في الكل لا الخفاية
لكن قد تنازع المنيته الصحيح حذو بابت كذا ايضا وفي الشريعة واذا اقر
وقد لم يكن كالمسلمين وفيها لو سرق الذي وزنه فاسم ان ثبت
بافواه او بشهادة المسلمين حد وان بشهادة اهل الذمة لا اقر
القاذف بالقذف فان اقام اربعة على زناه ولو في كفة سقوط احصا
كاف او اقر بالزنا اربعة الحكم عبارة الذر او اقراره بالزنا فيكون معناه
او اقام مينة على اقراره بالزنا وقد ورد في الجوان البينة على ذلك لا تعبر
اصلا ولا يقول عليها لانه ان كان نكرا فقد رجع فلعنوا البينة وان كان
مقرا لا تسمع مع الاقرار الا في سبع مذكورة في الاشياء ليست
هذه منها فلذا غير المصنف العبارة فتنبه هذا المقدوف بعينه اذا لم تكن
الشهادة بحد متقادم كالا يخفى ان تجزئ البينة للحال واستاجل
لاخصار شهوده في المصير يوجب الى قيام المجلس بحد ولا يكفل لغير
الطلب بل يجيب يقال البعث اليهم من يحضرهم ولو اقام اربعة فتقاء
انه كما قال دري الحد عن القاذف المقدوف والشهود ملتقطا يكتفي
بحد واحد لجنائيا او جنسها بخلاف ما اختلفت جنسها كما بيناه وعسم
اطلاقه ما اذا اذنت للمقدوف لم تعد وبكلمة ام بكلمات في يوم ام ايام
طلب كلهم وبعضهم وما اذا اذنت للمقدوف لا تسقط طاعة قذف اوف في مجلس
قانه يتر الاول ولا شئ لثا في التداخل واما اذ القذف فعنق فقط
او حد العبد فان اخذه الثاني لكل له ثانون لوقوع الاربعين لهما فصح
وفي سرقته الزبلي قد فخذتم قد فخذتم بحد ثانيا لان المقصود وهو ظاهر
كذبه ودفع العار حصل بالاول انتهى ومقاده انه قال ما بين الزانية
وانه مبينة في امر حد ثانيا كما لا يخفى وافاد تقييده بالحد ان التقييد
يقتد ببعده الفاظه لانه حقا العبد **قذف** عاين القاضي رجلا زني او
لم يحد استحشا وعن محمد بن عبيدة قباضا على حد القذف قلنا الاستيفاء

في حد

هو القاضي

والقود

وهو مندوب للذرة بالخبر فحققت الزهراء حاشي سعدية **باب التعزير**
هو لغة التاديب مطلقا وقول القاموس لا يطلق على ضرب دون الحد
غلط منهم وشعر عاتق ديب دون الحد الكثرة تسعة وتثلاثون سوطا وقوله
لما لا لو بالضرب وجعلته الذر أربع مرات وكلمة مني على عدم تفويضه
على كرم مع أنها ليست على إطلاقها فان من كان من شرف الشرف لو
ضرب غيره فاداه لا يكفي تعزيره بالأعلام وادى أنه بالضرب صوابه
ولا يفرق الضرب فيه وقيل يفرق ووفق بأنه ان بلغ اقتضاه يفرق والا
لا شرح وهبانية ويكون به وبالجب والصفع على العنق وفرك الأذن
وبالكلام العنيف ونظر القاضي له بوجه عيوس شتم غير القذف تحية وفيه
عن الشرح لا يباح بالصفع لأنه من العلل ما يكون من الاحتفاف
فيصان عنه أهل القبلة لا باخذ ماله في الذهب بجر وفيه عن البرازية و
قيل يجوز ومعناه ان بكهنة ليسنوه ثم يعيده له فان آيس من توبته
صره الى ما يرضى في محبة أنه كان في ابتداء الاسلام ثم نسخ والتعزير ليس
تقدير بل هو مفوض الى ذي القاضى وعليه ما يختار على ان المقصود منه
الزجر واحوال الناس فيه تختلف بجر ويكون التعزير بالقتل كمن وجد
رجلا مع امرأة لا تحل له ولو اكرهها فلها قتله ووجهه بعد وكذا القتل وهبانية
ان كان يعلم انه لا يزوج بمصباح وضرب بما دون السلاح والابان علم
انه ينير بما ذكر لا يكون بالقتل وان كانت المرأة مطاوعة قتلها كذا عواذ
الزنى الهندواني ثم قال وفي مئة المقة لو كان مع امرأة وهو يرضى بها
او مع حرة وهما مطاوعان قتلها جميعا انتهى واقرة في الدرر قال في
البحر ومخاداة الفرق بين الاجنبية والزوجة والمحرم فلعن الاجنبية كغير
القتل الا بالشرط المذكور من عدم الانحراف بالزوجة في غير محيل مطلقا
انتهى وروى في الزجر بانه البرازية وغيرهما من التسوية بين الاجنبية
وغيرها وبديل عليه تنكير الهندواني امرأة نفسه كافي المنية مطلقا فحيل
على المقيد ليتفق كلامهم ولذا اوزم في الوهبانية بالشرط المذكور مطلقا

وهو الذي

وهو الحق بلا شرط احصان لانه ليس من الحد بل من الامر بالمعروف
وفي المحبة الاصل ان كل شخصي راى سلبا يرضى ان يحل له قتله وانما
يمتنع خوفا من ان لا يصدق انه زنى وعلى هذا القياس الحاضر بالعلم
وقطاع الطريق وصاحب المسك جميع الظلمة باوذي شي له قيمة وجميع
الكبار والأغنية والسعاة يباح قتل الكل قتيلا في تمام انتهى
واضح النسخ بوجوب قتل كل مودة وفي شرح الوهبانية ويكون با
بالنفي عن البلد وبالحج على بيت المقدس وبالأمر من الوار و
وبهدمها وبكسر دنانيرها وان لم ينقلها الى بيت المقدس ويقيم
كل مسلم حال مباشرة المعصية قتيلا واما بعد ما قلنا في ذلك لغير
الحكم والزواج والمولى **فرع** من عليه التعزير لو قال لرجل قسم على
التعزير ففعل فرغ الحكم فانه يحبس في قنينة واقرة المصنف ومثله في
وعوى الحانية لكن في الفتح ما يجب حقا للبعد لا يقية الا الامام لتوقفه
على الدعوى الا ان يكافيه فيلحقه ضرب غيره بغير حق وضرب المضروب ايضا
يعرزان كحاشا تباين بهى القاضى ولم يتكافا كالحاكم وبعبارة التوبة
بالبادى لانه اظلم قنينة وفي جميع الفتاوى جاز الحجازة بمشدة في غير موجد
للاذن به ولئن اضر بعد ذلك فاولئك هم ما عليهم من سبيل العفو
افضل من غنى واصلح فاداه على الله وصح حبه ولو في بيت يان ينعمة من
المخرج منه نهر مع ضرب اذا احتج الزيادة تاويز وضربته لانه حقف
عدا فلا يخفف من صفاته حد الزنا لثبوتها بالكتاب ثم حد الشرب لثبوتها
باجماع الصحابة لا بالقياس لانه لا يرضى في الحد وودم القذف لضعف حبه
باحتمال صدق القاذف وعز كل من كذب على مؤذي لم يغير حق بقوله
او فعل الا اذا كان الكذب ظاهرا كمال طلب بجر ولو عجز العيان او
اليه لانه غيبة كما ياتي في الحظر فتركه فحرم وكل من كذب معصية لا حد فيها
فيها التعزير اشباه فيعزب شتم ولده وقذفه ويقتل مملوك ولو لم
ولده وكذا يقتل كافرا وكل من ليس بحصن بزناده يبلغ به غاية محار

أي شيء مسلم بابا فاسق
الذي يكون معلوم الفسق

لما لو اصاب من اجنبية محرما غير جامع او اخذ ان ارق بعد جمعه لم ينجس
قبل افرجه وفيما عداها لا يبالغ غايته وبغضه كما سئل او علم الفاسق
بفسقه ان كان ثلثين قد اطلقه هو بنفسه قبل قول القائل فصح فان اراد
القاذف اثباته بالبينه حجة اطلاق سببه لسمع ولو قال لا زاني واراد
اثباته تسمع لثبوت الخلاف الاول حتى لو بينوا سببه بما فيه حق
او العبد قبلت وكذا اتفق وجوب الشاهد وينبغي ان لا يثبت القائل من سببه
فسقه فان بين سببا شرعيا لتفصيل اجنبية وعنايتها وخلوتها بها
طلب بينة ليؤثره ولو قال هو ترك واجبا لالتصاف المشعوم بما
يجب عليه تعلمه من الفرائض فان لم يعرفها ثبت فسقه لما في الحديث من
ترك الاشتغال بالفسقه لتفصيل شهادته والمراد ما يجب عليه تعلمه منه نهر
وعزرائش تم بيا كافر وهل يفران اعتقاد كافر انه والاب ينفى
شرح وهبانية ولو اجاب ببيتك خلاصه وفي التاخرانية قيل لا يجوز ان
يقول كافر باقية لانه كافر باطنات فيكون تحتها يا حبيبت يا سارق
يا فاجر يا مخنث يا خاين يا سفيه يا بليد يا احمق يا مباحي يا غواني يا لوطي
وقيل ليس فحان عنه انه من قوم لوط عليه السلام لا يعزروه ان اراد انه
يعمل علم يعزروه وجد عند هذا الفحاح تعزيره لانه غضب وهزل فصح
يا زنديق يا منافق يا رافض يا مبتدعي يا هودى يا نصراني يا ابن النصرانية
يا نصراني ان يكون لصا لصدق القائل كما في قوله ليس بعبد الا اصاب
كانت او فلان فاسق وخوفه كذا لم يخرج مخرج خروج الدعوى فنية يا ديوت
هو من لا يغار على اوائه او حرمه او قريبا من اوائه ويؤثر بمفهومه يا
يا شارب الخمر يا اكل الربوا يا ابن الفحشاء يا اكل ادم اذ اشتهر اصدع
يطلب الولد كيا ابن الفاسق ويا ابن الكافر وانه يفر بقلوبه يا حبيبة
لا يقال القبيحة موقفا احسن من الزانية لكونها تحا بالاجرة لانا نقول
لذلك المعنى لم يجد فان الزنا بالاجرة يسقط عنه حلالها ابن
كحال لكن مخرج في المضرات بوجوب محذوفه قال المصنف وهو ظاهر

الفاقة

لا يقال في العرف

يا ابن الفاقة انت ما وى القصور انت ما وى الزواني يا من عيب
يا و ام زاده معناه المتولد من الوطى الحرام فيعته حاله الخفض لا يبرأ
ذلك بل يبرأ ولد الزنا لانا نقول كثيرا ما يبرأ به الخداع البتة فلذا لا يجد
فرج اقر على نكح بالذينة او عرف بها لا يقبل ما لم يستحل ويبلغ في
تعزيره او يلعن جواهر الفتاوى وفيها فاسقات وقال ان رجعت على
ذلك فاشهد واعلم انه لا يرضى فرج لا يكون رافضيا بل عاصيا ولو
ان رجعت فهو كافر فرج كونه كفارة بين لا يجوز سبها حراما خسريرا
ما قرأ يا بقر يا حية ظهر كذبه واستحسن في الهداية التعزير لو نكح طيب من
الاشراف ونسبه الزيلع وغيره يا حجام يا ابلة يا ابن الحجام وابوه كذلك
واوجب الزيلعي التعزير في ابن الحجام يا مولود لانه عفا بغير الوجه يا بقاء
هو المأبون بالفارسية وفي المنقطة في عرفنا يعزرها ما وفي ولد
الحرام نهر والضابط انه من نسبه الى فعل اختار محرم شرعا وبعد عارا
عرفا يعزروه الا لا ابن كمال الصلحة بسكون الماء من يصحك عليه الناس
اما بغيرها من يصحك على الناس وكذا يا سحرة واختار في القاية التعزير
فيها وفي ياساه يا مقام وفي المنقطة واستحسن التعزير لو المقول فقيرا
او علة يا ادعي سرقه على شخص غل ثباتها لا يعزرها كما لو ادعى على كذا بدور
توجب تكفيره ويخرج المدعي عن اثبات ما ادعاه فانه لا شيء عليه اذا صدر
الكلام على وجه الدعوى عند حاكم شرعي واما اذا صدر على وجه الاست
الانقاص فانه يعزرها ويقرها الهداية بخلاف دعوى الزنا فانه اذا لم
يشب يحذم ما وى هو اى التعزير حق العبد غالب فيه ويجوز الا بغيره والعفو
والتكفيل زيلعي واليمان ويحذف لثبته ما قلت خلاصته والشهادة على
على الشهادة وشهادة رجل امرأتين كما في حقوق العباد ويكون
ايضا حق الله تعالى فلا عفو فيه اذا علم الا ان جارا الفاعل ولا يمين
كما لو ادعى عليه انه قبل اخيه مثلا ويجوز اثباته بجمع شهوده فيكون مدعى
شاهد الوصاف وما في القينة ويخرجها لو كان المدعي عليه ذامرة و

يا نبي

باسم الله عليك طق بكا يدعى

ولكان اول ما فعل بوعظ استحسانا ولا يجوز يجب ان يكون في حقها
 الله فان حقوق العباد ليس للقاضي اسقاطها فتح وما في كراهة الظاهر
 رجل يصلي ويقرأ الناس بيده وانشاء فلا بأس بعلوم السلطان كغيره
 يفيد انه من باب الاخبار وان اعلام القاضي بذلك يكفي لتعزيره فقلت
 وفيه من الكفاية تعزيرا للحو وغيره للقاضي تعزير المثل وان لم يثبت عليه
 وكل تعزير الله تعالى كلف فيه خبر العدل لان في حقوقه كلف يقضيه فيها بعله انما
 ويقبل فيها بوجوه الجور والظلم وعليه فاليك من الخي في حق ان يعمل به في
 في حقوق الله تعالى من افتر تعزير الكاتب فقد اخطأ انتهى مختصا وفي خلاصة
 العينة عن الثاني من جميع الخو وشرب ويترك الصلاة اجبه واودبه ثم
 اوجه ويرجع بالقتل الترتيبا وضرب الناس حب واخلد في السجن
 حتى يتوب لان شر هذا على الناس وشر الاول على نفسه ثم مسلم ذميا
 عزز لانه ارتكب معصية فتيقيد مسائل الشتم بالمسلم اتفاه في حق وانه
 القينة قال ليهودي وجوبه يالكافرا ثم ان شق عليه مقتضا انه يعز
 لا وتكلمه الاثم بواجبه المصنف لكن نظرية في النهي قلت لعل جهة ما
 في ما فاسق فتأمل عزز المولى عبده والزواج زوجة ولو صغيرة لما جازي
 على تركها الزنية الشرعية مع قدرتها عليه تركها على الجناية وعلى تركها
 من المنزل لو غير حق وترك الاجابة على التواضع لو طاهرة من نجس
 ويطي بذلك ما لو ضرب ولديها الصغير عند جانه او ضرب جارية غرة
 ولا تنقلب بوعظ او شتمه ولو نحو باحما او دعت عليه او فرقت ثيابه
 او كلمته ليعلمها اجبي الشفت وجهها الغير حرم او كلمته او شتمته
 او اعطت مالم تجر العادة به بلا اذنه والضا بالكل معصية لاحد فيها
 فكل زوج والمولى التعزير وليس منه ما لو طلبت نفقتها او كسوتها
 ولحققت لان لصاحب الحق ماله بجر ولا على ترك الصلاة على خلاف
 ما في الكثرة والملتق وبسظهره في خط المصحح والاب يعز الاذن عليه
 وقد مضى ان للمولى ضرب ابن سبع على الصلاة ويحج به الزوج نهر

لان المنفعة له تعود اليه
 بل اليها كذا اعتمد المصنف
 سبحانه لا ريب

وفي القينة له كراهة طفله على تعلم قرآن وادب وعلم لغوية
 الوالدين وله ضرب البسبب فيما يقرب ولده الصغير لا يمنع وجوب التعزير
 فتجوز بين الصبيان وهذا الوجه عبادا اما اذا كان حق الله بان زنا
 او سرقة منع الصغير منه بحسب من حد او عور فملك قدمه بهدرا لا احواله
 عزها زوجا بمثل ما قرأت لان تأديبه مباح فيقيد بشرط السلامة
 قال المصنف وهذا اظهر انه لا يجب على الزوج ضرب زوجته اصلا
 ادعت على زوجها ضربا فاحت وثبت ذلك عليه عزز كما لو ضرب
 المعلم البسبب ضربا فاحت فانه يعز ويضرب لومات شتمه وعين الشتم
 لوزا والقاضي علامه فنفق الذية في بيت المال لقتله بفعل ما دون
 فيه وغير ما دون فيقتصف زلمي **فروع** ارتدت لتفارق زوجها بغير
 على الاسلام وتعزرت سبعين سوطلا ولا تشرع بغيره
 يفتي ملحقا بالحل للمذهب ان افتر بغيره جارية قدق بالتعويض
 يعز حادي زني باوارة ميتة يعزرا اختيارا او على انواره وطلى امته
 وجبت ففقت فان برهن فله قيمة النفقة وان حلف
 فحصر فله تعزير المدعي منه وفي الاشياء ضيع احواله ان وانها
 وزوجها بحبس حتى يتوب او يموت نسيه الارض بالفساد
 من له دعوى على اقل حكم يحده فامسكه اهل الظلمة فيحبسهم وغرمهم
 عزز بغيره على الزوج الباء وكتبت في حق مائة التعزير لا سقط بالتوبة
 كالحكم قال يستثنى الشافعي ذوى النيات قلت قد عرفت منه
 لا صحا بنا من القينة وغيره من الفقه في اجناسه لم يتكرره
 فيضرب التعزير في الحديث تجا فانه عن عقوبة ذوى المروءة الا
 في الحد وفي شرح جامع الصغير لما في الشافعي في حديث النبي انه
 لانا في يوم القيمة يسوع تحمله على رقبته لرعاه او بقره لها خوارا
 لها تواج قال يؤخذ منه بحسب السارق ونحوه فليحفظ **كتاب**
التعزير اخذ الشافعي من الغير خفية وتسميته لمسروق

يا ابا الويد

سرقه مجازا وشرا بعتا ربحه اخذه كذلك بغير حق نصا بالكان لا
 وباعت بالقطع اخذ مكلف ولو انشأ او عبدا وكافرا او مجنوننا حال في
 ما طلق بصير فلا يقطع او من طلقه بصيرة ولا على له بالمال عشرة
 وراهم لم يقل مفرقة لما في المغرب الذراهم هم المفرقة جيا او مقدرا
 فلا قطع بنقرة وذنبا لا في عشرة مفرقة ولا بدنيا قيمته دون
 عشرة وتغير القيمة وقت السرقه ووقت القطع ومكانه بتقوم عليه
 لها مفرقة بالقيمة ولا قطع عند اختلاف المقومين طهره بمقصوده
 بالافضل فلا قطع بثوب قيمته دون عشرة وفيه دينار او دراهم مفرقة
 الا اذا كان وغالها عادة تجنيس ظاهرة الافراج فان ابتلع دينار
 في المزور وخرج لم يقطع ولا ينظر تقوطة بل في مثلها لانه سرقه وهو سبب
 الضمان لمحال حقيقته ابتداء وان شئت لولا الاخذ نارا ومنه ما بين العاشتين
 وابتداء فقط لو سلا فمحل العبرة انهم السارق لم ارم احد بها خلاف من
 صاحب يد صحيحه فلا يقطع السارق من السارق فخرج مما لا يتيسر عليه
 الفسا وكلمه وفواكه حخته ولا بد من كون المروق متقوما مطلقا فلا
 قطع بسرقه اخرى من كان السارقا وذنبا وكذا الذي في ذوقه من
 من ذوق خمر او خنزير او ميتة لا يقطع لعدم تقوطة ما عندنا من ذوقه لبقا
 في دار العدل فلا يقطع بسرقه في دار حوب او في يد رابع من حوزة
 واحدة اتحد ما لم تعد ولا شبهة ولا تاويل فيه وثبت ذلك الامام
 كما يضيح فيقطع ان اقربها مرة واليه يرجع الثاني طائفا بقراره
 بها مكرها باكل ومن المتأخرين من افته بصحة طهره زوا القهستاني
 مع نيا لانه المفتين ويحل من به ليقو وحققه او شهدا جلان لا يخل
 بشرط حضرة مولاه ولا تقبل بقراره ولو بحضرة وسالها الامام
 كيفه واين هي ولم يرد في الذررو ما هي هي من سرق ودينها
 احتيا لا للدره ويجب حتى يال عن شهود لعدم الكفاية في حوزة
 وبال المقوم عن الكل لا الزمان وما في الفقه الا الحان تحريف نهروم

لا ضمان
 صح

ولو عبدا اشترط حضرة مولاه
 ولا ينظر ولو بحضرة صح

بالحام

رجوعه عن اقراره بها وان ضمن المال وكذا لو رجع احدهم او قار
 بهو مالي او شهدا اقراره بها وهو يجحد او يكت فلا قطع بشرط
 وبهائية فان اقربها ثم يهرب فان في قومه لا يمنع بخلاف السرقه
 كذا نقله المصنف عن الظهيرية ونقله صاحب الوهبانية بلا قيد
 القوتية ولا قطع بكمول واقراره على عبده بها وان لزم المال
 لا قراره على نفسه والسارق لا يفي بعقوبته لانه جور تجنيس وغزاة لثقت
 للواقعات معللة بانه خلاف الشرع ومثله في السرقه اجبية وتقتل
 عن التجنيس عن عصام انه سئل عن سارق فقال عليه السلام فقال
 اللئيم سارق ويدين بها بالسوط فامضوه عشرة حتى اقربها في السرقه
 فقال سبحانه ما رأيت جورا اشبه بالعدل من هذا وفي الكراه
 البرازية من المشايخ من افته بصحة اقراره بها مكرها وعن الحسن
 محل من به حتى يقر ما لم يظهر العظم ونقل المصنف عن ابن العلقمة
 صح انه عليه الصلاة والسلام امر الربيع بن العوام بتعذيب بعض الملعون
 بكنه كسري بن اخطب ففعل فملاهم على المال قال وهو الذي ربيع
 الناس وعليه العمل والاقا لشهادته على السرقه انه لا امور ثم
 نقل عن ابن ابي عمير في باب قطع الطريق جواز ذلك سياسته
 وآقوه المصنف تبعا للبحر وابن الكمال زاد في النهرويتي القبول
 عليه في زماننا لغلبة الفساد ويحل ما في التجنيس على زمانهم ثم نقل
 المصنف قبله عن القينة انه كثر سنة اوبده ضمن السارق في شرا
 كالمال لا يحل ذلك بشوره الجدار او مات بالفرج لندوره و
 عن الذخيرة لو صدقت طهره خوف التعذيب فسقط فحاش
 ثم ظهر السرقه على يد اوفى ضمن كان للورثة اخذ الشاكي بدية ايهم
 وما غره ملك سلطان لتعذيبه في هذا السبب سجي في الغصب
 قضي بالقطع ببنيته او اقراره فقال المروق من هذا متاعه
 لم يسرقه مني وانما كنت ادعته او قال شهد شهودي بزور او اقر

ينكره

يدين

هو بياطل وما استبه ذلك فلا قطع ويندب تلقينه كبل لا يقر
بالسنة كما لا قطع لو شهد كافران على كافر مسلم بها في شهادتها
اي الكافر والمسلم ظهريته تشارك جميع واصحاب كذا قد انصاب
قطعو ان اخذ المال بعضهم استحسانا سدا الباب الفساد ولو
فيهم صغير او مجنون او معنوه او محرم لم يقطع احد بشرط القطع
مضور شهادتها وقتة وقت القطع مضور المدعي بقية حتى لو كان
او ماتا لا قطع وهذا في كل مدسوى جسم وقود جوفت لكن
نقل المصنف في الباب الثاني تصح خلافة بقية ويقطع بساج و
وقنا وابنوس يفتح الباب وعود وسك وادهان وورس وروقت
وصندل وغيره وقصص من غير زهر وياقوت وزبرجد ولو لم يعل
وفير وزج وانا وباب غير ركب ولو تخذين من خشب كذا بطل ما هو
رابع من الاموال انفسها ولا يوجب في دار العدل مباح الاكل
غير مغرب فيه هذا هو الاصل لا يقطع بتا في اي غير يوجب مباحا في
دارنا خشب لا يجوز عادة وشيش من فضة صك ولو لم يوطا
ولو بطا او دجا في الاصل غاية وحيد وزنج وسمرة ونورة زاد
في المحجته وشنان ونجم وطلع ووقوق زجاج كسرة كسرة ولا يباع
فساده كلين وطسم ولو قد بداو كل منها لا يخل بخره وفي باء خط
لا قطع بطلان مطلقا شيمي وفالته رطبة وتغر على شجر ويطبخ وكل ما لا
يبقي حولا وزرع لم يحصد لعدم الاقاز وشربة مطربة ولو الاناء ذهبيا
والالة له ولو طبل النواة في الاصل لان صلاحه للامو صارت شبهة غاية
وصليب ذهب وفضة وشطرنج ونرد واما ويل الكسرة نيا عن
المنكر وباب مسجد ودار لانه لا يحرز وصفي وجني ولو عليه
لان الحلية شمع وغيد كبير يعبر عن نفسه ولونا ما او مجنون او اعى
لانه اما عصب او خداع وقفات غير الحساب لانها لو شرعية كلتب
تفسير وحديث وفقه فكم صنف والا فكل طيب بخلاف العبد الصغير

او ان

ووقفات الحجاب لما فيه حبا بها لان المقصود ورقها فيقطع ان
يلغ نصابا اما المعول بها فالمقصود علم ما فيها ويوم ليس مال فلا يقطع
بلا فرق بين وقفات تجار وديوان وادوقاف نهر وطلب واهل وولاية
طوق من ذهب علم السارق به او لا لا تتبع ولا يجانته في وديعة
ونهب اي اخذ ثمر او اخذ من اي اختطاف لا تنقأ الزكن ونبتش
لقبور ولو كان القبر في بيت مقفل في الصح او كان الثوب غير المغن
وكذا الوسوق من بيت فيه قبر او ميت لتأوله بزيارة القبر والتجيز
والناون بدخوله عادة ولو اعتاده قطع سياسته وما لعمارة وشتر
وحصير مسجد واستار كبة وما لوقف لعدم المالك بحر ومثل بينه
ولو دينة مؤجلا او ارياد عليه واجود لغير ورته شرعا اذا كان من جنس
ولو حكما بان كان له وراهم فسرقي وناير ويعكس هو الاصل لان
النفدين جنس واحد بخل في العرض ومنه الحلي فيقطع به ما لم يخل
اخذه رهنبا او قضا واطلق الشافي اخذ خلاف الجنس للمجانة
في المالية قال في المحجته وهو وسع فيعمل به عند الضرورة بخلاف سرفته من
غريم ابيه وغريم ولده الكبير وغريم مكاتبه وغريم عبده المادون المديون
فانه يقطع لانه حق الاخذ لغيره ولو سرق من غريم ابنة الصغير لا كسرة
شيء قطع فيه ولم يتغير ما لو تبدل العين او السبب كالبيع قطع على ما
في المحجته او من ذي رسم محرم لابر ضائع فلو لم يجر به بر ضائع قطع كما بين عم
هو اخ رضاعا فانه جسم سباح محرم رضاعا عن سقط كلام الربيعي
ولو لم يردق مال غيره اي غير ذي الرسم بخلاف له اذا سرق من
بيت غيره فانه يقطع اعتبارا بالزوجه بخلان ثم ضعة صوابه بطلان
ابن كمال مطلقا سوا سرق من بيتها او بيت غير عا فانه يقطع لما في
ولا بسرة من زوجة ولو تزوجها بعد القضا بالقطع جوهرة ورو
ولو كان المسروق من زواجره ولا بعد من سيدة او عرس
او زوج سيدة للناون بالدخول عادة ولا من مكاتبه وحننة وصهر

مروضة ج

جها

ومستم وان لم يكن له حتى فيه لانه مباح الاصل فصار شبهة غاية بحثا
 وحام في وقت بوقت العادة بدخوله وكذا احوال البيت النجار والبنات
 مجتبه وبيت اذن بدخوله ولو اذن لمخصصين فدخل غيرهم وسرق
 ينبغي ان يقطع واعلم انه لا يعبر حوز بالما فطامع وجود الحوز بالمكان لانه
 اقوى فلا يعبر الحافض في الما لانه حوز ويعبر في الما لانه ليس بجز
 به يفتح شئ وكل مكان وزا لنوع فهو في انواع كلها فيقطع بصفة
 لؤلؤة من اصطلح على المذهب وقيل في كل شئ معتبر بجز مشكلا والاور
 هو المذهب عندنا مجتبه لكن في الما تنافي بان الثاني هو المذهب
 فتنبه ولا يقطع فطاف هو من سرق لدرهم بين اصحابه وفشا
 من يها لخلق الباب فيفتح اذا فشا جاثوا وادابا في انهارا وحلا
 البيت من احد فلو فيه احد وهو لا يعلم بقطع شئ فيقطع لو سرق
 من السطح نصبا لانه في شرح وبيانها او من السجادة او من كل مكان
 ليس بجز في الطريق او الضياء ودرست المانع عنده اي بحيث يراه و
 ولو الى فظنا في الاصح لا يقطع لو سرق خفيف ممن اضافه ولو من بعض
 بيوت الدار ومن سرق في مقفل لا خلال الحوز او سرق ولم يخرج من الدار
 بشبهة عدم الاخذ بخلاف الغصن ان اخرج من حجرة الدار المتبعة
 جدا الى صحنها او غار من اهل الحجرة على حجرة اخرى لان كل حجرة حوز او شبه
 فدخل الى كذا رايته في نسخ المتن والشرح باب ووصوله او او كما
 في الكثر شيئا في الطريق يبلغ نصبا ثم اخذه وطلع لان الرمي حيلة يفتا
 السارق فاعتر الما فعلا واحدا ولو لم ياخذ او اخذه غيره فهو مضيع
 لا سارق او حمله على دابة فاقه واوقاه وعلق شئ في عنق كلب وزوجه لا
 سيرة يضاف اليه والقاه في الماء فوجه تجوز في السارق لما في قوله
 بل في وجه قوة جوبه على الاصح لانه في وجه سببه يقطع في الكل لما ذكرناه
 ويشكل على الاقفا لولا علقه على طائر فطاف الى منزل السارق لم
 يقطع فلما اذ الله اعلم في الحدادي وغيره بعد لم يقطع وان نقب ثم

ناوله او من خارج الدار او دخل بده في بيت واخذ ولبس النقص
 انظر في ولو وضع في النقب ثم فرج واخذه لم يقطع في الصحيح
 شئ او طراي شق حرة خارجة من نفس الحكم فلو داخله قطع
 وفي الحل بلك او سرق من حرمي او من قطار يفتح القاف لا بل
 على نسق واحد بغير او حمله عليه لا يقطع لان السابق والقبائ
 والراعي لم يقصد الاحتفظ وان كان معها حافظ او شق الحبل سرق
 منه او سرق جوالق بضم الجيم فيمتاع ورثة يحفظه او ياتي عليه ويؤبد
 او دخل بده في صندوق غيره او في جيبه وكذا فخذ المال يقطع في الكل
 والاصل ان الحوز ان امكن دخوله فتمتلكه بدخوله والاقفا وخال اليد
 فيه والاخذ منه **فروع** سرق فسطاطا منصوبا لم يقطع ولو ملطفا
 او في فسطاطة او في قطع فتح اخرج من حوز شاة لا تبلغ نصبا
 فتبعها او في لم يقطع سرق مالا من حوز فدخل في حوزات وقبائ
 قطع المحمول فقط سراج قال ناسا رقي هذا الثوب قطع ان اضاف
 لكونه اقرا بالسرقة وان تونه ونصب الثوب لا يقطع لكونه عدة
 لا اقرا او در توشح اذ قيل هذا قتل زيد معناه انه قتله واذا قيل قاتل
 زيد معناه انه يقتله والمضارع يحتمل الحال والاستقبال فلا يقطع
 بالشك قلت وفي شرح الوهبانية ينبغي الفرق بين العالم والحال
 لان العلوم لا يفوتن الا ان يقال يجعل شبهة لدرء المحذور وفيه
 لانا قتل السارق سياسة كسيرة في الارض بالفساد ودرء هذا
 ان عادوا قتل ابتداء فليس من السياسة في شئ نهر وقتل وقد
 قد منع من مفر يا البحر في باب الوطى الموجب لحدان التعقيب بالامام
 بعضهم انه ليس للقاضي الحكم بالسياسة فليحفظ **باب كيفية القطع**
 يقطع بين السارق من زنده هو مفصل الشئ ويحسم وجوبا عند
 الشافعي في باضغ الآتي ووبرد يد بين فلا يقطع لان الحد زاه لا
 متلف ويحبس ليتوسط الامر ومن زينة وموئنة كاهنة حداد وكلفة

واشياء

حسم على السارق عند التمسك بخلافه المحضر للخصومة
بيت المال وقيل على المتمر وشرح وبيانته قلت وفي قضاء الحائنة
هو الصحيح لكن في قضاء النزارة وقيل على المدعي وهو الاصح ورجله
اليسرى من الكعبان عاذ فان عادنا لا وجب من عواذ الله
بضرب حتى يتوب اي يظهر اماره التوبة شرح وبيانته وما روي بقطع ثلثي
او اربعان صح حمل على التماسه او نسخ كمن سرق واهاهم البسر
مقطوعة او شلاء او اصبعان منها سوى الاطراف او رجلاه مقطوعة
او شلاء لم يقطع لانه اهل ذلك بل يجب لتوبه لا يضمن قطع اليد اليسرى
ولو عدا في الصحيح نهرا او ارجل او لانه انكف واخلف من جنبه هو خير
وكذا لو قطع غير الجوارح في الاصح ولو قطع احد قبل الاخر والقضاء
القصاص في العمد والدية في الخطا وسقط القطع عن السارق
سواء قطع بمسب او بساوه وقضاء القاني بالقطع كالار على الصحيح
فلا ضمان كافي وفي التراج سرق ولم يؤخذ بها قطعت يمينه ضمان
قطعت رجله اليسرى طلب المسروق منه المال لا القطع على الظاهر
بحر شط القطع مطلقا في اقراره وشراؤه على المذهب الحنفي والخصومة
شرط الظهور السرقه وكذا منوره اي مسروق منه عند الاداء
لشراؤه وعند القطع لاحتمال ان يقدر له بالملك فيسقط المصروف
الشراؤه على الصحيح المنطوقه واقره المصنف قلت لكنه يخالف
لما قدمه متنا وشراؤه قد يرد في الشرع لانه بما يفيد ترجيح
الاول فتأمل ثم فرع على قوله وطلب المسروق قال فلو اقر انه سرق
مال الغائب توقف القطع على حضوره وخفاصته وكذا لو قال
سرق هذه الدراهم ولا ادري لمن هي ولا خبرك عن صاحبها لا قطع
لانه يلزم من جهالة عدم طلبه وكل من له يد صحيحه ملك الخصومة ثم
فرع بقوله كمودع وصب وقرتهن ومتولى واب ووصي قابض
سوم شرا وصاحب ربا بان باع وريها بدريهاين وقبضها فسر

صحيح

منه لان الشراف سدا بمنزلة المفسوب بخلاف محط الربا لانه
بالسليم لم يبق له ملك ولا يد شتم ولا قطع بسرقه اللقطة خائنة
ومن لا يد له صحيحه فلا يملك المفسومة كسارق سرق منه بعد القطع
لم يقطع بخصومه احد ولو مالكا لان يده ليست بصحيحة كما بان ايضا
ويقطع بطلب المالك ايضه لو سرق منقسم اي من الثمالة وكذا بطلب
الراهن مع غيبة المرتهن على الظاهر لانه هو المالك لا بطلب المالك
للعين المسروقة او بطلب السارق لو سرق من سارق بعد القطع
لسقوط عصمته بخلاف اذا سرق من الثاني من السارق الاول بقطع
او بعد ما ورنى بشبهة فان له ولرب المال القطع لان سقوط التقوى
ضروره القطع ولم يوجد ضمانا كالفاسد ثم بعد القطع هل لا يزال
استرداده روايتان واختار الكمال رده لانه سرق شيئا ورواه
قبل المفسومة عند القاضي الى ما ذكره ولو حكم كاصوله ولو في غيبته او ملكه
المسروق بعد القضاء بالقطع ولو باهية مع قبض او ادعى انه ملكه وان
لم يبرهن بشبهة او نقصت قيمته من الضمان بنقصان السرق في بلد الخصومة
لم يقطع في المسائل الاربع اقرب سرقه لضاب ثم ادعى احد بهما بشبهة
مسقطه للقطع لم يقطعا قيد باقرارهما لانه لو اقرانه سرق وطلان
فان فدان قطع الموقوفه قلت اتنا وطلاق ولو سرقا وغاب احدهما
وشهد اي شهد اثنان على سرقتهما قطع على كل واحد لان شبهة الشبهة
لا تقبر ولو اقر عبد مكلف بسرقه قطع وتروا السرقه الى المبروق
عنه لو فاته كماله قامت عليه بينة بذلك لكن بشرط حاضرة مولاه
عند اقراره خلاف للثاني عند اقراره بحد اتفاق ولا عزم على السرق
بعد ما قطعت يمينه هذا الفظ الحديث ورواها ورده الكمال
بعد قطع يمينه وتروا العين لو فاته وان باعها او وهبها لم يبقاها على
ملك مالكا ولا فرق في عدم الضمان بين يده العين واستلامها
في الظاهر من الرواية لكنه يفتي بابطال قيمتها وبيانته سواء كان اقلها

ك

قبل القطع او بعده حتى وفيه لو استمر ملكه المستحق منه والمو بسببه
فليس ذلك تقصير في لو قطع لبعض التركات لم يقسم شيئا وكذا لا يضمن بالمال
يقطع فيه سرق ثوبا بشقة فمقتضى ان يقطع ان بلغت قيمة نصيبا
بعد شقة ما لم يتلافى بان ينقص اكثر من نصف القيمة فلا يضمن القيمة
فيملكه مستند الى وقت الاخذ فلا قطع زيلعي بهل يضمن نقصان الشئ
مع القطع صح الجنازة لا وقال الحال الحكي غسمة اختا تقصير القيمة
يسقط القطع لما لو سرق ثوبا قد جرحها فاجابها لا لانه لا قطع فيه
العلم وان بلغ لها نصيبا بل يضمن قيمتها ولو فعل باسرق من الجرحين وهو قد
نصاب وقت الاخذ وراهم ودانير واينة قطع وردت وقال لا رد
لتقوم الصنعة عندها خلافا له واما نحو الخاسر لو جعله او آت في ثوب كان
يباع وزنا فذلك وان عدوا في ذلك روى اتفاقا اختيار ولو صنف
احمر او طين الخنطة اولت السويقي فقطع لارد ولا ضمان وكذا الوصف بعد
القطع بخلافه لما في الاختيار ولو صنفه اسود وروى لان السواد نقصان
خلافا للثاني وهو خلافه فان لا يبرهان سرق في ولاية سلطان ليس سلطان
او قطع ذل ولا لاية له على من ليس تحت يده فليحفظ هذا الفصل اذا كان
للسارق كفاية معصوم واحد قيل يعطيان وقيل ان يميزت الاصلية
او كمن الاقتصار على قطعها لم يقطع الزايد لانه غير مستحق للقطع والآن
متميزة قطعها هو المختار لانه لا يمكن من اقامة الواجب بذلك سراج
باب قطع الطريق وهو التمسك من قبة الكبرى من قصده ولو في المهر
ليلا برقية وهو معصوم على شخص معصوم ولو ذميا فلو على المستأمنين
فلا حد فاخذ قبل اخذ شيئا وقيل نفس حبس وهو المراد بالبغي في الآية
وظاهر ان المراد بوزع الاجابة على الاحوال كما تقرر في الأصول بعد
التقرير لمباشرة منكر التوقيف حتى يتوب لا بالقول بل بظهور سيما
العتلي او يموت وان اخذ ما لا معصوما بان يكون لمسل او ذمي كما
واصاب منه كل نصيب قطع يده ورجله من خلاف ان كان صحيح الاطراف

المال

لن ينفوت نفسه وهذه حالة ثانية وان قتل معصوما ولم يباخذ ما لا اقتل
هذه حالة ثالثة خلافا لاقصا فذلك لا يعقوبه ولا يسترط ان يكون
القتل موجبا للقصاص لوجوبه جزاء الى اربعة الله تعالى بجنايته اوه بهذا
الحل يستغنى عن تقدير مضى لا يخفى والى الالة الرابعة ان قتل اخذ المال
خير الاما بين سنة احوال ان شئ قطع من خلاف ثم قتل او قطع ثم صلب
او قتل الشاة او قتل و صلب او قتل فقط او صلب فقط كذا فصل الزيلعي
ويصلب حيا في الاصح وكيفية في الجوهرة وسبع ليطنه برح شهيرة وتغنى
به حتى يموت ويترك ثلاثا ايام من موته ثم يجلي بينه وبين اهله ليدفنوه
لا كثر منها على الظاهر وعن الثاني يترك حتى يتقطع وبعد اقامة الحد على الجاني
ما فعل من اذلال وقود جرح زيلعي ويجزى الاحكام المذكورة على الكل بمقتضى
بعضهم الاخذ والقتل الاخافه وجرحه سيفه الى حالة الحيا سنة ان
انضم الى الجرح اخذ قطع من خلاف ويهد بوجهه لعدم اجتماع قطع وضمان وان
جرح فقط اى لم يقتل لم يباخذ نصيبا قال الزيلعي ولو كان مع هذا الاخذ
قتل فلا حد ايضا لان المقصود هنا المال بهي من الزايب وقيل محله
واخذ المال فتاب قبل سكه ومن تمام لو تبرئة المال ولو لم يبره قتل لا حد
او كان منهم غير مكلف او اونس وكان دورهم محرم من اصد المارة
او شريك مقادضا قطع بعض المارة على بعض او قطع شخص الطريق
ليلا او نهارا في مصر او بين مصرين وعن الثاني ان قصده ليلا مطلقا او
نهارا بسلام فهو قاطع وعليه الفتوى بحر ودر واقره المصنف على حد
جواب بل ان است وللو في الفتوى في العدا والارقت في غيره او العفة
فيها العبد في حكم قطع الطريق كغيره وكذا المرأة في ظاهر الرواية فتح كذا
لاقتل بجنته وفي استلحية والدر فيهم وراة فباشرت الاخذ والقتل
قتل الرجال ونها هو المختار عشر نسوة قطعن واخذن وقتلن فمكمن
وضمن المال ويجوز ان يعامل دون ماله وان لم يبلغ نصيبا ويقتل من
بغاله عليه لطلاق الحديث من قتل دون ماله فهو شهيد ومن تكرر الخنق

لهم

بكره الموت منه في المصطفى من اذكرة مسكين قتل بسبب سيرة
 بالفساد وكل من كان كذلك يدفع شره بالقتل والابان خنق
 لا لانه كالقتل المشغل وفيه القود عند غير الجنبية رحمة الله تعالى
 اورده بعد واحد ولا يحا والمقصود ودقة الترتي في غير خفي وهو انه
 جاهد في سبيل الله وشرع الدعاء الى دين الحق وقاتل من لم يقبل
 وعرف ابن الكمال انه بذل الوسع في القتال في سبيل الله مبشرة او
 معاونة بمال ورأي وتكثير سواد ونحو ذلك انتهى من توابه الرباط
 وهو الاقامة في مكان ليس وداؤه الاسلام هو المختار وصحة ان
 صلاة المراتب بمائة ودرهم سبعة وان مات فيه لم يجر عليه
 عملة وزرقه وامن الفتان ويبحث شهيد المنا من الفزع الاكبر
 وتما في الفتح هو فرض كفاية اذا حصل المقصود ببعضه البعض
 عين ولعله قدم الكفاية بكثرة ابتداء وان يبدؤا واما قوله تعالى
 فان قاتلوكم فاقتلوهم وتحريره في الاشهاد لم يمتنع بالعمومات
 كما قتلوا المشركين حيث وجدتموه ان قاتلوا بعضه لم يجزوا
 النساء سقط عن الكل الا فيم به احد في رجل ما تموا بركة في ثم الملك من
 المكلفين واما ان تتهم ان فرضية تسقط عن اهل الهند
 بقيام اهل الروم مثلاً بل يفرض على الاقرب فالأقرب من العدو الى
 ان يقع الكفاية فلو لم تقع الا بكل الناس فرض عيناً كصلاة وصوم
 ومثله الجنان في التجهيز وتما في الدور ولا يوضع على حية وبالغ البذل
 او احدهما لان طاعتها فرض عين وقال صلى الله تعالى عليه وسلم للباس
 ابن مرداس لما اراد الجهاد والزم انك فان الجنة عند رجل الميك سلاح
 وفيه لا يحل سفوفية خطر الاباوتها وما لا خطر فيه يحل الاذن ومثل
 في طلب العلم وعبد واحة لخلق المولى والزوج ومفاوه وجوبها
 الزوج نه فتح وعلى غير المروجة نه فكت تعيل لشخصه بصفتها
 يفيد خلافه وفي الجهاد ما فيها اوه فيما يرجع الى النكاح وتوابه والاعلى

على ما فرض الله
 فهو فرض كفاية
 ص

ومقتضى

ومقتضى اى عوج فتح واقطع ليجريهم ومديون بغير اذن غريمه بل وكيفية
 ايضا لو باوه بجنبس لوبال نفس نه وهذا في الحال اما الموضع فله خروج
 ان علم برجوعه قبل حاله وخيره وعالم ليس بالبلدة انقصة فليس له
 الغر وخوف ضياعهم بخرية وهم في البزازية الشف ولا يخفى ان المقيد
 يفيد غير ذلك وقرض عين ان ايجم العدة ويخرج الكل لو بلا اذن
 وبما تم الزوج ونحوه بالمنع ذخيرة ولا بد لفرضية من قيد او استطاعة
 فلا يخرج المريض المدنى اما من يقدر على الخروج دون الدفع يتبعي
 ان يخرج لتكثير السواد وادها بافتح وفي السراج وشرط وجوب القدرة
 على السلاح لا امن الطريق فان علم اذا حارب قتل ان لم يحارب
 اسلم بل في القتال يقبل غير المستنفذ ومناوى السلطان لو كان
 منها فاسقا لا يخرج شته في الحال وخيره وكراهه جعل اى اخذ المال
 من الناس لاجل الخواة مع الفى اى مع وجود شىء من بيت المال
 وروى صدر شرعي ومفاوه ان الغنى ينافي الغنية فيلحقها والا لا دفع
 القدر الا على الاذن فان حاصرناهم دعوناهم الى الاسلام فان اسلموا
 فبراء والا فالى الجزية لو حلاها كما يحجى فان قبلوا ذلك فله ما كان من
 الانصاف وعليهم ما علينا من الانصاف فخرج العباد اذا الكفار
 لا يجادلون بها عندنا يؤيده قول على رضي الله عنه انما بدوا الجزية لتكوى
 وماؤهم كدمائنا واموالهم كمالنا ولا يحل لنا ان نقاتل من لا يلج
 الدعوة بفتح الذال الى الاسلام وهو وان اشتره في زمانا شرقا
 وغربا لكن لا شك ان في بلاد الله من لا شعور له بذلك بقى ولو بلغه
 الاسلام الاجورية نفع التا تاريخا لا يتبعي قتالهم حتى يدعوه الى
 الجزية نه خلا لما نقله المصنف ونوعه با من بلغة الا او اظن
 ذلك حرا ولو بطلية الظن كان يستعدون او يحضون فلا يحل
 وممنح ولا يقبلوا الجزية نستعين بالله ونحاربهم بنصب الحياتي
 ووقوم وغوهم وقطع سجايرهم ولو تمرة وافسادهم الا اذا علمت

على الظن ظفونا فيكون فتح وريهم بيل ونحوه وان تترسوا ببعضنا
 ولو تترسوا ببعضي مثل ذلك التبرع ونقصهم اي الكفار وما اصاب منهم
 اي من المسلمين لا دية فيه ولا كفارة لان الوضوء لا تقرب بالزكاة
 ولو فتح الامام بلدة وفيها مسلم او ذمي لا يحل قتل احد منهم اصل ولو اخرج
 واحد ما حل قتل الباقي بخلاف كون الخرج هو ذلك فتح وتهيأ عن ذلك
 ما يجب بغيره يحرم الاختلاف به كصحف كتب فقه وحديث وازالة
 ولو عجزوا المداواة وهو الصحيح ذخيره واراوا بالنهي في السلم لا تسافروا
 بالوان في ارض العدو والاقا جيش يؤمن عليه فلا كراهة لكن اخرج
 الحج ائمة والامام اولى واذا دخل سلم اليهم بامان جاز لهم المصحف معه
 اذا كانوا يوفون بالعهد لان الظاهر عدم تعرضهم بهداية وتهيأ عن عدو
 وعلو عن مثل بعد الظفر بهم اما قبله فلا بأس بها اختيارا وعن قتلة ازار
 وغير مكلف شيخ فوفان لا يصاح ولا نسل له فلا يقتل ولا اذا ارتد
 واعرج مقعد وزمن ومعتوه ورايه بل كفايس لم يخيا الطوائس
 الا ان يكون احدهم ملكا او مقادرا او ذاريا او مال في الحرب ولو قتل من لا يحل
 قتله ممن ذكر فعلية التوبة والاستغفار فقط كسائر المعاني لان دم
 الكافر لا يتقوم الا بالامان ولم يوجد ثم لا يتركونهم في دار الحرب بل يملكونهم
 تكملة للفقهاء وتمامه في التبرع وسجي **فرعان** الاول لا بأس بحمل رأس
 المشرك لو فيه غنيمته او فرائع قلنا وقد حمل ابن مسعود رضي الله عنه
 يوم بدر رأس بني جيل القبايين بيده عليه الصلاة والسلام فقال
 صلى الله تعالى عليه وسلم الله اكبر هذا فرعون وفرعون حق كان بشرة على
 وعلى امتي اعظم من شتر فرعون على موسى وامتة طهر به الثاني لا بأس
 قبورهم طلبا للمال تاما رعايته وعبادة الثانية قبور الكفرة فقتل الذي
 ولا يحل للفرع ان يبدل اصله المشرك بقتل كمالا يبدل قريبا لباقي
 ويمتنع الفرع عن قتل بل يشغله لاجل ان يقتله فان فقد قتله ولو
 قتله فهدر عدم العام ولو فصل اصل قتله ولا يمكن وقعة الا بقتله

لجواز الدفع مطلقا ويجوز الصلح على ترك الجهاد بالمال معهم بما لم ينهوا عنه او منالو
 خير القول تعالى وان حوالت لم ينجح لها ونبتد اي تعلمهم ينقض القبول خيرا
 عن القدر المحرم لو خير لفضل صلى الله تعالى عليه وسلم ببل مكة ونقلا لم ينبتد
 مع حياته ملكهم ولو يقال في منعه باذنه ولو بدونه ان ينقض حقهم فقط
 ويصلح المرتدين اذا غلبوا على بلدة وصاروا ربه واربهم وارحوب لو خير بلدا لم لا يغلبوا
 على بلدة لان فيه تقرير المرتد على الردة وذلك لا يجوز ان اخذ المال لم يرد له
 غير معصوم بخلاف اخذه مع بغاة فانه يرد بعد وضع الحرب وازاها فتح
 لم تنبع في الرليح يحرم ان يبيع منهم ما فيه نفوذهم على الحرب كحديد وعبيد وخيل
 ولا حلة اليهم ولو بعد صلح لانه صلى الله تعالى عليه وسلم نهى عن ذلك او بالميرة
 وهي الطعام والقماش فجاز استحلاله ولا يقتل من امنه حرة ووقه ولو سقا
 او اعجى او خاينا او عيبا او عبدا اذن لهما في القتال اي لغة كان الايمان وان
 كانوا لا يعرفونها بعد معرفة المسلمين ذلك بشرط سماعهم ذلك من مسلمين
 فلا امان لو كان بالبعد منهم واصبح بالفرج كامنات ولا بأس بملككم وبالكفا
 اذا ظننا مانا وبلاشارة بالاصبح الى السنة ولو تادى المشرك بالامان
 صح لو مستغنا وصح طلبه لذرية الا اهله ويدخل في الاولاد اولاد الابناء لا
 اولاد البنات ولو غار عليهم عكرا فثم بعد القسمة عليهم بالامان فقتل
 القاتل الذية وعلى الواطى المهر والولد مسلم يتبع لابييه وتروا النسب والاولاد
 الى اهلها يعني بعد ثلث حيف وينقض الامام الايمان لو بقاؤه شر او مباشرة
 بلا مصلحة يؤوب وبطلان ذمي الا اذا اجره رسم شتم في سيرة وناج و
 وعبد مجربين عن القتال صح محمد امان العبد ذمي الثانية خذوة المسلم مولاه
 المسلم مولاه لو في امان له ويجنون وشغل سلم ثمة ولم يهاجوا اليها لانهم
 لا يملكون القتال **باب المغنم** وشتم في المغرب الغنيمة ما ينزل من الكفا
 عنوة وجوب قايمة بخمس ما فيها للغانمين والفقى ما ينزل منهم بعد ارج
 وهو الكافة المسلمين او افتح الامام بلدة صلى الله تعالى عليه وسلم وجبه وكذا من بعده
 من الازالة وارضاها تبقى مملوكة لهم ولو فتحها عنوة بالفتح اي قهرها بغيرها

كقتال

الجيش ان شاء الله تعالى اهلها عليها بخير على رؤسهم وخارج على اراضيهم الاول
اولى عند حاجه الفانيين او افهم منها او انزل بها فو ما غيرهم ووضع عليهم
الحاج والبرية لو كانوا كفارا فلو سلمين وضع العشر للغير وقيل ان
ان شاء الله ان لم يسلموا او استمروا ثم اوتوا لهم اراذمة لنا الاشرى العرب
والمرتدين كما سيجي ووجه منهم اي اطلبهم فينا ولو بعد اسلامهم اين حال
لتعلق حتى الفانيين ووجهه ان في قوله تعالى فانما يتبعون ايمانهم فاما اذا
فكانت في قوله تعالى اقلتمهم حيث وجدتمهم شرح مجمع ووجه فداؤهم بعد
تمام الحرب ما قبله فجزا بالمال لا بالاشير لمسلم در وصد شرعية وقا الجوز
وهو اظهر الروايتين عن الامام شئنا وانفقوا لا يفاوى بنساء وصبان
وخيل وسلاح الا ضرورة ولا يسلم مسلم بمسلم ابر الا اذا امن على اسلامه و
وجه ردهم الى دارهم ثابت في نسخ الشرح تبعا للذرة وروى الحسن تبعا
للابن الحال لعدم من نسخ الملق بالاولى ووجه عقوبة تبعة نقلها الى دارنا
فتدحج وتخرق بعده اذ لا يعذب بالنار الا اربها كما حرق السحرة وابتغى
تعذر نقلها وما لا يحرق منها كيديدين بموضع حرق في دارهم وترافق
او بانهم مغايظة لهم ويترك صبيان النساء منهم شق او اجابا بارض قوتهم
يموتوا جوعا وعطشا انتهى عن قتلهم ولا وجه الى ابقائهم وجد المسلمون حجة
او عقوب في رحالهم ثم لم يرد في دار الحرب فيزعمون ذنب العقوب والنياب
الحية قطع الضرر عن اهل قبل ابقا للثباتا خائنة وفيها مات النساء
ثم واهل الحرب يجامعون الاموات يحرقون بالنار ولا تقسم غنيمة الا اواسم
عن اجتهاد او حاجة الخواة فتصح اولادهم فحق اذ لم يكن الامام حواء فان
اهل بيوتهم باج المشل روايتان فاذا تغذرفان بحال الوسمها قدر ظل
على حمله قسم بينهم والا فهو حاشق نقله وسبق حكمه لم تبس الغنيمة قبلها
لا الامام ولا غيره يعني المتقول اما لو باع شيئا بطعام جاز جوده وروى البيع
لو وقع رفق للنف او فان لم يكن ردة غنيمة خائنة ومدد لهم في القتال
لا سوتى ووجه في وند اسلامه بلاق ان فان كانوا شركاء بهم ولا من مات غنيمة

فلهذا

قبل قسمه او بيع لومات بعد احد بهما غنيمة او بعد الاو اربا اربا
يورث نصيبه لئلا يملكه تار خائنة وفيها ادعى رجل شهود الوقت
ويبرهن وقد ثبت لم تنقص استحسانا ويعوض بقدر خطه
من بيت المال وفي الجرح من قياس الوقف على الغنيمة رده
في النهم ووجهه في الوقف ولهم اي الفانيين لا غير الاتقياء فيها
اي في دار الحرب بعطف وطعام واحطت سلاح ووجهه بلا سمة
اطلق الكل تبعا للكنزة وقيد في الوقاية ان لا يسلح بالجماعة وهو الحق
وقيد الحق في الظاهرية بعدم نهى الامم عن الجبل فان نهى الجبل فيبقى
تقييد المتون وبلا بيع وتقول فلو باع ردة غنيمة فان سحت لصدق له لو
غير فقير ومن وجد مالا يملكه اهل الحرب كصيد وعمل فهو غنيمة فيبقى
بعده على اجابة الامم فان يملك والتمن انفع اجازة والاروة الغنيمة
بحر وبعد الموضع منها لا ابرضناهم ومن اسلم منهم قبل حكمه عصف
وطفله وكل ما لعه فان كانوا اخذوا او زلفه اذ او دعه موصوما
ولو ذميا فلو عند في فني كالحواك لم يفرج اليه ثم ظهر على الدار فماله
ثم في سوى طفله لتبعية لاولده الكبير ووجهه وحملها وعقاره و
وعبده المقابل وامتة المقابل وحملها لانه في الامم وفي دخله اربا لغير
امان فاخذه احدا فهو ماله في الكل المسلمين سواء اخذ قبل الاسلام
او بعده وقال الاخذة خائنة وفي الحبس روايتان قينة وفيها استبراء
لخزنة فخر ابو سلمى استباه وسلاحه منهم ثمها الا اذا شرط في العقد
انه لم استباه **فصل في كيفية الغنيمة المغتبرة في الاستحقاق** لبرهم
فارس وراجل وقت الحيازة اي الانفصال من دارنا وعند الشافعي
وقت القتال فلو دخل دار الحرب فارسا فتفق اي مات فرسه سحتي
سهمين ومن دخل راجلا فشري فرسا سحتي سهمين ولا سهم لغير
فرس واحد صحيح كبر صالح القتال فلو مرصنا ان صح قبل الغنيمة احقة و
استحسانا لا لومر افكبر تار خائنة وكان الفرق حصول الارهاب



كبيرة من بعض الاماكن ولو غصب فرسه قبل دخوله او ركبه في اوفى وظهر
راجلا ثم اخذه فله سهمان لا يباعه ولو بعد تمام القتال فانه يقطع
في الاصح لانه ظهر ان قصده التجارة فخره واقره المكسب فله ثلث في
الشه ببلدية عن الجوهرة والتبين ما في الفقه وفي القضاة في اوباه
في وقت القتال فراجل على الاصح وبعد القتال فافرس بالانفاق انتهى
فتنبه وتحفظ هذه القيود خوف الخطا في الاقضاء والقضاة ولا يسم
لعبد وصحة واوراة وفيه وجنون ومعتوه ومكانت ورضخ لم قبل اوج
الحسن عندنا اذا باشر والقتال او كانت المرأة تقوم بمصالح المرض
او تدوى الجرحى ودل الذي على الطريق ومفاده جواز الاستعانة بالانفاق
عند الحاجة وقد استعان صلى الله عليه وسلم باليهود على اليهود ورضخ لهم
ولا يبلغ به اسمهم الا في الذي اذول في اوطانهم لانه كالاجرة و
والبراديين خيل الحزم والعناق بكس العادين جمع عتيق كرام خيل الوهب
والهجين الذي ابوه عربي وانه عجيبة والمعرف عليه قاموس سواء
لا يسمهم لراحلة والبغل الحار لعدم الاثر بهاب والتمس اليها في القسم
اثنان عندنا للقيم والمساكين وابن السبيل جاز في نصف واحد
فتح في المنية لوصف الغنايين لاجرتهم جاز وقد حققه في شرح الملتقى
وقدم فقرا وروي القوي من بنه ما شتمهم أي من الاصناف الثلاثة
عليهم جواز الصدقات لغيرهم لاهم ولا حق لا غنيا لهم عندنا وما نقله
عن البحر من ان ما في الحاي يفيد ترجيح المصروف لا غنيا لهم نظرية في الزهر
وذكره تعالى للتبرك باسمه في ابتداء الكلام او الحكمة وحسنه عليه الصلاة
والسلام سقط بجملة لانه حكم على بشتق وهو الرسالة كالتصديق الذي كان
صلى الله تعالى عليه وسلم يصطفيه لنفسه من دخل دارهم باذن الامام
او منعه أي قوة فاغراض حسن ما اخذوا لانه غنيمته والا لانه اختلاس
وفي المنية لو دخل اربعة خمس لولا لانه لا قال الامام ما اصبحت لا اخرج فلوله
منفعة لم يجز والا جاز وندب للامام ان ينقل وقت القتال حيا وخرصا

ينقل

فيقول من قتل قتيلا فله سبيل سبيله قتل القرب منه او يقول من اخذ شيئا
فله له وقد يكون بدفع مال وترغب في التحريض نفسه واجب لاداره واختيار
الادنى للمقصود مندوب ولا يخالفه بغير القدرى بل باس لانه ليس له
لما تركه ولي بل يستعمل في المندوب ايضا قال المصنف فلذا جاز في
المبسوط بالاحتياط وسحق الامام لوقال من قتل قتيلا فله سبيل فافضل
هو احتسابا بخلاف لوقال من قتل قتيلا فله سبيل فافضل
الا انعم بعدة ظهوره وبسحقه سحق سهم ورضخ فسم الذي غيره ووا
اي التسفيل انما يكون في مباح القتل فلا يحق بقتل اواة ومجنون ومجنون
من قتل سماع القاتل مقالة الامام ليس بشرط في استحقاقه ما نقله
اذ ليس في الوسخ اسماع الكل في كل قتال في تلك السنة ما لم يرجعوا
وان مات الوالي او غل لم يمنع الثاني نه وكذا ايتى كل قتل لانه في
سياق الشرط لانه وهو من بخلاف ان قتل قتيلا ولو قال ان قتل
ذلك الفارس فذلك المصنف وان قطعت راسه فذلك القتي فذلك
صح ولو قتل سيرة قطعة من الجيش من اربعة الى اربعة الاربعة ما خذوه
من كسرى وهو المشي ليل او رسمع ووزها فلم ينقل احتسابا بظهوره
وجاز التسفيل بالكل او بقدر منه لانه يكره في الدور ولا
ينقل بعد الاوه اربها أي بدرا الامن لغير جواره نصف واحد كما هو عليه
ما مع من ركبه وتبا به وسلاحه وكذا على ركبه واية اوى والتسفيل حكمه
قطع حق الباقيين لا الملك قبل الاوه اربدار الاسلام فلو قال الامام
من اصاب جارية فهي له فاصحابها مسلم فاستبرأها لم يحل ولها ولست
للكل ان لم ينقل الحديث ليس لك من سلب قتيلا الا ما طارت بنفس
اما مك فحملنا حديث السلب على التسفيل قلت وفيه منقش لمفع
اخي السعد وويل كل دطخ المشرك من الفوات الآن حيث وقع
الاستتباب في قسمة بالوجه المشروع فاجاب بالتوجه في زمان قسمة
شرعية لكن في سنة ٩٤٨ وقع التسفيل الحكمي فبعد عطاء الجيش

نحوه

هـ

لا ما على

ولا يسمها كالدخول
المكتسبة واسته
لم نقل له اجازة

الا ما على

ويقتل المسلم به والمغصوب ربيعي وزاد الحال مرد الدين وبارية
لا قضاء لانه غدر وكذا الحكم يجري في بابين فعلا ذلك اي الادانة
والغصب ثم استأمننا لما بيننا فخرج في مسلم الى العسكر فادى
المسلم انه اسير وقال لم يكت استأمننا فاعطوا له الجاني الاداة
قامت قرينة تكونه مكتوبا او مقلولا او مقلوبا بالظلمة وان جازي
الحريتين المسلمين وتجاكيا قضى بينهما بالدين لو قوعه صحابي لقتله
واما الغصب فلما امر انه ملكه قتل احد المسلمين المستأمنين صاحب
عمر او خطا بحج الدين لسقوط القودنة كالتد في ماله فيما تعذر
العتيانة على العاقلة مع تبين الدارين وتكفارة ايضا في الخطا
لاطلاق النصف في قتل احد الاسيرين الا ان كفو فقط لما لم يلاذية في
الخطا ولا شي في العدا صلا لانه بالشر صار تبعا لم سقطت عصمة
المقوفة لا المومنة فكذا يكفر في الخطا كقتل مسلم اسير ومن اسلم منه
ولو ورثة المسلمين ثم فيكفر في الخطا فقط لعدم الا ان زبانا فصل
في استيمان الكافر لا يمكن في استأمن فينا سنة لئلا يصير عينا
وعنه ناعينا وقيل لمن قبل انام ان تمت سنة قيد اتفاق لجواز ثوبت
مادونها كشر وشهرين ودرر كن ينبغي ان لا يحق ضرر بتغيير لمدة جدي فخرج
وضعا عليك الجزية فان كنت سنة بعد قوله فهو في ظاهر المتن
ان قول الامام له ذلك شرط كونه ذميا فلو اقام سنة او سنتين
قبل القول فليس ينبغي وبه صرح العتاني وقيل نعم وبه في الدرر
قال في الفتح والاول وجه ولا جنة عليه في حوال ملك لا بشر طأخذها
منه فيه واذا صار ذميا يجري القصاص عليه وبين المسلم ويضمن المسلم
قيمة حمرة وخضيرة اذا تلفه وحج الدين عليه اذا قتله خطا ويجب
كف لا ذم منه وحكم غيبته كالمسلم فتح وقينه لو مات المستأمن في دارنا
ورثته ثمة وقف ماله لم يادخون بينه ولو من اهل الذمة فيكفيل
ولا يقبل كتاب ملكهم واذا اراد الرجوع الى دار حبيب بعد الحول ولو

لتجارة

لتجارة او قضاء حاجة كما يفيد الاطلاق انه منع لان عقدا لا ينفذ
ومفاده منع الذي ايضا كما يمنع لو وضع عليه الخراج بان الزم به واخذ
منه عند حلول فته لان فخرج الارض كخراج الرأس وصار لها اي
للمستأمن الكفاية زوج مسلم او ذميا تتبعته ماله وان لم يدخلها
لا عكس لا مكان طلقها ولو كانها هنا فطالبت بهرها فلها منع من الرجوع
تا ما رغبته فلو لم يفر منه حتى حول يفتي صيرورته ذميا على ما مر عن الدرر
ومنه علم حكم الدين الحادث في دارنا فان رجع المستأمن اليهم ولو
غير داره حل ذمه لطلان امانه فان ترك وديعة عند معصوم مسلم او
ذميا او دين عليها فاسروا ظهر بالبناء المجهول بحج غلب عليهم فاضوه
او قتلوه سقط دينه وسلم ما غصبته ودية عين اربها سبق يده
وصار ماله كوديعة وما عند شركه وضاربه وما في بيته في دارنا فينا و
واختلف في الرهن ورجع في الهزاة للمرته بدينه وفي السراج لو بعث
من ياد الوديعة والقرض حب التسليم اليه انتهى عليه فينوفي منه دينه
هنا وضارته وديعة فينا وان قتل او مات فقط بطلت عليه قوته
وقوته ووديعة لو رثته لان الفقه لم يصر مغنوة فكذا امانه كما لو ظهر عليه
فهر ب قال له في هذا له ثمة عرس اولاد ووديعة مع معصوم ودية
فاسلم بها او صار ذميا ثم طارها عليهم فكل في العدم يده وولايته وكوج
طفله لينا فهو من مسلم وان اسلم منه فيا هنا فظهر عليهم فطفله و
مسلم لا تحا والدار ووديعة مع معصوم له لان يده كيد حرفة
وغيره في ولو عينها غصبها مسلم لعدم النيابة فتح وللا ما حق اخذ دية
مسلم لا ولي له صلا ودية مستأمن مسلم من عاقلة قاتله خطا اقله
انفسا معصومة وفي العمد له القتل خصوصا والذمة صلى لا العقول
لحق العاقلة في دارنا ومن وجب عليه قود التي بالجرم لا يقبل بل يفتي
العدا يخرج فيقتل لان من دخله فهو آمن بالنقض وسجي في الجنات
لا يصير دار الاسلام وارجوب لا تابور ثمانية باه احكام اهل الشرك

وبما انفصل بدار الحروب وبان لا يبقى فيها مسلم او ذوق في الامان الاول على نفسه
ووارثه الحروب نصير دار اسلام باقية احكام اهل الاسلام فيها مجمعة ويعد
وان بقي فيها كافرا صلى وان لم ينقل بدار الاسلام ورر وهذا ثابت بين
نسخ الحق سابقا من نسخ الشرح فكانت تركه لمجي بعضه ووضوح فيه
باب العشر والحاج والبرية ارض العرب من حد الشام والكوفة
الى اقصى اليمن وما اسلم اهل طوعا او فتح عنوة وقسم بين جيشنا
والبحرة ايضا باجماع الصحابة عترة لانه اليق بالمسلم وكذا البستان
مسلم وكمره كان داره ورر وفي باب العترة بانهم من هذا وحرناه
في شرح الملتقى وسوا قرى الواق وحده من العترة بضم ففتح قرية
من قرى الكوفة الى عترة صلون بن عمران بضم فكون قرية بين بغداد
وهمدان ومنا ومن العترة بفتح فسكون فثمة قرية شرقي وجدة موقوفة
على العلوية وما قيل من التعلية بفتح فكون غلط مص عن الغيوب الى عباد
بالتشديد حصن صغير بطريق في المثل ليس وراء عترة وان قرية مستغنى
طولا وبالا ايام اثنان وعشرون يوما وانصف وعشرة ايام سراج وما
فتح عنوة ولم يقسم بين جيشنا الا مكة سوى اقر اهل عليه ونقل اليه
كفار او اوقع صلحا في حية لانه اليق الكافر وارسل السواد مملوكه لاهلها
بجوز يبيعهم لها وتصرهم فيها بداية وعند الائمة الثلاثة هي موقوفة على المسلمين
فلم يبيعهم فتح ويجب الحاج في ارض الوقف الا المشتراة من بيت المال
اذا وقفها شترها فلا شتر فيها ولا فراج شترها لانه مغنيا لبلده وكذا الوالم
يوقفها كما ذكرته في شرح الملتقى والقبض والمجنون لو كانت الارض واجبة
والعشر لعشرة ورر وفي الزكوة وقالوا اراضي الامم ومصرف واجبة
وفي الفتح الموقوفة الان من اراضي مصر لاجرة لافراج الا ترى انها ليست مملوكة
للزراع كانه مملوك للمالكين شيئا فشيئا بلا وارث فصارت لبيت
المال وعلى هذا فلا يصح بيع الامم ولا شراؤه من وكيل بيت المال شي
منها لانه كولي اليتيم فلا يجوز الا لفرورة والعبادة بانه زوا في الجوارح

في العقار بضعف قيمته على قول المتأخرين والمغنية به قلنا صحيح في باب
الوصي جازي بيع عقار البتة في بيع ما قبل الفتح مفتي ومشتق فضل الله
الزوم الي بان غالب ارضنا سلطانية لاننا نرض ملاكها فالت بيت المال
فتكون في يد زواها كالعارية انتهى وفي التمهيد الواقعات لو اراد
السلطان شراؤها لنفسه بغير عترة ببيعها ثم يشتريها منه لنفسه انتهى اذا
لم يعرف الحال في الشراء من بيت المال فالاصل الفتح وبه في صحة
المشتراة من بيت المال ان شتر الواقفين صحيحة وانه لا فراج على
اراضيها وموت احياء وفي ما دون الامم او رخص له كما مر في الجاني ولو احياء
مسلم اعتبر به ما قارب الشئ يعطى حكمه وكل منها اي العترة والحاجية
ان مسلمي بناء العترة اخذ منه العترة الارض كافر في بناء العترة
اذا كافر لا يلبس بالعترة وان سعى بما هو خارج اخذ منه الحاج لان التمام
بالماء وهو اي الحاج نوعان خارج مقاسمة ان كان الواجب بعض الحاج
كالمسح ونحوه وخارج وظف ان كان الواجب شيئا في الذمة يتعلق
بالتمكن من الانتفاع بالارض كما وضع عرض الله عنه على السواد لكل
جواب هو ستون ذراعا في سنين بذار في سبع قبضات
وقبل المعبرة كل بلدة وفهم وهو مصر القدير بالفتح وعلى الاول المعول
بحسب سلفه الما حصلا من برا او شجرة ودرهما عطف على صاعا اجود النقاد
زبلعي وبجواب الرتبة خمسة دراهم وبجواب الكرم والنخل متصلة قيدتهما
ضعفها ولما سواه مما ليس فيه توظيف عمر كزعفران وبستان هوكل
ارض يحوطها حائط وفيها اشجار متفرقة يكن الزرع تحتها فلو طمقة اي
متصلة لا يمكن زراعتها ارضها فهو كرم طاقته وقاية الطاقة نصف
الخارج لان النصف عين الانصاف فلا يزداد عليه في فراج المقاسمة
ولا في الموقوف على مقدار ما وظفه عرض الله عنه وان طاقته على الصنيع
كافي وينقص مما وظف عليها ان لم يطق بان لم يبلغ الخارج ضعف
الخارج الموقوف فينقص النصف الخارج وجوبا وجواز عند الطاقة

ويستحق ان لا يزداد على النصف ولا ينقص عن الخمس حداوى وفيه
لو غرس بطن الحراج كرم او شجر افعليه فراج الارض المان يطعم وكذا
لو قلع الكرم وزرع الحنط فعليه فراج الكرم واذا اطم فعليه قدر ما
يطيق ولا يزيد على عشرة دراهم ولا ينقص عما كان وكل ما يمكن
الذرع تحت شجرة سنان وما لا يمكن فكرم واما الاشجار التي على
المسافة فلا شئ فيها انتهى في زكوة الخاينة قوم شمر واضيفه
فيها كرم واراض شمرى احد هما الكرم واخر الاراضى وارادوا قسم الحراج
فلو معلوم فالحال كان قبل الشراء والى كان حمله فان لم تعرف الكرم
والا كروماها قسم بقدر الحاصل قربة خرمهم متفاوت فطالبوا التسوية
ان لم يعلم قدره ابتدا وترك على ما كان ولا فراج ان غلب الماء على
ارضه او انقطع الماء او اصحاب الزرع افته سماية كوفق ووجوه شدة
برد الا اذا بقي من السنة ما يمكن الزرع ثانيا اما اذا كانت الآفة
غير سماوية ويمكن الاستمرار عليها ككل فردة وسباع ونحوها كان عام
وفارودودة بحروبك الحراج بعد الحصاد لا يقطع وقبله يقطع
ولو هلك بعضه ان فضل عن ما انفق شئ اوفته مقدار ما بينا من
سراج وتما في الشئ لانه مع ما يبلغ قال وكذا حكم الاجارة في الارض
المستأجرة فان عطلها صاحبها وكان فراجها موطفا او سلم صاحبها
او اشترى سلم من فراج الارض فراج يجب الحراج ولو منع ان
من الزراعة او كان الحراج فراج مقاسمة لا يجب شئ سراج وقد علمت
ان الماخوذ من ارضه مراهة لا فراج فافعل لان الاخذ من الفلاح
وان لم يزرع ويسمى ذلك فلا حاجة واجارة على السكن في بلدة
معينة يجر داره ويزرع الارض او على شجرة نهر ونحوه في الشجر
معنا بل هو حيث قال تقدم ان مصر الآن فاجبة بل بالاجرة فلا شئ على
لم يزرع ولم يكن مستأجرا او جبر عليه شئ فافعل نظمه من الاقرار
به قوام خصوصا اذا اراد الاستقلال بالعلم وقالوا لوزع الا في قار

على الارض

على الاعلى كزعران فعليه فراج الاعلى وهذا يعلم ولا يفتى به ليل يتجرى الظلمة
باع ارضه اجرة ان بقي من السنة مقدار ما يمكن لشئ من الزراعة
فعليه فراج والافعلى البايع عناية ولا يؤخذ العشر من الحراج من
ارض الحراج لانها لا يجتمعان خلافا لث في لا يتكرر الحراج في سنة
لو موطفا الا بان كان فراج مقاسمة لزمه فعلقه بالي راج حقيقة في غير
قانه تكرر ترك السلطان او ثابته فراج لرب الارض او به له ولو
شفاة جاز عند الثاني وحل له لو طرقا او انصدق به به بقتى وما في
الحاوى من ترجيح طه لغير المصرف خلاف المشهور ولو ترك العشر لا يجوز
اجبا عما يخرج بيق للفقهاء سراج خلافا لما في قاعدة تصرف الامام
منوط بالمصلحة من الاشياء مغزاة للبرازية فتنبه وفي النهي من قول
الثاني حكم الاقطاع من ارضه بيت المال او حاصلها ان الرقبة لبيت
المال والحراج له وح فلا يصح بيعه ولا هبته ولا وقفه نعم له اجارة تجرى
على اجارة المستأجر ومن طو ارض لو اقطعها السلطان له ولاولاده
ونسد وعقبه على ان من مات منهم انتقل نصيبه الى اخيه ثم مات السلطان
وانتقل من اقطع له في زمن سلطان اخر هل يكون لاولاده لم اره و
ومقتضى قواعدهم الغاء التعليق لموت المعلق فندبره ولو اقطع
السلطان لزم ارضه مواتا او ملكها السلطان ثم اقطعها لاجاز وقف
لها والارض صاد من السلطان ليس بيقاق البتة وفي الاشياء قبيل
القول في الدين افته العلانية قائم بصحة اجارة المقطع وان الامان
يخرجه متى شاء وقيد به بنعيم بغير الموات فليس للامام ان يجره منه لانه
تملكه بالاجابة فليحفظ **فصل** في الجزية هي لغة المراء لانها اجرة
عن القتل للملح في كلية وطي وهي نوعان الموضوع من الجزية يصح
لا يقدر ولا يغير جزا على العذر وما وضع بعد ما قهر واقر واعطى
اطلاكم بقدرته كل سنة على فقير معمل بقدر تحصيل النفدين باي
وجه كان ببيع وتكفى صحة في اكثر السنة بهداية اثني عشر درهما

في كل شهر ورسم وعلى وسط الحال نصفه في كل شهر اربعة وهذا القسم يبدل
لا بيان الوجوب لانه باول الحول ثمانية ومن ملك عشر لاف ورسم فصاعدا
عنى ومن ملك ثمانى درهم فصاعدا متوسط ومن ملك ما دون المائتين
اولا يملك شيئا فقيرا له كثر في وهو حسن الاقوال وعليه الاعتماد ويكره
ابوجه الوفاء وهو الاصح نانا رخانه ويعتبر وجود هذه الصفات في
اقوال السنة فح لانه وقت وجوب الاداء نه وتوضع على كتابي يدخل في الهدى
الشامة لانهم يدينون بشريعة موسى عليه الصلاة والسلام وفي النصارى الفوج
والارمن واما الصابئة ففي ثمانية تؤخذ منهم عنده خلافا لهما ومجوسية
ولو عربيا لوضع عليه الصلاة والسلام على حوسه ووثى على حوسه لجاز استرقاقه
فجاز ضرب الجزية عليه لانه وثى باقى لان المعجزة في حقه اظهر فلم يعذر
ومرت فلا يقبل منها الا الاسلام والسيف ولو ظهر عليهم فقتلهم وحبسهم
في وصبي اراه وعبد ومكاتب ومديروا بن ام ولد ومن من زمن من
زمانه نقص بعض اعضائه او تعطل قواه فدخل المفلوج والشيخ العاقر
والعمى وفقر غير معتل ورأس لحي لانه لا يقتل والجزية لا تسقطه وروم
الحدادى بوجوبها ونقل ابن الحمال انه القائل ومفاده ان الاشحنان
بجلاء وصال والمعتزة الالهية الجزية وعدها وقت الوضع فمن فاقى او
عنى او بلغ او برأ بعد وضع الامام لم توضع عليه بخلاف الفقيرة اير بعد
الوضع حيث يوضع عليه لان سقوطها بوجوه وقد زال اختيار رهاى
الجزية ليست برضاها بغيرهم كما طعن المحدة بل تعالى عقوبة لهم على اقام
على الكفر فاذا اجازا ما لهم لك سنة عا لالايمان بدونها فيها اولى
وقال تعالى حتى يعطوا الجزية واجتذ بها عليه الصلاة والسلام من مجوسية
ونصارى بجران واقسم على منهم ثم فرغ عليه بقوله فتقط بالاسلام
ولو بعد تمام السنة ويسقط المجل سنة لستين فيرد عليه سنة
خلاصته والموت والشك والموت داخل كما يحى وبالجملة الزمانه وصيرورة
فقيرا ومقصدا او شيئا كيرة لا يستطيع العلم بين الشكر ارفقال اذا

عن يده

اجتمع عليه

واذا اجتمع عليه حو لان قد اختلف والاصح سقوط الجزية السنة الاولى
بدخول السنة الثانية زيلعى لان الوجوب باقول الحول بعكس فراج الارض
وسقط الحول في الاصح حاوى بالتداعى الجزية وقيل لا يسقط الحول
ويبقى ترجيح الاول لان الحول عقوقه بخلاف العتق يحرق المصنوعه
في الحانية لصاحب المذهب فكان هو المذهب فيها لا لاجل الحل الفلانة حتى
يؤدى الحول ولا تقبل من الذي ذابعتها على يدنا ينة في الاصح بل يكلف
ان ياتي بفقه فيعطىها قائما والقابض منه قاعدا هداية ويقول عظم
باعدوانه ويعفوه في غنقه لا ياكافروا بغير القابل ان اذاه به فنية لا
يجوز ان يحدث بيعة ولا كنية ولا صنعة ولا بيت نار ولا مقبرة ولا
صناعا حاوى في دار الاسلام ولو قرينة في المختار فخرج ويعاد المذهب اى لا ما
يهدمه الامام بل انهدم اشباهه في ذل الذل برفع الظاعون من غير زيادة
على البناء الاول ويعدل النقص الاول ان كفى وتماه في شرح الوهبانية واما
الفدية فتترك كفا في الضحية ومعه في الضحية بخلاف الما في القسمة
فتبته وبمئة الذي عنى في زيه بالكر لبا سة هينة وركبه وسرجه وسلاحه
فلا يركب خيلا الا لاسبى تعان بهم الامام المحاربة وذب عنها ذفره وحار
بفعل طارنا رخانه وفي لفتح هذا عند المتفدين واختار المشافون
انه لا يركب اصلا الا الضرورة وفي الاشباه والمعتزة لا يركب مطلقا ولا
يلبسو النماز وان ركب الحمار الضرورة نزل تحت الجامع ويركب سرجا
كالركف كما بر دعة في مقبلة شبه الرمانه ولا يعمل سلاح ويظهر
الكنج فارسى موب الزمان صوف شعور هيل يمين يمينهم بكل احد
خلاف النساء والصحة ان فتحها سنة فله ذلك وان فعل الشرط
نانا رخانه ويمنع من لبس الكعامة ولو زرقا او صغيرا على الصوب شهر
ونحوه في البحر واعتمده في الاشباه كما قد تنا واما تكون طوبى سوداء
ومن لبس من نار الابريس والشباب الفاوة المحقة بل العلم و
والشرف كصوف مربع وجوخ رفيع وابرا درقيقة ومن استلبا به ومبا

ت

ومباشرة يكون بها معظما عند المسلمين وتما في الفتح وفي الحادي ينبغي
 ان يلزم الصغار فيها يكون بدينه وبين المسلم في كل شيء وعليه فيمنع من القصة
 حال قيام المسلم عنده بحر وتجزم تعظيمه وتكره صانته ولا يبداء السلام الا
 لحاجة ولا يرا في الجواب على عليك في تصديق عليه في المرور ويجعل على داره
 علامة وتما في الاشياء من احكام الذي وفي شرح الوهبانية للشيخ
 ويمنعون من استيطان مكة والمدينة لانها من ارض العرب قال علي القضاة
 وان السلام لا يجتمع في ارض العرب ببيان ولو دخل التجارة جاز ولا يليل واما
 وقوله السلام فذكر في السير الكبير المنع وفي الجامع الصغير عدله والسير
 الكبير في تصنيف محمد بن النضر انه اورد فيه ما استقر عليه الحال انتهى وفي الحاشية
 تحميمه انهم لا يجيبهم بالكسبي الذي اذا استمرى وادار اي راو شربها
 في المصرا لا ينبغي ان تباع منه فلو استمرى يجبر على بيعها من سلم وقيل لا يجبر الا
 اذا كثر قلت وفي معوضا المقتضى في السعد من كتاب القسوة سئل عن
 مسجد لم يبق في اطرافه بيت احد من المسلمين واحاط الكوفة فكان الامام
 والمؤذن فقط لا اجل وظيفتهما يذهبان اليه ويؤذنان ويصليان فهل تجزى لهم
 الوظيفة فاجاب بقوله تلك البيوت يأخذها المسلمون بغيرها جبر على
 الفور وقد ورد الامر الشريف السلطاني بذلك ايضا فالجزم لا يؤخذ بهذا
 اصلا وفيها من الجهاد وبعد ان ورد الامر الشريف السلطاني بعدم استخدام
 الذميين للعباد والجوار لو استخدم ذمى عبدا او جارية ما ذم في ذمى في الحاشية
 ويؤمرون بما كان استخفا فالهم وكذا تمينه وورعهم من دورنا انتهى فيلحفظ
 ذلك واما تكاري هل الذمة دورا فيما بين المسلمين ليسكنوا في المصرا
 جاز لهم ونفعه البناء ليردوا عاملنا في مواسم طعمه تعديل الحاجات
 سكنناهم شرط الامام الخواري فان لزم ذلك سكنناهم او واما لا غير ان
 عنهم وان كانت بناحية ليسكنوا مسلمون وهو محفوظ عن أبي يوسف بحر
 عن الذخيرة وفي الاشياء واختلف في سكنناهم بيننا في المصرا المعتمد الجواز
 في حجة انتهى اقره المصنف وغيره لكن رده شيخ الاسلام جوي زاوه و

وجزم فيهم خطأ فكله فهم من الن عليه حجة وليس كذلك
 فقد صرح الشيخ في شرح الجامع الصغير بعد ما نقل من ثبوت
 انهم يؤمرون ببيع دورهم في امصار المسلمين والخرج عنها
 واثبت كنه خارجها فيل يكون لهم حجة خاصة نقل عن الشيخ
 والمراد بالمنع المذكور عن الامصار ان يكون لهم في المصرا حجة خاصة
 يسكنونها ولم فيها منع عارضة كمنعة المسلمين فاما سكنناهم
 بينهم وهم مقهورون فلا كذلك كذا في فتاوى الاشكون فيلحفظ
 وينقض عهده بالقبلة على موضع للحراب او بالحاق بدار الحرب
 زاد في الفتح وبالا متناع من قبول الجزية او يجعل نفسه طليعة لغيره
 بان يبعث ليطلع على اخبار العدو فلو لم يبعثوه لذلك لم ينقض عهده
 وعليه يحمل كلام المحيط وصار الذي في هذه الاربعة صور كما مر في
 كل احكامه الا انه لو استمرى والمراد يقتل ولا يجبر على قبول الذمة
 والمراد يجبر على الاسلام لا ينتقض عهده بقوله نقضت العهد زبني
 بخلاف الامان الذي فانه ينتقض بقول جرو لا بالآباء عن ابي كريمة
 بل عن قبولها كما مر ونقل العيني عن الواقعات قتله بالآباء عن الاداء
 قال وهو قول الثلاثة لكن ضعفه في الحرب ولا بالآباء بمسألة و
 وقيل سلم واقتان سلم عن دينه وقطع الطريق وسب النبي
 صلى الله عليه وسلم لان كفوفه المفارون له لا يمنع فالحقاري فيهم
 لا يرفع فلو من سلم قبل كسبي ويؤذون الذي ويعاقب على بيته
 دين الاسلام او الله او الوان حاوي وغيره قال العيني واختياره
 في التات ان يقتل انتهى ويتبعه ابن الهام وبنه في شيخنا الحير الرط
 وهو قول ان افقي ثم رأيت في معوضات المقتضى في السعد انه ورد
 الا ان السلطاني بالعلم يقول ائمتنا القائلين يقتله اذا ظهر انه عتاة
 وبلغته ثم افقي في مكر اليهودي قال بشر النفا في نبيكم عيسى عليه السلام
 والسلام ولورنا بانه يقتل لسبه للانبيا عليهم الصلاة والسلام

استحققت وبؤيده ان ابن كمال باث في حاوية الاربعينية في
الحديث الرابع عشر عليه الصلاة والسلام والشيخان يا عايشة
لا تكوني فاحشة فانك التي انك تقتل عندنا اذا اعلن شتمك عليه
الصلاة والصلاة والسلام وصرح به في سير الذخيرة حيث قال في
محمد بنان قبل المرأة بشتم الرسول بما روي ان عمر بن عبد الله
عصا بنت جروان تؤذي الرسول فبذلها ليدفعه صلى الله عليه وسلم
على ذلك انتهى فيحفظ ويؤخذ من مال الخليفة وتعليق لا من ظلمهم
الاخراج ضعف زكوتها باحكامها ما يجب فيه الزكوة المعروف منها
لان الضلع وقع كذلك ويؤخذ من مولاة ابي معتكف التولية في جرة
والخراج كمال القريش وحديث مولى القوم منهم مخصوص بالاجماع
ومصرف الجزية والخراج ومال التولية وهديتهم للامام وانما يقبلها اذا
وقع عندهم ان قالنا للدين لا الدنيا جيرة وما اخذ منهم بل اوجب
ومنه تركه في وما اخذه في شتمهم بظلمة مصالحة فيمصرف كسبه
تغورنا وبناء فطرة وجبر وكفاية العلماء والمستعملين تخمين
يدخل عليه العلم فتح والقضاة والعلماء ككسبه قضاة وشهوة
ورقبا وسواحل ورزق المقاتلة وزيارهم اي زراي كل من ذكر
مسكين واعتمده في البحر قايلا وهل يعطون بعد موت ما لهم حاله الضعف
لم اره والي هنا تمت مصارف بيت المال بكتبه هذا مصرف الجزية وفراج
ومصرف زكوة وعشر في زكوة ومصرف خمس وركاز في سيرة
وبقي رابع وهو لفظ وتركه بلا وارث ودية مقتول بلا ولي ومصرفها
لغير فقير وفقير بلا ولي وعلى الامام ان يجعل لكل نوع بيتا يختص به ان
من احد بها ليصرفه للافا ويعطى بقدر الحاجة والفقه والفضل فان نصره
كان الله عليه حيا يرضي وفي الحاوي المرويا لحي فظ في حديث الحى فظ
القران ما نادى بهو المقتة اليوم ولا شيئا الذي في بيت المال الا ان
يملك لضعفه فيعطيه بجد جوده ومن مات ممتن ذكر في نصف الحول ٩

من العطاء لانه صلة فلا تملك الا بالقبض وهل العطاء في زماننا الضعف
والفقه والمدرس صدر شرعية ولو مات في امة او بعد تمامه كما صح في زاده
سبحان القرف في قريه لانه او في قريه فيندب الوفاة له ومن عجله مات
او غل قبل الحول قيل بحديث ما بقي وقيل لا كالنفقة المجلد يرضى والمؤذن
والامام اذا كان لها وقف ولم يستوفيا مات فانه يقط لانه
كالضلة وكذلك القاض وقيل لانه كالا ذرة وهذا ثابت في نسخ
ساقط من نسخ المتن هنا وتامه في الضرر وقد خضناه في الوقف
باب المرتبة هو لغة الراجع مطلقا وشتم غا الراجع عن دين الاسلام
وركنها ابو اكل الكفر على الله بعد الايمان وهو قد سبق محمد صلى الله
عليه وسلم في جميع ما جاء به عن الله تعالى مما علم بحقيقة ضرورة وهل هو فقط
او هو مع الاقرار قولان واكثر الخليفة على الثاني والمحققون على الاول
والاقرار شرط لاجراء الاحكام الدينية بعد الاتفاق على انه معتقد
منه توجب به في فان طوبى لم يفرقه كفرنا وقال المصنف في
وفي الفتح هو من ينزل بلفظ كفر ارتد وان لم يعتقد للاستحقاق فهو كافر
الفناء والكفر لغة الشتم شرعا كذبه على الصلاة والسلام في شيء مما
جاء به من الدين ضرورة والفاظه تعرف في الفناء وبل افردت بالنايف
مع انه لا يفتى بالكفر بشي منها الا فيما اتفق المشايخ عليه كما سيجي قال في
البحر وقد الرمت نفسي لافتي بشي منها وشرائط صحتها العقل الفصح
والطوع فلا تصح ردة مجنون ومعتوه وموسوس صبي لا يعقل وسكران
ومكره عليها واما البلوغ والذكورة فليس بشرط بدائع وفي الاشياء
لا تصح ردة السكان الا الردة بسبب الشتم صلى الله عليه وسلم فانه يقبل
ولا يعنى عنه من ارتد عرض عليه الاسلام استخبا باعلى المذهب لبلوغه
الذكورة وتكشف شبهته ببيان لقمة العرض وجب وجوبا وقيل بما لا
ايام يعرض عليه الاسلام في كل يوم منها خائفة ان يستعمل اي طلب الملة
والا فكل من ساعته الا اذا رضى اسلمه بدائع وكذا لو ارتد ثانيا لكنه

يُضْرَبُ فِي الثَّانِيَةِ بِحِجَابٍ أَيْضًا حَتَّى يَظْهَرَ عَلَيْهِ التَّوْبَةُ فَادْعَاهُ فَكَذَلِكَ خَاتَمَتِ
قُلْتُ لَكِنْ لَقَدْ نَقَلَ فِي الْجَوَاهِرِ عَنْ أَهْلِ حُدُودِ الْخِثَّةِ مَوْجِبًا لِلْبَيْعِ مَا يَفِيدُ قَوْلَهُ
بِلا تَوْبَةٍ فَتَقْبَلَهُ فَإِنْ اسْلَمَ قَبْلَهَا وَالْأَفْضَلُ لِحَدِيثٍ مِنْ بَدَلِ دِينِهِ قَاتِلُوهُ وَ
وَأَسْلَمُوا لَنْ يَتَرَأَوْا عَنْ الْأَذْيَانِ سِوَى الْإِسْلَامِ أَوْ عَنْ مَا اسْتَقْبَلَ إِلَيْهِ
بَعْدَ نَظَرِهِ بِالشَّهَادَةِ وَتَمَامِهِ فِي الْفَتْحِ وَلَوْ أَقْبَلَ بِهَا عَلَى وَجْهِ الْعَادَةِ لَمْ
يَنْفَعِهِ مَا لَمْ يَتَرَأَوْا بِرَأْيِهِ وَكَرِهَتْ تَبَيُّنُهَا لِمَا تَقْبَلُهُ قَبْلَ الْبُيُوعِ بِلَا ضَمَانٍ لِأَنَّ
مَسِيحَ الدِّمِ قَبْدَ الْإِسْلَامِ الْمُرْتَدَّ لَأَنَّ الْكُفْرَ أَضْغَافُ حِمَى مِنْ نِيكَرِ الصَّالِحِ
كَالْمُتَبَرِّئِ وَمَنْ نِيكَرَ الْوَحْدَانِيَّةَ كَالشُّتُونَةِ وَمَنْ يَقْرَبَهَا لَكِنْ يَنْتَكِبُ بَعْدَ الرُّسْلِ
كَالْقَلْبِ سَفَهَ وَمَنْ نِيكَرَ الْحُلَّ كَالْوَشْيَةِ وَمَنْ يَقْرَبَ الْحُلَّ لَكِنْ يَنْتَكِبُ عَمُومًا
الْمُصْطَفَى كَالْعِيَّوَةِ فَيُكْتَفَى فِي الْأَوَّلِينَ بِقَوْلِ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَفِي الْآخِرِينَ
بِقَوْلِ مُحَمَّدٍ رَسُولُ اللَّهِ وَفِي الرَّابِعِ بِاجْتِهَادِهِمَا فِي تَحْسِينِ مَبَاهِجِ التَّبَرُّعِ
لَكِنْ دِينُ الْخَالِفِ دِينُ الْإِسْلَامِ بِدَائِعِ وَأَفْكَرِ أَيْمَةِ الدَّرَجَةِ فَتَبْتَغِي
جَهْلُ حَالِهِ بِمَنْسُخٍ فِي الدَّرَجَةِ التَّبَرُّعِ فِي كُلِّ يَهُودِيٍّ وَنَصْرَانِيٍّ وَمُتْلِكَةٍ
فِي قِتَادِي الْمُنْصَفِ ابْنِ نَجْمٍ وَغَيْرِهِمَا فِي رَهْنِ قِتَادِي قَارِي الْهَادِيَةِ كَذَا
أَفْتِي بِهِ صَحَّةً بِالشَّهَادَةِ وَتَبَيُّنِ بِلَا تَبَرُّعٍ لِأَنَّ التَّلَفُظَ هُمَا صَارَ عِلَاقَةً عَلَى الْإِسْلَامِ
فَيُقْتَلُ إِنْ رَجَعَ مَا لَمْ يَلِدْ وَأَعْلَمَ أَنَّهُ لَا يَفْعَلُ بِتَكْفِيرِ سَلَامٍ كَمَنْ حَمَلَ كَلَامَهُ عَلَى حَمَلٍ
صَحِيحٍ وَكَانَ فِي كُفْرِهِ ظَلَامٌ وَلَوْ كَانَ ذَلِكَ رَوَايَةً ضَعِيفَةً كَمَا هُوَ فِي الْحَرْفِ
وَعِزَّاهُ فِي الْأَشْبَاهِ إِلَى الصَّغَرِ فِي الدَّرَجَةِ وَغَيْرِهَا أَوْ كَانَ فِي الْمُسْلِمَةِ
وَجُوهُ تَوَجُّبِ الْكُفْرِ وَوَاحِدٌ بِمَنْفَعَةِ الْمَقْصِدِ الْمَيْلَ مَا يَنْتَكِبُ ثُمَّ لَوْ تَبَيَّنَ ذَلِكَ
لَمْ يَنْفَعِهِ حَمْلُ الْمَقْصِدِ عَلَى ظُلْمِهِ وَيَتَّبَعِي التَّعْوِذَ بِهَذَا الدَّعَاءِ صَبَاحًا وَمَسَاءً
فَإِنَّ سَبَبَ الْعَصَةِ مِنَ الْكُفْرِ بَعْدَ الصَّادِقِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الْأَتَمُّ أَنْ يَأْخُذَ
بِكَ مِنْ أَنْ تُشْرَكَ بِكَ شَيْءٌ وَأَنْ يَعْلَمَ وَاسْتَفْهَكَ لِمَا لَا يَعْلَمُ أَنَّكَ
أَنْتَ عَلَامُ الْغَيْبِ وَتَوْبَةُ الْيَاسَنِ مَقْبُولَةٌ دُونَ إِيمَانِ الْيَاسَنِ وَكَرِهَتْ
وَقِيلَ أَيْضًا شَهَادَةُ النَّصْرَانِيَّاتِ عَلَى نَصْرَانِيٍّ اسْلَمَ وَهُوَ يَنْتَكِبُ لَمْ يَقْبَلْ شَهَادَتَهُمَا
وَكَذَا لَوْ شَهِدَ رَجُلٌ وَأَمَّا مَنْ مِنَ الْمُسْلِمِينَ وَفِي التَّوَادُّرِ شَهَادَةُ رَجُلٍ

تأ

والأئمة

وَأَمَّا نَبِيُّهُ عَلَى الْإِسْلَامِ وَشَهَادَةُ النَّصْرَانِيَّاتِ عَلَى نَصْرَانِيٍّ اسْلَمَ وَهُوَ يَنْتَكِبُ لَمْ يَقْبَلْ شَهَادَتُهُمَا
اسْلَمَ ارْتَدَّتْ تَوْبَتُهُ مَقْبُولَةٌ لِأَنَّ الْجَمَاعَةَ مِنْ تَكْرَرِ رَدِّهِ عَلَى مَا وَرَأَى الْخَالِفَ
سَبَبُ نَبِيِّهِ مِنَ الْأَنْبِيَاءِ فَإِنَّهُ يَقْبَلُ حُدُودَ الْأَنْبِيَاءِ تَوْبَتَهُ مطلقًا وَلَوْ رَأَى
قَبِلَتْ لِأَنَّهُ حَقٌّ عَلَى اللَّهِ وَالْأَوَّلُ حَقٌّ عَبْدًا لِلْبُيُوعِ وَمَنْ تَنَكَّرَ فِي غَدَاةٍ
وَكُفْرَهُ كُفْرًا وَتَمَامَهُ فِي الدَّرَجَةِ فِي فَصْلِ الْجَوَاهِرِ مَوْجِبًا لِلْبُيُوعِ وَكَذَا لَوْ بَعَضُهَا
بِالْقَلْبِ فَحَقَّ الْأَشْبَاهُ فِي قِتَادِي الْمُنْصَفِ وَتَجِبَ الْحَافِ الْأَشْهَرَاءُ
وَالْإِسْتِخْفَافُ بِالتَّعْلُقِ حَقًّا أَيْضًا وَفِيهَا سَلَّمَ مَنْ قَالَ شَرِيفُ الْعَيْنِ إِنَّهُ
وَالدِّيكُ وَالدِّينُ الدِّينُ خَلْفُوكَ فَاجَابَ بِجَمْعِ الْمُنْصَفِ بِمَنْ لَمْ يَخْتَقِ
عَهْدَ خَلَا فِي هَاتِهِمَا وَأَمَّا الْحَرَمِينَ فَكُلُّهُ جَمْعُ الْجَوَامِعِ وَحِينَئِذٍ فِيهِمْ حَضَرَةُ
الرَّسَالَةِ فَيُنْبَغِي الْقَوْلُ بِكُفْرِهِ وَأَوْ كُفْرُ بَعْضِهِ لَانْتِزَاعِهِ عَلَى مَا ذَكَرَهُ الْبَزْزَارِيُّ
وَتَوَادُّهُ الشَّارِحُونَ لَوْ لَوْ قَوْلُ هَاتِهِمَا وَأَمَّا الْحَرَمِينَ بِاحْتِمَالِ الْعَهْدِ
فَلَا كُفْرَ بِهِمَا لِأَنَّهُمَا لَمْ يَنْتَكِبَا بِمَا لَمْ يَكْفُرْ بِهِمَا مِنْ نَقْصِ مَقَامِ الرِّسَالَةِ
بِقَوْلِهِمَا بِأَنَّهُمَا صِلَى اللَّهُ عَلَيْهِمَا سَلَّمَ أَوْ بَعْضُهُمَا بِأَنَّهُمَا بَعْضُهُمَا قَتَلَ حُدُودَ الْحَرَمِ الْقَرِيبِ
بِهِ لَكِنْ صَرَّحَ فِي أَهْلِ الشَّقَاءِ بِأَنَّهُمَا كَلِمَةُ كَالْمُرْتَدِّ وَمَقَادِمُ قَبُولِ التَّوْبَةِ كَمَا لَا يَخْفَى
زَادَهُ الْمَصْرِفُ شَرْهَ وَقَدْ جَمَعَتْ مِنْ مَقْصِدِ الْحَقِيقَةِ بِمَصْرِفِ الْإِسْلَامِ ابْنِ عَجْبٍ
الْعَالِمُ أَنَّ الْحَالَ عِزُّهُ تَبَيُّنُ الْبَزْزَارِيِّ تَبَيُّنُ صَاحِبِ السِّيفِ الْمَسْلُوكِ وَغَرَاهُ إِلَيْهِ
وَلَمْ يَعْرِضْ لِأَحَدٍ مِنْ عُلَمَاءِ الْحَقِيقَةِ وَقَدْ صَرَّحَ فِي الشَّقِّ وَمَعِينِ الْحَكَامِ وَشَرَحَ
الطَّيْبِيُّ وَحَادِي الزَّاهِدِيُّ وَغَيْرُهُمَا بِأَنَّهُمَا كَلِمَةُ كَالْمُرْتَدِّ وَلَفْظُ التَّنْفِ مِنْ سَبَبِ
الرَّسُولِ فَإِنَّهُ رَدٌّ وَيَفْعَلُ بِهِ مَا يَفْعَلُ بِالْمُرْتَدِّ أَنْتَهَى وَهُوَ ظَاهِرٌ فِي قَبُولِ تَوْبَتِهِ كَمَا
عَنِ الشَّقَاءِ أَنْتَهَى فَيُحْفَظُ قَوْلُهُ فِي ظَاهِرِ الشَّقَاءِ أَنَّ قَوْلَهُ بِالْإِسْلَامِ خُتْمُهُ
أَوْ بِأَبْنِ مَاتَةَ كَلْبٍ وَأَنَّ قَوْلَهُ لَا يَتَمَيَّزُ عَنْ اللَّهِ نَبِيٍّ هَاتِمٌ كَذَلِكَ وَأَنَّ شَرْهَ الْمَلَكَةِ
كَالْأَنْبِيَاءِ فَلْيُحْذَرُ وَمِنْ حَوَادِثِ الْفَتَوَى مَا لَوْ حُكِمَ خُفْيَةً بِكُفْرِهِ بِسَبَبِ نَبِيِّهِ
لَمْ تَحْجِ أَنْ يَحْكُمَ بِقَبُولِ تَوْبَتِهِ الظَّاهِرُ مِنْ لَانْهَا حَادِثَةٌ أَقْوَى وَأَنَّ حَكْمَ تَوْبَتِهِ
نَهَرَ قُلْتُ ثُمَّ رَأَيْتُ فِي مَوْضِعَاتِ الْمَقْصِدِ إِلَى السَّعْوِ وَسُؤَالِ طَخْصَةِ الْخَالِيبِ
عَلَّمَ ذَكَرَ عِنْدَهُ حَدِيثَ نَبِيِّ فَقَالَ لَقَدْ حَدَّثْتُ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ حَدَّثْتُ

يعل بها فاحباب بانه يكون اول السبب متفهما لا كالحاري وثانها بالحق
التي بين النبي صلى الله عليه وسلم في كونه الاول عن اعتقاد يوحنا بن حنجر
فلا يقبل الثاني يفيد الزنوف فبعده اخذه لا تقبل توبته وتفاق فيقبل
وقبله اختلف في قبول توبته فعند ابي حنيفة تقبل لا يقبل وعند بقية الامة
لا تقبل يقبل حد اول ذلك ورد في سطر في ٩٩٤ لقضاة
المالك في المحبة برعاية راي الجانبين بانه ان ظهر صلح وحسن توبته وسبب
لا يقبل ويكتفي بتوبته وجب عملا بقول الامام الاظم وان لم يكن فلهذا
فيهم خيرهم يقبل عملا بقول بقية الامة في ٩٥٥ كقرينة الامر بما في
في نظر القائل من ان الفرقين هو فيعمل بمقتضاها انتهى فليحفظ وليكن
التوفيق والكا في سبب الشيخين وطعن فيها كقول لا تقبل توبته وبها اخذ
الابوسري وابوالكثير وهو المختار للفقهاء انتهى بوجه بني الاشباة وقره
المض قائل وهذا يقوى القول بعدم قبول توبته سبب الرسول صلى الله
عليه وسلم وهو الذي ينبغي الثبول عليه في الافناء والقضاء برعاية بجانب
حضرة المصطفى صلى الله عليه وسلم لكن في النهي وهذا لا وجود له في اصل الجوبة
وانما وجد في بعض نسخ فالحق بالاصل مع انه لا ارتباط له بما قبله
انتهى قلت ويلفينا من الامم فندبر في الموضوعات المبرورة ما معناه
ان من قال عن قصص الحكم للشيخ في الدين العربي انه خارج عن الشريعة
وقد صنفه لاضلال الخلق وكل من طاعه لمجد ما في زنا جاب نعم فيه كلان
تباين الشريعة وتختلف بعض المتصنفين لاجابها الى الشريعة لكن انما
يتقنا ان بعض اليهود غالبا قد افتراه على الشيخ فيجب الاحتياط بترك
مطالعة الكلمات وقد صدر او استدل بالنهي فيجب الاجتناب من كل وجه
انتهى فليحفظ وقد اتى صاحب القاموس عليه في سوال رفع اليه في كنية طيب
الذم انطلقنا بما فيه رضاك الذي اعتقده وادرس الله به انه كان في النبي
عنه كشيخ الطريقة صالا وعلما وامام الحقيقة حقيقة ورسما وحجج رسوم
فعلا وسما فكر المراد في طرق من علمه عرفت فيه خواطره عياب لا تكدره الدلاء

او بسبب احدهما في البحر
على الجوهره معزى بالشهيد
من سبب الشيخين صح

اذا تغفل

الحمد

وسحاب متفاهي منه الانوا كانت دعوتهم تترك السبع
التطابق وتوفى بركانه فتلا الافاق وهو يقينا فوق ما وصفه
ونا طلق بما كتبه وغالب ظني اني ما انصفته وما على اذما قلت
معتدي في الجمل يظن الجمل عدوانا والله والله والله العظم
اقامة حجة لله برهاننا ان الذي قلت بعضنا من مناقبه وما
وما زدت الا على زدت نقصانا الى ان قال ومن خواص انه من
واخل على مطالعتها الشرح صدره لفك المعضلات وحل المشكلات
وقد اتى عليه الشيخ العارف عبد الوهاب الشرا في سمان في كتابه
تنبيه الأغبياء على قطرة من بحر علوم الاولياء فعليك به وبالله
التوفيق والتكافؤ بسبب اعتقاد لا توبته له ولو اراه في الامم تسعها
في الارض بالفساد ذكره الزيلعي ثم قال وكذا الكافر بسبب التوبة
لا توبته له وجعله في الفتح ظاهر المذهب لكن في خطر الحائنة الفتوى على
انه اذا اخذت او اذ الرزق المودع الذي قبل توبته ثم تاب
لم تقبل تقبل ولو اخذ بعد ما قبلت وافا وفي السراج ان الذي
لا توبته له وفي الشيخ الكاهن قبل كانت او في حاشية البها و
لمن لا حشر والداعي الى الامجاد والابا في كالتزديقي وفي الفتح المتناق
الذي يظن الكفر يظهر الاسلام كالتزديقي الذي لا يتدين بدين وكذا
من علم انه منكر في الباطن بعض القرويات كحرمة الخمر ويظهر اعتقاد
وتما فيه وفيه كيف ان يتعلمه وفعله اعتقد تحريمه ولا يقبل انتهى لكن
في خطر الحائنة لو استعمل للحرمة والامتحان ولا يعتقد له لا يكون وحيفه
فالمشني احدهم واعلم ان كل مسلم ارتد فانه يقبل ان لم يرب
الاجماع المارة والختم ومن اسلام تبعا للصحة اذا سلم والحكمه
على الاسلام ومن ثبت اسلامه بشهادة رجلين ثم رجعا في الاشباة
ومن ثبت اسلامه بشهادة رجلين اثنين انتهى او شهد لغيره
على نفاق انه مسلم وهو نكرا لم تقبل شهادتهما وقيل يقبل ولو على شرط

واذا اصفه صح

التحريم

ينه

قبلت اتفاقا وتما في اذ كراهية الذر ويحكي بالصحة من ولادة
 المرتدة بيننا اذ بلغ وتدا وان كان اذا اسلم وكذا التقيط للفقهاء
 لان اسلمه حكمه الحقيقي وقيد في الحائنة وغيرها المله اما الذي
 والمستامن فلا يصح اسلمه انتهى لكن حكم المصنف في كتاب الكراه
 على جواب القياس وفي الاحتساص في حفظه وحفظه فالمستثنى اربعة
 عشر شهرا واعطى اسلم بالردة وهو منكر لا يتصور في التكرية شهرا ولعله
 بل لان الكراه توبة ورجوع يعني فيمنع القتل فقط وتثبت بنية احكام المرتدة
 كحط عمل بطلان وقف وبينونة زوجته لو فيما تقبل توبته والانتقل
 كالمدة سب عليه الصلاة والسلام كما مر شيئا في البحر وقدرت
 من غيظ في هذا المحل فاقوه المصنف حينئذ فاستثنى اربعة عشر
 وفي شرح الوهبانية للشريفي لا يكون كذا اتفاق يبطل العمل والخلق
 فاولاده اولادنا وما فيه خلاف لو لم يستغفار والتوبة وتجدد
 النكاح ولا يترك المرتدة على ردة باعطاء الحرة ولا بالامانة موت ولا
 بامان مؤبد ولا يجوز استرقاقه بعد الحاق بدار الحرب بخل في المرتدة
 خائنة والكفر حكمه واحدة خلاف ذلك في فلو ينصرف هو ويحكم
 ترك على حاله ولم يجز على العود ونزول ملك المرتدة عن حاله زوال الامتياز
 فان اسلم عاد ملكه وان مات وقتل على ردة او حكم بخلاته ورث
 كسب اسلمه وارثه المسلم ولو زوجته شرط العدة زابط بعد قضاء
 دين اسلمه كسب ردة اني بعد قضاء ردة تين ردة وقال لا يثبت
 ايضا لكسب المرتدة وان حكم القاضي بخلاته عتق مبدرة من ثلث ماله وام
 ولده من ثلث ماله وصل دينه وقسم ماله ويؤدي مكاتبته الى الورثة والاولاد
 للمرتدة لانه المعق بدارع وينبغي ان لا يصح القضاء به الا في ضمن دعوى حق
 العبد ثم واعلم انه تقرقات المرتدة على اربعة قسم فينفذ منه اتفاقا
 ما لم يعتد تمام ولانية وهي خمس الاستيلاء والطلاق وقبول الية
 وتسلم الشفعة والجر على عبده المأذون يبطل منه اتفاقا ما يعتد لئلا

بالمراد

في خمس

وهي خمس النكاح والديعة والصيد والشهادة والارث ويتوقف
 منه اتفاقا ما يعتد المساواة وهو المفاوضة او لانية متعديته وهي التفرق
 على ولده الصغير ويتوقف منه عند الامام وينفذ عندهما اكله كان
 مساواة مال بمال وعقد تبرع كالمباينة والعرف والتم والعق والغير
 والكتابة والدية والزهن والاحارة والصحة عن اقرار وقبض الدين
 لانه مبادلة حكمية والوصية وما بقي ماله وعقله ولا يشك في بطلانها
 واما ايداعه واستيداعه والنقطة ولقطة فيمنع في عدم جوازها من ان
 اسلم نفذ وان هلك بموت او قتل او طلق بدار الحرب وحكم بخلاته
 بطل ذلك كله فان جاء اسلم قبل الحكم فكان لم يرتد وكما لو جاء بعد الحكم
 الحقيقي زيلعي وان جاء اسلم بعده وماله مع وارثه اخذه بقضاء او غير
 ولو في بيت المال لانه في نهر وان هلك ماله وارثه لوارث
 عن ملكه لا يأخذه ولو قاتل الفتحه القضاء وله ولا يمد برة وام ولده و
 ومكاتبه لان لم يولد وان عجز عا دريقا له بدائع ويقض ما ترك من عبادة
 في الاسلام لان ترك الصلاة والضياع معصية تبقى بعد الردة و
 وما ادى منها فيه يبطل ولا يقضى من العبادات الا التي لانه بالردة صار
 كالكا فران اسلمه فاذا اسلم وهو فعليه الحج فقط ماله اصاب بالاولاد
 يجب به القصاص وحده ردة يعني المالك المسروق لانه خائنة واسلمه
 انه يؤخذ بجميع العبد واما غيره ففيه التفصيل او الدية ثم ارتد او اصابه
 وهو مرتد في دار الاسلام ثم طلق وجاز بنا زمانا ثم جاء اسلمه يؤخذ بكلمة
 ولو اصابه بعد ما طلق مرتد اسلمه لا يؤخذ بشي من ذلك لان الحرة
 لا يؤخذ بعد الاسلام بما كان اصابه حال كونه حاربا لنا اخبرت بارتداد
 زوجها فلها النزوج باق بعد العدة استحسانا كما في الاخبار من الثقة
 بموته او طليقة ثلاثا وكذا لو لم يكن ثقة فالأبها بكتاب طلاقها والبرأيا
 انه حق لا باس بان يعتد وتزوج مبسوط والمرأة ولو صغيرة او غيبه
 تجلس ابدانها لاجلس ولا تاكل حقايق حتى تسلم ولا تنقل خلاف للشيخ

قبله مع

والمعصية

وان قلها احد لا يضمن شيئا ولو اذبح في الذبح وتب عند مولاهما ثم
سوى الوطى سواء طلب في تلك الام لا في الاصح ويؤتى ضربها جميعا بين الحقيق
وليس للمدة التزوج بغير زوجها بغيره وعن الامام شترق ولو في
دار الاسلام ولو اتى بها العقد بها التي لا بأس به وتكون
قنه للزوج بالاستيلاء بحسبه وفي الفتح انها في المسلمين فينتزها من
من الامام او يهبها له لو مضى في صحيح نكحها لانها لا تقتل واكسابها مطلقا
لو تزنا وبغيرها زوجها المسلم بوضعه او ماتت في العدة كما في طلاق المريض
قلت وفي الزواجر انه لا يبرأ لو صحح لانها لا تقتل فيمكن فارة فتأمل ودرت
امته فادعاه فهو ابنه وايرته في امته المسلمة مطلقا ولدته لا قبل نصف
حول واكثر الاسلام يتبع الامه والمسلم يرث المرتدان مات لم يرد او لم يرد
بدارهم وكذا في امته النصرانية اي الكتابية الا اذا جاءت به لاكثر من نصف
حول منذ ارتد وكذا النصفه لعلو قومه ماء المرتد فيتبعه لغيره للاسلام بالغير
عليه والمرث لا يرث المرتد وان لم يلق بالمال مع ماله وظهر عليه فهو في نكح
لان المرتد لا يسترقي فان رجع الى بعد ما لم يلق بالمال سواء قضى بحقه او لا
في ظاهر الرواية وهو الوجه في فتح قلحى ثانيا بما له وظهر عليه فهو لو ارثه لانه
ماله في انقل لو ارثه فكان ماله كالمقيد بما حكمه ما وانه لا قبل قسمته بل
وبعد ما بقيت ان شاء ولا يأخذ له لو مثليا لعدم الفائدة وان قضى
بعبد شخص وتزوج بدارهم لانه فكاكته الابن فجاب المرتد مسما فداها
والولا لظلمها لانه الذي جابها لم يجعل الابن كالوكيل في ماله فقتل
رجلا خطأ فليح او قتل فديته في سب الاسلام ان كان والا في سب
الردة بحر عن الحانية وكذا لو اقر بغصب ماله لو كان الغصب بالمعانة او
بالبيعة فانه في سب بين اتفاقا ظهر فيه واعلم ان جنائية العبد لا اثم
والمالك والمدر كجنائيتهم في غير الردة قطعت يده عند اقراره والعيا
بأنه تعالى ومات منه او لم يلق في حكمه بغيره مسما فقات منه ضمن القاطع
نصف الدية في ماله لو ارثه في المسلمين لان السرية حلت في غير

اي ماله

معصوم

معصوم فاهدرت قيد بالعدالة في الخطأ على العاقلة وقيدناه
بالحكم على قلة لانه ان عا وقيدناه او اسلم ههنا ولم يلحق فقات منه بالسرية
ضمن الدية كلها لكونه معصوما وقت السرية ايضا ارتد القاطع فقتل
او مات ثم سري الى النفس فندركه عند الموت قبل القود فلو خطا
فالدية على العاقلة في ثلث سنين من يوم القضاء عليهم خائفة
ولا عاقلة لم تدم ولو ارتد مكاتب طمخ واكتسب مالا واخذ بماله ولم يسل
فقتل فبدل مكاتبته لمولاه وما يقبض من ماله لو ارثه لان الردة لا يورث
في المكاتبه بزوجان ارتد او طلقا فولدت لم تدم ولد المراهق لذلك
المولود ولد فظهر عليهم جميعا فالولدان في كاصهما والولد الاقرب يحجر
بالغرب على الاسلام وان حبست به ثم لتبعته لا بوبه لا التي لعدم
تبعيته احد على الظاهر فكله كحري وقيد بردها لانه لو مات سلم عن
امراه حامل فارتدت وطقت فولدت هناك ثم ظهر عليها اي على اهل
الدار فانه لا يسترقي ويرث اباه لانه مسلم ولو لم تكن ولدته صحته
ثم ولدته في دار الاسلام فهو مسلم يتبعه لابيها مرقوق يتبعه لابيها يرث
اباه لرقه بدائع واذا ارتد صبي عاقل صح خلافا للثاني ولا خلاف في تخليه
في التار لعدم العفو عن الكفر بموجب كاسلامه فان صح اتفاق فلا يرث
ابويه الكافرين تفريع على الثاني ويجوز عليه بالضرب تفريع على الاول
والعاقل المتميز وهو ابن سبع فاكتر حجة وسراجه وقيل الذي يعقل ان
الاسلام سب النجاة ويميز الجيشت من الطيب والمخلو من المرقوق
الطرسوسي في انفع الوسائل قايلا ولم ار من قدره بالسرية فقدرت
نقله ويؤيده تعالى الله تعالى عليه وسلم عرض الاسلام على علي وسنه
سبع سنين وكان يفخر به حتى قال سبقتم على الاسلام طمخا
بصارهم همتي واوان غمي وسبقتم الى الاسلام قهرا غلاما ما
اوان حلمي ثم هل يقع فرضا قبل البلوغ فلا يرثه نعم اتفاقا
وفي التحرير المختار عند الما ترى ان محاطب باوة الايمان كالبالغ

وولد

حتى لو مات بعده بلا ايمان خلد في النار نهر في شرح الوهابية
 بدرويش ورويت ان كفرة بعضهم وضع ان لا يكون هو محرر كذا قوله
 شيئا قبل بكفه . وما حاضرا في نظري ككفر . ومن سئل الرقص قال
 بكفه . ولا سيما بالدف يلهو ويتر . ومن كولي قال طح مائة .
 يجوز جهول ثم بعض بكفه . وانما تاتى كل كان خارق . عن النبي
 يروي وينقذ **باب البغاة** البغاة القليل ومنه ذلك ما كنا ننبغي
 وعرفا طلب لا يحل من جور وظلمة وشرعنا انما رجوع على الامام في
 بغير حق فلو جئنا فليس البغاة وتما في جامع الفصولين ثم انما
 عن طاعة الامام ثلاثة قطع طريق وعلم حكمهم وبغاة ويحكي حكمهم وخارج و
 وهم قوم لهم منفعة فجوعلهم تباويل يرون ان على باطل فخر ومصلحة توجب
 قتالهم بآدابهم يستحلون دمانا واموالنا ويسبوننا ويكفون
 اصحاب بيتنا وحكمهم حكم البغاة باجماع الفقهاء كما حققه في الفتاوى
 لم يكفهم بكونه عن تاويل وان كان باطلا بخلاف المستحل بلا تاويل
 كما في باب الامانة والامام يصير اماما بامر من بالمبايعه من الاشرف
 والاعيان وبان ينفذ حكمه رعيته خوفا من قهره وجبروته فان بايع
 الناس الامام ولم ينفذ حكمه فمهم بغيره لا يصير اماما فاذا صار اماما
 في الارض ان كان له قهر وعلمته لعوده بالقرعة فلا ينفذ ولا ينفذ بطلان
 مفيد خاتمة وتما في كتب الكلام فاذا خرج جماعة مسلمون عن طاعة
 او طاعة نائبه الذي الناس به في امان ورروا على بلد وعاه اليه اي
 الى طاعته وكشف شمسهم احتجابا فان تخيروا مجتمعين طلقنا قتالهم
 بداهة تفريق جمعهم او الحكم بدار على دليله وهو الاجتماع والامتناع
 ومن وعاه الامام الى ذلك اي قتالهم اي فرض عليه اجابته لانه طاعة
 الامام فيما ليس بمصلحة فرض فكيف فيما هو طاعة بداهة لوقا ورا وال
 لزم بيته ورروا في المستغنى لو يغول لاجل ظلم السلطان ولا يمتنع عنه لا يمتنع
 للناس معاونة السلطان ولا معاونة لهم ولو طلبوا المودة جيبوا

اليها

اليها ان خير المسلمين كافي اهل الحرب والا لا يجابوا ولا يؤخذ منهم
 شيئا فلو اخذنا منهم رهونا واخذوا من رهونا عند ربنا وقتلوا رهونا
 لا تقتل رهونهم ولكنهم يحسوا الى ان يهلك اهل البغي او يتوبوا وكذلك
 اهل الشرك اذا فعلوا بهونا ذلك لا نفعل بهونهم ولكن نجبرون
 على الاسلام او يصبروا ذمة لنا ولو لم يمتنعوا من اهل البغي حتى يمتنعوا قتلهم
 واتباع مواليهم والا لا لعدم الخوف والامام بالخيار في اسيرهم ان شاء
 قتلهم وان شاء جبرهم حتى يتوب اهل البغي فان تابوا جبر ايضا حتى
 توبة سراج ونقائهم بالمجنين والاعراق وغير ذلك كما اهل الحرب مالا
 يجوز قتلهم من اهل الحرب النساء وشيوخ لا يجوز قتلهم مالم يقاتلوا ولا
 عادل محرم مباشرة مالم يرد قتلهم ولم تستلهم ذرية ويجب ان يعلم
 ظهور رتبهم قهر عليهم وبيع الكراع او الى انه انفع فتح ويقاس عليه العبد
 نهر ونقائل بسلامهم وخيلهم عند الحاجة ولا يمتنع بغيرهما من اموالهم
 مطلقا ولو عند الحاجة سراج ولا قال الباقى ثبت والفقهاء ائلا من
 يده كف عنه ولو قال كف عني لانظر في ادى على ائوب والفقهاء ائلا
 كف عنه ولو قال انا على دينك ومعه السلاح لالا ان وجود السلاح
 معه قرينة بقاء بغيره في القاه كف عنه والا لا فتح ولو قتل باع مثله
 فظهر عليهم فلا شيء فيه لكونه مباح القتل فتح فلا اثم ايضا وقتلنا ما
 ولا يصلي على بكفه بل يكفون ويدفنون بداهة ويكره نقل رؤسهم الى
 الافاق وكذلك رؤس اهل الحرب لانها قتل وجوزة بعض المتأولين
 لوفيه كسر شوكتهم او فزع فتحهم في الجهاد ولو غلبوا على مصر فقتل مصري
 مثله عندنا فظهر على مصر قتل بران لم يحرم على اهل مصر احكامهم وان جوى
 لا لا نقطع ولا لاية الامام عنهم واذا قتل عاقل باعيا ورته مطلقا وانعكس
 او اقال الباقى وقت قتلنا على باطل لا يبرئه اتفاقا لعدم الشبهة و
 وان قال انا على حق في الخروج على الامام واصر على دعواه ووثق اما لو رجع
 تبطل ديانته فلا ارث ابن كمال في الفتح لو دخل باع بامان فقتله عاقل

فكروا

عند الرقة القية كما في المستامن لبقا شبهة الاباحة ويكره تحريما
 بيع السلام من اهل الفتنة ان علم لانه اعانة على المعصية وبيع ما يتخذ
 منه كالحديد ونحوه يكره لاهل الحرب لانه لا يهل البغي لعدم تفرغهم لخدمة سلاحا
 لقرب زوالهم بخلاف اهل الحرب زبيري قلت واقاد كلهم ان ما في
 المعصية بعينه يكره بغيره تحريما والافتقار بانهم وفي الفسخ ينفذ حكم قاضهم
 لو عادوا والا لا ولو كنت قاضهم الى قاضنا كتابا فان علم انه قضى
 بشهادة عادلين نفذه والآلات **التقيط** عقيب كل النقطة
 بانها ولو قضيت الفوت النفس المال وقد تم التقيط لتعلقه بالنفس
 وهي مقدرة على المال هو كونه ما يلفظ فعيل بمعنى مفعول ثم علب على
 الولد المبذور باعتبار المال شرعا اسم على مولود طهر حمله بغير خوف من العيلة
 او فرار من تهمة الزنية مضيقا ثم وجزه فانم النقاط فرض لغاية ان
 علب على طهره بملكه لو لم يرفع ولو لم يعلم بغيره ففرض عين ومثله روية
 اعني يقع في بئر شئ والافندوب لما فيه من الشفقة والاحياء وهو
 حرم تبعا للدار الالهية رقة على خصم وهو الملتقط لسبقه واما
 يحتاج اليه من نفقة وكسوة وسكنى وادواتهم اذا زوجته سلطان
 في بيت المال ان يبرهن على النقاط وان كان له مال وقربة ففيها
 او على قرابته وادته ولو دية في بيت المال جناية لان الغرم بالغرم وليس
 لاخذ اخذه منه قهر او هل للأمام الا عظم اخذه بالولاية العاقبة في الفسخ لا و
 واقره المصنف بتغاليبه وحر في النهي لكون لا ينفى اخذه الا بموجب فلو
 اخذه وخاصة الاول رد اليه الا اذا رفعه باختياره لانه باطل حقه وهذا اذا
 اخذ الملتقط فلو نفذ وترجى احداهما كما لو وجدته مسلم وكافرتنا زنا
 ففرضه مسلم لانه انفع للقيط خانية ولو استويا فالراي للقاضي بحريتها
 وثبتت نسبته من واحد محجود وعواه ولو غير الملتقط استحسانا لوجها
 والافيا لبيت خانية ومن اثنين مستويين كولد امة مشتركة و
 وعبارة المنيعة وعاه اكثر من اثنين فعن الامام انه الى خمسة ظاهرة

في عدم قبول دعوى الزايد ولا شتره اتحاد الامم نهى عن الفرس
 عن النظم ما يفيد ثبوت من الاكثر فيلزم ولو ادعت اداة واحدة فوات
 زوج فان صدقها زوجها او شهدت لها القابلة او قامت بينة و
 ولو رجلا وامرأتين على الولادة صححت دعوتها والآلا لما فيه من تحلل
 النسب على الغير وان لم يكن لها زوج فلا بد من شهادة رجلين ولو ادعت
 امرأتان واقامت احدهما البينة فهي اولى به واذا اقامتا جميعا
 فهو بينهما خلافا لهما الكل من الخانية وان ادعاه خارجان ووصف
 احدهما علامة بلى بحده لا بثوبه ووافق فهو حرج اذا لم يعارضه اء
 اقوى منها كبيتة الافة وسبق اسلامه ورويته ولو ادعى انه ابنه ولو شهد
 مسلم ومسيان وللمدعي مسلمة فقه بملك ما نأرقانية ويثبت نسب
 من دعي ولكن هو مسلم استحسانا فنخرج من يده قبيل عقلة الادعاء
 ما لم يبرهن بمسلمين انه ابنه فيكون كافرا وان لم يكن اي يوجد
 في مكان اهل الذمة فقتلهم او بيعته او نسبته والمسئلة رابعة
 لانه امان بجدة مسلم في مكانا او كافرا في مكانهم فكا فوا وكافرا في مكانا
 او على فظاها الرقابة اعتبارا لسبقه اختيارا ويثبت من عبده
 وهو وان ادعى انه ابنه من زوجته الافة عند محمد وكلام الزبيري
 ظاهر في اختياره ولو ادعاه وان احدهما انه ابنه من هذه المرأة والآلا
 من الافة فالذي يدعيه من امرأة او ثبوت من جانبين زبيري وان و
 وجد معه مال فهو له عملا بالنظر ولو فوقه او تحته او دابة فهو عليها ان كان
 يقرب فيصرفه الواجد او غيره اليه باو القاض في ظاهر الرواية لانه مال
 ضايع ولو قرر القاض ولانه الملتقط صح ظاهريه لانه قضائه فصل
 جهته فيه نعم له بعد بلوغه ان يوالي من شاء كما يقبل عنه بيت المال فما
 ويصدق في ذمة ويقبض بهتة وصدقته وليس له ختنة فلو فعل ذلك
 ضمن ولو علم الختان انه لقطه ضمن وخيره وله نقله حيث شاء ويغني
 منعه من مطلق قرينة بحر ولا ينفذ الملتقط عليه نكاح وبيع وكذا اجارة في

احد هما ابنه والاخره ابنة
 فاذا هو ختنى فلو مشكلا قضى
 لهما والا فله دعوى الختنة صح

فصل

في الاصح لان الولاية عليه في ماله ونفسه للسلطان حديث السلطان
ولي من الاول له **فروع** لو باع او كفل او وهر او كاتب او عتق او وهب او
تصدق وسلم ثم اقرانه بعد ان لا يصدق في ابطال شئ من ذلك لانه
مستهم وتما في الثانية وجعلوا نسب **اللقطة** كساب الفتح ولكن
اسم وفتح للمال الملقط اعينه وشرعا ما يوجد ضايعا ابن كمال وفي التاخر
عن المصنف مال يوجد ولا يوق ماله وليس بمباح كمال الحرف وفي المحيط
شئ ضايع للحفظ على الغير لا للملك وهذا ماعلم ماله كالمواقع من التملك
وفيه انه امانة لانه لا يوق بل يدفع لما له ذنب رفعها لصاحبها ان من على
نفس تعريفها والافا لترك اولى في البدائع وان اخذها لنفسه
لانها كالغصن وجب اي فرض فتح وغيره عند خوف ضايعها كما لا يار
المسلم وانه كالتلف فلو تركها حتى تصاعث ثم وهل يضمن ظاهرا كلام النهر
لا وظاهرا كلام المصنف نعم لما في التفسير في حماري كل حطة ان من علم عند
حتى الحل قال في البدائع الضحية ان يضمن انتهى في الفتح وغيره لو رفعها لم يرد
لما كانا لم يضمن في ظاهر الرواية وصح التقاط صبي وعبد لا يجنون ومدهوس
ومعتوه وسكران لعدم الحفظ منهم فان شهد عليه بانه اخذه ليرده على
ربه وكيفيه ان يقول من سمعته يشد لقطه قد لوه على وعرف اي ياد
عليها حيث وجد بها وفي الجامع الى ان علم ان صاحبها لا يطيلها او ينهاه
ان يبعث كالاطعمة والثمار كانت امانة لم يضمن بلا تعد فلم يشهد
التملك منه ولم يعرفها ضمن ان التكررها اخذها له وقبل الثاني قوله يمينه
وبه ناخذ حاوي اقره المصنف وعينه ولو من الحرم او قليلة او كثيرة بلا فرق
بين مكان ومكان ولقطة ولقطة فينتفع الرفع بها لو خفيها والا لقتل
بها على فقير ولو على ائمه ورفعه ووسه الا اذا عرف انها لذي فانها يوضع
بيوت المال ما رخصته وفي القنية لو ربح وجود المالك وجب الاصل
فان جاء ما كملها بعد التصديق خير بين اجازة فعله ولو بعد هلاكها
وله ثوابها او قضيتها والظاهر انه ليس للموصي الا باجازتها نه وفي الو

الوهابية

وفي الوهابية القنية كبايع فيضمن ان لم يشهد ثم لا يبرأ ولو قضيه التصديق
وصانها في مالها لا مال الصغير ولو تصديق بالالقاضي كان لان القاضين
القاضي والامام لو فعل ذلك لانه تصديق بمال الغير غير اذنه وخبره او يضمن
المسكين ولا يملك الا يرجع به على صاحبه ولو العيين قائمة اخذ من الفقير
ولا شئ لللقط لمال او بهيمة او ضال من الجعل اصلا لا بابت شرط كمن
رده فله كذا قلده او مثله تارة رخصته كاجابة فاسدة وندب النفاة
البهيمه الضالة وتعرفها مالم يخف ضايعها فيجبر وكره لو معها ما دفع به
عن نفسها كقوت لبقه وكدم لا يبرأ تارة رخصته ولو كان الاكتفا طاق في العلم
ان ظن انها ضالة حاوي وهو في الاتفاق على اللقطة واللقطة متبرج
لقصور ولاية الا اذا قال له قاض النفق ليرجع فلو لم يذكر الرجوع لم يكن
دينا في الاصح اذ يصدق اللقطة بعد بلوغه كذا في الجمع اي يصدق على ان
القاضي قال له ذلك لا ما رخصه ابن الملك منه ثم المديون رب اللقطة وابو
اللقطة او سيده او هو بعد بلوغه وان كان لها نفع او بها فون الحاكم
والنفق عليها منه كالضال خلاف السابق وسيجيء في باب وان لم يكن بائنا
القاضي وحفظتها ولو لا الاتفاق اصح او به لان ولايته نظرية اختيار فلو
لم تكن له نظرية ينفذ او به فتح بحثا وله منعها من ربه لياخذ النفقة فان
هلك بعد حبس سقطت وقبله لا ولا يدفعها الى مديها جبر عليه بل
بينة فان بين علاقة حل الدفع بل جبر وكذا يحل ان صدقه مطلقا بين
او لا وله اخذ كفيلا لامع البينة في الاصح نهية النقط لقطه ففت
منه ثم وجدها في يد غيره فلا خصومة بينهما بخلاف الوديعة حجة ونوازل
لكن في التبرج الضحية له الخصومة لان يده احق عليه ديون ومطام
جهرل ربها وايس من عليه ذلك من معرفتهم فعليه التصديق بقدرها
من ماله وان استقرت جميع ماله هذا من مذهب اصحابنا لان علم بينهم
خلافا لمن في يده ووض لا يعلم تحقيقها اعتبار المديون بالعلم
ومنه فعل ذلك سقط عنه المطالبة من اصحاب المديون في الحق حجة و

وفي العدة وجد لقطه وعرفها ولم ير ربها فانتفع بها لفقه ثم ارسل عليه
ان يتصدق بمثلها في البادية جازل فبيع متاعه وركبه وحمل ثمنه على
اهله وطب وجدا في الماء ان له قيمة فلقطه والافلال اخذه كالمالك
الاصليته ورزق في الحياوي غيبات في بيت ابنه ولم يعرف ارضه فركنه
لقطه مالم تكن كثيرة فلبت المال بعد الفحص عن ورثته سنين فان لم يجدهم
فله لو مصر فاحصته اي خرج حام اصطط بها الي غيره لا يبقى له ان ياخذها طلب
صاحب ليرة عليه لانه لالقطه فان فرغ عنه فان كانت الام غريبة لا يجوز
لغيرها لانه ملك الغير وان الام صاحب المحضنة والغريب لا يفرح له ولو
لم يعلم ان برجه غيبا لاشي عليه ان شاء الله قلت واذا لم يملك الفرح
فان فقير الكه وان غنيا تصدق به ثم اشتراه وهكذا كان يفعل الامام
الحلواني ظهيرة وفي الوهبانية من شارحت شيئا في غير مصر لا يابسا لتنازل
مالم يعلم النهر صريا او دلالة وعليه للاعتقاد وفيها واخذت تفاحا من نهر
جاريه يجوز وكثري وفي الجوز ينكر **كتاب الاباح** مناسبة غريبة
والزوال والاباق انطلاق الرقيق تمر الكذا عند ابن كمال لا يدخل اليها
من موجهه وسعيه ومودعه وصيده اخذه فرض ان خاف منياعه وحما
اخذه لنفسه ويندب اخذه ان قوي عليه الا فلا ندب لما في البدء علم
اخذه كلقطه فان ادعاه افدعه اليه ان برهن واستوفى منه بكفيل
ان شاء الجواز ان يدعيه افدعه اليه كالمريض بانه ما اوجبه عن ملكه بوجه
وان لم يبرهن عطف على ان برهن واقر العبد انه عبده او ذكر المولى لانه
وعلية دفع اليه بكفيل فان انكر المولى باقية فخافه جعل حلفه ان لم يبرهن
على اباؤه او على اقرار المولى بذلك زبني فان طالبت المدة اي تحمي المولى
باعت القاشي ولو علم مكانه ليلا يتفر المولى بكثرة النفقة وحفظ عنه
لصاحبه امسك من ثمنه ما انفق عليه منه فان جاء بعده وبرهن او علم
دفع باقي الثمن اليه ولا يملك المولى تقض بيعه اي بيع القاشي لانه باور
الشرع حكمه لا يتقض قلت لكن في معروضات الفتى ان السعدونة

وان اخذه

انه صدر

انه صدر امر سلطاني بمنع القضاة عن اعطاء الاذن ببيع عبيد
العكرية ورجح فلا يصح بيع عبيد السبابة فليهم اخذها من شربها
ويرجع المشرى بتمنه على البائع واما عبيد الرعايا فان يفتن
فاحسن فكذا ذلك والا فليعايا الثمن وكذا ذلك ورد الا ان يفتن
انتهى المبلغ فيلحفظ فانه مهم ولو زعم المولى بتدبيره او كسبا بته او شيئا
لم يصيد في تقضه الا ان يكون عنده ولد منها او يبرهن على ذلك
نهر واختلف في الفضل قيل اخذه افضل يتل تركه ولو عرف بيته
فاحسن اليه اولى ابق عبيد خبا به رجل وقال لم اجد معه شيئا من
المال صدق لاشي عليه ولمن رده خبر قوله الا في اربعون درهما اليه
من مدة سوقا كرهوى والمحال ان الراو ولو صبتا او عبدا لكن جعل
لولا له ولكن استعان به ممن سخره لجعل قيديه لانه لا جعل سلطا
وشحنة وصغيره وصيته يتيم وعالمه ومن استعان به كان وجدته
فخذه فقال نعم او كان في عياله وابن واحد الزوجين مطلق زبني
وشركي تنف برهان ولو الجنية فاستثنى احد عشر اربعون درهما
فيصل صلحها باراد عليها ولو بلا شرط اسحسانا ولو ردا واما ولد
يعقل الا باق فجعل ان نهر بجنا وان لم يعدها عند الثاني لنبوته
بالنفس فلذا اعول عليه رباب المتون ان اشهد انه اخذه ليرده ولا
لاشي له ولراو لا قل منها بقطه وقيل برضه له برقي الحاكم او يقدر
باصطلاحها ببقية ما بارخانية بحر ولو من المصير فيخذه او يقبضه كالم
وام ولد ومدير وما دون كض في الجعل وان مات المولى قبل ومدة
اي الابن وهو مدبر وام ولد فلا جعل له لعق باموته وان ابق منه
بعد شهادته لم تقدم لم يضمن لانه امانة حتى لو استعمله في حاجة يفتنه
ثم ابق ضمن ابن ملك عن القنية وفي الوهبانية لو انكر المولى باقية
قبل قوله بيمينه ويلزم مريد الرويتمته مالم يبين اباؤه وضمن لو ابق
او مات قبله مع تمكنه لانه غائب ولا جعل له في الوجهين خلافا

وبها

لأن الأمانة عند ليس شرطية في النقطة ولا جعل هو مكاتب
 طرية يدو جعل عبد الرحمن على الميراث لو قيمته ساوية للميراث أو أقل
 ولو أكثر من الذين فعليه بقدر دينه والباقي على الراهن لأن الحق بالقدرة
 المضمون منه وجعل عبد الوحي برقبته لأن ان يخدمته لا ف على صاحب النقطة
 في الحال لأن المنفعة له فإذا انقضت الخدعة رجع صاحبها على صاحب
 الرقبة أو بيع لغيره في الجعل وجعل مديون ما دون على من يملك الملك
 فان بيع بدا بالجعل والباقي للموكل كما يجب جعل ابن جعي خطأ في بدا الخدعة
 على من يصير له مقصود على غايته وهو موهوب على موهوب له وان رجع
 الواهب بعد الرد لان زوال ملكه بالرجوع بتفسيره وهو ترك التصرف
 وجعل عبد جعي في ماله والابن نفقته كنفقة لقطه كما هو واجب لكون
 نفقته ولا يوجبه القاضي خشية اباقة ثانيا ولكن يجب تعزير له
 وقيل يوجبه بالنفقة وبه في الهدية والملك في خلاف النقطة والفضل
 وقدر في التنازلية مدة جنة ستة اشهر ونفقة فيها من بيت
 المال ثم بعد ما يبيع القاضي كما هو **فرع** ابن بعد البيع قبل القبض بشر
 رفع الامر للقاضي ليفسخ **كتاب المفقود** هو لغة المعلوم وشرعا
 غائب لم يد راحي هو متوقع او ميت او مع الحيا المبلغ الى القبر جميع بلاغ
 قد خل الاسير وموتم لم يد المقيم لا وهو في حق نفسه حتى بالاستصحاب
 هذا هو اصل فيه فلا يخرج عرسه غيره ولا يمس ماله قلت في موهبة المفقود
 اني اتصور انه ليس للميراث بيت المال من غير ان يد بعبه فمن امنه عليه قبل
 ذهابه لم يمس ماله بل ان المفقودين ولا يفسخ اجارته وينصب
 القاضي من اي وكيل ما خذ حقه كضلته وديونه المقربة ويحفظ ماله ويقوم
 عليه عند الحاجة فلو لم وكيل فله حفظ ماله لا تهر داره الا باذن الحاكم لانه
 لعله مات ولا يكون وصيا تجنيب لكن اي هذا الوكيل المنصوب ليس له
 فيما يدعي على المفقود من دين ووديعة وشركة في عقار او رقيق
 ونحوه لانه ليس مالك ولا ناظر عنه وانما هو وكيل من جهة القاضي وانه

وانه لا يملك المفقود بلا خلاف لو قف بحسبته لم ينفذ زاد الزبدي
 في القضا وتبعه الكمال لا ينفذ قاض فيمكن في الخلاصة القصور
 على النفاذ يعني لو القاضي يجهل انهم ولا يبيع القاضي الا في فساد
 فانه يبيع القاضي ويحفظ ثمنه قلت لكن في موهبات المفتة ابي
 السعد والقضاة وامنا بيت المال في زماننا ما موروون بالبيع
 مطلقا وان لم يحفظ فساد وان ظهر حيا فله الثمن لان القضاة
 غير مأمورين بفسخه انهي فليحفظ وينفق على عرسه وقريبه لادواهم
 اصوله ولا فروع ولا يفرق بينه وبينها ولو بعد مضي اربع سنين في
 ملكه وميت في حق غيره فلا يرث من غيره حتى لو مات رجل عن اثنين
 وابن مفقود للمفقود بنتان وابنا والتركه في يد البناتين والكل
 مقرون بفقد الابن واخصم القاضي لا ينبغي لان يحرك المال عن موته
 اي لا ينزع من يد البناتين فانه المفتين ولا يفسخ ما اوصى له اذا
 مات الموصي بل يوقف ماله الى موت قرانه في بلده على المذهب
 الغالب واختار الزبدي تقويله للامام وطريق قبول البينة ان يجعل
 القاضي من يده المال ضمنا عنه او ينصب عليه فيما تقبل عليه البينة
 نه قلت في واقعات المفتين لقد راي فندي انه انما يحكم بموته
 لقضاء لانه لم يحتمل فاما ينضم اليه القضاء لا يكون حجة فان ظهر قبل اي
 قبل موت قرانه فنقطة منه عرسه للموت ويقسم ماله بين من يرثه
 الان ويحكم بموته في حق مال غيره من حين فقده فيرد الموقوف له الى
 من يرث مورثه عند موته لما تقرر ان الاستصحاب هو ظاهر الحال حجة
 واقعة لا مشبهة ولو كان مع المفقود وارث بحيث لم يعط الوارث
 شيئا وان استقص حقه به اعطى اقل النصيب ويوقف الباقي كما
 كامل في حكم الفرائض ولذا خذ في القدر وري وغيره **فرع** ليس
 نزوح افة غائب مجنون وعبد هما وان يكاتبهما ويبيعهما **كتاب**
الشركة لا يخفى مناسبتها للمفقود من حيث الامانة بل قد تحقق

حياته ذلك القطع بعد ما يحكم بموته
 في حق ماله بل علم ذلك اي بموت قرانه

ما لا يصح الشركة فيه كعرض وعقد او اذا بطلت بما ذكر صارت غنائما
 اي تنقلب اليها ولا تصح مفاوضة وعنان في كثرهما المال الا فيهما تقبل
 وجوه بغير النقد بين الفلوس الناقصة والبر والنقود اي ذهب
 وفضة لم يقربا ان جري النقود والتعامل بينهما والافلو وضع تحت
 بعرض وهو المتاع غير النقدين ويترك قاموسا ان باع كل منهما عنه
 بنصف عرض الا ان تم عقدا مفاوضة او غنائما وهذه حيلة لصحتها
 بالعرض وهذا ان تباينة وان تفاوتا باع صاحب الاقل
 بقدر ما ثبت بالشركة ابن كمال فقول بنصف عرض الا في ولا
 تصح بال غائب او دين مفاوضة او غنائما لتعذر المضي على وجود الشركة
 واما غنائم بالنقد فتصح ان تمت كالة فقط بيان شرطها فتصح من كل
 التوكيل الصفة ومعونه يعقل البيع وان لم يكن اهلا للكفالة لكونها لا تقبل
 الكفالة بل التوكالة ولذا تصح عانا وخاضا ومطلقا وموقتا ومع
 التقاض مثل دون الرجوع وعلى بعض المال دون بعض بخلاف ربح
 كدنا من احداهما ودرهم من الاخر بخلاف الوصف كبعض مسود
 وان تفاوت قيمتهما والرجوع على شرط ومع عدم الخط لا تستند
 الشركة في الرجوع الى العقد لا المال فلم تستند مساواة واتحاد وخط
 ويطلب المشتري باليمن فقط لعدم يقين الكفالة ويرجع على شريكه
 بحقته منه ان ادى من مال نفسه اي مع بقاء مال الشركة والا فليس
 له حصة للشريك مستند ببناء على مال الشركة بلا اذن مجرور بطل
 الشركة بهلاك المالين او احدهما قبل الشراء والهلاك على مالكه
 قبل الخط وعليهما بعده وان اشترى احدهما بماله وهلك بعده
 مال الاخر قبل ان يشترى به شيئا فالمشتري بالفتح بهما شركة
 عقد على شرط ورجع على شريكه بحقته منه اي من الثمن لقيام الشركة
 وقت الشراء وان هلك مال احدهما ثم اشترى الاخر بماله فان
 صرحا بالوكالة في عقد الشركة بان قال علي ان ما اشتراه كل منهما

بماله هذا يكون مشتركا فهو مصدر الشركة فالشركة مشتركة بينهما
 على ما شرط في أصل المال لا الرجوع لغيره ورثتها شركة ملك لبقا لوكالة
 المصريح بها ويرجع بحصته عنه والا اي ان ذكر حرج الشركة ولم يتصاوق
 على الوكالة فيها ابن كمال فهو ملق بشركته خافته لأن الشركة لا بطلت
 بطل ما فيها في ضمنها من الوكالة وتنفذ بالشركة ودرهم مستامة من
 من الرجوع لاحدهما لقطع الشركة كما لا لالة شرط لعدم فسادها بالشرط
 فظاهرها بطلان شرط لا الشركة بحرج ومضى قلت مخرج مصدر الشركة
 وابن كمال يقبض الشركة ويكون الرجوع على قدر المال والحل من شريك
 العنان والمفاوضة ان يستأجر من تجارة او يحفظ المال فيصنع اي
 يدفع المال لبيعته بان يشترط الرجوع للمال ويودع ويغير ويضارب
 لانها دون الشركة فتقسمتها ويوكل اجنيا ببيع وشركته ولو نهاه المفاوض
 الا في صفة نية بحرج وبيع بها في خلاصة وينفذ في برزانية ويبقى
 بالمال له حل اولاه هو الصحيح خلاف للاشياء وقيل ان له حل ضمن لولا
 وموتة الشريك والكرا من راس المال ان لم يرج خلاصة لا يملك الشريك
 الشركة الا باذن شريكه جوهره ولا الرهن الا باذنه او يكون هو العاقد
 في موجب الدين وحج فيفتح اقراره بالرهن والارتهان سراج والكنة
 والاذن بالتجارة وترويج الامرة وهذا كله لو غنائما اما المفاوض فله حل ذلك
 ولو فاض ان ياذن شريكه جاز ولا فينعتقد بحرج ولا يجوز اهما في غنائم مفاوضة
 ترويج العبد ولا الاعناق ولو على مال ولا الهبة اي شوبه فله حرج
 في حصة شريكه وجاز في نحو لم وجز وفائته ولا الرهن الا باذن شريكه
 او ناصريه سراج وفيه واذا قال له اعمل برأيتك فله حل تجارة الا الرهن
 والهبة وكذا كل ما كان المفاوضا لكان او كان يملك المال بغير عرض لان الشركة
 وضعت للاسترجاع وتوابعه وما ليس كذلك لا ينسقط عقدتها وصح
 بيع شريك مفاوض من تزدها دته له كائنه وابيه وينفذ على المفاوض
 اجماعا لا يصح اقراره بدين فلا ينفذ على المفاوض عنه برزانية وفي الخلاصة

وضه

وضه

اقر شريك العنان بجارته لم يجر في حصة شريك ولو باع احد هما ليس له ان اخذ
 ثمنه ولا الخصومة فيها اذا باعه او اذنه وهو الشريك امين في المال
 فيقبل قوله بيمينه في مقدار الربح والخسار والضياع والتفريط لشريكه
 ولو اوجاهه بعد موته كما في الجور استدلالا في وكالة الولوية لكل من علي ام الا
 لا يمكن استيفاء ان في حياض الضمان على الغير لا يصدق وان فيه نفي
 الضمان عن نفسه صدق انتهى فليحفظ هذا الضابط ويصل بالتقدي وهذا
 حكم الامانة في الجانية التقييد بالمكان صحيح فلو قال التجار خوارزم في ور
 ضمن حصة شريكه وفي الاشياء نهى احد هما شريكه عن الخروج وعن بيع النسبة
 حاز كما يضمن الشريك عينا او مفادته بموته جرحا نصيبه شريكه على الا
 والقول بخلافه غلط كما في الجانية وسيجي في الدويعة خلافا للاشياء
فروع في المحيط قد وقع حادثان الاول انهاء عن البيع نسبة فباعت
 بنفاذه في حصة وتوقف في حصة شريكه فان اجاز فالربح لهما الثانية نهى
 عن الانفاق فخرج ثم رجع في حصة انه غاص حصة شريكه بالانفاق فيبقى ان
 لا يكون الربح على الشرط انتهى ومقتضاه في الشركة نهى فيه تفريط على
 كونه مائة مائة مثل قاضي الهادي عن طلبة محاسبة شركة فاجاب لا يلزم التفضل
 ومثله المضارب الوصي المتولي نهى قال وقضاة زمانا ليس لهم قصد الجانية
 الا الوصول الى ثمن الحصول اما تقبل وتسته شركة فباعت وعمال واولاد
 ان اتفق صانعان خياطان او خياط وصباغ فلا يلزم ايجاد منفعة مكان
 على ان يتقيدا الاعمال التي يمكن استحقاقها ومنه تعليم كتابه وقران وفقه
 على الفتنة به بخلاف شركة دالين ومغنيين وشهود محامي وقراء محاسن
 ووتعار ووعاظ وسؤال لان التوكيل بالتسول لا يصح قبلة واشياء
 ويكون الكسب بينهما على شرط مطلق الاصح لانه ليس بربح بل عمل
 فصح تقويمه فكل ما تقبل احد هما يلزمهما وعلى الاصل فطالب كل واحد
 بالعمل وطالب كل منهما بالاجرة وبغير ادفعها بالبيع اليه اي الى احد
 والحاصل من عمل احد هما بينهما على شرط ولو الاق ومضيا او سافرا

صاحبه صح

علا

عملا بلا عذر لان شرط مطلق العمل لا على القابل لا ترى ان القصار
 لو استعان بغيره او استأجره استحق الاجر من اذنه واما وجوه هذا
 رابع وجوه شركة العقدان عقداها على ان يشترط ان يزوجا او ان يزوجا
 بوجوهها اي بسبب وجابتهما وبسببهما حصل بالبيع يدفعان منه ثمن
 ما اشترى بالانسيئة وما بقي بينهما ويكون كل منهما من التفضل والوجه
 عينا او مفادته ايضه بشرط ان يزوجا او ان يزوجا او ان يزوجا
 وتتضمن شركة كل من التفضل والوجه الوكالة لا اعتبارها في جميع
 انواع الشركة والكفالة ايضا اذا كانت مفادته بشرطها والزوج
 فيها على ما بشرط من مائة حصة المشتري يفتح الرا او مائة حصة يكون
 الربح بعد الملك المتأخر في الربح لم يضمن بخلاف العنان كما هو في
 الدور لا يستحق الربح الا باحدى ثلاثه نبال او عمل او تقبل **فصل في الشركة**
القسم لا يصح شركة في احتياط احتشاش واصطيا دور
 وسائر ما كانا جنة وغار من خيال وطلب معدن من كثر وطبع ابر
 من طين مباح لتضمنها الوكالة والتوكيل في اخذ المباح لا يصح وما
 حصل احداهما فله وما حصله معا فلهما الضفين ان لم يعلم بالكل وما
 حصل احداهما باعانه صاحبه فله وصاحبه الا في مثله بالعاما بلع عند محمد
 وعند ابي يوسف لا يجاوز به نصف ثمن ذلك قيل بتقديم قول محمد
 يؤذن باختياره نهى وعناية والربح في الشركة القاسمة بقدر المال
 ولا عبرة بشرط الفضل فلو كان المال لاحدهما فلا في اوجه مثله كما لو
 وقع دابة لرجل يهودها والاب بينهما فاشركة في سدة والربح لهما
 ولا في اوجه مثله وكذلك السفينة والبيت ولو لبيع عليها البر فكل
 لرب البر ولا في اوجه مثل الدابة ولو لاحدهما بغل وتلا في بيعه فالا في اوجه
 على مثل اوجه البغل والبيعة تبطل الشركة اي شركة العقد بموت
 احداهما علم الا في اوجه لانه غل جلي ولو حكما بان نفي لم يبقه وتبطل اليه
 بانكارها وبقوله لا عمل معك فصح ويصح احداهما ولو الاق وعوضا

نادر صح

بخلاف المضاربة هو المختار بزيادة خلافا للربح ويوقف على علم الألف
 لأنه غل قصدى بخلافه مطلقا فالربح بعد ذلك للعامل لكنه يتصدق بالربح
 مال للمجنون تاما خائبة ولم يذكر أحد مال الألف بغيره فان كان كل
 فاديا معا او جعل ضمن كل نصيب صاحبه نقاصا او ربحا بالزيادة وان
 او يامتعاقبا كان الصمان على الثاني علم باءه صاحبه او لا كالموربا
 الزكوة او الكفارة او دفع للفقير بعد اداء الاوفى لان فعل الامر
 غل على فيه لا يشترط العلم خلافا لما اشترطه المتقاضي من امة
 باذن الامم صريحا فلا يكفي كونه ليطاها حتى لا لا تشترط بشئ للمقتضى
 الاذن باشر للوطى واليه اذ لا طريق لخله الا بالحرقة وطى المشتركة و
 وهبة المشاع فيما لا يقسم جائزة وقيل لا يبرهنه اخف الثمن والبيع والحق
 اخذ كل منهما وعقوبتها لضمين المفاوضة للكفالة ومن اشترى بمثل امثله
 فقال له الله اشترى فيه فقال فعلت ان قبل القبض لم يبيع وان بعده
 ولزمه نصف الثمن وان لم يعلم بالثمن خيره عند العلم به ولو قال اشترى فيه
 فقال نعم ثم لقيه اذ وقال مثله اجيب نعم فان كان القابل عالما بمشاركته
 الاول فله ربحه وان لم يعلم فله نصفه يكون مطلوبه شركة كاملة وحينئذ
 العبد من ملك الاول ما اشترى اليوم من انواع التجارة فهو بيني وبينك
 فقال نعم جاز اشباه وفيها تقبل ثلثه على ما عقدت شركة فعلم احداهما
 فله ثلث الله ولا شئ للاخرين **فروع** القول المنكر الشركة برهن الورثة
 على المفاوضة لم تقبل بغيره ان كان مع الحى في حيوة الميت بغيره على
 الارث والحى على المفاوضة فله نصفه فتح تصرف احد الشريكين في البلد
 والآفة في السفر واداء القسمة فقال له واليد قد استوفيت الفاقا لقد
 ان المال في يده شر والكرافيا بغيره ودفعوه لاحد لم يحفظه فله
 في الرب ولم يحده حلف فقط وقع تالا اقرضه نصفه وعقد الشركة في الكل
 فشرى متعة فطلب رب المال حصته ان لم يصبر لتصفه اخذ المتاع بقتة
 الوقت بينهما متاع على دابة في الطريق فاشترى احدهما بغيره الآفة خوفا

لا خرم
 سقطت

من المال

من هذا المتاع او نقصه رجع بحصته فنية دابة مشتركة قال البيضا
 لابد من كنهها فلو كانا الى ضل العين واربين اثنين سكن احدهما ووفيت
 ان فويت بالكنه ضمن طاحون مشتركة قال احدهما لصاحبه عزبا فقار
 هذه العارة فكيفني لا ارضى بعامة شرك فصرها لم يرجع جواها لفتاوى وفي
 الشراعية طاحون مشتركة انفق احدهما في عمارتها فليس بمطلوع ولو
 انفق على عبيد مشترك او ادى فواج كرم مشترك فهو متطوع الكل من مخ
 المصنف قلت والضابط ان كل من اجبر ان يفعل مع شركة اذا فعله احد
 بلا اذن فهو متطوع والآلة ولا يجبر الشريك على العارة الا في ملكه وفيه
 وناظر وضرة تغذ قسمة كبرى فهو قسمة قساة ويزود ولاب
 وسفينة معينة وحايط لا يقسم ساسية فان كان الى يطبخ لغيره
 ويبيع كل واحد نصيبه استرة لم يجز والاجر وكل لا يقسم كحم وغان
 وطاحون وتماصة في متصرفات قضاء البه والعيه والاشباه وفي عقب
 المحبة زرع بلا اذن شركة فرفع له شركه نصف البذر يكون الزرع بينهما
 قبل النبات لم يجز وتبعه جاز وان اراد قلعه بقتة فيقلعه من نصيبه
 ويضمن الزرع نقصان الأرض بالقلع والصلوب نقصان الزرع وفي
 قسمة الاشباه المشتركة اذا اهدم فاني احدهما العارة فان
 حصل القسمة لاجير وقسم والابن ثم اقره ليرجع وتماصة في شركة
 المنقولة الجبيرة فيها باع شريك شقصة لاف ولو بلا اذن شريك ناظر
 فيما عد الخلل والاختلاف جوز ذلك البيع والتعاطى ثم اشترى بها
 لو باعها حصته من فرس واتباعا ذلك منه الاجرة وهكذا وكان
 ذا بغير اذن الشركاء فان ايت او اضمموا لشريك او من اشترى
 منه على ما قدر واد وان يكن كل شريك اقر حصته حاتم لمن اقر
 وكان شخصان قد اذنا لذلك في تغييرها وبالنساء فلا يرجع
 صلح المستأجر في ذالنساء على الشريك الآفة لو واحد من
 الشريكين سكن في الدار مدة مضت من الزمن فليس للشريك

رون

ما

ان يطالبه بوجه اتكنه ولا المطالبة بانه يسكن مثل الاول لكنه
 ان كان في المستقبل يطلب ان يهب الشريك ا. بحاج من فاهم
 ووع الثكليم كذا **الموقف** مناسبتة لشركة او خال غير معه
 في مال غيران ملكه باق فيها لافيه هو لغة الجبس شرعاً جيب العاين على حكم
 ملك الواقف والتصدق بالمسقة ولو في الجملة والاصل ان عده جاز
 غير لازم كالعارية وعندهما هو جيب على حكم ملك الله تعالى وهو منسحقها
 على من احب ولو غنيا فيلزم فلا يجوز له ابطال ولا يورث عنه وعليه الفتور
 ابن كمال ابن الشحنة وسيد ارادة تجوب النفس في الدنيا بين الحساب
 وفي الاقوة بالثواب يعني بالنية من اهلها لانه مباح بدليل صحة من الكافر
 وقد يكون واجبا بالنذر فيصدق بها ويتمها ولو وقفها على من لا يجوز له الزوة
 جاز في الحكم وبقي نذره وبهذا عرف صفة وعلم ما في توقيفه وحكمه المال المقف
 وركنه الا لفاظا لما في هذه صفة موقوفة مؤبدة على المساكين
 ونحوه من الافاظا لموقوفه من تعالى وعلى وجه الخير او البر والكتب ابو يوسف
 بلفظ موقوف فقط قال الشهيد ونحن نفقه به للوقوف شرطه شرط سائر
 التبرعات كحرية وتكليف ان يكون قربة في ذاته معلوماً من غير اطلاق
 الابحاث ولا مضافاً ولا موقفاً ولا بخيار شرط ولا ذكر معه شرطاً بطبيعته وفي
 ثمة حاجته فان ذكره بطل وقفه بزازية وفي الفتح لو وقف امرئ فقيراً او
 مات او ارتد لمسلم بطل وقفه ولا يفتح وقف مسلم او ذمي على سبعة او في قيل
 او جويته وجاز على في لانه قربة حتى لو قال على ان من مسلم من ولده وان قيل
 الى غير النصرانية فلا شيء له لزم شرطه على المذهب والملك يزول عن الوقف
 باحد امور اربعة باقرار مسجداً كما سيجي وبقتضاء القاضي لانه مجتهد فيه
 وصحة رتبته ان يملكه الى المتولي ثم يظهر الرجوع معين المقتضى من قبل
 السلطان لا الحكم وسجي ان البينة تقبل بلا دعوى ثم هل يقتضاء با
 بالوقف قضاء على الكافة فلا تمنع فيه دعوى ملك او وقف او فاهم
 فتسمع في ان السعد وفي الروم بالاولاد وبهم في المنطوقه المحببة ووجه

الموقف

السند

المصنف صوناً عن الجليل لا بطلان لكنه نقل بعده عن الجليل المعتمد الثاني
 وصح في فواكه البدرية وبه فقه المصنف وبالموت اذ علق يدي كونه
 كما دامت فقد وقفت واري على كذا قال القاضي كونه حية ثم من انك
 بالموت لا قبله قلت ولو لوارثه ولو دونه لكنه يقسم كالثلثين
 فنقول البرازية انه ارث اي حكمه فلا دخل في عبارة فاعبره والوارث
 بالنظر للغة والوصية وان ردوا بالنظر للغير وان لم ينفذ لوارثه لانها لم
 تخضع له بل لغيره بعده فافهم بقوله وقفتها في حيوتى وبعد وفاتي
 مؤبداً فانه جائز عندهم لكن عند الامام ما دام حياً هو نذر بالتصدق
 بالغلة فعليه الوفاء ولو الرجوع ولو لم يرجع حتى مات جاز من الثلث
 قلت في هذين الايتين الرجوع ما دام حياً غنياً او فقيراً باق قاضاً او
 شريكاً له وقول الدرر لواقفه يقضى القاضي لو غير مسجل منظورية
 ولا يتم الوقف حتى يقبض لم يقل المتولي لان تسليم كل شيء بما يليق به ففي
 المسجد بالاقراء وفي غيره بنصب المتولي وليه ابن كمال ويعرف فلا
 يجوز وقف مشاع يقسم خلافاً لثاني ويجعل اوجه قربة لا يقطع
 هذا بيان شرطه الخاص على قول محمد لانه كالصدقة وجعله ابو يوسف
 كالاعتاق واختلف الترجيح والاخذ بقول الثاني في حوطه واسهل جزم
 وفي الدرر وصدر الشريعة وبه يفتي واقرة المصنف اذا وقف بشهر او
 سنة بطل اتفاقا وروى عليه فلو وقف على رجل بعينه عاود بعد موته
 لورثه الواقف به يفتح قلت وجوز في الحائنة بصفة الموت مطلقاً
 فتنبه واقرة الشرع لاني فاذا تم ولزم لا يملك ولا يملك لا يعار ولا
 يرهون فبطل شرط واقف الكتب الرهن كما في التدبير ولو سكت لشره
 او الرهن ثم بان انه وقف ولا يصح لزم اوجه المثل فتنبه ولا يقسم بل
 بها يكون الا عند ما يقسم المشاع وبه فقه قاضي الهداية وغيره اذا كان
 القسمة بين الواقف شرعية للمالك والواقف الا اذا غلبه ان
 اختلف جهته وقبها قاضي الهداية ولو وقف نصف عقار كله له فا

فالتأخير في قبضه مع الواقف صدرا شرعية وابن الحال بعد موته
لورثته ذلك فيصرف القاضى الوقف من الملك والبيع به في قارى
الهداية واعتمده في المنطوق الجببة لا الموقوف عليهم فلا يقسم الوقف
بين مستحقه اجماعا ودر وكفى خلاصه غيرها لان حكمه ليس في العين و
وبه جزم ابن نجيم في فتاويه وفي فتاوى قارى الهداية هذا هو المذهب
وجوز بعضهم ذلك ولو سكن بعضهم ولم يجد الا في موضعها فليس له اية
ولانه ان يقول انما يستعمل بقدر ما استعملت لان لها ما لا يمكن ان يجد
الخصومة في قبضه نعم لو استعمل كل واحد منهم بالعلية بلا اذن الا في اية حصه
شريكه ولو وقفا على سكنها بما يتخلل الملك المشترك ولو بعد الاجارة
قنية قلت ولو بعضه ملك وبعضه وقف باقى في الغصب ويزول ملكه عن
المسجد المصلحة بالفعل ويقوله جعلته مسجدا عند الثاني وشرطه والاول
الصلوة فيه جماعة وقيل يكفي واحد وجعله في الخاتمة ظاهر الرواية **فرض** اراد
اهل المحلة تقضى المسجد وبنائه احكم من الاول ان الباقي الى المسجد جاز
مسجد القدس او جعل غيرها او جعل فوقه بيتا وجعل باب المسجد الى الرقا
وغل من ملكه لا يكون مسجدا ولو بيعه ويورث عنه خلافا لما كان لو جعل وسط
داره مسجدا واذن القلوة فيه حيث لا يكون مسجدا الا اذا اشترط الطريق
زيلعي **فرض** لو بنى فوقه بيتا لا يملك لا يضر لانه من المصالح اما لو تمت المسجدة
ثم اراد البناء منع ولو قال عني ذلك لم يصحق ما كان خاتمة فاذا كان هذا
في الوقف فليس بغيره فيجب هدمه ولو على جدار المسجد ولا يجوز اخذ الاية
منه ولا ان جعل شيئا منه مستغلا ولا سكنه بزازية ولو بنى ما حوله مستغلا
عنه يبقى مسجدا عند الامام والثاني ابدأ الى قيام الساعة وبه يفتى حاوى
القدسى وعاد الى الملك الى الملك الباقي او ورثته عند حجة وعن الثاني
ينقل الى مسجده باذن القاضى متلك في الخلاف المذكور شيش المسجد
وحصيره مع الاستغناء عنها وكذا الرابطة والبئر اذا لم ينتفع بها بقصر
وقف المسجد والرباط والبئر والخوض الى اوقاف مسجد او رباط او بئر او حوض

اليه

اليه تفريع على قولها ودر وفيها وقف ضيقة على الفقراء وسلمها للمسكين
ثم وقف ضيقة على الفقراء وسلمها للمسكين ثم قال لو ضيقة عظم من غيرها
فلانها كذا المصحح بوجه عن ملكه بالشيخ جليل فلو قبله صح قلت لكن جازي من قبلنا
مؤيد زاده ان الواقف الرجوع في الشراء ولو سجد احد الواقف والرباط وقل
وسوم بعض الموقوف عليه بسبب اوب وقف احدهما جاز للمالك ان يصرف من
فاضل الوقف لا في اية لانهما حينئذ كشي واحد وان اختلف احدهما بان نج
رجلين سجد من اورجل سجد او مدرسة وقف عليها او قفا لا يجوز
له ذلك ولو وقف العقاربقة والكرنة بفتحين عبيد الخواتون صح احسانا
تبعاً للعقار وجاز وقف القن على مصالح الرباط خلاصه ونفقة وجنانية
في مال الوقف ولو قل عند الاقود فيه بزازية بل تحب قبضة ليشترى بها بدل كما
صح وقف مشاع فبجواز لانه مجتهد فيه فلم يخف المقلد ان يحكم بصحة وقف
المشاع وبطلانه لا خلاف في الرجوع واذا كان في المسئلة قولان صح جاز الا
والقضاء باحدهما بوجه مصنف كما صح ايضا وقف كل منقول تصد اية تعامل
لناس كقاس وقدم بل ودرهم ودماير قلت بل ورد الا للقضاء بالحكم
كما في مروضات المصنف في السعد والميل وموزون فيباع ويدفع ثمنه مضاربة
او بضاعة فعلى هذا الوقف كرا على شرط ان يقضه لمن لا يذله لينة نفسه
فاذا ادرك اخذ مقداره ثم اقره لغيره وهكذا جاز خلاصه وفيها وقف بقرعة
على ان ما خرج من لبنها او سمها للفقراء ان اعتادوا بذلك رجوت ان يجوز
وقدر وجازة ونشرها تباها وصحف وكتب لان التعامل ترك به القياس
حديث ماره المؤمنين سنا فهو عند الله حسن خلاف ما لا تعامل فيه كشيء مشاع
وهذا قول محمد وعليه الفتوى اختياره والحق في الجواز الغنية بالمشاع وفي البرازية جاز
وقف الكسبة على الفقراء فتدفع اليهم شتا ثم يردونها بعده وفي الدور وقف
مصحفا على اهل مسجد القنات ان يحصون جاز وان وقف على المسجد جاز
ولا يكون محصورا على هذا المسجد وبه عرف حكم فضل كتب الاوقاف من
محالها للاستغناء بها والفقراء بذلك مبتلون فان وقفها على مستحق وقفه

وي

لم يجز نفعها وان على طلبة العلم وجعل مقربا في قرائنه التي في مكان كذا ففي جاز
النقل ترويه ويبدأ من علمه بعبارة ثم هو أقرب كعبارة كالمسجد ومدرسة
مدرس يعطون بقدر كفايتهم ثم السراج والبساط كذلك الى ان المصالح
وتما في الجواز ان لم يشهد الواقف لشئوا اقتضا وتقطع لها بالعمارة
ان لم يخف ضررين فتح قان خيف كالمسجد وخليفه فرائش قد موافق لخطه
لهم واما الناظر والكاتب الخافي فان علموا من العمارة فلهما اوجه علمهم
بحر قال في النهج وهو الخافي الاشباه وفيها عن الذخيرة لوصف الناظر
لهم مع الحاجة الى التعريفين وهل يرجع عليهم العلم لا التقدير بالرفع وما قطع
للعمارة يقطع رأسا وفيها كشرط الواقف تقدم العمارة ثم الفاسل للمفاد
ولمستحقين لزم لنا طر المساك قد العمارة في كل سنة وان لم يجز الان يجوز
ان يحدث حدث ولا غلة بخلاف ما اذا لم يشترط فيلحق الفرق بين الشرط وغلة
وفي الوهبانية لوزاد المتولي والقاضي على المثل ضمن الكل لوقوع الاجارة له وفي
شرطها لا يشترط ان يكون له يدخل في وقف المصالح قيم امام خطيب المذون
يعبر الشعار التي تقدم شرط اول شرط بعد العمارة هي امام وخطيب ومدرس
ووقاد وفرائش ومؤذن وناظر وعن ريت وقتاديل وحير وما وضوء وكلفة
نقله لميضاة فليس من شرطه وشاهد وشا ووجاني وخازن كتب من شعائره
فقد يعمم في دفتر الحسابات ليس بشيء ويقع الاشتباه في ثوابه فطلبت
قال في البحر قلت لا ترد في تقديمه وشرطه في وقاديل طهرة انتهى قلت انما يكون
المدرس من الشعائره لو مدرس المدرسة اما مدرس الجامع فلا لا يتعطل
لغيته بخلاف المدرسة حيث تعطل الصلاه هل ياخذ امام ايام البطالة كعيد
ورمضان لم اره وينبغي الحاقه ببطالة القاضي واختلفوا فيها والاصح انه ياخذ لانها
للمستتره اشباه من قاعدة العادة محله وسبجي ما لو غاب فليحفظ ولو
كان الموقوف دارا فعمارة على من لا تسكني ولو متعة وامر بالامان الغلة
او الغرم بالغرم دور ولم يزد في الاصح يعني انما يحب العمارة عليه بقدر السعة التي
وقفها الواقف ولو بان من له تسكني او بحر لفقه غير الحاكم اعادها الحاكم منه

اول بنية

او من غيره وعمرها بانيها العمارة الواقف ولم يزد في الاصح الا بغيره من تسكني
زيلي ولا يجز الا في على العمارة ولا تصح اجارة من لا تسكني يلي بل المتولي
او القاضي ثم ردتا بعد التعمير الى من لا تسكني رعاية للمحققين فلهما من له
الاستقلال بالبناء لا يسكني له فلو تسكن هل تراه لانه الفاضل لا لعدم الفائدة
الا اذا احتج للعمارة فليأخذها المتولي بغيرها ولو هو المتولي ينبغي ان يجزها القاضي
على عمارتها فاعلمه من الباق فان لم يفعل فمستلها ليعمرها ولو شرط الواقف عليها
له ومؤنتها عليه صحا وهل يجز على عمارتها الفاضل لا نهرو في الوقف لو لم يجد القاضي من
يستأجر بها لم اره وخطرتي لا بخيرة بين ان يعمرها او يبردها لورثة الواقف قلت
فلو كان الوارث لم اره وفي فتاوى قاري الهداية ما يفيد استبعاد الادور وعند
لوارثه او الفقهاء او صرف الحاكم والمتولي حاوي نقصا ونقصا ان تعذر اعادة
عينه الى عمارته ان احتج بالاحتفاظ يحتاج الا اذا خاف ضياعه فيبيع ويملك
لحجاجة حاوي ولا يقسم النقصا ونقصه بين سحفي الوقف لان حقهم في المنافع
لا العين جعل شيئا اى جعل الباني شيئا من الطريق مسجد الضيعة ولم
يفرض بالمأزعين جاز لانها لم تكن لملكه وهو ما اذا جعل في المسجد ثم لتعارف
اهل الانصار في الجوامع وجاز لكل احد ان يرفقه حتى الكافر الا الجنب والي يفسد
والدواب زيلي كما جعل امام الطريق مسجد لا على طهارة في الطريق
لا المرو في المسجد تؤخذ ارض ودار جازت بجنب مسجد صان على الناس
بالقيمة كرها ورو عمارية جعل الواقف الولاء لنفسه جاز بالاجماع وكذا
لو لم يشترطها لاحد فالولاية له عند الثاني وهو ظاهر المذهب نه خلافا لما نقله
المصنف ثم لو قيد ان كان الا فليحكم فتاوى ابن نجيم وقاري الهداية وينزع
وجوبه بانه زينة الواقف ودر فخره بالاولى غير مأمون او عاقل او ظهر به فسق
كشرب خمر وعنه فتح او كان يعرف ماله في اليك ما نهجنا وان شرط عدم نزع
او ان لا ينزع قاص ولا سلطان لما لفته حكم الشرع فيبطل كالوصي فلو ما بنا
لم تصح تولية غيره اشتباه وجاز جعل غلة الوقف والولاية لنفسه عند الثاني
وعليه الفتوى وجاز شرط الاستبدال بغير رضا اى حينئذ او شرط بيعه

وليس في ثمنه ارضا او شي اخر فاذ فعلت ما رأت الثانية كالا
في شرائها وان لم يكرها لا يستبدلها بثالث لانه حكم ثبت بالشرط
والشرط وجد في الاولى والثانية واما الاستبدال كونه كمين
بدون الشرط فلا يمكنه الا القاصي ودرر وشرط في البحر وجهه عن الانتقال
بالحكمة وكون البدل عقارا والمستبد القاصي الجنة المفتة بنبي العلم
والعمل وفي النهي ان المستبد قاصي الجنة فالنفس به مطمئنة فلا يشك
ضياعه ولو بالدرهم والثانية وكذا الوشرط عدده وهي احدى المسائل
التي يخالق فيها بشرط الوقف كما شرط في الاشياء والاشياء
في زواجره ثمانية وهي اذ انفس الوقف راي الحاكم ضم شرط جاز كالوصية
وعزاها لانفع الوسائل فيها لا يجوز استبدالها بالاشياء اربع قلت لكن
في معوضات المفتة الى السعود الذي في سنة احدى خمسين وسعمائة وروى
الامام الشريف بمنع استبداله واما ان يصير باذن السلطان تبعا للترجيح صدر
الشرعية انتهى في حفظ وفيها ايضا بشرط الوقف والوصية وسائر الفرق
لمن يقر به من اولاده لا يداخلهم احد من القضاة والامراء وان داخلهم فليعلم
لعنة الله هل يمكن مداخلتهم فاجاب انه في سنة اربع واربعين وسعمائة
قد جردت هذه الوقفيات المشروطة هكذا فالتقون لومنا الامراء هم يورثون
للدولة العلية على مقتضى الشرع ومن دونهم رتبة يعرض بارائهم مع قضاة البلاد
على المشروع من المار ولا يخالف القضاة المتولين ولا المتقون القضاة
بهذا وروى الامام الشريف قالوا اتقون لو ارادوا فاصدروا واذا اخطاهم
القضاة والامراء فليعلمهم اللعنة وهم الملعونون لما توروا في شرائها الخالفه
لشرع جميعها فهو باطل انتهى فليحفظ بنبي علم ارضهم وقف البناء قصدا
بدونها ان الارض مملوكة لا يبيع وقيل صح وعليه الفتوى سئل قاضي ابدية
عن وقف البناء والناس لا ارض فاجاب الفتوى على صحة ذلك ورجحناه
الوهابية واقروا المص حلالا بانه منقول فيه تعامل فيتعين به الاقراء وان
موقوفه على ما عين البناء له جاز تبعا اجماعا وان الارض لجهة ابي مختلف

فيه والصحيح الصحة كما في المنطوق المجيب وسئل ابن نجيم عن وقف ارض على
بلا ارض فاجاب ببيع الارض وقفا ولو لم يوافق وسئل ايضا
عن البناء والناس في الارض المحتكرة هل يجوز بيعه ووقفه وهل يجوز وقف
العين الموهونة والمستأجرة فاجاب نعم وفي البرازية لا يجوز وقف البناء
في ارض عارية او اجارة واما حكم الزيادة على الارض المحتكرة ففي الحائرية حارة
لرجل في ارض وقف فاني صابحه ان يستأجر الارض باه المثل ان العارية
لو رقت استأجره باكثر مما استأجره مرة برفع العارية ويوجب لغيره والا
تترك في يده بذلك الا في الجوزية لوزيد عليه ان اجارته شارة
تفني عند الناس شهرهم ان يرفع البناء لم يرفع وان لم يرفع او
يتملك القيم برضا المستأجر فان لم يرض يفتي الى ان يخلص ملكه محيط بقي لواء
اجارته مسالمة او مدة طويلة وانما اظهر انه لا يقبل الزيادة دفعا للضرر عليه
ولا ضرر على الوقف لان الزيادة انما كانت بسبب البناء لا الزيادة في نفس
الارض انتهى واما وقف الاقطاعات في النهي لا يجوز الا اذا كانت الارض
مواتا او ملكا للامام فاقطعها رجل قال واغلب اوقاف الامراء بمصر انما هو
اقطاعات يجعلونها شارة صورة من وكيل بيت المال في الوهبانية ولو
وقف السلطان من بيت مالنا لمصلحة عمت يجوز ويوجب قلت وفي شرها
لشرطها في كذا البيع اذ به ذلك ان تحت عنة لا يصح البقاء ملكا لها بل
الفتح اطلق القاصي بيع الوقف غير مسجل لو ارث الوقف فباع صح وكان
حكما بطلان الوقف لعدم تسجيله حتى لو باعه الواقف وبعضه او رجع عنه
ووقف لجهة اخرى وحكم بالان في قبل الحكم بلزوم الاول صح الثاني لوقوعه
في محل الاجتهاد كما حققه المصنف في تبعا لشيخه وقاضي ابدية والمنطوق
ابن السعود قلت لكن حمله في النهي على القاصي المجتهد فراجع ولو اطلق القاصي
البيع لغيره في غير الوارث لا يبيع بغيره لانه اذا اطلق عاد الى ملك الوارث
وبيع مال الغير لا يجوز وروى غير طريق شرعي لما في العمادة باع القيم
الوقف باق القاصي ورايه جاز قلت واما المسجل لو انقطع بثبوت واراو

ان هو حق الله تعالى فقبل والا لا بالدعوى فليحفظ قلت لكن بحث
 فيه ابن شحنة ووقف المصنف قبولها مطلقا لثبوت اصل الوقف لانه
 للفقهاء او باشتراط الدعوى لثبوت الاستحقاق لما في الثانية لو كان
 ثم سحقي ولم يتبع ولم يدفع له شيء من اقله ونسرف كلها للفقهاء
 قلت ومفاده انه لو ادعى سحقي مع انها لا تسحق منه على المفتي بالاثباتية
 كما قد تكرر في الاشياء لثباتها بدعي في اربعة عشر وليس لثبات
 مدعي حصة في دعوى الموقوف عليه اصل الوقف فانها تسحق عند البعض
 والمفتي بالاثباتية في ذلك لم تسحق دعواه فالاجنبى اولى اشهر وقد ثبت
 ويشترط في دعوى الواقف بيان الوقف ولو الوقف قد يماثل الصحيح
 بزيادة للمالك يكون اثباتا للمجهول في العادة يقبل وتقبل فيه الشهادة
 على الشهادته وشهادة النساء مع الرجال الشهادة بالشهادة
 اصله وان صرحوا به بالسمع في المختار ولو الواقف على معينين حفظا
 للوقوف القديمة عن الاستهلاك بخلاف غيره لا تقبل بالشهادة لاثبات
 شرائط في الاصل دور وغيرها لكن في المحجة المختار قبولها على شرائط البينة
 واعتمده في المواجه واقرة في الشربطاني ذواته في الفسخ بقولهم يملك
 بمنقطع الثبوت الجوهري شرائط ومصارف ما كان عليه في دوامين القضاة
 انتهى وجوابه ان ذلك للضرورة والتمسك ببيان المصنف كقولهم على سجد
 كذا من اصله حتى الوقف عليه فتقبل بالتام وبعض تحقيقه كذا بعض الورثة
 ولا ثالث لها كما في الاشياء قلت كذا الوثبت اعتباره في وجه احد
 الغماء كما سيجي فتأمل وقالوا تقبل بينة الافلاس بغية المدعى وكذا
 بعض الاولياء المتأولين ثبت لا تضر ارض الكل كمالا وكذا الايمان والقوة
 ودلالة المطالبة بازالة الضرر العام على طريق المسلمين والتبع يقتضيه عدم
 الحصر ثم انما ينصب احد الورثة خصما عن الكل لو في دعوى دين لادين مالم يكن
 بيده فليحفظ ينصب خصما عن الكل اي اذا كان وقف بين جماعة دوا
 وواقفه واحد فلو احد منهم او وكيله الدعوى على واحد منهم او وكيله وقيل لا

بحر
 حقه

فلا

فلا يصح القضاة الا بقدر ما في يد الحاكم من وهذا اي انفسار بعضهم اذا
 كان الوقف ثابته والا فلا ينصب احد مستحقين خصما وتماثل في
 في شرح الوهبانية اشترى المتولى بالوقف دار الوقف لا يلحق بالثابت
 الموقوفه ويجوز بيعها في الاصل لان الوقف كمالا كثيرا ولم يوجد انما مات
 المؤمن والامام ولم يستحقها وطبقه ما من الوقف سقط لانه كالفدية
 كما قلنا وقيل لانه كالاوه كذا في الدرر قبل باب المرتبة وغيرها قال المصنف
 ثم وظاهر ترجيح الاول كجاءه الثاني يقبل قلت قد جزم في البينة لخص
 القينة بانه يورث بخلاف رزق القاضية كذا في وقف الاشياء وغنى النهر
 ولو على الامام دار وقف فلم يستحق الاوه حتى مات انما هو المستولى
 سقط وان اوجها الامام لا عادية اخذ الامام الغلة وقت الادراك و
 وذهب قبل تمام السنة ليسترد منه غلة باقي السنة فصار كالجزية وموت
 القاضية قبل الحول وحل الامام غلة باقي السنة لو فقرا وكذا الحكم في طلبه العلم في
 في المدارس ورر ونظم ابن شحنة الغنية المسقطه للمعلوم المقضية للغل منه
 وما ليس بدنه اذ لم يزد على ثلاث شهور فهو يعفى ويغفر وقد طبق لا ياقده
 استهم مطلقا لما قد مضى والحكم في الشرع يسفر قلت وهذا كله سكان
 المدرسته وفي غير فاضل وصلة الرحم انما فيها فلا يستحق القول المعلوم كما في شرح
 الوهبانية بشرط ان لا يكون في المنقولة بحجة لا تجز استنابة الفقيه ولا
 المدرس اعذر حصلا كذا حكم بئر الزباب او لم يكن عذر فذا من باب
 والمتولى لو وقف اياه لكنه في حكمه ما ذكره من اني جهة تولى الوقفا ما جوزه
 ذلك حيث ينبغي ومثله الوصفي اذ يختلف حكمه في ذاعلى ما يعرف بحجب
 التقليد والنقل نفس لكل التفقات كيدا لتبين قلت لكن لا يتولى
 رسالته سهاها بالنصاية في جواز الاستنابة ونقل الاجماع على ذلك فليحفظ
 ولاية الغيب القيم الى الواقف ثم لو ضيق لقيامه مقامه ولو جعل على الوقف
 فقط كان وصيا في كل شيء خلافا للثاني ولو جعل النظر لرجل لم يجعل في
 وصيا كانهما نظرين مالم يخص تمامه في الاشعار فلو وجد كتابا وقف فيه

اصل

يستط

في كل اسم متول وتاريخ الثاني متاخر **فوق** طالب التولية لا يولي الا
المشترط والناظر لانه مولى غير بد التتفيذ نه ثم اذا ما اكتم وطال بعد موت الواقف
ولم يوصى الى احد فولاية النسب للقاضي اذ لا ولاية للمشتري الا بتولية كما هو مآل
يصح احد المتولين من اقارب الواقف لا يجعل المتولي من الاجانب لانه اشقى ومن
قصده نسبة الواقف اليهم راوا المتولي قاصد غيره مقامه في حياته وحقه ان كان
التفويض له بالشرط عام لا يملك غزله لا اذا كان الواقف جعل له التفويض
والول والاقان فمن في صحة البيع وان في فرض موته صح ويصح ان يكون له الول
والتفويض الى غيره كالانصاف اشباه قال وسكت عن ناظر معين بالشرط
ثم من بعده علم فهل اذا فوض الناظر لغيره ثم مات منتقل الى كفا جيت ان فوض
في صوته فصح وان في فرض موته لا ما دام المفوض له باقيا لقيامه مقامه وعن
واقف شرطه تبارجل معين ثم من بعده للفقراء فخرج عنه لغيره ثم مات هل
ينتقل للقواق جيت وفيها للواقف عزل الناظر مطلقا بغيره ولم اره حكم عزل المتولي
وامام ولاهما ولو لم يجعل ناظر انفس القاضي لم يملك الواقف اذ اجه ولو عزل الناظر
نفسه ان علم الواقف والقاضي فصح والاباع والارثم باعها المشتري من اذ
ثم ادعى انه كنت وصفاها او قال على لم يبيع فلا يخلف المشتري واذ اقام بيته او
ابرز حجة شرعية قبلت فيبطل البيع ويلزم ابرر المشتري في ملكه لو استحقى
المعتد بزارية وغيرها وليس للمشتري جيبه بل يضمن منه من الاستحقاق وهي احد
المسائل المتشعبة من قولهم من سعى في نقض ما تم من جهته فوجبه
عليه واعتمد في الفقه والجماعة ان ادعى وقفا حكما ما لم يوفه قبل الا لا وهو تفصيل
حصل منه المصنف في باب الاستحقاق لكن اعتمد الاول في الكتاب ولكن وغيره
وفي العاوية لا تقبل عند الامام وهو المختار وصوبه الزيلعي قال وهو الخوط وفي محله
المنظومة الجيبية وهذا في وقف هو حق الله تعالى اما لو كان على العباد لم يجرى ذلك
وقد من قبولها مطلقا لثبوت اصله لانه للفقراء فتدبره فتاوى ابن جسيم
ثم سمع عن عوا وبيته ويبطل البيع الباقي لمسجد اولى من القوم بنصب الامام
والمؤذن في المختار الا اذا عين القوم اصله ممن عينه الباقي في وقف قبل

وجود الموقوف عليه فله وقف على اولاد زيد ولا ولد له وعلى مكان هبائه
لبناء المسجد فصح في الاصح وتعرف الغلة للفقراء الى ان يولد لزيد او يبنى مسجد
عماد به زاده في النهر وينبغي ان لا وقفه على مدرسة يدرس فيها المدرس منع
طلبة يدرس في غيرها التعداد التدريس فيها ان تعرف العلوق لانه للفقراء
كما يقع **فوق** مهمة ارسد الامام ارضا على ساقية يعرف بها اجها الكفرتها
فيستغنى عنها لوزاب البلدة ففعلها وكيل الامام بغيره هل يبيعها
بعض الناس فبقيت بان الارصاد على الملك ارساد على الملك بغيره هل يبيعها
يلزم المرصد عليه وادرتها كما كانت لما في الحادى الحوض اذا قرب مرقت او قاة
في حوض او فتدبر وازيرة كبيرة فيها بيوت وقف بيتا منها على عتبة فلان و
والباقي على ذرية وعقبه ثم على عتقائه قال الواقف في العتق هل يدخل
حصه البيت في الثاني اختلف لافتناء من خلاف مذكوره في الزخيرة لكن
في الخاتمة اوصى لرجل مال والفقراء بالمال الموصى له محتاج هل يعطى من نصيب
الفقراء اختلفوا والاصح نعم استباه دارا موقوفة فيها اشجار ثمرة هل له الاكل
منها الظاهر انه اذا لم يعلم شرط الواقف لم يأكل لما في الحادى غرس في المسجد
اشجارا ثمرة ان غرس في سبيل فكل مسلم الاكل مال ابتاع لمصالح المسجد
قوله شرط الواقف كنض الشارع اي في المفهوم والدلالة وجوب العمل به
فيجب عليه حذقه وظيفته او تركها لمن يحيل والاثم لا سيما فيما يلزم بتركها فغير
الكل من النهر وفي الاشباه الما يملكه الواقف في شبه الابوة اي في زمن
المباشرة والحل لا غنى او شبهة الصلة فله ما او عا لايسترد للمجانية
الصندوقه لتصل اصل الواقف فانه لا يصح على الا غنى ابتداء وتماز فيها
بإره اعطاء نصاب لفقير من وقف الفقراء لبعض العلماء الفقراء الا اذا و
وقف على فقراء قرابة اختيار ومنه يعلم حكم المرتب الكثير من وقف الفقراء
بعض العلماء الفقراء فليحفظ ليس للقاضي ان يقرر وظيفته في الواقف
بغير شرط الواقف ولا يحل للمقرر الاخذ الا النظر على الواقف باق ماله
قضية يجوز الزيادة من القاضي على معلوم الامام اذا كان لا يكتفيه وكان عالما بغيره

او مدرسة

اي

ثم قال بعد ورقتين والمطابق بالانعام بل هو اما الجففة قلت
واعتمده في المنظومة المجيبة ونقل عن الميسوط ان سلطان يولي كونه
له في لغة شرط اذا كان غائب جهات الوقف قري وفراغ فيعمل آفوه
وان غايه شرط الواقف لان اصلها بيت المال الصلح تعلق التقرير في
الوظائف فلو قال القاضى ان مات فلان او شئت ونظيفة كذا
فقد قرر في ما صح ليس للقاضي عزل الناظر محج وشكاية المستحقين حتى
يشتبوا على خيانه كذا وكذا الوصف والنظر اذا ايقظت انما فرب مال الوقف
عليه لم يضمن ولو قرط في شئ الوقف حتى يضمن لا يجوز الاستدانة
على الوقف الا اذا اخرج اليها المصلحة الوقف كغيره وشراء بغيره بشرطين
الاول ان القاضى فلو تقدرت يستدين بنفقة الثاني ان لا يتيسر
اجارة العين والقرض من اوقافها والاستدانة القرض والشرع
وهل للمتولى شراء متاع فوق قيمته ثم يبيعه للعمارة ويكون الربح على الوقف
الجواب نعم اقر بارض في يد غيره انما وقف وكذا ما لها صارت
وقفا يعمل بالمصادقة على الاستحقاق وان خالفت كتاب الوقف لكن
في حق المقر خاتمة فلو اقر المشروط له الربح والنظر انه يستحق فلان
دونه صح ولو جعله لغيره لا يصح في اقر الا اقر ولا يكفي صرف الناظر لثبوت
استحقاقه بل لابد من نسبة وبسج في دعوى ثبوت النسب منته
ذكر الواقف شرطين متعارضين يعمل بالمتناهي منهما عندنا لانه نسخ
للاول الوصف بعد الجمل يرجع الى الاخير عندنا والى الجميع عند الشيعة
لو بالواو ولو ثبت في الاخير اتفاق الكل من وقف الاشياء وتما
في القاعدة التاسعة منته وقعت حال الصحة وقال على الفريضة الشرعية
قسم على ذكرهم وانا هم بالسوية وهو المختار المنقول عن الاخبار كما
حققة نفقة دمشق يحيى ابن المنقارية الرسالة المرفوعة على الفريضة الشرعية
ومخو في فساوي المص وفيها ثبت بطريق شرعي وقفته مكان وجب
نقص البيع والاعم على البايع مع عدم علمه للمتولى او مثله ولو بوجه المشتري

او غرس فيها

او غرس فيها بالانفع للوقف وفي البزارية مغزا على مع انما يرجع بقية
البناء بعد نقصه ان المشتري للبائع وان لم يمسكه لم يرجع شيئا
ما لو استحق المبيع او القطع بثبوت فالكاف في دوامين القضاة والآراء
فمن برهن على شيء حكم له به والآخر للفقهاء ما لم يظهر وجه بطلان بطريق
شرعي فيعود للملك واقفه ووارثه او لبيت المال فلو وقف ان سلطان
عاما جاز ولو لوجه خاصة فظاهر كلامهم لا يصح لو شهد المتولى في وقف
مكان كذا على المسجد فظاهر كلامهم قبولها لا تدرج المحاسبة في كل عام
ويكتفي بالقاضي منه بالاجمال لومع وفا بالامانة ولو متها بجهة على اليقين
شئنا فشيئا ولا يجب بل يهدوه ولو تهم بحيلة فقه قلت وقضا
في الشركة ان الشريك في الوصف والمضارب الوصف والمتولى لا يلزم بالتفصيل
وان عرض قضائيا ليس الا الوصول سحب الحصول لو ادعى المتولى الرفع
قبل قوله بل يمين لكن انتم مثلا لو تسعدوا انه ان الدفع من غلة الوقف في
في وقفه كاولاده ولولاد اولاده قبل قوله وان ادعى الدفع الى الامام
بالمجامع والبواب نحوها لا يقبل قوله كما لو استأجر شخص لانتاء في
في الجامع بالادوية معلومة ثم ادعى تسليم الادوية اليه لم يقبل قوله قال
المص وهو تفصيل في غاية الحسن فيعمل واعتمده ابنه في حاشية الاشياء
قلت وبسج في العارية مغزا يحيى زاوه لو اقر القيم ثم غل فقبض الادوية
للمتسبب في الاصح وهل يمكن المعزول مصادرة المتأجر على التوفيق
نعم قال المص الذي ترجع عندي ليس للمتولى احد زيادة على ما قرره
الوقف اصلا ويجب صرف جميع ما يحصل من ثمار وعوايد شرعية وعرفية
لمصاريف الوقف الشرعية ويجب على الحاكم امر المشرع في رد الرشوة
على الراشي غيب الدعوى الشرعية الكل من فساوي المص قلت لكن بسج
في الوصايا ورايضا ان المتولى في مثل غلة فتيه لو وقف لفقراء قرابته
الاستحقاق تحقيقا من حين الوقف عليه فساوي ابن نجيم وفيها سئل عن
شرط ان لا يرضى لزوجته فلانه بعد وفاته ما دامت حوايات وترجيت

وطقت هل ينقطع حقها بالتزويج **اجاب** نعم قلت **وكذا** لو وقف على اقل
اولاده الا من تزوج او على بنى فلان **والامن** في خروج بعضهم ثم عادوا على
بنى فلان ممن يتعلم العلم فترك بعضهم ثم استقل به فله شيء لا لان شرط
انه لو عاد فله فليحفظ انه المقتضى في الوهبية فحقه بدخول البنت
بعد خمسة سنين فله غلة الا في المأنة لو سبته ملكة وقف على بنه له وله
واحد فلان نصف الباقي للمنفقة **وعلم** وله لا الحلال منه مفقود متناقص فيم
للمتولى الا قاله لو خير ارجع من معين صح وحفظه بالنقد والمساواة
في الحار بلا اذن الناظر اذ لم يضر بالارض وليس له الحرف الا باذن وياذن لو
خير والا لا ما بناه مستأجر او غرسه فله لم ينوه للوقف والمتولى بناه فله
لوقف ما لم يشهد انه لنفقه قبله ولو ارجع لانه لم يجر خلافها لهما بعدة
وهذا لو بشر بنفقه فله الباقي صح **وكذا** لو وقف على اقل من اربعة فله على صاحب
الحديث لا يدخل فيه الشافعي اذ لم يكن في طلب الحديث ويدخل الحنفى في
نه طلبه ولا يترتبة اي يكونه يعمل بالمرسل ويقدم خبر الواحد على القياس
وجاز على حق القبور والاكتفاء لا على الصوفية والعميان هو الاصح **وكذا**
شرط النظر لا ارشاد لا ارشاد من اولاده فاستويا بشر كايه في المثل
ابو الحسن ومعلم بان فعل التفضيل يتظلم الواحد والمتعدد وهو ظاهر
وفي التزويج الاسعاف شرطه لا فضل لولاده فاستويا فله سهم ولو
احدهما اورع والا فاعلم بامور الوقف فهو ولي اذا امن خبايا انتهى **وكذا**
لو شرطه لا ارشادهم كما في انفع الوكيل لو ضم القاضى للقيم ثقة انظر
حسبه هل لا يصل ان يستقل بالتصرف لم اره **وافقه** الشيخ الاخ انه
ان ضم اليه لثباته لم يستقل والا فله ذلك وهو حسن نه في فناء ور
مؤيد زاده معز بالثمانية وغيره ليس بشر في التصرف على الوقف للمعاملة
الا باذن القاضي مات المتولى الجباة يدعون تسليم الغلة اليه في حيوة
والابنية لهم صدقوا بيمينهم لانكارهم الضمان لا يجوز الرجوع عن الوقف اذا
كان سجلا ولا يمكن يجوز الرجوع عن الوقف في عليه المشروط كالمودون والامام

بالخلف ليس المتولى
ان يستدين صح

والعلم

والعلم وان كانوا اصحاب انتهى وفي جواهر الفتاوى شرطه لنفسه ما لم يجرى ثم لولده
فلان عاش ثم بعده للاعفاء لا ارشاد من اولاده فانها تصرف للابن
لا للوقف لان الكفاية تصرف لا قرب المكينات بمقتضى الوضع **وكذا**
مباين ثلاث وقفت على زيد وعمر وسند فانها لو وقفت وقفت
على ولدي وولدي ولدي المذكور فالذكر راجع لولد الولد في وقفه
وقفت على بنى زيد وعمر ولم يدخل بنو عمر لانه اقرب الى زيد في صرف
اليه هذا هو الصحيح قلت وقد مناه ان الوصف بعد متعاطفين لا خير
عنده وفي الزمعي من باب المحرمات وقولهم تصرف الشرط اليها وهو
الاصل قلنا ذلك في الشرط المخرج به والاستثناء بمشئة الله تعالى
واما في النصفة المذكورة في اخر الكلام فتصرف الى ما يليه نحو جارية زيد
وعمر والعالم الى اخره فيحفظ وفي المنطوية المجيدة قال

والوصف بعد جعل اذا لم يمت	رجع للجميع في ما ثبت
عن الامام الشافعي فيما	ان كان ذا العطف لو ادا ما
ان كان ذا عطف ثم وقفا	الى الاخير باتفاق رجعا
ولو على البنين وقفا يجعل	فان في ذاك البتة تدخل
دول الابن كذا البنت	تدخل في ذرية بنيت
لو وقف الوقف على الذرية	من غير ترتيب فبالسوية
يتقسم بين من على والاسفل	من غير تقصيل لبعض فانقل
وتنقص العتمة في كل سنة	ويقسم الباقي على من عتية
ولو على اولاده ثم على	اولاد اولاده قد جعل
وقفا لواليس في ذابخل	اولاد بنته على ما ينقل
بنى اولادى كذا اقاربى واخوتى	ولفظ ابائى احب
يشترى الاناث والذكور	فيه وذاك واضح مسطور
وما يكثر وقوعه ما لو وقف على ذرية حرة وجعل من شرطه ان من	فيل استحقاقه وله وله قام مقامه لو كان جيا فله له حظ ابيه لو كان

قوله كذا البتة اي لولدت
فقدت المضاف وانفق المضاف اليه
على وجه

حيا وبت رك الطبقة الاولى افق السبكي بالثاثة وخالفة السبكي
 وهذه الخالفة واجبة كما افاده ابن نجيم في الاستبصار من القاعدة ان سعة
 كنهه ذكر بعد ورفقته ان بعضهم يعتبر بين الطبقات بنم وبعضهم بالاول والاول
 يت رك بخلاف ثم فراجع ما استخرج الوهابية فانه نقل عن السبكي
 واقفين اخوين يحتاج اليهما ولم تزل العلماء متخبرين في فهم شرط
 الواقفين الا من رحم الله وقد افقت فيمن وقف على اولاد الظهور
 دون الاناث فانت مستحقة عن ولدين ابوهما من اولاد الظهور بانه
 ينتقل نصيبها لهما لصدق كونهما من اولاد الظهور باعتبار رابهما كما يعلم
 من الاسعاف وغيره وفي الاسعاف والناظر خاتمة لو وقف على عقبه
 يكون لولده وولده ابدا ما تسلسلوا من اولاد الذكور دون
 الاناث الا ان يكون ازواجهن من ولده لولده الذكور كل من يرجع
 نسبة الى الواقف بالابا فهو من عقبه وكل من كان ابوه غير الذكور
 من ولد الواقف فليس من عقبه انتهى وسيجي في الوصايا انه لو اوصى
 لالة او جنة دخل كل من ينسب اليه من قبل ابائه ولا يدخل اولاد البنات
 وانما لو اوصت الى اهل بيته او لجنسها لا يدخل ولدها الا ان يكون
 ابوه من قومها لان لولدها ما ينسب اليه لالة **قلت** وفي علم جواب
 حادثة الفتوى لو وقف على اولاد الظهور دون اولاد البطون فانت
 مستحقة عن ولدين ابوهما من اولاد الظهور هل ينتقل نصيبها لهما
 فاجبت نعم ينتقل نصيبها لهما لصدق كونهما من اولاد الظهور باعتبار
 والدهما المذكور **فصل** فيما يتعلق بوقف الاولاد من الدرر وغيره
 وعبارة المواهب في الوقف على نفسه وولده ونسبه وعقبه جعل رعية
 لنفسه ايام حياته ثم وثم جاز عند الثلثة وبه يعني يجعله لولده ولكن
 يختص بالصبي ويعسم الانثى ما لم يقيد بالذكور ويستقل به الواحد
 فان اتفق الصبي فللفقرا دون ولده لولده الا ان لا يكون حين الوقف
 صبي فاختص بولد الابن ولو انثى دون من دونه من البطون ودون

ولد البنت في الصحيح ولو زاد ولد وولد في فقط اقصر عليها ولو زاد البنين
 الثالث عم نسبه ويستوي الا قرب والابعد الا ان يذكر ما يدل
 على الترتيب كما لو قال ابتداء على اولادي بلفظ الجمع او على ولدي
 واولاد اولادي ولو قال على اولادي ولكن سماهم فانت
 احدهم مرف نصيبه للفقرا ولو على امراته واولاده ثم مات لم يختص
 ابنا بنصيبها اذا لم يشترط رد نصيب من مات منهم الى ولده ولو قال
 على بناتي او على اخوتي دخل الاناث على لالوجه وعلى بناتي لا يدخلون
 البنون على بناتي اخوتي ولو قال على بناتي فقط او قال على
 بناتي وله بنون فالعقبة لك كين ويكون وقفا منقطعا فان شئت
 ما ذكر عاد اليه ويدخل في قسمة العقلة من ولد لدون نصف حول
 من طلوع العقلة لا اكثر الا اذا ولدت ببنت او ام ولده المعقبة
 لدون سنتين لبنت نسبة بلحق وطرها فتدخل فلا احتمال لعقبة
 بعد طلوع العقلة ويقسم بينهم بالسوية ان لم يرتب البطون وان
 قال للذكر كانهين فكلما قال فهو وصية فرض ذكر مع الاناث وان شئت
 مع الذكور ويرجع سهمه للورثة لعدم صحة الوصية للمعدوم فلا بد
 من فرضه ليعلم ما يرجع للورثة ولو قال على ولدي ونسلي ابدا وكلما
 مات واحد منهم كان نصيبه لنسبه فالعقبة لجميع ولده ونسبه جميعهم
 وميتهم بالسوية ونصيب الميت لولده ايضا بالارث عملا بالشرط ولو
 قال وكل من مات منهم من غير نسلي كان نصيبه لمن فوته ولم يكن فوته
 احدا وسكت عنه يكون راجعا لاصل العقلة لا للفقرا مادام نسبه
 باقيا والنسب اسم للولد وولده ابدا ولو انثى والعقب للولد وولده
 من الذكور اي دون الاناث الا ان يكون ازواجهن من ولد ولده
 الذكور وآله وجنة واهل بيته كل من ينسب اليه الى اقصى اب له
 في الاسلام وهو الذي درك الاسلام اسم اولاد قرابته وارحامه و
 ان يكل من ينسب اليه الى اقصى اب له في الاسلام من قبل ابويه سوى

البوية وولد له صلبه فانهم لا يسمون قرابة اتفاقا وكذا من علم منهم
او سفل عندهما خلاف في المحرم فقدم منها وان قيد بغير ابيهم بغير القهر
وجود الفقة وهو المجهول لاخذ الزكوة اقلوا ثم فيها سنين لعرض فافترق
الغنى واستغنى الفقير ترك المفقير وقت الفسحة لفقر وقت
وجود الفقة لان الصلوة انما تملك حقيقة بالقبض وطروا الغنى المو
لا يبطل كاستحقاقه وامان ولد منهم لدون نصف حول بعد مجي الفقة
فدخلة له لعدم احتياجه فكان بمنزلة الغنى وقيل يستحق لان الفقير من
لاشئ له والحل لاشئ له ولو قيد بصالحهم او بالاقرب فالاقرب
او فالأجوز او بمن جاوره منهم او بمن سكن مصر بقية الاستحقاق
عمله بشرطه وتامة في الاسعاف ومن اوجبه حوادث زمانه الى ما يقع
من مایل الاوقاف فيلنظر في كتاب الاسعاف المخصوص بالحكام
الاوقاف المخصص من كتابي هلال والخضاف كذا في البرهان
في شرح مواهب الرحمن للشيخ ابراهيم بن موسى بن ابي بكر الطرطوسي
الخفيف تزل القاهرة بعد دمشق المتوفى سنة اويل القرن العاشر سنة
اثنين وعشرين وسعمائة وهو ايضا صاحب الاسعاف **فصل في اسباب**
اختلاف الابدان ما بين مانع الآ في احدي واربعين قال في زواهر
الخواهر حاشيتها للشيخ صالح بن المصنف قد ذكر في الشرح المحال
عليه مایل لغيرها اختلاف الابدان وانا اذكر مرسدا فاقول **الاول**
شهادتهما ان عليه الف درهم وشهد الاخر انه اقرب بالف درهم تقبل **الثانية**
ادعى كخطبة جده فشهد احدهما بالجود والاخر بالاردية تقبل بالاردية ويقضي
بالاقل **الثالثة** ادعى دناير فقال احدهم نيب بورية والاخر بجارية
والمدعى يدعى نيب بورية وهي جود يقضي بالجارية بلا خلاف **الرابعة**
لو اختلفا في الرتبة والعقبة **الخامسة** لو اختلفا في لفظ النكاح والتزويج
السادسة شهد احدهما ان جعلها صدقة موقوفة ابد على ان لا يرث ثلث
غلتها وشهد الاخر ان لا يرث نصفها تقبل على الثلث **السابعة** ان يبيع بيع

الوفاء شهد احدهما به والاخر ان المشتري اقرهم بذلك تقبل **الثانية** شهد
احدهما انها جارية والاخر انها كانت له تقبل **الثالثة** ادعى الف مطلقا
فشهد احدهما على اقراره بالف فرض والاخر بالف ودية تقبل **الرابعة**
ادعى الاخر فشهد احدهما به والاخر انه هبة او نقد عليه وحمله جاز
الخامسة عشر ادعى الرتبة فشهد احدهما بالبيرة والاخر بالهبة او انه حمله جاز
السادسة عشر ادعى الكفيل الرتبة فشهد احدهما بها والاخر بالبراثين
الاخر **الثانية عشر** شهد احدهما على اقراره انه اخذ منه العبد والاخر
على اقراره بانه اودعه منه هذا العبد تقبل **الرابعة عشر** شهد احدهما
انه غصب منه والاخر ان فلانا اودع منه هذا العبد يقضي للمدعى **الخامسة**
عشر شهد احدهما انها ولدت منه والاخر انها جلبت منه تقبل **السادسة**
شهد احدهما انه اقران الدار له والاخر انه سكن فيها تقبل **السابعة عشر**
المراون عبده فشهد احدهما على اذنه في الثياب الاخر في الطعام تقبل
الثامنة عشر
الثانية عشر اختلفت به الاقرار بالمال في كونه اقرب بالعربية
او بالفارسية تقبل بخلافه في الطلاق **العشرون** شهد احدهما انه قال لعبد
انت حر والاخر قال زادي تقبل **الحادية والعشرون** قال للمرأة ان
كلت فلانا فانت طالق فشهد احدهما انها كلمته غدوة والاخر عتية طلق
الثانية والعشرون ان طلقك فعبده هو فقال احدهما طلقها اليوم والاخر
انه طلقها امس يقع الطلاق والعاق **الثالثة والعشرون** شهد احدهما انه
طلقها فلانا البتة والاخر انه طلقها شتين البتة يقضي بطلقين ويملك
الرجعة **الرابعة والعشرون** شهد احدهما انه اعتق بالعربية والاخر بالفارسية
تقبل **الخامسة والعشرون** اختلفا في مقدار المهر يقضي بالاقل **السادسة والعشرون**
شهد احدهما انه وكله بحضرة مع فلان في دارهما وشهد الاخر انه وكله بحضرة
فيه وفي شئ اخر تقبل في دار اجتماعا عليه **السابعة والعشرون** شهد احدهما
انه وقفه في صحة والاخر انه وقفه في حرضه قبل **الثامنة والعشرون** كونه

انه اوصى اليه يوم الخميس اخو يوم الجمعة جازت **الثامنة والعشرون** ادعى
مالا فشهد احداهما ان المحل عليه حال غيبه بهذا المال تقبل **الثلاثون**
شهد احداهما ان باع كذا الى شمر وشهد الاخر بالبيع ولم يذكر الاجل تقبل
الحادية والثلاثون شهد احداهما ان باعه بشرط اختيار تقبل **فيها الثانية**
والثلاثون شهد واحد انه وكله بالخصومة في هذه الدار عند قاضي الكوفة
واخر عند قاضي البصرة جازت شهادتهما **الثالثة والثلاثون** شهد احداهما
انه وكله بالقبض والاخر انه اوجه تقبل **الرابعة والثلاثون** شهد احداهما
انه وكله بالقبض والاخر انه سلكه على قبضة تقبل **الخامسة والثلاثون**
شهد احداهما انه وكله بقبضه والاخر انه اوصى له بقبضه في حيوة تقبل
السادسة والثلاثون شهد احداهما انه وكله بقبضه والاخر بطلبه تقبل
السابعة والثلاثون شهد احداهما انه وكله بقبضه والاخر انه امره باخذ وارك
ياخذ تقبل **الثامنة والثلاثون** اختلفا في زمن اقراره في الوقف تقبل
التاسعة والثلاثون اختلفا في مكان اقراره بتقبل **الاربعون** اختلف
في وقفه في صحة او في رضة تقبل **الحادية والاربعون** شهد احداهما بوقفه
على زيد والاخر على عمرو تقبل وكفون وقفا على الفقرا انتهى قلت ذررت
بفضل الله على ما ذكره المصنف سبل منها لو اختلفا في تاريخ الرهن بان
شهد احداهما انه رهن يوم الخميس والاخر انه رهن يوم الجمعة تسمع عندهما
خلاف المحمدا بن القفاوي ومنها لو اتفقا ان شهدا على الاقرار من واحد
بمال واختلفا فقال احداهما كنا جميعا في مكان كذا وقال الاخر كنا في
مكان كذا تقبل ومنها لو قال احداهما والمسئلة بجا لها كان ذلك
بالغداة وقال الاخر كان ذلك بالعتى تقبل وهما في الوالواجبه
ومنها شهدا على رجل انه طلق امراته واحدهما يقول انه عنى منكوسة بنت
فلان والاخر يقول ما عنى اني اعلم وشهد ان المرأة التي كانت له سوى
ابنة فلان قد طلقها واخرجهما من داره قبل هذا التعليل قال فخر الدين
اذا شهدا على الطلاق الا انه عنى احدهما المرأة وذكر ما بينهما ولم يعين

الاخر التي في كفاه وليس في كفاه غير امرأة واحدة تسمع الشهادة وهي
في جواهر الفتاوى ومنها ادعى ملك داره فشهد له احداهما انها له او قال
ملكه وشهد الاخر انها كانت ملكه تقبل **منية المفتي** ومنها ادعى العفني والفا
وجسمانية فشهد احداهما له بالالف والاخر بالف وجسمانية فقبضت له بالالف
اجماعا ومنها لو شهدا ان له على هذا الرجل الف درهم وشهدا انهما
قد قضا المطلب منها جسمانية والطالب بذكر ذلك فان شهدا انهما على
الف بقبوله ولو بالجيب ومنها ادعى جارية في يد رجل وجاوبت بدين
فشهد احداهما انها جارية غصبها منه هذا وشهد الاخر انها جارية ولم
يقبل غصبها منه فثبت الشهادة بجميع الفتاوى ومنها شهدا بقرعة بقرعة
واختلفا في كونها تقبل عنده خلافا لهما جامع الفضولين ومنها شهد
احدهما بكفالة والاخر بكفالة تقبل في الكفالة لانها اقل جامع الفضولين
ومنها شهدا انهما انهما وكله بطلانها وحدها وشهد الاخر انه وكله بطلانها
وطلاق فلان الاخرى فهو وكيل في طلاق التي اتفقا عليها وهي فيه
ايضا ومنها شهدا بوكالة وزاد احداهما انه عزله تقبل في الوكالة لان
العزل وهي منه ايضا ومنها ادعت ارضا شهد احداهما انها ملكها لان
زوجها دفعها اليها عوضا عن الاستيمان وشهد الاخر انها ملكها لان
زوجها اقر انها ملكها تقبل لان كل بايع مقر بالملك لم يشتره فكانا
شهدا انها ملكها وقيل ترد لانه لا شهد احداهما انه دفعها عوضا وشهد
بالعقد وشهد الاخر باقراره بالملك فاختلف المشهود به اما لو شهد
احدهما ان زوجها دفعها عوضا والاخر باقراره انه دفعها عوضا تقبل
لاتفقا كما لو شهدا انهما بالبيع والاخر باقراره وهي في جامع الفضولين
انتهى كلام الشيخ صالح بن الشيخ محمد الغزي **في الاستبانه** السكت ليس
كالنطق الا في سبل عد منها **سكت** وزاد في تنوير البصائر سكتين
الاولى سكت السكت في الاجارة يقول ورضي كقوله سكت كن داره
سكن كذا او لا فاقبل فسكت لزمه المستمي وذكره المؤلف في الاجارة

الثانية سكوت المودع قبول دلالة قال المؤلف في بحره سكوت عند
 وضعه بين يديه فانه قبول دلالة انتهى وزاد عليها في زواجر الجواهر
 ما يل منها عند قوله الرابعة والعشرون سكوت عذبة زوجة
 فقال وكذا سكوتها عذبة زوجها لما في البرازية الفتوى على عدم
 سماع الدعوى في القرب والزوجة انتهى وضح قاضيان انها تسمع
 فليت مل عند الفتوى قلت ويزاد ما في متفرقات التوير من سكوت
 الجار عند لقوف المشتري فيه فراغا وبناء وعزناه للبرازية وهكذا ذكره
 في تنوير البصائر معزيا اليها فالجواب من صاحب الجواهر لا والله كيف
 ذكر صدر كلام البرازية وترك الامر منها لوتر وجه من غير كفو
 فكت الولي حتى ولدت كان سكوت رضا زيلعي ومنها ما في
 المحيط رجل زوج رجل بغير امره فنهاه القوم وقبل التهمة فهو رضا
 لان قبول التهمة دليل الاجازة ومنها ان الوكالة كانت بالبيع
 ثبت بالسكوت وكذا قال في النظرية لوقال ابن العم لكبيرة اني
 اريد ان ازوجك من نفسي فكت فروجها جاز ذكره المؤلف
 في بحره من بحث الاوباء ومنها سكوت اهل العلم والصلاح في
 التعديل كما في شهادات البحر قال ويكتفى بالسكوت من اهل العلم
 والصلاح فيكون سكوت تركته التمهيد في الملقط وكان للثب
 بن مسروق ما فيها فاحتاج الى تعديل وكان المزكي مريضا فحاده التقاضي
 وسئل عن الثاني فكت المعدل ثم سأل فكت فقال استكمل
 ولا يجزي فقال المعدل ما يكفيك من مثلي السكوت قلت قد عده
 هذه في الاشباه معزيا لشهادات شرعية فكيف يكون ان فيه يقينه
 يكون من اهل العلم والصلاح بعد ما من الزوايد ومنها لو ان العبد
 خرج لصلوة الجمعة فراه مولاه فكت حل الخروج اليها لان السكوت بمنزلة
 الرضى كما في جملة البحر ومنها ما في القينة بعد ان رقم بجلالة **فق عت** ولو
 زفت اليه بها جاز فله ان يطالب بما بعث اليه من الدنانير وان كان

قوله قبح بالقاف والعين الموحدة في القاف
 عبد الجبار وقوله عت بالعين الموحدة
 المشاة فوق رطل علل الدين الرحمان

بها زفيل فله المطالبة بما يلقى بالمبعوث في عرفهم حينئذ يعني انه ان لم
 يجبه بما يلقى فله استرداد ما بعث والمعتبر ما يتخذ الزوج لا ما يتخذ
 لها ولو سكوت بعد الزفاف زمانا يعرف بذلك رضاه لم يكن له ان
 يخاصم بعد ذلك وان لم يتخذ له شيء ومنها اذا ابراه فكت صح
 ولا يحتاج الى القبول هكذا ذكره المبرهان في الاختيارات في كتاب
 الاقرار ومنها سكوت الراهن عذبة الزوج المرتهن الزهن يكون مبطلا
 في احدى الروايتين ذكره الزيلعي وغيره وهي تعلم من الاشباه بحلف
 المنكر الا في احدى وثلاثين مسألة منها في الشرح قال الشيخ شرف
 الدين في حاشيته عليها المتناه بتوير البصائر على الاشباه والنفار
 اقول في شرحه المحال عليه ثم علم ان المصنف افقر على عدم الاستحلف
 عنده على الاشباه التسعة وفي الحاشية انه لا يستحلف في احدى وثلاثين
 قضية بعضها مختلف فيه وبعضها متفق عليه فذكر سرد اختصار التسعة
 وفي تزويج البنت صغيرة او كبيرة وعندهما لا يستحلف الاب في
 الصغيرة وفي تزويج المولى امته خلافا لهما وفي دعوى الدين لا ايضا
 فانكره لا يحلف وفي دعوى الدين على الوصي وفي الدعوى على الوكيل
 في مسلمين كالوصي وفيما اذا كان في يد رجل شيء فادعاه رجلان
 كل اشترى منه فاقربه لاحدهما وانكر للاخر لا يحلف وكذا لو انكرهما فحلف
 لاحدهما فنكح له وقضى عليه لم يحلف للاخر وفيما اذا ادعى المتهمة مع التليم
 من ذي اليد فاقرب لاحدهما لا يحلف للاخر وفيما اذا ادعى كل منهما انه
 رهنه وقبضه فاقرب لاحدهما او حلف لاحدهما فنكح لا يحلف للاخر وفيما
 اذا ادعى احدهما الرهن والتليم والاخر الشرافا فاقربا لهما وانكر
 البيع لا يحلف للمشتري ولو ادعى احدهما الرهن والاجارة والاخر الشرافا فاقرب
 بها وانكره لا يحلف لمدعيه ويقال لمدعيه ان شئت فانظر انقض
 المدة او تلك الرهن وان شئت فانسخ وفيما اذا ادعى احدهما القرض
 والقبض والاخر الشرافا فاقرب لاحدهما لا يحلف وفيما اذا ادعى كل منهما

الاجارة فاقول لاجلها لا يحلف بخلاف ما لو ادعى كل منهما على
 ذي اليد الغصب منه فاقول لاجلها لا يحلف لاجلها فكل يحلف
 للثاني كما لو ادعى كل منهما الايداع فاقول لاجلها لا يحلف للثاني
 وكذا الاجارة ويحلف مال عليك كذا ولا قيمة وهي كذا وكذا وفيما
 اذا ادعى البائع رضي الموكل بالغيب لم يحلف وكبله وفيما اذا
 انكرت كبله له في النكاح وفيما اذا اختلف الصانع والمستصنع
 في المأمور به لا يمين على واحد منهما وكذا لو ادعى الصانع على رجل
 انه استصنع في كذا فانكر لا يحلف كما دية والثلثون لو ادعى
 انه وكبل عن الغيب بقبض دية وبالحضوة فانكر لا يستحلف للموكل
 على قوله خلافا لما ذكره بعضهم وقال انك لو ادعى يستحلف في قولهم
 جميعا انتهى وبه علم ما في الخلاصة تامل وقصو حيث قال كل
 موضع لو اقر لزمه فاذا انكره يستحلف لاني ثلاث منها الوكيل
 بالشرا اذا وجد بالمشتري عيبا فاراد ان يرد به بالغيب لا يحلف فاذا
 اقر الوكيل لزمه ذلك وبطل حق الرد الثاني لو ادعى الارض
 لا يحلف واذا اقر لزمه الثالث الوكيل بقبض الدين اذا ادعى
 المدينون ان الموكل ابراه عن الدين وطلب يمين الوكيل على
 العلم لا يحلف وان اقر لزمه انتهى وزدت على الواحدة الثلثين
 الباقية البائع اذا انكر قيام العيب لئلا لا يحلف عند الامام
 ولو اقر به لزمه كما في خيار العيب ان هذا اذا انكر رجوعه لا يحلف
 ولو اقر به ضمن ما تلف بها وات رقب اذا انكر لا يستحلف الاب
 في مال الصبي ولا الوصي في مال اليتيم ولا المستولي للمسجد والوقف
 الا اذا ادعى عليهم العقد فيخلعون حينئذ انتهى قلت وزدت
 على ما ذكره مايل الاولى لو ادعى على رجل شيئا واراد استخلافه
 فقال له ادعى عليه هو لا يمين الصغير فلا يحلف وفي فتاوى الفضل
 عليه اليمين في قولهم جميعا فاذا اختلف فكل والمدعى ايضا يقض

بالارض المدعى ثم ينظر بوجه الصبي ان صدقة المدعى كان كما قال وان
 كذب ضمن الوالد قيمة الارض ولو خذ الارض من المدعى وتنفذ للصبي
 وهذه بمنزلة ما لو اقر لغائب لم يظهر حجوده ولا يقدر بقدر لا سقط عنه
 اليمين فكذا لك هنا قلت وعلى الاول رجوع هذه الى قول القنية
 ولا يستحلف الاب في مال الصبي لانه لا اقر بها للصبي فلهذا من مال
 وفيه تامل الثاني لو اشترى دارا فحضر الشفع فانكر المشتري الشرا
 قال في النوازل ولو ان رجلا اشترى دارا فحضر الشفع فانكر المشتري
 الشرا واقر ان الدار لابنة الصغير ولا يمين على المشتري لانه
 قد لزمه الاقرار لابنة فليجوز الاقرار لغيره بعد ذلك الثالث لو كان في
 يد رجل غلام او جارية او ثوب ادعاه رجلان فعداه الى القاضي ثم اراد
 الاخر تخليفه فان ادعى ملكا مسلما او شرا من جهته لم يكن له ان يحلف
 وان ادعى عليه الغصب فله تخليفه لانه لو اقر بالغصب يجب عليه الضمان كذا
 في النوازل الرابعة لو اشترى الاب لابنة الصغير دارا ثم اختلف مع
 الشفع في مقدار الثمن فالقول للاب بلا يمين كما في كثير من المذهب
الخامسة لو ادعى الترقى انه استهلك المرووق ورب المرووق انه قايم
 عنده فالقول للترقى ولا يمين عليه قال ابو الليث في النوازل وسئل
 ابو القاسم عن ات رقب اذا استهلك المرووق بعد ما قطعت يده هل يمين
 قال لا يستوي حكمه فيما اذا استهلكه قبل القطع وبعد القطع فان قال
 ات رقب قد هلك قال صاحب المال لم تستهلكه وهو عندك قايم هل
 يحلف قال يجب ان يكون القول قول ات رقب ولا يمين عليه **السادسة**
 اذا ذهب الرجل شيئا واراد الرجوع فادعى الموهوب له هلاك الموهوب
 فالقول قوله ولا يمين عليه كما في النجاسة وغيرها **السابعة** ادعى عليه انك
 وصي فلان الميت فانكر لا يحلف **الثامنة** ادعى عليه انك وكيل فلان
 فانكره وكبل فلا يحلف وهما في النزاهة **التاسعة** قال الواهب
 اشترط العوض وقال الموهوب له لم يشترطه فالقول له بلا يمين **العاشر**

اشترى العبد شيئا فقال البائع انت محجور فقال العبد انا ما ذوق قال
له بدون اليمين **الحادية عشر** اذا اشترى عبد من عبد فقال احدهما انما محجور
فقال الاخر انا وانت ما ذوق لنا قال قول له بل يمين **الثانية عشر**
باع القاضي مال اليتيم فزده المشتري عليه بعيب فقال ابرأني منه قال
قوله بل يمين وكذا لو ادعى رجل قبله اجارة ارض اليتيم واراد تخليفه
لم يخلفه لان قوله على وجه الحكم وكذا في كل شئ يدعي عليه **الثالثة عشر**
لو طالب ابوا الزوجة تزوجها بالمهر فله ذلك لو صغيرة او كبيرة بكرة ولو خلت
الاب والزوجة في بكارتها ولا بينة للزوج والمتس من القاضي تخليفه
على العلم بذلك عن ابي يوسف انه يخلف وذكر اخصاف انه لا يخلف كالوكيل
بقبض الدين اذا ادعى المدعيون ان صاحب الدين ابراه وانكر الوكيل لا يخلف
الوكيل وكذلك هناك في الظبية **الرابعة عشر** شريته فادعى ان لها
زوجا فقال البائع لها زوج عدي فطلعتها قبل البيع او مات قال قول
له بل يمين كذا في السراجية وانه علم هذا الخبر من خواص هذا الكتاب
كذا في حاشية الاشباه للشرف الغزي ايضا **قلت** وفي حاشيتها
للشيخ صالح زاد سبعة اخوة فقال **الخامسة عشر** لو طعن المدعي عليه في
الشهادة وقال هو ادعى هذه الدار لنفسه قبل ثبوتها فانكره فادخله
لا يخلف مجمع الفتاوى **سادسة عشر** اذا كانت التركة مستغرقة
مديون جماعة باعها منهم فبايع غريم آخر وادعى دينا لنفسه على الميت
فاخصم هو الوارث لكنه لا يخلف لانه حينئذ لو اقر له لم يقبل فلم يخلف
مجمع الفتاوى **سابعة عشر** رجل له على رجل الف درهم فاقر بها
ثم انكر اقراره هل يخلف بانه ما اقرت قال ابو حنيفة نعم وقال
الصغار لا وانما يخلف على نفس الحق مجمع الفتاوى **الثامنة عشر**
دفع لآخر ما لا ثم اختلفا فقال قبضت ودعيه وقال الدافع لنفك
لا يخلف المدعي عليه قال القاضي الفحول لرب المال لانه اقر بسبب
الضمان وهو قبض مال الغير مجمع الفتاوى **التاسعة عشر** رجل قدم

رجل للقاضي وقال ان فلان ابن فلان توفي ولم يترك ارثا غيري وله
على هذا كذا وكذا من المال فانكر المدعي عليه دعواه فقال الابن سخطت
ما يعلم اني ابنه وانه مات لم يخلف بل يبرهن الابن عليها ثم يخلفه على
ما يدعي لابي من المال وقيل يستخلف على العلم الاول قول الامام
والثاني قولهما وقال المحلوان في الصحيح قول الثاني انه يخلف ولو الجنية
ومنها **العشرون** لو ادعى عليه الف درهم فقال المدعي عليه للقاضي
انه كان ادعى على هذه الدعوى عند قاضي بلد كذا ثم خرج من دعواه
ذلك فابرأني من هذه الدعوى فخلفه انه لم يبرهن منها فان حلف
حلف له ماله على شئ اختلف فيه والصحيح انه يستخلف على دعواه
ولو الجنية ومنها انه لو ان رجلا ادعى على رجل انه خرق ثوبه واحضر الثوب
معه للقاضي واراد استخلافه على السبب لا يخلفه على السبب **فايدة** قلت
وبهذه مع ما قبلها اثنين وثمانين مسألة فيحفظ وقد افاد الامام
المحلون ان يجاهله كما تمنع قبول البينة تمنع الاستخلاف ايضا الا
اذا اتهم القاضي وصي اليتيم او قيم الوقف ولا يدعى عليه شيئا
معلومه فانه يخلف نظرا للوقف واليتيم والله تعالى اعلم **قول**
الاشباه القاضي اذا قضى في مجتهد فيه نفذ قضاؤه الا في مسائل
الاجرة اي فينقض فيها حكم الحاكم قال ابن المصنف الشيخ صالح
بن محمد بن عبد الله في حاشيته عليها المسماة بزواجر الجواهر في
التفسير على الاشباه والنظائر وقد ظفرت بمسائل اخوة ذريتها
تتمها للفائدة وتتمها على ثلاثة اقسام **الاول** ما لا يخلف فيه
من بخلاف **الثاني** ما اختلفوا فيه **والثالث** ما انقضت فيه عن الامام
واختلف اصحابنا فيه وتعارضت فيه تصانيفهم فمن **قسم الاول**
اذا باع دارا وقبضها المشتري واستخفت منه وتعد البائع ردها
فقضى على البائع للمشتري بدار مثلها في المواضع والخطبة والزرع
والباقي قول عثمان السبيتي ثم رفع لقاض اخر بطله والزم بطله

فقط الا ان يكون احد ثبوت او غير فيز به بقيته ذلك مع الثمن
ومن حاكم قضى بطلان شفعة الشريك ثم رفع لقاض اخر فانه ينقضه
ويثبت الشفعة للشريك لمخالفة لنقض الحديث **ومن** المحدود في قدر
اذا قضى بشي بعد ثبوته ثم رفع الحكم لقاض لا يراه ابطله **ومن** ما لو حكم
اعني ثم رفع لمن ينقضه لانه ليس من اهل الشهادة والقضا
فوقها **ومن** اذا حكم بشهادة الصبيان ثم رفع لاخر فنقضه لانه كالمجنون
وكذا ما اراده النائم في نومه **ومن** الحكم بشهادة النائم وحده
في سجن الحكم ورفع لاخر لا يفيده **ومن** الحكم باجارة المديون في
دينه لا ينفذ **ومن** القضاء بخط شهود اموات لا ينفذ **ومن**
القضاء بكوازيع درهم بالدينار ثبته **ومن** القضاء بشهادة
اهل الذمة في الاسفار في الوصية ثم رفع لمن لا يراه لنقضه **ومن**
اذا قضى بشي فرفع لاخر فنقضه ولم يبين وجه النقض امضى النقض
ومن اذا باع رجل من اخر عبدا او امته ومضى عنه ذلك مدة ثم ظهر
فيه عيب لم يقر البائع به ولم تقم به بنية بانه كان موجودا عنده
فرداه القاضي على البائع ثم رفع حكمه لاخر فانه يبطل الرد ويعيد
للمشتري **ومن** اذا حكم بحريم بنت المرأة التي لم يدخل بها ثم رفع
الحاكم اخر ابطال حكم الاول لمخالفة لنقض ورأيكم اللاتي في جواركم
الآية **ومن القسم الثاني** اذا اختلف على قولين ثم اخذ الناس باحد
قوليهم وتركوا الاخر فحكم القاضي بالمتروك لم ينقض عنده خلافا
لثاني **ومن** اذا حكم بوطئ ام امراته وحكم ببقاء النكاح ثم رفع لاخر
يرى خلافا لم يبطله ثم ان الزوج جابها فهو من سعة وان عالما
لا يجل ولا يجرم خلافا لابي حنيفة رحمه الله تعالى وذكر الحكم في
المتنقي رجل ووطئ ام امراته فقضى ان ذلك لا يجرمها ثم رفع لاخر
فرق بينهما وذكر ذلك لا يجرمها مطلقا فالظاهر ان ذلك مذهبهم وقول
الامام لمخالفة لنقض لانكوا وهو الوطئ **ومن** اذا قضى بخلاف مذهبه



غلط ووافق قول مجتهد ثم رفع لاخر امضاه عند الامام وقال ينقضه
لانه غلط والغلط ليس بمجتهد **ومن** المديون اذا جلس لا يكون
حجرا عليه وقال القاسم بن معن حجر فلو حكم به ثم رفع لاخر فنقضه
وقال لا ينفذه فلو حكم الثاني نفي نفيه ولا ينتقض **ومن القسم الثالث**
اذا حكم بالثابت واليمين في الاصول ثم رفع لحاكم يرى خلافا
نقضه عند الثاني وعن الامام لا اختلاف الاثنا عشر **ومن** اذا قضى
القاضي بشهادة الاب لابنه او لجدته ثم رفع لاخر لا يراه امضاه
عند الثاني وينقضه عند محمد **ومن** اذا تزوج بائنة من الزنا وحكم
الحاكم بجل ذلك ثم رفع لمن لا يراه ابطله لانه ما يستشفع بالنس
ذكر في شرح الطحاوي **ومن** رجل اعتق عبدا ثم مات المعتق ولا
وارث له ثم قضى القاضي بميراثه للمعتق ثم رفع لحاكم اخر فنقضه
وجعل له لبيت المال عند ابي يوسف وهو صحيح لقوله عليه الصلوة
والسلام انما الولاء لمن اعتق ولا يلزم مولى المولات لانه متى بالعقد
وهو قائم بهما فاستويا كالزوجة فاعنت هذا المقام فانه من جواهر
هذا الكتاب وانه سبحانه اعلم بالظوب والبرمج

والباب تم الجزء الاول من شرح
التوزيل للشيخ نور الدين محمدي وتلوه
الجزء الثاني وصلى الله على
سيدنا محمد وعلى آله
وسلم
سما